مجموع

رسائل السقاف

تأليف

حسن بن علي السقّاف

الجزء الثاني



دار الإمام الرواس

بيروت - لبنان

مجموع رسائل السقاف

تأليف
حسن بن علي السقّاف

الجزء الثاني

دار الإمام الرواس
بيروت ـ لبنان

الرد المفحم المبين

على

مراد شكري ذنب المتمسلفين

الطاعن في نسب السادة آل باعلوي

الهاشميين

بقلم

العبد المفتقر إلى مولاه

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نَعَّمَ النفوس الشريفة بإدراك الظّفَر ، وجعل الحَسَدَةَ الخبثاءَ المتمسلفين أبْعَدَ النـاسِ عن نَيْلِ مُرادِهِم فيما تآمروا فيه من الشر والكيد فيما حَضَرَ وَغَبَر ، وأنعم علينا آل بيت نبيه بالانتساب إلى الحبيب المصطفى الذي تألَّـقَ كوكبُ نَصْرِهِ وَسَفَر .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة ألانَتْ قَلْبَ مَنْ بَعُدَ ونَفر ، وكَرُمَتْ بركتها فلا يتمسك بها وبصحيح معناها إلا أعزُّ فريق وهم آله الذين لا يفترقون عن كتابه حتى يردوا على حوض حبيبه فهم أعزُّ نَفَـر ، فلا غرو أن يحسدهم النواصب الخبثاء على هذا العز فيمكرون محاولين إنكار نسبتهم له صلى الله عليه وآله وسلم مع من مَكَر ، وإن في قوله تعالى ﴿ **ولا يحيـق المكـر السـيء إلا بأهله** ﴾ عبرةً لمن اعتبر ، أو عن مثل فعل هذا الذي نحن بصدد الرد على فكر طائفته وأهل نحلته تـاب وعاد فانزجر ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أعزّ الله به من آمن وأذَلَّ مَنْ جَحَدَ وكَفَرَ ، صلـى الله وسلم عليه وعلى آله السادة الغُرَر ، الذين أذهب الله عنهم الرجس وأعلى مقامهم وغَفَر ، ورضي الله عن أصحابه الأتقياء البررة المتمسكين بكتاب الله تعالى وبالسنة الشريفة التي جاءت موافقة لما فيـه مـن المعاني والدرر ، ما اتّصَلَتْ عَيْنٌ بِنَظَرٍ وشُنِّفَتْ أُذُنٌ بِخَبَـر .

أمـا بعـد :

فإنّ المجسمة المشبهة النواصب[٢٩٥] أعداء آل بيت النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسـلم[٢٩٦] لا يزالون يشعرون بل هم متيقنون أنه بوجود أهل البيت على وجه الأرض إلى قيـام السـاعة لا قيمـة لوجودهم ، لأن الله تعالى أمر بمحبة أهل البيت في كتابه العزيز وبين عظيم منزلتهم إذ قـال سـبحانه : ﴿ **قل لا أسألكم عليه أجراً إلاالمودة في القربى** ﴾ وقال تعالى أيضاً : ﴿ **إنما يريد اللـهُ لِيُذْهِبَ عنكم**

---

(٢٩٥) النواصب هم : مَنْ ناصب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآل بيته الكرام العداوة والبغضاء ، وحاول النيل منهـم وانتقصهم وأراد أن يَحُطَّ من قدرهم بعد أن شرّفهم الله تعالى ، وسعى لأن ينكر وجودهم إلى غير ذلك من أوجـه العـداء فسواء كان داعية إلى هذا المذهب الخبيث أو كان مؤيداً له أو عاملاً ببعض بنوده فهو ناصبي نسأل الله تعالى السلامة والعافية

(٢٩٦) أذناب بني أمية الذين كانوا قد سنُّوا للناس لعن أمير المؤمنين ، وابن عم النبي الأمين ، الذي كان معه صلى الله عليه وسلم في أول البعثة ثاني اثنين أيام التحنث في غار حرا ، سيدنا علي بن أبي طالب الذي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه : ((مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه ، اللهم والِ من والاه وعاد مَنْ عاداه)) كما هو متواتر ، وقال فيه : ((أنت مني بمنزلـة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)) كما في الصحيحين وغير ذلك ، حتى قال أحمد بن حنبل : ((لم يرد في فضل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ورد في فضل عليٍّ رضي الله عنه)) أُنظر المستدرك (٣/١٠٧) .

الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ وقال النبي صلىالله عليه وآله وسلم : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يَرِدَا على الحوض » وأجمعت عواطف المسلمين المخلصين التي لم تتلوث بداء النَّصْب في مشارق الأرض ومغاربها على حب آل البيت وموالاتهم واحترامهم وبغض مَنْ أساء إليهم .

فلما كان الأمر هكذا سعى النواصب على اختلاف أهوائهم بتدبير حِيَلٍ ومصائد يضللون بها الناس ويحاولون إبعادهم عن آل البيت بشتى الوسائل ، ومن ذلك أنهم يحاولون إقناع الناس بأنّ آل البيت هم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقط وممن قال ذلك الألباني المتناقض !! وقد رددنا على زعمه هذا وما استدلّ به في كتابنا « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » صحيفة (٦٥٦ - ٦٦١) ، ومن مكرهم أيضاً في هذا الموضوع ادّعاؤهم بأنّه لم يبق من آل البيت على وجه الأرض أحد إلا أفراد قلائل جداً ، ليخلوا الميدان لهؤلاء المتمسلفين كي يقودوا الناس بعقيدتهم الفاسدة الباطلة .

ولقد قام أحد أذنابهم وهو هذا المتمسلف المومى إليه الذي نحن بصدد الرد عليه في هذه الرسالة بتأليف رسالة صغيرة يحاول فيها أن يُنْكِرَ نَسَبَنَا الشريف سمّاها « الإتحاف في إبطال النسب الهاشمي لبني علوي والسقاف » أتى فيها بالعجب العجاب ، وبالتخبيص الذي يستحق لأجله أن يصفع على منخريه وأن يُجْعَلَ في تباب ، ومن باب قول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلّم : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » نرى اليوم إنساناً وضيعاً كهذا ليس له أصل ولا فصل يجترىء فيتكلّم على أنساب الهاشميين وهو جاهل جهول من جميع النواحي كما سترون في هذه الورقات إن شاء الله تعالى .

وهو بهذا الفعل القبيح سَيَجُرُّ العارَ والشَّنَارَ إلى طائفته وأهل نحلته النواصب المجسمة الذين سقط مذهبهم وانكشف أمرهم وظهرت صِرَاعَاتُهُمْ فيما بينهم على الدرهم والدينار عند الخاص والعام ، حتى أنّ شيخهم المتناقض !! ومريديه الأكارم !! انفضح أمرهم في المشارق والمغارب في تناحرهم على المسائل المالية !! وأخيراً يأتي أحد أذنابهم فيطعن في أنساب الأشراف آل البيت ويتكلم فيها بجهل بالغ !!

فيجب أن يُصْفَعَ ويقال له ولأمثاله : ليس هذا عُشك فادرجي !!

جهراً يقال لمن يحاول منهم عليـاه هذا غير عشك فادرجِ

وأقول أيضاً زيادة على هذا : وليس الحديث الذي يدّعون التحقيق فيه وخاصة متناقضهم !! عش هؤلاء أيضاً فليدرجوا فقد انكشف في العالَم تلاعبهم وتناقضهم وتخابطهم بالسُّنّة الغراء و لم يعد ذلك خافياً على أحد حتى في قعر نجد ، وكتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » من أوضح الأدلة والبراهين على ذلك باعترافهم !!

وسبب إقدام هذا المتمسلف على الطعن في نسبنا الهاشمي النبوي المتواتر : أن أهل نحلته النواصب لمّا

رأوا اسمي على أغلفة مؤلفاتي وكتبي ورأوا النسب الشريف الهاشمي استشاطوا غيظاً وحنقاً لما يعلمون من عظيم قدر آل البيت في قلوب المسلمين !! ولمّا رأوا اسم : حسن بن علي بـن .... السقاف القرشي الهاشمي الحسيني ، أرادوا في أول وهلة عند الصدمة الأولى أن يقلّدوا هذا الأمر ويتشبهوا بأصحاب الأنساب المعروفة عالمياً فصار الواحد منهم بعد أن كان يكتب اسمه هكذا مثلاً : (مجسم مشبه ناصبي المتناقض) أصبح يكتب هكذا : (مجسم بن مشبه بن ناصبي المتناقض الأثري[٢٩٧] التحفي الـ ... الـ ....) الخ !!!!

ثمّ لما شعروا بعد ذلك بقليل أنهم لا يستطيعون أن يَعُدُّوا خمسة أو سبعة فصاعداً من أجدادهم لأنهم قوم مجهولون !! قالوا ـ كما دلّنا على ذلك لسان حالهم وقالهم وفعلهم ـ : لا بُدّ لنا أن نطعن بنسب هذا الهاشمي ، هذا بعد أن عجزوا عن مناهضة الأدلة من الكتاب والسنة التي تمثل فكره سواء في العقائد أو في الفروع ، وشعروا بالعجز التام بعد انهيار زعامتهم الخيالية في علم الحديث الذي يتبجحون بمعرفته وثبوت تناقضهم فيه !! وعدم وقوفهم أمام الحجج والبراهين التي جعلت مذهبهم العقائدي والفكري وغيره يهوي ساقطاً إلى درك الهدم ، فخرجوا بفكرة جديدة تافهة ، فقالوا : ما لنا إلا أن نُنكِرَ نَسَبَهُ علّنا نستطيع أن نصرف بعض العامة والبلهاء من أهل نحلتنا عن الاقتناع بفكر هذا الرجل وما يمثله من فكر بعد أن رأوا كثيراً ممن كان قد انخدع بهم يترك نحلتهم ، ويظن هؤلاء البلهاء وهذا منهم أن إنكار النسب مرتبط بهدم فكر الرجل !! وليس كذلك قطعاً !!

فقام هذا المرتزق (بأمر من سادته ومُكْرميه بالدراهم الفانية) بتصنيف رسالته الغراء !! المذكورة عله يحقق لنفسه الشريرة أو لسادته شيئاً أو يروّح عن نفوسهم بعض الترويح !!

وكانت فكرة المكر والحسد هذه قديماً تتحرك في نفسه الأبية !! وخاصة أنه رأى وسمع الشيخ نسيباً الرفاعي وهو منهم ذات مرة يثني عليّ ويحترمني ويقول : « أنتم سادتنا آل البيت » ، فقام المذكور بفعلِ ما سأقُصه وأذكره الآن لكم وهو :

أن هذا المتطاول كلّمني هاتفياً قبل سنوات وكانت آلة التسجيل على جهاز الهاتف فسجلت مكالمته !! حيث قال لي : أريد أن أُكلّم الشيخ حسن السقاف .

فقلت له : أنا حسن السقاف فتفضل .

فقال : يا شيخ اسمع هذه الأبيات التي نظمتها فيك .

---

(٢٩٧) مما أعجبني ومن المضحك حقاً أن يقول الألباني في صحيحته السادسة ص ١٠٠٢ إن لفظة الأثري هذه أصبحت موضة العصر !!

فقلت له : وقد عرفت صوته لأنني رأيته من قبل : مَنْ أنت أولاً حتى أتعرف عليك ؟

فقال : ليس هذا مهماً وسأذكر لك مَنْ أنا بعد أن تسمع الأبيات .

ثم قال : اسمع : فذكر أربعة أبيات ومن جملتها قوله ساعتئذ :

بني التضريـــــطِ[(٢٩٨)] صاروا من قريشٍ ... وآلُ البيتِ أضحَوا في شتاتِ

دَعِيٌّ من بني السقاف يهــــــــذي ... .

إلى آخر ما قال من كلام نازلٍ كما تــرون يـدل علـى مبلـغ أدب وخلـق هـذه الطائفـة المتمسلفة المتألبنة !!

فأجبته : ﴿ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾ . وانتهت المكالمة .

فأخذت بعد ذلك الشريط المُسَجَّل بصوته وبأبياته الحاوية كلماته المنتنة العفنة (وكل إناء بـالذي فيه ينضح) فأسمعته لعدد من شباب نحلة التمسلف وبعض الإخوة والشيوخ وأذكر أن ممن سمع الشـريط وتلك الأبيات الأخ أحمد عطية والأخ حسان عبد المنان والشيخ علي الفقير وغيرهم ممن يعرفهم هذا حتى وصل الأمر إلى هذا المفلس !! وإلى الجهاز الإداري المتمسلف الذي يوجهه ويملي عليه !! ولامه عقـلاء مجانينهم وعرف أن الأمر مُسَجَّلٌ عليه ثابت لا يمكنه الفرار منه !!

فاتصل بي هاتفياً وقال لي وهو ذليل مكسور بعد كشف عواره : أرجوك يا شيخ حسـن أن لا تُسمع هذا الشريط لأحدٍ بعد اليوم .

فقلت له : لماذا تُقدمون على مثل هذا الفُحْش ، وتتصلون بي هاتفياً أحياناً فتشتمونني بكلمـات نابية جداً وألفاظ لا تخرج من أسفل النـاس وأقلهـم دينـاً وخلقـاً ؟! هـل هكـذا تملـي عليكـم

---

(٢٩٨) فهل يجوز أيها العقلاء أن نخاطب الناس ولو كانوا أعداءنا ونصفهم بـأنهم « ضراط » و « تضريط » ؟!! وقـد اشتهر ولع المتمسلفين هؤلاء وولهم بهذا اللفظ الذي يدل على مبلغ أدبهم وخُلُقِهم !! وكثر استعمالهم له في محاوراتهم التي يسمونها علمية !! فها هو أحد إخوان هذا المومى إليه !! وهو الحويني يقول في مقدمة كتيبه « نهي الصحبة عـن النـزول بالركبة » ص (١٧) عن كتاب أحد العلماء : « لأنه ساقط بنفسه سقوط صاحبه كضرطة عير بفلاة » !!! وها هو بكـر أبوزيد المتمسلف يقول في كتابه التعالم أيضاً ص (٥٠) عن أحد العلماء أيضاً : « اضمحلَّ بين المـلا كضرطـة عـير في العراء » !!! وقد ذكرت ذلك في كتابي « قاموس شتائم الألباني » ص (٤٠ و ٤٣) ، وذكرت فيه عديداً مـن نمـاذج سبابهم وشتمهم الآخرين بأقذر الكلام !! فهل يرضون أن يخاطبهم الناس ويشتمونهم بمثل ذلك ؟!!

ومنه يتبين بوضوح كيف تنظر هذه الطائفة للناس وكيف تحتقر الآخرين المخالفين لهم في آرائهم !! مما يدل على اللؤم وسواد القلوب !! فهل هذا هو أدب الإسلام في التخاطب ؟!! وأما قوله « دعي » !! فالدعي ولد الزنا !! وهذا اللفظ موجب لحد القذف شرعاً !! نسأل الله السلامة !!

سلفيتكم وأئمتكم ؟!

فقال : أنا غير مسؤول عن ذلك و لم أقل إلا هذه الأبيات ، وأرجوك الآن أن لا تُسْمِعْ شريط التسجيل لأحد بعد اليوم .

وأُقسم بالله تعالى يميناً بره ما هي مرة بل ألف مرة أن هذا ما كان من هذا من الأبيات ورجاء عدم إذاعة هذه الأبيات عنه ، و لم يَصْدُقْ فيما نفاه أيضاً عن نفسه من كلمات الفحش الرديئة ، وشريط التسجيل خير شاهد ، وعند الله تجتمع الخصوم .

والآن يأتي فُعيْدُ الكرَّة بكل صفاقة ووقاحة ليرضي سادته ومن يستأجره فيطعن في أنساب الناس وفي آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة بما سنبين طرفاً من فساده ، فلعلّه يُحَصِّل منهم على بعض الدريهمات التي يبيع بها الدين والورع والتقوى بدنيا عاجلة ﴿ **كَبُرَتْ كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً** ﴾ .

فهذه هي السلفية الألبانية فليعرفها الناس وليعشقها من يعشقها على بينة وبصيرة !!

وقد فعل أسلاف هذا المتمسلف !! من قبل ما فعلوا من الخروج والسب والشتم واللعن وغير ذلك من قبائح الأعمال لسيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه ، مع علمهم بثبوت نسبه وقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم منزلته وسابقته في الإسلام وسعة علمه !!

ولا يزالون في كل عصر ومصر يحاولون إبعاد الناس عن آل بيت النبوة وعن منهجهم عبثاً !! دون فائدة ، ولا يستفيدون شيئاً إلا القُرب من لظى النار !! والسير في ركاب أعداء سيدنا محمد وآله الكرام الأبرار !! ولو كان هؤلاء مخلصين يريدون وجه الله تعالى لأذعنوا للحق وانصاعوا له ، ومشوا وراء علماء آل البيت النبوي و لم يمشوا في ركاب أمثال ابن تيمية الحراني الناصبي عدو آل البيت الذي كان يقول كما نقل عنه الحافظ ابن حجر في كتابه « الدرر الكامنه في أعيان المائة الثامنة » (١/١٥٥) :

[ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدّم ، ولقوله : إنه كان مخذولاً حيثما توجه ، وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها ، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة ، ولقوله إنه كان يحب الرياسة ، وإنّ عثمان كان يحب المال ، ولقوله أبوبكر أسلم شيخاً يدري ما يقول وعليٌّ أسلم صبياً والصبي لا يصح إسلامه على قول ......] انتهى .

ومن تطاول ابن تيمية على المقام النبوي قوله في بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السيدة فاطمة رضوان الله وسلامه عليها في « منهاج سنته النكراء !! » أثناء كلام له ملتوٍ هناك حاصله أن فيها شبهاً بالمنافقين !! نسأل الله تعالى السلامة !!

وإمامهم في ذلك معاوية الذي كان يأمر الناس بِسَبِّ سيدنا علي رضوان الله تعالى عليه لدغــل في قلبه جعله يكره علياً رضي الله عنه وآل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأشراف الكرام وتمسكاً منه بالدنيا وملكها وشرائها بالآخرة وثوابها ، ففي « صحيح مسلم » (٤/١٨٧١ برقم ٢٤٠٤) : عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : (أمر معاويةُ بن أبي سفيان سعداً فقال : **ما منعك أن تسب أبـــا تراب ؟** فقال : أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبَّه . لأنْ تكــون لي واحدة منهن أحبُّ إليَّ من حمر النَّعَم .... الحديث .

وفي « صحيح مسلم » (٤/١٨٧٤ برقم ٣٨) : عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال :

(استعمل على المدينة رجل من آل مروان (قلت : عامل لمعاوية وهو أموي مثلــه بـأمر مــن معاوية) قال : فدعا سهلَ بن سعد **فأمره أن يشتم علياً** . قال فأبى سهلُ . فقال له : أما إذ أبيت فقل : لعنَ الله أبا تراب . فقال سهل : ما كان لعليٍّ اسم أحب إليه من أبي تراب .... الحديث .

وهذه روايات في كتب السنة الصحيحة وليست في كتب الروايات التاريخية التي يَرُدُّون ما فيها إذا صادمت فاسد أفكارهم وكاسد أوهامهم !!

فلو كان هذا الذيل المرتزق وإخوانه وسادته ومستأجروه ممن يبتغون الحــق والصــدق والفــلاح ورضى الله تعالى لكانوا في صف آل البيت وليس في صف أعدائهم الطغاة كابن تيمية[٢٩٩] .

وعلى كل حال لنا رجوع إن شاء الله تعالى في الكلام على الناصبة في رسالة خاصة .

قال المتمسلف !! في صدر رسالته التي نحن بصدد الرد عليها وتزييفها :

[أما بعد : فبعد أن وفق الله ويسّر وكتبت رســالة « قريــش في الأردن » وأودعتهــا فوائــد وتنبيهات شكرها المنصفون من طلبة العلم] .

فأقـــول : رسالته تلك رسالة تافهة يدرك ذلك كل من اطلع أو وقف عليها ، إذ سيعرف مبلغ جهله وتخبيصه الذي لا مثيل له ، والمنصفون الذين يعنيهم هم : بعض الأولاد والغلمان الذين حوله مــن

---

(٢٩٩) وقد صنّف هذا المسكين كتاباً يدافع فيه عن هذا الحراني الناصبي ويحاول أن ينفي عنه ماهو ثابت عنه مما أوردنــاه في كتابنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » ولكنه فشل فشلاً ذريعاً وذلك لأنه يَرُدُّ في غير مورد النزاع !! ليوهم رازقيه أنه من جملة الرادين !! ومورد النزاع ليس في قول الحراني إن هذا العالم مخلوق ، ولا إن كل مــا ســوى الله تعــالى مخلــوق ، ولكن في قدم العالم بالنوع أي بالجنس وهذا ما لم ولن يستطع أن ينفيه وما ذكرته في كتابي المذكور فقد وافقني عليه جماعات من أئمة أهل العلم وقد ذكرت أسماء بعضهم في كتابي المذكور ووافقني عليه أيضاً الشيخ المتناقض !! شيخ هذا المتطاول !! ولكن فهمه معاكس لأفهام الناس وغيرهم !! فلْيُعْرَفْ ذلــك !!

المتمسلفين المنشقين عن كبيرهم الذي علمهم السحر ممن لا يعرف شيئاً من علوم الشرع إلا الكذب والنميمة والخداع والتزوير وغيرها من صفات هؤلاء المتمسلفين التي يُعلّمونها ويدرسونها في مجالسهم !!

ولو كان هناك منصفون من طلبة العلم لصفعوه على وجهه ورموا كلامه في كل حزن ووعر !!

ثم قال : [وسألني جماعة من المطالعين والمطلعين عن نسب أسرة السقاف المقيمة في عمان الأردن ، وكرروا السؤال حولها ، وأصروا على معرفة اليقين والحقيقة في انتساب هذه الأسرة إلى فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانعقد عزمي على بيان نسبهم وإطلاع المهتمين على ذلك] .

وأقول لهذا المتمسلف :

أرأيتَ أحمق من جهولٍ يَدّعي ما ليس فيه ويعقد الأيمانا
يملي على أسماعِ زُمْرَةِ باقلٍ هَذراً فيعتقدونه عرفانا
ويتيه متخذاً أولئك البُلْه إن شهدوا له بخرافة برهانا

وكما قال القائل :

ما ضرَّ شمس الضحى في الأفق طالعةً أنْ لا يرى ضوؤها مَنْ ليس ذا بصرِ

وجماعة المطالعين المطلعين هؤلاء الذين سألوك كذباً وزوراً هي الطائفة التي تحدثنا عنها قبل قليل وهم زمرة باقل ومادر !! أما أنت فأجهل من أن تُسأل في الأنساب قبل أن تتقن تنظيف ثيابك وتحسن الاستنجاء وتتعلم كيف تتطهر من الأبوال والنجاسات ثم كيف تتطهّر من المعتقد الرجس الذي تعتقده أنت وأهل نحلتك المشبهة المجسمة النواصب !!

وهذا الكلام الإنشائي الفارغ الذي ذكرتَه مما لا قيمة له وخاصة بعد أن نثبت جهلك وإبطال مكرِ طائفتك وأهل نحلتك في هذه الورقات !!

الرد على الوجه الأول
من أوجهه الفاسدة

ثم شرع في الطعن بهذا الفرع من النسب الشريف فقال :

[الوجه الأول : ذكر العلامة ابن أبي عنبة في كتابه « عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب » وهو كتاب وصفه صاحبه قائلاً ، ص (١٢٨) مجموعة الرسائل الكمالية : فحركتني العصبية الأبية على أن أُصنف في أنساب الطالبيين كتاباً يجمع بين الفروع والأصول ، ويضم الأجذام إلى الذيول ، ويستوعب شعب هذا العلم ويستقصيها ، ولا يغادر من فوائده صغيرة ولا كبيرة إلا ويحصيها . فكما ترى أن

المؤلف رحمه الله هنا قصد الاستيعاب في كتابه ، وتتبع الأشراف العلويين حيث كـــانوا .... و لم يذكـــر النسب الذي يذكره بنو علوي] .

وأقـــول لهذا الألمعي !! : أولاً : لم تصدق في ادّعائك للأسف فابن عنبة ذكر في كتابـــــه « عمدة الطالب » وهو العمدة الصغرى السيد أحمد المهاجر (إلى حضرموت) وبعض أفراد ذريته الذين سمع بهم وعرفهم !!

وثانياً : أنّ ابن عنبة ذكر في كتابه « بحر الأنساب » وهو العمدة الكبرى السيد الإمـــام عبـــد الرحمن السقاف وعمود نسبه إلى سيدنا الحسين بن سيدنا الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه ، والسيد عبد الرحمن السقاف كان معاصراً لابن عنبة .

وثالثاً : أنّ ابن عنبة له مؤلف خاص في شجرة السادة آل باعلوي ، وهذا أقرب الأمور إلى مـــــن يريـــد الاطـــلاع علـــى هـــذه المســـألة ويعـــرف تهـــافت وســـقوط قـــول هـــــذا المتمســــلف الذيل !! فها هو كتاب « الأعلام » للزركلي / أنظـــــر ترجمة ابـــــن عنبـــــة فيـــه المجلـــــد الأول صحيفة ١٧٧ [٣٠٠] .

ورابعاً : إننا إذا فرضنا جدلاً أن ابن عنبة الذي هو من مصنفي القرن التاســـع كمـــا ادعـــى لم يذكرهم فـــــلا ضير في ذلك لأنّ غير ابـــــن عنبة ذكرهم ، وممـــــــن ذكرهم من علماء القـــرن التاسع الحافظ الناقد المؤرخ السخاوي فقد ترجم لعدد من أعلامهم في الضوء اللامع وغيره من كتبه وذكر عمود نسبهم ووصفهم بالسيادة والشرف وأنهم من آل البيت الطاهر وحلاهم بما هم أهله مــــن العلـــم والورع والتقوى والحمد لله تعالى .

فحجتكم أيها المتمسلفون ضاحضة وشبهكم وطعوناتكم مزيفة وتمويهاتكم مردودة ساقطة دالـــــة

---

(٣٠٠) وقد ذكّرني هذا الأمر بما فعله أحد مستأجري هذا الألمعي وهو بكر أبو زيـــد المتـــآمر الممـــول لهـــذه الطائفـــة (الأثرية !!) والعاطف عليها .... إلى غير ذلك !! وهو أن المذكور أنكر على الإمام الكوثري رحمه الله تعالى ورضـــي عنه تسمية كتاب الإمام السبكــــــي « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » الذي ردّ فيه على نونية ابـــن زفيـــل الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية ، وزعم المذكور أن الإمام الكوثري رحمه الله تعالى هو الذي وضع هذا الاسم !!!! وقـــد رددنا على زعمه هذا مفصلاً فيما علقناه على رسالة « سيدي » الإمام المحدث العلامة الشريف عبدالله ابن الصدّيق المسماة « بيني وبين الشيخ بكر » ص ٧٠ وأثبتنا له أن الإمام المحدث السيد محمد مرتضى الزبيدي ذكر اسم الكتاب على النحـــو الذي ذكره الإمام الكوثري وكذا الزركلي في « الأعلام » في ترجمة الإمام السبكي رحمه الله تعالى وبذلك ســـقط ادّعـــاء المذكور وبراءة ساحة الإمام الكوثري رحمه الله تعالى !!!!

على إفلاسكم !!

ولنعد إلى فقرة المتمسلف التي أوردناها قبل قليل لنكشف فساد وزيف أفكارها وبطلان ما تشبث به في طعنه الذي ذكره وأحض القارىء الكريم هنا أن يعود إلى فقرته في الصحيفة السابقة فيقرأها ثم يُكمل القراءة من هنا ويستحضر ما فيها ، فأقول :

نعم تمنّى ابن عنبة رحمه الله تعالى أن يقوم في عمدة الطالب باستقصاء شعب أنساب الطالبيين ، ولكنه عاد فاعتذر بعد هذه الجملة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى فذكر أنه لا يمكنه أن يفعل !! فلو أتمّ المتمسلف المدلس كلامه رحمه الله تعالى لعرف مطالعوه المطلعون أن حجة صاحبهم قد سقطت وأن ابن عنبة عاد واعتذر وأخبر بضد ما أراد هذا الظالم لنفسه ولأهل نحلته ومشربه !!

فابن عنبه قال بعد ذلك : (**والأيام بذلك المطلب تماطل ، وتحول دون ما أحاول ، حتى بَعُدَ ذلك الفن عهدي ، ولم يبق منه غير آثاره عندي**) .

فأنت ترى هنا أنّ ابن عنبة رحمه الله اعتذر لنفسه عما تمنى أن يصنّف فيه !! وهذا المدلس لم يذكر لإخوانه !! المطالعين المطّلعين !! هذه العبارة ، وقد علم أنه لو ذكرها أو اطّلع عليها مطالعوه ومنازلوه لضحكوا من سخافة عقله وأصل استدلاله !!

فقد بتر النصوص ودلس في المعلومات وقائده في ذلك دغل الحقد والحسد !! نسأل الله تعالى السلامة !!

ومما يؤكد هذا أن ابن عنبة أسهب في تفصيل ذكر الأشراف الذين كانوا بناحيته وفي الجهات التي وصلته منها أخبارهم كالعراق وفارس وخراسان وطرفاً من الحجازيين أما من لم تصله أخبارهم وأحوالهم كمن سكن المغرب مثلاً أو حضرموت أو غيرها فإنه ليس بهم عليم ويدل على ذلك قوله رحمه الله في كتابه ص (١٤٠) أثناء كلامه عن الأدارسة بالمغرب :

(وبنو إدريس كثيرون ، وهم في نسب القطع (أي مقطوع بصحة نسبهم) يحتاج مَنْ تعزّى إليهم إلى زيادة وضوح في حجته **لبعدهم عنا ، وعدم وقوفنا على أحوالهم**) .

فهو يصرّح بأنّ أصولهم معروفة عنده وأما الأفراد المنتسبون إليهم في بلده وعصره فلا يعرف آباءهم الأقربين ولذلك يحتاج منهم إلى تثبت ، وهذا التثبت لا يحتاجونه في بلادهم التي عُلِم فيها آباؤهم وأحوالهم وصغيرهم وكبيرهم !!

ومن المعروف عند النسابين أن قول بعضهم : (أردت التتبع والتقصي) لا يقتضي أن يذكر جميع الأفراد المنتسبين وإنما يذكر ما علا من الآباء والأجداد وهم الأصول ، فمثلاً لم يذكر ابن عنبة الجوطيين الأدارسة المغربيين وهم أبناء يحيى الجوطي بن القاسم بن إدريس ابن إدريس ، واكتفى بذكر جدهم

القاسم بن إدريس بن إدريس وابنه الآخر محمد فقط ، فلا يدل ذلك بوجه من الوجوه على بطـــلان مـــا أجمع عليه نسابو المغرب من ثبوت النسب الجوطي وتواتره !!

وكذلك لم يُعَرِّج ابن عنبه على أشراف سجلماسة وهم أبناء محمد النفس الزكية بـــن عبداللـــــه الكامل ، مع توثيق علماء النسب نسبهم وَعَدِّهِ من الأنساب المتواترة .

بل لم يذكر ابن عنبه الإمام محمد بن إدريس بن إدريس ثالث الخلفاء الأدارسة بالغرب ولا عـــرّج على ذكر أبنائه مع كون نسبهم معدوداً مما تواتر من أنساب آل البيت ، وكذا كثير غيرهم مما هو معروف ومشهور !!

و لم يذكر أيضاً ابن عنبة أحمد بن إدريس بن جعفر الزكي بن علي بن محمد الجواد الذي من أبنائه بعض أئمة اليمن ، ومنهم الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة !!

و لم يقل بنفي أنساب هؤلاء جميعهم وغيرهم ممن لم يذكرهم عاقل قطُّ !! هذا مع اعتذار ابن عنبة عن نفسه بالجملة التي حذفها هذا المومى إليه وذكرناها وهي قوله رحمـــه اللـــه : (والأيـــام بذلـــك المطلب تماطل ، وتحول دون ما أحاول ، حتى بعد ذلك الفن عهدي ، و لم يبق منه إلا آثاره عندي) !!

ابن عنبة ذكر نسب آل باعلوي
وله رسالة خاصة في أصول نسبهم وشجرتهم
والمتمسلف يكذب عليه

ثم قال المتمسلف المسكين :

[وقد ذكر ـ أي ابن عنبة ـ ص ٢٣٥ تحت عنوان : وأما محمد بن علي العريضي فيكنّى أبا عبد الله . قلت : وهو من أجداد النسب المزعوم لبني علوي ، وقد فصّل ابن عنبة أبناءه والبيوت المنبثقة عنه ، و لم يذكر قط النسب الذي يذكره بنو علوي ، مستنداً إليه ومعلّقاً عليه ، فلينظر هناك ففيه البيانُ لمن له عينان] .

وأقول : لقد كذب هذا المتمسلف على ابن عنبة ، وهو غير مستغرب منه ومن أمثاله من المتمسلفين !! لأنّ ابن عنبة ذكر ص (٢١٧) من النسخة المخطوطة التي بين أيدينا السيد الإمام أحمد المهاجر المنتقل إلى حضرموت وذكر من أحفاده النفاط ، وأحمد بن عيسى هو أحد أجداد السادة الباعلويين المذكورين في عمود النسب وهو أحد أحفاد محمد بن علي العريضي فيكون ابن عنبة في هذا الموضع من « عمدة الطالب » ذكر هذا القسم من عمود النسب وهو : (أحمد بن أبي محمد الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن **أحمد المهاجر بن عيسى بن محمد بن علي العريضي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب**) ثمّ إنّ ابن عنبه لم يحصرهم البتة وإنما ذكر بعض الأعلام من أعقاب سيدنا محمد بن علي العريضي رضي الله عنه لأنه قال هناك : (وأما محمد بن علي العريضي ويكنّى أبا عبدالله وفي ولده العدد وهم متفرقون في البلاد) ثم جعل يعد من يعرف منهم فقال عند ذكر المهاجر : (ومنهم .... ومنهم ...... ومنهم ..... ومنهم أحمد ... ابن أبي محمد الحسن الدلال بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد - وهو المهاجر - ابن عيسى الأكبر ، كان يتجر بالنفط ....) .

فليتأمل المطالعون المطلعون غش وتدليس هذا المتمسلف !!

ثمّ هب أن ابن عنبة لم يذكرهم جدلاً !! فلا ضير في ذلك لأننا ذكرنا أن ابن عنبة لم يذكر أناساً آخرين من آل البيت النبوي الشريف واعتذر رحمه الله تعالى قائلاً : (**لبعدهم عنّا وعدم وقوفنا على أحوالهم**) .

على أنّ الواقع لمن كانت له عينان و لم يكن قد أعمى الله بصيرته هو أن ابن عنبة قال عند ذكر

محمد بن علي العريضي :

(وأما محمد بن علي العُرَيضي فيكنّى أبا عبد الله ، وفي ولده العدد ، وهم متفرقون في البلاد ، وهم بالمدينة الشريفة .....) فذكر مَنْ كان بها منهم ، وأما مَنْ كان بحضرموت منهم فلم يذكره في كتابه ذلك ، وقد ذكرهم فيما بعد في مصنّف خاص مستقل جهله هذا المتطاول بلا علم !!

وإن من تحقيق قوله تعالى ﴿ **ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله** ﴾ ولمّا كان المتمسلفون وأصولهم الخبيثة من أعظم فرق أهل المكر السيء !! أبطل الله لهؤلاء الأوغاد مكرهم من كل جهة ، وذلك لأنّ ابن عنبة صنّفَ فيما بعد رسالة خاصة في أصول السادة آل باعلوي وهي بعنوان (**رسالة في أصول شجرة السادة آل أبي علوي**) وهي مخطوطة في مكتبة الحسيني بتريم . فلينظر من كانت له عينان ومن يتكلم بالجهل والهذيان كتاب « الأعلام » للزركلي المتمسلف في ترجمة ابن عنبة المجلّد الأول صحيفة (١٧٧) .

ثمّ اعلم أيضاً أنّ ابن عنبة ذكر الإمام السيد عبدالرحمن السقاف رضي الله عنه وعمود نسبه في العمدة الكبرى وهو المسمى « بحر الأنساب » (فلينظر هناك فإنّ فيه البيان لمن كانت له عينان) (!!!!!!)

ولزيادة المعلومات نقول : لقد وُلِدَ ابن عنبة سنة (٧٤٨هـ) وفرغ من تصنيف كتابه « عمدة الطالب » سنة (٧٧٣هـ) كما هو مدوّن في نهاية بعض مخطوطات الكتاب التي بخطه رحمه الله تعالى أي أن عمر المؤلف كان (٢٥) سنة هجرية وبعد هذه السنة بـ (٥٥) سنة توفي فإنه رحمه الله توفي سنة (٨٢٨هـ) .

وبذلك يُعرف أن تصنيفه لكتاب « عمدة الطالب » كان أول حياته ثم ازداد اطلاعه ومعرفته بأصحاب الأنساب الشريفة حتى استدرك في ذلك فصنّف رسالة خاصة في إثبات أصول بعضهم ولقّبهم بالسادة وهم آل باعلوي ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

على أن هناك ثمّ نقاطاً سنذكرها في هذا الرد إن شاء الله تعالى منها : أن هذا المسكين زعم كاذباً أن ابن عنبة لم يذكر أصول نسب السادة آل باعلوي الذين منهم السقاف ثم اتخذ كتاب ابن عنبة قرآناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه !! فلو فرضنا أن ابن عنبة لم يذكرهم و لم يصنّف مصنّفاً خاصاً بهم وبأُصول شجرتهم فإنّ ذلك ليس بضارّهم من شيء لأنّ كتاب ابن عنبة ذاك ليس قرآناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولأنّ غير ابن عنبة كثير ممن كان قبله ونقل ابن عنبة من كتبهم وعوّل عليها ذكرهم !! فليعلم ذلك !!

ومما يجب أن نبينه في هذا الرد حكم الطاعن في النسب الشريف وأنه يقام عليه حد القذف شرعاً !! وكذا حكم الطاعن في أنساب الناس في الإسلام مما سيجر العار والشنار على هذا المتمسلف الكنود وأرباب نحلته ومموّليه !!

ثم قال المتطاول :

[وقد قدّمت إليك أن ابن عنبة قصد الاستيعاب وتمييز الخطأ عن الصواب ، و لم يذكر لمحمد بن علي العريضي النسل الذي ذكره أبناءُ علوي البتة] .

وأقول له : وقد قدّمنا إليك أنه ذكره وأنه لم يستوعب بالدليل الوافي في كتابه ذاك جميع فروع الآل وأنه صنّف في نسب السادة آل باعلوي خاصة وأنه ذكر سيدنا أحمد المهاجر ابن عيسى الأكبر ابن محمد بن علي العريضي وهو جد آل باعلوي رضي الله تعالى عنهم ص (٢١٧) من مخطوطة كتاب « عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب » .

ثم قال المومى إليه :

[ولا يقال هنا : إنّ عدم علمه لا يدلُّ على العلم بالعدم أو عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، لأنّ الدعوى إذا لم يعرفها أهل الفن فهذا دلالة على أنها ليست موجودة ، لأنّ الطريق في إثبات هذه الأنساب هم العلماء أنفسهم وأهل الفن أنفسهم ، فما لم يجدوه فهو غير موجود خصوصاً أنّ ابن أبي عنبة من مؤلفي القرن التاسع الهجري زمن انتشار النسب الباعلوي] .

وأقول : إنّ هذه العبارات الآن لا قيمة لها بعد ثبوت ذكر ابن عنبة للسادة آل باعلوي ، على أنه يجب أن نقول لك بل يقال هنا وغير هنا : إنّ عدم علمه (لو فُرِضَ) لا يدلُّ على العلم بالعدم أو عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، لأنه وقع كثيراً أن يجهل بعض أهل الفن شيئاً في فَنِّهِم وعلى ذلك أمثلة كثيرة أُورِدُ بعضها في الرد على الوجه الثاني !! وأذكر لهذا الطاعن المبطل هنا أن شيخه

المتناقض !! المتخابط !! جهل أشياء كثيرة من بديهيات علم الحديث الذي يدّعيه منها جهله برجال الصحيحين فلم يضرّهم من شيء ومنها غير ذلك وقد بيّنتُ بعضها وطرفاً يسيراً منها في « تناقضاته الواضحات » فانظر بعضها في المواضع التالية من التناقضات : (١/٢٠ - ٢٣ و ١٨٥ و ١٩٥) و (٢/٩٨ و ١٠٠ و ١١٦) وغيرها كثير وكثير جداً .

وسيمر إن شاء الله تعالى في دحض وجهه الثاني بيان أن هناك شخصيات كبيرة جهلها بعض أهل الفن وعرفها الباقون فلم يضرها شيئاً ، فلنؤخر ذكرها إلى هنالك ، كما سيمرُّ بإذن الله تعالى أن أشخاصاً كثر قبل ابن عنبة وبعده من المؤرخين والعلماء والنسابين ترجموا لشخصيات عديدة من آل باعلوي الذين منهم السقاف وذكروا أنسابهم بتمامها على ما يذكرها السادة الباعلويون !! وستأتي إن شاء الله تعالى مُرْغِمَةَ أنفِ هذا المتمسلف وطائفته !!

وبذلك نكون قد صفعناه على وجهه الأول الذي حاول فيه أن يبطل فرعاً من النسب النبوي الشريف وأزهقنا فيه كلامه والحمد لله تعالى !!

الرد على الوجه الثاني
من أوجه المبطل الطعّان

ثم زعم هذا المتمسلف في رسالته المتهاوية !! أن أحد ملوك اليمن له رسالة في أنساب الأشراف في اليمن و لم يذكر منهم السادة الباعلويين !! وقد وقع المذكور أثناء استدلاله في الكذب والتدليس على عادة أرباب هذه النحلة ، وهذا أهم ما ذكره في احتجاجه البارد ، قال أبعده الله تعالى :

[الوجه الثاني : وعلى فرض أنّ ابن عنبة فاته أن يعرف أشراف حضرموت المزعومين ، فإنّ العلامة البارع ملك اليمن ـــ وأعني باليمن هنا : صنعاء وحضرموت وظفار ، ومن ضمنها مرباط بلد الباعلوي (بني علوي) ـــ ذكر في كتابه « طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب » تفصيلاً وتحصيلاً لأشراف اليمن جميعهم ، فقال : ص (١١٣) : انقضى نسب الأشراف كافة بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن . اهـ

وهذا الملك هو عمر بن رسول متوفى سنة ٦٩٦هـ وهذا التاريخ كان فيه أبناء محمد مرباط وأحفاده منتشرين انتشاراً يمنع الجهل بهم لو كانوا أشرافاً ، وخاصة على ملك علامة هم تحت حكمه موصوفاً بالبراعة والعلوم] .

أقول قبل أن أُجيب على تفاصيل فقرته هذه الحاوية أنواعاً من الأغلاط والمغالطات ملخصاً

دحض كلامه الباطل في هذا الوجه :

أولاً : لقد اشترط الملك الأشرف في أول كتابه « طرفة الأصحاب » شرطاً فيمن سيذكرهم في كتابه حذفه هذا المتمسلف و لم يذكره ليتم له مأربه ولو بطمس الحقائق !! ويأبى الله تعالى !!

فالملك الأشرف ذكر في أول كتابه أنه سيذكر نسب الأشراف الذين اشتهروا بخدمة الدولة الرسولية كما سيأتي إن شاء الله تعالى نقل كلامه موثقاً ، وبالتالي لم يذكر من عداهم !! فهو مثلاً لم يذكر السادة الأشراف الحسينيين أمراء المدينة المنورة (مع كون المدينة في الحجاز) ونسبهم من الأنساب الثابتة المقطوع بها ، وقد ذكر بعض أعلام هؤلاء السادة وعمود نسبهم أئمة أهل العلم ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وذكر منهم أمير المدينة المنورة (على ساكنها أفضل الصلاة والسلام) في زمن الملك الأشرف وهو الشريف عز الدين جماز الحسيني أنظر الدرر الكامنة (١/٥٣٨) .

وكل ذلك مما لا يعلمه هذا المتمسلف الطعان و لم يسمع به من قبل و لم تره عيناه حتى في المنام !! لكن قَدَّمَهُ أصحابه كبش فداء فزلت قدمه وذهبت آماله واعتداءاته أدراج الرياح !!

ثانياً : ولو فرضنا أن ذلك الملك الرسولي لم يشترط ذلك الشرط و لم يذكرهم فإنَّ غيره من ملوك آل رسول ومن العلماء المؤرخين في زمن ابن رسول وقبله وبعده قد ذكرهم كما سيأتي أيضاً إن شاء الله تعالى .

ثالثاً : ثم إنَّ السادة آل باعلوي رفع الله تعالى في الدارين مقامهم كانوا في دولة آل راشد المعادية لدولة آل رسول فكيف والأمر هكذا سيذكرهم ؟!!!!

وبذلك ينتسف ويسقط الاحتجاج الثاني من أوجه هذا المتمسلف الطعان ويذهب أدراج الرياح !!! على أن هناك ثمت أمور أخرى داحضة لوجهه هذا ستمر في تفصيل نقد عباراته وتزييفها فليعد القارىء الكريم إلى قراءة فقرته التي أوردناها في صدر الكلام على هذا الوجه (الثاني) لنقول له بعد ذلك :

حوى كلامه هذا بالشكل الموهم الذي عرضه سلسلة من المغالطات والأخطاء أذكرها في النقاط التالية :

١- قوله (وهذا الملك هو عمر بن رسول متوفى سنة ٦٩٦هـ) جهل بالغ !! وذلك لأنَّ الملك عمر بن رسول توفي سنة ٦٤٨هـ وليس كما ذكر هذا المدلس ، انظر « سير أعلام النبلاء » (٢٣٨/٢٣) : حيث قال في ترجمة ابن رواج :

(توفي .... سنة ثمان وأربعين وست مائة بالثغر . وفيها توفي .... صاحب اليمن نور الدين

عمر بن رسول التركماني قُتِلَ ....) انتهى . وبعضهم يقول سنة (٦٤٧هـ) .

فتأمَّل !! وانظر « العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية » (٨١/١) .

٢- وأما مصنِّف كُتَيِّب « طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب » فهو حفيده عمر بن يوسف بن عمر .... الخ التركماني . أنظر ص (٣٢) من مقدمة طرفة الأصحاب .

٣- وأما قوله بأن مرباط بلد الباعلوي ، فجهل بالغ أيضاً استنتجه من اسم محمد صاحب مرباط الذي في سلسلة النسب الشريف !! إذ أنَّ بلد السادة الباعلويين هي تريم وما حولها كبيت جبير وعينات وسمل كما يعرف ذلك جميع الناس إلا هذا المتمسلف الطعَّان !! وأما قولهم محمد صاحب مرباط : أي أحد الأشراف الباعلويين من أهل تريم الذي مات في مرباط فدفن بها . ومرباط بلدة في سلطنة عُمان بقرب صلالة .

٤- أما الخيانة العلمية في الموضوع : فهو أن كتاب « طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب » هذا كتاب صغير جداً لرجل غساني تركماني لا يجوز أن يُتَّخَذَ أصلاً يُعْتمد عليه في معرفة الأنساب ونفيها أو قرآناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأمور كثيرة ستأتي إن شاء الله تعالى !! ثمَّ تُترَكُ مئات إن لم نقل آلاف الكتب التي صنَّفها المختصون النسابون والعلماء المعروفون من العرب ومن اليمنيين خاصة وغيرهم في ضبط الأنساب وتحقيقها ، لا سيما وصاحب الكتاب صرَّح في مقدمة كتابه أنه لم يذكر فيه نسب جميع أهل البيت وإنما ذكر نسب مَنْ خدم الدولة الرسولية من الأشراف فقط كما سننقل كلامه إن شاء الله تعالى بعد قليل ، أضف إلى ذلك أسباب سياسية سوف نتعرض لطرف منها بإذنه سبحانه !! ولا ندري هل صنَّف المؤلف كتابه قبل سيطرته على ظفار ومعظم حضرموت أم بعد ذلك !! وهذا وحده موجب للطعن بالاستدلال بكتابه !! مع التنبه إلى أن مدة مُلْكِه كانت دون السنتين [انظر مقدمة « طرفة الأصحاب » ص ٣٨] .

لا سيما وقد لاحقت الدول الماضية التي ناصبت العترة الطاهرة العداوة وخشيت منهم ومن ميل الناس إليهم جماعات من آل البيت وأتباعهم ومناصريهم أو من يقول برأيهم مما أدَّى ذلك إلى تخفيهم عن الأنظار أو ذهابهم وهجرتهم إلى بلدان وأقطار بعيدة عن أنظار أصحاب تلك الدول ، وعلى ذلك أمثلة كثيرة سأذكرها إن شاء الله تعالى في مصنَّف خاص يتعلّق بهذا الموضوع !! ولا أُخلّي هنا المقام من ضرب مثالين الأول لرجل من آل البيت والثاني لمناصر لهم فأقول وبالله تعالى التوفيق :

١) الإمام السيد الكبير محمد النفس الزكية ابن عبدالله بن حسن بن الحسن الهاشمي الحسني رضي الله عنهم وأرضاهم ، قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢٢٥/٩) :

« قلت : وذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة وقال كان قليل الحديث ، وكان يلزم البادية ويحب

الخلوة » .

قلت : قوله (كان قليل الحديث) من ممادحه ، لأنّ مذهبه كان مذهب آل البيت وهو الخروج على الطغاة والبغاة بالسيف ، فكان مطلوباً للمنصور ولذلك لزم البادية متخفياً وكان أثر ذلك قلة روايته للحديث مع كونه بحراً ممتلئاً علماً . وانظر كيف كان رياح المرّي عامل المنصور على المدينة يتتبع أهل بيت النفس الزكية وماذا يفعل بهم في « سير أعلام النبلاء » (٢١٢/٦) واعتبر !!

٢) الإمام الحافظ الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري . وهو من رجال البخاري في الأدب ومسلم والأربعة . إمام ثقة جبل ، كان متشيعاً لآل البيت عليهم السلام ويرى السيف ، ولذا كانت عيون تلك الدولة تطلبه وهو يتخفّى من هنا إلى هناك وكان يضطر أن لا يحضر الجمعة لأنه إن حضر أُلقي عليه القبض ، فطعن فيه بعضهم ممن لم يدرك هذا الأمر وممن كان يخاف من عيون الدولة فكانوا يرمونه بترك الجمعات وهي من محامده ، وسأُفصل الكلام على ذلك في المصنّف الخاص المتعلّق بهذا الأمر . إقرأ ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٢/٢٤٨-٢٥١) .

أما بالنسبة لآل باعلوي فأحد أفراد هذا النسب الشريف وهو ابن جديد كانت بينه وبين الملك المسعود الأيوبي (سيد ابن رسول) وحشة نفاه لأجلها إلى الهند ، ثم رجع ابن جديد إلى اليمن بعد ذلك عندما مات الملك المسعود ، هذا مع ملاحظة أن السادة الباعلويون كانوا في دولة أو في حكم آل راشد المعادين للرسوليين **ولم يكونوا ممن اشتهر بخدمتهم** !!

فمن الظلم والإسفاف والجهل والحقد البالغ إلى الذروة أن يأتي متطفل جهول !! كهذا لا يعرف كثيراً من الأمور الواقعية ولا الحقائق العلمية والسياسية في ذلك العصر فيطعن في نسب جماعة من آل البيت لا يعرفهم ولا هو في قطرهم ودائرتهم ومنزلتهم فيأتي بِكُتَيِّبٍ صغير فيقول : مَنْ لم يُذكر في هذا الكتيب فلا يصح نسبه .﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً** .... ﴾ !!

(**تنبيه مهم**) : إذا كان الملك الأشرف الذي زوّر هذا المتمسلف شرطه في الكتاب لم يذكر في كتابه ذاك أحداً من ذرية السيد أحمد المهاجر ولا أحداً من السادة الباعلويين فإنّ غيره من ملوكهم وهو الملك الأفضل العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول المتوفى سنة ٧٧٨هـ ذكر في كتابيه « نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون » و « العطايا السنية في المناقب اليمنية » جماعة منهم !! وممن ذكرهم من أصولهم السيد الشريف بصري بن عبيدالله بن أحمد المهاجر !! فتأمل !!

تصريح صاحب طرفة الأصحاب

بخلاف ما ادّعاه المتمسلف

لقد ذكر مصنّف كتاب « طرفة الأصحاب » التركماني مَنْ هم الذين ذكر أنسابهم فقال في مقدمة كتابه المذكور :

(هذا مختصر في علم الأنساب ، يسهل حفظه على أولي الألباب ، محتوٍ على أصول أنساب العرب[٣٠١] ، مقرّب حفظها لأولي الطلب ، مضافاً إليه نسب النبي المختار[٣٠٢] ، مشفوعاً بصحابته الأبرار ، نبّهْنا على أوصلهم به سبباً ، وأقربهم منه نسباً ، ثمّ تلوناه بالخلفاء من بني أمية وبني العباس ثم بني رسول ملوك اليمن[٣٠٣] ، **ثمّ مَنْ شُهِرَ بخدمتهم من أكابر الأشراف في عصرنا** والأعراب ، مما اطلعنا عليه وتلقيناه من **الأصحاب** ، مُرَتّبين على قدر مناصبهم) اهـ .

فقول مصنّف طرفة الأصحاب : (ثمّ مَنْ شُهِر بخدمتهم من أكابر الأشراف في عصرنا) فلا يدخل فيه السادة الأشراف الباعلويون لأنهم ليسوا من شرط كتابه إذ لم يكونوا قد اشتغلوا بخدمة دولة آل رسول ، وذلك لأنهم كانوا في دولة آل راشد في حضرموت المعادين والمنازعين لآل رسول !! فكيف سيذكرهم وهم لا يدخلون في قاعدته ؟!! وقد ذكر الخزرجي في كتابه « العقود اللؤلؤية » (١/ ١٢١، ١٨٢-١٨٣) الذي يحتج به هذا المتمسلف !! أن أهل حضرموت الذين كانوا في ولاية وحكم آل راشد كانوا في نزاع مع الدولة الرسولية ، وكذلك بني الحبوضي الذين كانوا حكاماً على مرباط التي سكنها محمد صاحب مرباط أحد أجداد السادة الباعلويين . فتأمّل !!

٥- وايراد هذا المدلس في فقرته السابقة بشكلٍ مبتورٍ مُعَمّى !! قول المصنّف : (انقضى نسب الأشراف كافة بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن) واحتجاجه بظاهر كلامه من أبطل الباطل وذلك لأمور عديدة أذكر بعضها :

---

(٣٠١) وهل يعوّل على كلام تركماني في أنساب العرب ومعرفة بطونهم وشعبهم ؟!!!

(٣٠٢) أي عمود نسب سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي : هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم بن عبدالله بن عبدالمطلب ... الى آخر نسبه الشريف صلى الله عليه وآله وسلم .

(٣٠٣) وهل مما يجب تعلّمه وحفظه على أولي الألباب حفظ نسب ملوك بني أمية ، ثم نسب بني رسول التركمانيين ؟!! علماً بأنّ المصنّف المذكور كان ثالث ملوك بني رسول التركمانيين لأنّ مؤسس ملكهم هو جده الذي تقدم ذكر سنة وفاته !!

أولاً : إنّ هذا المتمسلف !! قال في الوجه الرابع من أوجهه الباطلة ص (٦) : [فمن المعلوم أنّ الشريف الحسين بن علي أمير مكة هاشمي ثابتٌ نسبه إلى الحسن بن علي ابن أبي طالب بالتواتر والقطع[٣٠٤]] .

فالآن إما أن يقول بأنّ كلام ابن رسول الذي ينازع الأئمة وآل البيت مجازفة وكذب بحت لأنّ الواقع ينافي ما قاله ، أو أنه يعود فيصدّق ابن رسول التركماني وينفي نسب شريف مكة رحمه الله تعالى !! مع علمنا بما أورده صاحب « طرفة الأصحاب » ص (٩٢-١١٣) .

ثانياً : إن ابن رسول وأباه التركمانيين أكبر من نازع آل البيت في موطنهم الأصلي الحجاز واليمن [انظر مثلاً « العقود اللؤلؤية » (٧٩/١)] ، وخاصة أن الرسوليين التركمانيين كانوا ينازعون الأئمة الزيديين الهاشميين في اليمن ويحاولون إخمادهم والطعن في انتسابهم بعد أن خرجوا على الأيوبيين وانشقوا عنهم ونازعوهم في المُلك !! وذلك أن عمر بن علي بن رسول (واسمه محمد) التركماني مؤسس الدولة الرسولية كان قد ولد بمصر واتصل ببني أيوب ولما دخل الأيوبيون اليمن كان عُمَرُ هذا مع أحد ملوكهم وهو المسعود وكان المسعود قد قلّد عُمَر أعمالاً كثيرةً ، ولما توجه إلى مصر جعله نائباً عنه في اليمن ، ثم سار المسعود إلى مكة وتوفي فيها سنة (٦٢٦هـ) مسموماً بمؤامرة دبرها عمر الرسولي فاستولى الرسولي على اليمن وأظهر النيابة عن الأيوبيين كذباً ، إلى أن استطاع أن يُعِدّ جيشاً ضخماً حارب فيه الأيوبيين وعساكرهم واستقلّ بالمُلك ، ثم جهّز حملة إلى الحجاز فاستولى على مكة وما حولها وتم له ملك ما بين مكة وحضرموت ، ولم تكن نواحي مكة جميعها ولا جميع نواحي حضرموت تحت ملك الرسوليين وكانوا تارة يغلبون خصومه في تلك النواحي وتارة يغلبونهم . أنظر أعلام الزركلي (٥٦/٥) والعقود اللؤلؤية (٤٣/١-٨٨) ومقدمة « طرفة الأصحاب » . وغير ذلك .

فهذا هو السبب السياسي في مسألة إعراض ابن رسول التركماني عن ذكر جماعة من السادة الأشراف في اليمن والحجاز وخاصة الحسينيين وقوله (انقضى نسب الأشراف كافة باليمن والحجاز) !! وخاصةً بالشكل الذي أورده المتمسلف فإنه كلام موهم وغير صحيح قطعاً !! لأنه باطل بداهة ومخالف للواقع ولقول الخزرجي صاحب « العقود اللؤلؤية » الذي احتج به المتمسلف !! كما سيأتي ، كما أنه مخالف لقول أهل العلم والنسابين ممن هم في زمنه وقبله وبعده !! ثم قال المتمسلف بعد ذلك :

---

(٣٠٤) إنما قال هذا الكلام نفاقاً كما هو معلوم للقاصي والداني !! لأنّ المذكور مقيم في دولتهم ومملكتهم !!

[قال صاحب « العقود اللؤلؤية في الدولة الرسولية » (ص٢١٣-٢١٦/ج١) : ولمّا فتح السلطان رحمه الله مدينة ظفار كما ذكرنا سنة ٦٧٨هـ وقُتل سالم بن إدريس ارتعدت الأقطار القصية هيبة للسلطان ، ولما افتتحت ظفار كما ذكرنا انقادت حضرموت ، والسلطان هنا هو والد الملك الأشرف ، والمقصود أن الدولة الرسولية حكمت اليمن جميعه بما فيه حضرموت وظفار من بداية القرن السابع وهذا معروف لمن طالع « العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية » حيث قاد اليمن عدة ملوك من آل رسول ، منهم مؤلف « طرفة الأصحاب » ، وهو يبين بياناً شافياً وهو ملك الأقاليم مطلع على ما فيها ، وهو عالم مشهود له بالبراعة ، يضاف إلى ذلك شهرة النسب الهاشمي شهرة يعرفها عوام الناس فضلاً عن الملوك من العلماء ، بل إنّ ابن رسول جزم أنه لا يوجد في اليمن كله شريف حسيني واحد ......] الى آخر هرائه !!

وأقول : هذا كلام إنشائي فارغ لا يسمن ولا يغني من جوع بعد ما بيناه من بطلان ما حواه كلامه بالدليل والبرهان !! ونزيد هنا فنقول : بأنّ هذا المتمسلف أُتيَ من حيث لا يحتسب حيث افترى على ابن رسول مصنّف « طرفة الأصحاب » فصار طُرْفَةً بين الناس لأنّ ابن رسول لم ينف وجود الحسينيين في اليمن كما زعم هذا المدلس و لم يذكر في كتابه ما يزعمه هذا !! وإنما لم يذكرهم و لم يذكر غيرهم من الحسنيين لأنهم ليسوا على شرطه كما بين ذلك واضحاً في أوّل كتابه وتقدّم نصه !!

ثم قد أُتي هذا أيضاً من وجه آخر وذلك أنّ الكتاب الذي اعتمد عليه وتظاهر بأنه ينقل عنه ويعرف ما فيه وهو « العقود اللؤلؤية في الدولة الرسولية » تُرجمَ فيه لعدد من السادة الحسينيين في اليمن !! وهذا مما يؤكد كذب وتزوير وتدجيل وحقد هذا المتمسلف الناصبي !! ومن ذلك أن صاحب كتاب « العقود اللؤلؤية » الموفق الخزرجي المتوفى سنة ٨١٢هـ ذكر فيه عدداً من السادة الحسينيين [أنظر مثلاً ١٤١/١ و ١٤٢ و ٢٥٨ و ٢٧٤ و ...] وإليك بعض ذلك :

١) ذكر في الكتاب في حوادث سنة ٦٦٦هـ (٢٥٨/١) ما نصه :

(وفي هذه السنة توفي السيد الأجل الفاضل يحيى بن محمد بن أحمد بن علي بن سراج بن الحسن السراجي ، نسبة إلى جده سراج ، **أحد الأشراف الحُسَينيين** ، وكان إماماً كبيراً في مذهب الزيدية ، وعليه عكفوا مدةً حتى ادّعى الإمامة ، ونزل مع قوم يقال لهم بنو فاهم ، وأطبق على إجابته خلق كثير من الناس ، .....) .

وهذه السنة كانت في أثناء حياة ابن رسول وبذلك تبين جلياً العامل السياسي الذي جعل ابن رسول لا يذكر كثيراً من الأشراف وآل البيت النبوي !! وجعل هذا المتمسلف يكذب عليه وهو لا يدري حقيقة الواقع السياسي في ذلك الزمان فينفي على لسانه كذباً وزوراً وجود الأشراف الحسينيين !!

٢) وذكر صاحب «العقود اللؤلؤية» (١/٢٢٣) : أن من حوادث سنة ٦٩٠هـ :

(وفيها توفي الشيخ أبو الحسن علي بن عمر المعروف بالأهدل ، وكان كبير القدر ، شهير الذكر ، يقال : إنَّ جده محمد قدم من العراق إلى اليمن على قدم التصوف ، وهو شريف حسيني ، فسكن أجواف السوداء من وادي سهام وأولد هناك) .

قلت : وهذا أيضاً في حياة ابن رسول صاحب «طرفة الأصحاب» .

فتأمَّل !! وهذا غيض من فيض !!

وهناك من أئمة العلماء والنسابين من ترجم للحسينيين وللسادة الباعلويين قبل وبعد وفي زمن الرسوليين وسنذكرهم في جواب الوجه الثالث الآتي إن شاء الله تعالى !! ومنهم الإمام العلامة بهاء الدين السَّكْسَكي الجَنَدي مؤرخ اليمن في وقته[٣٠٥] المتوفى سنة ٧٣٣هـ وهو ممن عاصر ابن رسول له كتاب «السلوك في طبقات العلماء والملوك» ترجم فيه لإحدى عشرة شخصية من آل باعلوي رضي الله تعالى عنهم وأعلى مقامهم . وبذلك يتم هدم الوجه الأول والثاني من طعن الهماز اللماز ولله تعالى الحمد والمنة !!

ومما يجب أن يُعْلَم هنا أنَّ هناك من أهل العلم في الفنِّ الواحد مَنْ وَصَفَ بالجهالة شخصيات كبيرة مشهورة إما جهلاً بحقيقتها ووجودها أو حقداً وحسداً لها !! فهذا ابن حزم الظاهري الذي وصفه الحافظ الذهبي والحافظ السخاوي بأنه ممن يرجع إليه في الجرح

---

(٣٠٥) والإمام الجَنَدي هذا رحمه الله تعالى هو : (بهاء الدين أبوعبدالله محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي من ثقات مؤرخي اليمن) كما في إعلام الزركلي (٧/١٥١) ، وقد ذكره الحافظ السخاوي في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ» ص (٢٨٧) من طبعة دار الكتب العلمية عاداً إياه ممن يرجع إلى قوله في التاريخ ومعرفة الرجال ، ومن كتب الإمام الجندي هذا ينقل الحافظ ابن حجر العسقلاني وعليه يعتمد في النقل ، أُنظر «الدرر الكامنة» (٣/٤٧٦) للحافظ ابن حجر في ترجمة العرشاني .

وعلى الإمام الجندي هذا اعتماد ومعوَّل العلامة الخزرجي صاحب كتاب «العقود اللؤلؤية» والبرهان عليه أنه ينقل عنه كثيراً في كتابه وإليك بعض المواضع في المجلّد الأول من «العقود اللؤلؤية» التي ينقل فيها عنه : (١/٨٥ ، ١١٧ ، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٧، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢ ١٥، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٧٠، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠،......) الخ !!

والتعديل[٣٠٦] يقول عن الإمام الترمذي بأنه مجهول !!! وإليكم ذلك :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « تهذيب التهذيب » (٣٤٤/٩ فكر) في ترجمة الإمام الترمذي رحمه الله تعالى :

(وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الفرائض من الاتصال : « **محمد بن عيسى بن سورة مجهول** » ولا يقول قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه ، **فإنَّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم**) اهـ .

وهذا ابن أبي حاتم يصف الإمام البخاري صاحب الصحيح في كتابه « الجرح والتعديل » (١٩١/٧) بأنه « **متروك** » .

وهذا البخاري نفسه يورد في كتابه « الضعفاء الصغير » الصحابيَّ الجليلَ هند ابن أبي هالة ابن السيدة خديجة الذي تربى في بيت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !! **فهل يأخذ عاقل بقوله !!**

وقد أنكروا على البخاري ذلك ومنهم أبو حاتم الرازي وابنه كما في « الجرح والتعديل » (١١٦/٩) .

فليعتبر بهذه النقول من كان يريد الحق وليعلم أنه ليس كل من قال مقالاً يؤخذ بقوله إذ لا بدَّ من التحقيق والرجوع إلى الحق الصريح !! وأما هذا الطاعن فإنه لن يرجع إلى حق صريح ولا إلى قولٍ صحيح بعد أن تشرَّب قلبه داء التمسلف والتوهب والتألبن وحب المال وباع آخرته بدنيا فانية !! لأنَّ داء التمسلف حقيقته الباطنة : الحقد والمكر السيء والبغضاء والغيبة والنميمة والكيد وحب التفوّق والظهور واعتناق التشبيه والتجسيم والنصب وعداوة أهل البيت والصالحين من أُمة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم !! وكل أحد يشهد أن هذا ديدنهم ودينهم !! نسأل الله السلامة والعافية !!

ومن هذا البيان والتفصيل يتبين بطلان ما أورده المتمسلف المذكور ص (٥) من ورقاته في ختام وجهه الثالث الباطل ملخصاً احتجاجه بهذا الموضوع حيث قال :

[وما كتبه الملك الأشرف بن رسول وهو من علماء القرن السابع وملوكه في حصر الأشراف

---

(٣٠٦) أنظر رسالة « المتكلمون في الرجال » للحافظ المؤرخ السخاوي المطبوعة مع قاعدة في الجرح والتعديل للإمام السبكي بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ ص (١١٠) ، وكذا رسالة « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » للحافظ الذهبي المطبوعة معها أيضاً ص (٢٠٠) ، وكذا كتاب « تذكرة الحفاظ » للحافظ الذهبي .

اليمنيين حصراً مفصلاً كما يُعْلم من مطالعة كتابه طرفة الأصحاب **فهو دليل قاطع لا يقبل الاعـــتراض** لقوّة القرائن والمقدمات التي تحف أخباره عن أشراف اليمن وعدم تعرضه لذكر بـــني علـــوي البتـــة ولا للأشراف الحسينيين أحفاد الحسين بن علي ، وتلخيص هذه الحجة وهو أن الأشراف بن رسول عالم بارع نسابة كما وصفه صاحب العقود اللؤلؤية ج١/٢٨٤] !!!!

أقـــــول : وتقدّم إزهاق هذا الكلام الإنشائي المتهافت حيث أوردنا بعض الأمثلة في ذكر بعض السادة الحسينيين الذين أوردهم صاحب نفس الكتاب الذي احتج به هـــذا المتمسلــــــــــــــف « العقود اللؤلؤية » !! ثم ذكرنا قبل ذلك ما حذفه و لم يذكره هذا المتمسلف من شرط صاحب « طرفة الأصحاب » من ذكر من اشتهر بخدمة ملوك آل رسول من الأشراف فقط وليس مصيباً أيضاً في ذلك !! فقد كان أمير المدينة المنورة في زمنه الشريف عز الدين جماز بن شـــيحة الحســـيني ، [أنظـــر « الـــدرر الكامنة » (٥٣٨/١) ومقدمة « طرفة الأصحاب » ص (٣٧)] !! إلى غير ذلك مما ذكرنـــــاه مـــن البراهين والأدلة المبطلة لاحتجاجه المحجوج !!

وكل ذلك يثبت أن المقدّمات والقرائن التي تحف أخباره ما هي إلا سراب بقيعة وخيالات فاسدة وسفسطة فارغة قامت في عقل هذا المتمسلف الألمعي النسابة !! الفاقد للأدوات التي تؤهله هو وســـادته ومن وراءه للكلام والدخول في هذا المضمار !!

ثم قوله بعد ذلك :

[وثانياً هو ملك اليمن يُجْبى إليه خراجه وحصونه وقلاعه تحت ملكه] !!!!

أقـــــول : وتقدّم أنّ هذا من حشو الكلام وأنه ليس بحجة وأنّ غيره ممن هو قبله وبعده حتى من آل رسول ذكر أنساباً أخرى لم يذكرها صاحب « طرفة الأصحاب » .

ثم قول هذا المتمسلف بعد ذلك :

[وثالثاً شهرة النسب الهاشمي للعلماء والعوام فضلاً عن الملوك الذين يتولون النـــاس ومقـــاديرهم ودواوينهم ثمّ لا يعرج لهم بذكر ولا خبر وهم موجودون كما يزعمون قبل هذا التاريخ بعشرات السنين وهو زمان كافٍ للشهرة والمعرفة وليس النسب الهاشمي \بسوأة فيستر بل هو شرف يفتخر به ويبـــاهى إذا كان صحيحاً] !!!

أقـــــول : زعم الملك الأشرف صاحب « طرفة الأصحاب » أنه : (انقضى نسب الأشراف

بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن) (!!!!) ، والمدينة المنورة في الحجاز[٣٠٧] وأمير المدينة في عهد الملك الأشرف الشريف الحسيني عز الدين أبو سند جماز ابن شيحة بن هاشم بن قاسم ...... ذكر نسبه كاملاً الحافظ ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة (٥٣٨/١) !!

و لم يكن نسب السيد جماز سوأة فيستر بل هو في غاية الصحة والشرف والعز والإمارة حتى أنه كان يتشفع لأمير مكة الشريف أبي نمي ، وكانت مدة إمارته بضعاً وخمسين سنة كما في الدرر الكامنة وقد علم ذلك القاصي والداني من الملوك والحجيج والعوام والمؤرخون وغيرهم !! ومع هذا لم يذكره و لم يعرّج على نسبه الأشرف في « طرفة الأصحاب » !! لأنه لم يكن ممن اشتهر بخدمة آل رسول !!

ومنه يتبين بطلان وفساد ما تخيله هذا المتمسلف من أنه حجة قاطعة لا تقبل الاعتراض !! ثم قال المسكين المتمسلف !! :

[ومن تأمل هذه السطور يتيقن بطلان النسب الباعلوي المذكور] !!!

وأقول له : بل من تأمل هذه السطور يتيقن أن المتمسلف أتى بالكذب والزور !! ومن تأمل في الأسطر التي كتبناها تحقق أن أفكار سطور المتمسلف باطلة !! وحجتها مهدورة عاطلة !! وأدرك أن كاتبها متمسلف لا يدري ما يقول !! ولا له معرفة بالفروع ولا بالأصول !!

والحجج التي بَيَّنْتُها في إفساد كلامه واضحة ناصعة كافية لمن ألقى السمع وهو شهيد ، والحمد لله رب العالمين !!

---

(٣٠٧) قال الإمام اللغوي المجد الفيروز أبادي في « القاموس المحيط » في مادة (حجزه) : « والحجاز : مكة والمدينة والطائف ومخاليفها » فلينعم بذلك المتمسلفون !!

الرد على الوجه الثالث
من أوجه هذا المتسلف

ثم زاد هذا المدلس !! ضغثاً على إبالة فأورد الوجه الثالث من وجوهه المزيفة فقال :

[الوجه الثالث : فليذكر أبناء علوي بعد هذا البيان مَن الذي نصّ من أئمة العلم المعاصرين لمحمد مرباط وآبائه كما يذكرون سلسلتهم ، من نصّ من أئمة العلم على أنهم أشراف حسينيون ، والمقصود بالعلماء هنا مَنْ عاصروا النسب من بدايته كعلماء القرن السادس والسابع والثامن .....] إلى آخر هرائه الفارط !!

وأقول لهذا المتطاول وأهل نحلته وسادته : هناك كثير من الأئمة والعلماء والنسابين مَن ذكروا هذه السلسلة الطاهرة والبضعة النبوية المشرفة ، وإليك بعضهم في القرون المذكورة وقبلها وبعدها على الترتيب :

١) الحافظ الخطيب البغدادي الشافعي المتوفى ٤٦٣هـ حيث قال في كتابه « تاريخ بغداد » (١٦٦/٢) :

(أخبرنا القاضي أبوالعلاء محمد بن علي الواسطي قال نبأنا سهل بن أحمد الديباجي قال : قال لنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : كتب إليّ أحمد بن عيسى العلوي من البلد :

ألا إن إخوان الثقات قليل ... وهل لي إلى ذاك القليل سبيل

سل الناس تعرف غثهم من سمينهم ... فكل عليه شاهد ودليل

قال أبو جعفر فأجبته :

يسيء أميري الظنّ في جهد جاهد ... فهل لي بحسن الظنّ منه سبيل

تأمل أميري ما ظننتَ وقلته ... فإنّ جميل الظن منك جميل) .

وفي هذا أن جَدَّنَا السيد أحمد المهاجر ابن عيسى النقيب كان معروفاً ومشهوراً بأنه علوي وعالم عند الخطيب البغدادي والطبري وأبوجعفر الطبري هو صاحب التفسير والتاريخ .

قال الأستاذ العلامة الشريف محمد ضياء الدين بن شهاب رضي الله عنه ورحمه وأثابه الجنة :

(ويكفي دليلاً على مكانة مَنْ يخاطبه ابن جرير بقوله (أميري) ويكرره ، ومن يعاتب ابن جرير ، وإذا كان لكبر السن قدره واحترامه فالأمر هنا بالعكس ، فالطبري أسن من المهاجر ، يتذمّر المهاجر من فقد الأعوان الثقات معاتباً ، فيعتذر إليه ابن جرير وكانت صلته به قديمة واجتمع به في

البصرة) اهـ .

٢) الإمام النسابة شيخ الشرف أبو الحسن محمد بن أبي جعفر العبيدلي المتوفى عام ٤٣٥هـ في كتابه « تهذيب الأنساب » حيث قال عند ذكر سيدنا محمد بن علي :

(وأحمد بن عيسى الأكبر من ولده أبوجعفر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد ابن علي العريضي) والشرف العبيدلي من أعمدة هذا الفن ، وممن يرجع إلى مؤلفاته النسابون ومنهم ابن عنبة الذي تظاهر المتمسلف المدلس بالرجوع إليه والتعويل عليه !!

٣) الإمام العلامة النسابة الحجة أبو الحسن نجم الدين علي بن أبي الغنائم محمد بن علي العمري البصري المتوفى سنة ٤٤٣هـ في كتابه « المجدي » و « المبسوط » .

٤) الإمام الفقيه البارع المؤرخ عمر بن علي بن سَمُرَة بن أبي الهيثم الجعدي الحميري المتوفى سنة ٥٨٦هـ في كتابه « طبقات فقهاء اليمن من أخبار ورؤساء وسادات اليمن » وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٥٧م وفي بيروت سنة ١٩٨١م .

٥) الإمام العلامة أبو طالب إسماعيل بن الحسين الأزورقاني المولود عام ٥٧٢هـ والذي خرج من بلده مرو عام ٦١٦هـ في كتابه « غنية الطالب في أنساب بني طالب » وفي كتابه « بحر الأنساب فيما للسبطين من الأعقاب » وقد ذكره الإمام الحافظ الزبيدي في كتابه الذي صنفه في نسب السادة الباعلوية وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

٦) الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد عباد الذي عاش من سنة (٧١٢-٨٠١هـ) في كتابه « السلسل المهذب والمنهل الأحلى » .

٧) الإمام العلامة النسابة مؤرخ اليمن السكسكي الجَنَدي المتوفى سنة ٧٣٣هـ في كتابه « السلوك في طبقات العلماء والملوك » حيث ترجم لأحد عشر رجلاً من السادة آل باعلوي أعلى الله مقامهم . وهو من معاصري مؤلف « طرفة الأصحاب » ، وقد قدّمنا أنّ الملك الأفضل الرسولي ترجم لبعضهم !! فتأمل !!

٨) العلامة النسابة ابن عنبة وقد تقدّم وعاش من سنة (٧٤٨-٨٢٨هـ) .

٩) الإمام النسابة ابن أبي الفتوح أبو فضيل محمد الكاظمي الذي كان حياً سنة ٨٥٩هـ في كتابه « النفحة العنبرية في أنساب خير البرية » حيث قال فيه :

(ومن ولد عيسى السيد أحمد المنتقل إلى حضرموت ومن ولده السيد أبي الجديد القادم إلى عدن في أيام مسعود بن طغتكين بن أيوب بن شادي سنة ٦١١هـ ، فتوحش المسعود منه لأمر ما ...) .

قلت : والمسعود الأيوبي هذا هو سلطان وَسَيِّدُ ابن رسول صاحب الدولة الرسولية ، ومنه

يتضح أنه بين سيِّدِ مؤسسِ الدولة الرسولية وبعض ذرية عيسى النقيب جد الباعلويين إحن ومحن وكان ابن رسول المؤسس والي المسعود الأيوبي على اليمن وعامله ونائبه ، فلا غرو أن لا يذكرهم صاحب « طرفة الأصحاب » فيها ، وهذا عامل سياسي بحت ، قلب الموازين في عقل هذا المتطاول الطاعن إذ لم يدر حقيقة الأمر فليعلم ذلك المطالعون المطّلعون !!

١٠) الإمام العلامة النسابة محمد سراج الدين المخزومي العراقي الذي كان سنة (٧٩٣ـ٨٨٥هـ) في كتابه « صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار » .

١١) الإمام النسابة النقيب تاج الدين محمد بن أبي جعفر بن معية المتوفى سنة (٧٧٦هـ) في كتابه « نهاية الطالب في أنساب آل أبي طالب » . ومما يلاحظ أن ابن عنبة ـ الذي يتظاهر هذا المتمسلف الألمعي !! بأنه مرجعه في بحوثه ـ أخذ من هذه الكتب وسمّى كتابه باسم قريب منها .

١٢) الإمام المحدّث النسابة حسين بن عبدالرحمن بن محمد بن علي الأهدل وكان سنة (٧٧٩-٨٥٥هـ) في كتابه « تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن » .

١٣) الإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) وهو إمام حافظ مؤرخ ناقد وهو غير مقلّد في هذا الأمر في كتابه « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » وفي كتابه « بغية الراوي بمن أخذ عن السخاوي » فقد ترجم فيهما لعدد من شخصيات السادة الكرام آل باعلوي ومن أولئك في « الضوء اللامع » (المجلد الثالث / الجزء الخامس / ص ٥٩ ترجمة ٢٢٠) حيث قال :

(عبدالله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن علوي بن محمد بن علوي بن عبيدالله بن أحمد بن عيسى بن محمد بن علي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحضرمي ثمّ المكي نزيل الشبيكة منها ، ويُعرف بالشريف باعلوي ....) اهـ.

وقال في « الضوء اللامع » (١٦/٥/٣ ترجمة ٥٥) :

(عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن أبا علوي الشريف الحسيني عفيف الدين ، شيخ حضرموت وركنها) اهـ .

ومنهم أيضاً كما في « الضوء اللامع » (٩١/٦/٣ترجمة٣٠٠) :

(عمر بن عبدالرحمن بن محمد السراج أبوحفص بن الوجيه الحضرمي التريمي الشافعي ، شريف علوي ، يعرف كأسلافه بباعلوي) اهـ .

١٤) وللحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) إقرار بتحقيق وثبوت نسب السادة آل باعلوي الكرام وهو بخط تلميذه الحافظ السخاوي .

١٥) العلامة المؤرخ أبي محمد عبدالرحمن بن محمد الخطيب الأنصاري الحضرمي المتوفى سنة ٨٥٥هـ له كتاب « الجوهر الشفاف في فضائل ومناقب السادة الأشراف » وجل تراجم الكتاب للسادة آل باعلوي أعلى الله مقامهم .

١٦) العلامة الفقية ابن حجر الهيتمي شيخ الشافعية في وقته المتوفى ٩٧٤هـ فقد ترجم في معجمه للإمام أبي بكر العيدروس صاحب عدن رضي الله عنه فقال :

(وهي عن القطب أبي بكر بن عبدالله العيدروس بن أبي بكر بن عبدالرحمن السقاف بن محمد بن علوي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن علوي بن محمد بن علوي بن عبيد الله بن أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العُرَيضي ....) .

١٧) الإمام الحافظ المؤرخ النسابة اللغوي محمد مرتضى الزبيدي له رسالة خاصة في ذلك سمّاها « الروض الجلي في نسب بني علوي » .

١٨) العلامة ابن العماد الحنبلي ترجم لجماعة من السادة آل باعلوي في كتابه « شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب » ففي المجلد الثامن صحيفة ٤٤٢ مثلاً قال :

(سراج الدين عمر بن عبدالله العيدروس ، الشريف الحسيب ، اليمني الشافعي ، الإمام العالم ، وكان عيدروسياً من الأب والأم ، تصدّر بمكة المشرفة عام ٩٧٨هـ) .

١٩) العلامة النسابة المؤرخ الشيخ محمد المُحبِّي بن فضل الله الدمشقي في كتابه « خلاصة الأثر » حيث ترجم لآل باعلوي تراجم كثيرة جداً وقال في ترجمة أحدهم (٧٤/١) بعد أن ذكر عمود نسبه ما نصه :

(وآل باعلوي منسوبون إلى علوي ..... وعلوي هو ابن عبيدالله بن أحمد بن عيسى فإنه جدهم الأكبر الجامع ، **ونسبهم مجمع عليه عند أهل التحقيق ، وقد اعتنى ببيانه جمع كثير من العلماء** .....) إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى من البيان .

٢٠) الإمام الجبرتي صاحب التاريخ المشهور حيث ترجم لجماعة منهم ، وقال فيه (٣٧٣/١) مترجماً لأحد السادة الكرام آل باعلوي :

(وحيد دهره في المفاخر ، وفريد عصره في المآثر نخبة السلالة الهاشمية ، وطراز العصابة المصطفوية ، السيد جعفر بن محمد البيتي السقاف باعلوي الحسيني) .

٢١) الإمام المحدث العلامة المؤرخ المتتبع الشريف السيد عبد الحي الكتاني الحسني المغربي في كتابه

الفذ « فهرس الفهارس والأثبات » فإنه ترجم فيه لكثير من السادة آل باعلوي ، ومن ذلك أنه قال في ترجمة أحدهم (٢/ ٧٩٢) :

[عمر بن عقيل : هو أبو حفص عمر بن عقيل بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن السيد عبدالرحمن آل عقيل الحسيني العلوي المكي الشافعي الشهير بالسقاف ، والسقاف لقب جده الأعلى : السيد عبد الرحمن من آل باعلوي . حلاه تلميذه الحافظ الزبيدي في « شرح ألفية السند » بـ « الإمام المحدّث المسند شيخ الحديث في الحجاز نجم الدين ، ولد بمكة سنة ١١٠٢هـ وقال في المتن ــ أي الزبيدي ــ :

أَسْنَدُ مَنْ لَقِيتُ بالحِجَازِ حقيقةً ما فُهْتُ بالمجازِ »] انتهى .

فتأمل !!

وهناك كثير جداً من الأئمة والنسابين الذين ذكروا هذا النسب الطاهر الزكي وهو نسب مشهور متواتر مقطوع به يعرف ذلك كل مَنْ تجرَّدَ وبَعُدَ عن بغض النبي وآل بيته الأطهار وقد اقتصرت على هذا لئلا تطول الرسالة !! وفي هذا غناء لمن ألقى السمع وهو شهيد وتجرّد من الحقد والمكر وأراد الانصياع للحق وترك الباطل وأهله !!

وبذلك ينهدم الوجه الثالث من أوجه هذا المتمسلف !! والله المستعان وعليه التكلان !!

إبطال الوجه الرابع

من وجوه هذا المعاند

ثم أورد هذا المتطاول والخائض فيما لا يعرفه حديثاً زعم أنه يؤكد صحة ما ذهب إليه وليس كذلك لأنه تلاعب فيه فدلّس وزوّر !! وهذا نص كلامه :

[الوجه الرابع : ما رواه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أسرع قبائل العرب فناءً قريشٌ يوشك أن تمرّ المرأة بالنعل فتقول هذه نعل قرشيٍّ) وهو حديث صحيح وله شواهد . وهذا الحديث دلالة ظاهرة أن قريشاً ومنهم بنو هاشم قليلو العدد جداً ومن ينظر إلى أشراف حضرموت يجدهم ألوفاً مؤلفة !] .

وأقول في جوابه : هذا ليس بحديث بل هو من قول أبي هريرة كما سأبين إن شاء الله تعالى وقول الصحابي ليس بحجة كما هو مقرر في علم الأصول ، ولو سلمنا جدلاً بكونه حديثاً صحيحاً فليس فيه دلالة على ما قال هذا الألمعي !! وذلك لأنّ هذا الكلام وقع من أبي هريرة عند رواية حديث في أشراط الساعة الكبرى فالمسألة بعد حدوث بعض علامات الساعة الكبرى كما هو صريح الحديث !! وإليكم ذلك من صحيح ابن حبان الذي روى هذا الحديث والأثر معه كاملاً لتعرفوا تدليس المتمسلفين :

جاء في « صحيح ابن حبان » (١٥/٢٦٦) ما نصه : [ذِكرُ الإخبار عن وصفِ الريح التي تجيء تقبض أرواح الناس في آخر الزمان] .

ثم روى بإسناده عن :

[أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تقوم الساعة حتى تُبعَثَ ريحٌ حمراء من قِبَلِ اليمن ، فَيَكْفِتُ الله بها كلَّ نفسٍ تؤمن بالله واليوم الآخر ، وما ينكرها الناس من قلة من يموت فيها : مات شيخ من بني فلان وماتت عجوز من بني فلان ، ويُسرى على كتاب الله فَيُرْفَعُ إلى السماء ، فلا يبقى في الأرض منه آية ، وتقيء الأرض أفلاذ كبدها من الذهب والفضة ، ولا يُنتفع بها بعد ذلك اليوم ، يمر بها الرجل فيضربها برجله ، ويقول : في هذه كان يقتتل مَنْ كان قبلنا ، وأصبحت اليوم لا يُنْتَفَعُ بها » قال أبو هريرة : وإنّ أوّلَ قبائل العرب فناءً قريشٌ ، والذي نفسي بيده أوشك أن يمر الرجل على النعل وهي مُلقاة في الكناسة فيأخذها بيده ، ثم يقول : كانت هذه من نعال قريش في الناس] اهـ .

قلت : فأنت ترى هنا بكل وضوح أن هذا الأمر يكون إبان قيام الساعة عند ظهور الأشراط

الكبرى عند من يثبتها .

والذي يؤكد ذلك : شواهد هذا الحديث أو الأثر و لم يذكرها المتمسلف المدلّس !! ولو أنه ذكرها لانكشف مكره وتدليسه ولانكسف !! وإليك ذلك :

روى الإمام أحمد في « مسنده » (٧٤/٦) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها :

« يا عائشة : إنَّ أوّل مَنْ يهلك من الناس قومك ، قالت : قلتُ : جعلني الله فداءك أبني تيم ؟! قال : لا ولكن هذا الحي من قريش تستحليهم المنايا وتنفس عنهم أوّل الناس هلاكاً ، قلتُ : فما بقاء الناس بعدهم ؟ قال : **هم صُلْبُ الناس فإذا هلكوا هلك الناس** » وفي رواية « دبى يأكل شداده ضعافه حتى تقوم عليهم الساعة » والدبى الجنادب التي لم تنبت أجنحتها .

فتبين بهذا جلياً أنَّ هذا الأمر إنما يكون عند ظهور الأشراط عند قيام الساعة !! ثمَّ لو سلمنا جدلاً بصحة ما يقول هذا الجاهل المتمسلف المسكين من كونهم ألوفاً مؤلفة لم يضرهم هذا و لم يقدح في نسبهم !! فلو كان عدد أهل البيت أمام عدد أهل الأرض اليوم عشرة ملايين أو عشرين مليوناً فهي نسبة صغيرة جداً أمام عدد سكان الأرض الذي يقارب ستة آلاف مليون إنسان !! مع أن عدد الآل أقل من ذلك كما هو معلوم !!

ثمَّ ينبغي أن أذكر هنا رأيي في هذا الحديث وهو أنه غير صحيح وهو معارض بما هو أقوى منه وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصّى أمته كما ثبت في صحيح مسلم (١٨٧٣/٤برقم٢٤٠٨) والترمذي (٦٦٣/٥ برقم ٣٧٨٨) وغيرهما بقوله :

« **إني تارك فيكم ثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله ... وأهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما** » .

وقد ذكرنا ذلك مفصلاً وما يتعلق به في كتابنا « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٦٥٣-٦٦٢) .

وأما قول هذا المتمسلف !! :

[ومثال واحد للعاقل يكفي ، فمن المعلوم أنَّ الشريف الحسين بن علي أمير مكة هاشمي ثابتٌ نسبه[٣٠٨] إلى الحسن بن علي بن أبي طالب بالتواتر والقطع ، وقد أنجب أربعة أبناء ، زيد وفيصل

---

(٣٠٨) وكأن نسب سيدنا الحسين بن علي رحمه الله تعالى يحتاج تحقيق ثبوته لهذا المنافق المتمسلف !!!!

وعلي وعبدالله ، فأما فيصل وعلي فقد انقطع نسلهم ولا عقب لهم بعدما جرى لهم في بلاد العراق ما جرى ، وأما زيد فأنجب ابناً واحداً وهو رعد ، وعبدالله أنجب اثنين طلالاً ونايفاً ولو تتبعت لوجدت العاقلة وهي خمسة الأجداد نزولاً للشريف الحسين بن علي لا يعدون ثلاثين رجلاً إن لم يكن أقل وليست الألوف المؤلفة ، وهذا مصداق للحديث النبوي الصحيح فليتأمل أدعياء النسب الهاشمي وليعتبروا وليتفكروا] .

وأقول لهذا المدلس المتمسلف : كيف تأتي بنسب إنسان كان قبل سبعين سنة تقريباً وتقيسه على نسب إنسان آخر كان قبل ١٢٠٠ سنة تقريباً وتريد أن تكون نتيجة أو مجموع عدد ذريتهما واحدة أيها المتحذلق ؟!!!!!

فلو كنت عادلاً منصفاً تريد الوصول للحق لقارنت بين نسب سيدنا الحسين بن علي وبين نسب السيد أحمد بن علوي السقاف رئيس ديوانه في مكة المكرمة بحكم أن كلاً منهما من آل البيت وهما متعاصران رحمهم الله تعالى جميعاً !! فإنك لو فعلت لوجدت أن السيد أحمد السقاف أنجب ابنين وهما هاشماً وعلوياً ، فأما علوي فلا عقب له ، وأما هاشم فله ثلاثة أبناء : علي وعبدالله ومحمد ، فأما علي فأنجب ابنين وكل منهما أنجب ابناً واحداً ، وأما عبدالله فقد أنجب ابناً واحداً ، ومحمد أيضاً أنجب ابناً واحداً ، فلو نظرت في عاقلتهم على ما ترى لوجدتهم أيضاً لا يعدّون ثلاثين رجلاً بل أقل من ذلك !! وبذلك يكون هراؤك وكلامك الفارغ قد ذهب أدراج الرياح !!

على أنّ عاقلة الشريف الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين لجده الثاني ــ وهو الشريف عبد المعين هذا ابن عون بن محسن ــ وليس لجده الخامس بلغ عددهم (١٦٠) رجلاً وليس ثلاثين كما زعم هذا الألمعي وربما يصل للجد الخامس إلى (١٥٠٠) شخصاً !! وقد صوّر أخونا العلامة الشريف الباعلوي صاحب كتاب « السم الزعاف لصاحب كتاب الإتحاف الطاعن في النسب الهاشمي لبني علوي والسقاف » شجرة النسب المثبتة لذلك فليرجع إليها مَنْ شاء الاستزادة وهي من جمع وإعداد الشريف علي ابن محمد الحسني .

ثم كيف تقول بالتواتر والقطع وقد اعتمدت على ظاهر قول ابن رسول بأنّ نسب الأشراف بالحجاز والمشرق وما بينهما من أعمال اليمن قد انقضى ؟!!! وجزمتَ أنهم في بعض الأزمان كانوا لا يتجاوزون المائة !!

وما نقلته من قول الخزرجي بعد ذلك لن ينفعك وهو خطأ وغلط بعد أن قمت بتحريفه لأنه معلوم بطلانه مما قدمناه ولمخالفة باقي أهل العلم والعارفين بالأنساب له ، بل قد ذكر علماء التاريخ والنسب في اليمن وغيره أكثر من هذا العدد بكثير جداً .

ثم إنَّ مثالك الذي أوردته لا يصح أن يستند عليه عاقل في الاستدلال ، وذلك لأنَّ هناك من أهل البيت ومن الناس عامة من ينجب أولاداً عدة ، ومنهم من ينجب القليل ومنهم من لا ينجب تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ **لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يَهَبُ لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور ، أو يُزَوِّجهم ذُكْراناً وإناثاً ويجعل مَنْ يشاء عقيماً إنه عليم قدير** ﴾ وهذه الآية تعم آل البيت وغيرهم من الناس وهي تُبطل قياس إنسان على إنسان من الجهة التي قاسها هذا الجاهل بعلم الأصول جهلاً مطبقاً ، لأنه يجب أن يعلم بأنَّ العدد لا يقاس عليه وإنما يقاس على الطبقات بالتقريب فافهم !!

ثم يجب أن يعلم هذا الفهمان !! أن في طعنه بالسادة الباعلويين وبآل السقاف طعن في معرفة وعلم سيدنا الحسين بن علي الذي أقرَّ هذا المتمسلف بصحة نسبه وقطع فيه نفاقاً ، فإنَّ الحسين بن علي شريف حسني فقيه وعالم بالناس وبأنساب أهل البيت في بلده وقد كان السيد الشريف علوي بن أحمد السقاف الباعلوي شيخاً للسادة في مكة أيام الحسين ابن علي رحمهم الله جميعاً (أنظر الأعلام للزركلي) فالطعن في سيادته طعن في معرفة الحسين بن علي وطعن بمعرفة جميع أشراف مكة ومن يأتي مكة من علماء المشرق والمغرب للحج والعمرة من الأشراف والعلماء والنسابين و لم يقع أن وقع طعن البتة !! فليعرف ذلك هذا المتمسلف الألمعي !!

والظاهر أن جميع السابقين واللاحقين من أهل العلم والنسب والشرف كانوا ينتظرون هذا الألمعي حتى يحكم في الأمر ويعلم أصحابه المطالعين المطّلعين أرباب زمرة باقل ومادر !! بصحة أنساب الناس انطلاقاً من مبدأ الحقد والحسد الدائر في ذهنه وذهن سادته ومن يستأجره !!

وحق لنا أن نقلب على هذا المتمسلف !! كلاماً قاله في رسالته هذه قبل هذا الموضع ورددناه عليه فنجعله عليه وهو قوله هناك ص (٤) مع زيادتنا عليه المناسب :

وهذا يبين بياناً شافياً من سيدنا الحسين بن علي رحمه الله تعالى بإقراره مشيخة السادة الحسينيين للسيد علوي السقاف ثبوت النسب الباعلوي لا سيما وهو أمير وملك تلك الأقاليم وهو مطلع على ما فيها ، وهو عالم مشهود له بالعلم والفقه والبراعة والصلاح والتقوى يضاف إلى ذلك شهرة نسبه الهاشمي وهذا يؤكد القطع بثبوت النسب الباعلوي وشهرته شهرة يعرفها عوام الناس فضلاً عن الأمراء والملوك من العلماء لا سيما الهاشميين منهم !!

وكفى الله المؤمنين القتال !! والحمد لله رب العالمين !!

وبذلك انهدم الوجه الرابع من أوجه هذا الذي صرعته وكزات البرهان !! والذي تتناوشه أدوار الهذيان !! وتخيل من نفسه أنه ممن يرجع إليه في هذا الشان !!

الرد على الوجه الخامس
من أوجه المتمسلف وهو أشدها وهياً وبطلاناً

الوجه الخامس من أوجه هذا الفهمان !! هو زعمه أن كل من انتسب إلى التصوّف فإنه يكون كاذباً في انتسابه لآل البيت ، وهذا كلام فارط يكفي ذكره دون أن يفند !! لأنه غير صحيح في الواقع وما قاله عاقل قبله !!

ويكفي هنا أن أُورد له ما قاله نبي المتمسلفين !! الملقب لديهم بشيخ الإسلام وهو في الحقيقة شيخ النواصب والمجسمة !! والذي يدافع عنه هذا المتمسلف وإخوانه أذيالُ وجهاءِ حركةِ التمسلف لقاء دراهم معدودة ودولارات ممحوجة يرتزقون منها !! وذلك أنّ نبيهم ابن تيمية يقول في الصوفية :

(منهم من هم في أعلى رتبة من الصلاح ، ومنهم من هم في الكفر والشرك والعياذ بالله) وقال أيضاً كما في « فتاواه » (١٨/١١) ما نصه : « والصواب أنهم ـ أي الصوفية ـ مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله ، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده ، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين ، وفي كلٍّ من الصنفين مَنْ قد يجتهد فيخطىء ، وفيهم مَنْ يُذنب فيتوب أو لا يتوب ، ومن المنتسبين إليهم مَنْ هو ظالم لنفسه عاصٍ لربه » .

فالحكم عليهم جميعاً بالكذب مما يخالف نبيكم أيها الألمعي !! وانظر إلى عبارات أخرى كثيرة مثل هذه في فتاويه التي تعرفها وتكتم ما فيها / المجلد الحادي عشر الذي ألفه في مدح التصوف والتفصيل فيه !

ومن المعلوم أنه إذا انتسب أُناس لآل البيت وظهر عدم صحة الأصل الذي انتسبوا إليه فإنّ ذلك لا يدل على عدم صحة نسب غيرهم عند جميع العقلاء !! وكما قال بعض الفضلاء : إنّ تحميل الكل إثم البعض شنشنة كل متعصب مبطل لجوج عنيد !!

فهل يقول هذا المتمسلف بضلال جميع أفراد الصوفية ؟!! وابن تيمية منهم وتشهد على ذلك كتبه ومؤلفاته كما يحكون عنه الكرامات !!

ومما يستعجب ولا عجب من أمثال هذا أنه عندما ذكر مسند الإمام أحمد ذكر اسم أحمد مجرداً دون تلقيبه بالإمام ودون الترحم عليه !! ولو أنه ذكر نبيهم ابن تيمية لوجدناه يصدّر اسمه بشيخ الإسلام !! أو بغيره من عبارات التفخيم والتبجيل !!

فالانتقال من موضوع النسب إلى موضوع الصوفية والكرامات ما هو إلا لضعف الحجة والهروب من الواقع وتسويد الورق فيما لا فائدة فيه !!

خاتمـــــــــــة

ثمّ أختم بتفنيد ما ختم به رسالته الغراء !! وهو الرد على نقطتيه :

وأقول في الرد على الأولى منهما :

إنَّ أنساب بني هاشم وآل باعلوي منهم معروفة مشهورة في كل العصور والدهور ولها من أهـــل العلم التدوين وقد ذكرنا هنا نزراً يسيراً جداً ممن صرّح بمعرفتها وشهرتها من العلماء والكبراء كالطـــبري والخطيب البغدادي وابن حجر والسخاوي والزبيدي والمحبي ومن قبلهـــم وبعدهـــم ، ولهـــؤلاء الســـادة الباعلويين من العلماء والعامة الاحترام والتقدير في كافة الأقطار ويشهد على ذلك الواقع في جميع البلـــدان العريقة التي يعرف أهلها أقدار الناس عامة وآل البيت خاصة ، لا سيما ونسبهم معـــروف بالاســـتفاضة والتواتر والشهرة والقطع عرف ذلك الجاني أو لم يعرفه ، فالأوباش المجهولون الذين ظهروا فجأة يطعنون بالنسب الطاهر الزكي النبوي يجب أن يجلدوا شرعاً بحد القذف !!

قال الإمام الحافظ النووي في « الروضة » (٨/٣٢٠) :

« وفي التجربة للروياني أنه لو قال لعلويٍّ : لستَ ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال : أردت لست من صلبه بل بينك وبينه آباء لم يُصَدَّق ، بل القول قول مَنْ يتعلّق به القـــذف أنـــك أردت قذفي ، فإنْ نكلَ ، حلّف القائل ويعزر » اهـــ .

قلـــت : وهنا صرّح القائل بنفي النسب الثابت فوجب عليه حـــد القـــاذف شـــرعاً !! والله المستعان !!

وأقول في رد النقطة الثانية في خاتمته :

أن المتمسلف القاذف الذي سقطت شهادته شرعاً أورد حديث : « كفرٌ بامرىء ادّعاء نسب لا يُعرف » لينصحنا بزعمه !!

وأقول له : النسب العلوي ثابت معروف مشهور عند العلماء والعوام ولا ريب وقد تقدّم البرهان عليه فهل تقول بكفر أولئك العلماء الذين يزيدون على المئات المصرحين بثبوت وقطعية نســـب الســـادة الباعلويين كالسخاوي وابن عنبة وغيرهم ممن مرّ ذكرهم ؟!!

وهل تصريحهم بذكر عمود نسب الباعلويين ومنهم الحافظ السخاوي هو مما يجعل الأمر معلوماً أم مجهولاً يا لكع ابن لكع ؟!!

ثم أقول لك بعد هذا : إن الطعن بأنساب الناس لا سيما آل البيت الثابت نسبهم كالشمس من

الكبائر الموبقات حتى سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفراً !! ففي « صحيح مسلم » (٨٢/١) من حديث أبي هريرة قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« اثنتان في الناس هما بهم **كفر الطعن في النسب** والنياحة على الميت » .

وفي البخاري (١٥٦/٧فتح) : عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال :

« خلالٌ من خلال الجاهلية : الطعن في الأنساب .... » وهو مرفوع من طرق .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه :

« قوله (الطعن في الأنساب) أي القدح من بعض الناس في نسب بعض بغير علم » .

أقول : وهذا ما وقع به هذا المتمسلف الذي كشفنا جهله وتدليسه !! ولو كان قد رزق الإنصاف والتقوى واتسعت دائرة عقله العلمية لما قال ما قال من الكلام الفارغ !! فعليه أن يتوب ويئوب !! إذا كان مؤمناً حقاً وهيهات !!

والفكرة الكلية التي جاء بها وهي ادّعاؤه بأنّ آل البيت لم يبق منهم أحد ، حسب استدلاله الواهي بالحديث الذي ذكره مما يعارض به القرآن الكريم !! ولكنه لا يعقل ذلك !! فإنّ الله تعالى يقول في كتابه العزيز للنبي صلى الله عليه وآله وسلّم عندما قال بعض الحسدة الجاهلين : إنّ محمداً أبتر لا ولد له !! فأنزل الله تعالى في محكم تنزيله يرد عليه ﴿ **إنا أعطيناك الكوثر ، فصلّ لربك وانحر ، إنّ شانئك هو الأبتر** ﴾ .

فشانيء آل بيت المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وهم بنو أمية وأتباعهم المجسمة النواصب وأذيالهم المتمسلفون هم الذين يقال فيهم : ﴿ **هو الأبتر** ﴾ لأنهم هم الذين يكرهون آل البيت أصلاً وفرعاً كما بينت في المقدمة !!

قال الإمام الفخر الرازي في « التفسير » (١٢٤/٣٢) في شرح هذه السورة الكريمة :

(والقول الثالث : الكوثر أولاده ، قالوا لأنّ هذه السورة إنما نزلت رداً على من عابه عليه السلام بعدم الأولاد ، **فالمعنى أنه يعطيه نسلاً يبقون على مرّ الزمان ، فانظر كم قُتِلَ من أهل البيت ثمّ العالَم ممتلىء منهم** ، ولم يبقَ من بني أمية في الدنيا أحد يعبأ به ، ثمّ انظر كم كان فيهم من الأكابر من العلماء كالباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام والنفس الزكية وأمثالهم) انتهى .

وأختم رسالتي هذه بعد إزهاق روح رسالة هذا المتمسلف الطعان بهذه الأبيات التي تنبيء عن ما وصل إليه حاله هو وزمرته ومن يوافقه على هذا الإثم المبين فأقول :

مثل الذي استحلى أذى بيت الرسو ... لِ كَجَرْوِ سوءٍ في المساجدِ بائلِ

أَيضُرُّ إشعالُ الدخانِ لطمسِ نــــو ... رِ الشمسِ بل تَعْشَى عيونِ الشاعــــلِ
ولربما ســـودُ الكلاب على البـــدو ... رِ تَهِـــرُّ إنْ مُنِيَتْ بداء عاضــــلِ
وإذا حِمَارُ السوءِ عَرْبَدَ ناهقـــاً ... أَيَحُــطُّ من قَدْرِ الجوادِ الصاهــــلِ

قلتُ في معارضة البيتين اللذين ختم بهما رسالته مبيناً أنّ ما فيهما صفته وصفة أهل نحلته مـــا خلا ما استثنيته في الأبيات :

تضاحك منك القوم يا ابن توهـــب ... إذ انكشف التمويه لو تتعلّـــمُ
شريفٌ حسيني يَدُكُّ حصونكـــم ... ويحرق بالتحقيق علجاً يحمحـــم
وأما الزُغاويّ[٣٠٩] فصاحب شيخكـم ... إلى عرصات الشتم يُلفــى مقـدّم
فعبدُ زُغاويٌ رفيقـــك فاعتبـــر ... بـه تحتمـي يوم اللقاء وتلطـــم[٣١٠]
يناظرنا في شأن حرّان ظنّكـــم ... يصاولنا ثم الدليـــل مقـــاوم[٣١١]
فيهرب بعد الاعتراف بأننـــي ... على بينات بالهدى أتكلّـــم
وقولك زانٍ خفت ربي أقولهـــا ... وأذكرها والحد فيك معمـــم
ومن بعد ذاك جاء هـــذا يُذَكِّـرُ ... بأنساب أهل البيت أعمى مُنَجِّـمُ
وأعمش كحال وأبله منكـــم ... يطاول أهل المجد هذا المجحـــرم
ألا أيها الفجري هذي صفاتكـــم ... ويا أيها النوري إنك سِقْطِـــمُ

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلـــى آلـه الطيبين الطاهرين .

فرغت منها ليلة الأربعاء ٨ / ربيع النور / ١٤١٧هـ

---

(٣٠٩) الزغاوي الأفريقي وهو شيخ ورفيق له قديم وهو المقدّم الآن عند كبيرهم المتناقض !!

(٣١٠) وذلك أنه لما التقيت مرة بهذا الطاعن ودعوته للمناظرة تملص وتهرب وجاءني برفيقه الزغاوي واستغاث به لينصره عليَّ ويحيل المناظرة عليه وقال عندما أحضره ليتملص ويتهرب ويتنصل من مواجهتي في حق الزغاوي رفيقه : لا يفتى ومالك في المدينة !! فضحكنا من ظرافة صورة تهربه من ساحة المناظرة !!

(٣١١) أي فقد ناظرنا الزغاوي صديقه وشيخه ورفيقه قديماً والذي بينهما الآن إحن ومحن في أمور تتعلق بعقيدة الحرانـــي وتبين إفلاس دفاع الزغاوي عما جاء يدافع عنه وأسقط في يديه ، ثم ذهب يشيع هنا وهناك بأنه غلب في المنـــاظرة بعـد تحريف أشرطة التسجيل مع كون الأصلية منها محفوظة لدينا وهيهات هيهات !! والباطل والكذب زاهقان ولو بعد حين !!

الدلائل والنقول

في

تحريم الكولونيا والاسبيرتو

لنجاسة الكحول

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

٤٥٧

{ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية }

بسم الله الرحمن الرحيم

تـــمهيــــــد

الحمد لله القائل في كتابه ﴿ **وثيابك فطهّر ، والرجز فاهجر** ﴾ والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى كافة الأنبياء والمرسلين وآلِ كلٍ وصحب كل أجمعين .

أمـــا بعـــد :

فهذا جزء خاصٌ في مسألة نجاسة الخمر وبالخصوص مادة « الإسبيرتو » التي هي روح الخمر ، أُبين فيه نجاستها وحرمة التضمّخ ــ أي التمسح ــ بها ووجوب الابتعاد عنها حسب الوسع ، ويدخل في ذلك مادّة « الكولونيا » وغيرها من العطور الممزوجة بالكحول « الإسبيرتو » ، لأنّ البحث في نجاسة « السبيرتو » وحكم مزجه بالعطور هو سبب تأليف هذا الجزء .

فأبدأ أوّلاً إنْ شاء الله تعالى ببيان نجاسة الخمر بنقل الأدلّة ومذاهب الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم في نجاستها ، وأذكر الإجماع على نجاستها عن غير واحدٍ ، وأذكر من خالف وقال بطهارتها مع قوله بتحريم استعمالها ووجوب اجتنابها ، وأُبين غلطه في القول بطهارتها وأسقط خلافه وأُبين عدم اعتباره كما قيل :

وليس كلُ خلافٍ جاء معتبراً إلاّ خلافٌ له حظٌ من النّظرِ

وأنقل أيضاً إفتاء هيئة كبار العلماء في الأزهر قبل نحو (٦٠) سنة الذي يُثْبت نجاستها وأنّه مذهب الأئمة الأربعة المتبوعين ، وكل ذلك منطبقٌ بلا شك على الإسبيرتو « الكحول » عند جميع العقلاء .

وأُوضح أثناء ذلك أنّ مادة « الإسبيرتو » هي روح الخمر وأنّها هي المادة المسكرة في أيّ خمرٍ في الدنيا ، ثم أبين أنّه لا يجوز خلطها بشيء آخر أو استعمالها مجرّدة في أي مجالٍ أو عمل ، وأهم ما نريد بيانه هو تحريم خلطها بالعطور أو استعمال العطور الممزوجة بالكحول ، المُسمّاة بالكولونيا .

وأن استعمال العطور الممزوجة بالكحول « الإسبيرتو » غير معفو عنه قطعاً ، وأُبطل قول من قال إنّه من المعفوات ، وقد وقع في ذلك جماعة من المعاصرين[٣١٢] فأفتوا بأنّها من

---

(٣١٢) أمثال محمد عبدو وتلميذه رشيد رضا صاحب المنار وغيرهما من أصحاب مدرسة الإصلاح الديني ومن تبعهم من المتمجهدين .

المعفوات دون حجة شرعية صحيحة أو مقبولة حيث أجازوا للناس وضعها على ثيابهم وأبدانهم فضمخوها بالنجاسة ، فلا بد من بيان حرمة التضمّخ ـ أي التمسح ـ بالنجاسات كما نصت على ذلك أدلة الكتاب والسنة والعلماء المعتبرين المرجوع إليهم والمعوّل على كلامهم في المعضلات والنائبات ، وبيان أنه لا يجوز استعمالها إلاّ عند ضرورة ماسة كالدواء الذي يُحَلُّ بالإسبيرتو مع عدم وجود البديل ، أو نحو مَنْ غص بلقمة و لم يجد ما يسيغها به إلا بخمر .

ومن ذلك يتبين حكمها الشرعي القاطع الذي لا يجوز أن يقال فيه : « في المسألة قولان » أو « فيها خلاف » ونحو هذه العبارات السمجة التي تقود إلى تمييع الأحكام الشرعية والفقه الإسلامي والخروج من ربقة التقليد إلى التفلّت وعدم الإلتزام بأوامر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولنا رسالة مستقلة نوضح فيها خطورة الإفتاء بقول « في المسألة قولان » أو « اختلفوا فيها » واسم هذه الرسالة وعنوانها « في المسألة قولان » ، وقد أدّى هذا التمييع إلى أنْ يتهرب كثير من المفتين من بيان نجاسة مادة الكحول « الإسبيرتو » روح الخمر ، فضلاً على أن بعضهم يجهل حكمها أو هو غير مُنْتَبه إليه ! ولئلا يُتّهم كثير منهم بالجمود أو بالتخلف وافقوا أهواء العامة فأفتوا بأن هذه العطور الممزوجة بالإسبيرتو « الكولونيا » معفو عنها ، بل قال بعضهم : إن مذهب السادة الحنفية ينص على طهارتها !! وسأُبطل كل ذلك وأزيفه بعون الله تعالى ، وقد قاس بعض المعاصرين « الكولونيا » في العفو على الأنفحة وطين الشوارع ، فقالوا بأن طين الشوارع والأنفحة[٣١٣] من المواد النجسة المعفو عنها ، وسأوضح أن هذا قياس فاسد واستدلال باطل ما وقع قائله فيه لو أنّه جثى بركبتيه عند الفقهاء والمحققين الراسخين أو كان هَمُّهُ ليلاً ونهاراً السعي الحثيث في التفقه في الدين ومعرفة الأحكام الشرعية بأدلتها والتمحيص عن حقائق المسائل والنهل الدؤوب من معين علوم الإسلام المنيفة .

وليعلم أيضاً بأنّ قشر البرتقال والحمضيات لا يحوي مادة الإسبيرتو البتة وقد قمت بتحليله في المختبر ـ الجمعية العلمية الملكية في الأردن ـ فلم تخرج فيه أي نسبة من الكحول ، وقد ظن كثير من العوام وتبعهم ـ لاحتلاك الجهالة ـ بعض من ينسب للعلم إلى أن ما يتسايل على اليد من قشر البرتقال هو مادة « الإسبيرتو » فاحتج للعفو بهذا الأصل الموهوم المهدوم وليس كذلك قطعاً ، حتى قال بعضهم : هل نأمر من قشر برتقالة مثلاً أن يغسل يديه عَقِبَ ذلك أو نُحَرِّمُ أكلها عليه ؟!!

وأقول له : لا لأنها لا تحتوي مادة الإسبيرتو فهذا الإستفسار باطل من أصله .

---

(٣١٣) الأنفحة هي : لبن ملتصق بجدار كرش السخلة والحمل الصغير يستعمل في صناعة الجبن بعد أخذه وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

واستفسارهم واستشكالهم هذا من أعجب العجب !! ولو كان ما يقولون حقاً لَسَكِرَت الأغنام من كثرة أكلها وشدة نهمها لتلك القشور . وليعلم أيضاً أن المنظمات العالمية للصحة تنصح أخيراً بعدم حَلِّ الأدوية بالكحول لخطر هذه المواد ولو كانت بنسب ضئيلة لضررها على الأجسام ولديَّ في ذلك نشرات صادرة عن منظمة الصحة العالمية تثبت ذلك ، فمن واجب الكيميائيين من المسلمين وكل من يشتغل بالكحول الإسبيرتو « الإيثانول أو الميثانول » سواء كان يشتغل في صناعتها أو في التجارة بها أو كان يستعملها ، أن يسعى لإبدال المسلمين واستبدالها بمواد « طاهرة » غير كحولية حتى يستعمل المسلمون بَدَلَ النَّجس الطاهر ، وبدل الخبيث الطيب ، لتخليص العباد من هذه المادة التي حرمها الشرع ، وهذا التفريط الذي مُنِي به غالب مسلمي هذه الأيام وكذلك عدم تفكيرهم في هذه المسألة جاء من الجهل العميق الذي عم غالب الأمة وكذا الاستخفاف واللامبالاة بتعلم أحكام الشرع الضرورية وعدم اتجاه الناس إلى التفقه في الدين ، وهذا خطر كبير جداً **وخاصة أن بعض الجماعات التي تدّعي الإسلام أقنعت الشباب اليوم بأن الفقه الإسلامي وباقي العلوم الشرعية هي مسائل خلافية يجب الابتعاد عنها !!** وكذا تساهل المفتين وترديدهم تلك العبارة التي ليس لها سند من الصحة « في المسألة قولان » أو قولهم « اختلفوا فيها » ، وهذا الجهل في الدين وعدم الاهتمام بأمور الشرع وتساهل المفتين من أخطر السموم الفاتكة في جسد الأمة وسيقف الجميع غداً بين يدي الله تعالى فيقول لهم عز وجل : ﴿ **أكذَّبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً أم ماذا كنتم تعملون** ﴾ النمل : ٨٤ ، فأنت على ثغرة من ثغر الإسلام فلا يُؤتَيَنَّ الإسلام من قِبَلك ، وهذا أوان الشروع في المقصود وبالله تعالى أستعين :

الفصل الأول
في
أدلة نجاسة الخمر

يجب أوّلاً أن يعلم القاصي والداني أنّه من الخطأ بمكان قول بعضهم : التحريم والنجاسة وردت وجاءت في الخمر وليس في مادة الإسبيرتو والكحول !! ومثل هؤلاء لا يُكلّمون أصلاً لأن كلامهم بعيد عن التحليل العلمي الكيميائي وعن التحليل الشرعي المنطقي الناص في الحديث الصحيح على : أن كل مادة مسكرة خمر وأن كل خمر حرام وأنّ الخمر كل ما خامر العقل[٣١٤] .

فإذا فهمت ذلك فاعلم يرحمك الله تعالى أن نجاسة الخمر جاءت في الكتاب والسنة وانعقد إجماع الأمة عليها ، وإليك توثيق ذلك والتدليل عليه :

الدليل الأول :

قال الله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إنّما الخمرُ والميسر والأنصاب والأزلام رِجْسٌ من عَمَلِ الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون** ﴾ المائدة : ٩٠ .

ومعنى رجس : أي نجس ، فأما الميسر والأزلام والأنصاب فالنجاسة فيها معنوية إجماعاً ، لأنّ استخدام الأحجار والخشب التي تصنع منه الأزلام والأنصاب والميسر أو الورق طاهر وهو جائز في مجالات أخرى ، وأمّا الخمر فليست كذلك كما سيتضح من الأدلة التي تأتي ، وقد نص الإمام النووي رحمه الله تعالى أن هذه الأربعة المذكورة في الآية نجاستها في الأصل حسية ومعنوية ، ثم خرجت الثلاثة الأخيرة بالإجماع من النجاسة الحسية إلى الإقتصار على النجاسة المعنوية ، وبقيت الخمر على مقتضى الخطاب الأصلي وهذا يقال له في الأصول تخصيص المنطوق بالمفهوم ، وله بحث في موضوع الظاهر ، وكذا تخصيص الذكر بالإجماع وهو مبسوط في كتب الأصول فليراجعه مَنْ شاء التبصر ، قال ناظم

---

(٣١٤) روى البخاري (١٠/٤١ فتح) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت :

((سُئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البِتَع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام)) رواه مسلم أيضاً في صحيحه (٣/١٥٨٥ برقم ٢٠٠١) وغيرهما .

وروى البخاري أيضاً (١٠/٤٥ فتح) في باب ما جاء أنّ الخمر ما خامر العقل من الشراب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : ((خطب عمر على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل **والخمر ما خامر العقل** ...))

الورقات :

والذكر بالإجماع مخصوص كما　　　قد خُصَّ بالقياس كُلٌّ منهما

قال الإمام أبو بكر بن العربي في « أحكام القرآن » (٢/٦٥٦) :

[المسألة الثالثة في قوله تعالى : ﴿ رِجْس ﴾[٣١٥] :

وهو النجس وقد رُوِيَ في صحيح حديث الاستنجاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُتِيَ بحَجَرَيْن وروثة ، فأخذ الحجرين وألقى الروثة ، وقال : « إنَّها رِكْس[٣١٦] » أي : نجس .

ولا خلاف في ذلك بين الناس إلاّ ما يُؤْثَرُ عن ربيعة أنه قال : « إنها محرمة وهي طاهرة » كالحرير عند مالك مُحرَّم مع أنه طاهر ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الرجس النجس الخبيث المخبث ويعضد ذلك من طريق المعنى (أي كونها نجسة) أنّ تمام تحريمها وكمال الردع عنها (هو) الحكم بنجاستها حتى يتقذَّرها العبد ، فيكفُّ عنها ، قرباناً بالنجاسة (أي لا يقربها لكون مادتها نجسة) وشرباً بالتحريم (أي ولا يشربها لكون شربها محرماً) فالحكم بنجاستها يوجب التحريم] . انتهى كلام أبي بكر ابن العربي وما بين الأقواس ( ) من توضيحاتي .

وقد جاء استعمال الرجس في القرآن للنجاسات في قوله سبحانه : ﴿ **إلاّ أنْ يكون مَيْتَةً أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنّه رجس** ﴾ الأنعام : ١٤٥ .

قلت : وبما أنها أُمّ الخبائث كانت نجاستها زائدة على نجاسة الأزلام والأنصاب والميسر المعنوية بكونها حسية أيضاً .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (١٠/٣٩) :

« والتمسك بعموم الأمر باجتنابها كاف في القول بنجاستها » اهـ .

---

(٣١٥) وتنبه هنا إلى صفة (رجس) وإلى صفة (من عَمِلَ الشيطان) وأنّهما متغايرتان فليس كل رجس أو نجس من عمل الشيطان ، ولا عكس فكل عمل للشيطان رجس ، فلو قال من عمل الشيطان فقط احتمل جميع هذه الأشياء على النجاسة المعنوية ، والامر ليس كذلك .

(٣١٦) رواه أحمد (١/٣٨٨ و ٤٢٧) والترمذي (١/٢٥ برقم ١٧) والطبراني (١٠/٧٤ و ٧٥) والدارقطني (١/٥٥) وأورده الحافظ في « فتح الباري » (١/٢٥٧) وقال : رجاله ثقات أثبات .

قلت : وهو صحيح . بل هو في صحيح البخاري (١/٢٥٦) .

قلت : وقد استُعْمِلَتْ كلمة « رجس » شرعاً في النَّجَس ودليله أشياء منها :

ما ثبت في البخاري (٦٥٤/٩ فتح٥٥٢٨) ومسلم (١٥٤٠/٣ برقم١٩٤٠) وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر في غزوة خيبر أن لحوم الحمر (الحمير) الأنسية رجس ، ومعلوم أن الميتة التي لا تُؤكل نجسة بجميع أجزائها سواء لحمها وعظمها وجلدها وشعرها وقَرْنها وغير ذلك ولا يمكن تطهيرها إلا جلدها فإنه يمكن تطهيره بالدباغ ما خلا جلد الكلب والخنزير .

وفي البخاري (١٠/ ٧٨ فتح)عن الزهري في الأشربة : لا يحل شُرْب بَولِ الناس لشدةِ تَنْزِلُ لأنّه رجس .

وفي سنن ابن ماجة (١١٤/١) وصحيح ابن خزيمة (١/ ٣٩) وغيرهما :

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لما أُتي بحجرين وروثة أخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : « هي رجس » .

(**تنبيه**) : قال الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى في « الفتح » (١٠ /٦٦) :

[وقد قام الإجماع على أنّ قليل الخَمْرِ وكثيره حرام ، وثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل مسكر حرام » ومن استحل ماهو حرام بالإجماع كفر] انتهى .

الدليل الثاني على نجاسة الخمر الحسية :

روى البخاري (٦٠٤/٩) ومسلم (١٥٣٢/٣) وغيرهما عن أبي ثعلبة الخُشَني الصحابي رضي الله عنه أنه قال :

أَتيْت النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فقلتُ : يا رسول الله إنّا بأرض قوم من أهل الكتاب فنأكل في آنيتهم فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : « أمّا ما ذكرت أنّكم بأرض قوم من أهل الكتاب تأكلون في آنيتهم فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها » الحديث ، وبالأسانيد الصحيحة في مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود تبيّن السبب في غسل هذه الأواني وهو قول أبي ثعلبة موضحاً :

(إنّا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيتهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن لم تجدوا غيرها فارحضوها ــ أي اغسلوها ــ واطبخوا فيها واشربوا ... » الحديث) انظر المسند (١٩٤/٤) .

فرواية الصحيحين مُجْمَلة ورواية المسند وغيرها مبيّنة وموضحة ، قال ناظم الورقات في الأصول :

وَيُحْمَلُ المُطْلَقُ مهما وُجِدَا ... على الذي بالوصف منه قُيِّدا

وقد أورد هذا الحديث صاحب « إعلاء السنن » رحمه الله تعالى من السادة الحنفية مستدلاً به

على نجاسة الخمر ، إذ أنّ نجاسة الخمر مغلظة عند السادة الأحناف ، فتنبه ، قال صاحب « إعلاء السنن » الحنفي (١/٢٨٣) :

« باب الدليل على نجاسة الخمر » .

ثم أورد حديث أبي ثعلبة السابق فقال الشارح :

« وفيه دلالة على نجاسة الخمر » اهـ .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح المهذب « المجموع » (٢/٥٦٤) :

«وأقرب ما يُقال : ما ذكره الغزالي أنّه يُحْكَمُ بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما ولغ فيه » اهـ .

أقول : يعني كما استُدِلّ على نجاسة الكلب بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإراقة الماء الذي ولغ فيه وبغَسْل الإناء منه فكذا الخمر ، بجامع الإراقة والغسل في كل منهما ، فعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » رواه مسلم في صحيحه (١/٢٣٤) وغيره بألفاظ متقاربة . وثبت أن الصحابة رضي الله عنهم أهراقوا الخمر وغسلوا الآنية ، ففي البخاري وغيره من حديث أنس بن مالك قال :

« إنّ آت أتاهم فقال : إنّ الخمر قد حُرِّمت ، فقال أبوطلحة : قم يا أنسُ فأهرقها فهرقتها » اهـ كما في « الفتح » (١٠/٣٧) وفي كتاب « المظالم » من صحيح البخاري : « باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر ، أو تخرق الزقاق ؟ »

قال الحافظ رحمه الله تعالى في « شرح الباب » (الفتح ٥/١٢٢) :

« وإلاّ فالانتفاع بها بعد **تطهيرها** ممكن كما دل عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب » اهـ .

قلت : وحديثه : [إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى نيراناً توقد يوم خيبر فقال :

« علام توقد هذه النيران ؟ » قالوا : على الحمر الأنسية[٣١٧] . قال : « اكسروها وهريقوها » .

قالوا : ألا نهريقها ونغسلها ؟ قال : اغسلوا »] البخاري (فتح ٥/١٢١) .

قلت : فاتضح الاستدلال .

---

(٣١٧) قال الحافظ في « الفتح » (٥/١٢٢) : « وقوله الأَنَسية بنصب الألف والنون يعني أنها نُسبت إلى الأَنَس بالفتح ضد الوحشة ، تقول أَنَسته أَنَسَةً وأَنَساً بإسكان النون وفتحها ، والمشهور في الروايات بكسر الهمزة وسكون النون ، نسبة إلى الإنس أي بني آدم لأنها تألفه وهي ضد الوحشية » اهـ .

الدليل الثالث على نجاسة الخمر بعد دلالة الكتاب والسنة هو الإجماع :

أجمع العلماء على نجاسة الخمر ، ونقل الإجماع في ذلك خلائق منهم ابن حزم ومُلاّ علي القاري في شرح مسند الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيفة (٦٢ ـ ٦٣) وغيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى وقد حكى بعضهم عن ربيعة شيخ مالك رضي الله عنهما وعن داود الظاهري أنهما قالا : هي طاهرة وإنْ كانت محرمة كالسم .

ونقل القرطبي في تفسيره عند الآية السابقة أنّ اللّيثَ بن سعد يقول بطهارتها ، ولا نظن ذلك يثبت عنه ، هذا سبق قلم من القرطبي إذ لم يذكره غيره عن الليث وخصوصاً من المتقدمين وليس له إسناد على ما نعلم ، وأمّا خلاف ربيعة في المسألة فلا يضرّ لأنّه مخالف لإجماع مَنْ قبله ، لأن ابن حزم وغيره ينقل الإجماع عن الصحابة على نجاسة الخمر الحسية ، وأمّا داود الظاهري فلا يعتد به في الإجماع كما صرح بذلك جماعة من المحققين ، فلم يبق حقيقة إلا خلاف ربيعة في المسألة ، وخلافه لا يجوز لنا أن نأخذ به أو نعتمده أو نعوّل عليه لعدة أسباب منها وأهمها :

أن هناك إجماعاً انعقد بعده على نجاستها ، والمقرر في الأصول أنّ الإجماع إذا انعقد بعد الخلاف لا تجوز مخالفته ، كما قال الإمام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في طلاق الثلاث في المجلد التاسع ، ودليله إجماع الصحابة على أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً بعد خلافهم فيه في زمن أبي بكر ، وإجماعهم على قتال مانعي الزكاة في زمن أبي بكر بعد أن اختلفت آراؤهم أوّلاً وكان سيدنا عمر أوّلاً يميل إلى منع قتالهم ثم شرح الله صدره للحق فوافق سيدنا أبا بكر رضي الله تعالى عنهم .

ثم إن الإجماع على نجاسة الخمر الحسية واقع في زمن الصحابة رضي الله عنهم ويؤكد أنّ ابن حزم اعتمده وهو لا يعتمد إلا على إجماع الصحابة ، كما يؤيد ذلك الآثار الواردة في ذلك ، منها ما رواه سعيد بن منصور في سننه عن سليمان ابن موسى قال :

لّما افتتح خالد بن الوليد الشام نزل آمد ، فأَعَدَّ له مَنْ بها من الأعاجم الحمام ودلوكاً عجن بالخمر ، وكان لعمر عيون من جيوشه يكتبون إليه بالأخبار ، فكتبوا إليه بذلك ، فكتب عمر : « إن الله حرّم الخمر على بطونكم وأشعاركم وأبشاركم » ورواه الحاكم في تاريخه بلفظ : « فكتب إليه : بلغني أنك تدلّكت بخمر فإنّ الله قد حرّم ظاهر الخمر وباطنها ، وقد حرّم مس الخمر كما حرم شربها فلا تمسوها أجسادكم فإنها نجس » أورد هذا الأثر المحدث التهانوي الحنفي في « إعلاء السنن » (٢٨٦/١) وقال : لم أقف على سنده تفصيلاً ولكن له طرق متعددة تفيد قوة . اهـ

وقال الإمام الشربيني رحمه الله تعالى في « مغنيه » (٧٧/١) « وحمل على إجماع الصحابة » . اهـ

أي نجاسة الخمر .

وقد نقل الإجماع في المسألة ابن حزم في « محلاّه » (١٢٤/١) أثناء الكلام على النجاسات فقال : «أمّا الخمر فمحرمة بالنص والإجماع المتيقّن فإذا تخلّلت الخمر أو خُلّلَتْ فالخل حلال بالنص طاهر » .

ثم قال : « لأنّ الحلال الطاهر غير الحرام الرجس بلا شك » اهـ .

فخلاف ربيعة رحمه الله تعالى إنْ ثَبَتَ عنه فهو محجوجٌ بإجماع مَنْ قَبْلَه أو نحن محجوجون بإجماع من بعده والظاهر أنّ الإجماع حاصل قبله وكذا بين العلماء بعده ، فليس خلافه بالمعتبر ، وخصوصاً أنه لا يجوز الخلاف بعد الاتفاق كما بينّا ، وقد نص علماء الأصول على ذلك قال صاحب نظم الورقات :

وكُلُّ إجماع فَحُجَّةٌ على ... مَنْ بعدَهُ في كلِ عَصْرٍ أقبلا

وأمّا خلاف داود الظاهري فلا عبرة به كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة وهو الحق عندنا ، قال العلامة تقي الدين الحصني في كفاية الأخيار :

« والمحققون لا يعتدون بخلاف داود »[٣١٨] . اهـ

وقال صاحب كتاب « رحمة الأمة » ص (٤) :

« أجمع العلماء على نجاسة الخمر إلاّ ما حُكِيَ عن داود أنّه قال بطهارتها مع تحريمها » انتهى .

وقال صاحب « إعلاء السنن » (٢٨٤/١) :

« ولا عبرة بقول داود الظاهري وأتباعه لكونهم محجوجين بإجماع مَنْ قَبْلَهُم ، وأيضاً قال السيوطي وغيره كالنووي وإمام الحرمين : إنّ الإجماع لا ينخرق بخلافهم » اهـ من « إعلاء السنن » .

وقال الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في « الأشباه والنظائر » ص (١٣٧) ما نصه : « قال إمامُ الحرمين رحمه الله تعالى : إن المحققين لا يقيمون لخلاف أهل الظاهر وزناً » اهـ .

وممن نقل الإجماع في ذلك ــ أي على نجاسة الخمر ــ الإمام الحافظ النووي رحمة الله عليه ورضوانه في « شرح المهذب » (٥٦٣/٢) وكذا الشيخ الإمام أبو حامد الاسفراييني المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، وكذا نقل الإجماع العلامة ابن حجر المكي في « شرح المقدمة الحضرمية » صحيفة (٨١) منها ،

---

(٣١٨) الكفاية صحيفة (٩) طبعة دار المعرفة . أثناء شرح قول أبي شجاع (ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرهما من الأواني) اهـ .

وكذا العلامة ملاّ علي القاري الحنفي كما قَدَّمنا في شرح مسند الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى صحيفة (٦٢ ـــ ٦٣) ، وفي ما نقلناه من الأدلة أبلغ بلاغ في إثبات نجاسة الكحول (الخمر ، الإسبيرتو) لمن ألقى السمع وهو شهيد .

[(تنبيه)] : **أمّا قول بعضهم** : « إنّ الإجماع منقوض بخلاف بعض الأئمة في المسألة » فالصحيح أنه ليس منقوضاً لأنّ هذا الإجماع إجماع صحابة ، فمن خالف في ذلك من الأئمة المعتبرين فمحجوج بإجماع من قبله ، وليس هناك إلاّ قول ربيعة إنْ صحّ عنه ، فهو إمّا لم يبلغه الإجماع أو أنا نقول محجوج هو بإجماع من قبله ، وهي كمسألة الصلاة في الأرض المغصوبة فقد ذكر الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح المهذب » (١٦٤/٣) ذلك فقال :

« الصلاة في الأرض المغصوبة حرام بالإجماع وصحيحة عندنا وعند جمهور من الفقهاء وأصحاب الأُصول ، وقال أحمد بن حنبل والجُبّائي وغيره من المعتزلة : باطلة واستدل عليهم الأُصوليون بإجماع مَنْ قَبْلَهُم ، قال الغزالي في المستصفى : هذه المسألة قطعية ليست اجتهادية ، والمصيب فيها واحد لأن مَن صَحَّحَ الصلاةَ أخذه من الإجماع وهو قطعي ، ومن أبطلها أخذه من التضاد الذي بين القُرْبة والمعصية ويدعي كون ذلك محالاً بالعقل ، فالمسألة قطعية ، ومن صححها يقول : هو عاص من وجه متقرب من وجه ، ولا استحالة في ذلك إنما الاستحالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به ، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : يسقط الفرض عند هذه الصلاة لا بها بدليل الإجماع على سقوط الفرض إذا صلّى » . انتهى .. فتأمّل .

[فائدة مهمة جداً] :

ينبغي لفت النظر إلى نقطة مُهِمّة غفل عنها مَنْ أفتى بجواز استعمال مادة الإسبيرتو والكولونيا المحتوية عليه بحجة أن المسألة مُخْتَلَفٌ فيها ، وهي : أنّ الذين يقولون بطهارة الخمر والاقتصار على نجاستها المعنوية كربيعة الرأي وداود الظاهري ومن قلدهما كالشوكاني لا يقولون بجواز استعمالها بأيِّ وجه لقوله تعالى ﴿ **فاجتنبوه** ﴾ وللإجماع المنعقد على ذلك أيضاً كما نقله عدة منهم الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره كما سياتي إنْ شاء الله تعالى ، وهي عندهم تماماً كمادة (الحشيش) طاهرةُ العين لكن يَحرُمُ تناولها واستعمالها والتجارة بها وإبقاؤها في بيت المسلم ، فهؤلاء الذين قالوا بطهارة الخمر مع ضعف قولهم من ناحية الدليل ومخالفته للإجماع لا يُجَوِّزُون بَيْعَ (الإسبيرتو) روح الخمر ولا استعماله فَهُمْ مَعَنَا في تحريم استعمال مادة الكولونيا وشرائها واقتنائها والتضمخ بها إلى غير ذلك من وجوه الاستعمال ، فهي إذن على القول بنجاستها أو طهارتها لا يجوز استعمالها قطعاً لأنّ في ذلك إجماعاً آخر وقولاً واحداً عند جميع الأُمّة المُحَمَّدية ، ولأن الخمر واجب اجتنابه كما هو صريح الآية ، والاجتناب يوجب عدم القرب

من الشيء بأي وجه من الوجوه ، فاتضح إذنْ جلياً أنّ القائل بطهارتها يعتبرها كالحشيشة والأفيون ونحوهما من المحرمات الطاهرة العين التي لا يجوز بيعها ولا شرائها ولا التجارة فيها ولا إبقاؤها في بيت المسلم إلى غير ذلك من الأمور المعروفات والقضايا المشهورات .

فإذا فهمت هذا التحقيق علمتَ علماً أكيداً أنّ مَنْ يُفْتي الناس اليوم (من المتمسكين بِرُخَص المذاهب من أدعياء المرونة في الإسلام) بإباحة استعمال الإسبيرتو والكولونيا يكون بإفتائه هذا خارجاً عما عليه الأمة بأجمعها خلفاً وسلفاً ، وهذا يُثْبت لنا قضية مهمة جداً : وهي أنه لا يجوز الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة لأنّ شروط غيرهم في المسألة غير معروفة لدينا كشروط المذاهب في أي مسألة[٣١٩] **وقد عرفناك هنا شرط من يقول بطهارة الخمر وهو أنه لا يجوّز استعمالها** . فصلاة مَنْ وضع على نفسه كولونيا سواء على ثوبه أو بدنه باطلة وغير صحيحة ، والقضية ليست بحاجة إلى مجادلة ومماراة اللهم لا تجعلنا من الذين قلت فيهم : ﴿ **وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحقّ** ﴾ غافر : ٥ أو ممّن قلت فيهم : ﴿ **ويجادلُ الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق ، واتخذوا آياتي وما أُنذروا هزواً** ﴾ الكهف : ٥٦ .

فعلى مَنْ عَرَفَ الحق أن يَتَّبِعَهُ ويترك ما كان عليه وأن لا يبقى في الباطل والظلمة والله الهادي سواء السبيل .

قال الإمام القرطبي في تفسيره (٦/٢٨٨) :

[قوله تعالى ﴿ **فاجتنبوا** ﴾ يريد أبعدوه واجعلوه ناحية ، فأمر الله تعالى باجتناب هذه الأمور ، واقترنت بصيغة الأمر مع نصوص الأحاديث وإجماع الأمة فحصل الإجتناب في جهة التحريم فبهذا حرمت الخمر] .

ثم قال : « قوله (فاجتنبوه) يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا يُنتَفع معه بشيء بوجه من الوجوه لا بشرب ولا بيع ولا تخليل ولا مداواة ولا غير ذلك . وعلى هذا تدلّ الأحاديث الواردة في الباب . روى مسلم (٣/١٢٠٦ برقم ١٥٧٩) عن ابن عباس أن رجلاً أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواية خمر ــ أي قِرْبة خمر ــ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« هل علمت أن الله حرمها ؟ » قال : لا ، قال : فسارّ رجلاً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « بما ساررته ؟ » قال أمرته ببيعها ، فقال : « إنّ الذي حرّم شربها حرّم بيعها » قال : ففتح

---

(٣١٩) هذا كنا نقوله سابقاً أما الآن عند كتابة هذا التعليق سنة ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ فإننا نقول بأنه يجوز تقليد المجتهد الذي عرفت شروطه في المسألة وأدلته . وهذه المسألة سأفردها إن شاء الله تعالى في رسالة خاصة أو مبحث مختص بالاجتهاد والتقليد والله المعين .

المزادة حتى ذهب ما فيها .

فهذا الحديث يدل على ما ذكرناه إذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائزة لبينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قال في الشاة الميتة : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به[٣٢٠] ...» الحديث] انتهى كلام القرطبي من التفسير .

ثم نقل القرطبي الإجماع على تحريم بيعها .

قلت : وروى الحاكم (٢/٣٢) وأبو داود (٣/٣٢٦ برقم ٣٦٧٤) بأسانيد صحيحة من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها » .

[تنبيه] : قول القرطبي رحمه الله تعالى : [قوله : ﴿ **فاجتنبوه** ﴾ يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا ينتفع معه بشيء بوجه من الوجوه لا ببيع ولا تخليل ولا مداواة] ، إلى آخر ما قال ينبغي أنْ نُنبِّهَ على شيئين فيه :

(الأول) :قوله (ولا تخليل) قد يتوهم متوهم أنَّ الخلَّ حرام أو نحو هذا ، وليس كذلك ، فقد ثبت في صحيح مسلم (٣/١٦٢١) وغيره من حديث السيدة عائشة وجابر رضي الله عنهما مرفوعاً :

« نعم الإدام الخل » [٣٢١] وقصد الفقهاء بعدم تخليل الخمر أن الخمر محترمة وغير محترمة ، **فغير المحترمة** هي ما عُصِرَ لأجل أنْ يُتَّخَذَ خمراً ، فيجب إراقتها وعدم تخليلها فلا يجوز لإنسانٍ أن يتخذها أو يحبسها لتصير خلاً ، **والمحترمة** ما عُصِرَ لأجل الخل ، فلا بد أن يصير في طور من أطواره خمراً فيجوز ذلك بلا شك قال العلامة الشرواني في حاشيته على التحفة (١/٣٠٣) :

«المحترمة هي التي عصرت لا بقصد الخمرية بأنْ عُصِرَتْ بقصد الخَلِّية أو لا بقصد شيء ، وغير المحترمة هي التي عُصِرَتْ بقصد الخمرية ويجب إراقتها حينئذ قبل التخلل » . اهـ

قلت : فإنْ تخلَّلت غير المحترمة طهرت كما أفاده العلامة ابن حجر المكي وغيره .

(والثاني) : المداواة بالخمر وسنعقد لها فصلاً خاصاً . وينبغي أن نتنبَّه إلى أن أي خَمْرٍ في الدنيا لا تسكر إلا لوجود مادة السبيرتو (وهي روح الخمر) فيها فكلما ازدادت نسبتها أسكرت بسرعة ،

---

(٣٢٠) هذا حديث صحيح مروي في الصحاح بألفاظ متقاربة وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم (١/٢٧٦ برقم ٣٦٣) .

(٣٢١) وأما حديث « بئس الإدام الخل » الذي يتناقله بعض الناس فحديث موضوع مكذوب .

والعكس بالعكس ، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى إيضاح ذلك .

فصـــــل

في مذاهب الأئمة الأربعة في نجاسة الخمر

قـال الإمـام النـووي رحمـه الله تعـالى في « المجمـوع » شـرع المهـذب (٥٦٣/٢) : « الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد » اهـ المقصود منه .

١ ـ **مذهب السادة الشافعية** : أقول : نص مذهبنا على نجاستها وصرّح بذلك أئمتنا قال الإمام النووي في المنهاج في باب النجاسة أن النجاسة :

«هي كُلُّ مُسْكِرٍ مائع وكلب وخنزير ... » الخ . اهـ

وانظر في ذلك شروح المنهاج وخصوصاً التحفة لابن حجر ، والنهاية للرملي .

٢ ـ **مذهـب السـادة الحنفيـة** : في « الهدايـة » وهـي رأس الكتـب المعتمـدة في المذاهب ، قال : « وقَدْرُ الدرهم ـ أي مساحته ـ وما دونه من النحس المغلظ كالدم والبول **والخمـر** وخُرْءِ الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة معه وإن زاد لم تَجُزْ » . اهـ

وفي شرحها للإمام الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى شيخ المذهب قال في الشرح المسمى « فتـح القدير » شرح الهداية (٢٠٣/١) سطر (٦) ما نصه :

« وإذاً فالدم والخمر وخُرْءُ الدجاج والبط والإوز والغائط وبول الآدمي وما لا يؤكـل لحمـه إلاّ الفرس والقيءُ **غليظ** اتفاقاً لعدم التعارض والخلاف » اهـ .

وفي ذلك أبلغ بلاغ لمن قال إن الخمر ليست بنجسة عند السادة الحنيفة بل هي محرمة فقط .

٣ ـ **مذهب السادة المالكية** : تقدم عن الإمام أبي بكر بن العربي المالكي رحمـه الله تعـالى أن الخمر نجسة .

٤ ـ **مذهب السادة الحنابلة** : في « الروض المُرْبع » صحيفة (٣٦) :

«ودِنُها ـ أي الخمر ـ مِثْلُهَا لأنَّ نجاستها لشدَّتِها المُسْكِرةَ » اهـ .

فثبت بذلك أنّ المذاهب الأربعة تقول بنجاسة الخمر الحسية ، هذا مع إجماع من يعتد بـه مـن العلماء كما قدمنا .

فصــــــــــل

في ذِكرِ قاعدة فقهيةٍ ينبغي التنبيه عليها هنا ذكرها الأئمة الأصوليون

اعلم أن المسألة الفقهية إذا اتفق عليها الأئمة الأربعة و لم تكن مجمعاً عليها لم يجز تقليـــد غـيرهم فيها ، ولو كان المخالف صحابياً[٣٢٢] ، وذلك لأنه لم تُنقل مذاهب الصحابة ومَنْ بعدهم مِن المجتهديــن بشروطها وما يتعلق بها كاملة كما وقع ذلك في مذاهب الأئمة الأربعة ، فحينئذ لا يجــوز لمــن علـم لصحابيٍّ قولاً أن يقول مثلاً ابن عباس يقول كذا[٣٢٣] : وذلك لأنّ مذهب الصحابي أيضاً ليــس بحجــة على الصحيح ، والخلاف في أي مسألة أيضاً ليس بحجة على جواز الفعل كما هو مقرر في الأصول ، وقد نص الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح صحيح الإمام مسلم (٣١/١) على أن مذهب الصحابي ليس بحجة فقال :

[(**فصل**): إذا قال الصحابي قولاً أو فعل فعلاً فقد قدّمنا أنه يسمى موقوفاً وهل يُحْتَجُّ به ؟ فيه تفصيلٌ واختلاف . قال أصحابنا إنْ لم ينتشر فليس إجماعاً ، وهل هو حُجّةٌ ؟ فيه قولان للشافعي رحمــه الله تعالى وهما مشهوران أصحهما الجديد أنه ليس بحجة] اهـ .

وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١١٧/٧) :

« **كما نقول اليوم : لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافــه ، مـع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة ، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها** » . اهـ

وقال الشرف العمريطي في نظم الورقات في أصول الفقه :

---

(٣٢٢) هذا الكلام هو بالنسبة للحال الذي عليه الناس وخاصة العوام كما سيمر تقييده في كلام بعض الأصوليين بعد قليل إن شاء الله تعالى ، أما إذا أرادت الأمة أن تنهض من جديد وتأهل فيها مجتهدون بحق غير مزيفين فالواجب إرشاد الأمة إلى تقليدهم ، وخاصة طلبة العلم ، وسنفصّل القول في هذه المسألة في المبحث الذي سنكتبه إن شاء الله تعالى ، والله الموفق .

(٣٢٣) قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠٨/١٣) :

« ونحن : فنحكي قول ابن عباس في المتعة ، وفي الصرف وفي إنكار العول ، وقول طائفة من الصحابة في ترك الغسل مــن الإيلاج وأشباه ذلك ولا نجوّز لأحد تقليدهم في ذلك » اهـ .

وسَنَرُدُّ أمثال هذه النصوص تجده في رسالتنا التي تبحث في منع اتباع رخص العلماء والله الموفق .

ثُمَّ الصحابي قوله عـن مذهبهْ على الصحيح فهو لا يُحْتَـجُّ بـهْ
وفي القديـم حُجَّـةٌ لِمَـا وَرَدْ في حقهـم وضَعَّفُـوهُ فَلْـيُرَدْ

وأما بيان أنّ الخلاف في المسألة ليس من مُجَوِّزات الفِعْلِ :

ففي الموافقات في أصول الفقه للعلامة الشاطبي (١٤١/٤) تحت عنوان :

[**فصل : وقد زعم بعضهم باطلاً أن اختلاف أهل العلم في الشيء حجة على جوازه** : وقد زاد هذا الأمر على قَدْرِ الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة ، ووقع فيما تقدّم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفاً فيه بين أهل العلم ، لا بمعنى مراعاة الخلاف فإنّ له نظراً آخر بل في غير ذلك ، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع فيقال : لِمَ تَمْنَعُ والمسألة مُخْتَلَفٌ فيها ؟ لا لدليل يَدُلُّ على صحة مَذْهَبِ الجواز ولا لتقليد مَنْ هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمداً وما ليس بحجة حجة .

حكى الخطّابي في مسألة البِتَع ــ النبيذ المذكور في الحديث ــ عن بعض الناس أنه قال : إنّ الناس لما اختلفوا في الأشربة وأجمعوا على تحريم خمر العنب واختلفوا فيما سواه حرمنا ما اجتمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه ، قال : وهذا خطأ فاحش » . انتهى كلام العلامة الشاطبي .

وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (٣٥/١٠) :

« وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اخْتُلِفَ في تحريمه ولو كان مستند الخلاف واهياً » اهـ .

وقال الإمام العلامة الأسنوي رحمه الله تعالى في « التمهيد » صحيفة (٥٢٧) : في المسألة الرابعة :

« إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة :

عدم جواز تقليد الصحابة ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ كذا ذكره ابن برهان في « الأوسط » قال : لأن مذاهبهم غير مُدَوَّنَةٍ ولا مضبوطة حتى يمكنَ المقلد الاكتفاء بها فيؤديه ذلك إلى الانتقال . وذكر إمام الحرمين في البرهان نحوه فقال : **أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلّقوا بمذهب أعيان الصحابة** رضي الله عنهم بل عليهم أن يتّبعوا مذاهب الأئمة الذين سبروا فنظروا وبوبوا الأبواب وذكروا أوضاع المسائل وجمعوها وهذبوها وثبتوها .

وذكر الحافظ ابن الصلاح أيضاً ما حاصله أنه يتعين الآن تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم قال : لأنها انتشرت وعُلِمَ تقييد مطلقها وتخصيص عامها وشرط فروعها بخلاف مذهب غيرهم رضي الله عنهم

أجمعين » . انتهى كلام العلامة الأسنوي .

وفي ألفية الأصول المسماة بمراقي السعود :

أمّا التمذهب بغير الأول فصنع غير واحد مبجّل

كحُجّة الإسلام والطحاوي وابن دقيق العيد ذي الفتاوي

والجمع اليوم عليه الأربعة وقفو غيره الجميع منعه

حتى يجي الفاطمي المجدد دين النبي لأنه مجتهد

(تنبيه مهم جداً) :

أجمع العلماء على أن تتبع الرخص فسق ، وأن ذلك لا يَحِلُّ كما في « الموافقات » (١٣٤/٤) فلو اختار المقلّد من كل مذهب ما هو الأخفُّ والأسهل ، فقال الإمام أحمد والمرزوي : يفسق . وقال الأوزاعي : من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام . وأما حديث « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » فضعيف[٣٢٤] ، وحديث « اختلاف أُمّتي رحمة » موضوع . والله الهادي .

---

(٣٢٤) بل هو موقوف على الصحيح الراجح ، وقد أخطأ من ذهب إلى تصحيحه ، ولو صح لكان معناه : إن الله تعالى يحب أن يقبل العبد الرخصة في الموضع الذي شرعه له كالإفطار للمسافر بالشروط المعروفه لحديث النسائي (١٧٦/٤) وابن حبان (٧١/٢) وغيرهما أن النبي عليه السلام الصلاة والسلام قال : « ليس من البر الصيام في السفر ، فعليكم برخصة الله التي رخّص لكم فاقبلوها » وهو حديث صحيح وليس في ذلك حجة لتتبع رخص العلماء والانسياق وراء الأقوال الشاذة بتاتاً كما هو مقرر في محله .

نقل الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٦٥/١٣) عن الإمام الحافظ إسماعيل القاضي رحمه الله تعالى أنه حدّث بأنه دخل الخليفة المعتضد يوماً حيث قال :

« ودخلت مرّة ، فدفع إليّ كتاباً ، فنظرت فيه ، فإذا قد جمع له فيه الرخص من زلل العلماء ، فقلت : مصنّف هذا زنديق . فقال : ألم تصح هذه الأحاديث ؟ !

قلت : بلى ، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة ، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء ، وما من عالم إلا وله زلّة ، ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه ، فأمر بالكتاب فأحرق » اهـ فتأمّل !!

فصـــــــــل

في تحريم مسح الثوب أو البدن بالنجاسة والكولونيا منها

يحرم تضميخ ــ أي تلطيخ ومسح ــ البدن والثوب بالنجاسة ، وهي (قاعدة) نص عليها كثير من العلماء والأئمة ، وفي هذا جوابٌ لأي متبجح يقول : « أنا لا أشرب مادة السبيرتو (الكحول) وإنّما حرّم الله شُرْبها و لم يحرّم وضعها على أبداننا وثيابنا متعطرين بها ممزوجة مع غيرها » !!

فالجواب على هذا : أن الشرع حَرّمَ شربها وأمر باجتنابها أي التباعد عنها ، فحرم التضمّخ بها أيضاً وأخبر الشارع بأن عدم توقي النجاسة وهي منها سبب لعذاب القبر كما سيأتي بيانه الآن إن شاء الله تعالى ، وقد نص على ذلك العلماء الذين يعتد بهم ويرجع إلى قولهم .

نصوص العلماء في ذلك :

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح المهذب » (٥٩٩/٢) :

« إنّ إزالة النجاسة التي لم يَعْصِ بالتلطيخ بها في بدنه ليس على الفور وإنما تجب عند إرادة الصلاة ونحوها لكن يستحب تعجيل إزالتها » . انتهى .

ومعنى كلامه هذا أنّه لو جاء على بدن المسلم أو ثوبه نجاسة دون أن يقصد وضعها على البدن أو الثوب فإنّه لا يجب إزالتها عن ثوبه أو بدنه فوراً لأنّه غيرمُقصّر ، وإنما يَجب عند إرادته القيام للصلاة ، لكن وإن كان لا يجب إزالتها فوراً فهو مستحب على الفور ، ويؤخذ من كلامه أيضاً من لطخ بدنه بالنجاسه فهو عاص آثم يجب عليه أنْ يزيل تلك النجاسة فوراً ، فكلّما أخّر أثِمَ ، فظهر فساد قول من قال : « أنا لا أشربها وإنما حرم الله شربها » كما قدمنا ، فما عليه إلاّ أنْ يقول : ﴿ **سمعنا وأطعنا** ﴾ وليعرف أنّه متوعّد بعذاب في قبره وإيّاه أن يقول مُتَبَجّحاً : (سمعنا وعصينا) وهي مقالة ذمها الله تعالى في كتابه .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « المجموع » (٤٤٦/٤) :

« المذاهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وأبو بكر الفارسي والقفال وأصحابه أنه لا يجوز استعمال شيء من الأعيان النجسة في ثوب أو بدن » اهـ . بتصرف .

وفي بغية المسترشدين للسيد العلامة عبد الرحمن السقاف الباعلوي صحيفة ١٦ :

« تحرم مباشرة النجاسة مع الرطوبة لغير حاجة فيجب غسلها فوراً بخلافه لحاجة كالاستنجاء وغسلها من نحو بدن ووضعها في نحو زرع ــ يعني التسميد ــ أو بنحو قصد وكذا التداوي بشرط فقد

طاهر صالح » انتهى وما بين الشرطتين من توضيحي .

وكذا نص على حرمة التضمخ بالنجاسة غير واحد من الأئمة الأعلام كالإمام ابن حجر في « التحفة » والإمام الشربيني في مغنيه وغيرهم .

دليل ذلك كما قال الإمام الشربيني قوله تعالى : ﴿ وثيابك فطهر ﴾ ولخبر الصحيحين [(١/٤٢٩ فتح) (١/٢٦٢ مسلم] : « إذا أقبلت الحَيْضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » فثبت الأمر باجتناب النجس .

قال الإمام النووي في « شرح المهذب » (٣/١٣٢) :

« واحتج الجمهور بهذه الآية على إزالة النجاسة » .

ثم قال : « الأظهر في معنى الآية أي ثيابك الملبوسة طهرها من النجاسة وقيل في الآية غير هذا لكن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن الفقهاء وهو الصحيح » اهـ .

قلت : وذلك لأنَّ الدم نجس ، وليس ذلك معلّلاً بالصلاة فقط ، فقد ثبتت بذلك الأدلة وصرح به أهل العلم ، ومن الأدلة أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « تنزهوا من البول فإنَّ عامة عذاب القبر منه »[٣٢٥] رواه عبد بن حميد شيخ البخاري ومسلم في مسنده من حديث ابن عباس بإسناد حسن كما ذكر الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح المهذب » .

وفي الصحيحين بمعناه عن ابن عباس قال : مَرَّ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بقبرين فقال : « إنَّهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، وإنَّه لكبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » وفي بعض الروايات بدل « لا يستتر » « لا يستبرئ » وفي رواية « لا يستنزه » قال الحافظ في « فتح الباري » (١/٣١٨) :

« فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنَّه لا يجعل بينه وبين بوله سترة يعني لا يتحفظ منه ، فتوافق رواية « لا يستنزه » لأنها من التنزه وهو الإبعاد ، وقد وقع عند أبي نُعَيْم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش « لا يَتَوقَّى » وهي مُفَسِّرةٌ للمراد » .

ثم قال الحافظ :

« قال ابن دقيق العيد وسياق الحديث يدلُّ على أنَّ البول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ، يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « أكثر عذاب القبر من البول » أي بسبب ترك التحرز منه » .

---

(٣٢٥) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/٣٢٦ و ٣٨٨ و ٣٨٩) والدارقطني (١/١٢٧ و ١٢٨) وهو صحيح .

ثم قال الحافظ :

« وفي هذا الحديث من الفوائد : التحذير من ملابسه البول **ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة** » اهـ المراد منه .

فاتضح من ذلك كله أنه لا يجوز تضميخ البدن والثوب بالنجاسة ، ومن أنواع النجاسة الخمر وتدخل في ذلك مادة الكولونيا قطعاً ، وبالله تعالى التوفيق .

فصل

في بيان حقيقة مادة السبيرتو (الكحول) وأنها هي الخمر بعينه

اعلم يرحمك الله تعالى أنّ مادة السبيرتو (الإيثانول كحول) هي المادة المُسْكرة في أيّ خَمْرٍ في الدنيا ، فهي روح الخمر وأصله ، ولا يحصل السُكْر من أي مادة إلا لوجود (السبيرتو) فيها كما هو معلوم ، ولا يحتاج ذلك لدليل كما قيل :

وليس يَصِحُ في الأذهان شيءٌ ... متى احتاجَ النّهار إلى دليلِ

لكننا سنورد لذلك بياناً من أقوال بعض الناس الأخصائيين ، واعلم بأنّ مادة الكحول أصل اسمها (غَوْل) ، فكلمة (الكحول) أصلها أن الغربيين استبدلوا كلمة (الغَوْل) بكلمة (الكوهول) ثم جاء الأتراك واستبدلوا كلمة (الكوهول) بكلمة (الكحول) ، فاتضح أنّ أصل كلمة الكحول هو الغول ، وقد وردت في القرآن الكريم وذلك أنّ الله سبحانه أخبر بأن خمر الجنة ليس فيه كحول ، قال الله سبحانه : ﴿ **لا فيها غَوْل ولا هم عنها ينزفون** ﴾ الصافات : ٤٧ .

فالخمر إذاً ليست مسكرة بذاتها أي بجميع أجزائها بل هي مسكرة بمادة مخصوصة موجودة فيها تسمى الغول وهي التي من أجلها حَرَّمَ الله تعالى خمر الدنيا لأنها تفسد العقل وتغيبه .

وقد ذكر الأستاذ الوقفي في كتابه « تلك حدود الله » ص (٢٠٧) أنّ الأستاذ بوشه أحمد

الباحثين[٣٢٦] من الغربيين أثبت من خلال تجاربه العلمية المخبرية التي قام بها أنّ الكمية الكافية لقتل الإنسان المعتدل الجسم هي (٦) غرامات من الكحول لكل كيلوغرام من وزنه ، فمثلاً : إذا كان الرجل يزن (٦٥) كيلوغراماً فإنّه يقتل إذا شرب (٣٩٠) غراماً من الكحول الصرف . انتهى كلامه .

قال الدكتور فرج زهران في كتابه « المسكرات » ص (١٩٩) :

« والكحول يعرف عند العامة باسم السبيرتو وهو الكحول ، أصل تسميته العلمية (الغَوْل) ، والكحول نوعان :

١ ــ ميثيل الكحول .

٢ ــ إيثيل الكحول .

أما الأول : فهو مادة سامة لا تفيد إلا تركيب السميات ولقد استعملت ولا تزال تستعمل في غش المسكرات المحتوية على (إيثل الكحول) .

وأما النوع الثاني : (إيثيل الكحول) فهو الذي يضاف ويستعمل في صناعة الخمور المستحدثة وهو الذي يؤدي إلى الفتك بالإنسان والقضاء عليه ، ونسبته (إيثل الكحول) في البيرة تتراوح بين ٤٪ حتى ٨٪ ونسبته في النبيذ بين ١٢٪ حتى ٢٠٪ .

والمشروبات المقطرة الأخرى بها كحول بنِسَب أعلى يتركز فيها بالتقطير ، وتتراوح النِسَبُ بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ أو أكثر أحياناً في بعض الأنواع (الوسكي والدجن والفودكا) وغيرها .

ونظراً لأنّ الكحول يؤدي إلى الفتك بالإنسان ويغتاله فقد وصف الله سبحانه وتعالى خمر الجنة بأنها خالية من هذه المادة المهلكة القاتلة التي تسبب السكر » انتهى كلام الأستاذ فرج .

أقول وجاء في مجلة « نور الإسلام » الصادرة في الأزهر سنة ١٩٣٥م : شوال ١٣٥٣هـ الجزء العاشر المجلد الخامس ص (٧٠٠) ، سؤال الأخصائيين المسلمين عن حقيقة السبيرتو ما يلي :

قال الدكتور أحمد شفيق حماده :

الإسبيرتو : لفظ محرّف عن الإفرنجية وترجمته الحرفية (الروح) واسمه العلمي

---

(٣٢٦) للأسف الشديد أننا نجد الغربيين هم أصحاب الفحص والتمحيص كما أنهم هم أهل الخبرة وهم المتقنون اليوم لأعمالهم وصناعاتهم وما يقومون به خلافاً لأبناء الإسلام والعروبة الضائعين في متاهات قتل أوقات الفراغ بالكسل والنوم والهوايات الفارغة التي ليس من ورائها أي فائدة للأمة ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(الكحول) وهو مادة مُسكرة قوية بل هو العنصر المسكر في كل ما يسمى خمراً على وجه الإطـــلاق ، ولذلك يسمون الخمور المشروبات الروحية نسبة إلى الروح أو الإسبيرتو ، وهو يستخرج من عملية تخمير السكر[٣٢٧] ، أو أي نبات يحتوي على السكر مثل القصب والعنب وغيرها من الفواكه والحبوب فهو غير مجهول الأصل كما يدعي البعض ، وإذا أخذنا أي خمر وعالجناه بالتقطير وانتزعنا منها بذلك الإســـبيرتو أصبحت مادة بريئة ليس لها أي تأثير مسكر . وقوة الخمور تقدر بنسبة ما يحتويه من الإســبيرتو وكلمـا ارتفعت هذه النسبة قوي المفعول المسكر والعكس بالعكس ، والخمور القوية مثل الوســكي والكونيــاك والروم والعرق تحتوي على الإسبيرتو بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٦٠٪ والخمور مثل النبيذ والشـــمبانيا والبيرة تحتوي على الإسبيرتو بنسبة تتراوح ما بين ٥٪ و ٢٠٪ وكثير من المدمنين يســتعملون الإسـبيرتو العادي مسكراً لأنه أقوى مفعولاً وأرخص ثمناً من الخمور المُحَضَّرة ، وقد شاهدت شخصياً بعض حالات من المدمنين الفقراء يستعملون لهذا الغرض الإسبيرتو الأحمر الذي نستعمله للحريق ، وشرب مادة الكولونيا كمسكر أمر متداول في أوروبا وأمريكا خاصة بين النساء ، **والخلاصة أن الإسبيرتو هو الأصل في جميع المسكرات وكل مادة تحتوي عليه بنسبة كافية وكانت خالية من السموم العنيفــة ، وكــان طعمهــا مقبولاً ، أمكن تناولها كمسكر فعال مهما كان الوجه الذي تستعمل فيه عادة** . انتهى كلام الدكتور .

وقريب منه كلام الأستاذ محمد حفظي مفتــش إنتــاج الكحــول في مصــر في نفــس العــدد من مجلة « نور الإسلام » .

---

(٣٢٧) تنبّه إلى أصل الخمر مادة طاهرة هي السكريات أو النشويات الموجودة في الفواكة ونحوها وأنّ التفاعل الكيمــاوي الطبيعي ينتج بها ــ بخلق الله تعالى ــ مادة الإسبيرتو ، وقد ظن كثير من العوام أنّ مادة الكحول أو الإسبيرتو تستخرج من مواد كيماوية وأنه لا علاقة لها بالسكريات ، وقد وقفت على بحث في هذه المسألة للشيخ محمد بخيــت المطيعــي في مجلّــة الإسلام يتكلّم فيه عن مادة الإسبيرتو وقد أخطأ فيه ولا حاجة لذكره وتفنيده بعدما ذكرناه في هذه الرســالة مــن الأدلــة الواضحة ، والله الموفق .

فصـــــــل

في نقل إفتاء هيئة كبار العلماء في الأزهر قبل نحو ستين سنة في نجاسة الكحول ـ الإسبيرتو ـ نقلاً عن مذاهب الأئمة الأربعة

في مجلة « نور الإسلام » الجزء السابع المجلد الثامن الصادر في رجب ١٣٥١هـ ـــــ ١٩٣٢م نصت هيئة كبار العلماء بتوقيع العلامة طه حبيب عنهم هذه الفتوى :

[إنّ نجاسة الخمر اتفق عليها الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى و لم يخالف فيها إلا بعض المحدثين وبعض الفقهاء[٣٢٨] والظاهرية وشيخهم داود[٣٢٩] وقد ذهب الشوكاني من المتأخرين إلى القول بطهارتها كما ذهب إلى ذلك صديق حسن خان في كتاب « الروضة الندية » ذاهباً إلى أن الأصل الطهارة فلا ينقل عنه إلا ناقل صحيح إلى آخر مقالته ، وقد انبرى للرد على القائل بعدم النجاسة العلامة السيد أحمد بك الحسيني في رسالته « إعلام الباحث بقبح أم الخبائث » ولولا خشية الإطالة لنقلنا ما ذكره ، وأما باقي الخمور الأخرى وهي المتخذة من غير العنب كالشعير والتين والعسل فالمذهب المفتى به عند الحنفية وعليه الأئمة الثلاثة أن قليلها وكثيرها حرام ، وأنها نجسة ومن هذا يتبين حكم استعمال (السبيرتو)] اهـ باختصار .

وأمّا من خالَفَ في هذه المسألة من المتأخرين جداً فجماعة لا يُعْتَدُّ بخلافهم ولا يعوّل على كلامهم وهم ثلاثة وغيرهم تبع لهم وهم الشوكاني وصدّيق حسن خان القنوجي وسيدسابق صاحب « فقه السنّة » ، فقد نص الشوكاني في كتابه « السيل الجرّار » على عدم نجاسة الخمر وتبعه القنوجي ، وتبعهما بعد ذلك سيد سابق في « فقه السنة » !! حيث قال فيه ما نصه :

« فتحريم الخُمر والخمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها ، بل لا بُدّ من دليل آخر عليه ، وإلا بقيا على الأصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه » اهـ .

وجوابه : أنّنا أتيناه في هذه الرسالة بالدليل الواضح ، وقد شرحناه وفصّلناه له ، مع أنني ناظرته في منزله بمكة حرسها الله تعالى في هذه المسألة وانقطع فيها ووعد بالرجوع وتصحيح

---

(٣٢٨) يعني بالمحدثين الشوكاني ويعني بالفقهاء داود الظاهري وربيعة والقنوجي فتنبه .

(٣٢٩) داود الظاهري إمام الظاهرية الذين لا يجوز تقليدهم ، ولا ينخرق الإجماع بخلافهم وقد خالف ابن حزم داود الظاهري في هذه المسألة فنص على نجاسة الخمر وبطلان صلاة المتضمخ بها .

كتابه ، ولم ينفذ ذلك الوعد !! فعليه أن يرجع إلى الأدلة وأن يقول بما دلّت عليه وأنْ يتمسك بإجماع الأمة وعدم اتباع الشُذّاذ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيح : « إنّ الله تعالى لا يجمع أُمتي على ضلالة ، ويد الله على الجماعة ومَنْ شَذَّ شَذَّ في النار » رواه الترمذي[٣٣٠] .

وقد اتضح جلياً مما قدّمناه أن الكحول هي الخمر بعينه ، وأنها هي المادة التي تسكر في أي خمر في الدنيا ، فهي نجسة بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، ويجب اجتنابها في البدن والثوب ويحرم تضميخهما بها كما قدمنا وسيأتي تفصيله سواء كانت صرفاً ــ نقية ــ أو مخلوطة ، لأن أي مائع خالطته نجاسة فهو نجس ولو كان قِلالاً (يعني مهما كثر ، والقلة ١٩٣ لتر تقريباً) .

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله تعالى في « شرح المهذب » (١٢٥/١) :

« أمّا غير الماء من المائعات وغيرها من الرطبات فينجس بملاقاة النجاسة وإنْ بلغت قلالاً ، وهذا لا خلاف فيه بين أصحابنا ، ولا أعلم فيه خلافاً لأحد من العلماء » اهـ .

فاتضح أنه لا يجوز استعمال الكولونيا وغيرها مما مُزِجَ وخلط بالإسبيرتو (الكحول) في البدن والثوب لأنّ الله تعالى تَعَبَّدَنا باجتناب النجاسات سواء في وقت الصلاة وغيرها ، قال تعالى : ﴿ **وثيابك فطهر** ﴾ وإنّما أطلتُ في الاستدلال لهذه المسألة والإيضاح لها لاستشكالها على كثير مِنْ حَمَلَةِ شهادات الدكتوراة في الشريعة فضلاً عن غيرهم ، ولقول بعضهم بأنّ الخَمْرَ طاهرة وليس لنجاستها دليل ، أو أن مادة السبيرتو (الكحول) من المعفوات ، فهي معفو عنها فيصح عنده تضميخ البدن والثوب بها وتصح الصلاة بها ، وقاسها بعضهم على طين الشوراع في العفو واعتبر ــ الطين ــ نجساً وليس كذلك ، وبعضهم قاسها على الأنفحة واعتبرها نجسة معفواً عنها وليس كذلك أيضاً .

فاقتضى الحال الآن هنا أن نعقد فصلاً في المعفوات ، وأنْ نُبَيِّنَ القولَ الصحيح في حُكْمِ طينِ الشوارع والأنفحة ، فنقول وبالله تعالى التوفيق .

---

(٣٣٠) في سننه (٤٦٦/٤ برقم ٢١٦٧) من حديث ابن عمر ورواه الحاكم في « المستدرك » (١١٦/١) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً ويد الله على الجماعة » بإسناد صحيح . والحديث متواتر المعنى لوروده بألفاظ عديده متقاربة وقد ، وضّحت ذلك جلياً في رسالتي « احتجاج الخائب بعبارة من ادّعى الإجماع فهو كاذب » ص (١٨ ــ ٢٠) .

فصل
في النجاسات المعفو عنها

قال صاحب « روضة المحتاجين لمعرفة قواعد الدين » وهو الشيخ رضوان العدل بيبرس الشافعي صحيفة (٧١) منها :

« **لكن العفو مقيد بشروط : الأول** : أن لا يكون بفعله بأنْ يلطخ نفسه به تعدياً فإنْ كان كذلك فلا يعفى عنه **وإنْ قلّ وهذا يأتي في جميع مسائل العفو** »

واعلم أنّ العلماء بينوا وأوضحوا في مصنّفاتهم ما يعفى عنه من النجاسات فحصروا ذلك وضبطوه على قواعد معروفة واتضح عند المحققين أنّه لا يقاس عليها غيرها ، وأوردوا في مصنفاتهم أثناء البحوث والشروح والحواشي أنّ غير المنصوص عليه من المعفوات في كلامهم طبقاً لتلك القواعد لا يقاس عليه غيره قياساً عشوائياً وإن ابتلي الناس به وأضرب لك مثالاً على ذلك فأقول :

في « الجَمَل على شرح المنهج » (١٧٩/١) ما نصه :

« وأما النوشادر الذي تسميه العامة بالنشادر وهو مما عمت به البلوي فإنْ تحقق انعقاده من دخان النجاسة أو قال عدلان خبيران أنه لا ينعقد إلا من دخانها فإنّه نجس وإلا فلا اهـ برماوي » انتهى كلام الجمل .

وقد حصر ذلك جماعة منهم ابن العماد الشافعي ، والإمام السيوطي الحافظ في الأشباه والنظائر ص (٤٣٢) حيث قال :

[**النجاسات أقسام** :

أحدها : ما يعفى عن قليله وكثيره في الثوب والبدن وهو دم البراغيث والقمل والبعوض والبثرات والقيح والصديد والدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة ، ولذلك شرطان **أحدهما** : **أنْ لا يكون بفعله** فلو قتل برغوثاً فتلوث به وكثر لم يعف عنه والآخر : أنْ لا يتفاحش بالإهمال فإن للناس عادة في غسل الثياب فلو تركه سنة مثلاً وهو متراكم لم يعف عنه قاله الإمام ، وعلى ذلك حمل الشيخ جلال الدين المحلي قول المنهاج : (إنْ لم يكن بجرحه دم كثير) .

الثاني : ما يعفى عن قليله دون كثيره وهو دم الأجنبي وطين الشارع

المتيقن نجاسته .

الثالث : ما يُعفى عن أثره دون عينه وهو أثر الاستنجاء وبقاء ريحٍ أو لونٍ عسر زواله .

الرابع : مالا يعفى عن عينه ولا أثره وهو ما عدا ذلك .

تقسيم ثانٍ : (ما يعفى عنه من النجاسة أقسام) :

أحدها : ما يعفى عنه في الماء والثوب وهو مالا يدركه الطرف وغبار النجس الجاف وقليل الدخان والشعر وفم الهرة والصبيان ومثل الماء : المائع ، ومثل الثوب : البدن .

الثاني : ما يعفى عنه في الماء والمائع دون الثوب والبدن وهو الميتة التي لا دم لها سائل ومنفذ الطير وروث السمك والدود الناشئ في الماء .

الثالث : عكسه وهو الدم اليسير وطين الشارع ودود القز إذا مات فيه : لا يجب غسله . صرح به الحموي وصرح القاضي حسين بخلافه .

الرابع : ما يعفى عنه في المكان فقط وهو ذرق الطيور في المساجد والمطاف كما أوضحته في البيوع ويلحق به ما في جوف السمك الصغار على القول بالعفو عنه لعسر تتبعه وهو الراجح .

الصور التي استثني فيها الكلب والخنزير من العفو :

الأولى : الدم اليسير من كل حيوان يعفى عنه إلاّ منهما ذكره في البيان ، قال في شرح المهذب : و لم أر لغيره تصريحاً بموافقته ولا مخالفته ، قال الأسنوي : وقد وافقه الشيخ نصر المقدسي في المقصود .

الثانية : يعفى عن الشعر اليسير إلا منهما ، ذكره في الاستقصاء .

الثالثة : يعفى عن النجاسة التي لا يدركها الطرف إلا منهما ذكره في الخادم[٣٣١] بحثاً .

الرابعة : الدباغ يطهر كل جلد إلا جلدهما بلا خلاف عندنا .

الخامسة : يعفى عن لون النجاسة أو ريحها إذا عسر زواله إلاّ منهما ذكره في الخادم بحثاً .

السادسة : قال في الخادم ينبغي استثناء نجاسة دخان نجاسة الكلب والخنزير لغلظهما فلا يعفى عن قليلها] . انتهى كلام السيوطي من الأشباه والنظائر .

قلت : وذكر غير واحد هذه المعفوات ومنهم من اقتصر على بعضها ومنهم من زاد ، فمن

---

(٣٣١) قلت : (صاحب الخادم الزركشي الحافظ له الخادم على الروضة) .

أولئك الشرقاوي في شرحه على نظم التحرير للعمريطي ، والرملي في شرح الزبد والسيد عبد الرحمن الباعلوي في بغية المسترشدين وفيها فوائد جمة ، وسيدنا العلامة علوي بن أحمد السقاف في حاشيته المشهورة على فتح المعين المسماة بترشيح المستفيدين وفيها من النفائس مالا يخفى ، وأوسع من تكلم في ذلك فيما علمنا الرشيدي في حاشيته على شرح الشهاب الرملي على نظم المعفوات لابن العماد . قال السيد عبد الرحمن الباعلوي في « البغية » ص (١٣) :

« فائدة : قال في القلائد يعفى عن بعر فأرة في المائع إذا عم الإبتلاء به ، وعن جرة البعير وفم ما يجتر إذا التقم أخلاف أمه ولا ينجس ما شرب منه ، ونقل عن ابن الصباغ أنَّ الشاة إذا بعرت في لبنها حال الحلب عفي عنه فلا ينجس ولا يغسل منه إناء ولا فم ، ثم قال : وأفتى المزجد بالعفو عما يلصق ببدنها ويتساقط حال الحلب وما صدمته بذنبها » .

فمما ذكرنا نقول لو تتبعنا أقوال المحققين لوجدنا أنَّ قاعدة العفو في النجاسات هي فيما يشق الاحتراز عنه فليس هناك عفو عما يستطاع توقيه ، فإذا فهمت ذلك فمن العجب قول بعضهم في الخمر (الإسبيرتو) المسكر الذي أُمِرْنا باجتنابه بالكتاب والسنة والإجماع : إنه إذا مزج مع العطر يُعْتَبر من المعفوات ؟!!!

فهل يجوز خلط النجاسة التي أوجب الله تعالى علينا اجتنابها بعطر للترَفُّه وغيره ثم نضعها على أبداننا وثيابنا ونقول : إنه معفو عنه ؟!!

فليتق الله تعالى من يفتي بهذه الإفتاءات فكما جاء في الحديث : « من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أنَّ الرشد في غيره فقد خانه » رويناه في سنن أبي داود (٣/٣٢١ برقم ٣٦٥٧) ومستدرك الحاكم (١/١٢٦) بالأسانيد الصحيحة .

وللأسف لقد وقع في هذا الإفتاء الباطل صاحبة كتاب فقه العبادات ، وليس قولها بشيء قطعاً ! كذلك مَنْ نَقَلَتْ عنه من علماء دمشق مع جلالته لوضوح خطئه وزلله وعدم انطباقه على معفو ولا على غيره ، والحق أحق أنْ يُتّبع .

فـــرع
في مسألة طين الشوارع

أما طين الشوارع ، فالأصل فيه الطهارة ، لأن الأصل فيه التراب والماء وأصلهما الطهـــارة فـــلا ننجسهما إلا باليقين كما لا يخفى ، وإليك أقوال أهل العلم المرجوع إليهم المعتد بهم في ذلك :

قال الإمام الحافظ النووي في « الروضة » (١/٣٧) :

[(فـــرع) : الشـــيء الـــذي لا يتيقـــن نجاســـته ولا طهارتـــه ، والغـــالب في مثلـــه النجاسة فيه قولان ، لتعارض الأصل . والظاهر : أظهرهما : الطهارة ، عملاً بالأصل فمن ذلك ثيـــاب مدمني الخمر وأوانيهم ، وثياب القصابين ، والصبيان الذين لا يتوقون النجاسة ، **وطين الشوارع حيث لا يستيقن** ، ومقبرة شك في نبشها ، وأواني الكفار المتدينين باستعمال النجاسة كالمجوس وثياب المنهمكـــين في الخمر ، والتلوث بالخنزير من اليهود والنصارى ، ... فإنْ ألحقنا غلبة الظن باليقين ، واشتبه إناء طاهر بإناء الغالبُ في مثله النجاسة ، اجتهد فيهما ، وإن رجحنا الأصل : فهما طاهران] انتهى .

وقال العلامة زكريا الأنصاري في « شرح المنهج » (١/٤٢١) الجَمَل :

« أما الشوارع التي لم يتيقن نجاستها فمحكوم بطهارتها وإن ظن نجاستها عملاً بالأصول » .

وقال الحافظ النووي في « المنهاج » :

« وطين الشوارع المتيقن نجاسته يعفى عنه عما يتعذر الاحتراز منه غالباً » اهـ وانظر شروحه .

وقال العلامة السيدُ عبـــد الرحمـــن البـــاعلوي في « بغيـــة المسترشـــدين » صحيفـــة (١٥) :

« **خذ قاعدة ينبغي الاعتناء بها لكثرة فروعها ونفعها وهي كل عين لم تتيقن نجاســـتها لكـــن غلبـــت النجاسة في جنسها ... أرجح القولين فيها العمل بالأصل وهو الطهارة** » اهـ .

فرع
في مسألة الأنفحة

وأما الأنفحة : وهي ما تسميه العامة (بالمساه) ــ أي ما يصنع منه الجبن ــ فهي لبن ضَرَب لونه إلى الصفرة فالتصق بجدار الكرش فصار جزءاً منه ، فيؤخذ من كرش السخلة التي لم تَطْعَمْ سوى اللبن بشرط أنْ يؤخذ من سخلة مُذَكّاة لأنها معتبرة كجزء منها ، فإن لم تكن السخلة مذكاة أي مذبوحة وكانت ميتة أو ذبحت بغير الطريقة الشرعية فهي نجسة والأنفحة المأخوذة منها نجسة ، وهذا قول أهل العلم من علماء المذاهب الأربعة كما نقل ذلك النووي عنهم وسننقله إن شاء الله تعالى .

قال النووي في « شرح المهذب » (٢/٥٧٠) :

[(فرع) : الأنفحة إنْ أُخِذَتْ من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها وقد أكلت غير اللبن فهي نجسة بلا خلاف وإنْ أُخذت من سخلة ذبحت قبل أنْ تأكل غير اللبن فوجهان الصحيح طهارتها ، لأن السلف لم يزالوا يُجَبِّنُون بها ولا يمنعون من أكل الجبن المعمول بها][٣٣٢] اهـ بتصرف فانظره للتوسع .

---

(٣٣٢) (فائدة) : حديث البخاري : « سموا الله عليه وكلوه » من حديث عائشة لا يدل بوجه من الوجوه على أنّ اللحوم الآتية من عند الكفار وأهل الكتاب يجوز أكلها لوجوه :

الأول : هذا الحديث رواه البخاري في البيوع باب رقم ٥ في من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات (انظر الفتح ٤/٢٩٤) . رواه البخاري أيضاً في كتاب الصيد والذبائح (٢١) كما في الفتح (٩/٦٣٤) .

قال البخاري : [**باب ذبيحة الأعراب ونحوهم** : حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن السيدة عائشة رضي الله عنها : أنّ قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنّ قوماً يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا ، فقال : « سَمّوا أنتم عليه وكلوه » قالت :وكانوا حديثي عهد بالكفر . تابعه عن علي الدراوردي وتابعه أبو خالد والطفاوي] .

الثاني : قال الحافظ في « الفتح » (٩/٦٣٥) : [قوله (إنّ قوماً يأتوننا بلحم) في رواية أبي خالد : « يأتوننا بلحمان » وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي « إن ناساً من الأعراب » وفي رواية مالك « من البادية »] .

الثالث : روى الحديث النسائي وابن ماجه وأبوداود والبيهقي مرسلاً كما أفاده الحافظ في « الفتح » (٩/٦٣٤) .

رابعاً : ذكر الحافظ موضوع التسمية فقال :

[قوله (لا ندري أَذُكِرَ اسم الله عليه) وفي رواية الطفاوي عند البخاري في البيوع (أذكروا) وفي رواية أبي خالد « لا ندري أيذكرون » زاد أبو داود في روايته « أم لم يذكروا أفنأكل منها » ؟

ونقل الإمام النووي تعالى عن العبدري أنّه حكى ذلك كمذهبنا عن مالك وأحمد رضي الله عنهما في أصح الروايتين وكذا هي عند أبي حنيفة لكن عنده إنْ أُخِذَت من سخلة ميتة فهي طاهرة أيضاً .

فاتضح أنها ليست بخسة معفو عنها وليس أصلها دم ، من كلام السادة الفقهاء .

قال الإمام ابن النقيب في « عمدة السلك » وشارحها في « فيض الإله المالك » (٧٢/١ طبعة الاستقامة) :

[(**والأنفحة**) وهي اللبن الذي ترضعه السخلة الصغيرة قبل أكلها الكلأ فحكمها أنها (طاهرة) إنْ أُخِذَت (من سخلة مُذَكَّاة لم تأكل غير اللبن)] اهـ .

فكيف يقال بعد هذا : أننا قسنا السبيرتو بالعفو على الأنفحة ؟!

فكما أنّ الأنفحة بخسة معفو عنها فكذلك حَكَمْنَا بأنّ مادة السبيرتو معفو عنها !!!

أقول : ولو سلّمنا جدلاً بأنّ أصل الأنفحة من دم فليست أيضاً بنجسة ، كما أنّ الكبد والطحال أصلهما دم وليس أحد منهما بنجس معفو عن أكله ، وكلام العلماء في الكبد والطحال ونصوص الشرع مشهورة .

خامساً : السبب في ذلك أنّ القوم كانوا مسلمين ولكنهم حديثي عهد بالكفر أي كان إسلامهم جديداً فربما نسوا ذكر الله تعالى عند الذبح .

وهذا الحديث أثبت أن التسمية عند الذبح سنة ليست شرطاً والشرط عندنا معاشر الشافعية أنْ يكون الذابح مسلماً أو كتابياً دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التحريف والتبديل ، وشرط آخر أنْ يكون الذبح بالطريقة والشرط المعتبر شرعاً من الذبح للمريء والودجين إلى غير ذلك مما هو مبسوط في كتب الفقه .

وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كلوا » أو « سموا الله عليه وكلوا » مجازاً عن جواز الأكل أي جواز تناول هذه اللحوم ، والسنة التسمية على الطعام سواء كان الذابح مسلماً سمى على الذبح أم كان الطعام من غير لحم .

سادساً : قال الحافظ في « الفتح » (٦٣٥/٩) : [وأيضاً فقد اتفقوا على أنّ الأنعام مكية وأنّ هذه القصة جرت بالمدينة ، وأنّ الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة . وزاد ابن عيينة في روايته : « احتهدوا أيمانهم وكلوا » أي حلّفوهم على أنهم سمّوا حين ذبحوا ، وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسلة ، نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال : « احتهدوا أيمانهم وأنهم ذبحوها » ورجاله ثقات .

وللطحاوي في المشكل : « سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : أعاريب يأتوننا بلحمان وجبن وسمن ما ندري ما كنه إسلامهم قال : « انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكت عنه فقد عفا لكم عنه ، وما كان ربك نسياً اذكروا اسم الله عليه »] اهـ

فعلى هذا وما بعده من كلام العلماء يُعلَم أنّ الأمر لا دخل له في أكل اللحم الذي يذبحه الكافر أو الكتابي وأنّ جميع ذلك لا يحلل أكل علب اللحوم المذبوحة عند الكفار بمجرّد التسمية عليها والتسمية المشروطة والحلّية هي عند الذبح الصحيح على يد مسلم . والله أعلم .

فصل
معنى قاعدة
الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف

انتشر بين العوام وأشباههم من أدعياء العلم مقالة : « الجاف على الجاف طاهر بلا خـلاف » ، فاتخذوها كأنها نص قرآني مقطوعٌ به يستدلون به على أمرين :

الأول : أنّ النجاسة إذا جَفّتْ على المحل طهر ، وبعبارة أصرح اتخذوهاو دليلاً على أنّ من وضع على بدنه كَيَدِه أو ثوبه كولونيا فتبخر السبيرتو وجف مكانه أنّ ذلك المكان صار طاهراً ، ودليلهم على ذلك : « الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف » ، وللأسف الشديد صرح بذلك بعض حملة شهادات الدكتوراه الشرعية ، هذا مما يضحك منه صغار طلبة العلم لما سنبينه من معنى القاعدة التي يلوكونها لتثبيت أهواءهم ولا يفهمونها وقد تذكّرت قول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في البخاري (١٧٨/١ فتح) : « إنّ من أشراط الساعة أنْ يرفع العلم ويثبت الجهل » .

والثاني : وهو بمعنى الأول تقريباً : وهو أنّ النجاسة كالبول إذا جفت على ثوب أو مكان كقطعة سجاد يريد أن يصلي عليها يعتبرها الشخص من أكثر العوام طاهرة للقاعدة المزعومة ، والجواب عن ذلك :

أنّ معنى الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف :

هو أنك إذا وضعت يدك مثلاً وهي جافة على شيء نجس وكان كل منهما جافاً فإنّ يدك لا تنجس لعدم وجود الرطوبة الناقلة للنجاسة .

هذا إذا لم تر أجراماً من النجاسة علقت عليها ، فإنْ علق باليد أجزاء من النجاسة الجافة كفى نفضها عن يدك الجافة ، فإنْ كانت هناك رطوبة لم يكف النفض وإنما يجب الغَسْل[٣٣٣] لتضمخ اليد أو

---

(٣٣٣) الغَسْل : بفتح الغين هو : إجراء الماء على المحل أو المكان ، فجريان الماء شرط للغَسْل . **وأما الغُسْل** : بالضم فهو : الاغتسال وهو تعميم الماء على جميع البدن ، كاغتسال الجنابة والجمعة ونحوهما . **وأما الغِسْل** بالكسر فهو : ما يستعمل في الغَسْل للتنظيف كالصابون ونحوه . وقالت في هذا نظماً :

غَسْـلُكَ للشيءِ يقـال غَسْـلُ	صـابونٌ أو أُشنان ذاك غِسْـلُ
تعميم مـاءٍ فـوق جسـم غُسْـلُ	واغسِلْ من الرِّجْسِ فـداكَ عُمْـري

المحل المراد تطهيره بالنجاسة ، فالجاف على الجاف اتضح معناه الآن واتضح معنى أنه طاهر بلا خلاف ، واتضح أنْ أيَّ مكان تَنَجَّسَ ثم جف سواء كان للنجاسة عين أم لم يكن لها أثر بعد جفافها لا بد من غسل ذلك المحل ، ودليل ذلك أشياء كثيرة منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أنْ يدخلها في وَضوئه فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده » رواه البخاري (١/٢٦٣ فتح) ومسلم (١/٢٣٣ برقم ٢٧٨) .

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أنْ تطوف يده على المحل أو على بثرة أو دم حيوان أو قذر غير ذلك . اهـ

قلت : فإذا استيقظ جف ما على يده ، فالجفاف لم يطهرها مع أنّه لا أثر لها فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغسلها لاحتمال طرو النجاسة عليها أثناء النوم مع أنه لا أثر لها وقد جفت ، فكيف لو تحققت فإنّه بلا شك مأمور بغسلها لنجاستها من باب أولى .

وروى البخاري (١/٣٢٤ فتح) ومسلم أيضاً من حديث أنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما :

« أنَّ أعرابياً جاء فبال في طائفة المسجد فزجره الناس ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بِذَنُوبٍ من ماء فأهريق عليه » .

قال الحافظ في « فتح الباري » (١/٣٢٥) :

« فيه تعيين الماء لإزالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو » اهـ .

وحديث المذي أيضاً فيه دلالة واضحة لما قررناه من كلام الأئمة ، وهو حديث سيدنا علي رضي الله تعالى عنه قال :

كنت رجلاً مَذَّاءً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة » رواه هكذا أبو داود (١/٥٣) وغيره بأسانيد صحيحه ، ورواه البخاري (١/٢٣٠ فتح) ومسلم (١/٢٤٧) وغيرهما عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه أمر المقداد أنْ يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ووجه الدلالة أنَّ المذي قد يجف قبل أنْ يتمكن من غسله وهو لا لون له فإذا جف ذهب أثره فلم يخبره بأنّه إذا جف لم يجب عليه غسله ، والمذي مجمع على نجاسته ، وفي ذلك بحوث دقيقة لا نريد الإطالة بها والله الموفق للصواب .

لخص هذا كله وبين معنى قولهم الجاف على الجاف طاهر بلا خلاف الحافظ السيوطي في الأشباه ص (٤٣٢) فقال : « قال القمولي : النجس إذا لاقى شيئاً طاهراً ، وهما جافان لا ينجسه » اهـ

فصــــل

في حكم التداوي بالخمر (الإسبيرتو)

ثبت في صحيح مسلم (١٩٨٤/١٥٧٣/٣) من حديث وائل بن حُجْر أن طارق بن سويد ســـأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر فنهى وكره أنْ يصنعها ، فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال : « إنّه ليس بدواء ولكنه داء » .

فثبت بهذا النص حرمة التداوي بالخمر وهو المذهب الصحيح كما ذكره الإمام الحافظ النووي في « شرح المهذب » (٥١/٩) وأوضح هناك بأنّه يجوز التداوي بجميع النجاسات إلا الخمر والدليل عليه أمره صلى الله عليه وآله وسلم للعرنيين أنْ يشربوا من أبوال إبل الصدقة من مرض أصـــابهم رواه البخـــاري ومسلم ، وأوضحه النووي في شرح المهذب (٥٤٩/٢) ، وفي شرح مسلم له رضي الله عنه (١٥٣/١٣) إذ قال :

[في هذا الحديث التصريح بأنها ليست بدواء فيحرم التداوي بها لأنها ليست بدواء فكأنه يتناولها بلا سبب وهذا هو الصحيح عند أصحابنا أنه يحرم التداوي بها وكذا يحرم شربها للعطش وأما إذا غـــص بلقمة و لم يجد ما يسيغها به إلا خمراً فليزمه الإساغة بها لأن حصول الشفاء بها حينئذ مقطوع به بخلاف التداوي والله أعلم] اهـــ .

وكذا قال الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (١١٧/٢) .

واعلم أنّ كثيراً من الأدوية الآن تُحَل بمادة الإسبيرتو (أي بالخمر) ويحرم ذلك قطعاً للحديـــث وللإجماع على وجوب اجتنابها المنصوص في القرآن ، ولا يقال إنّ ذلك من المعفوات ولا يلتفت إلى مَـــنْ خالف في ذلك كمتفيقهٍ أو متمشدقٍ أو متمحهدٍ أجوف .

وقد اتجه الآن أهل الدواء والصيدلانيون والمنظمات العالمية للصحة لاستبدال مادة الإسبيرتو في حل الأدوية بالماء والجليسرين وغيرهما من المواد غير الكحولية بدل الكحول (الإسبيرتو) وقـــد تم إصـــدار نشرات بذلك موجودة لدينا وليطلبها من أهل الشأن من شاء الاطلاع وكذلك من وزارة الصحة في أي بلد .

فاتضح من ذلك كله أنّـــه يحـــرم التـــداوي بـــالخمر ، ولكـــن لـــو حُـــلَّ الـــدواء بـــالخمر (الإسبيرتو) وتعين شربه أو نحو ذلك وتعين الشفاء به بوصف طبيب عدل جاز شربه مخلوطاً بالخمر عند الحاجة ، وقد اتجهوا الآن كما ذكرنا لاستبدال استعمال الإسبيرتو في الأدوية بغيره والله الموفق ، قال الإمام

ابن حجر الهيتمي المكي في « الفتاوي الفقهية الكبرى » (١/٢٨) :

« يجوز التداوي بحافر الميتة وعظامها وسائر النجاسات صرفها ومخلوطها إلا الخمر فلا يجوز التداوي بصرفها ويجوز بمخلوطها » اهـ .

خاتمة

في مسائل مهمة تتعلق بهذه القضية

(**الأولى**) : إذا علمنا أن الكولونيا لا يجوز استعمالها لأنها تحوي مادة الإسبيرتو ، (وحقيقية الكولونيا هي عطر مضاف إليه إسبيرتو) فيجب على كل مسلم عاقل يريد الانقياد لله سبحانه وتعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يترك من الآن استعمال الكولونيا ويستعمل عطور (أسَنس) أي مُرَكَّزة لا تحوي مادة الإسبيرتو وهي كثيرة جداً ومنتشرة ، ومن بحث عن الطيب الطاهر سهله الله تعالى له .

(**الثانية**) : **الكحول البترولية** :

هي مادة كحولية مستخرجة من البترول وتركيبها نفس تركيب باقي الكحول ، لا يجوز استعمالها متى فصلت من البترول أبداً ، يعني لا يجوز لأي شخص أن يأتي ويستعملها في مزج العطور بها .

وربما يجادل بعضهم بالباطل ويقول : هي مادة سامة وليست مسكرة .

وأقول له: نعم كباقي أنواع الكحول ومتى مزجناها بعصير أو ماء أو شيء آخر فَخُفُّفَتْ بالمزج صارت خمراً صالحة لاستعمال من أراد السُّكْر .

فإذن هي كما قدّمنا نجسه ولا يجوز استعمالها وما عليك إلا أن تتقي الله تعالى وتبتعد عن مزج العطور بها .

(**الثالثة**) : الإسبيرتو يستعمله بعض الناس كمطهر للجروح ، وهذا لا يجوز شرعاً وهناك مواد عديدة غير كحولية يمكن استعمالها في التطهير كمادة (الديتول) فإنها غير نجسة وهي مُطَهِّرة ، وهناك مواد طاهرة كثيرة يمكن استعمالها ، وهذا من الواجب الشرعي على الكيميائيين الإسلاميين المهملين للمسألة والصيادلة فإنهم يجب عليهم إرشاد المسلمين إلى المواد الطاهرة غير الكحولية لاستعمالها في تطهير الجروح وغير ذلك .

(**الرابعة**) : قد يقول بعض المعاندين : إن الإسبيرتو لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو غير محرّم .

وأقول مجيباً له : لا ، بل كان في زمن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكر لنا صلى الله عليه وآله وسلم قاعدة عامة لهذه المسألة وهي قوله :

« ما أسكر كثيره فقليله حرام » أخرجه أبو داود (٣٦٨١) وفي حاشية « سير أعلام النبلاء »

(٣١٢/٦) ما نصه :

[معظم الكوفيين ، ومنهم ابن أبي ليلى ، يقولون بحلية نبيذ الحنطة ، والتين ، والشعير ، والذرة ، والعسل نقيعها ومطبوخها ، وإنما يحرم عندهم المسكر منه ، ويُحد فيه إذا شرب الكثير فأسكره ، وهو قول مجانب للصواب ، مباين لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من الأحاديث الصحيحة في هذا الباب . فقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث جابر : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » أخرجه أبو داود (٣٦٨١) ، والترمذي (١٨٦٦) ، وابن ماجه (٣٣٩١) وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان (١٣٨٥) وأخرج البخاري (٢٤٢) ، ومسلم (٢٠٠١) من حديث السيدة عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي « الموطأ » (٨٤٥/٢) ، والبخاري (٣٥/١٠) ، ومسلم (٢٠٠١) عنها رضي الله عنها أنها قالت : سئل رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم عن البتْع فقال : « كل شراب أسكر حرام » والبتع : نبيذ العسل ، وروى البخاري (٣٩/١٠) عن ابن عمر قال : خطب عمر رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة والشعير ، والعسل . والخمر ما خامر العقل » ففي هذه الأحاديث دليل واضح على بطلان قول من زعم أن الخمر إنما هي عصير العنب أو الرطب النيء الشديد منه ، وعلى فساد قول من زعم ألاّ خمر إلا من العنب ، أو الزبيب أو الرطب ، أو التمر . بل كل مسكر خمر ، وأن الخمر ما يخامر العقل .

وتخصيص الأشياء الخمسة الواردة في أثر عمر بالذكر ليس لأن الخمر لا تكون إلا منها ، بل كل ما كان في معناها : من ذرة ، وسُلت وغيرهما فحكمه حكمها . وتخصيصها بالذكر لكونها معهودة في ذلك الزمان .

وفي قوله : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » دليل على أن التحريم في جنس المسكر ، ولا يتوقف على السكر ، بل الشربة الأولى منه ، في التحريم ولزوم الحد مثل الشربة الأخيرة التي يحصل منها السكر ، لأن جميع أجزائه في المعاونة على السكر سواء .

وفي « الموطأ » (٨٤٢/٢) بسند صحيح عن السائب بن يزيد ، أن عمر قال : إني وجدت من فلان ريح شراب ، فزعم أنه شرب الطلاء ، وأنا سائل عمَّ شرب ، فإن كان يسكر جلدته ، فجلده الحد تاماً . وقال علي رضي الله عنه : لا أوتى بأحد شرب خمراً ولا نبيذاً مسكراً إلا جلدته الحد .

وأما النبيذ المباح ، الذي ورد في الحديث الصحيح ، فهو أن ينقع في الماء تمرات من الليل ، ثم يشرب في الصباح ، وسُميَ نبيذاً لأنّه يُنبذ في الإناء : أي يُطرح فيه . فالنبيذ المباح هو النقيع ما لم يشتد ، فإذا اشتد وغلا حرم .

(**الخامسة**) : **مادة التِّنَر** : وأما مادة (التنر) التي تستعمل في دهان الأبواب الخشبية و (الكنبايات) والمنابر في المساجد وغير ذلك فليست مادة كحولية وقد قمت بتحليلها ، وهي مؤثرة وضارة جداً لمن يستنشق ريحها لأنها تؤثر على الدماغ وعلى الرئتين ولا يمكن خلطها بعصير وشربها بعد ذلك .

وقول من قال : إن دهان الخشب يتم بالإسبيرتو غير صحيح ولا قيمة له ، ومن قام بذلك ينبغي أن ينتهي عنه ويكفي غسل ظاهر الأشياء المدهونة بالإسبيرتو إن حدث ذلك .

(**السادسة**) : **سحب الورق في آلة الإستانسل بالإسبيرتو** :

يحرم تحريماً مؤكداً على مَنْ استعمل مادة الإسبيرتو في طباعة الأوراق التي فيها علوم شرعية أو اسم الله تعالى أو رسول من الأنبياء أو اسم مَلَك من الملائكة وقد نص العلماء على كفر من كتب هذه الأشياء بمادة نجسة . وهذا لا جدال فيه .

(**السابعة**) : **مسألة الاستحالة** :

اعلم أنَّ بعض المتفيقهين قال : إن مادة الإسبيرتو عندما تخلط مع العطر تستحيل إلى مادة جديدة اسمها الكولونيا فهذه المادة الجديدة طاهرة بالاستحالة .

قلت : مجيباً له : هذا كلام تضحك منه الثكلى !! وإنني أسألك فأقول لك : لو أننا مزجنا اسبيرتو مع عطر وقليل من البول فهل تقول بطهارة هذه المادة الجديدة بالاستحالة أيها العبقري ؟!!

فقال : لا ـ قلت : ولِمَ ؟! قال : هذا أمر آخر ـ قلت : كيف وما ضابطه ؟! ولماذا وقد استحالت مادة البول وذهب أثرها ؟! فانقطع واحتار بماذا سيجيب ، ولله تعالى في خلقه شؤون . وهذا الرجل هو السيد سابق .

والاستحالة عندنا لا تكون إلا في مسائل معدودة نص عليها الشرع ولا يجوز قياس غيرها عليها بالهوى وهي : المسك لأنَّ أصله من دم ، والدباغة ، والخل ، والعَلَقَة ، والثمار والزرع من السماد الطبيعي ونحو هذه الأمور الذي أقرّها الشرع ، والرخص لا يقاس عليها .

فــرع

اعلم يرحمك الله تعالى أن ما يسيل من البرتقال والحمضيات على اليد عند تقشيره من القشر ليس (اسبيرتو) كما يقول العوام وأشباههم وقد تعبت في السؤال عن هذه المسألة والفحص عنها والاستفسار من الأخصائيين فوجدت أنّ هذا السائل زيوت طيارة تسمى علمياً (Lemon Oil) وليــس في تحليلــه الكيميائي مادة الكحول وهذا تركيبه حسب ما وجدته في أحد المراجع العلمية التحليلية :

Lemon Oil *(B.P., U.S.N.F.)*. Oleum Limonis; Ol. Limon.; Aetheroleum Citri; Oleum Citri; Essence de Citron; Citronenöl; Esencia de Cidra; Essência de Limão.

CAS — 8008-56-8.

Pharmacopoeias. In Arg., Aust., Belg., Br., Cz., Ger., Hung., Ind., It., Jug., Mex., Pol., Port., Roum., Span., and Swiss. Also in U.S.N.F.

A pale yellow or greenish-yellow oil with a characteristic odour and a warm, aromatic, slightly bitter taste, obtained by expression from fresh lemon peel, and consisting chiefly of (+)-limonene ($C_{10}H_{16}$) which, together with small quantities of other terpenes, constitutes about 90% of the oil. The *B.P.* specifies not less than 3.5% w/w of aldehydes calculated as citral, $C_{10}H_{16}O$. The quality of the oil is not determined solely by its citral content. Wt per ml 0.85 to 0.856 g. The *U.S.N.F.* specifies 2.2 to 3.8% of aldehydes, calculated as citral, for California-type Lemon Oil and 3 to 5.5% for Italian-type Lemon Oil.

Soluble 1 in 12 of alcohol (90%), the solution having a slight opalescence; miscible with dehydrated alcohol, glacial acetic acid, and carbon disulphide. Store at a temperature not exceeding 25° in well-filled airtight containers. Protect from light.

Uses. Lemon oil is carminative but it is chiefly used as a flavouring agent.

An estimated acceptable daily intake of up to 500 µg per kg body-weight was established for citral, geranyl acetate, citronellol, linalol, and linalyl acetate, expressed as citral.— Twenty-third Report of Joint FAO/WHO Expert Committee on Food Additives, *Tech. Rep. Ser. Wld Hlth Org. No. 648*, 1980 (See also p.670 for the absorption of these terpinoids).

The use of a preparation of *d*-limonene for dissolving gallstones.— H. Igimi *et al.*, *Am. J. dig. Dis.*, 1976, *21*, 926.

وكيف يتصور أنْ يحرم الله سبحانه وتعالى علينا شيئاً رجساً ثم يجعله في طعامنا الذي هو من الطيبات بدون تخمر ذلك الطيب ، وذلك لأن كل طيب قد يساء استعماله فيصير غير طيب كما قال سبحانه : ﴿ **تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ، إنّ في ذلك لآية لقوم يعقلون** ﴾ .

وقد تعبت حتى وصلت إلى أنّ قشر البرتقال خال من الكحول وذلك لقول كثير من أهل الشأن في هذا المجال إنّها تحوي السبيرتو متابعاً بذلك العوام دون تحقيق ، مع عجزه أعني هذا الكثير على أنْ يدل على مصدر أو تحليل علمي في المسألة مظهراً بذلك إفلاسه العلمي في مجاله !! وكنا نظن قبلاً أنّ كثيرين من المنتمين للعلوم الشرعية هم المقصرون فقط فبان أنّ غيرهم أيضاً كذلك إذ ليس لهم هدف في الحياة إلا الحصول على الشهادة ليحصل على الراتب وما يتعلق به من أمور الدنيا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم هو حسبنا .

فليتق الله تعالى من حلل ما حرم الله تعالى على عباده ، قال الله تعالى : ﴿ **ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إنّ الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون** ﴾ يقول راقم هذه الأسطر خادم العلماء حسن بن علي السقاف فرغت منها ليلة الأحد لثلاث عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ١٤٠٨ من هجرة سيد الأنام صلى الله عليه وآله وسلم . والحمد لله رب العالمين .

الإمتاع والاستقصاء

لأدلـــــة

تحريم نقل الأعضاء

تأليف

حسن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــــــة

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى ، وخصوصاً نبينا المصطفى ، وعلى آله أهل الوفا ، **وبعــــــــد** :

فهذه رسالة استقصيت فيها أدلة تحريم قطع الأعضاء اعتماداً على نصـــوص الكتـــاب والسُـــنّة الصحيحة مع نقل الإجماع في المسائل وطرّزتها بأقوال العلماء المرجوع إليهم من فحول علماء الأمة وعلى رأسهم الإمام الحافظ محي الدين النووي رضوان الله تعالى عليه بجاه الحبيب الأعظم صلى الله عليـــه وآلـــه وسلم ، فحرّرت فيها الأقوال الضعيفة وبينت بطلانها ، بما تراه إن شاء الله تعالى واضحاً ، هذا وإنّي قـــد اغترفت أصل هذه الرسالة من سيدي ومولاي الشريف العلامة المحدّث الفقيه الأصولي الكبـــير اللغـــوي الصوفي عبدالله ابن الصديق الغماري الحسني الإدريسي مفخرة هذا العصر وإمامه بلا مدافع ولا منـــازع ، أعلى الله درجته في الدنيا والآخرة ، وأسأل الله سبحانه أن يكتب عملي هذا وكل ما أكتبه بعد قبوله مني في صحيفة هذا الإمام الفذ ، والجهبذ العلم ، وأرجو أن يقبلني هذا البحر في جملة بنيه الذين انتسبوا إليـــه مما أفاض من لآلي بحر علمه ، وأن يجمعنا الله تعالى معه في زمرة العلماء العاملين وأوليائه الصالحين وعباده المخلصين وسائر أحبابنا ومن أخذ عنّا وأخذنا عنه تحت لواء سيّدنا محمد صلى الله عليـــه وآلـــه وســـلم الرؤوف بنا الرحيم ، إنه جواد كريم ، وهذا أوان الشروع في المقصود .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وصل عباده بالنِّعَم ، وأنعم على أهل وداده بأنواع الحِكَم ، وقطع من عصاه بالنِّقَم . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد العرب والعجم ، وعلى آله السادة في الحِلّ والحرم ، ورضوان الله تعالى عن صحابته أهل الفضل والكرم .

أما بعد :

فإنّ الكلام قد طال بين العوام وبين المترسمين بالعلم في مسألة التبرّع بالأعضاء وانتزاع الأجزاء ، فأردت أن أكتب في هذا الباب جزءاً أبين فيه الأدلة الصحيحة الصريحة في تحريم نقل الأعضاء وأُبطل فيه الأدلة الضعيفة التي أحتج بها من جوّز قطع الأعضاء ، مبطلاً في ذلك فاسد الاستدلالات ، وعاطل المقولات ، خدمة لهذه الشريعة المنوّرة ، والسنّة المعطّرة ، أن ينسب إليها ما هي بريئة منه ومطهرة ، أو أن يعبث بأحكامها أصحاب العقول القاصرة المخدرّة ، تحقيقا لما جاء : « يحملُ هذا العلم من كلّ خلف عُدُوله ينفونَ عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين »[٣٣٤] وإنّي متوجه إلى الخالق القوي ، عالم السرّ والخفي ، بسيد خلقه القرشي الهاشمي ، أن يجعلني سببا لنفع عباده ، وأن يحشرني في زمرة أهل وداده ، اللهم اجعلني بك أصول ، وبك أجول ، فمن عندك الفرج مأمول ، ومنك الخير منول ، بسم الله توكلت على الله لا قوّة إلا بالله .

فصل : في ذكر ما أوردوه من الأدلة لجواز قطع الأعضاء والتبرّع بها :

الواقع أن الذين أعلنوا جواز قطع الأعضاء وفصل الأجزاء والتبرّع بها ، أوردوا أدلة لا تصلح للاستدلال ، ولا تعد من طائل المقال ، وانّي موردها على شكل نقاط ثمّ أفنّدها وأنقضها إن شاء الله تعالى واحدة واحدة[٣٣٥] :

١ ــ قولهم : « الأصل في الأشياء الإباحة وهذا أمر مباح لم يرد في الشرع ما يحرمه » .

٢ ــ قولهم : « إن هذا من قبيل الصدقة والتبرّع للمحتاجين كبذل المال لأصحاب الضرورات ففيه أجر وثواب » .

---

(٣٣٤) نقل الحافظ السيوطي في الجامع الكبير تصحيحه عن الإمام أحمد .

(٣٣٥) وقد كتبت هذا الجزء بعد جلسة مع مصطفى الزرقا استقصيت فيها أدلته التي أباح بها قطع الأعضاء والتبرع بها ، ثم ضممت إليها أدلة غيره أيضاً فاستوت مجموعة هنا .

٣ ــ قولهم : « الضرورات تبيح المحظورات » ونحو هذا الكلام .

٤ ــ قولهم : « إنّ أخْذَ جزءٍ من ميّت لوضعه لشخص آخر لا يعد من المُثْلَة التي حرّمها الشرع ، بل فيه فتح باب الأجر والثواب للحي والميت المأخوذ منهما العضو » .

وقولهم هنا : بل فيه فتح باب الأجر ... كلام دالّ على الخفة .

٥ ــ قولهم : « ولهذا ذهب الفقهاء إلى جواز شق بطن الأنثى الحامل التي ماتت وذلك لإخراج الجنين الذي تُرْجى حياته وكذلك جوّزوا شق جوف الميت الذي ابتلع مالاً لغيره » .

وهذا استدلال باطل بلا ريب سننقضه ، وأين العضو المأخوذ من هذه المرأة التي شق بطنها لإخراج الجنين ؟!

٦ ــ قالوا في اختراع قاعدة نسبوها إلى الشريعة : « الحي أفضل من الميت » وقرروا لذلك : أنه يجوز شق بطن الأنثى لأجل الولد وإخراج المال من جوف الميت ، قالوا : وقد علّل الفقهاء ذلك بقولهم : إن حُرْمة الحيّ وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت عن المُثْلَة ، ثم استدلوا لهذه القاعدة التي أسسوها لانتهاك حرمة الأموات ــ وهي الحي أفضل من الميت ــ بقول الله تعالى : ﴿ **وما يستوي الأحياء ولا الأموات** ﴾ .

وقد ورد هذا الاستدلال في نشرة استفتاء لبنك العيون .

٧ ــ قولهم : (دعت الشريعة الإسلامية إلى التداوي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولا تتداووا بحرام » ونقل قرنيات العيون من الأموات إلى الأحياء هو من قبيل التداوي والمعالجة) أقول : ولكن بما حرّمه الله تعالى ورسوله ولعن فاعله واتفق العلماء على أنّه من الكبائر كما سترى ، وهذا الدليل عليهم وليس لهم قطعاً ، وهو ظاهر بداهة .

٨ ــ قولهم : « يدخل التبرّع بالأعضاء كالكُلى والعيون إلى الآخرين المصابين في مفهوم الصدقة التي حثت الشريعة على بذلها للآخرين من ذوي الحاجات[٣٣٦] .

قلت : وهذا القول مع بُعْدِه عن التحقيق والصواب ، فاسد شرعاً وعقلاً ، وهو اجتهاد في مورد النص غير جائز أصولياً ، مع وضع النصوص والقواعد الشرعية في غير محلّها ، والاستنباط من نصوص الحواشي والفتاوي مع أن المعلوم أن نصوص الحواشي والفتاوي ليست نصوصاً شرعية تستنبط الاحكام منها والتشريعات لأنّها اجتهادات أشخاص في فهم النصوص الشرعية محتملة للخطأ والصواب ، والذي

---

(٣٣٦) كلا لم تحث الشريعة على تقطيع لحوم الناس وأجزائهم وإعطائها للغير باسم الصدقة .

يستنبط منه هو آيات القرآن الكريم وأحاديث وأقوال المرسل رحمة للعالمين مع استعمال قواعد أصول الفقه المنظمة لفهم تلك النصوص والإمعان في اللغة العربية الموضّحة للمراد من الآيات والأحاديث وأمثال ذلك ، وليس عبارات الحواشي والمتون الغير مصرّحة بما يريد هؤلاء المجيزون . وقد جاء في الحديث : « من أُفتي بغير علم كان إثمه على من أفتاه »[٣٣٧] .

ثم استدل القائل في هذه النقطة على أن التبرّع معتبر عنده من باب الصدقة التي حثت الشريعة عليها بحديث : « من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » .

وهذه النقطة لا تحتاج لأن نبطلها لأن بطلانها ظاهر لائح ، اذ كيف يُتَصَدّق بالمحرّم الذي منعته الشريعة والذي حرّمه الله تعالى ورسوله حيث قال : « ولا تتداووا بحرام » مع قوله : « إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا » أي يقبل التصدّق بالحلال ولا يقبل التصدّق بالحرام ، والتنفيس والإعانة وارد في الأموال وما يملكه الإنسان ، وفي الأشياء التي لا يتوقف عليها فعل حرام ، « كتبسّمك في وجه أخيك صدقة » ، ولم يرد أنّ التنفيس والإعانة في تقطيع أجزاء الآدمي وفيما حرمه الله تعالى ، وعلى مثل هذا الاستدلال الباطل يصح أن يقال :

يجوز أن يرتكب الإنسان الحرام من سرقة أموال الأغنياء لدفعها إلى الفقراء وغيرهم من الضعفاء والمساكين لأن الله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه ، والسرقة وقطع الأعضاء يشتركان في كون كل منهما حراماً .

هذا وإنني أرى الآن أن خير الطرق لعرض الموضوع وبسطه دون إيجاز مخل أو إطناب ممل لمن أراد معرفة الصواب في المسألة الذي لا محيد عنه ، هو إبطال نقطة واحدة من هذه الأدلة التي جلبها المجيزون المبيحون ، ثم بعد ذلك نسرد أدلّة الشرع التي استدل بها العلماء المعتبرون من أئمة المسلمين المرجوع إلى قولهم والمعوّل على إفتائهم ، وبالتالي ستنهار أدلة المبيحين لقطع الأعضاء عند المنصف ويظهر نأيها عن الصواب والواقع ، ثم إذا فرغنا من ذلك علّقنا على استدلالاتهم آخر الرسالة نقطة نقطة حسب ترتيبها تعليقاً لطيفاً لإتمام هدمها ونذكر أثناء ذلك أو بعده فروعاً لمسائل مهمّة لها تعلق بهذا البحث إن شاء الله تعالى نسأله سبحانه التوفيق والإعانة .

(فصل) إبطال استدلالهم في النقطة السادسة :

وهو تقريرهم أنّ : **الحي أفضل من الميت** ، واستدلالهم لذلك بقول الله تعالى : ﴿ **وما يستوي**

---

(٣٣٧) رواه أبو داود (٣٦٥٧) وابن ماجه (٥٣) وأحمد والحاكم في المستدرك (١/١٢٦) وأقره الذهبي .

الأحياء ولا الأموات ﴾ كما صرّحوا بذلك .

فنقول مجيبين : لا بدّ من ذكر هذه الآية وما قبلها وما بعدها في السورة ليتضح معناها والمراد منها ، قال الله تعالى :

﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور . ولا الظلّ ولا الحرور . وما يستوي الأحياء ولا الأموات . انّ الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور . إن أنت إلا نذير ﴾. فاطر ١٩-٢٣ . فقوله تعالى : **﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾** لا تفيد البتة أنّ الأحياء أفضل من الأموات ، وذلك لأن المراد بالأحياء هنا المؤمنون وبالأموات الكافرون ، وذلك من أبواب المجاز وضرب الأمثال والاستعارات اللغّوية التي قال الله تعالى عنها : **﴿ وتلك الامثال نضربها للنّاس وما يعقلها إلا العالمون ﴾** . وقد بين الله تعالى لنا في كتابه في مواضع أخرى معناها كقوله سبحانه : **﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون ﴾** وكقوله تعالى : **﴿ أفمن جعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ﴾** وكقوله تعالى : **﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ، أصحاب الجنة هم الفائزون ﴾** وقد بين المراد بالأحياء والأموات أيضاً سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال في سنتّه الموصوفة بـ **﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾** ما نصه :

« مثل الذي يذكر الله تعالى والذي لا يذكره مثل الحي والميت » رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما .

فانحلّ الإشكال الذي استقرّ في عقل المستدلّين للإباحة ، إذ قد حكم سيد الخلق نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم بأنّ المراد بالأموات هم الكفّار الجهال ، وانّ المراد بالأحياء المؤمنون العقلاء . ويؤكد لنا ذلك أيضاً قول من يرجع إليه م من كبار الأئمّة المفسرين كالإمام الحافظ القرطبي والإمام الحافظ أبي حيّان وغيرهم رحمهم الله تعالى .

قال الإمام الحافظ أبو حيّان في تفسيره « البحر المحيط » (٣٠٨/٧) :

« وما يستوي الأعمى والبصير الآية هي طعن على الكفرة ، وتمثيل ، فالأعمى الكافر والبصير المؤمن أو الأعمى الصنم والبصير الله عز وجل وعلا ، أي لا يستوي معبودهم ومعبود المؤمنين ، والظلمات والنور والظلّ والحرور تمثيل للحق والباطل وما يؤديان إليه من الثواب والعقاب ، والأحياء والأموات تمثيل لمن دخل في الإسلام ومن لم يدخل فيه » انتهى المراد منه .

وقال أيضاً بعد ذلك بصحيفة ما نصه :

« ثمّ إنّ الكافر المصرّ بعد البعثة صار أضلّ من الأعمى وشابه الأموات في عدم إدراك الحق فقال : وما يستوي الأحياء الذين آمنوا بما أنزل الله ولا الأموات الذين تليت عليهم الآيات البينات ولم ينتفعوا بها » اهـ .

كذلك قال الإمام القرطبي في أحكام القرآن (تفسيره) (١٤/٣٤٠) فانظره . هذا إبطال من جهة ، ومن جهة أخرى نقول :

لا نظر إلى قول من قال : الأحياء أفضل من الأموات البتة لأنّه قول فاسد شرعاً إذ لا نظر شرعاً في التفضيل بين الحياة والموت بل النظر إلى الأعمال ، قال سيّدي : الشريف المحدّث عبد الله الغماري الحسني :

« وبعض المتحذلقين يسوّغ نقل عضو من ميّت إلى حي بقوله : الحي أفضل من الميت ، وهذا قول باطل فانّ الصالح الميّت أفضل من الفاسق الحي ، والعادل الميّت أفضل من الظالم الحي . وقلت في صدر هذا الجواب : أمّا نقل عضو من ميّت فور موته كعين أو كلوة إلى مريض فهذا ممّا شاع عند الأطباء الأوروبيين وقلّدهم فيه أطباء المسلمين وهو خطأ كبير ، لأن الدين الاسلامي يحترم الميت ولا يجيز نقل عضو منه إلى غيره كيفما كانت الأسباب ولو أوصى المسلم قبل موته بأن ينقل منه عضو لمصلحة مريض لا تنفّذ وصيته » انتهى كلامه أعلى الله درجته ورضي عنه .

أقول : وسأنقل لك إن سمح الحال بعض صرعات الأوروبين في نقل الأعضاء حسب ما ينقل لنا عنهم[٣٣٨] كما سأورد إن شاء الله تعالى الأدلة الشرعية على احترام الإسلام للميت وتحريم انتهاك حرمته في الكلام على التمثيل بالأحياء والأموات ، وكيف انساق بعض أدعياء العلم بالشريعة المطّهرة وراء تلك الصرعات وذلك الجنون المزخرف باسم الطب والمعالجة[٣٣٩] .

---

(٣٣٨) من ذلك ما يحصل في غرف التشريح كما أخبرني كثير من الثقات من قطع رؤوس الأموات الأبرياء ونشر جماجمهم وبقر بطونهم وإخراج كُلاهم وأمعائهم إلى غير ذلك من أعمال لا تقبلها الإنسانية والفطرة (!!) السليمة هذا إذا غضضنا الطرف عن حكم الشرع الشريف الرؤوف الرحيم ، وكل ذلك انسياق وراء الكفار ، والذين يفعلونه يحتجون ببعض الفتاوى الضعيفة التي لا سند لها .

وقد أخبرني بعض الأخوة أنه دخل إلى المشرحة وأراد أن يغسل يديه فذهب إلى المغسلة فتفاجأ برأس آدمي في المغسلة قد قطع ... والله منتقم من كل ظالم باغ .

(٣٣٩) وقد عرض في هذه الآونة فلم وثائقي في الرائي فيه تصريح من بعض أطباء أوروبا وأمريكا أن نقل قلب من إنسان ميت إلى آخر مريض عملية غير إنسانية ، وهذا الذي يوافق أحكام الشريعة الإسلامية ، وكثير من المغررين المنساقين وراء كفار أوروبا لا تقنعهم نصوص الشريعة وإنما الذي يرتاحون له تصريحات أساتذة أوروبا وأطباؤها وكما قيل « والفضل ما

فليس قول « الأحياء أفضل من الأموات » بصحيح بل هو باطل من القول ولذلك أدلّة كثيرة أذكر بعضها فأقول :

إننّا نستطيع الآن أن نذكر أشخاصاً ممن ماتوا الواحد منهم يفضل جميع الأحياء ما خلا الأنبياء والمرسلين « أعني بغض النظر عن الأنبياء الذين ماتوا فهم خارجون من هذا التحدي » كأفراد من الصحابة وغيرهم ، كأبي بكر رضي الله عنه الذي لو وضع إيمانه في كفّة وإيمان الأمّة في كفة لرجح إيمانه ، أو البخاري أو غيرهما ، لكننا لا نستطيع ذكر اسم واحد من الأحياء الآن أفضل من جميع من مات من البشر « سوى الأنبياء أعني باستثنائهم عليهم الصلاة والسلام »[٣٤٠] ، وعلى هذا فليقس القياسون ، وننبه باننّا لا نقبل قياساً أو رأياً مصادماً لنصوص الكتاب والسنّة أو للإجماع لأنه ساعتئذ يكون قياساً فاسداً ساقطاً نلقيه في كل سهل ووعر[٣٤١] ، وكفى بهذا دليلا مع ورود النصوص الصريحة في ذلك كحديث عمران بن حصين وابن مسعود رضي الله عنهما كما في الصحيحين وغيرهما ، أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » هذا لفظ البخاري في كتاب الشهادات ولفظه في فضائل الصحابة : « خير أُمتّي قرني » .

قلت : ومعلوم قطعاً أنّ الأفضلية والخيرية لا تذهب بموتهم فتجرّد عنهم بل هي باقية أبداً بمشيئته سبحانه ، ولذلك قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (١٦/٨٤) :

« اتفق العلماء على أنّ خير القرون قرنه صلى الله عليه وآله وسلم والمراد أصحابه » .

قلت : وأصحابه قد ماتوا وهم أفضل من جميع الأحياء الآن بلا شك ما خلا الأنبياء ، فظهر الآن أنّ قول القائل : الأحياء أفضل من الأموات لقوله تعالى : ﴿ **ولا يستوي الأحياء ولا الأموات** ﴾ استدلال فاسد شرعاً وعقلاً ، والحمد لله .

شهدت به الأعداء » وهذه تماماً كمسألة « السبيرتو » فما زال أهل العلم يوضحون أنه خمر نجس لا يجوز استعماله وينبغي استبداله بمواد غير كحولية للتطهير وغير ذلك ، ولم يصغ أحد لذلك إلا النادر ، حتى أعلنت المنظمة العالمية للصحة أن الكحول المستعمل في حل الأدوية مادة ضارة يجب استبداله بمادة أخرى ، فساعتئذ أقر كثير من المعاندين كما فصلت ذلك في رسالة الكحول والإسبيرتو .

(٣٤٠) هذا القيد لاخراج سيدنا عيسى عليه السلام الذي هو حي الآن من هذا الكلام .

(٣٤١) واقصد بذلك خصوصاً مسألة « الاستحسان » ومسألة « المصالح المرسلة » اللتان أبطلهما الإمام الغزالي في المستصفى وعدهما من الأصول الموهومة .

أما قول المجيزين كما في النقطة السادسة التي نحن بصدد إبطالها : (أنّ حرمة الحي وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت عن المُثْلَة) لتجويز قطع الأعضاء فاستدلال باطل من وجهين :

الأول : أنّ هذا الكلام متعلّق فقط بالجنين الحي في بطن أمّه الميتة ، فحرمته حياً في بطنها تجوّز شق بطن أُمه الميتة لإخراجه ، وهذا القول لا يشمل تجويز غير هذه الحالة من التمثيل بعباد الله تعالى أحياء وأمواتاً وطرح النصوص الصريحة في تحريم المُثْلَة وإلغاؤها وضربها عُرْض الحائط .

الثاني : أنّه على فرض قول بعض الفقهاء بجوز شق جوف الميت الذي ابتلع مالاً لغيره فإنّ ذلك إذا لم يكن في ماله ما يسد عن ذلك المال الذي ابتلعه و لم يكن في ورثته من يتكفّل بأدائه عنه ، والمسألة المذكورة ليست في أي مال بل في الجوهرة ، وإذا تعين تجويز شق بطنه لإخراج الجوهرة التي ابتلعها فذلك لتعديه ببلع مال ليس يملكه ولا هو له بل غصبه من ملك غيره وهذا كما أُمِرْنا بقطع يد السارق حياً لتعديه على مال غيره ، وهذا كله أيضاً لو فرضنا وقوع المسألة ، وقد أجبنا على أشكالها وإلا فهي بعيدة الوقوع جداً من الواقع ، فلم نسمع قط أنّ رجلاً ابتلع مالاً لغيره اللهم إلا في كتاب « ألف ليلة وليلة » فلا يجوز إبطال أصول في الشريعة بقصص من الترّهات لتحليل ما حرّمه الله تعالى انسياقاً وراء الأوروبيين الذين لا يرجعون إلى خُلق ولا دين .

فانظر أيها الأخ اللبيب إلى هذه الاستدلالات التي اعتمدها هؤلاء المجيزون لقطع الأعضاء والتبرّع بها من بعض المعاصرين ، ثم انظر إلى النصوص الصريحة الثابتة التي ذكرها العلماء المعتبرون تدرك قيمة من يدّعي العلم ويترسم به في هذا الزمن وغيره .

فصل

في أدلة تحريم قطع أعضاء الإنسان وبترها وبالتالي عدم جواز التبرّع بها ، لأن القطع أصل والتبرّع بها فرع مركّب على ذلك الأصل ، فإذا كان الأصل فاسداً محرّماً كان الفرع المترتب على ذلك الأصل من تبرّع أو بيع كذلك بداهة عند كل صاحب عقل سليم . وسيتضح إن شاء الله تعالى أثناء عرض أدلّة تحريم قطع الأعضاء وما سنذكره معها من الإيضاحات فساد أقوال المجوّزين لهذا الأمر المنكر :

١ ـ أول أدلة أهل الحق أن الأصل في قطع أعضاء الإنسان التحريم الشديد ، ولا يجوز قطع أي جزء من الإنسان حتى الشعرة الواحدة إلا باذن شرعي ، وذلك لأدلّة كثيرة جداً منها :

أ ـ قول الله تعالى حكاية عن إبليس لعنه الله تعالى :

﴿ولآمرنّهم فليغيُرُنّ خلق الله﴾ .

فكل ما فيه تغيير على الخلقة الأصلية السوية من زيادة أو نقصان في الأبدان منهي عنه إلا بإذن من

الشارع[٣٤٢] ، وهو خالق البدن ومالكه رب العالمين ، ولذلك لعن النامصة ولو نتفت شعرة ، وسن نتف الإبط فهو الفعّال لما يريد والآمر بما يشاء كما قال : ﴿ **لا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون** ﴾ .

فقوله تعالى حكاية عن إبليس اللعين : ﴿ ولأضلنهم ولأمنينهم ولآمرنّهم فَلَيُبَتِّكُنَّ آذان الأنعام ولآمرنهم فَلَيُغَيِّرُنَّ خلق الله ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد خسر خسراناً مبيناً ﴾ .

أفادت هذه الآية بعمومها وإن كان سبب نزولها في فقء أعين الأنعام وشق آذانها أن كل ما فيه تغيير لخلق الله تعالى عن الصورة التي خلق الله تعالى هذه الأجسام عليها محرّم ممنوع لا يجوز ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وهذه قاعدة أصولية مشهورة ، وقد ثبت هذا التعميم من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وأهل العلم .

ب ـ قال سيدنا الإمام المحدث عبدالله الغماري أعلى الله منزلته : وقد ثبت هذا التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، روى الشيخان واللفظ للبخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله تعالى ، ما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في كتاب الله » وفي ذلك أبلغ بيان .

ج ـ وروى البخاري (٥٩٣٤) ومسلم (٢١٢٢) في صحيحيهما عن السيدة أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت : « جائت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله : إن لي ابنة

---

(٣٤٢) تنبيه : ينبغي أن ننبه هنا إلى أن تلك المؤتمرات الطبية وتلك الدراسات التي عقدت لبيان ما يتعلق بموت الدماغ وموت القلب ، وأيهما يعد بموته موت الإنسان ، أنه لا فائدة لهذا كله في هذا الباب ، وذلك لأن الإنسان كما يحرم أخذ عضو منه في حياته ، أيضاً يحرم أخذ أي عضو منه بعد مماته للنصوص الصريحة الصحيحة في ذلك والتي ستمر في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم »

فلا يفيد البحث في هل الدماغ يموت أولاً في الإنسان أو القلب أو غير ذلك في مسألة التبرع بالأعضاء وانتزاع أجزاء الآدميين ، لأن التحريم كما أسلفنا يشمل الموت والحياة . ومن فرح واهتم بهذه القضية في التبرع فقد اهتم بغير مهم قطعاً ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يعافينا وجميع المؤمنين في أسماعنا وأبصارنا وحولنا وقوتنا وعقلنا وأبداننا ما أحيانا إنه رؤوف رحيم .

وليتنبه أيضاً إلى أن الأطباء لا يحل لهم إعطاء الأحكام الشرعية في الأمور الاجتهادية وإنما واجبهم دراسة المسألة الموجهة لهم من قبل الفقهاء وإعطاء النتيجة الطبية فيها وردها إلى الفقهاء وأهل العلم ليعطوا فيها الحكم الشرعي . حتى أن الطبيب لا يملك أن يقول لمريض أراد الصوم : يجب عليك الإفطار ، لأن الواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، وإنما يقول له الصيام يضر ببدنك وبصحتك وأنت الآن بهذه الحالة ، والفقيه يبين بعد ذلك حرمة الصيام مثلاً ، لئلا يتهاون الناس بالعبادات ويدلي بحكمها من ليس أهلاً لذلك .

عريساً أصابتها حصبة فتمزق شعرها أفأصله ؟ فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة » .

شكت المرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرض ابنتها ، وطلبت منه أن يأذن لها في وصل شعرها على سبيل العلاج ، فلم يأذن لها في ذلك فدل على شيئين :

١ ــ أن العلاج بنقل عضو لا يجوز بل وفاعله يلعن .

٢ ــ أن من أصيب بداء فقد بسببه شعراً أو عضواً لا يجوز له أن يكمله من شخص آخر .

وعلّة ذلك : أنه تغيير لخلق الله ، وتدليس ، وفيه مُثْلة وهي محرّمة ، وتصرف الإنسان فيما لا يملك ، ومنافاة لكرامة الآدمي . انتهى كلامه رضي الله عنه .

وقال الإمام النووي رضي الله عنه : « المجموع » (١٤٠/٣) :

« وهذه الأحاديث صريحة في تحريم الوصل ولعن الواصلة والمستوصلة مطلقاً وهو الظاهر المختار وقد فصله أصحابنا فقالوا : إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المَحْرَم والزوج وغيرهما بلا خلاف ، لعموم الأحاديث ، **ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي وسائر أجزائه ، لكرامته بل يدفن شعره وظفره وسائر اجزائه** » انتهى المراد منه .

وقال القرطبي في تفسيره (٣٩١/٥) : « ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مُثْلة ، وتغيير لخلق الله تعالى ، **وكذلك قطع سائر أعضائهم في غير حدّ ولا قود** » اهـ .

فاتضح من هذا كله أن الله تعالى قد خلق الإنسان بصورة معينة وبهيئة خاصة فلا يجوز لهذا الإنسان أن يغير هذه الصورة وهذه الهيئة إلا بما أذن له مولاه وخالقه وأجاز له تغييره كفصل ظفر وشعر معيّن ولبن امرأة ودم إذ أنه ثبت جواز الاحتجام وتغيير لون الشعر بغير السواد والكحل وفيه تغيير لون المحل وكذا الحناء ونحو هذه ، فتغيير ما عدا ذلك باق على الأصل المحرم وهو التغيير لخلق الله تعالى وهو غير جائز لا بزيادة ولا نقصان ، « فمن الزيادة » صبغ بعض بشرته بلون كالوشم مع أنه مأذون تغييرها بالحناء للنساء وللرجال للحاجة على تفصيل فيه ليس هذا محل بسطه ، ومن الزيادة المأذون بها تكميل عضو مقطوع بعضو (صناعي) لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفجة أن يتخذ بدل أنفه الذي قطع يوم الكُلاب أنفاً من فضة ثم لما أنتن أذن له بأنف من ذهب ، وسنبحث في هذه المسألة وما يتعلق بها في فصل خاص إن شاء الله تعالى ، وكذا أذن الشارع بتغيير لون الشعر كما جاء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

« غيّروا هذا ــ أي بياض الشعر ــ بصفرة أو حمرة ، واجتنبوا السواد » رواه مسلم (٢١٠٢) وليس فيه بصفرة أو حمرة ، وهو مفهوم من كلام الفقهاء . فلم يأذن بالسواد « وأما

النقصان » فكقطع عضو ولو كان العضو زائداً على العادة كأصبع زائد وغيره لكونه تغييراً لخلق الله تعالى ولأدلة أخرى تأتي إن شاء الله تعالى ، ويجوز نزع العضو الزائد الذي يؤلم وغيره أو الذي فيه مرض كالأكلة التي كانت في رجل سيدنا عروة بن الزبير رحمه الله تعالى أحد فقهاء المدينة وعلمائها فأخبره الأطباء أن رجله إذا لم تقطع فسيسري الداء إلى غيرها فقطعها ، ومن ذلك مثلاً قطع المرارة المريضة والزائدة وقلع السن ونحوها من المؤلمات الممرضات بلا شك .

قال الإمام الحافظ القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٥/٣٩٣) :

« قال أبو جعفر الطبري في حديث ابن مسعود دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء من خلقها الذي خلقها الله عليه بزيادة أو نقصان ، التماس الحُسْن لزوج أو غيره سواء فلجت أسنانها أو وشرتها أو كان لها سن زائدة فأزالتها أو أسنان طوال فقطعت أطرافها لأن كل ذلك تغيير خلق الله ، قال القاضي عياض : ويأتي على ما ذكره أن من خلق بإصبع زائدة أو عضو زائد لا يجوز قطعه ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله تعالى إلا أن تكون هذه الزوائد تؤلمه فلا بأس بنزعها » اهـ من القرطبي .

٢ ـ وثاني الأدلة : ما روى مسلم في صحيحه (١١٦) عن جابر رضي الله عنه : أن الطفيل بن عمرو الدوسي هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدينة وهاجر معه رجل من قومه فاجتووا المدينة ـ يعني لم يوافقهم جوّها ـ فمرض الرجل فجزع فأخذ مشاقص فقطع براجمه- والبراجم : عقد ظهور الأصابع- فشخبت أي سالت دماً حتى مات ، فرآه الطفيل بن عمرو الدوسي في منامه فرآه وهيئته حسنة ورآه مغطياً يديه فقال له : « ما صنع بك ربك ؟ » قال : « غفر لي بهجرتي إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم » فقال : « ما لي أراك مغطياً يديك ؟ » قال : « قيل لي : لن نصلح منك ما أفسدت » . فقصها الطفيل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله : « اللهم وليديه فاغفر[٣٤٣] » .

قال سيدنا الشريف المحدث عبدالله الغماري الحسني : أفاد الحديث أن من تصرّف في عضو منه بتبرّع أو غيره فإنه يبعث يوم القيامة ناقصاً منه ذلك العضو عقوبة له فمن تبرع بعين بعث أعور ومن تبرّع بقلب أو كُلوة فلا يُرَدُّ له ذلك العضو اهـ .

قلت : ودليل هذا من النص قوله فيه : « لن نصلح منك ما أفسدت » فإنه لا يتعلّق بقتل النفس وإنما يتعلّق بجرح براجمه وتقطيعها . قال الإمام النووي في شرح مسلم (٢/١٣٢) :

« فيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصي فانّ هذا عوقب في يديه ففيه رد على المرجئة القائلين

---

(٣٤٣) تنبيه : اعلم أن الله تعالى غفر لهذا الرجل ذنبه وقتله لنفسه بهجرته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما إفساده عضو نفسه فقيل له فيه : « لن نصلح منك ما أفسدت » .

بأن المعاصي لا تضر » اهـ .

٣ ـــ ومن الأدلة على تحريم قطع أي جزء من الإنسان ولو كان زائداً إلا ما كان يؤلم أو به مرض كما قدّمنا ما روى الإمام أحمد في مسنده (٢/٢٢٨) بإسناد صحيح كما في طبعة أحمد شاكر (٧٦/١٢ حديث ٧١١٨) عن أبي رِمثة بكسر الراء رضي الله عنه . وفيه أنه قال يا رسول الله : إنّي رجل طبيب وإن أبي كان طبيباً وإنّا أهل بيت طب والله ما يخفى علينا من الجسد عرق ولا عظم فأرني هذه التي على كتفك فإن كانت سلعة قطعتها ثم داويتها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا طبيبها الله » .

قلت : ورواه أبو داود بنحو هذا اللفظ وأصحاب السنن الثلاثة ـــ أبو داود في مواضع والنسائي والترمذي ـــ مختصراً ، وأقرّ أبا داود الحافظ المنذري ، قال الحافظ : وصحح حديث أبي رِمثة ابن خزيمة وابن حبان والحاكم اهـ .

قلت : ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّها خاتم النبوّة بل بيّن له أن الزائد وغيره من أجزاء الآدمي لا يجوز قطعه لقوله « لا طبيبها الله » وفيه استدلال قوي حسن .

٤ ـــ ثبت من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الاثم »[٣٤٤] رواه الدارقطني (٣/١٨٨) بهذا اللفظ وحسنه الحافظ ابن القطان وقال الحافظ ابن دقيق العيد : إنه على شرط مسلم ورواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجة والبيهقي جميعاً من حديثها كما في تلخيص الحبير (٣/٥٤ حديث ١٢٧١) .

قلت : أفاد الحديث أن الحي يحرم كسر عظمه أو قطع أي جزء منه وكذا الميت لأي سبب إلا الحي لسببٍ أذن الشارع فيه كالأمثلة التي أوردناها ، قال المناوي في فيض القدير (٤/٥٥٠) :

« قال ابن حجر في الفتح ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته » اهـ . فاتضح أن من الإثم قطع جزء من الآدمي لغير ضرورة[٣٤٥] ، والضرورة في الشرع كما نُصّ عليها في الأصول هي : الحالة التي تقوم بالشخص المضطر لا بغيره ، فتلجئه إلى شيء محرّم لإنقاذ نفسه مثل ما سبق عن عروة بن الزبير أنه قطع رجله لتسلم بقية أعضائه . أفاده سيدنا المحدث عبدالله ابن

---

(٣٤٤) ومنه يتبين حرمة وضع الأموات في الثلاجات وإهانتهم بذلك مع أنهم سيدفنون بعد ساعات لئلا ينزعج أهلهم منهم وتعطيل سنة الإسراع بالدفن .

(٣٤٥) ينبغي التنبيه على أن الميت يحرم أخذ أي جزء منه لضرورة أو غيرها ،وأما الحي فيحرم ويجوز أن يقطع منه شيء لضرورة فيه كسريان مرض من عضو إلى عضو وكقطع مرارة أو نحو ذلك .

الصديق أعلى الله درجته . وسيأتي الكلام على هذا في إيضاح قاعدة الضرورات تبيح المحظورات .

٥ ـــ ومن الأدلة أيضاً على ذلك : أن هذا الجسم بأعضائه ليس ملكاً للشخص وإنما هو ملك لله تعالى وأمانة استرعاها الله أيّاه ، فلا يجوز له التصرف فيه إلا بإذنٍ من المالك وهو الشارع ، وقد أشار إلى ذلك سيدنا الشريف المحدث عبدالله الغماري . وكذا الشيخ متولي الشعراوي في جريدة اللواء الإسلامي العدد ٢٢٦ بتاريخ الخميس ٢٧ من جمادي الآخرة سنة ١٤٠٧هـ . حيث بحث بحثاً فيها عنوانه : « الإنسان لا يملك جسده فكيف يتبرّع بأجزائه أو يبيعها ؟! » .

قلت : وقد بلغنا أن بعض الناس صاروا يبيعون كُلاهم طلباً للمادة كأولئك الجهلة الذين يبيعون دمهم ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال سيدنا المحدث عبدالله الغماري الحسني في رسالته « تعريف أهل الإسلام بأن نقل العضو حرام » ما نصه :

[لكن الناس يسارعون إلى تقليد النصارى فيما يأتي عنهم تصديقاً لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «لتتبعُنّ سَنَن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع » وليس هذا بعجيب من العوام أتباع كل ناعق وإنما العجيب أن يسارع أهل العلم إلى تسويغ ذلك والسعي في إيجاد دليل له بتكلّف وتعسف لا يقبلان » ثم قال : « وقد بلغني أن الشيخ أحمد الشرباصي أفتى أيضاً بجواز ذلك مستدلاً بقاعدة الضرورات تبيح المحظورات وعهدي بهذا الشيخ أديباً لغوياً فما له وللفتوى الفقهية ؟! وأنا أعرفه معرفة تامة » .

ثم قال : « ورأيت في جريدة الإهرام أن رجال الدين والقانون مشغولون مع رجال الطب لوضع تنظيم لعمليات انتزاع أعضاء أو أنسجة من جسم الإنسان بعد وفاته أو في حالة الاحتضار لكي تنقذ إنسانا آخر ، وكلمة رجال الدين عبارة مسيحية لا يعرفها المسلمون وأنا أبين بحول الله بطلان هذه الأقوال وأنه لا حاجة ولا ضرورة تبيح نقل عضو من شخص لآخر وأبين معنى القاعدة المشهورة الضرورات تبيح المحظورات فإن كثيراً من الناس يفهمونها على غير وجهها ، نسأل الله الإعانة والتوفيق فهو الموفق المعين » انتهى كلامه حفظه الله تعالى ومتع بحياته .

قلت : وقد وردت أحاديث تثبت أن هذا الجسد ملك لله تعالى فلا يجوز لمن لا يملكه أن يتصرف فيه ، وأبلغ دليل في ذلك أن من أزهق نفسه وقتلها ، فنقلها إلى البرزخ ، توعده الله تعالى بعذاب أليم وخلود في النار ، وذلك لأنه تصرّف فيما لا يملكه بغير إذن إلا في الجهاد فإنه مأذون له في إزهاقها ومرغب فيه ، فالجسد ملك لله فلا يجوز التصرف فيه ، فلو كان مُلْكَه لجاز أن يفعل في نفسه ما أراد وأن يزهقها متى شاء ، وليس الأمر كذلك ، ومن النصوص الدالة على تحريم إزهاق النفس وتحريم التصرف

فيها بالقتل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

« من تردّى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تحسّى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ ــ أي يطعن ــ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » .

رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري في صحيحه .

٦ ــ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« كل سُلامَى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين اثنين صدقة ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها أو يرفع عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة ، ويميط الاذى عن الطريق صدقة » رواه البخاري ومسلم .

وروى الإمام أحمد وأبو داود وابنا خزيمة وحبان والبيهقي عن أبي ذر وبريدة رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل ، فعليه أن يتصدّق عن كل مفصل منها صدقة » . قالوا : « فمن يطيق ذلك يا رسول الله ؟ » قال : « النخامة في المسجد تدفنها والشيء تُنَحّيهِ عن الطريق ، فإن لم تقدر فركعتا الضحى تجزيء عنك » .

قال سيدي المحدث عبدالله الغماري رضي الله عنه :

« أفادت الأحاديث المذكورة أن للجسم وأعضاءه زكاة ينبغي للمسلم أن يؤديها كل يوم ، وإن لم يوجبها الشارع كما أوجب زكاة المال وزكاة الفطر ، لأجل المشقة فيها ، لكنه مع ذلك حض عليها ورغّب فيها » اهـ .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح (٦/١٣٢) : « والمعنى على كل مسلم مكلّف بعدد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بأن جعل عظامه مفاصل يتمكن بها من القبض والبسط » اهـ .

قال الإمام الأُبّي في شرح مسلم :

« والمقصود من الحديث ما أشار إليه في الطريق الآخر : أن على كل أحد في كل يوم من الصدقة بعدد ما فيه من المفاصل شكراً لله تعالى أن جعل فيه تلك المفاصل ، وخالف بين أقدار أصابعه ، فقدر بذلك على القبض والبسط وتمكن من الأعمال ، ولو كان دون مفصلٍ أو كانت أصابعه مستوية لكان كالخشبة و لم يتمكن من عمل شيء وإلى هذا المعنى أشار بقوله تعالى : ﴿ بلى قادرين على أن نسوي بنانه﴾ » اهـ .

وقال العلامة الطيبي : « لعل تخصيص السلامى وهي المفاصل من العظام بالذِّكْر لما فيه من دقائق الصنائع التي تتحير الأوهام فيها ولهذا قال تعالى : ﴿ بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾ أي نجعل أصابع يديه ورجليه مستوية كخف البعير وحافر الحمار لا يمكن أن يعمل بها شيئاً مما يعمل بأصابعه المفرقة ذات المفاصل من فنون الأعمال دقها وجلّها ، ولهذا السر غلب الصغار من العظام على الكبار » اهـ .

أقول : وتغيير هذه الخلقة التامة والتغيير فيها وتنقيصها بأخذ أعضاء منها تشويه لها أيضاً .

قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٥/٣٩٠) :

[ولما كان هذا من فعل الشيطان وأثره أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أن نستشرف العين والأذن ولا نضحي بعوراء ولا مقابلة ولا مدابرة ولا خرقاء ولا شرقاء » أخرجه أبو داود عن علي قال أمرنا فذكره[٣٤٦] . المقابلة : المقطوعة طرف الأُذُن ، والمدابرة : المقطوعة مؤخر الأذن ، والشرقاء : مشقوقة الأذن ، والخرقاء : التي تخرق أذنها السّلمة ، والعيب في الأذن مُرَاعى عند جماعة العلماء . قال مالك والليث : المقطوعة الأذن أو جل الأذن لا تجزيء ، والشق للميسم يجزيء ، وهو قول الشافعي وجماعة الفقهاء ، فإن كانت سكّاء وهي التي خلقت بلا أذن فقال مالك والشافعي : لا تجوز . وإن كانت صغيرة الأذن أجزأت ، وروي عن أبي حنيفة مثل ذلك] اهـ . كلام القرطبي .

قلت : فَدَلّتْ أحاديث السُلامى والمفاصل على أن الإنسان مطلوب منه أن يشكر الله تعالى على هذا الجسم الذي استرعاه إياه وما أودعه فيه من الأعضاء حتى المفصل في رأس الإصبع فضلاً عن العين والكُلْية اللذان هما أجلُّ من المفصل وأنفع ، فالشكر كل يوم مطلوب حتى على المفصل الذي يستطيع الشخص أن يعيش بدونه دون أي خوف أو ضرر فكيف بكُلْيته وبعينه وبغير ذلك مما هو أعظم من المفصل ، فإن قَطَعَ شيئاً من ذلك لم يؤدّ شكرها وحمدها لله تعالى ، بل قابل ذلك بكفران النعمة وعدم اعتبارها وهذا من باب الإساءة وهي ممنوعة مذمومة .

٧ ـ ومن أقوى الأدلة في هذا أيضاً : أن قطع الأعضاء داخل في التمثيل والمُثْلة وهي محرمة جداً ، والتمثيل ليس معناه كما يظن بعض السذّج والمفتين بهذا أنه منحصر في بقر بطن الميت أو قلع عينيه للعبث أو الانتقام فقط ، بل هو قطع أي جزء أو عضو من الآدمي أو الحيوان أو جرحه حياً أو ميتاً لغير مرض كما مرّ ، ويدل على أن التمثيل يشمل الأحياء : نصوص كثيرة منها :

---

(٣٤٦) قلت : هذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والبزار ، ورواه ابن حبان في صحيحه (٥٦٦/٧) والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤٦٨/١) وأقره الذهبي ، والبيهقي (٢٧٥/٩) .

حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما قال : ما قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المُثْلَة ، قال : ألا وإن من المُثْلَة أن ينذر الرجل أن يخرم أنفه . رواه الحاكم (٣٠٥/٤) وصححه وأقرّه الذهبي ، ورواه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهم بالأسانيد الصحيحة .

قلت : فانظر كيف اعتبر من خرم أنفه ممثل به ! والخرم هنا هو شق وترة أنفه وهي ما بين منخريه أو ثقبه من قولك خرمت الخرزة فكيف بمن قطع كليته أو من أخذوا جزءاً من عينه أو اقتلعوها حياً أو ميتاً ألا يقال لهذا مُثْلة ؟! لا شك أنه مُثْلَة .

ومن الأدلة ما نقل الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٦٤/٩) قال : [ولأحمد عن رجل من الصحابه وأراه عن ابن عمر رفعه : «مَنْ مَثَّلَ بذي روح : ثم لم يتب مثّل الله به يوم القيامة » رجاله ثقات] اهـ .

ومنها حديث ابن عمر في البخاري وغيره ، قال .. « لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مثّل بالحيوان » .

قلت .. فكيف بمن مثّل بالإنسان ؟! قال الحافظ في الفتح « .. واللعن من دلائل التحريم » .

وأزيد أيضاً أنه من دلائل الكبيرة ، قال الحافظ : « والمُثْلَة بضم الميم وسكون المثلثة ، هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حي » اهـ .

قلت : وهذه الأحاديث في المُثْلَة جميعها بعمومها نص في تحريم تقطيع أي جزء من الآدمي والحيوان لأي سبب لم يأذن به الشرع كالأمثلة المتقدمة ، حتى أن الخصاءَ داخلٌ في المُثْلَة عند من يعتبر قوله من العلماء[٣٤٧] مع أنه ليس فيه تغيير لظاهر الخلقة لمن يرى ذلك الإنسان ، قال الإمام الحافظ القرطبي في أحكام القرآن (٣٩١/٥) في الخصاء وأنه من المُثْلَة :

« إنه مصيبة ، وذكر أضراره ونقل عن ابن عبد البر أنه قال : لا يختلف فقهاء الحجازيين وفقهاء الكوفيين أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مثلة » اهـ .

قلت : وسواء كان الخصاء باختيار الشخص أو بدونه في حياته أو بعد موته ، فالتمثيل حرام ومنه التشريح ، فتشريح الأموات ، لا يجوز ، ونقل لنا الثقات أنهم دخلوا إلى غرف

---

(٣٤٧) إنما قلت : عند من يعتبر قوله من العلماء ، لأن غالب علماء الزمان حتى الذي طار صيته في المشرق والمغرب والمخدع الناس بأمثاله ليس ممن يرجع إليه ولا ممن يعول عليه ، إذ من شروط هذا العالم أن يتلقى العلم في حلَقِ العلم وأن يقرأ في كل فن متناً على الأقل تلقياً من أفواه المحققين لذلك الفن ، ولا يؤخذ ممن أخذ كُلَيمات أو عبارات في محاضرات أو إلقاءات قد تجردت من ثوب جلالة العلم وروحانيته وبهائه والإشارة تكفي اللبيب والله المستعان .

التشريح فرأوا العجب العجاب ، راوا أصابع مقطعة مرماة هنا وهناك وبطون مبقورة يعبث بها المتعلمون ورؤوس تنشر كالأخشاب وأدمغة يخرجونها من جماجم عباد الله تعالى إلى غير ذلك من أنـواع التمثيـل بالعباد ، والإسلام لا يبيح ذلك لا لطب ولا لتعليم ولا لأي شيء من الترهات ، ومَن يسمح لغـيره أن يقطِّع أجزاءه وينشر رأسه ويقطع يديه بعد موته ؟ وأي ابن أو أب أو أخ أو قريب يسمح أن يقطع وينكِّل ويمثِّل ويبقر وينشر أبوه أو ابنه أو أخوه أو قريبه بهذه الصورة ؟ مع تجاهل النصوص الشرعية والعـادات العرفية والضمائر الحية والأخلاق والإنسانية ، ركضاً وراء الكفار الذين لا يرجعون إلى دين ولا خُلُق .

أقول : وقد قال سبحانه : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾ . فكيف بعدما كرّمهم الله تعالى يفعل بهم ما يفعله المشرحون من تقطيع أجزاءهم ونشر عظامهم وبقر بطونهم وما تقشعر منه القلوب ؟!

ويبين معنى قول الله تعالى : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ﴾ أن تكريمهم في الحياة وفي الممات حديـث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال الحافظ في الفتح (٢٢٤/٣) : [وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : « لأن أطأ على رَضِفٍ ــ أي جمر ــ أحب إليَّ من أن أطأ على قـبر »] . وروى مسلم في صحيحه عن أبي راشد الغنوي مرفوعاً : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » قال الحافظ في الفتح (٢٢٤/٣) : [وأخرج أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً : « رآني رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا متكيء على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر » إسـناد صحيـح] اهـ كلام الحافظ .

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابـه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » .

ففي هذه الأحاديث بيان كبير لاحترام الإسلام للميت وتحريم إذايته وتحقيره حتى ولو بـالجلوس على قبره أو الوطء عليه ، فكيف بانتزاع أعضائه وغير ذلك من أنواع التمثيل الذي هو أشد في التحريم ، فهذه الأحاديث نصوص أيضاً في انتزاع عينه أو كُلْيَته أو قطع أي جزء منه بدون دليل إلا الانسياق وراء الكفار الذين لا يرجعون إلى رادع من دين أو خلق أو ضمير .

٨ ــ عن عبادة بن الصامت وابن عباس قالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« لا ضرر ولا ضرار » . رواه الإمام أحمد وابن ماجه والبيهقي والحاكم (٥٨/٢) وأقرّه الذهبي ، ورواه الدارقطني وابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط ورواه مالك مرسلاً ، قـال المناوي في الفيـض (٤٣٢/٦) : « وحسنه النووي في الأذكار وفي الأربعين ، وقال الحافظ العلائي للحديث شواهد ينتهـي بمجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به » اهـ كلامه بتصرّف .

وقال المناوي في الفيض (٦/٤٣١) :

« وفيه تحريم سائر أنواع الضرر إلا بدليل لأن النكرة في سياق النفي تعم » اهـ .

قلت : وفي قطع الأعضاء من الأحياء أو الأموات إضرار من الناحية الشرعية والجسدية . أما من الناحية الشرعية فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام » . رواه البخاري وغيره ، وأما من الناحية الجسدية فلا شك أنه فيه تنقيص للخلقة السوية الأصلية وفي ذلك إضرار وأي إضرار ، فإن قال المتحذلق : يسطيع الإنسان أن يعيش بكُلْية واحدة أو بسدس كُلْوة ، فنقول له فهل خلق الله له الثنتين عبثا[٣٤٨] ؟!

فصل

أما بالنسبة للطبيب والمتبرع بالعضو فهما عاصيان ، فالطبيب عاص بنزع ذلك العضو لأنه ليس من الضرورةِ معالجةُ شخص على حساب جسد آخر سليماً حياً كان أو ميتاً بطريقة حرّمها الشرع بصريح العبارة ، ولا يخفى ما قدّمناه من قول العلماء إنه لا يجوز قطع عضو إلا في حد أو قود أي قصاص ، أو مرض يخشى منه تسربه إلى بقية الأعضاء . فالطبيب الذي ينقل عضواً من شخص لآخر يعزّره الحاكم بما يكون رادعاً له ولأمثاله عن العودة إلى هذا العمل ، ولا يعفيه من عقوبة التعزير احتجاجه بأنه قدم علاجاً حسب ما تقتضيه مهنته لأن العلاج الذي يقبل منه ويعذر فيه إذا أخطأ هو العلاج الذي أذن فيه الشارع ، أما نقل العضو فقد حرّمه الشرع ولم يسمح به والشخص الذي يسمح بنقل جزء منه لدواء أو لغيره يُعَزَّرُ ويؤدّب لئلا يعود ، وله مع ذلك عقاب في الآخرة إلا أن يتوب ، كما أفاده مولانا المحدّث عبدالله الصديق أعلى الله درجته .

أما بالنسبة للوصية فمن أوصى بأن يؤخذ منه أعضاء أو شيء من بدنه بعد موته فهو عاص والوصية بذلك باطلة ولا يجوز تنفيذها .

---

(٣٤٨) ومما تحققناه الآن أن الإنسان الذي أخذت منه كلوة تبدأ فوراً كلوته الأخرى بالتضخم لتحاول أن تقوم بعمل الكلوتين ، وفي ذلك نسف لكلام من قال إن سدس كلوة كاف للإنسان وكذلك في ذلك بيان من الله تعالى أن الكلوة الواحدة لا تكفي وإنما أودع الله في الجسم ما يحتاجه فكيف ينتزع ؟!

فصل
في معنى الضرورات تبيح المحظورات

قال الإمام المحدث عبدالله الغماري رضي الله تعالى عنه :

« فَهِمَ الناسُ هذه القاعدة على غير وجهها واستعملوها في غير مواضعها فغلطوا فيها فهماً وتطبيقاً ، والصواب أن يقال الضرورة هي الحالة التي تقوم بالشخص المضطر لا بغيره فتلجئه إلى شيء محرّم لانقاذ نفسه ، مثل ما سبق عن عروة بن الزبير أنه قطع رجله لتسلم بقية أعضائه ، ومثل ما إذا مرض شخص مرضاً اقتضى بتر بعض أعضائه بعملية جراحية ، ومثل ما إذا عسرت ولادة امرأة فشق بطنها لإخراج المولود ولا تتحقق الضرورة إلا إذا كانت الحالة التي قامت بالمضطر ليس لها بديل مثل الصور المذكورة فإن كان لها بديل فهي من قبيل الحاجة لا الضرورة[349] ، مثل ما يحصل من بعض الناس أن يقترض مالاً بالربا ليبني بيتاً يسكنه ! ويظنها ضرورة ! وهذا خطأ لأن سكنى الشخص في ملكه له بديل وهو سكناه في بيت بالإيجار ، وهكذا يجب أن تُفْهَم الضرورة ويعرف الفرق بينها وبين الحاجة التي قد تشتبه على كثير من الناس ، وليس من الضرورة إنقاذ مريض بأخذ عضو من صحيح بل هذا إفساد جسم لاصلاح آخر ، وليس من الضرورة انتهاك حرمة ميت بانتزاع جزء منه لعلاج شخص حي ، وبالجملة ليس من الضرورة علاج شخص على حساب آخر ، بل هذا غير مقبول ولا معقول وهو عمل منكر يأباه الله ورسوله والمؤمنون » انتهى كلامه رضي الله تعالى عنه .

وقد وقع قريباً من هذا الكلام في الأشباه والنظائر للامام الحافظ السيوطي .

---

(٣٤٩) قلت : هذه مسألة أخرى تتعلق بالضرورة يجب فهمها وهي : أن الضرورة القائمة بالشخص إما أن يكون لها بدلاً وتسمى حاجة ، وإما أن لا يكون لها بدلاً وتسمى ضرورة ، والثنتان تقومان بنفس الشخص لا بغيره .

فصل

في الأعضاء الاصطناعية

روى أبو داود والترمذي والنسائي بإسناد جيد عن عرفجة بن أسعد الصحابي قال : « أصيب أنفي يوم الكُلاب في الجاهلية فاتخذت أنفاً من وَرِق[٣٥٠] فأنتن عليّ فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتخذ أنفاً من ذهب » .

قال الترمذي في جامعه (١٥٢/٣) : « هذا حديث حسن » ، قال الإمام النووي في « شرح المهذب » (٢٥٤/١) : « يوم الكلاب هو بضم الكاف وتخفيف اللام ، وهو يوم معروف من أيام الجاهلية » اهـ .

وروّينا بإسنادنا المتصل إلى مسند الإمام أحمد (٢٣/٥) وفيه حدثنا عبدالله حدثني أبي ثنا شيبان ثنا أبو الأشهب عن حماد ابن أبي سليمان الكوفي قال : رأيت المغيرة بن عبد الله قد شدّ أسنانه بالذهب فذكر ذلك لإبراهيم فقال لا بأس به . قلت إبراهيم هو النخعي الإمام الجليل ، وفي المسند أيضاً : روى الإمام أحمد بسنده عن واقد بن عبدالله التميمي عمّن رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه ضبب أسنانه بالذهب ، انظر الفتح الرباني (٢٧٢/١٧) .

قلت : أفادت هذه الأحاديث جواز اتخاذ عضو اصطناعي غير نجس كما قال بذلك الفقهاء كرِجْل ويدٍ ونحو ذلك ولا يجوز أن يكون من ذهب أو من فضة إلا في نحو السن والأنف والأنملة وهي رأس الإصبع إلى المفصل الأول للرجال والنساء للحاجة لا للزينة ، وأما ما يزيد عن ذلك إذا كان ذهباً أو فضة فهو حرام . وليس هذا محل بسط المسألة بأدلتها فليراجعها من شاء من كتب الفقه المعتبرة وبالله التوفيق .

---

(٣٥٠) أي فضة .

فصـــل

استدل بعض المتحذلقين على جواز نقل الأعضاء بقوله تعالى : ﴿ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ﴾ . وهو استدلال فاسد من وجوه[٣٥١] :

أولها : أن معنى ﴿ ومن أحياها ﴾ أي لم يقتل النفس ويتلفها بل عفى عنها وخير ما يفسّر القرآن بالقرآن ، اذ أنه قد ورد في قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام أنه قال للنمرود : ﴿ ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت ﴾ فأتى برجلينِ من السجن فأطلق الأول وقتل الآخر ، قال القرطبي في التفسير (١٤٦/٦) :

« روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : المعنى من قتل نبياً أو اماماً عدلاً فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها بأن شدّ عضده ونصره فكأنما أحيا الناس جميعاً » انتهى كلامه .

وقال الحافظ أبو حيان في تفسيره النهر (٤٦٨/٣) :

« قال ابن عباس رضي الله عنهما : هو من حيث انتهاك حرمتها بالقتل أو صون حرمتها بالامتناع ــ أي من قَتْلِهَا ــ وباستحيائها » اهـ .

وقال الحافظ أبو حيان أيضاً في تفسيره « البحر المحيط » (٤٦٩/٣) :

« والإحياء هنا مجاز ، لأن الإحياء حقيقة هو لله تعالى ، وإنما المعنى من استبقاها ولم يتلفها ، ومثل هذا المجاز قول محاج إبراهيم عليه السلام ﴿ أنا أحيي ﴾ سمى الترك إحياء » اهـ .

قلت : وكل ذلك لأجل أن بني اسرائيل انتشر فيهم قتلهم للأنبياء فبيّن ابن عباس رضي الله عنهما المراد بذلك وأن نصرة الأنبياء ودعاة الحق من أتباعهم هي أحياء الناس لقول الحسن : وأعظم أحيائها أن يحييها من كُفْرِهَا ودليله ﴿ أوَ مَنْ كان مَيْتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس ﴾ .

ثانيــــاً : إن قال المتحذلق : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

قلنا له : نعم لكن استدلالك هنا فاسد من وجوه :

منها : أن هذه الآية التي أخذت منها هذا الحكم واردة في شرع من قبلنــا وليــس في شــرعنا ، والدليل عليه : أول الآية ، وهو قوله سبحانه : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه مَـنْ قتـل نفساً بغير نفس أو فساداً في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ﴾ . فهذا

---

(٣٥١) وإنما قلت بعض المتحذلقين لأن هذا وصف من احتج بهذه الآية ، إذ أن التحذلق هو إظهار الحذق وادعاء الإنسان علم شيء لا يعرفه والتشدق به .

الكتُب هو على بني إسرائيل ، والمقرر أن شرع من قبلنا على الصحيح الراجح ليس شرعاً لنا ! فكيف تستدل بها أيها المتحذلق ؟!

قال الإمام الفقيه الأصولي عبد الرحيم الأسنوي في « التمهيد » (٤٤١) :

« شرع مَنْ قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح كقوله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ الآية ، و لم يَرِدْ عليه ناسخ لا يكون شرعاً لنا عند الجمهور ، واختاره الإمام فخر الدين والآمدي والبيضاوي ، واختار ابن الحاجب عكسه ، وللشافعي رضي الله تعالى عنه أيضاً في المسألة قولان أصحهما الأول ، ورجحه النووي في الروضة وغيرها من كتبه » اهـ .

فاتضح أن الراجح عند الجمهور أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا فكيف يحتج بنص ليس متعلق بشرعنا علينا ؟!

ومنها : ولو اعتمدنا القول المرجوح عند جمهور الأصوليين وهو : أن شرع من قبلنا شرع لنا فالمراد بذلك إذا لم يرد ناسخ له في شريعتنا ، وقد ورد الناسخ وهو جميع الأدلة التي أوردناها في التحريم وغيرها مما غاب عنا و لم نذكره فصار الأمر إلى أن هذا الاستدلال غير معمول به اتفاقاً .

ومنها : أنه لو فرضنا جدلاً أن هذا النص : ﴿ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ﴾ هو في شرعنا والعبرة بعموم اللفظ فهذا العموم مخصوص ومخرج منه قطع الأعضاء ونقلها والتبرع بها ، فلا تعلّق له في الآية البتة ، إذ قد وردت النصوص كما أسلفنا في تحريم قطعها ، مع أن هذا الفرض باطل أصلاً .

ومنها : أن قوله تعالى : ﴿ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ﴾ لا يتعلق بوجه من الوجوه بنقل الأعضاء ولا علاقة له بها ، لأن ذلك وارد في زمن بني اسرائيل وقد نفّذ ذلك وكان المراد به شيئاً كانوا يفعلونه و لم يكن هذا الشيء يتعلق بنقل الأعضاء بتاتاً ولا بنقلها بعد ذلك ، فقطع الأعضاء ونقلها خارج من هذه القضية ولا تعلّق له بها البتة .

فصل

في نقل الدم

الدم سائل نجس يجوز سحبه وأخذه من العرق فصداً أو حجامة ، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم ، قال أهل اللغة الفصد : شق العرق ليستخرج دمه . والحجامة : مص الدم أو سحبه من العرق . وثبت في البخاري في كتاب الإجارة من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : « احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الحجّام أجره » وزاد البخاري في رواية في البيوع عن ابن عباس « ولو كان حراماً لم يعطه » .

قال الحافظ : (وقوله « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحتجم » فيه إشعار بالمواظبة) اهـ . (الفتح ٤٥٩/٤) .

فثبت بهذا جواز سحب الدم ، واعلم بأن الدم ليس بعضو لأنه متجدد بل هو كالبول والدمع ونحوهما ، ولو كان عضواً لا يتجدد حرم سحبه من العرق بدون نص أو إذن من الشارع هذا وقد أذن الشرع بسحبه ، إذا لم يخش من سحبه ضرر وإلا حرم ، بقي هل يجوز التداوي به وهو مادة نجسة ؟ الجواب : نعم ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العرنيين عندما قَدِمُوا المدينة فمرضوا أن يشربوا من أبوال الإبل وألبانها ، ثبت ذلك في البخاري ومسلم وقد نص الإمام النووي وغيره من أئمتنا على جواز التداوي بالنجاسة عند الحاجة إذا لم تكن خمراً صرفاً فاتضح من ذلك جواز نقل الدم إذا لم يخش الضرر ، وجواز التداوي به .

فصل

وبعد عرض ما أردناه على وجه الاختصار مع فتور البال واضطراب الأحوال نعود إلى أدلّة الخصوم التي أوردوها وعرضناها أول هذه الرسالة لنفنّد ما بقي منها فنقول :

١ ــ قولهم : « الأصل في الأشياء الإباحة » ليس بصحيح على إطلاقه ، بل المقرر عند الأصوليين وأهل العلم التفصيل ، وهو أن الأصل في المضار التحريم وفي المنافع الحل ، وليس الأصل في قطع شيء من بدن الإنسان الحليّة وإنما الأصل التحريم ، وقد ذكر ذلك أهل العلم وتقدمت النصوص في تحريم القطع .

ذكر الإمام النووي في « شرح المهذب » (٣٠٠/١) : أن الإمام أبا اسحق الشيرازي وأبا حامد وجماعة قالوا : الختان قطع عضو سليم : فلو لم يجب لم يجز كقطع الإصبع فإن قَطْعَها إذا كانت سليمة لا

يجوز إلا إذا وجب بالقصاص[٣٥٢] . انتهى .

وأما الأصوليين فقالوا : إن الأصل في المضار التحريم وفي المنافع الحل ، قال الإمام شرف الدين العمريطي في نظم ورقات إمام الحرمين في الأصول :

والأصل في الأشياء قبل الشرع ... تحريمها لا بعد حكم شرعي

وقيل إن الأصل فما ينفع ... جوازه وما يضر يمنع

قال الشارح : [يعني أن القول الصحيح المختار أن الأصل فيما ينفع وهو الأشياء النافعة الجواز لقوله تعالى : ﴿ خلق لكم ما في الارض جميعاً ﴾ ذكره في معرض الامتنان ولا يمتن إلا بجائز ، وفيما يضر وهو الأشياء الضارّة التحريم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه ابن ماجه وغيره : « لا ضرر ولا ضرار »] انتهى صحيفة ٥٦ من الشرح ، وارجع إلى دليلنا الثامن في هذه الرسالة .

فقولهم في هذه المسألة : « الأصل في الأشياء الإباحة » باطل بداهة .

٢ ـ قولهم : « إن هذا من قبيل الصدقة والتبرع للمحتاجين كبذل المال لأصحاب الضرورات ففيه أجر وثواب » لا شك في بطلانه لأنه لا يجوز التصدق بما حرّمه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا حَرُمَ الأصل حرم الفرع ، قال الأصوليين :

والأصل ما عليه غيره بني ... والفرع ما على سواه ينبني

فالقطع وهو الأصل حرام إذاً الفرع وهو التبرع حرام تبعاً للأصل .

٣ ـ قولهم : « الضرورات تبيح المحظورات » تقدم فساد وبطلان هذا الاستدلال وتقدم المعنى الصحيح لهذه القاعدة .

٤ ـ قولهم : «إن أَخْذَ جُزْءٍ من الميت لوضعه لشخص آخر ليس من المُثْلَة » تقدم أيضاً في الكلام على التمثيل وحرمته في الاستدلال السابع لنا ما يهدمه ، بل هو من المُثْلَة .

٥،٦ـ قولهم : « الحي أفضل من الميت وتجويز الفقهاء شق بطن الحامل والميت الذي ابتلع مالاً » تقدم في فصل خاص ببطلانه أول الرسالة .

وباقي ما أوردوه عجلنا فأجبنا عليه أثناء عرضه والله تعالى المستعان .

---

(٣٥٢) الكليات الخمس الواجب حفظها في كل الشرائع منها النفس بجميع أجزائها كما قال صاحب الجوهرة :

وحفظُ دينٍ ثم نَفْسٍ مالٍ نسب ... ومثلها عقل وعرض قد وجب

فصـــــــــل

لا يجوز أن يقال إن هذه مسألة مُختَلَف فيها فيجوز تقليد من قال بالحرمة كما يجوز تقليد مـــن أجاز النقل ، لأن من أجاز لا دليل له حقيقة وتجويزه مبني على تخيلات وعلى قواعد معناها غير ما تخيله ، ومعناها عند من يُرْجَع إليه من الأئمة المحققين أصحاب الفن خلاف ذلك ، ونحن نعتقد أن من أجاز قطع الأعضاء والتبرع بها هاجِم متجرّىء على الإفتاء والاجتهاد من غير أن يحصّل آلاته وهو آثم ، ولا ينطبق عليه حديث « من اجتهد فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر » الذي رواه البخاري ومسلم بل المـــراد بذلك من تأهل للاجتهاد ، ومعلوم أن التأهيل للاجتهاد ليس من شروطه حمل رسالة الدكتوراة الشرعية ، بل باستقرائنا التام ظهر جلياً أنه لم يظهر من حملة شهادات الدكتوراة الشرعية مجتهد إطلاقاً ، بل جميـــع المجتهدين السابقين من أئمة المسلمين المرجوع إلى كلامهم والمعوّل عليهم لو أحيا الله تعالى واحداً منهم في هذا الزمان لم يعبأوا به ، بل ولا يقبل مدرساً في كلية من كليات الشريعة ، وذلك لأنه لا يحمل شـــهادة الدكتوراة التي انتجت العجب العجاب !! فحسبنا الله ونعم الوكيل .

وكما قالت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها :

ذهب الذين يُعاشُ في أكنافهـــــم وبقيت في خلف كجلد الأجـــرب

وليس كل خلاف معتبراً ، فيجوز تقليد المختلفين فيه ، كما قال العلماء :

وليس كل خـــلاف جــاء معتــبرا إلا خـــلاف لـــه حـــظ مـــن النظـــر

وقد ذكرت في بعض الرسائل التي صنفتها أن الاختلاف في الشيء ليس دليلاً ولا حجة على جواز العمل بكل من القولين ، قال الإمام أبو اسحق الشاطبي في الموافقات (١٤١/٤) : [(فصـــــــل) : وقد زعم بعضهم باطلاً أن اختلاف أهل العلم في الشيء حجة على جوازه .

فصل : وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معـــدوداً في حجـــج الإباحة ، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفاً فيه بين أهل العلم لا بمعنى مراعاة الخلاف فإن له نظر آخر بل في غير ذلك ، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع فيقـــال لم تمنـــع والمسألة مختلف فيها ، فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونها مختلف فيها لا لدليل يدل على صحـــة مذهب الجواز ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمداً وما ليس بحجة حجة] انتهى كلام الشاطبي .

أقول : مع أن خلاف من خالف في هذه المسألة فأجاز نقل العضو غير معتبر لأنه عار عن دليـــل

معتبر ، وقائله ليس من أهل العلم المرجوع إليهم ، إلى غير ذلك مما هو ظاهر لمن طالع هذه الرسالة ، فلا يجوز أن يقال هذه مسألة مختلف فيها فيجوز تقليد أي طرف ، كما يقول العوام وأشباههم : (وضعتها في عنق الشيخ) وهو يعلم في قرارة نفسه أن فضيلة الشيخ غير مصيب في كلامه ، « واستفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك » لكن من عشعش الشيطان في قلبه وفرّخ فأظلم و لم ير النور كيف سيستفتي قلبه الأمّار بالسوء ؟!

هذا واعلم أن الذين أجازوا نقل الأعضاء جعلوا مقالات أصحاب الحواشي والفتاوي أدلة لهم يستنبطون منها ، حيث أن ظاهر بعضها موهم لما يريدون ، مع أن كلام السادة العلماء في الحواشي والفتاوي مع إيهامها ليست أدلة شرعية يستنبط منها المجتهد ، اذ أن المجتهد يحرم عليه تقليد مجتهد كما قال الأصوليون :

وحيث كان مثله مجتهدا فلا يجوز كونه مقلّدا

وأيضا مع احتمال نصوص العلماء للخطأ والصواب-أعني عند خلافهم في المسألة لا عند إجماعهم- بخلاف نص الشارع ، وفيما أوردته من الأدلة الشرعية ما ينسف تلك الأوهام التي جاءوا بها نسفاً ويبددها كسفاً بلا شك ولا ريب ، ولو أن هؤلاء سلكوا طريق الصواب والاستبصار وجثوا عند أهل العلم على الركب ، لعلموا أن من أراد الاجتهاد في شيء ينبغي أن يستدل بكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم أو الإجماع أو على قياس على أصل صحيح ، لا على قياس مصادم لنصوص الكتاب والسنة ، ولعلموا أيضاً أن كلمات السادة العلماء السابقين ليست نصوصاً شرعية يستنبط منها ويترك نص الكتاب والسنة ، أو يؤولان لما يوافق الهوى ، فحينئذ يقال :

نطق الكتاب وانت تنطق بالهوى فهوى الهوى بك في المهاوي المتلفة

ولا أريد الإطالة بأكثر من هذا وإن كان الكلام يحتاج لمزيد توسع فأنّي أُرْجِئُهُ لمكان آخر لكنّي أختمه بقول بعض الأصوليين :

والشرط في المفتي اجتهاد وهو أن يعرف من آي الكتاب والسنن
قدراً به يستنبط المسائلا بنفسه لمن يكون سائلا

(فمثلاً لما قدّمناه) :

استدّل بعضهم على جواز التبرّع بالأعضاء في رسالته التي اطلعت عليها أخيراً بعد إنهاء رسالتنا هذه والتي سمّاها (زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية) ضمن مجلة الدراسات العلمية مجلد ١٩٨٤/١١

ـــ من صحيفة ١٢٩ ـــ ١٤١ ، بكلام بعض الفقهاء الذي جعله كنص الشارع وبدأ بالاستنباط منه بقوله فيها ص ١٣٨ :

[وأود أن أشير إلى أن الشافعية وبعض الحنفية الذين قالوا بعدم جواز التداوي بميتة الإنسان للكرامة قالوا : يجوز للمضطر أكله إبقاء على حياته ، لأن حرمته أعظم من حرمة الميت ، فإذا جاز أكله وفيه ما فيه من الامتهان جاز نقل عضو منه كالكلية[٣٥٣] للإبقاء على الحي من باب أولى] اهـ كلامه ! ثم وضع في الحاشية من مصادر هذا الحكم كتاب « الروضة » للإمام النووي (٣/٢٨٤) .

مع أن الإمام النووي رحمه الله تعالى في مقام بيان تحريم قطع الأعضاء والانتفاع بها قال كما قدمناه في هذه الرسالة : أنّه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي وسائر أجزائه كما في « شرح المهذّب » (٣/١٤٠) !! فانظر كيف استدل من كلام النووي وغيره واستنبط منه جواز نقل الأعضاء والنووي نفسه ناص على تحريمه صراحة في موضعه ، فتأمّل هذا التناقض وهذا التخبط .

(**فائدة**) : وقد اطلعت أيضاً بعد إنهاء هذا البحث على كتاب « الفقه الإسلامي وأدلته » للأستاذ الزحيلي[٣٥٤] حيث أتاني به بعض المحبين وأعلمني أنه ذكر المسألة في الكتاب في باب الحظر والإباحة منه (٣/٥٢١ ـــ ٥٢٢) وذكر الأستاذ : أن نقل الأعضاء جائز وأوهم أن ذلك هو مذهب الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم ودليله في هذا الحي أفضل من الميت ، وقد أبطلنا هذا الدليل كما رأيت ، وكل ذلك غلط أحببت التنبيه عليه لئلا يغتّر به أحد والله الموفق .

(**تنبيه**) : ومن ذلك يتضح أيضاً تحريم نقل الخصية التي يُشَهِّر بموضوعها كثير من أدعياء العلم ، من غير العقيم إلى العقيم أو غير ذلك ، وهو حرام لأنه من نقل الأعضاء التي حرمها الله تعالى ، وزيادة على ذلك فيه اختلاط الأبضاع والأنساب بوضع مني الغير في الفرج الذي لم يحل الله تعالى وضع ذلك المني فيه والتي انتجته غير خصية الزوج ، واختلاط الأبضاع والأنساب إحدى الأسباب أو الحِكَم التي حرّم الله تعالى الزنا لأجلها ، مع ملاحظة التشبه بالبهائم واتباع سنن المصروعين من الأوروبيين وغيرهم عافانا الله تعالى جميعاً .

والمعالجة للعقم وغيره مطلوبة ، إلا بطريقة محرّمة ممنوعة شرعاً ، فإن تعذّر العلاج فلنرضى بما قضى الله تعالى به علينا ، ولنصبر على ذلك ، وانّما يُوفّى الصابرون أجرهم بغير حساب .

روى الإمام البخاري في كتاب المرضى من صحيحه عن عطاء قال : قال لي ابن عباس : ألا أريك

---

(٣٥٣) استنتاج فاسد بلا ريب وقد صرح بذلك الإمام النووي رحمه الله تعالى .

(٣٥٤) الزحيلي .

امرأة من أهل الجنّة ؟ قلت : بلى . قال هذه المرأة السوداء أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : أنّي أُصرع وإنّي أتكشّف ، فادع الله لي . قال : « إن شئت صبرت ولك الجنّة وإن شئت دعوت الله أن يعافيك » . فقالت : أصبر . فقالت : إنّي اتكشّف فادع الله لي أن لا أتكشّف ، فدعا لها .

وأمّا دليل التداوي : فحديث سيدنا أسامة بن شريك رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« تداووا عباد الله ، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم » . رواه الإمام أحمد في مسنده والأربعة وابن حبان والحاكم في صحيحهما ، وقال الترمذي حسن صحيح .

وقال الله تعالى : ﴿ **لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور . أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً أنّه عليم قدير** ﴾ الشورى ٤٩ ، ٥٠ .

(**هذا**) وقد كتبت هذه السطور ، ورقمت هذه الكلمات ولست في حالة حبور ، وأنا خائف أن تكون نفثة مصدور ، أو كلمة مغرور ، أو مقالة من أحب الظهور ، والله تعالى يعلم اضطراب الأحوال والخوف من الآخرة والمآل ، وانصراف القلب عن الحضور في حضرة ذي الجلال ، وانشغال العقل وتكدّر البال ، اللهم أنت المشقي وأنت المسعد ، وأنت المدني وأنت المبعد ، لا تتركني فانّي عبدك الضائع ، ولا تخذلني فانّي الذليل الخاضع ، أرزقني أدب مناداتك ، وجمّلني بلذة مناجاتك ، اللهم حجبتني الذنوب ، وأظلمت قلبي الرزايا والعيوب ، فلا تقطعني عنك بقاطع ، ولا تمنعني عن العلم والشهود بمانع ، أحيني إن كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إن كانت الوفاة خيراً لي ، اللهم أحينا حياة السعدا حياة من تحب بقاءه ، وتوفنا وفاة الشهدا وفاة من تحب لقاءه ، اللهم لا تظلم قلبي بالأغيار ، ولا تقطع عنّي الرضا ولا ما تنزل من الأنوار ، وارزقني العبادة دوماً في الليل والنهار ، وعافني واعف عنّي ، ومن شر نفسي سلّمني ، ولا تسلط عليّ من لا يخافك ولا يرحمني ، اللهم انّي أسألك دعوة مجابة ، وسرّ الإنابة ، ودوام الرجوع والإصابة ، توسّلت إليك أن لا تحرمني الإجابه ، بسيدنا الحسن وأخيه ، وجده المصطفى وبنيه ، وأمّه الزهراء وأبيه ، وأن تجود على هذا العبد وتكفيه ، وتعطيه ما يأمله ويرتجيه ، وأن تختم له بحسن الختام تفضّلاً تكرمني فيه ، ولمّا فاح عبير مِسكها ، وأخذت أتلمّس مَسكها ، نطقت قائلاً وبالله تعالى حسن الختام والحمد لله رب العالمين .

يقول مؤلفها حسن بن علي بن هاشم بن أحمد بن علوي الذي هو صاحب الحاشية الترشيحية ، وشيخ السادة الباعلوية ، بمكة المحميّة ، السقاف القرشي الهاشمي الشافعي فرغت منها لخمس ليال خلون من شعبان سنة ثمان وأربعمائة وألف من هجرة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

الحـــــاق

بعد الفراغ من كتابة هذه الرسالة بنحو أكثر من سنة ، وقفت على مقالة لبعض المعاصرين حول مالية أعضاء الإنسان ، ذكر في مقالته أشياء تُلفِتُ الانتباه وهي :

١ ـــ تصريح كاتبها أنّه لم يجد تعريفاً جامعاً مانعاً لأعضاء جسم الإنســان لا في القديــم ولا في الحديث ، وادّعى أن السبب في ذلك أنه لم يبحث موضوعها بحثاً كُليّاً مستفيضاً .

٢ ـــ قول كاتبها أن الدم وكل ما يتولد من أعضاء الإنسان هو بمنــزلة عضوه ، فاعتــبر الــدم والدمع والريق مثلا أعضاء كما قال في تعريفه الذي وضعه للأعضاء : « كل مكونات بدن الإنسان ومــا يتولد منها » ، ثم نقض تعريفه بقوله في تفسير تعريفه للعضو عن اللبن والدم هو بمنــزلة العضو .

وجواب هذه النقطة سيأتي إن شاء الله تعالى ضمن جواب النقطة الأولى .

٣ ـــ استشهاد كاتب المقالة بأقوال أناس معاصرين لا هم في العير ولا في النفير في إثبــات ماليــة الأعضاء أي في جواز بيع وشراء الأعضاء ، واعتبر الباحث المشار إليه قريباً أن أدلة القائلين بمالية أعضاء الإنسان كلامهم غير منسجم ومعنى ذلك أنه باطل ثم ختم بحثه بقوله : يجوز شراء أعضاء جسم الإنسان أو ما يتولد منها عند الضرورة وبالضوابط الشرعية المقررة ويكون الإثم على من أخذ المال دون معطيه ، هذا كلامه وسنجيب عنه إن شاء الله تعالى .

الجواب على ما تقدّم :

اعلم أنّي أرى أنّه لا يجوز لمن لم يقرأ العلوم الشرعيّة على أهلها ويتلقى المتون في العلوم المختلفــة على أهل الفن بالأسانيد المتصلة إلى مؤلفّيها أن يعطي الأحكام الشرعية أو يفتي الناس أو أن يبحث ويجتهد في المسائل ، بل يحرم عليه ذلك ، ولا تكفي المحاضرات الجامعية في تلقي العلم البتة كما هــو معلــوم ، وذلك لأنها خالية من تدريس المتون التي تجعل الطالب يتمكن في أصول العلم بل من يلقي تلك المحاضرات اليوم بحاجة ماسّة جداً إلى الذهاب للعلماء لتلقي المتون على أهلها ليتمكنوا من تخريج علماء أكفاء وغــير هذا ذهاب للوقت سدى .

الجواب عن النقطة الأولى وما بعدها :

تعريف العضو :

العضو لغة كما في تاج العروس هو : (واحد الأعضاء وهو كل لحم وافر بعظمه وفي المحكم كل عظم وافر اللحم) اهـــ ملخصاً .

وفي الاصطلاح كما يؤخذ من كلامهم الواضح « كل جزء إذا نزع لم ينبت » ومنه السنّ والظفر

من أصله وأمّا الشعر فليس بعضو . فخرج بذلك الدم والبول والدمع ونحوها فليست بأعضاء وإن حرم استخراجها من البدن في غير الأمر الطبيعي العادي وقد أشرنا لذلك في الرسالة ، وأمّا الدم فيجوز سحبه والتبرّع به لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحبه « محتجما كما مرّ » ويجوز التداوي بالنجس لما مرّ لكن لا يجوز بيعه لأنّه نجس ولا يصح بيع الأعيان النجسة ولأنه من جملة الآدمي الذي لا يملك نفسه حتى يبيعها ، وانّما جوّزنا سحب الدم لأن العرب كانت تستشفي بذلك وأقرّها النبي عليه بل فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، هذا إذا لم يكن ساحب الدم يتضرّر بذلك وإلا حرم قطعاً .

وأما الشعر وإن لم يكن من الأعضاء وجاز حلقه لم يجز وصله ، للنهي عن ذلك كما هو معلوم .

والدليل على أن اللحم ولو لم يكن فيه عظم يسمّى عضواً : ما روى البخاري في صحيحه كما في الفتح (١١/٥٩٩) : من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى فرجه بفرجه » وهو صريح فيما ذكرته لأن الذكر الذي هو فرج لا عظم فيه ، قال تعالى : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ .

أمّا قول القائل : (ولم أجد تعريفاً للعضو جامعاً مانعاً لا في القديم ولا في الحديث) فجوابه بل له تعريف في القديم وفي الحديث في كتب الفقه في كتاب الجنايات ، وأكثر من وضّح ذلك من الأئمة هو : الإمام ابن حجر الشافعي في شرح الإرشاد فإنّه بسطه أوسع وأوضح مما بسطه في كتابه « التحفة » ، حيث قال في « شرح الإرشاد » (٤/٢٥٦) ما نصه :

« وفي إبانة عضو ذي مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضو بعضو لا مع تداخلهما كالأنملة والكوع أو معه كالمرفق وكذا أصل فخذ ومنكب أن أمنت الإجافة وإلا فلا ، لأن الجوائف لا تنضبط وفي إبانة عضو ذي مقطع أي حد مضبوط وإن لم يكن له مفصل كعين وأذن وجفن ومارن لا قصبة وذكر وأنثيين أي بيضتين بقطع جلدتيهما وشفة وإطارها وهو المحيط بها ولسان وشفرين وأليين بخلاف إطار أليبه وهو حلقة الدبر لأن المحيط بها لا حدّ له وذلك لخطر القود فاختص بما يؤمن فيه الحيف والتعدّي مما ذكر وفي حزّ واقع في بعض مارن وهو ما لان من الأنف وبعض أذن أو لسان أو حشفة أو شفة وإن لم يبن المقطوع لتيسر المماثلة فيها وضبط المقطوع بالجزئية لا بالمساحة عكس الموضحة .... » إلى آخر كلامه . ومنه يتبين ما نريد والله أعلم .

وفي عمدة السالك : عَدَّ السِّنّ عضواً . فليتأمل وبالله التوفيق .

انتهى الإلحاق والحمد لله أولاً وآخراً .

التنكيتُ على التوضيح

وبيان

صحة صلاة التسابيح

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قلّد أهل العلم والمجاهدين سيف نصره ، وأكّد بعزائم أهل اليقين حماية أحكام الأسلام وصيانة ثغره ، وجعل ألسنة وأسنّة المرابطين في فم الثغر زينا إذا إزدان بغرّة بدره ، وأنزل بأعداء الدين والجهال المعاندين قوادح نقمه وقوارع قهره .

أحمده أن حمى بأولي النجدة والبأس للمسلمين حمى من ضلالات الجهال وإن كثروا ، وأشكره على ما همع من صيّب نعمائه وهمى فأبطل مكر من مكروا ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اتّخذها عند الله ذخراً ، وأرجو بها في العاقبة أجراً ، وأشهد أنّ سيّدنا محمداً عبده ورسوله الذي أيّده بالسيف والبرهان ، كما قيل :

فمن أجابَ نالَ خيراً جَدّ له ومَنْ أبى أذلّه وجدّلَه

وعلى آله الذين حلّى بهم للإسلام جيداً في سائر الأحيان والأزمان ، ورضي الله عن صحابته الذين جلا ببوارق صفاحهم وخوارق حججهم وبرهانهم غُمَم النّحل والأقوال ، وغَمم القتال ، فلم يهمل الأعداء و لم يمهلهم رويداً .

أما بعد :

فقد كتب الأخ الفاضل د . فضل عباس/ الأكرم بحثاً في صلاة التسابيح ضعّف فيه حديثها ، أعني الأحاديث الصحيحة الواردة فيها ، فأخطأ في حكمه على هذه الأحاديث بالتضعيف ، ويدور تضعيفه الذي لم يصب فيه حول ثلاث قضايا :

(**الأولى**) : أنّه ضعف الحديث بنقد متن الحديث بحجج واهيات ، لا تحتاج لنقض لأنّها من المنقوضات حتى عنده ! فما أبْرَمه أولاً نقضه آخراً ، من ذلك قول الأخ الفاضل صحيفة (١٧٨) من كتابه « التوضيح في صلاتي التراويح والتسابيح » ما نصه :

(سابعاً : إنّ الناظرَ في جميع الصلوات نوافلها وفروضها لا يجد أي أثر للعد في هذه الصلوات ، وما وجد من روايات يُذكر فيها العد فانّما كان ذلك خارج الصلاة ...) اهـ ثم بعد ذلك بقليل هدم ما بناه وأبْرَمه بقوله ص (١٧٩) :

(نعم قد يقال : إنّ صلاة العيدين فيها تكبيرات ذوات عدد ، وهذا صحيح ثبت في السنّة ....) اهـ !!

فنقض ما أبرمه ! على أنّا نزيده فنقول له : إنّ جميع الصلوات يجد من نظر فيها بعين بصيرته أثَرَ

العد واضحاً بداهة ، فالتسبيح في الركوع والسجود ثلاثاً عين العد ، وقول الفقهاء في كتب الفقه يسن أن يسبح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ... وتراً هو عين العد ، وضبط كل صلاة بعدد ركعات محدود هو عين العد ، وتدقيق الشارع في السهو على العدد كما في قوله صلى الله عليه وسلّم : « إذا شَكَّ أحدُكم في صلاته فلم يَدْرِ كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أنْ يُسَلِّم فأن صلى خمساً شفعن له صلاته وإنْ كان صلّى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان » رواه مسلم (٥٧١) في صحيحه .

فالسؤال لأخينا الفاضل هنا : هل هذا العدد المذكور في الحديث هنا هو من أثر العد في الصلاة أم هو عين العد ؟!!

فإن قال أنّه هنا لعدد الركعات وأنا قصدت عدداً للأذكار التي في الصلاة .

قلنا له : كلامك باطل من وجهين :

١ ــ أنّ التخصيص يحتاج لدليل .

٢ ــ أنّ أئمّتكَ الشافعية الذين تنتسب إليهم يقولون : إنّ العد للأذكار موجود في الصلوات وليس كما تدّعي ! قال الإمام ابن النقيب رحمه الله تعالى في كتابه « عمدة السالك » في صفة الصلاة ما نصه :

« ويقول ــ أي الراكع ــ سبحان ربي العظيم ثلاثاً وهو أدنى الكمال ويزيد المنفرد وكذا الإمام إنْ رَضِيَ المأمومون وهم محصورون خامسةً وسابعةً وتاسعة وحادي عشر ثم يقول اللهم لك ركعت ... » الخ اهـ .

فظهرَ أنّ أخانا حفظه الله تعالى خالف نقدُه الحديثَ الشريف والمذهبَ الذي ينتسب إليه[٣٥٥] .

ونزيد الأخ الفاضل تنبيهاً في نقطة أخرى لبيان بطلان نقده لمتن حديث التسابيح ، وهي أنّه قال ص (١٧١) عن جلسة الاستراحة في الصلاة ما نصه : ــ أثناء رده لكلام الإمام السبكي ــ : (بل لا تعد هيئة من هيئات الصلاة بإجماع الأئمّة والفقهاء ..) الخ اهـ !!

والجواب على ذلك أن هذا الكلام باطل من أربعة أوجه :

١ ــ أن قول أخي الفاضل فضل أنّ : (جلسة الإستراحة لا تعد من هيئات الصلاة) اهـ مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلّمَ لذلك في الأحاديث الصحيحة المشهورة ، منها ما رواه البخاري في صحيحه (٨٢٣) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه أنه : « رأى النبي صلى الله عليه

---

(٣٥٥) بل خالف الأخ الفاضل نفسه وما بحثَه هو في (العد والعدد) في التراويح في نفس الكتاب .

وسلّم يصلّي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً » أي يجلس جلسة الاستراحة ، فهل يقول أخي الفاضل أنّ فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها ليس من سنن وهيئات الصلاة ؟!! وقد ثبت حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري (٦٣١) .

٢ ــ كلام الأخ الفاضل فضل مردود أيضاً بنصوص الفقهاء وخصوصاً الشافعية رضي الله عنهم الذي ينتسب لمذهبهم ، وأنقل كلام شيخ متأخري الشافعية الإمام ابن حجر الهيتمي كما في شرح المقدّمة الحضرمية له : حيث يقول ص (١٦٣) من هذا الشرح المسمّى بــ « المنهاج القويم » طبعة مؤسسة علوم القرآن ، ما نصه :

« وتُسَنّ جلسة خفيفة للاستراحة للاتباع ويُسنّ كونها قدر الجلوس بين السجدتين ... » الخ اهــ . وهذا الكلام كما هو ظاهر واضح أثناء شرح الامام ابن حجر لسنن الصلاة وهيئاتها ، فكيف يقول الأخ الفاضل أن جلسة الاستراحة ليست من هيئات ــ أي سنن ــ الصلاة بإجماع الأئمّة والفقهاء ؟!!!

فإن قال الهيئة غير السنّة ، **قلنا له** : إذن أنت لا تعرف مصطلحات الفقه وخصوصاً الفقه الذي تنتسب إليه.

٣ ــ أن الإمام الحافظ الفقيه النووي قال في « المجموع » (٤٤٢/٣) ما نصه :

« واعلم أنّه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها ــ أي جلسة الاستراحة ــ وعدم المعارض الصحيح لها ولا تغترّ بكثرة المتساهلين بتركها فقد قال الله تعالى : ﴿ **قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم** ﴾ وقال تعالى : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه** ﴾ .. » انتهى كلام الإمام النووي فهل نصغِ ونتبع الأحاديث الصحيحة وأقوال الأئمّة والفقهاء أم نتبع الأخ الفاضل فضل أرشده الله ؟!!

٤ ــ أنّ قوله : (إنها لا تعد هيئة من هيئات الصلاة بالإجماع) اهــ شنيع بل باطل قطعاً !! للأحاديث المتقدّمة وقول الأئمة الفقهاء وخصوصاً أهل المذهب الشافعي الذي ينتسب إليه ! وقد ذكر الإمام النووي في « شرح المهذب » (٤٤٣/٣) مذاهب العلماء فيها .

فادّعاء أخينا الإجماع هنا غير صحيح بل باطل بداهة لأدنى طالب علم .

واتضح لي أن أخي الفاضل ينبغي له التمكن في الفقه وخصوصاً في المذهب الذي ينتسب اليه وهاتان المسألتان أوضحتا ذلك لكل من بَعُدَ عن العصبية والتعصب ، أعاذنا الله تعالى وأخانا من التعصب لكل باطل من القول . هذه هي القضية الأولى .

أما (القضية الثانية) : فهي أنَّ تضعيفه لحديث التسابيح من ناحية عرض رجال السند كما سيمر تفصيله إن شاء الله تعالى في القضية الثالثة لا عبرة به وذلك لأن الحفاظ وعلماء الحديث نصوا في علم المصطلح كما تلقينا ذلك عنهم بالأسانيد المتصلة وكما هو في كتبهم أنه لا يجوز لغير المتمكن الذي قويت معرفته بهذا الفن أنّ يصحح ولا أن يضعّف .

(الثالثة) : قام الأخ الفاضل بتضعيف وجرح بعض الرواة الثقات و لم يحتج بأحاديثهم ، اعتماداً على ما وجده في بعض الكتب مما قرأه له بعض الطلاب الذين لا يعرفون علم الحديث الشريف بل لا يحسنون إخراج الأسماء وما قيل فيها بتمام القول من المعاجم ، ومن المعلوم أنَّ امتلاك كتب الجرح والتعديل ومعرفة استخراج الأسماء منها لا تجعل أي إنساناً كفؤاً لأن يصحح أو يُضَعّف ، كما أن من المعلوم أن طعن بعض العلماء في أشخاص كثيرين ليس موجباً لعدم الاحتجاج بحديثهم ! وخصوصاً إنْ كانوا من رجال الصحيح ، وسآتي بمثال على ذلك :

الإمام البخاري مثلا متروك كما في كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم وقد تركه الإمام أحمد والحافظ محمد الذهلي وابن أبي حاتم وأبوه أبو حاتم الرازي وهؤلاء الأربع من أئمّة أهل الحديث كما هو معلوم ، والبخاري عندهم متروك ، أي كما يقال : مطروح إرم به ، والمحدثين من أهل السنة على عدم اعتبار هذا التجريح والترك له !

فإن اعترض الأخ الفاضل بأنّ هذا الأمر معروف والبخاري لا يخفى حاله وجلالته .

قلنا له : إذا كان البخاري مشهور فغيره من الرواة يخفى عليك ، فربما طعن فيه غير واحد وصحح الحفاظ حديثه لأمر لا يمكنك أن تصل لمعرفته ، وهذا هو السر في أنه لا يجوز التصحيح لغير المتمكن في هذا الفن .

هذا أمر كلّي وأكثر الرواة وكثير من الأئمة تكلّم الناس فيهم حتى الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى و لم يضر هذا القدح فيهم كما هو معلوم ومشهور .

فإذا تقرّر هذا فلنتكلّم على طريقين ضعّفهما أخونا ونبين خطأه الشنيع في ذلك :

١ ــ قال الأخ الفاضل ص (١٨٨) من كتابه « التوضيح » أنه روى حديث التسابيح أبو داود بهذا الإسناد :

روى روح بن المسيب وجعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ... الحديث . ثمّ قال ما نصه :

(رجال الإسناد : روح بن المسيب : قال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة وقال ابن حبّان يروي

الموضوعات عن الثقات لا تحل الرواية عنه) . انتهى كلامه ولنناقشه في ذلك فنقول :

لو رجعنا إلى ترجمة « روح بن المسيب » من المصدر الذي نقل منه ترجمته وهو « ميزان الاعتدال » (٦١/٢) لوجدنا ما نصه :

« قال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة ، **وقال ابن معين : صويلح** ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات . لا تحل الرواية عنه » اهـ .

فمن تأمل ما ذكره وما في « الميزان » للذهبي فإنه يجد أن أخانا حفظه الله حذف عبارة « قال ابن معين صويلح » لأنّها ليست في صالحه ! وهي من إمام الفن يحي بن معين ، وأتركُ تسمية هذا الفعل الذي إرتكبه الأخ فضل لكل منصف !

وأمّا قول ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، لا تحل الرواية عنه اهـ .

فمن شطط القول وابن حبّان كما أنه متساهل أحياناً في التصحيح ، فهو مبالغ أحياناً أخرى في التجريح .

وإذا أردت أن تتحقق هذا فاعلم أن الذهبي قال في « الميزان » في ترجمة أبي النعمان (٨/٤) ما نصه :

« وقال الدارقطني : تغيّر بآخره ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . **قلت** : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبّان الخساف المتهوّر في عارم ، فقال : اختلط في آخر عمره وتغيّر حتى كان لا يدري ما يحدّث به ، فوقع له المناكير الكثيرة ، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ، ولا يحتج بشيء منها .

قلت : و لم يقدر ابن حبان أنْ يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم ؟ » اهـ كلام الذهبي من « الميزان » .

قال العبد الضعيف : فما نقله الأخ الفاضل من كلام ابن حبان من الميزان باطل هنا كذلك ! وهو مردود بكلام ابن معين فيه بأنه : صويلح ، وهي من ألفاظ التعديل في المرتبة الرابعة كما هو معلوم وزيادة على ذلك :

(اعلم) أنّ الحافظ ابن حجر تعقّب الذهبيّ في « لسان الميزان » فقال : وقال ابو حاتم الرازي : هو صالح ليس بالقوي . اهـ

ثم نقل الحافظ ابن حجر عن البزار أنّه قال في روح بن المسيب : ثقة . أثناء سوقه لسند هو فيه . فالرجل صالح الحديث والأخ فضل تنكب قول ابن معين فيه : صويلح . ولايعرف أن الحافظ ابن حجر

نقل توثيقه عن البزار وهو إمام متقدّم ، وأن أبي حاتم قال فيه : صالح . وأن ابن أبي حاتم قال في « الجرح والتعديل » (٤٩٦/٣) ذلك أيضاً ، فما أدري ما أقول لأخينا الفاضل ! وأرجو أن يراجع نفسه في ذلك !!

هذا الرجل الأوّل في السند الذي ساقه وأخذ يشرّحه ! فإنْ كان ما يزال مُصِراً على ضعف روح بن المسيب فنقول له :

هب جدلاً أنّه ضعيف ودعك منه ولنبحث في الرجل الثاني الذي روى مع روح هذا الحديث عن « عمرو بن مالك النكري » وهو جعفر بن سليمان .

قال أخونا الفاضل في كتابه المصابيح الذي كان ينبغي له أنْ يسميه .... ص (١٨٨) : في ترجمة جعفر بن سليمان ما نصه :

(قال يحي بن معين : كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ويستضعفه ....) إلى آخر كلامه ، حيث نقل من التهذيب بعض الأقوال في توثيقه وتجريحه ثم قال ص (١٩٠) عن جعفر بن سليمان هذا :

(وهو راوٍ صدوق . وهذه المرتبة كما يقول علماء الجرح والتعديل : لا يحتج بصاحبها ...) !! إلى آخر كلامه مختصراً .

والجواب على هذا أن هذا باطل شنيع من وجهين :

(**الأول**) : أن جعفر بن سليمان هذا هو من رجال مسلم في صحيحه . وهو محتج به في الصحيح .

فمن هذا كله تعلم أن هذا الرجل « جعفر بن سليمان » ثقة أخرج حديثه مسلم في الصحيح وأنَّ نقل بعض الأقوال القادحة فيه توهم الغرَّ المبتدىءَ ردَّ حديثه وصوابَ قول من ضعَّف الحديثَ الذي هو في إسناده وهو كلام باطل فاسد ، وهكذا اذا اتبع الإنسان كل كاتب لا تحقيق عنده ظنَّ أن كلامه صواب فيقع في غلطه .

(**الوجه الثاني**) : قول أخينا : (إنّ مرتبة صدوق لا يحتج بصاحبها عند علماء الجرح والتعديل) .

فجوابه : أن هذا باطل من القول ، وهذا مما يضحك منه أصغر الطلبة الذين تلقوا العلم في هذا الفن ! إذ أنَّ كثيراً من رجال الصحيحين وصفوا بالصدق فقط كما سأنقله إن شاء الله تعالى .

والعجب أن أخانا يخترع القواعد على حسب ما يظهر له ويريد فهمه ، ولهذا تجد في كلامه على الأحاديث يصحح ويضعّف ويثبت ويبطل بما يخالف هو نفسه إذا اقتضى نظره وجداله في موضع آخر ! وإنّي سأثبت ذلك بالدليل والبرهان فأقول :

لقد ذكر في كتابه « التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف » ص (١٨٠) سند الإمام الطّحاوي في حديث الاعتكاف حيث قال :

(قال الطحاوي : حدثنا محمد بن سنان الشيرازي : حدثنا هشام بن عمّار حدثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل قال قال حذيفة ... الحديث) اهـ .

فأعلّ هذا الإسناد بهشام بن عمار كما في صحيفة ١٨٣ حيث قال فيها : (لكن في رواية الطحاوي راو تُكُلِّمَ فيه وهو هشام بن عمّار ...) اهـ .

وكل ذي بصيرة يعلم أنّ هشام بن عمّار من رجال البخاري وأصحاب السنن الأربعة كما في التقريب وهو من شيوخ البخاري ، وثقة البخاري برواية حديثه في صحيحه ووثقه يحيى بن معين والعجلي وغيرهم كما في « مقدّمة فتح الباري » .

ولو كان أخونا من أهل هذا الشأن لأعلّ هذا الإسناد بمحمد بن سنان الشيرازي صاحب المناكير ، الذي لم يرو له واحد من أصحاب الكتب الستة ، وقد قال الذهبي في « الميزان » (٥٧٥/٣) :

« محمد بن سنان الشيرازي عن ابن علية صاحب مناكير ، يتأتى فيه » اهـ ولم يتعقبه ابن حجر في اللسان بشيء . فهو مقرّ له أيضاً .

فتأمّل بالله عليك كيف سكت عن هذا الرجل وطعن في الحديث بهشام بن عمار الثقة الذي هو من رجال البخاري ، فإذا تأمّلت هذا كله عرفت وتيقنت أن الأخ فضل يحرم عليه أن يخوض في هذا العلم ! لأنّه ليس من أهله وأربابه ! ورحم الله امرأ عرف حدّه وقدره فوقف عنده ! نسأل الله لنا وله الهداية والرشاد .

إذا اتضح لدينا أن أوّل رجل في إسناد حديث صلاة التسابيح بعد روح بن المسيب هو « جعفر بن سليمان » وهو ثقة رجال الصحيح أخرج حديثه مسلم في صحيحه ، وأمّا الراوي الذي روى الحديث معه عن « عمرو بن مالك النّكري » وهو روح بن المسيب فوجوده في الإسناد وعدمه إن اعتبرناه ضعيفاً لا يضرّ ، وإنّما ذكرنا ما قاله العلماء فيه لنوضح أن الأخ فضل حذف عبارات التوثيق من ترجمته عندما نقلها وغير ذلك مما أوضحناه ، فليتأمّل .

(تنبيه) : وقبل أن أنتقل إلى ترجمة الرجل الذي يليه أود أن ألفت النظر لفائده لا يعرفها الأخ فضل وهي : أن قوله : « إن علماء الجرح والتعديل لا يحتجون بالصدوق » كلام باطل بلا ريب ! ويكفي في إيضاح بطلانه أن أنقل من تقريب التهذيب أسماء عشرة رجال من رجال البخاري ومسلم موصوفين بـ « صدوق » وأترك المنصف يحكم على معلومات أخينا ! بما يراه مناسباً ! ويتأمّل أيضاً بعد ذلك هل له أن يصحح ويضعف ؟!

وإليك أسماء عشرة من رجال الصحيحين وصفوا بالصدق كما في التقريب :

١ ــ حصين بن محمد الأنصاري السالمي ، في التقريب صدوق الحديث لم يرو عنه غير الزهري .

٢ ــ ابراهيم بن يوسف السبيعي ، صدوق يهم .

٣ ــ إسحاق بن سويد بن هبيرة ، صدوق تكلّم فيه للنصب .

٤ ــ سعيد بن كثير بن عفير . صدوق عالم بالأنساب وغيرها .

٥ ــ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، مقبول .

٦ ــ عبد الله بن كثير الداري ، صدوق .

٧ ــ عقبة بن خالد السكوني . صدوق صاحب حديث .

٨ ــ محمد بن الزبرقان . صدوق ربما وهم .

٩ ــ محمد بن سابق التميمي . صدوق .

١٠ ــ يحيى بن صالح الوحاظي . صدوق من أهل الرأي .

فهل كان البخاري ومسلم يجهلان قاعدة الأخ هذه وكذا الحافظ ابن حجر الذي وصفهم بذلك وأقرهما على التصحيح ؟!!!!

الرجل الثاني في السند (عمرو بن مالك النُكْري) :

ذكر الأخ فضل حفظه الله تعالى ص (١٨٩) و (١٩٠) ما ملخصه عنده : أن الحافظ ابن حجر قال عنه صدوق له أوهام اهـ ثم قال الأخ هو ضعيف .

ثم اعترض على أخينا العلاّمة الأديب محمود سعيد ممدوح : بأن عمرو بن مالك النكري لم يذكر الذهبي في « الميزان » أنه ثقة كما يقول العلامة محمود سعيد في رسالة حققها ، فقال الأخ فضل ما نصه :

(ثم أن قول المحقق ــ محمود سعيد ــ بأن الذهبي ذكر في الميزان أن عمراً هذا ثقة ، قول مستغرب ، نرجو أن يكون سبق قلم ، فإن هذه الكلمة لم ترد عند الذهبي في « الميزان » ، وبخاصة في الجزء الذي أشار إليه المحقق ــ محمود سعيد ــ وهو (٣/٢٨٦) من الميزان) اهـ .

وجوابه : أنّه للأسف الشديد جداً ذكر الذهبي هناك في نفس الصحيفة أنّه ثقة حيث قال : « عمرو بن مالك النُكْري عن أبي الجوزاء ، ٦٤٣٧ وعمرو بن مالك الجنبي عن أبي سعيد الخدري وغيره تابعي ــ **فثقتان** » . اهـ

وأزيد أخانا الكاتب أيضاً : أن الذهبي ذكره أيضاً في الكاشف عن رجال الستة (٢/٣٤١ ترجمة رقم ٤٢٨٧/١٧٧٣) فقال : « **وُثِّق** » . اهـ وهو من رجال الأربعة .

وقد سقط بهذا النقل والتوثيق كل ما أورده الأخ الفاضل فضل . فليتأمّل !!

الرجل الثالث في السند (أبو الجوزاء : أوس بن عبد الله الربعي) :

قال في ترجمته : (قال البخاري في إسناد نظر ... وقال ابن حجر ثقة يرسل كثيراً) . ثم قال معلّقاً : (وقد سمعنا ما قاله فيه البخاري ، وما قاله فيه ابن حجر وعلى هذا فهذا الطريق تعددت مثالبه ...) اهـ .

وجوابه : أن أبا الجوزاء من رجال الصحيحين البخاري ومسلم ، وقال عنه الذهبي في الكاشف (١٤٢/١) : « **ثقة** » . وقد وثقه الحافظ ابن حجر في التقريب !!

فلا يضر فيه قول من تكلّم فيه ! والبخاري لم يضعّفه كما توهم الأخ الكاتب حفظه الله تعالى ، إنما قال عن إسناد فيه أبو الجوزاء فيه نظر لا لضعف أبي الجوزاء ، لأنه ثقة عنده أخرج له في صحيحه وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب فليتأمّل !!

وأبو الجوزاء من رجال الصحيح وقد ذكره البخاري في تاريخه الكبير (١٦/٢) وذكر السند الذي فيه نظر ، فبطل بهذا كلام الأخ ! **فتبين بهذا التحقيق أن الحديث رجاله رجال الصحيح الا عمرو بن مالك وهو ثقة** ، **فالحديث صحيح الإسناد** كما ترى بعينك من تحقيق سنده .

الطريق الثاني :

طريق عبد الله بن عمرو ذكرها الأخ الفاضل ص (١٩٦) ـ (١٩٧) فقال :

(ورواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، والمستمر صالح ثقة ، إلا أن هذه الرواية موقوفة على عبد الله بن عمرو ، لذلك فإن هذه الرواية لا تمنحنا الطمأنينة لإثبات هذه الصلاة) انتهى .

والجواب على ذلك : أن المستمر من رجال مسلم ، وأبو الجوزاء من رجال البخاري ومسلم ، والإسناد صحيح كما ذكر الحفاظ ، فلماذا لم يَمْنَح الطمأنينة لإثبات هذه الصلاة بهذه الأسانيد الصحيحة ؟!

فحديث عبد الله بن عمرو يعضده ويقوّيه مع كونه صحيحاً السند الأوّل ، وسند عكرمة عن ابن عبّاس الذي لم نتكلّم عليه خشية الإطالة والإملال . وكل هذا يثبت صحة صلاة التسابيح وصحة حديثها ويبطل كلام الأخ الفاضل فيها !

(فصل) : في نقل أسماء بعض الحفاظ الذين صححوا أو حسنوا الحديث :

أقول : ومن راجع شرح الإحياء للعلامة المحدث الزبيدي في آخر المجلّد الثالث وجد كلام الحفاظ في المسألة وإني أنقل أسماءهم وبعض أقوالهم مختصراً :

١ ــ قال الحافظ العراقي كما نقل الزبيدي : هذا حديث صحيح غريب جيد الإسناد والمتن .

٢ ــ أورده الحافظ ابن حجر في كتاب الخصال المكفرة وقال : رجال إسناده لا بأس بهم فهذا الإسناد من شرط الحسن ، وكذا قال في أمالي الأذكار .

٣ ــ وصححه أيضاً الحاكم في المستدرك (٣١٩/١) فقال : « هذا إسناد صحيح لا غبار عليه » . وقال أيضاً : « ومما يستدل به على صحته استعمال أئمّة له كابن المبارك ، قال الترمذي : وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسابيح وذكروا الفضل فيه » .

٤ ــ وقد أقرّ الحافظ الذهبي الحاكم في تلخيص المستدرك (٣١٩/١) فقال : « هذا اسناد صحيح لا غبار عليه[٣٥٦] » .

٥ ــ الإمام النووي : قال الإمام النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » : فيها حديث حسن .

٦ ــ قال الحافظ ابن الصلاح : أن حديثها حسن وأن المنكر لها غير مصيب .

٧ ــ الإمام أحمد بن حنبل : قال الحافظ ابن حجر : فكأنّ أحمد لم يبلغه إلا من رواية عمرو بن مالك النكري فلما بلغه متابعة المستمر أعجبه فظاهره أنه رجع عن تضعيفه .

٨ ــ وقال الإمام الحافظ الزركشي في تخريج أحاديث الشرح : غلط ابن الجوزي في أخراجه في الموضوعات لأنه رواه من ثلاثة طرق أحدها حديث ابن عباس وهو صحيح وليس بضعيف ، ثم قال وابن الجوزي متساهل في الحكم على الحديث بالوضع .

٩ ــ الإمام الحافظ المنذري :

قال الحافظ ابن حجر في أمالي الأذكار : « فسند هذا الحديث لا ينحط عن درجة الحسن فكيف إذا ضم إلى رواية أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو التي أخرجها أبو داود **وقد حسنها المنذري** » .

قلت : وانظر الترغيب والترهيب (١ /٤٦٧ فما بعده).

---

(٣٥٦) ونقل الحافظ عنه في الأمالي خلاف ذلك فليتنبه .

١٠ ــ الحافظ ابن منده ، قال الحافظ ابن حجر : « وممن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدّم : ابن منده وألّف فيه كتاباً ،

١١ ــ والآجري ،

١٢ ــ والخطيب ،

١٣ ــ وأبو سعيد السمعاني ،

١٤ ــ وأبو موسى المديني ،

١٥ ــ وأبو الحسن بن المفضل ....

١٦ ــ والسبكي ،

١٧ ــ وآخرون » اهـ كلام الحافظ .

١٨ ــ وقال الحافظ صلاح الدين العلائي شيخ الحافظ العراقي : حديث صلاة التسابيح حديث صحيح أو حسن ولا بد .

١٩ ــ وقال الشيخ الحافظ سراج الدين البُلقيني في التدريب : « حديث صلاة التسابيح صحيح وله طرق » .

٢٠ ــ ورواه ابن خزيمة في صحيحه .

٢١ ــ وقال الحافظ المنذري في الترغيب (١/٤٦٨) : « وصححه جماعة منهم : شيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري ،

٢٢ ــ وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي رحمهم الله تعالى ،

٢٣ ــ وقال أبو بكر بن أبي داود ــ صاحب السنن (سمعت أبي يقول : ليس في صلاة التسابيح حديث صحيح غير هذا) اهـ يعني حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

٢٤ ــ وقال مسلم بن الحجاج : « لا يُروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا » اهـ انظر الترغيب (١/٤٦٨) يعني حديث ابن عباس أيضاً .

فهذا بيان أسماء بعض من صححه من الحفاظ وهم متخصصون في هذا الفن متمرسون فيه ، فليعتبر بذلك أولوا الأبصار .

(**فائدة**) : روينا بإسنادنا المتصل عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ أم سُلَيم غدت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : عَلّمني كلمات أقولهنّ في صلاتي . فقال : « كَبّري الله عشراً وسبّحيه عشراً واحمديه عشراً ثمّ سلي ما شئت يقول : نعم نعم » .

قال الحافظ المنذري في « الترغيب » (١/٤٧٢) : « رواه أحمد والترمذي (٤٨١) وقال : حسن

غريب ، والنسائي (١٢٩٩ صغرى) وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم » . قلت : وأقرَّ الذهبي الحاكم في المستدرك (١/٣١٨) .

وفي الحديث فائدتان :

(**الأولـــــى**) : تأكيد صلاة التسابيح وما ورد فيها من الأذكار .

(**الثانية**) : بطلان قول الأخ الشيخ فضل ص (١٧٨) : (أنَّ الناظر في جميع الصلوات نوافلهـــا وفروضها لا يجد أي أثر للعد في هذه الصلوات ، وما وجد من روايات يُذكَر فيها العد فإنما كان ذلـــك خارج الصلاة) !!

(**تنبيـــــه**) : اعلم أنَّ النظر في بعض الكتب ونقل أرقام المجلدات والصفحات وكون السند فيه ثقة أو ضعيف لا يعني أنَّ القائم بذلك يعرف الحديث أو له مراس فيه أو يحل له التصحيح والتضعيـــف ! فلنتق الله جميعاً ولنتنبه لذلك .

(**تنبيه ثان**) : أخطأ الأخ الفاضل في نقل كثير من أرقام الصفحات والمجلّدات عند نقل تراجـــم الرواة ، فمثلاً ص (١٨٨) عزا ترجمة (روح) إلى الميزان (١/٦١) والصواب هو (٢/٦١) !!

وفي ص (١٨٩) عزا ترجمة جعفر بن سليمان لتهذيب التهذيب (١/٤٠٨) والصواب هو (٢/٨١)

وأخيراً نقول :

إنما ننكره اليوم على بعض الناس من المترسمين بالعلم ونرد به خاطىء استنباطاتهم وأفكارهم إنمـــا هو بسبب أنهم جاءوا بشيء لم يسبقهم إليه أحد ، أو أنهم أتوا بأقوال شاذة مطروحة ، فيقوم العلمـــاء العاملون بواجبهم الكفائي في رد الباطل وعدم إغفاله لأنهم على ثغورٍ لا ينبغي أن يؤتَوا من قبلها ، وكذا هدم كل اجتهاد من شخصٍ غير مؤهّلٍ عنيد ، أو رأي كذلك غير سديد خارجاً عما عليه سواد الأمـــة سلفاً وخلفاً في الأصول والفروع ، فمن قال بقدم العالم أو دعا إليه ! أو نصر قول من يحُدُّ الله تعـــالى أو ركن إليه ! أو من قال بانحراف الفقه والتفسير والفقهاء .... أو من قال بجواز قطع أعضاء الآدمي لمداواة الآخرين بها ، أو من قال بجواز مس وقراءة القرآن للجنب والحائض ، أو مـــن حـــرّم صيـــام الســبت والاعتكاف في غير المساجد الثلاثة ، أو خرج على الناس برد الأحاديث الصحيحة وتصحيح الأحـــاديث الضعيفة ، أو غير ذلك من الأقوال الشاذة وجب الرد عليه عند كل من كانت في قلبه غيرة علـــى هـــذه الشريعة المطهرة المنورة البيضاء النقية ، وهذه الغيرة الخالصة لله تعالى ورسوله مقدمة عند كل مؤمن علـــى الغيرة لفرقة أو شخص أو دكتور أو حبيب أو قريب ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونـــوا قوّامـــين لله شـــهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بمـــا

تعملون ﴾ ، ﴿ لا نكلّف نفساً إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون ﴾ .

فالواجب على العلماء رد كل شاذة صغيرة أو كبيرة كانت لأنّ القطرة تصير سيلاً فمن وعى هذا الذي ذكرناه علم المحق من المبطل ، والمشوّش من غيره ، والله الموفق .

هذا وإني أسأل الله تعالى أن يغفر لي ولأخي الفاضل فضل حفظه الله تعالى ، وأن يحفظ لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا وأن يختم لنا بالحسنى إخواناً على سرر متقابلين والحمد لله رب العالمين .

احتجاج الخائب

بعبارة

من ادَّعى الإجماع فهو كاذب

بقلم

الحسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

تبكيت المموّه الجاذب
لعبارة
من ادّعى الإجماع فهو كاذب

الحمد لله الذي جعل كتابه أعظم الحجج في جميع البقاع ، وأَرْدَفَ ذلك بسنّة حبيبه المبيّنة لمعانيه وشرّفها بالاتّباع ، وشيّد روضات الشريعة بما وقع عليه الاتفاق من علماء أمّته والإجماع ، وأخرج بقياس الراسخين من طوايا وثنايا هذه الأصول أحكاماً ضلّ عنها العوام والرّعاع .

أحمده حمداً يقضي لما أريد تسطيره ههنا بالتيسير ، وأشكره شكراً يسهّل ما في الذهن من صعاب المسائل والعسير ، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيّد الخلق والبريات ، من سبّحت في كفه صم الحصى مفصحات ، ومن حنّ له الجذع وسلّمت عليه الجمادات ، وعلى آله الذين برزوا في هالات المفاخر أقماراً ، الذين أزال الله بضياء علومهم ريب الشك حتى عاد ليل الجهالة نهاراً ، وجعلهم لدينه حماة وأعواناً وأنصاراً ، وعلى الصحابة المتقين والتابعين بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد وضح عند ذوي البصائر ، واتّضح عند ذوي الفهوم في الأسرار والسرائر ، واستقرّ عند ذوي القلوب السليمة ، والعقول الراجحة المستقيمة ، أنّ إجماع علماء هذه الأمّة الذي جعله الله تعالى سبيل المؤمنين ، واتّفاقهم الذي جعله حجة على الموحّدين ، واقع في كل زمان ، ماض في كل فترة وأوان ، حجة عند أهل السنّة والجماعة ، واقع من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا بعد الصحابة بنصوص فحول العلماء ممكن وقوعه إلى قيام الساعة ، مصداقاً لقول صاحب الرسالة ، « لا تجتمع أمتي على ضلالة » ، وقد ظهر منذ قرون السلف المشهود لها بالخيرية ، من يشكك أو ينفي إمكان انعقاد إجماع أمّة خير البريّة ، وكان أوّل من ابتدع إنكار الإجماع وما يتعلّق بذلك النّظام ، وتابعه على هذا بعض من انغرّ بكلامه ، ممن يردد أقوال الأئمّة المجتهدين وهو لا يدرك مغزاها ، ولا يلاحظ مقاصدها ومعناها ، وقلّدهم في هذا الزمان بعض المتمسلفين ، ممّن تسوّروا منبر تصحيح وتضعيف الحديث ، وأخذوا بكل هزيل ورثيث ، ومنهم الألباني ، فلمّا رأيتهم يحتجّون بالإجماع متى حلا لهم وأرادوا ، ويتمسكون به متى عن الحق حادوا ، وينبذونه نبذ النّواة متى خالف منهم الأهواء ، وعاكس ما

في عقولهم التي خالفت أقوال السادة العلماء ، رددوا مقالة لا يدرون معناها ، ولا يدركــون حقيقتهــا ومغزاها ، إن صحّت عن قائلها الذي قالها وحكاها ، ليردُّوا اتّفاق الأمّة الصائب ، وهي قول الإمام أحمد ابن حنبل (**من ادعى الإجماع فهو كاذب**) وقد عَنّ في روعي ووقع منذ مُدّة ، أن أُصنّــفَ رســالة في إبطال الاستدلال بهذه العبارة تصنيفاً أجلب فيه أدلّة عدّة ، وأُفصّلُ فيها باختصار إمكان وقوع الإجمــاع وتعريفه وحدّه ، وأبين فيها أن الذي يردد هذه العبارة اليوم هو الألباني وبعض البسطاء ، فالألباني متــى راق له أمر وإن كان باطلاً كمسألة الحدّ ادّعى فيها الإجماع والاتّفاق ، ونفى عنها أي إمكان خلاف أو افتراق ، ومتى صادم الإجماع ما يريده كمسألة تحريم الذهب على النّساء رَدّدَ العبارة لينســف الإجمــاع ويهدم الوفاق ، وإن تعجب فعجب قوله إن عبد الله بن المبارك حدّ الله تعالى و لم يخالفه أحد فصار إجماعاً واتفاقاً ، وهكذا :

يومــاً يمــان إذا لاقيــت ذا يمــن   وإن لقيــت معديــاً فعدنــاني

ومــا ذكرتــه هــو مثــال مــن آلاف الحقــائق ، وأنمــوذج لمــا يــروق لــه مــن الروائق ، وهذا التخبط لم يقتصر عليه في هذه المسألة فحسب ، بل توسع فيه جداً في توثيــق وتضعيــف الرجال وغير ذلك قدحاً وذباً ، فمن أثنى عليه في مكان ، كالشيخ الأعظمي حبيب الرحمن ، شتمه وقدح به في كتاب آخر أو ديوان ، فمن كان هذا حاله يقال فيه :

فلا تَلُمْ في فَهْمِــه مَــنْ قــد خَبَــطْ   ولا الــذي في حَلّــهِ قــال شَــطَطْ

قد يُحْــرَمُ المزكــوم ريــح الأَذْفَــرِ   والفــم عَــذْبَ المــا لأجــل الضــررِ

وإنّي إن شاء الله تعالى سأنقل هذه العبارة التي يرددها الألباني في بعض كتبه ، ثمّ أقوم ببيانهــا ، وإيضاحها وكشف حقيقتها ومرماها حتى يتضح الباطل من الصواب ، والمُحِقُ من المرتاب ، واللّه أسأل وبنبيه أتوسل أن يعينني على ذلك .

فصـــــــل

في نقل عبارة «من ادّعى الإجماع فهو كاذب» من كتاب الألباني

قال الألباني في مقدّمتـــه الجديــدة لآداب زفافــه ، طبــع المكتبــة الإســلامية /صويلــح ، صحيفة (٤٢) ما نصه :

« وغير هذا الإجماع (أي غير الإجماع المعلوم من الدين بالضرورة) ممّا لا يمكن تصوّره فضلاً عن وقوعه ، ولهذا قال الإمام أحمد : مــن ادّعــى الإجمــاع فهــو كــاذب ، ومــا يدريــه لعــلّ الناس اختلفوا » اهـ .

وقال في صحيفة (٢٣٩) من كتابه المذكور زيادة على ما نقلناه عنه ما نصه :

[قال الإمام أحمد رضي الله عنه : من ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدريه لعلّ الناس اختلفوا ، رواه ابنه عبد الله في مسائله ص (٣٩٠) .

وتفصيل القول في هذا الموضوع الخطير ليس هذا موضعه ، فليراجع من شاء التحقيق بعــض كتب أصول الفقه التي لا يقلّد مؤلّفوها من قبلهم ! مثــل : « أصــول الأحكــام » لابــن حــزم (١٢٨/٤ ــ ١٤٤) ، و « إرشاد الفحول » للشوكاني ، ونحوهما] . اهـ ما أردنا نقله .

وهذا الكلام من الألباني فاسد من وجوه :

الأوّل : أنّ قول الإمام أحمد ليس حجة ولا تشريعاً ، وليس هو قول نبي معصوم ! فإذا كان كلام الصحابي ليس حجة شرعية على الصحيح الراجح كمـــا نــص علمــاء الأصــول ، فكيــف بكــلام أحمد بن حنبل ؟!

الثاني : أن الإمام أحمد كما يقول ابن القيّم ــ قدوة هذا الرجل ــ في « إعلام الموقعين » : أراد بهذه العبارة الرد على بشر المريسي عندما ادّعى الإجماع على خلق القرآن كلام رب العالمين ، فقال مــن ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدري بشر لعلّهم اختلفوا ، وسننقله إن شاء الله من الإعلام .

فَنَقَلَ الألباني مقولة أحمد في مسألة وعمّمها على كل مسألة يريد إبطالها وتبعه على ذلك مَنْ قلّده دون تحقيق أو مراجعة لأصل وضع العبارة ، أو أنه هو قلّد بعض من قبله من المتمسلفين دون وعي ودون إدراك لحقيقة هذه المقواة !! وأحلاهما مُرّ !!

الثالث : أن الإمام أحمد نفسه كما نقله ابن القيّم في الإعلام وغيره احتج بالإجماع ! فإذا كـــان

الإمام أحمد عمّم هذا القول على جميع المسائل المجمع عليها ثمّ قال : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) فقد تناقض ! وما نظنّ أنّ الإمام أحمد ناقض نفسه .

الرابع : إذا كما يدّعي الألباني أن الإجماع لا يحصل إلا في المعلوم من الدين بالضرورة فليس للإجماع ضرورة أصلاً ساعتئذٍ لأنّ المعلوم من الدين بالضرورة حاصل بقطعي الدلالات[٣٥٧] .

الخامس : وينتج من هذا كلّه أنّه لا فائدة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حسب رأي الألباني « لا تجتمع أمّتي على ضلالة » وأنّه كلام عبث إذا كان الألباني ما زال مصرّاً على أن الإجماع لا يمكن تصوّره فضلاً عن وقوعه .

السادس : احتج أكابر العلماء وجهابذة الفضلاء الأعلام كالإمام الشافعي وأبي حنيفة ومالك وابن المنذر ومن بعدهم كإمام الحرمين والغزالي والنووي وابن حجر ... بالإجماع سواء كان فيه نص أم لم يكن فيه نص كما هو معلوم وسيأتي بيانه .

السابع : أن ابن حزم الذي يحتج الألباني بكلامه وبكتابه نقل في مراتب الإجماع مسائل أجمع الناس عليها غير معلومة من الدين بالضرورة ، وهذا يؤكّد أن الألباني لم يفهم كلام ابن حزم في « أصول الأحكام » (١٢٨/٤ ـــ ١٤٤) . وممّا قاله ابن حزم في مراتب الإجماع (المطبوع بأسفله نقد المراتب لابن تيمية الحراني بتحقيق الإمام الكوثري ط . دار الكتب العلمية) صحيفة (١٧) ما نصّه :

« واتفقوا أن الماء الراكد إذا كان من الكثرة بحيث إذا حُرِّكَ وسطه لم يتحرّك طرفاه ولا شيء منهما فإنّه لا ينجسه شيء إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو رائحته » اهـ وقال في صحيفة (١٣٠) :

« واتفقوا أن المسلمين يصلّون على المرجوم » اهـ .

وقال في ص (١٣٨) :

« واتفقوا أنّ القود إذا أخذه الولي بأمر السلطان في شيء كما ذكرنا فذلك جائز له ولا يقتص من الولي في ذلك » اهـ .

إلى غير ذلك من مسائل الفروع التي تبلغ مئات ، فبطل استدلال الألباني بما في أصول ابن حزم .

ونزيد الألباني فنقول له نقل الشاطبي في « الموافقات » (١٣٤/٤) عن ابن حزم الإجماع على أن تتبّع رخص المذاهب فسق لا يحل اهـ .

فمن تأمّل هذا الكلام في أن الإجماع قائم على أن تتبع رخص المذاهب فسق

---

(٣٥٧) وما هو الدليل على أن الإجماع لا يحصل إلا على المعلوم بالدين ضرورة ؟! مع كون المعلوم بالضرورة حاصل قبل موت النّبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والإجماع لا يحصل إلا بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم (!)

لا يحل ، وأن ابن حزم ناقل معتمد له ، وتذكرنا أن هذا من غير المعلوم من الدين بالضرورة ، لأن كثيراً من طلاّب العلم لا يعرفونه فضلاً عن العوام ، وأن المذاهب حدثت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدّعي الألباني الذي يقلّد الخجندي علمت أن هذا القول من الألباني وهذا الاحتجاج منه بكلام ابن حزم متهافت فاسد لا قيمة له ، وأن هذا من جملة تناقضاته ! والتأمّل يكفي اللبيب .

وإنني أنقل مثالين من تناقض الألباني مع نفسه ممّا ينبغي أن يسمّي رد الألباني على الألباني الأوّل في الرجال ، والثاني في تناقض الألباني مع ابن حزم الذي يظهر أنّه يحتج بكلامه فأقول :

المثال الأوّل :

تناقض الألباني في توثيق رجل اسمه (المحرّر بن أبي هريرة) وذلك أنّه وثق المحرر في جهة وصحح حديثه ، ثم في جهة أخرى جعله علّة في السند .

أما توثيقه وتصحيح حديثه ، ففي « إرواء الغليل » (٣٠١/٤) قال عن المحرر ما نصه :

« **فهو ثقة إن شاء الله تعالى ، فقول الحافظ فيه مقبول ، غير مقبول ، وعليه فالإسناد صحيح** » اهـ .

أمّا جعله المحرر المذكور علّة في السند :

فقوله في صحيحته (١٥٦/٤) ما نصه :

« **هذا إسناد رجاله كلّهم رجال البخاري ، غير محرر بن أبي هريرة ، فإنّه من رجال النسائي وابن ماجه فقط ، ولم يوثقه غير ابن حبّان ، ولذلك لم يوثقه الحافظ ابن حجر ، بل اكتفى بقوله : مقبول ، يعني عند المتابعة** » اهـ . أفادنا بهذا التناقض في هذا الرجل أخونا العلاّمة محمود سعيد ممدوح .

فانظر يرحمك الله إلى هذا التناقض ، يوثّق الراوي ، ثمّ يعلل به الإسناد ! ويخطئ الحافظ ابن حجر ثم يقبل قوله ! ولذلك أمثلة غير قليلة أسأل الله أن يفرّغني لها .

المثال الثاني : قال ابن حزم الذي يظهر الألباني الاحتجاج بأقواله وخاصة في الشذوذات التي يعشقها ، في كتابه « مراتب الإجماع » ص (١٦٧) :

« باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع ـــ وذكر فيه ـــ : أنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، والعالم كلّه مخلوق » اهـ .

وقد خالف في ذلك ابن تيمية وشارح الطحاوية مقلّده في شرحها الذي خرّج أحاديثه الألباني

ووضحه وطبعه المكتب الإسلامي ! و لم ينبّه الألباني في تحقيقه وتخريجه أن اعتقاد قدم العالم كفـــر[٣٥٨] ، وإنّما أشار إلى خطأ ابن تيمية في ذلك في صحيحته عند كلامه على حديث « أوّل ما خلق الله القلـــم » و لم يكفّره مع أنّه يُكَفِّر غيره في مسألة من مسائل الخلاف كما هو معلوم مشهور ! وعندي له أمثله كثيرة منها تكفير صاحبه مدّعي تجديد الدعوة ... في حلب الذي رافقه أكثر من (٢٥) سنة لمجرّد التنازع علـــى الرئاسة الـــسلفية و ... كما في كتابه « التوسل أنواعه وأحكامه » !!

ولنعد إلى بيت القصيد (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) ولنتكلم بما يبيّنها ويوضحها فنقول :

فصـــــــل

في مراد الإمام أحمد بهذه العبارة إن صحّت عنه

اعلم أولاً : بأنّ الظاهر أنّ أحمد بن حنبل كذب عليه أصحابه وأهل مذهبه خاصة والناس عامـــة كثيراً ! من ذلك ما في كتاب « السُّنّة » المنسوب لابنه ، ذُكِرَ فيه أن الإمام أحمد يقول بجلوس الله تعالى على العرش !! وما نظنُّه يقول هذا ولئن ثبت هذا عنه فهو مردود عليه بنصوص الكتاب والسنة المنزّهـــة للمولى تبارك وتعالى عن مشابهة الحوادث والمخلوقات ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ ، وإنّي أنقل أحد تلـــك النصوص الفظيعة الشنيعة المثبتة في كتاب الزيغ المسمّى بكتاب السنّة .

فأقول : لو نظرنا ص (٧٩) لوجدنا ما نصه : (ذِكْرُ الكرسي ، سئل ــ أي أحمد ــ عمّا روي في الكرسي وجلوس الرب عليه . رأيت أبي رضي الله عنه يصحح هذه الأحاديث أحاديث الرؤيا ويذهب إليها وجمعها في كتاب وحدّثنا به ...) إلى آخر ذلك الهُرَاء الوثني .

ونظنُّ أنّ مقام الإمام أحمد يجلّ عن هذه الوثنية الصريحة التي تشمئز منها الأرواح والنفوس !فـــإذا علمت أنّهم كذبوا على الإمام أحمد في كتب يدّعون أن لها أسانيد صحيحة وأن عليها سماعات إلى غـــير ذلك من هذيان فارغ ! علمت أن هذه اللفظة ربما تكون من جملة تلك الكذبات أو الفريات وخصوصـــاً أنّها من طريق ابنه عبد الله عنه ، ككتاب الزيغ (السنة) !

فلو فرضنا أنّها ثابتة فقد بيّن ابن القيّم ــ وهو أحد المُعَظّمين عند الألباني ــ معناها ، حيث قال في « إعلام الموقعين » (٣٠/١) (طبعة دار الجيل بتعليق : طه عبدالرؤوف سعد) :

---

(٣٥٨) ترويجاً للكفر الذي فصّلت بيانه في « التنديد » وفي « التنبيه والرد » وكل ذلك طمعاً منهما في الربـــح المـــادّي الزائل من بيع هذه الكتب والمتاجرة في العلم ، والله عليم بالنيات .

« وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب ، من ادّعى الإجماع فهو كاذب ، لعلّ الناس اختلفوا ، ما يدريه ، و لم ينته إليه ؟ فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكنه يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغني ذلك ، هذا لفظه .

ونصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمّة الحديث من أن يقدّموا عليها توهم إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ، ولو ساغ لتعطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص ، فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع ، لا ما يظنّه بعض الناس أنّه استبعاد لوجوده » . انتهى ما أردت نقله من كلام ابن القيّم .

وقال ابن القيم في « إعلام الموقعين » (٣٤٣/١) :

« ومما يدل على أن استصحاب حكم الإجماع في محلّ النزاع حجة أن تبدّل حال المحل المجمع على حكمه أولاً كتبدّل زمانه ومكانه وشخصه » اهـ .

وقد أشار الإمام الكوثري في « تبديد الظلام المخيّم من نونيّة ابن القيم » ص (١١٠) حكاية الإجماع عن أحمد وغيره نقلاً عن « إعلام الموقعين » في الطبعة القديمة في عدّة مواضع أشار إلى صفحاتها وهي :

(١ ــ ٥٦ و ١١٤ و ٢٧٥ و ٣٨٩) و (٢ ــ ٣٣ و ٤٨ و ٥٣ و ٢٤١ و ٢٩٠) فلتراجع للتحقق من أرقام صفحاتها في الطبعات الجديدة .

فظهر جلياً أن الإمام أحمد كان يحتج بالإجماع ، ووقوع الإجماع كان عنده ممكناً ، واحتج به المعتبرون من أهل مذهبه كابن قدامه المقدسي في كتابه الذي صنّفه في أصول الفقه المسمّى « روضة الناظر » ، وإن معنى قوله : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) في مسألة بشر المريسي في ادّعائه الإجماع على خلق القرآن أو نحو ذلك ، وليس معنى ذلك أن الإمام أحمد يقول كما يزعم الألباني : أنه لا يمكن تصوّر الإجماع فضلاً عن وقوعه ! **لأنه كلام باطل عند أحمد وعند أهل السنّة من السلف والخلف .**

والألباني يريد أن يلغي حجيّة الإجماع الذي اعتبره جماعة المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم ، ليسلم له حسب تخيله الباطل قيادة المسلمين بتربعه الموهوم على عرش الحديث وهو يسفّه أهل العصر جميعاً والمشتغلين بعلم الحديث ويمدح بعض السذّج من البسطاء الذين سلّموا قيادة أنفسهم لأمثاله ! ووقعوا في ربقة التقليد المذموم في أبشع صور التعصب الأعمى ! وهم ينعون على المسلمين التقليد المحمود

لأئمّة السلف من جهابذة العلماء العاملين الراسخين ، المُتَحلين بالورع والعفّة والمترفّعين عن بيع علومهم والركض وراء حقوق الطبع لنيل الدراهم بهذا العلم الشريف ! ورحم الله تعالى الإمام عبد الله بن المبارك السلفي حيث يقول :

يا جاعل العلم له بازيا	يصطاد أموال المساكين
احتلت للدنيا ولذّاتها	بحيلة تذهب بالدين
فصرت مجنوناً بها بعدما	كنت دواء للمجانين
أين رواياتك في سردها	عن ابن عون وابن سيرين
إن قلت أكرهت فما ذا كذا	زلّ حمار العلم في الطين

وقال موفق الدين ابن قدامه الحنبلي صاحب « المغني » المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) في كتاب « روضة الناظر » في فصل الإجماع ما نصه :

« ومعنى الإجماع في الشرع : اتفاق علماء العصر من أمّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم على أمر من أمور الدين . ووجوده متصوّر فإن الأمة مجمعة على وجوب الصلوات الخمس وسائر أركان الإسلام ، وكيف يمنع تصوّره والأمّة كلّها متعبّدة بالنّصوص والأدلّة القواطع معرضون للعقاب بمخالفتها ، وكما لا يمتنع اتفاقهم على الأكل والشرب لا يمتنع اتفاقهم على أمر من أمور الدين وإذا جاز اتفاق اليهود مع كثرتهم على الباطل فلم لا يجوز اتفاق أهل الحق عليه ؟!

ويعرف الإجماع بالإخبار والمشافهة فإن الذين يعتبر قولهم في الإجماع هم العلماء المجتهدون وهم مشتهرون معروفون فيمكن تعرف أقوالهم من الآفاق ... » اهـ إلى آخره فلينظر فإنّه كلام في غاية من النّفاسة[٣٥٩] .

---

(٣٥٩) وإنما أتت النفاسة إليه لأنّ هذا الكلام من ابن قدامة الحنبلي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) منقول من كتاب « المستصفى » للإمام الغزالي الأشعري المتوفى سنة (٥٠٥هـ) !! دون تنبيه منه لا في أوّل الكتاب ولا في هذا الموضع بأنّ هذا الكلام قد نُقِلَ من مستصفى الإمام الغزالي أو شُفّ منه شفّاً !!

وابن قدامة الحنبلي هو على مذهب أهل مذهبه له كتاب (العلو) الذي بنى الذهبي كتابه عليه !! ورسالة في إثبات الحرف والصوت !! حتى قال أبو شامة المقدسي في كتابه « ذيل الروضتين » ص (١٣٩) في ابن قدامة هذا ما نصه : « ولكن كلامه فيما يتعلّق بالعقائد في مسائل الصفات والكلام هو على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه فسبحان من لم يوضح الأمر له فيها ... » اهـ !!

ومنه يتبين أن أئمّة الحنابلة بل وشيخ مذهبهم ابن قدامه العارف ! وهم العارفون الضابطون لكلام الإمام أحمد يقولون بحجية الإجماع ووقوعه ويردّون قول من أنكر تصوّره كالنّظام .

وتمثيل ابن قدامه للإجماع بالصلوات الخمس وسائر أركان الإسلام لا يفيد بوجه من الوجـــوه أن الإجماع محصور في المعلوم من الدين بالضرورة كما انغرّ بذلك الألباني .

والإمام أحمد كما هو مشهور يحتج بالإجماع في غير المعلوم من الدين بالضرورة مع فقدان الدليـــل في المسألة أو ضعفه ، قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (٢٥٤/٥ ــ ٢٥٥) : « قال أحمد ليـــس في هذا ــ أي بيع الدّين بالدّين ــ حديث يصح لكن إجماع النّاس على أنّه لا يجوز بيع دين بدين » .

ثمّ قال الشوكاني : « ففيه دليل على عدم جواز بيـــع الديـــن بـــالدين **وهـــو إجمـــاع كمـــا حكاه أحمد** » اهـــ .

والطلاق بلفظ واحد ثلاثاً يقع ثلاثاً بالإجماع ، وذهب إلى ذلك الإمام أحمد ، والألباني يخـــالف ذلك تبعاً لابن تيمية الذي خرق الإجماع وخالفه .

وقد صرّح أحمد بأنّ طلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً ، فقد نقل الحافظ ابـــن عبـــد الهـــادي الحنبلي نصوصاً عن الحافظ ابن رجب في كتابه : « السير الحادث إلى علم طلاق الثلاث » ، وهو مـــن محفوظات الظاهرية بدمشق تحت رقم (٩٩) من قسم المجاميع كما أفاده العلاّمة المحدّث الكوثري ، وفيـــه عن الأثرم قال :

[سألت أبا عبد الله ــ أحمد ــ عن حديث ابن عبّاس « كان الطلاق على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر واحدة » بأي شيء تدفعه ؟ فقال : برواية النّاس عن ابن عبّاس أنّها ثلاث . وقدّمه في الفروع وجزم به في المغني وأكثرهم لم يحك غيره] اهـــ .

وكتب الإمام أحمد إلى مسدد بن مسرهد عن السُّنّة فقال في كتابه : ومن طلّق ثلاثـــاً في لفـــظ واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته ولا تحل له أبداً حتى تنكح زوجاً غيره اهـــ ذكره القاضي أبو يعلى في طبقات الحنابلة في ترجمة مسدد .

فالإمام أحمد حكم بذلك محتجاً بالإجماع واتّفاق العلماء على هذه المسألة بخلاف حديـــث ابـــن عبّاس الذي في مسلم الذي حكم عليه الإمام أحمد بالشذوذ ، والألباني يخالف أحمد هنا لكن يجعل كلامه مقدّساً ومقدّماً على كتاب الله وسنّة نبيه في مقالة (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) !!

حتى ابن حزم الذي يحتج بكلامه الألباني متى يحلو له يقول بهذا الإجماع في مُحَلاّه أي أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً كما أسلفنا ، فليهنأ المتعصبون لكلام الألباني ! وقد عقد الإمام الشاطبي في الموافقـــات (١٧٤/٤ ــ ١٧٨) فصلاً ترجم بـــ (خطأ غير المجتهد زيغ ، سببه تحكيم الهوى واتّباع المتشابه ومفارقة

الجماعة) وفيه بحث جيد أذكره إن شاء الله تعالى في فصل عدم جواز مخالفة الإجماع الحاصل بعد الاختلاف في أواخر الرسالة .

فصل

في الحجج الشرعية من الكتاب والسنة ونصوص علماء الأمة في الإجماع

١ — قال الله تعالى: **﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾** (النساء : ١١٥) .

قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره : روي أن الشافعي رضي الله عنه سئل عن آية في كتاب الله تعالى تدّل على أنّ الإجماع حجة فقرأ القرآن ثلاثمائة مرّة حتى وجد هذه الآية[٣٦٠] ، وتقرير الاستدلال أنّ اتّباع غير سبيل المؤمنين حرام ، فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً ، بيان المقدّمة الأولى أنّه تعالى ألحق الوعيد بمن يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين ومشاقّة الرسول وحدها موجبة لهذا الوعيد ، فلو لم يكن اتّباع غير سبيل المؤمنين موجباً له لكان ذلك ضمّاً لما لا أثر له في الوعيد إلى ما هو مستقل باقتضاء ذلك الوعيد وأنّه غير جائز ، فثبت أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ، وإذا ثبت هذا لزم أن يكون اتّباع سبيلهم واجباً وذلك لأن عدم اتّباع سبيل المؤمنين يصدق عليه أنّه اتّباع لغير سبيل المؤمنين ، فإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراماً لزم أن يكون عدم اتّباع سبيل المؤمنين حراماً ، وإذا كان عدم اتّباعهم حراماً كان اتّباعهم واجباً ، لأنه لا خروج عن طرفي النقيض .

انتهى كلام الإمام الرازي في تفسيره (المجلد السادس ١١/٤١ — ٤٢) وله تكملة هناك ذات فائدة فلتراجع .

وقال الإمام القرطبي في تفسيره (٣٨٦/٥) :

[قال العلماء في قوله تعالى : **﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﴾** دليل على صحّة القول بالإجماع] .

وقال ابن قدامة شيخ مذهب الحنابلة صاحب « المغني » في الفقه في كتابه روضة النّاظر في أصول الفقه[٣٦١] (المطبوع مع شرحها نزهة الخاطر العاطر لعبد القادر الدرمي طبع دار المعارف الرياض / الطبعة الثانية ١٩٨٤) صحيفة (٣٣٥) ما نصه :

---

(٣٦٠) لا أظن هذا يثبت ولا أظن إماماً مجتهداً لا يعرف دليل الإجماع ! والله تعالى أعلم !

(٣٦١) وقد قدّمنا أنّ هذا الكتاب مسروق برمته من كتاب المستصفى للإمام الغزالي الشافعي الأشعري !!

[ولنا دليلان ــ أي على الإجماع ــ **أحدهما** قول الله تعالى :﴿ **وَمَن يُشاقِقِ الرَّسولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤمِنِينَ** ﴾ الآية ، وهذا يوجب اتّباع سبيل المؤمنين ويحرّم مخالفتهم ..] .

وقال الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه القيّم « الفقيه والمتفقه » صحيفة (١٥٤) ما نصه :

[إجماع أهل الاجتهاد في كل عصر حجة من حجج الشرع ودليل من أدلّة الأحكام مقطوع على مغيبه ، ولا يجوز أن تجتمع الأمّة على الخطأ وذهب إبراهيم بن سيّار النظام إلى أنه يجوز إجماع الأمّة على الخطأ[٣٦٢] وقالت الرافضة الإجماع ليس بحجة وإنّما الحجة قول الإمام وحده ... ثمّ قال الخطيب بعد كلام : وهذا عندنا غير صحيح ــ أي كلام النّظام والرافضة واحتجاجاتهم الباطلة ــ وحجتنا فيما ذهبنا إليه قوله تعالى :

﴿ **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيراً** ﴾ ووجه الدليل من هذه الآية أن الله تعالى توعّد اتباع غير سبيل المؤمنين فدلّ على أن اتباع سبيلهم واجب ومخالفتهم حرام . فإن قال المخالف : هذا استدلال بدليل الخطاب وليس بحجة عندنا ؟ فالجواب : أنّه دليل عندنا كالعموم والظاهر وقد دللنا عليه فيما تقدّم ، وعلى أن هذا ليس بدليل الخطاب وإنما هو احتجاج بتقسيم عقلي ، لأنّه ليس بين اتباع سبيل المؤمنين وبين اتباع غير سبيلهم قسم ثالث ، وإذا حرّم الله اتباع غير سبيل المؤمنين وجب اتباع سبيلهم وهذا واضح لا يشتبه .

فإن قال توعّد الله على مشاقة الرسول وهي مخالفته وعلى اتباع غير سبيل المؤمنين فلا يجوز أن يحمل التوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين بانفراده ؟

فالجواب : أن مشاقة الرسول محرّمة بانفرادها وإن لم يكن هناك مؤمن ، فدلّ على أن الوعيد على كل واحد منهما بانفراده ... الخ . انتهى كلام الحافظ البغدادي .

٢ ــ **الدليل الثاني** : ما تواتر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تجتمع أمّتي على ضلالة »[٣٦٣] .

---

(٣٦٢) وتدبّر نقطة مهمة هنا ، وهي أن الحافظ البغدادي لم ينقل عن رجل واحد من أهل السنّة أنّه خالف في حجية الإجماع أو عدم إمكان وقوعه فتكون حجية الإجماع لا خلاف فيها بين أهل السنة !! والألباني يدّعي أنه سائر على نهج أهل السنة رضي الله عنهم (!!!)

(٣٦٣) ومن العجيب الغريب أن الألباني ذهب إلى صحة هذا الحديث كما هو مسطور في كتبه ؛ فقد أورده في كتابه « صحيح الجامع الصغير وزيادته » (٢/١٣٦/ رقم ١٨٤٤) وقال : (رواه الترمذي عن ابن

هذا الحديث روي بألفاظ متعدّدة ومجموعها يفيد الصحة بل يفيد التواتر المعنوي كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ ، منهم الخطيب البغدادي الحافظ في « الفقيه والمتفقه » ص (١٦٧) حيث قال : « وجواب آخر وهو أنّها أحاديث تواترت من طريق المعنى لأنّ الألفاظ الكثيرة إذا وردت من طرق مختلفة ورواة شتى ومعناها واحد لم يجز أن يكون جميعها كذباً ، و لم يكن بد من أن يكون بعضها صحيحاً » اهـ .

وإليك بعض ما ورد من ألفاظ هذا الحديث :

أ ـ روى الترمذي في الفتن / باب لزوم الجماعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله لا يجمع أمّتي ـ أو قال أمّة محمد ـ على ضلالة ، ويد الله على الجماعة ومن شذّ شذّ إلى النّار » وفي سنده سليمان وهو ضعيف إلا أن الحاكم أخرج له في المستدرك شواهد فيصح . وقد قال الإمام ابن حجر العسقلاني في « التلخيص الحبير » (١٤١/٣) ويمكن الاستدلال له بحديث معاوية مرفوعاً :

« لا يزال من أمتي أمّة قائمة بأمر الله لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله » رواه الشيخان .

ب ـ روى الإمام الحاكم في « المستدرك » (١١٦/١) الحديث عن ابن عبّاس فقال :

حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن بالويه[٣٦٤] ثنا موسى بن هارون[٣٦٥] ثنا العبّاس بن عبد العظيم[٣٦٦] ثنا عبد الرزاق[٣٦٧] ثنا إبراهيم بن ميمون العدني[٣٦٨] ... حدّثني ابن طاووس[٣٦٩] عن

عمر صحيح) . وذكر أن الطبراني وابن أبي عاصم والحاكم والبيهقي في الأسماء والصفات رووه أيضاً . انظر تعليقاته على كتاب السنة لابن أبي عاصم (٣٩/١ ـ ٤٥) وكذا صحيحته حديث ١٣٣١ .

(٣٦٤) ترجمه الذهبي في « السير » (٤١٩/١٥) بالإمام المفيد الرئيس من كبراء بلده .

(٣٦٥) مشهور ترجمه أيضاً في « السير » (١١٦/١٢) بالإمام الحافظ الكبير الحجة .

(٣٦٦) من رجال الأربعة ، قال الذهبي في « السير » (٣٠٣/١٢) : « الحافظ الحجة الإمام ، قال النّسائي : ثقة مأمون » انتهى باختصار .

(٣٦٧) هو الإمام الحافظ الكبير صاحب المصنّف ، أشهر من أن يُعَرَّف .

(٣٦٨) ثقة ، وثقه ابن معين وعبد الرزاق ، وفي الكاشف للذهبي (٢١٣/٩٥/١) قال : وثّق .

(٣٦٩) ثقة من رجال الستة .

أبيه[٣٧٠] قال : سمعت ابن عبّاس يقول : قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يجمع الله أمّتي على ضلالة أبداً ويد الله على الجماعة » .

وقال الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم في « المستدرك » (١/١٢٠) بعد أن سرد تسعة أحاديث في حجيّة الإجماع :

« فقد ذكرنا تسعة أحاديث بأسانيد صحيحة يستدلّ بها على الحجة بالإجماع واستقصيت فيه تحرّياً لمذاهب الأئمّة المتقدّمين رضي الله عنهم » اهـ .

وقال الحافظ الذهبي معلقاً على كلام الحاكم مقرّاً له ـ في نفس الصحيفة ـ :

« فهذه الأحاديث التسعة تدل على أن الإجماع حجة » اهـ .

ج ـ قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « التلخيص » (٣/١٤١) :

« قال ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن يسير بن عمرو قال : شيعنا أبا مسعود (البدري الصحابي عقبة بن عمرو رضي الله عنه) حين خرج ... فقال لهم : اتقوا الله واصبروا حتى يستريح بر ، أو يستراح من فاجر **وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع أمّة محمّد على ضلالة** » .

قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح ومثله لا يقال من قبل الرأي . انتهى من التلخيص .

٣ ـ **الدليل الثالث** : في « مجمع الزوائد » للحافظ الهيثمي (١/١٧٨) في باب الإجماع : وعن علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه : قلت يا رسول الله ، إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر ولا نهي فما تأمرني ؟ قال : « شاوروا فيه الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه رأي خاصّة » رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون من أهل الصحيح .

٤ ـ **الدليل الرابع على الإجماع** : روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن معاوية قال : سمعت النّبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وإنّما أنا قاسم ويعطي الله ، ولن يزال أمر هذه الأمّة مستقيماً حتى تقوم الساعة ، أو حتى يأتي أمر الله » .

قال الإمام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/٢٩٥) :

« قال النووي فيه أن الإجماع حجة » اهـ .

قال الحافظ وفي رواية : « لا تزال طائفة من أمّتي قائمة بأمر الله » اهـ .

---

(٣٧٠) ثقة من رجال الستة أيضاً .

والحديث موجود أيضاً بألفاظ قريبة من هذا اللفظ في البخاري كما في « الفتح » (٦٣٢/٦) .

٥ ــ **الدليل الخامس على الإجماع** : جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء ..... » .

رواه الحاكم في « المستدرك » (٧٩/٣) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » اهـ .

وأقرّه الحافظ الذهبي . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٧/١ ــ ١٧٨) : « رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله موثقون » اهـ .

قال الإمام الغزالي في المستصفى (٢٧٨/١) ــ عن هذا الأثر ــ :

« إن المراد به ما رآه جميع المسلمين لأنّه لا يخلو أن يريد به جميع المسلمين أو آحادهم ؛ فإن أراد به جميع المسلمين فهو صحيح إذ الأمّة لا تجتمع على حُسْنِ شيء إلا عن دليل والإجماع حجة وهو مراد الخبر ، وإن أراد الآحاد لزم استحسان العوام فإن فرّق بأنّهم ليسوا أهلاً للنّظر ، قلنا : إذا كان لا ينظر في الأدلّة فأي فائدة لأهلية النّظر » اهـ .

٦ ــ **الدليل السادس على الإجماع** : روى الإمام الحافظ الترمذي في سننه (٣١٥/٣ ــ ٤/ ٢٢٥) عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية فقال : يا أيها النّاس : إنّي قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينا فقال :

« أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم .. من أراد بحبوحة الجنّة فليلزم الجماعة .. » قال الترمذي : حديث حسن صحيح . والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ورواه الطيالسي وغيرهم .

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في « الرسالة » (٤٠٣) :

« وأمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين ممّا يحتج به في أن إجماع المسلمين لازم » اهـ .

وقال الشافعي أيضاً في الرسالة (٤٧٥) :

« ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها ، وإنّما تكون الغفلة في الفرقة ، فأمّا الجماعة فلا يمكن فيها كافّة غفلة عن معنى كتاب ولا سنّة ولا قياس إن شاء الله تعالى » اهـ .

وإنّي أكتفي بهذه الأدلّة التي احتج بها علماء الإسلام وجهابذة الحفاظ الأعلام على حجيّة

الإجماع ولا سيّما أن الألباني قائل بصحة حديث « لا تجتمع أمّتي على ضلالة » وهو يـأخذ بحديث الآحاد في أصول الاعتقاد[٣٧١] ويقول إنه يفيد العلم ! كما هو معلوم ومشهور ، فحديث (الجارية) هو لب التوحيد وأساسه عنده ، وذلك تقليداً لابن تيميّه ، وقد تخيّل الألباني من حديث (الجارية) حلول الله تعالى في ما يتصوّره ويعبر عنه بالمكان العدمي الغير مخلوق في جهة ما فوق العرش ، ورد النصوص القطعية المنزهة لله عن المكان ، وصدق من قال : المشبّه يعبد صنماً (!)

ولا سيّما أن ابن القيّم ينقل لهؤلاء الذين لا يعون نقيراً ولا فتيلاً في التوحيد الإجماع علـى أن الله تعالى عمّا يفترون فوق العرش[٣٧٢] ! فيحتج به ولا يجيب هذا المسكين ابن القيّم بعبارة من ادّعى الإجماع

---

(٣٧١) اعلم أن أصول الاعتقاد كلّها ثابتة بقطعي الدلالات من الكتاب والسنّة ، وبالمحكم منهما ، وبإجماع الأمّة الذي يحاول الألباني أن يتلاعب به ويلغي اعتباره .
أمّا الأحاديث الصحيحة من قسم الآحاد فهي تثبت بعض الفروع التي تتعلّق بالعقائد كإثبات أسماء الله تعالى ومنه مثلاً إطلاق اسم الصانع على الله تعالى من حديث : « إن الله تعالى صانع كل صانع وصنعته » وهو حديث آحاد صحيح ، أمّا ما يدّعي هؤلاء الذين يسير الألباني على نهجهم من طرح المُحكم القطعي وإنزال المتشابه الظنّي مكانه فمذهب فاسد لا بدّ من تزييفه وإبطاله .

(٣٧٢) ومن المضحك جداً أن الألباني يحتج متى راق له باتفاق أهل العلم وإجماعهم المنعقد بعد قرن الصحابة رضـي الله تعالى عنهم ، ومتى خالف هواه تمحّل في رده وعدم الاحتجاج به ، فمن احتجاجه باتفاق العلماء بعد قرن الصحابة ـــ أي بإجماعهم ـــ ما أثبته هو والنّاشر العاق لشيخه على الغلاف الداخلي لشرح الطحاوية (الطبعة الثامنة) من كـلام الإمام السبكي ، وهو قوله : (جمهور المذاهب الاربعة على الحق يقرّون عقيدة الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول) ، وهذا ترويج منهما للكتاب على الضعفاء لإيهام أن الشرح المذكور هو الذي أثنى عليه السبكي مع كونه أُلّفَ بعـد وفـاة السبكي . ثم قال النّاشر في ص (١٠) من شرح الطحاوية موضحاً بمدد من أستاذه الألباني ما نصه :
« فإن عقيدة الإمام الطحاوي الحنفي هـي عقيـدة أهـل السـنّة والجماعـة **المتفـق علـى اتّباعهـا مـن علمـاء الأمّة** ... » اهـ فتأمّل في كلمة المتفق التي تعني الإجماع أصولياً وعرفياً ولغوياً .
ثمّ قال النّاشر : « وقد امتن الله عليّ ، فيسر لي طبع (شرح العقيدة الطحاوية) بعد حصولي على مخطوطـة قيّمـة . ولم أجزم في طبعتنا بنسبة الشرح لابن أبي العز ـــ رحمه الله ـــ غير أن أستاذي الشيخ محمّد ناصر الألباني ... » إلى آخر مـا قال اهـ .
فأقول : بارك الله فيك أنت وأستاذك ! كيف تتشدّقان وتتفلسفان بإنكار اتفاق وإجماع علماء الأمّة بقولكما : قال أحمـد من ادّعى الإجماع فهو كاذب ، ثمّ تقولان بأن عقيدة الطحاوي المتوفّى سنة (٣٢١ هـ) متفق على اتباعها (؟) (!)
أم أن الاتفاق ههنا هو غير الإجماع ؟! وسندعكما تغرقان في بحر التناقض . وعلى هذا الكلام مؤاخذآت أخرى :

فهو كاذب ! علماً بأنّ الأئمة نقلوا الإجماع على خلاف ذلك !

وهذا الإجماع الذي يأخذه الألباني من كتب ابن القيّم وشيخه الحرّاني بكل أريحية مشهور في كتبهما وفي كتب شارح الطحاوية ، ولنا بحث في حديث الجارية وغيره معهم مستقبلاً إن شاء الله تعالى والله الموفّق .

فصل
في احتجاج كافّة أهل السنّة بالإجماع
وأقوال أكابر العلماء في إثباته

ذكرنا آنفاً أثناء سرد الإجماع من الكتاب والسنّة قول سيدنا ابن مسعود وأبي مسعود البدري رضي الله تعالى عنهما في الحث على التمسك بالإجماع والاحتجاج به ولا شك بأنّهما من أئمة من يقول بذلك ، لا سيما والشوكاني المتأخر حبيب الألباني ، يقول في السيل الجرار ص (١٣) عن الصحابة : (فهم لم يسمعوا بالتقليد فضلاً عن أن يقولوا بجوازه). اهـ .

فيكون احتجاج الصحابة المجتهدين ومن بعدهم كالإمام الشافعي المجتهد وغيرهم من السلف الصالح ، هو الصحيح الذي ينبغي للألباني أن يذهب إليه ويذعن له ، لا الشوكاني الخلفي المتأخر أو النّظام من السلف الطالح ! ولنسرد أقوال أهل الشأن في بيان احتجاجهم بالإجماع ، عسى أن تشفي هذه الأقوال الألباني ومقلّديه من هذا الداء الخطير وبالله التوفيق :

١ ـ قال الإمام الشافعي في الرسالة : ص (٤٠٣) :

(منها) : أنّهما خدعا البسطاء ممّن يثق بهما بأنّ شرح الطحاوية الذي تعاونا على طبعه وإخراجه يمثل عقيدة أهل السنّة المتفق والمجمع عليها وليس كذلك قطعاً ، لما حوى من كفريات لا تخفى كالقول بحوادث لا أوّل لها وبقدم العالم بالنوع ... إلخ .

(ومنها) : أن متن الطحاوية المتفق عليه هو حقيقة من أحسن متون أهل السنّة (الأشاعرة والماتريدية) وخصوصاً أن فيه ما يقصم ظهر الأستاذ ! وتلميذه ! من النصوص الواضحة في تنزيه الله تعالى عن الحد والجهة والأعضاء والأركان (والمكان العدمي) .

(ومنها) : غير ذلك من تناقضات لا أود الآن إطالة هذا التعليق بها وإنّما أرجنها إلى مكان آخر ، وأقسم بالله تعالى يميناً برّه أنّ التلميذ وأستاذه لا يعرفان في علم التوحيد ما ينقذهما من مهاوي التجسيم ليدركا به الحق من غيره ! وإنّما الذي يتقنانه هو علم الكلام المذموم الذي تطفح به كتب الحرّاني وتلميذه وشارح الطحاوية (!)

« وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلزوم جماعة المسلمين ممّا يحتج به في أن إجماع المسلمين ــ إن شاء الله ــ لازم » اهـ .

أقول : فإذا كان الإجماع غير متصوّر وقوعه كما يزعم الألباني ويتخيّل ، فلماذا يتكلّم الشافعي رحمه الله تعالى عن أمر لن يتصوّر وقوعه ؟! ومن ادّعاه فهو كاذب ؟! وهل يحتج أمثال الإمام الشافعي السلفي المجتهد الذي لا يقلّد أحداً بالكذب في إثبات المسائل الشرعية ؟! نأمل أن يجيب الألباني نفسه على هذا (!)

ولا أريد الإطالة الآن بنقل ما في الرسالة للإمام الشافعي رحمه الله تعالى من كلام في الإجماع ومن أراد التوسع فليرجع للرسالة ، وخصوصاً باب الإجماع ص (٤٧١) .

ولا شك أنّه لم يوجد إنسان في تلك العصور (القرون الثلاثة) ينكر الإجماع من أهل السنّة والجماعة وأهل الحق ، وأن أوّل ما ابتدأ ذلك النّظام إن ثبت ذلك عنه وتبعه بعد ذلك بعض أهل البدعة ، ولا أريد ههنا قطعاً استيعاب ذكر الآلاف المؤلفة من العلماء الذين يقولون بحجية الإجماع ، وإنما أريد ذكر بعض العلماء الذين انتهت إليهم المشيخة وإمامة أهل الحق في عصور مختلفة .

٢ ـ الإمام الحافظ ابن عبد البر : قال الإمام الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (١٤٢/٧) : « وقال ابن عبد البر فيه أنّه لا يجوز الحلف بغير الله وهذا أمر مجتمع عليه ، ثم قال : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها ، لا يجوز الحلف لأحد بها ، واختلفوا في الكفارة إذا أحنث فأوجبها بعضهم وأباها بعضهم وهو الصواب ، انتهى . وقال الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله تعالى معصية ، قال أصحابه أي حراماً وإثماً ، قالوا : فأشار إلى تردد فيه . وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بأنّه ليس بحرام بل مكروه ، ولذا قال النووي في شرح مسلم : هو عند أصحابنا مكروه وليس بحرام » انتهى كلام الحافظ العراقي .

فيكون الإمام ابن عبد البر والحافظ العراقي ممن يحتج بالإجماع ، في أمر اختلف السلف والخلف بين حرمته وكراهته لا سيما قد جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عن ذلك الرجل النجدي : « أفلح وأبيه إن صدق » رواه مسلم (١١) وأبو داود (٣٩١و٣٢٥٢) والدارمي (١٥٧٨) .

٣ ـ كلنا يعرف أن الإمام الحافظ أبو بكر بن المنذر السلفي المتوفى سنة (٣١٨ هـ) صنّف كتاباً سمّاه « الإجماع » نقل فيه إجماع علماء السلف في مسائل في أبواب الفقه المختلفة ، وفيها مسائل كثيرة غير معلومة من الدين بالضرورة . فليراجع كتاب « الإجماع » .

٤ ـ أن الإمام أبا إسحق الشيرازي رحمه الله تعالى في كتابه (اللمع) في

الأصول ، وإمام الحرمين في البرهان ، والإمام الغزالي في (المستصفى) جميعاً نصوا على حجية الإجماع وردوا وخصوصاً الإمام الغزالي على مَنْ أنكره .

٥ ــ وكذا الإمام النووي رحمه الله تعالى يقول بذلك ولننقل عبارته ، والتأمّل فيها يكفي كل منصف وهي أنه قال في « شرح مسلم » (٤/٤٠) :

« إن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المني ، بل متى غابت الحشفة وجب الغسل على الرجل والمرأة ، وهذا لا خلاف فيه اليوم ، وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم ، ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه » اهـ .

وهذا الكلام من الإمام النووي فيه عدّة فوائد ، نذكر بعضها فنقول :

أولاً : فيه أن الإجماع بعد الخلاف ينعقد ويصير حجة وهو الراجح عند أهل الأصول[٣٧٣] وذكر ذلك الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني أيضاً فقال في « الفتح » (٩/٣٦٥) :

« فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما . وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان قد خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له ، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الإختلاف بعد الإتفاق » اهـ .

ثانياً : إن قال الألباني هذا إجماع في المعلوم من الدين بالضرورة ، قلنا له : ليس كذلك ، لأنه لو كان من المعلوم من الدين بالضرورة لما وقع فيه خلاف بين الصحابة وغيرهم ، ولكان المخالف فيه كافراً[٣٧٤] ، كما يقول ابن حزم في مراتب الإجماع : (بتحقيق الإمام الكوثري) ص (٧) : « إن الإجماع قاعدة من قواعد الملّة الحنيفية يرجع إليه ويفزع نحوه ويكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنّه إجماع » اهـ .

ثالثاً : وإنّني أعجب جداً من صنيع أحمد شاكر ومن قلّده في هذه المسألة من إنكار الإجماع والقول بعدم تصوّره والركض وراء آراء النّظام وبعض من لا يعبأ بهم ، حباً للشذوذ ونبذاً للأدلّة الشرعية ولكلام علماء السلف الصالح المتفقين على حجية الإجماع ووقوعه ، لأغراضٍ الله تعالى أعلم بها ! وأشرنا قبلاً إلى ما ظهر لنا من تلك الأغراض ، وأحمد شاكر يقول في تعليقه على كتاب « الأحكام لابن حزم » (٤/٥٠٦) :

---

(٣٧٣) المراد هنا بعض أهل الأصول وفي المسألة خلاف ، وتحتاج المسألة هنا إلى شرح .

(٣٧٤) ولأن المعلوم بالضرورة لا يختلف فيه في وقت من الأوقات .

« هذا الذي ذهب إليه المؤلّف هو الحق في معنى الإجماع والاحتجاج به وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة ، وأمّا الإجماع الذي يدّعيه الأصوليون فلا يتصوّر وقوعه ، ولا يكون أبداً ، وما هو إلا خيال » اهـ فتأمل بالله عليك في هذا الكلام الضعيف (!)

٦ ـ وكذا ابن حزم ـ الذي يحتج بكلامه أحمد شاكر والألباني ـ يقول في « مراتب الإجماع » ص (١٢) : « إذا صحّ الإجماع فليس علينا طلب الدليل إذ الحجة بالإجماع قد لزمت وهذا هو الصحيح » .

٧ ـ وكنّا قد نقلنا أيضاً كلام الحافظ الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » فليراجع .

٨ ـ ومن ذلك أيضاً ما نص عليه الإمام الحافظ القرطبي في عدّة مواضع من تفسيره ، وقد قدّمنا قوله في التفسير في المجلّد الخامس ولا بأس هنا من نقل كلامه في غير ذلك الموضع أيضاً من تفسيره :

أ ـ قال في (١٦٤/٤) عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ ﴾ : « وفيها دليل على صحة الإجماع حسبما هو مذكور في موضعه من أصول الفقه » اهـ .

ب ـ وقال أيضاً (١٥٦/٢) عند قوله تعالى : ﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ ما نصه : « **الرابعة** : وفيه دليل على صحة الإجماع ووجوب الحكم به » اهـ .

٩ ـ وقال الإمام الحافظ النّووي رحمه الله تعالى في « شرح المهذب » (٣٤٢/٤) ما نصّه : « **ومتى خالف خبر الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره** » .

١٠ ـ وكذا ذكر نحواً من كلام النووي الأستاذ عبد القاهر التميمي البغدادي في « الفرق بين الفرق » وفي « أصول الدين » .

١١ ـ وفي « فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثبوت » للعلاّمة الأنصاري / في الأصول (٢١٣/٢) المطبوع مع مستصفى الإمام الغزالي ما نصه :

« (مسألة) : الإجماع حجة قطعاً ، ويفيد العلم الجازم عند الجميع من أهل القبلة ، ولا يعتد بشرذمة من الحمقى ... لأنّهم حادثون بعد الاتفاق يشككون في ضروريات الدين مثل السوفسطائية في الضروريات العقلية ، لنا اتّفاقهم في كل عصر على القطع بتخطئة المخالف للإجماع من حيث هو إجماع واتفاقهم على تقديمه على القاطع وعدّهم تفريق عصا الجماعة من المسلمين أمراً عظيماً وإثماً كبيراً ، والعادة تحيل اجتماع هذا المبلغ من الأخيار الصالحين من الصحابة والتابعين المحققين على قطعٍ في حكم مّا لا سيما القطع بكون المخالفة أمراً عظيماً إلا عن نص قاطع بحيث لا يكون

للارتياب فيه احتمال ؛ فإنّه قد علم بالتجربة والتكرار من أحوالهم وفتاويهم علماً ضرورياً أنّهم ما كانوا يقطعون بشيء إلا ما كان كالشمس على نصف النّهار ، فإن قلت هذا استدلال على حجية الإجماع بالإجماع وهو دور ، (قلنا) : لا دور لأنّ الدليل وجود هذا الاتّفاق بلا اعتبار حجيّته ؛ والمدّعى حجيته فلا دور ، وتفصيله أنّا وجدنا اتفاق كل عصر على تخطئة المخالف للإجماع بالقطع فكون الإجماع صواباً مطابقاً للواقع مركوز في أذهانهم ومقطوع معلوم عندهم وهذا القطع لا يحصل إلا عن قاطع ظهر لهم مثل ظهور الشمس بل أشد منه فلزم حجيّته قطعاً وليس فيه شائبة للدور » اهـ كلام الأنصاري من فواتح الرحموت .

١٢ ــ وقد احتج أيضاً بالإجماع في الفروع في غير المعلوم من الدين بالضرورة الشوكاني الذي يعجب الألباني بآرائه وخصوصاً بانفرادته ، ففي سيل الشوكاني الجرار (٥٤/١ دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ) ما نصه :

« وهذه الزيادة قد اتفق الحفاظ على ضعفها[٣٧٥] وإن وردت من طرق ، ولكنهم **اتفقوا على العمل بها** ، كما نقل ذلك غير واحد من الأئمّة والفقهاء ، وكان العمل بها متعيّناً من **الإجماع** على العمل بها لأنّها تصير بذلك من المتلقّى بالقبول وما كان كذلك فهو ممّا يجب العمل به[٣٧٦]

(**٣٧٥**) يعني بالزيادة الاستثناء وما بعده من حديث : « إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غيّر ريحه أو لونه أو طعمه » .

(**٣٧٦**) في هذا الكلام المتفق عليه المقرّر في علم الأصول (وهو من الشوكاني الذي يحتج ويثق به الأستاذ الألباني في (علم الأصول) يتبين أن الحديث الضعيف الإسناد متى تلقته الأمّة بالقبول وعملت به صار حجة ، وكذا الحديث الصحيح الإسناد إذا تركته الأمّة قروناً ولم تعمل به كان موجباً للقدح فيه ، وخصوصاً إن لم يعمل به أحد على الإطلاق فلا يجوز لأحد أن يحتج به ، كما فعل الألباني في أخذه بحديث مطعون فيه في تحريم صيام يوم السبت ولو صادف يوم عرفة مثلاً أو غيره من الأيام التي حثت الشريعة على صيامها وعظيم ثوابها ، وركض ليجد قولاً ولو لواحد من العلماء لينصر شذوذه هذا فلم يفلح ! وأمّا ركضه الآن في البحث عن أقوال لبعض السلف في الكراهة كما في كتب الطحاوي رحمه الله تعالى ليلبّس على البسطاء من السذّج بأنّ السلف كانوا يستعملون الكراهة أحياناً بمعنى التحريم فهذا من السراب الذي يحسبه الشاذُ حجة حتى إذا جاءه لم يجده دليلاً ووجد صوارم أئمّة السلف عنده تهوي على أمّ رأسه لتدمير بدعته الخلفية في تحريم صوم يومٍ أحلّ اللهُ تعالى صيامهُ وصامه رسوله الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

وبهذه المناسبة أود أنْ أبين أيضاً أنّ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال هو الحق الذي أجمعت الأمة عليه ، قال العلاّمة ابن علاّن في شرح الاذكار (٨٢/١) شارحاً كلام الإمام النّووي في الأذكار (قال العلماء من المحدّثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً) ما نصه : « قال الحافظ الزركشي نقل النووي في الجزء الذي جمعه في إباحة القيام الاتفاق ، فقال : أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في

كما تقرر في الأصول » اهـ .

وقال الشوكاني أيضاً (١/٥٥) :

الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم ولا شيء في العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف . اهـ وقال في الأربعين : اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال . اهـ .

وقال ابن حجر في شرحه : أشار بحكاية الإجماع على ما ذكره إلى الرد على من نازع فيه . اهـ . وبه يعلم ان المراد بالإجماع والإتفاق في العبارتين واحد وممن قال بذلك أحمد بن حنبل وابن المبارك والسفيانان والعنبري وغيرهم ، وفي حواشي ابن الصلاح للحافظ الزركشي نقل بعض الأثبات عن بعض تصانيف الحافظ ابن العربي المالكي أنه قال لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً » انتهى ما أردت نقله من شرح الأذكار للعلامة ابن علان الأشعري الشافعي .

قلت : وقال محدث العصر سيدي عبد الله بن الصديق في كتابه « القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع » ص (٢) : « إن ابن العربي خالف الجمهور قولاً ونظراً فقط أما في العمل فقد عمل بالضعيف في الفضائل في كتابه « سراج المريدين » وهو من نفائس كتبه » .

(ومن الطريف هنا بمناسبة ذكر أن الإجماع هو الاتفاق) أذكر أنّي تباحثت يوماً مع أحد خريجي الماجستير الشرعي وكان من قسم أصول الفقه وقد تخصص في الإجماع والقياس فلما جلبت له دليلاً لمسألة ثمّ **قلت له** : فيها إجماع ، فقد قال الإمام ... اتفق أهل العلم عليها ، فسارع ليظهر جهلة الذي تخصص فيه وقال : اتفقوا و لم يجمعوا . فعلمت مقدار فهمه وقيمة تخصصه ودراسته المهلهلة (!)

(**فائدة**) : وبما أنّنا بيّنا أن العلماء اتفقوا وأجمعوا على استحباب العمل وجوازه بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، فلا بدّ لنا أن نبين أيضاً أن كثيراً من أكابر أهل العلم والمحدّثين عملوا بالضعيف في الأحكام .

فاعلم ـ يرحمك الله تعالى ـ أن العمل بالضعيف في الفضائل هو مذهب الأئمّة الثلاثة ، الإمام الحافظ أبو حنيفة وأمير المؤمنين في الحديث مالك وشيخ المحدّثين والحفاظ أحمد بن حنبل كما في « مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح » للمحدّث ملا علي القاري (١/١٩) وهو أيضاً مذهب جماعة من المحدّثين كأبي داود والنّسائي وابن أبي حاتم لكن بشرطين : أن لا يشتد ضعفه وأن لا يوجد في المسألة غيره ، كما في « فتح المغيث » للحافظ السخاوي (١/٨٠ و ٢٦٧) بل إن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى نفسه يعمل بالمرسل إذا لم يوجد في المسألة غيره وهو يرى أن المرسل ضعيف .

والألباني يأخذ بالضعيف والموضوع بل بكلام ابن تيمية وجهلاء الحشوية فيثبت لله تعالى بها الصفات ، فقد أثبت حداً لله تعالى وجهة بل أثبت لخالق المكان مكاناً أرضى البسطاء والسذّج بتسميته (مكاناً عدمي) ... إلى غير ذلك من طامّات سنفرد لها جزءاً خاصاً إن شاء الله .

(**تنبيه**) : وأما يقال من شروط العمل بالضعيف أن له ثلاثة شروط : الأوّل : أن لا يشتد ضعفه فهذا صحيح ، والثاني : يندرج تحت أصل في الشريعة فهذا صحيح أيضاً لئلا يعارض القطعي كما يفعل الألباني يضرب بالضعيف الثابتَ كما بينته في رسالة إبطال حديث العاجن ، والثالث : أن لا يعتقد ثبوته : فهذا باطل غير صحيح بل ينبغي أن يعتقد ثبوته ويمكن إبدال هذا الشرط الثالث بقولهم : وأن لا يوجد في الباب أو في المسألة غيره .

« وأمّا حديث القلّتين فغاية ما فيه أن ما بلغ مقدار القلّتين لا يحمل الخبث فكان هذا المقـــدار لا يؤثّر فيه الخبث في غالب الحالات فإن تغيّر بعض أوصافه كان نجساً بالإجماع الثابت من طرق متعـــددة ، وبتلك الزيادة التي وقع الإجماع على العمل بها في حديث (خلق الماء طهور) فيكون إطلاق حديـــث القلّتين مقيداً بذلك حملاً للمطلق على المقيد » اهـــ كلام الشوكاني .

فليعلم الألباني أن الشوكاني الذي يحتج بكلامه في « إرشاد الفحول » ، يحتج هو نفسه بالإجماع في باقي كتبه كـــ « السيل الجرار » و « نيل الأوطار » ، ومنه تتحقق تخبط منكري الإجماع ، فتـــارة ينفونه وتارة يحتجون به ويقبلونه ، على حسب ما يأتي الهوى في القضية ، واستدلالهم بالإجماع في عـــدة مواضع يؤكّد لهم أن الإجماع واقع حاصل متصوّر حجة شاؤوا أم أبوا لا يمكنهم الاستغناء عنه ؛ وبهـــذا ننهي نُقول أهل العلم في الاحتجاج بالإجماع .

ولننقل إلى فصل نعرّف فيه بإمام منكري الإجماع (النّظام) ثم من تبعه في هذه المســـألة وبـــالله التوفيق .

فصـــــــل

في بيان حال الشيخ إبراهيم بن سيار النّظام الذي أنكر الإجماع والذي قلّده الألباني في ذلك

قال العلاّمة عبد القاهر التميمي البغدادي[٣٧٧] المتوفّى سنة ٤٢٩ هـ في كتابه « التبصرة البغدادية » المطبوع باسم « أصول الدين » صحيفة (٣٣٥) ما نصه :

« وأمّا زعيمهم النّظام : فهو الذي نفى نهاية الجسم وأبطل بذلك إحصاء الباري تعالى لأجزاء العالم ، وعلمه بكميّة أجزائه ، وزعم أن الإنسان هو الروح وأن أحداً ما رأى إنساناً قط وإنّما رأى قالبه ، وزعم أن الأعراض كلّها حركات وأنّها جنس واحد ، وأنّ الإيمان من جنس الكفر وأن فعل النّبي صلى الله عليه وآله وسلم من جنس فعل إبليس . وقال بالطفرة وادّعى حشر الكلاب والخنازير وسائر السباع الهمج إلى الجنّة ، وأنكر وقوع الطلاق بالكنايات وإن قارنتها نيّة الطلاق » اهـ كلام أبو منصور البغدادي .

وقال الشيخ أبو المظفر الإسفراييني المتوفى سنة ٤٧١ هـ في كتاب « التبصير » ص (٤٣) بتحقيق الإمام المحدّث العلاّمة الكوثري رحمه الله تعالى ما نصه :

« الفرقة الرابعة : ـ أي من المعتزلة ـ النظّامية : أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار الذي كان يلقب بالنّظام ، والمعتزلة يقولون : إنّما سمي نظاماً لأنّه كان حسن الكلام في النظم والنثر وليس كذلك . وإنّما سمي به لأنّه كان ينظم الخرز في سوق البصرة ويبيعها . وكان في حداثة سنّة يصحب الثنوية والسمنية الذين يقولون بتكافؤ الأدلّة ، في حال كهوليته كان يصحب ملحدة الفلاسفة ، وكان قد أخذ منهم قولهم بأن أجزاء الجزء لا تتناهى ... ولزمه على هذا قدم العالم ... اهـ كلام الإسفراييني .

وعلّق على ترجمة النّظام في « التبصير » الإمام المحدّث الكوثري فقال :

« هو ابن أخت أبي الهذيل وعنه أخذ الاعتزال ، يعد من أذكياء المعتزلة إلا أنّه ظنين متهم كثير الوقيعة في أهل الحديث ، أوّل من نفى القياس والإجماع ، وبتشغيباته فيهما انخدع الخوارج والظاهرية

---

(٣٧٧) تبيّن لي فيما بعد أن هذا الكلام الذي ينقله الشيخ عبدالقاهر والشيخ الاسفرييني غير صحيح وسأبين ذلك الآن إن شاء الله تعالى بعد ذكر قولهما وبعد ذكر قول العلامة الكوثري رحمه الله تعالى . والشيخ عبد القاهر البغدادي تبيّن لي الآن أنه ليس كل ما ينقله عن الفرق والأشخاص صحيحاً بل ليس كل ما ينقله من الإجماعات صحيحاً أيضاً .

والشيعة[٣٧٨] ، توفي في حدود سنة ٢٣١ هـ » اهـ كلام الكوثري .

قلت : فهو إذاً من السلف الطالح نسأل الله السلامة .

وأقول الآن (يوم ٣/٦/٢٠٠٠م) : ثم تبيَّن لي فيما بعد أن هذا الكلام الذي نقله عبد القاهر البغدادي عن النظام أكثره لا يثبت عنه ! إذ قد نقل البغدادي والاسفراييني وأمثالهما ذلك كما يظهر من كتاب ابن الراوندي « فضائح المعتزلة » وابن الراوندي أو الريوندي ترجمه الذهبي في « السير » (٥٩/١٤) بقوله : [الملحد عدو الدين أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الريوندي صاحب التصانيف في الحط على الملة .... قال ابن الجوزي : ...ورأيت له كتاب ... « الدامغ » الذي نقضه عليه الجبائي ، ونقض عبدالرحمن بن محمد الخياط عليه كتابه « الزمردة »] .

قلت : قد ردَّ عليه الخياط شيخ المعتزلة ، ففي « السير » (٢٢٠/١٤) :

[الخياط : شيخ المعتزلة البغداديين له الذكاء المفرط والتصانيف المهذبة ، وكان قد طلب الحديث ... وكان من بحور العلم ... صنَّف كتاب الاستدلال ونقض كتاب ابن الراوندي في فضائح المعتزلة ...] انتهى .

فصل

في بيان حال الصنعاني صاحب سبل السلام

الصنعاني هو : محمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني من المتأخرين جداً توفي سنة ١١٨٢ هـ ، وكان زيدي المذهب ادَّعى الاجتهاد وخرج عن مذهب الأئمة من آل البيت في بعض المسائل ، سجن بأمر من علماء بلاده كما هو مشهور ، من مقلّديه ومحبيه بَلَدِيُّهُ (الشوكاني) ترجمه في « البدر الطالع » (١٣٣/٢) وقال في ترجمته : إنّه رآه في النّوم في رؤيا وفيها أنّه سأله عن أهل الحديث ما حالهم في الآخرة ؟ فقال :

بلغوا بحديثهم الجنّة ، أو بلغوا بحديثهم بين يدي الرحمن الشك منّي ، ثمّ بكى بكاء عالياً وضمّني إليه ، وفارقني ... الخ .

أقول : الصنعاني متخبِّط في مسألة الإجماع ومنه جاء التخبط للشوكاني ، ووقع في شَرَكِهِمَا أحمد شاكر وتبعه الألباني دون بصيرة .

---

(٣٧٨) ما أظن أن هذا خبر صحيح .

فالصنعاني يقول في « إجابة السائل شرح بغية الآمل » ص (١٤٢ ــ ١٤٨) ما ملخصه أن الإجماع لا يتصوّر وقوعه وأن أدلته ظنيّة . ويقول في صفحة (١٤٦) ما نصه :

« ولذا قال ابن حنبل : إنّه يقطع بكذب ناقله ، وزاد غيره : ويكون ناقله مجروح العدالة ، إذا عرفت هذا فالأحاديث الواردة في مثل ذلك (عليكم بالسواد الأعظم) ونحو ممّا جعلوه أدلّة للإجماع ، وقد علمت تعذره ... » إلى آخر هرائه المتناقض .

ثمّ يقرر الصنعاني بعد ذلك بصفحات في نفس الكتاب ص (١٥٤) أن إجماع أهل البيت حجة فيقول :

وذهب أكثر الآل إلى أنّه حجة ــ أي إجماع أهل البيت ــ وقد أشرنا إلى أدلّته وأحقيته بقولنا :

والحق فيما قاله الأجلّه حجته لقوّة الأدلّة

.... إلى آخر ما قال .

ثمّ يتناقض الصنعاني إمامُ الشوكاني وقدوة الألباني ص (٣٨١) فيقول إن النّسخ لا يكون إلا بنص من الكتاب والسنّة ، أو بإجماع ، سواء كان نص الإجماع إجماع أمّة أو العترة ــ أهل البيت ــ .

ثمّ احتج الصنعاني في « سبل السلام » بالإجماع وإنّي أنقل ثلاثة مواضع من « سبل السلام » يحتج فيها بالإجماع :

قال في « سبل السلام » (١/١٨) : « كما تفنى النّجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير **بالإجماع** فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة » اهـ .

وقال (١/١٩) : « ولكن هذه الزيادة قد **أجمع العلماء** على القول بحكمها . قال ابن المنذر : **أجمع العلماء** على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيّرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس ، **فالإجماع** هو الدليل على نجاسة ما تغيّر أحد أوصافه لا هذه الزيادة » اهـ .

وقال (١/٣٦) : « بخلاف الحكم بالتحريم فإنّه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية **وإجماعاً** » اهـ .

فتأمّل يرحمك الله تعالى في هذا التخبط من الصنعاني لتدرك من أين جاء للألباني التخبط والتناقض ، وبذا يكون الصنعاني قد جرّح نفسه لأنّه قال كما قدّمت عنه :

« أن ناقل الإجماع مجروح العدالة » (!)

وقال الإمام المحدّث الكوثري رحمة الله عليه :

« ومحمّد بن إسماعيل الأمير كم له من فتن ، تجتلى أحواله من أجوبة القضاة من بني العَنسي لأهل

حُوت المدوّنة في كتب التاريخ ، ... ولا يكفي في تكفير ذنوبه كتابه المسمّى « إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب » وهو يشرح فيه قصيدته التي مطلعها :

رجعت عن القول الذي قلت في النّجـدي فقد صحّ لي عنه خلاف الذي عنـدي

انتهى كلام الكوثري رحمه الله تعالى .

فصـل

في أحمد شاكر الذي يقول : إن الإجماع مجرّد خيال

قدّمنا أن أحمد شاكر يقول كما في تعليقه على أحكام ابن حزم أن الإجماع الـذي يقـول بـه الأصوليون ما هو إلا خيال ، وقد نشأ الألباني وترعرع على مطالعة أفكار أحمد شاكر ورشـيد رضـا صاحب المنار وخصوصاً حامد الفقي ، وأمثالهم . وقد تكفّل بالرد على رشيد رضا عدة علمـاء منهـم العلاّمة يوسف الدجوي في كتابه « صواعق من نار على صاحب المنار » وتكفّل جماعة من العلماء بالرد على أصحاب مدرسة الإصلاح الديني الذين حاولوا طمس حقائق معلومة من الدين بالضرورة ، والألباني تربى على أفكار من قدّمنا فولع بكل شاذ ومستهجن ، مع أنّه يحاول إظهار عدم موافقتهم على كثير من الأمور التي لا تروق له ، وأمّا أحمد شاكر فممن رد عليه المحـدّث العلامـة الكوثـري حيـث قـال ما ملخصه ــ راداً على أحمد شاكر في قوله إن الإجماع مجرّد خيال ــ :

« هذا الكلام لا يصدر ممّن يعقل ما يقول ، وإن دلّ هذا الكلام منه على شيء فإنّما يدل على أنّه ما درس شيئاً من أصول الفقه ، ولو نحو « مرآة الأصول » أو « التحرير » على واحد من المبرّزين في العلم ، فضلاً عن كتاب البزدوي وشروحه ، ولا هو اطّلع على بحـر البـدر الزركشـي ، ولا شـامل الأتقاني ، فضلاً عن تقويم الدبوسي وميزان السمرقندي وفصول أبي بكر الرازي ، ولم يطّلع أيضاً علـى فصول الباجي ولا محصول أبي بكر ابن العربي بل ولا تنقيح القرافي ، ولا رسالة الشافعي وبرهـان ابـن الجويني وقواطع ابن السمعاني ومستصفى الغزالي ولا على تمهيد أبي الخطاب وروضة الموفّق ومختصرهـا للطوفي[٣٧٩] ولا عمدة القاضي عبد الجبار ومعتمد أبي الحسين البصري ، بل اكتفى في هذا العلم الخطـير بتقليب صفحات كتيب للشوكاني أو القنّوجي شيخي التخبطات في المسائل في الدور الأخير ومثله يحيل على ما ارتآه هو في الإجماع في تعليقه على أحكام ابن حزم . ولو كان أحمد شاكر الجريء تذوّق شـيئاً

---

(٣٧٩) الطوفي رجل ضال كان على مذهب الإمام أحمد ، ترجمته في الدرر الكامنة .

من علم الأصول لعلم ان من يدوس تلك الكتب تحت رجله العرجاء ليس له إلا ان يخبط خبط عشواء .

ولا ندري من أين أتت هذه الفوضى في التفكير ومن أين تسرّبت هذه السموم الفاتكة إلى أذهان بعض المتفيقهين في هذا العصر ؟!! » .

أقول : ولو دققنا النّظر في منهج منكري الإجماع لأدركنا منهجهم قصدوا أم لا يسوق إلى تفرقة الكلمة وعدم جمعها ومنابذة الوفاق ، وأنّهم ساعون بإنكار الإجماع إلى ترسيخ إمامتهم وتوطيدها ونبذ ما جرت عليه الأمّة وخصوصاً في وفاقها وإجماعها ، لأن الأمّة لن تنقاد إلى آرائهم الشاذة ما دام الله تعالى قد أنعم عليها بالعقل وحسن التفكير بسوء العواقب ، فهم حقيقة ساعون سعياً حثيثاً لزيادة الخلاف والتفريق وإشغال الناس في المساجد والمحافل بتسفيه علم من مضى من الأئمّة والبحث في أمور انتهى النّاس من تمحيصها قبل قرون طويلة إحياء للخلاف والشقاق وإشعالاً للفتنة ، ليلتهي النّاس عن أعداء هذا الدين ، ومن لا زال يظنّ أن التحذير من شرورهم وكشف حال مذهبهم وتزوير معتقداتهم وأقوالهم في الصغير والكبير أمراً ثانوياً لا أهميّة له ، فهو بهذا الكلام اعتبر الدين كلّه من الأمور الثانوية غير المهمّة ، ولعجزه العلمي بإدلاء الحجج ، يقول : أمور ثانوية ، ويقول : لماذا تضيعون أوقاتكم بالرد على تفاهات هؤلاء ؟! ناسياً أو متناسياً أن جميع الأئمّة المعتبرين قطعوا المبتدعة والكفار بقواطع الحجج والبراهين .

والأمّة قبل وجود هؤلاء المفرّقين المشتتين متفقة مجتمعة متآلفة مع كونها تتبع أربعة أئمّة من أعلام أهل الهدى ، وأما توحيد المذاهب الذي يدعو إليه هؤلاء المتمجهدين فما أفاد إلا التشتيت والتفريق وزرع بذور الفرقة والعداوة بين المؤمنين والمصلّين في كل مسجد وحي . حتى نرى بعض أتباعهم يحقدون ويمتلئون غيظاً بل يسعون لإيذاء كل من جهر بذكر الله تعالى رافعاً صوته به ، ومن طفح صدره حقداً على من يذكر الله بأي كيفية وتقاعس متناسياً أعداء الله تعالى فلا يرجى منه خير .

ولنعد إلى تكملة كلام العلاّمة الكوثري في أحمد شاكر حيث يقول :

[فمن يجترئ فيقول إن الإجماع الذي نص عليه الأصوليون ما هو إلا خيال ، يحتاج قبل كل شيء إلى التفقه ، بأن يدرس بعض كتب الأصول والفروع على بعض المبرّزين قبل أن يخوض في مثل هذه الأبحاث ، حتى يتمكّن من فهم ما في فصول أبي بكر الرازي ونحوه من دقائق هذا العلم ويتكلّم إذا تكلّم عن فهم .

وأما قول محمّد بن إبراهيم الوزير اليماني فبعيد عمّا يفقهه الفقهاء وهو لين الملمس في كتبه بالنّسبة إلى أمثال المقبلي ومحمد بن إسماعيل الأمير والشوكاني من أذياله الهدّامين ، لكن مع هذا اللين تحمل كتبه

سمّاً ناقعاً[٣٨٠] وهو أوّل من شوّش فقه العترة ببلاد اليمن ، وكلامه يرمي إلى إسقاط الإجماع من الحجيّة وإن لم يصرّح تصريح الشوكاني في جزء طلاق الثلاث حيث قال : (إن الحق عدم حجيّة الإجماع بل عدم وقوعه بل عدم إمكانه بل عدم إمكان العلم به وعدم إمكان نقله) .

فمن لا يعترف بعدد محدود في نكاح النّساء على خلاف الكتاب والسنّة كما فعله في كتاب « وبل الغمام » على خلاف ما في « نيل الأوطار » وفنّده عبد الحي ، في « تذكرة الراشد » ص (٤٧٩) كما يجب أن يقول ما يشاء في إجماع المسلمين ، ومن تابعه ونبذ الأئمّة المتبوعين وعلومهم وراء ظهره فهو أسوأ منه حالاً وأضلّ سبيلاً .

وزد على ذلك تشكيك إبراهيم بن سيار النّظام في الإجماع والقياس فإنه أوّل من قال بنفيهما ، وسرعان ما تابعه حشوية الرواة ، والداودية ، والحزمية وطوائف من الشيعة والخوارج[٣٨١] في نفي الاحتجاج بهما فهؤلاء وأذنابهم من نفاة الإجماع والقياس إنّما تراهم يرددون مدى القرون في نفيهما كلام النظام فحسب المدوّن في كتب الأقدمين .

وياليتهم حينما حاولوا أن يتابعوا أحد المعتزلة تابعوا من لا يتهم منهم في دينه لكن الطيور على أشكالها تقع » اهـ .

وقال العلاّمة الكوثري موضحاً حال أحمد شاكر أكثر :

« إن أحمد شاكر تبجّح في تمهيد رسالة له بأن والده الجليل ـ بعد أنّ تحنّف لأجل القضاء ـ كان هو أوّل من خرج على المذهب بإقامة أحكام من خارج المذهب مقام أحكام من المذهب ، مع أنّه كان في غنية عن هذا التبديل والتغيير بإنابة عالم مالكي مثلاً في حل المشكلة التي ذكرها ، ونحن نعلم جيداً أنّ أخطر آفة على الفقه من ينخرط لأجل المال في سلكه ، بدون أن يتذوقه تذوق أهله .

وبعد أن ذكر منقبة والده من حيث أنّه كان أوّل مبتكر لعمل الخروج على المذهب تخيّل أن يكون هو بهذا الاقتراح قدوة كوالده في الخروج ، لكن لا في الخروج على مذهب واحد فقط كما فعل والده ! بل في الخروج على المذاهب كلّها والأمّة جمعاء ، ولو فكّر قليلاً لعدل عن هذا التمهيد بملاحظة أنّ أهل

---

(٣٨٠) إشارة لبيت ابن الوردي في اللاميّة :

لا يغرنّك لين من فتى ... إنّ للحيات ليناً يعتزل

(٣٨١) ولا أظن أنّ الشيعة والخوارج يقولون بذلك ولا بد أن نرجع اليوم إلى أئمة الشيعة وكتبهم المعتمدة لمعرفة جلية الأمر في ذلك ولا نبقى معتمدين على ما قاله بعض الأشاعرة .

الشأن ربما لم يبلغ بهم الافتتان بالغربيين إلى حد أن يعرضوا عن الفقه المتوارث بالمرّة تبعاً لكل متهوّس » اهـ .

فصل

في تلخيص تناقض نفاة الإجماع

اعلم ـ أرشدك الله تعالى ـ أن الألباني ينكر الإجماع وتصوّره تبعاً للنظام ثمّ ابن الوزير فالصنعاني فالمقبلي فالشوكاني (فأصحاب مدرسة الإصلاح الديني الذين منهم رشيد رضا ...) ومن على شاكلتهم كأحمد شاكر ونقلنا تناقض بعضهم في إنكارهم الإجماع في موضع واحتجاجهم به في موضع آخر في أشياء غير معلومة من الدين بالضرورة ، وأمّا الألباني الذي له حظ أكثر من التناقض يفوق جميع هؤلاء فهو يتخبّط من مكان إلى مكان فما يبرمه في موضع ينقضه في موضع ! ومن يحتج به في موضع يكذّبه أو يضعفه في موضع ! وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على استحكام الهوى والتناقض والتخبط فيه ، وفي هذه الفترة الأخيرة اتضح اتضاحاً جلياً استحكام التخليط فيه زيادة على مرض النّسيان المستحكم في عقله منذ أوّل حياته ولذلك كثر تناقضه مما جعله غير معتمد ولا معوّل عليه في أي مسألة علمية حاشا السب والشتم والبذاءة التي يسطرها أول أكتوباته المتناقضة والتي برع فيها أعظم براعة وورثها عنه أصحابه ولكن ببذاءة أوسع وأعرض ! وأنّني أنقل لفظة واحدة عن بعض أصحابه وأشدهم قرباً منه حتى يعلم جميع النّاس وأهل العلم وطلاّبه خاصّة ذلك !

فأقول : قال تلميذه الألباني الحويني الذي صنّف كتاب « نهي الصحبة عن النزول بالركبة » / دار الكتاب العربي ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) صحيفة (١٧) عن أحد العلماء المحدّثين من آل البيت النبوي وعن كلامه ما نصه : (لأنّه ساقط بنفسه سقوط صاحبه ، كضرطة عير بفلاة) اهـ !!

هذا كلام ... وارث الألباني وأحد مريديه ، وما أظنّ أن أحد يصل إلى هذا الحد وخصوصاً أنّه يدّعي السلفية .

ومن طالع ما يكتبه هذا الوريث فإنّه يتحقق أنّه من الضحولة في العلم والسذاجة والانخداع بمكان كأمثاله من مقلّدي الألباني وإخوانه كصاحب ضبط ملحة الإعراب المفلس المتهرّب !

الألباني الذي ينكر الإجماع في مكان يحتج به في مكان آخر

الألباني الذي ينفي الإجماع وينكره ويحارب الاحتجاج به ، يحتج به متى أراد ووافق مراده وهواه !! ففي مقدمة كتاب « مختصر العلو » للذهبي ، صفحة (٢٦) من الطبعة الأولى يقول ما نصه :

« متجاهلين اتفاق كلمات أئمّة التفسير والحديث واللغة على إبطاله » اهـ يعني تفسير الاستواء بالاستيلاء .

وهذا كلام باطل من عدّة أوجه منها :

١ ـ أن الألباني يقول : إن اجتماع واتفاق العلماء على أمر لا يمكن تصوّره ، فكيف اجتمعوا واتفقوا في هذه المسألة التي يريدها الآن ؟!

أم أن ذلك حصل معجزة أو كرامة له ؟

٢ ـ أنه إذا نُقل له اتفاق العلماء على مسألة سارع بقوله : قال أحمد : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدريه لعلّ الناس اختلفوا ؟) !!

ثمّ هو ينقل للناس الاتفاقات والإجماعات متى حلا له وأراد !!

٣ ـ أنّه اعتبر اتفاق علماء التفسير والحديث واللغة حجة وهم قسم من علماء الأمّة وترك علماء التوحيد أصحاب الشأن في هذه المسألة ، وترك أيضاً علماء الفقه والأصول ... وهذا التناقض لا يصدر إلا من رجل لا يدري ما يخرج من رأسه !!

٤ ـ أما قول الألباني : (اتفقت كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطال تفسير الاستواء بالاستيلاء) فنقول له : لا !! الإتفاق هو الإجماع عند جميع العلماء كما تعلم ، ومن ادّعى الإجماع فهو كاذب ، ما يدريك لعلّ النّاس اختلفوا ؟!

وأنت أيها الألباني فمجروح بنقلك هذا الاتفاق ، لأنّ ـ الإمام (!!) ـ الصنعاني يقول : كما قدّمنا وينقل جرح من يدّعي الإجماع كما في صفحة (١٤٦) من كتابه « إجابة السائل » حيث يقول : « ويكون ناقله مجروح العدالة » اهـ .

ولنثبت أيها الألباني أنّك مجروح العدالة متناقض فنقول : قال الإمام العلاّمة اللغوي شيخ ابن حجر العسقلاني المجد الفيروزآبادي في « القاموس المحيط » في مادة (سوا) :

« واستوى اعتدل ، والرجل بلغ أشدّه أو أربعين سنة ، وإلى السماء صعد أو عمد أو قصد أو

أقبل عليها أو استولى » اهـ .

وكذا قال الإمام المحدّث اللغوي الزبيدي في « تاج العروس شرح القاموس » (١٠/١٨٩) .

وقال الإمام الفخر الرازي : (المفسر الكبير بل إمام التفسير) في تفسيره (١٤/١٢٢) :

(والوجه الثاني : في الجواب أن يقال استوى بمعنى استولى ...) .

وقال الإمام المفسر اللغوي الراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ في كتابه المفردات صحيفة (٢٥١) ما نصه :

« واستوى أمر فلان ومتى عُدّيَ بعلى اقتضى معنى الاستيلاء كقوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ » اهـ .

فهذه أقوال أئمة في اللغة وفي التفسير وفي الحديث كلّها تقول للألباني أن إدّعاءك ليس صحيحاً وإنّك لم تصدق هنا ! فهنيئاً لك في هذا التناقض وهذا التخبط ، ولك مني قريباً رسالة أبطل لك فيها ما سطّرته من ضلال وغلط ... في مختصر العلو ! وكنت أود أن نجلس معاً سواء أمام الملأ أم وحدك لأثبت لك أنّك غارق في التجسيم تظنّ بنفسك فهماً وعلماً لكنك تعرف ذلك فتتهرّب من مجالسة أمثالي ! وجلوس البسطاء حولك يجعلك ويجعلهم يظنّون العلم والمعرفة فيك[٣٨٢] .

وإنّي أظنّ نفسي قد أوضحت ما يتعلّق بعبارة من ادّعى الإجماع فهو كاذب ووضحت أن المحتج والمتشدق بها خائب غير صائب ، ولا بد قبل ختامها أن أعقد فصلاً في تكميل نقل بعض نصوص علماء من السلف والخلف مع بعض الأدلّة على وجه مختصر سريع أيضاً إتماماً لهدم هذه العبارة الزائفة وإرغاماً لأنف أحمد شاكر ومقلده الألباني والله تعالى هو القاهر والموفق .

---

(٣٨٢) وقد بلغني أنّ بعض الشباب في دول الخليج وفي السعودية خاصة الذين تصلهم رسائل بعض مقلدي الألباني من البسطاء الذين تصدوا للتحقيق وهم غير مؤهلين لذلك ، قد خدعوا بهم أيضاً وهم يظنونهم من أكابر أهل العلم وليس الخبر كالمعاينة ولو أن رسائل العلماء ومن يخالف هذا المشرب وصلت إلى أولئك الشباب لعلموا من هم أهل العلم حقيقة .

فصـــل

في نقول لأهل العلم في الإجماع

١ ــ قال الإمام الحافظ الحجة النَّسائي السلفي في سننه (٨/٢٣٠) المطبوع مع شرح السـيوطي وحاشية السندي ما نصه : ــ معنوناً للباب ــ : [**الحكم باتفاق أهل العلم** :

أخبرنا محمَّد بن العلاء قال حدَّثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة هو ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال أكثروا على عبد الله ذات يوم فقال عبد الله :

إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي ولسنا هنالك ، ثم إن الله عزَّ وجل قدَّر علينا أن بلغنا ما ترون ، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله فإن جاء أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيه ، ولا يقول إنِّي أخاف وإنِّي أخاف فإن الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبين ذلك أمور مشتبهات فدع ما يريبك إلى مالا يريبك . قال أبو عبد الرحمن ــ النَّسائي ــ هذا حديث جيد جيد] اهـ .

قلت : ولا يشك أي عاقل أن هذا الأثر وهذا الاستدلال من الإمام النَّسائي يثبت حجية الإجماع ، وإمكان تصوّره ووقوعه ، لا سيما والأمّة تلقت سنن النسائي الذي فيه هذا الحديث بالقبول[٣٨٣] ، قال الصنعاني في كتابه « توضيح الأفكار » :

[قال الحافظ ــ يعني ابن حجر ــ من جملة صفات القبول التي لم يتعرَّض لها شيخنا ــ يعني العراقي ــ أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فإنَّه يقبل حتى يجب العمل به ...] اهـ كلامه .

وفي هذا دلالة من ابن حجر وكذا الصنعاني على حجية اتفاق العلماء وإجماعهم أيضاً .

وقال الحافظ السيوطي في تدريب الراوي (١/٦٧) :

[يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه النَّاس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح قال ابن عبد البر في « الاستذكار » لمَّا حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث

---

(٣٨٣) وثبت بهذا أيضاً أنّ الألباني مخلّط لا يدري ما يقول ، وأنّه يقول بخلاف ما يقول السلف الصالح ، بل هو تابع للطالح منهم في آرائه وشذوذاته .

البحر : (هو الطهور ماؤه) وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده ولكن الحديث عندي صحيح ، لأن العلماء تلقوه بالقبول وقال في التمهيد : روى جابر عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال : « الدينار أربعة وعشرون قيراطاً » قال :وفي قول العلماء وإجماع النّاس على معناه غنى عن الإسناد » اهـ كلام السيوطي .

أقول : وهذه القواعد التي ذكرتها بعد حديث النّسائي لم أذكرها لكون حديث النّسائي ضعيف ! لا بل هو حديث صحيح بلا شك ، وقد ذكرت هذه القواعد لأبيّن أنّه متفق بين أهل العلم على قبوله والاحتجاج به بنص جميع أهل الحديث المعوّل عليهم .

٢ ــ قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه « جماع العلم » ص (٥٠) :

(ومنها ــ أي الأدلّة ــ ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عمّن قبلهم الاجتماع عليه[٣٨٤] وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنّة[٣٨٥] ...) اهـ كلام الشافعي .

٣ ــ وقال الإمام صدر الإسلام أبو منصور البغدادي في « الفرق بين الفرق » صفحة (٣٢٧ ــ ٣٢٨ طبعة دار المعرفة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ما نصه :

[اتفقوا ــ أهل السنّة والجماعة على ــ أنّ أحكام الشريعة : القرآن والسنّة وإجماع السلف ... وأكفروا ــ أي أجمع أهل السنّة على تكفير ــ النّظام في إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله بجواز اجتماع الأمّة على ضلالة] اهـ .

فليتأمل الألباني هذه النّقول القاضية على شغبه !!

٤ ــ وقال الإمام الشاطبي في « الموافقات » (٣٧/١) :

[ومن ههنا اعتمد النّاس في الدلالة على وجوب مثل هذا ، على دلالة الإجماع لأنّه قطعي وقاطع لهذه الشواغب ، وإذا تأملّت أدلّة كون الإجماع حجة أو خبر الواحد أو القياس حجة فهو راجع إلى هذا المساق ، لأنّ أدلّتها مأخوذة من مواضع تكاد تفوت الحصر ، وهي مع ذلك مختلفة المساق لا ترجع إلى باب واحد إلاّ أنّها تنتظم المعنى الواحد الذي هو المقصود بالاستدلال عليه ، وإذا تكاثرت على النّاظر

---

(٣٨٤) ومن المعلوم أنّ الشافعي من الذين (لا يقلّدون من قبلهم) ، بل هو إمام مجتهد ولم ينصح الألباني بالرجوع إلى كتبه ، بل نصح بالرجوع إلى مثل كتب الشوكاني المتخبّط الذي أثبتنا تناقضه وأمثاله ولفظه (ونحوهما) التي في كلام الألباني لا تنقذه ممّا تورّط فيه ، لأن الشوكاني ونحوه ممن ينصح الألباني بتقليده والنّظر في كتبه لا يقول بما يقول به علماء السلف الصالح من حجية الإجماع ، فهذه بدعة خلفية !

(٣٨٥) وهذا مفاد ما ورد في حديث النسائي الذي مرّ قريباً فليراجع .

الأدلّة عَضَّدَ بعضها بعضاً فصارت بمجموعها مفيدة للقطع » اهـ .

٥ ـ والاحتجاج بالإجماع موجود في كتاب سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يوضح لنا عبارةَ سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قوله : (بما قضى به الصالحون) في حديث النّسائي ، وقول ابن مسعود أيضاً : (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) الذي قدّمناه ، وقول أبي مسعود البدري .

وقول عمر بن الخطاب هو :

ما رواه وكيع : محمّد بن خلف بن حيّان في « أخبار القضاة » (٢/١٩٠) ، وما رواه الحافظ ابن عبد البر في كتابه « جامع بيان العلم وفضله » (٢/٥٦) .

قال وكيع : حدثني أحمد بن حازم حدثنا قبيصة أن عقبة قال حدثنا سفيان عن الشيباني عن الشعبي عن شريح : كان عمر كتب إليه : إذا جاءك أمر فاقض فيه بما في كتاب الله ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سنّ رسول الله ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله و لم يسنّه رسول الله ، فاقض بما أجمع عليه النّاس ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله و لم يسنّه رسول الله و لم يتكلّم به أحد ، فاختر أي الأمرين شئت فإن شئت فتقدّم واجتهد رأيك ، وإن شئت فأخره ، ولا أرى التأخير إلا خيراً لك اهـ .

ولينظر من شاء إسناده في جامع بيان العلم وفضله . وهذا كلام في غاية النّفاسة مقدّم على كلام الإمام أحمد على فرض أن أحمد كان يقول عبارة : (من ادّعى الإجماع فهو كاذب) في كل مسألة جدلاً ، وقد بينّا أنه كان يحتج بالإجماع وبيّنا مناسبة قوله لها إن صحت عنه .

٦ ـ وقال ابن الموصلي في « مختصر الصواعق » (٢/٤٤٠) وهو كتاب يرتاح لمثله الألباني ما نصه :

[ليس مراده ـ أي الإمام أحمد ـ بهذا (أي قوله : من ادّعى الإجماع فقدكذب وما في معناه) استبعاد وجود الإجماع ، ولكن الإمام أحمد وأئمّة الحديث بُلُوا بمن كان يرد عليهم السنّة الصحيحة بدعوى إجماع النّاس على خلافها ، فبيّن الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب ، وأنّه لا يجوز رد السنن بمثلها] اهـ .

فهذا مسلك العلماء في توضيح عبارة الإمام أحمد حتى من يرتاح إليهم حشوية اليوم والتي احتج بها الألباني على استبعاد وجود الإجماع وتصوّره ، وهذا خلاف ما تهدف له العبارة إن صحّت عن قائلها ، وقد كان الإمام أحمد حريصاً على الاتّباع ، فلا يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهما في الإجماع ؛ وقد ثبت قولهما أيضاً الذي نقلناه في مسودة (بني تيمية) صفحة (٣١٦ ـ ٣١٧) حيث جاء فيها :

[اقضِ بما في كتاب الله فإن لم يكن فبما في سنّة رسول الله فإن لم يكن فبما أجمع عليه النّاس] .

فصــــــــل

في بيان أن معرفة أقوال المجتهدين وإجماعاتهم في كافّة البلدان سهل يسير

إن معرفة أقوال المجتهدين سهل يسير جداً لأنّهم معروفون غير مستورين لأنّهم الأئمّة المفتــون في البلدان والأقطار ، ولو كانوا منتشرين في بلاد متباينة ، وخصوصاً في تلك العصور التي كانوا فيها والــتي كثرت رحلاتهم والتقاءآتهم في الحج وفي طلب الحديث ، وعلماء الحديث كما هو معلــوم وأصحــاب التواريخ لم يتركوا إنساناً من المجاهيل وأصحاب الأحاديث المنكرة والمخلّطين ، والصالح والطالح إلا بحثــوا عنه ونقّبوا عن أقواله ومحفوظاته وانفراداته ومناكيره وسردوا أغلوطاته كما يجد ذلك ويتحققه من يقلّب (ميزان) الذهبي مثلاً ، وكتب الجرح والتعديل وتواريخ السلف والخلف أكبر دليل وخير شاهد لنا على ذلك ، فقد رحل الأئمة والطلاّب في عصور إزدهار العلم للرجل الواحد في أقصــى الأرض لحديــث أو لسؤال عن رجل أو تعرّف حال إنسان أو فائدة للتنقيب عن حال رجل أو حديث أو تعرّف على قول ، فهل بعد هذا كلّه تخفى أقوال المجتهدين الظاهرين من أئمّة الأمصار والمفتين الكبار ؟! الذيــن انتشــرت أقوالهم ودوّنت انفراداتهم ؟!

فــإذا لم يَخْــفَ حــال المجــاهيل والغربــاء فكيــف يخفــى حــال أئمّـــة الإســـلام وأقوالهم ، وخصوصاً أنّهم شديدون في إنكار المنكر وما رأوه غلطاً مخالفاً للسنّة !

ولو تأمّل الألباني هذا لعلم تمام العلم أنّ تفكيره ما هو إلاّ أضغاث أحلام ، وأن كلامه هو ومــن كان لكتبه ناشرِ ما هو إلا تمويه وإيهام .

وقد عقد البخاري باباً في كتاب العلم من صحيحه قال : (باب ما يذكر في المناولة ، وكتــاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان) . ثم عقد البخاري باباً في العلم سمّاه : (باب الخروج في طلب العلم ؛ ثم قال : ورحَلَ جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحــد) انظــر : « فتــح الباري » (١/١٧٣) .

وممّا يدل أيضاً على طلب الأئمّة للتعرّف على أقوال علماء البلدان والأمصار وحرصهم على ذلك ورحلتهم فيه : ما ذكره الحافظ في « الفتح » (١/٤٧) : قال :

« روى اللالكائي بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل مــن العلمــاء بالأمصار ما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ... » اهــ .

أقول : ولا يلزم في انعقاد الإجماع اجتماع المجتهدين وأهل العلم بأبدانهم بل المطلوب اجتماع كلمتهم فإن اجتمعت أيضاً أبدانهم في مجلس واحد فبها ونَعِمَتْ ، وفي هذا يقول الإمام الشافعي في « الرسالة » صحيفة (٤٧٥) :

« إذا كانت جماعتهم متفرّقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرّقين وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجّار ، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى ، لأنّه لا يمكن ، ولأنّ اجتماع الأبدان لا يصنع شيئاً ، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى ، إلا ما عليهم جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما » اهـ .

فصل

إذا أجمع العلماء على مسألة بعد الخلاف انعقد الإجماع ولا يجوز الخلاف فيها وإجماعهم حجة على ذلك العصر وعلى من بعدهم

هناك أدلّة كثيرة في المسألة نقتصر في التنبيه على أربعة منها فنقول :

١ ـ الأحاديث الصحيحة والآثار الصريحة الحاثّة على لزوم ما اجتمع عليه المسلمون وأجمع عليه العلماء وهي كثيرة جداً منها : حديث :

« عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإنّ الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد ومن أراد بحبحة الجنّة فعليه بالجماعة » صحيح رواه أحمد (١/١٨) والحاكم (١/١١٤) وقال على شرطهما وأقرّه الذهبي . وأثر أبي مسعود البدري « عليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع أمّة محمّد على ضلالة » صحيح « مجمع الزوائد » (٥/٢١٩) ومنه حديث البخاري ومسلم الذي فيه : « تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » ، ومنها حديث النّسائي : « فإن الشيطان مع من فارق الجماعة يركض » وغير ذلك .

٢ ـ ومنها إجماع المسلمين في زمن سيّدنا عمر على أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً . وهو ثابت صحيح كما نقله الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٩/٣٦٥) وقد أنكر العلماء على ابن تيمية الحرّاني كالولي العراقي والسبكيين وابن حجر وغيرهم من مئات العلماء خرقة الإجماع في هذه المسألة واعتبروه ليس بشيء ، وقد حبس بسببها كما هو معلوم .

٣ ـ قول الإمام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٩/٣٦٥) :

« فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له ، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الإختلاف بعد

الاتّفاق » اهـــ .

قلـــت : وكذا قاله جماعات من الأصوليين منهم الإمام الرازي في المحصول قال : « إذا اتفق أهل العصر الثاني على أحد قولي أهل العصر الأوّل كان ذلك إجماعاً لا تجوز مخالفتـــه خلافـــاً لكثـــير مـــن المتكلّمين ... » اهـــ . ومن أدلّته خلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في قتال مانعي الزكاة وإجماعهم عليه بعد ذلك ، قال الشيخ أبو إسحق الشيرازي في « اللمّع » : صارت إجماعية بلا خلاف .

قال الإمام الشاطبي في « الموافقات » (١٧٤/٤) وذلك في موضوع : خطأ غير المجتهد زيـــــغ ، سببه تحكيم الهوى واتّباع المتشابه ومفارقة الجماعة ؛ فقال :

« المسألة التاسعة : فيعرض فيه ــ أي غير المجتهد ــ أن يُعتقد في صاحبه أو يَعتقد هو في نفسه أنّه من أهل الاجتهاد وأنّ قوله معتد به ، وتكون مخالفته تارة في جزئي ، وهو أخف ، وتارة في كلّـــي مـــن كلّيات الشريعة وأصولها العامّة ، كانت من أصول الاعتقادات أو الأعمال ، فتراه آخذاً ببعض جزئياتها في هدم كليّاتها ، حتى يصير منها إلى ما ظهر له ببادئ رأيه من غير إحاطة بمعانيهـــا ولا راجـــع رجـــوع الافتقار إليها ، ولا مسلّم لما روى عنهم في فهمها ، ولا راجع إلى الله ورسوله في أمرهـــا كمـــا قـــال : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ الآية ! ويكون الحامل على ذلك بعـــض الأهـــواء الكامنة في النّفوس ، الحاملة على ترك الاهتداء بالدليل الواضح واطّراح النّصفة والاعتراف بالعجز فيما لم يصل إليه علم النّاظر ويعين على هذا الجهل بمقاصد الشريعة وتوهم بلوغ درجة الاجتهاد باستعجال نتيجة الطلب فإنّ العاقل قلّما يخاطر بنفسه في اقتحام المهالك مع العلم بأنّه مخاطر » اهـــ .

٤ ــ قول الإمام النّووي الذي قدّمناه كذلك ، كما في شرح مسلم (٤٠/٤) :

« إن إيجاب الغسل لا يتوقّف على نزول المني ، بل متى غابت الحشفة وجب الغسل على الرجـــل والمرأة ، وهذا لا خلاف فيه اليوم وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم ثمّ انعقد الإجماع على ما ذكرناه . اهـــ .

وقول ابن حزم في مراتب الإجماع ص (١٢) :

(إذا صحّ الإجماع فليس علينا طلب الدليل إذا الحجة بالإجماع قد لزمت وهذا هو الصحيح) .

وقول الإمام أحمد في حديث بيع الدّين بالدّين كما في « نيل الأوطار »

(٢٥٤/٥ ــ ٢٥٥) وغيره : « ليس في هذا أيضاً حديث يصح ولكن إجماع النّاس على أنّه لايجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث » اهـــ كلام أحمد . يعني أن الشافعي أيضاً

نص على ضعف الحديث وأن الحجة في هذه المسألة هو الإجماع الذي اعتمده أحمد[٣٨٦].

[تنبيه] : ونحن اليوم بحاجة ماسّة لأن يجتمع ويجمع أهل العلم الجامعون بين التقوى والورع والعلم والإخلاص من الذين لا يميلون مع أهواء النّفوس ولا شهوات العامة من المشتغلين بعلم الحديث واللغة والأصول والفقه وغير ذلك من العلوم المهمّة حتى يُدْلُوا بأقوالهم لحلّ كثيرٍ من الإشكالات والمسائل التي لم تطرق أو تبحث من قبل ، والله تعالى هو الموفق .

فصل مهم جداً

لا ينعقد الإجماع إلا باتفاق العلماء المجتهدين من جميع الفرق الإسلامية ولا يكفي في انعقاده اتفاق أهل السنة والجماعة[٣٨٧]

وننبه هنا على قاعدة مهمة جداً وهي : أن دعوى الإجماع في أصول الدين وأسس العقيدة دون بيان دليل المسألة (أي دون أن يكون لها دليل واضح قطعي الدلالة والثبوت في الكتاب والسنة) **غير مقبول** ، وذلك لأنّ مسائل أصول الدين والتوحيد جاءت بها الدلائل الواضحة وبينها الله تعالى لعباده في الكتاب والسنة ليعرفها جميع الناس ويؤمنوا بها ، فمن المحال أن يكلفهم في إيمانهم بشيء لا يكون دليله واضحاً ظاهراً مقطوعاً به . أما في العمليات (أي الأمور الفقهية) فيمكن قبوله متى تحققنا الإجماع ولو لم نعرف دليله ، فهذه نقطة مهمة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار .

واعلم أيضاً أنه لا بدّ في مسائل أصول الدين أن يكون الأمر مجمعاً عليه بين الأمة جميعها بكافة فرقها المعتد بهم ، ولا يكفي في هذا الأمر إجماع فرقة من فرق الأمة فحسب ، فلا يكفي إجماع أهل السنة والجماعة ! وذلك لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحديث الصحيح الذي هو مستند

---

(٣٨٦) يتوهم الألباني أنه إذا وجد مخالف ولو واحد في مسألة سواء كان من الصحابة أو من بعدهم أنّه لا ينعقد الإجماع ، فيقول مثلاً كيف تقول بالإجماع وفلان وفلان لهما خلاف فيها وجواب ذلك : أنّه لم يلاحظ بأن الإجماع في عصر من العصور هو حجة على أهل ذلك العصر ومن بعدهم كما حدث وجلبنا له أدلة ونصّ عليه الأصوليون ، فوجود من يخالف قبل ذلك ولو كان من الأئمّة الكبار أو بعد ذلك وكان محجوجاً بالإجماع لا يضرّ البتة .

(٣٨٧) قد أضفت هذا الفصل يوم ٢٠٠٠/٧/٦م ، وقد كنت تنبّهت لهذه النقطة سنة ١٩٩٣م أثناء تأليفي لـ « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » فذكرتها في ذلك الشرح ص (١٩٢-١٩٤) في مبحث الإجماع .

الإجماع الصريح « لا تجتمع أمتي على ضلالة »[٣٨٨] ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم (لا يجتمع أهل السنة والجماعة على ضلالة) فلا بُدَّ من النظر في مثل هذا الأمر في قول الزيدية والمعتزلة والإباضية والشيعة الإمامية وهؤلاء ربما لم يجمعوا مع أهل السنة في القضية التي يُدّعى الإجماع عليها فصار أن الأمر غير مجمع عليه الآن على التحقيق بدليل وجود الخلاف بين فرق الأمة[٣٨٩] .

قال الإمام الغزالي في « المستصفى من علم الأصول » (١/١٨٣) :

« مسألة : المبتدع إذا خالف لم ينعقد الإجماع دونه إذا لم يكفر ، بل هو كمجتهد فاسق ، وخلاف المجتهد الفاسق معتبر ، فإن قيل : لعله يكذب في إظهار الخلاف وهو لا يعتقده ، قلنا : لعلّه يصدق ، ولا بُدَّ من موافقته ولو لم نتحقق موافقته ، كيف وقد نعلم اعتقاد الفاسق بقرائن أحواله في مناظراته واستدلالاته ، والمبتدع ثقة يُقْبَل قوله[٣٩٠] ، فإنّه ليس يدري أنه فاسق ، أما إذا كُفِّرَ ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه وإن كان يصلي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلماً لأنَّ الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين[٣٩١] ، وهو كافر وإن كان لا يدري أنه كافر .... » .

---

(٣٨٨) رواه الحاكم في المستدرك (١/١١٦) وغيره وهو صحيح .

(٣٨٩) مما يجدر التنبيه عليه هنا أنَّ أئمة أهل السنة والجماعة جوَّزا الصلاة خلف المعتزلة وهذا يدل أنهم لم يكفروهم ولم يروا أن بدعتهم من شنائع البدع ، قال الخطيب الشربيني في مغني المحتاج (٤/١٣٥) : « قاله البيهقي وغيره من المحققين لإجماع السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة ومناكحتهم وموارثتهم » والذين لا يُعْتَدُّ بهم في الاتفاق والاختلاف من الفرق هم الكرامية الذين أكفرهم سائر فرق الإسلام .

وقد عابوا على الزيدية أنهم جعلوا إجماع العترة إجماعاً معتبراً ومعتداً به وعللوا إبطالهم لذلك بأنَّ هذا إجماع طائفة من الأمة !! ولم يعيبوا على أنفسهم أنهم جعلوا إجماعهم دون سائر فرق الإسلام حجة لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها فانظروا إلى هذا التخابط وإلى هذا العدول عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة ، مع أن ما قاله الزيدية أقرب للحق مما قاله أصحابنا أهل السنة بلا دليل ، لأنَّ الزيدية احتجوا بدليل واضح وهو أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأمة جمعاء بالتمسك بالثقلين الذين هما كتاب الله تعالى وعترته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم السلام ، والحديث في صحيح مسلم (٤/١٨٧٣/برقم٢٤٠٨) والترمذي (٣٧٨٦) وغيرهما .

(٣٩٠) ومن أكبر الدلائل على ذلك أن صاحبي الصحيحين رويا للمبتدع الداعي لبدعته ولغير الداعي ، والتحقيق في هذا أن المبتدع عند قوم من أهل السنة هو صاحب سنة واتباع عند آخرين منهم والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب الجرح والتعديل ، وانظر الأمثلة عليهم في « تدريب الراوي » (١/٣٢٨) .

(٣٩١) قوله (لأنَّ الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين) من أبدع ما قيل في تعريف الأمة من التحقيق الدقيق الجازم البعيد عن المؤثرات التي ليس من وراء ذكرها طائل ، ومن تلك المؤثرات التي لا يُدْرِك مغزاها الجامدون على

[قاعدة مهمة] : الإجماع المقبول بعد زمن الصحابة هو الإجماع في حكم حادثة لم تكن قد وقعت يومئذ في زمنهم رضي الله عنهم ، ويشترط أيضاً فيه أن لا يكون في المسألة دليل مقطوع به يخالف ما أجمعوا عليه ، أما مسائل أصول الدين وما يجب على كل المسلمين أن يعتقدوه فلا يُقْبَل فيه إجماع بعد عصر الصحابة ، وليس ذلك لأننا نقول بأنه لا يعتد بالإجماع بعد زمن الصحابة كما ذهب إليه ابن حزم وغيره ، وإنما لأنَّ العقيدة لا يجوز أن تكون مسألة خلافية بين الصحابة ثمَّ يُجمَع عليها بعدهم ، لأنه يتبين حينئذ أن الأمر لم يكن عقيدة واجبة على كافة المسلمين في زمن من الأزمان وهذا يخالف مفهوم العقائد .

ظواهر الكلمات والنصوص قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ((من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تَخفِرُوا الله في ذمته)) رواه البخاري (٤٩٦/١) وغيره عن أنس بن مالك ، قال الحافظ ابن حجر في شرحه (٤٩٧/١) : ((فيه أن أمور الناس ــ أي المسلمين ــ محمولة على الظاهر فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك)) . وقال الحافظ أيضاً في الفتح (٢١/١٠) : ((قوله (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) فالمراد من كان على دين الإسلام)) انتهى فتأمل !

فصـــــــــل

في بيان قيمة قول الجمهور وأنه حجة عند أهل العلم وخصوصاً إذا اتفق على القول أئمة المذاهب الأربعة وذهب إليه ابن جرير وأحمد في قول

عاب الألباني على الشيخ إسماعيل الأنصاري كما في كتابه الذي نسبه لمحمّد إبراهيم الشيباني بأنّه (جمهوري) ولا أرى أن هذا ممّا يعاب به الإنسان البتة ، وذلك لأنّ الأحاديث والآثار تحض على التمسك بقول الأكثرية كما ذكرناها ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإنّ الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد ومن أراد بحبحة الجنّة فعليه بالجماعة » وقد أقرّ بصحته الألباني في تعليقه على كتاب السنة ، وحديث « عليكم بالسواد الأعظم » عند ابن ماجه ، وغير ذلك ممّا هو معلوم ومشهور فاتّباع الإنسان واحتجاجه بقول الجمهور ليس ممّا يعاب به ، بل هو ممّا يمدح به بلا شك ، إلا إذا خالف الدليل الواضح الصريح وقد بين العلماء ذلك ، قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النّبلاء » (٧/١١٧) :

« لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمّة الاجتهاد الأربعة على خلافه ، مع اعترافنا بأنّ اتّفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمّة ، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها » اهـ .

ونص الاسنوي في « التمهيد » ص (٥٢٧) على ذلك فقال :

« ذكر إمام الحرمين في « البرهان » نحوه فقال : أجمع المحققون على أنّ العوام ليس لهم أن يتعلّقوا بمذهب أعيان الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم أن يتّبعوا مذاهب الأئمّة الذين سبروا فنظروا وبوّبوا الأبواب ، وذكروا أوضاع المسائل وجمعوها ، وهذّبوها وثبّتوها ، وذلك لما ذكره ابن برهان في « الأوسط » بقوله : لأنّ مذاهبهم ـــ الصحابة ـــ غير مدوّنة ولا مضبوطة حتى يمكن المقلّد الاكتفاء بها ، فيؤديه ذلك إلى الانتقال . وذكر ابن الصلاح أيضاً ما حاصله : أنّه يتعيّن الآن تقليد الأئمّة الأربعة دون غيرهم ، قال : لأنّها انتشرت ، وعلم تقييد مطلقها وتخصيص عامّها ، وشرط فروعها ، بخلاف مذاهب غيرهم رضي الله عنهم أجمعين » اهـ من التمهيد ص (٥٢٧) .

وينبغي للألباني أن ينصح الشباب وخصوصاً إن بقي من يسمع له وخصوصاً أتباعه ، إلى التمسك بمذاهب الأئمّة الأربعة (وهم من السلف) والحض على دراسة كتبهم الفقهية وتعلّم أدلّة المذاهب ، هو خير من التعلّق بكتب الشوكاني والقنّوجي وأمثالهما ، بل عليه أن ينصح الشباب وخصوصاً المتطاولين ممن يثق بآرائه أن يعكفوا على فقه الأئمّة وأن يتركوا التلفيق بين الأقوال ، فإذا كان أمثال الأئمّة الكبار

كالإسماعيلي الحافظ والنووي وابن الصلاح والعراقي وابن حجر وابن رجب وغيرهم من الحفّاظ تمسّكوا بأحد المذاهب وعكفوا على دراستها على المشايخ من أهل الفن و لم يركنوا إلى الاقتصار على الكتب ، فما بالنا بشباب العصر الذين لم يشمّوا رائحة العلم بل لا يعرفون كيفية استخراج المسائل من الكتب المصنّفة المطبوعة المفهرسة وهي بين أيديهم ، ويسارعون فيقولون لئلا يقعوا في إحراجات إذا سئلوا عن مسألة : (فيها خلاف) فرحم الله تعالى أولئك الأعلام الذين صنّفوا على ضوء قناديل الزيت ونحوه وجزاهم الله عنّا خيراً .

يقول مصنّف هذه الرسالة الحسن بن علي بن هاشم بن علوي السقاف القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي فرغت منها سحر ليلة الرابع عشر من شهر رمضان المعظّم سنة تسع وأربعمائة وألف من هجرة سيد الأنام سيدنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله رب العالمين .

التنديد

بمن عَدَّدَ التَّوحِيد

إبطال محاولة التثليث
في التوحيد
والعقيدة الإسلامية

تأليف
حسن بن علي السقاف
القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عبده المصطفى ، سيّدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه المُنْتَخَبين أهل الوفا ، ومن لهم اقتفى .

أما بعد :

فهذا جزء لطيف ، ومنار منيف ، أثبتُ فيه إبطال التثليث في تقسيم التوحيد إلى توحيد أُلوهية وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات ، حيث انتشر هذا التقسيم في هذا الزمان ، وقد دعاني إلى ذلك ما رأيتُ مِنْ بعض مَنْ كَتَبَ في التوحيد والعقائد إثبات هذا الفرق واستساغته تقليداً من غير استبصار بحقيقة الأمر والحال[٣٩٢] ، وخصوصاً أنَّ هذا التقسيم لا يُعرف عند السلف البتة وإنّما اختُرِعَ هذا التقسيم وانتشر بعد القرن السابع الهجري[٣٩٣] ، فأردت التنبيه عليه لئلاً يغترَّ بهذا التقسيم أحدٌ من طلاّب العلم ، فنسأل الله تعالى لنا الإعانة ، فيما توخّينا من الإبانة .

ولا بُدَّ أيضاً من التنبيه على القسم الثالث للتوحيد وهو : (توحيد الأسماء والصفات) وبيان المراد منه عند مَنْ يقول به في هذه الرسالة المختصرة وبالله تعالى التوفيق .

(**فاعلم**) أنَّ تقسيم التوحيد إلى هذه الأقسام الثلاث تقسيم غير صحيح ، تكلم به بعض متأخري المصنّفين منهم صاحب شرح العقيدة الطحاوية ابن أبي العز المنسوب للحنفية خطأً الذي ردّ على صاحب الكتاب الأصلي الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي رحمه الله تعالى أثناء شرحه على كتابه ــ متن الطحاوية ــ في التوحيد فزيّف ابن أبي العز بعض كلام الإمام أبي جعفر

---

(٣٩٢) ومع أن هذا التقسيم تقسيم وهابي ــ أي أنه من صنع المجسمة والمشبهة ولو كان قبل ولادة ابن عبدالوهاب النجدي ــ فقد انغرّ به بعض الأشاعرة المساكين وخاصة من الدكاترة الذين هم محدودو العلم والمعرفة ! فانساقوا وراء هذا التقسيم وبعضهم أَلّف في العقائد وذكر هذا التقسيم مستحسناً له وهو لا يدري أنه من فكر خصومه الذين يخالفونه في الرأي ! بل تمحّل عند مراجعته في ذلك بأنه تقسيم تعليمي مفيد ! والرجوع إلى الحق فضيلة !

(٣٩٣) والظاهر أن ابن بطة العكبري ــ وهو حنبلي مجسم مجروح العدالة ووضاع ــ هو أوّل من ذكر هذا التقسيم المبتدع المُحْدَث وابن تيمية طوله وعرّضه وقعّد عليه القواعد والأصول .

الطحاوي رحمه الله تعالى ، وظهر بثوب الدعوة إلى مذهب السلف الصالح ، فخـالف حقيقـةَ صريـح الكتاب والسنة والإجماع وعقيدة أهل السنة والجماعة الوارد في كلام الإمام أبي جعفر الطحاوي ، وظن الساعون في نشر هذا الشرح للطحاوية والمروّجون له أنهم يستطيعون أنْ يُقنعوا الناس بأنه يُمَثّل عقيـدة الإسلام الحقة حيث ستروا وغطوا ما لم يعجبهم من عقيدة الطحاوي رحمه الله تعالى وهي العقيدة المتفـق على قبولها وصحتها والتي تُمَثّل عقيدة أهل السنة من أهل القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية بهذا الشرح المشحون بالأخطاء والمغالطات المختلفة المتنوعة ! وكما قيل :

لا يَضُـرَّ الفَضْـل إقـلالٌ كمـا لا يَضُـرُّ الشـمس إطبـاق الطَّفَـل

وقد نص ابن أبي العز في شرحه المذكور على التقسيم فقال[٣٩٤] :

« فإن التوحيد يتضمّن ثلاث أنواع : **أحدهما** الكلام في الصفات ، **والثاني** : توحيد الربوبيـة ، وبيان أنّ الله وحده خالق كل شيء ، **والثالث** : توحيد الإلهية وهو استحقاقه سبحانه وتعـالى أن يُعْبَد وحده لا شريك له » اهـ .

فلنبدأ بإثبات تحقيق عدم وجود هذا التقسيم وتفنيد هذه العبارة فنقول وبالله تعالى التوفيق .

---

(٣٩٤) انظر « شرح العقيدة الطحاوية » لابن أبي العز ، بتخريج الألباني ، وتوضيح الشاويش المقرّين لما فيهـا جملـة وتفصيلاً ، طبع المكتب الإسلامي ، الطبعة السادسة ص (٧٨) .

تمهيـــــــد[395]

لقد أرسل الله تعالى سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بكلمة التوحيد (لا إله إلاّ الله محمد رسول اللّه) وحث عليها ووعد قائلها ومعتقدها الجنة ، وقد وردت بذلك الآيات والأخبار الصحيحة ، منها قول الله تعالى : ﴿ فاعلم أنّه لا إله إلاّ الله ﴾ سورة سيدنا محمد : ١٩ ، ومنها قوله تعالى :﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالله ورسوله فإنّا أعْتَدْنَا للكافرين سعيراً ﴾ الفتح : ١٣ ، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمداً عبده ورسوله ، وأنّ عيسى عبد الله ورسوله وكلمته[396] ألقاها إلى مريم وروح منه[397] ، والجنة حق والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل » رواه البخاري (٦/٤٧٤ فتح/٣٤٣٥) ومسلم (١/٥٧ برقم ٢٨) .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « أُمرتُ أنْ أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأني رسول الله ، فإذا قالوها عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقها ، وحسابهم على الله » رواه البخاري (١/٧٥ فتح/٢٥) ومسلم (١/٥٣ برقم ٢١) .

فمن هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة يتضح وضوحاً جلياً أنّ الله سبحانه بيّن لنا أنّ التوحيد هو (لا إله إلاّ الله محمد رسول الله) ، ولم يذكر الله تعالى في كتابه ، ولا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سنته أنّ التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وتوحيد أسماء وصفات ، بل لم ينطق بهذا التقسيم أحد من الصحابة ، بل ولا أحد من التابعين ، بل ولا أحد من السلف الصالح رضي الله عن الجميع .

بل إن هذا التقسيم بدعة خَلَفِيّةٌ مذمومة حدثت في القرن الثامن الهجري ، أي بعد زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنحو ثمانمائة سنة ، ولم يقل بهذا التقسيم أحد من قبل ، والهدف من هذا التقسيم عند من قال به هو تشبيه المؤمنين الذين لا يسيرون على منهج المتمسلفين بالكفار ، بل تكفيرهم بدعوى أنهم

---

(٣٩٥) لقد استفدت كثيراً في مباحث الرد على تقسيم التوحيد الذي أحدثه ابن تيمية من كتاب « براءة الأشعريين من عقائد المخالفين » للعلامة الكبير محمد العربي التباني رحمة الله تعالى ، والذي وضع اسمه على غلاف الكتاب باسم أبي حامد بن مرزوق لظروف خاصة ، ولم يمنعه ذلك من الإدلاء بقول الحق وبيان ما يعتقده إنقاذاً للمسلمين من ضلال عقائد المشبهة والمجسمة .

(٣٩٦) معنى (وكلمته ألقاها إلى مريم) أي : بشارته أرسلها بواسطة المَلَك إلى السيدة مريم .

(٣٩٧) معنى (وروح منه) أي : منه خلقاً وتكويناً ، لا جزءاً كما تعتقد النصارى .

وحّدوا توحيد ربوبية كسائر الكفار بزعمهم !! و لم يوحّدوا توحيد أُلوهية ــ وهو توحيد العبادة الذين يدّعونه ــ وبذلك كفّروا المتوسلين بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو بالأولياء وكفّروا أيضاً كثيراً ممن يخالفهم في أمور كثيرة يرون الصواب أو الحق على خلافها ، وكل ذلك سببه ذلك الحرّاني ، وعلى ذلك سار شارح الطحاوية ابن أبي العز الملقب بالحنفي فخالف الإمام الحافظ الطحاوي الحنفي في عقيدته في مواضع عديدة ! منها أنّ صاحب المتن الإمام الطحاوي ينفي الحد عن الله سبحانه والشارح يَـرُدُّ عليه فيُثْبِتُ الحدّ ! ومنها أن صاحب المتن ينفي الجهة وينزّه الله سبحانه أن يوصف بها والشارح يرد عليه فيثبتها ! حتى قال العلاّمةُ عليٌّ القاري الحنفي عن شارحها ابن أبي العز في « شرح الفقه الأكبر » ص (١٧٢) بأنّه :

« **صاحب مذهب باطل ، تابع لطائفة من المبتدعة** » .

ولا بُدَّ أنْ نبطل هذا التقسيم للتوحيد في هذه المقدمة الصغيرة المتواضعة باختصار تلخيصاً للبحث الذي تحويه هذه الرسالة التي سنسلك فيها طريقة خير الكلام ما قلَّ ودلَّ ، فنقول وبالله التوفيق :

(**أولاً**) : لا يُعْرَف في الشرع اطلاق اسم موحّدعلى مَنْ كَفَرَ ولو بجزء من العقيدة الإسلامية وذلك بنص الكتاب والسنّة ، بل لا يجوز أنْ نُقَوِّل الشرع ما لم يقل ولم يَرِد ، فلا يحل لنا أنْ نطلق على مَنْ كان يُقِرُّ بوجود الله ويُدرك أنّه هو الإله المستحق للعبادة دون أن يذعن ويدخل في هذا الدين بأنه موحّد ، بل نطلق عليه أنه كافر ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ **ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زلفى إنّ الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون إنّ اللّه لا يهدي من هو كاذبٌ كفّار** ﴾ الزمر : ٣.

فقد وصفهم الله تعالى بالكذب وبالكفر ، بل وصفهم بصيغة مبالغة وهي : (كَفّار) كما تقول : ضارب وضَرّاب .

فكيف يقال إنّهم موحدون توحيد ربوبية والله تعالى وصفهم بالكفر صراحة ؟!!

(**ثانياً**) : هؤلاء الكفار الذين كانوا يقولون فيما وصفهم الله تعالى بقوله ﴿ **ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض ليقولن الله** ﴾ الزمر : ٣٨ و لقمان : ٢٥ ، والذين كانوا يقولون : ﴿ **ما نعبدهم إلا لِيُقَرِّبونا إلى الله زلفى** ﴾ الزمر : ٣ ، ما كانوا يقرّون بتوحيد ربوبية لو سلمنا جدلاً بقسم توحيد الربوبية وما كانوا يقرون بوجود الله تعالى ، ولذلك أدلة سأُوردها الآن إنْ شاء الله تعالى ، وإنما قالوا ذلك عند محاجحة النبي ومجادلته إياهم وإفحامه لهم بالأدلة التي تثبت وجود الله تعالى وتبطل إلهية ما يعبدون من

دون الله سبحانه .

فالله سبحانه وتعالى أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أنْ يجادلهم ويناقشهم في عقيدتهم وباقي أمورهم الفاسدة ليثبت لهم الحق قائلاً له : ﴿ **وجادلهم بالتي هي أحسن** ﴾ النحل :١٢٥ ، فلمّا كان صلى الله عليه وآله وسلم يُثْبت لهم وجود الله ووحدانيته وأنْ لا إله إلاّ هو سبحانه ويلزمهم بترك عبادة هذه الأصنام التي كانوا يعبدونها ويسجدون لها من دون الله ، كانوا يَتَحَرَّجُون ولا يعرفون بماذا سيُجيبون فكانوا يقولون عند سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم : مَنْ خلق السموات والأرض ؟ : الله . وكانوا يتحججون قائلين ﴿ **ما نعبدهم** ﴾ أي هذه الأوثان ﴿ **إلاّ لِيُقَرّبُونا إلى الله زُلفى** ﴾ .

وهذا كذب صريح منهم لأنّهم ما كانوا يعتقدون بوجود الله الذي خلق السموات والأرض البتة بدليل أنّ الله أمرهم في القرآن الكريم أنْ يتفكّروا في خلق السموات والأرض ليعرفوا أنّ لها إلهاً خلقها وأوجدها فيؤمنوا به ، قال تعالى : ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلِقَتْ ، وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نُصِبَت ، وإلى الأرض كيف سُطِحَتْ ، فذكّر إنما أنت مُذَكّر ، لستَ عليهم بمصيطر** ﴾ الغاشية : ١٧ ـــ ٢٢ ، وقال تعالى : ﴿ **وإلهكم إله واحد ، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، إنّ في خلق السموات والأرض واختلاف اللّيل والنهار والفُلْك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزلَ الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبثّ فيها من كُلّ دابّة وتصريف الرياح والسحاب المسخّر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون** ﴾ البقرة : ١٦٣ ـ ١٦٤ .

فكانوا يَرُدُّونَ ما جاء في صدر هذه الآيات الشريفة قائلين : ﴿ **أجَعَلَ الآلهة إلهاً واحداً إنّ هذا لشيء عُجَاب** ﴾ سورة ص : ٥ ، ولوكانوا مُقرّين بأنّ الله سبحانه هو خالق السموات والأرض وما فيهن ، لما ذكر الله لهم تلك الآيات الآمرة بالتفكُّر في الإبل كيف خلقت وفي الجبال كيف نصبت وفي الأرض كيف سطحت وفي السماء كيف رفعت .

فقولهم عند سؤال النبي لهم وقت إلْزامهم الحُجّة في المناظرة : مَنْ خلق السموات والأرض ؟ـ! فيقولون : الله . وقولهم ﴿ **ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى** ﴾ ما هو إلاّ كذب وكفر بنص القرآن الكريم ، حيث قال الله تعالى في آخر الآية : ﴿ **إن اللّه لا يهدي من هو كاذب كفّار** ﴾ الزمر : ٣ ، كما قال سبحانه ﴿ **يرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم** ﴾ التوبة : ٨ .

فلا يَحِلُّ ولا يجوز لإنسان أنْ يستنبط بعد هذا البيان من الآيتين

﴿ ما نعبدهم .. ﴾ و ﴿ ولئن سألتهم .. ﴾ أنهم كانوا مُوَحّدين توحيداً يسمى توحيد ربوبية ، بل هذا استنباط معارض لنص القرآن الذي حكم عليهم بالكفر بل بالمبالغة بالكفر ، ومنه يتبين أنّه استنباط سطحي سخيف لا يقول به إلا من لم يَتَعَمّق في فهم آيات القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقواعد علم التوحيد المَبْنِيّة على الكتاب والسنة الصحيحة ، والذي يؤكد ذلك :

(**ثالثاً**) : أنّ أولئك الكُفّار اشتهر عنهم أنّهم كانوا يعبدون تلك الأصنام ويحجّون لها ويتقرّبون إليها ﴿ **واتخذوا من دون الله آلهة لَعَلّهُمْ ينصرون** ﴾ يس : ٧٤ ، ﴿ **أفرأيتم اللات والعُزى ، ومنوة الثالثة الأخرى** ﴾ النجم ١٩ ــ ٢٠ .

بل واشتهر عنهم أنّهم كانوا يقولون : ماهي إلاّ أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر .

قال الله تعالى مخبراً لنا عنهم ﴿ **وقالوا ما هي إلاّ حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلاّ الدهر وما لهم بذلك من علم إنْ هم إلاّ يظنون** ﴾(٣٩٨) الجاثية : ٢٤ .

بل قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أحَدُهُم : ﴿ **مَنْ يحيي العظام وهي رميم** ﴾ يس :٧٨ .

فهل يجوز لنا بعد هذا أن نَصِفَ مَنْ لا يُقِرُّ بأنّ الله خالق ومحيي بأنّه موحّد توحيد ربوبية والله تعالى يقول عنه : ﴿ **إنّ الله لا يهدي مَن هو كاذبٌ كَفّار** ﴾ ؟! الزمر : ٣ .

بل بلغ من كفرهم ما أخبر الله تعالى عنهم في كتابه العزيز إذ قال ﴿ **وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا : وما الرحمن ؟ أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً** ﴾ الفرقان : ٦٠ ، فهل هؤلاء يقولون بوجود الرحمن الرحيم ؟!!

ولو كانوا يقرّون أنّ اللّه هو الخالقُ لما قال الله لهم : ﴿ **وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض** ﴾ المؤمنون : ٩١ ، وعبّر بالإله أيضاً و لم يعبّر بالربّ إشارة إلى أنهم لا يوحّدون لا الرّب ولا الإله ولأن الرّب هو الإله ، والإله هو الرّب .

(**رابعاً**) : ابن تيمية الذي اخترع تقسيم التوحيد إلى أُلوهية وربوبية يقول إنّ المشركين كانوا يقرّون بتوحيد الربوبية دون الأُلوهية وأنّ المسلمين الذين يخالفونه في آرائه كذلك وحّدوا ربوبية و لم يوحّدوا ألوهية ، فهو يُكَفّرُهُم بذلك ، وهذا مراده من هذا التقسيم .

---

(٣٩٨) والحق والواقع أن مَنْ ثَلّث التوحيد وقسمه إلى ثلاث أقسام أبطل ــ سواء قصد أم لا ــ وألغى مثل هذه الآيات الثابتة كالجبال في كتاب الله تعالى زيادة على قصده الباطل من هذا التقسيم الذي فيه عدّة مخالفات ومحظورات شرعية ــ!! فالله تعالى المستعان !!

قال في كتابه « منهاج السـنة » (٦٢/٢) بعـد أن دمـج وخلـط بعـض أئمـة الإسـلام كالسهروردي[٣٩٩] وأبي حامد الرازي والآمدي وغيرهم بمن يخالفهم في آرائهم من الفلاسفة كأرسـطو طاليس والفارابي وابن سينا ما نصه :

« دخلوا في بعض الباطل المبدع ، وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق أسماء الله و لم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الإقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان يُقِرُّ به المشركون الذيـن قـال الله عنهـم : ﴿ **ولئـن سـألتهم مَـنْ خلـق السـموات والأرض ليقولُنّ الله** ﴾ .. » .

وهذه مغالطة منه وتلبيس ، وهو كلام غلط كما بينّا .

وهل يَعْقِلُ عاقلٌ أو يقول إنسان بأنّ فرعون الذي كان من جملة المشركين كان يوحّد ربوبيّة ولا يوحّد أُلوهية ؟!!.

وهو الذي يقول ﴿ **ما علمت لكم من إله غيري** ﴾ القصص : ٣٨ ، كما أنّه هو القائل ﴿ **أنـا ربكم الأعلى** ﴾ النازعات : ٢٤ .

ولو كان يُقِرُّ بالربوبية لما قال : ﴿ **أنا ربكم الأعلى** ﴾ ، بل لقال (أنا إلهكم الأعلى) .

ولو تذكّر ابن تيميّة قول الله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ **قال الذين استكبروا إنّا بالذي آمنتـم بـه كـافرون** ﴾ الأعراف : ٧٦ ، وقـول سـيدنا يوسـف عليـه السـلام ﴿ **ءَأَرباب مُتفرّقُون خيرٌ أم اللّهُ الواحدُ القهّار** ﴾ يوسف : ٣٩ ، وقول سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿ **أإفكاً آلهة دون الله تريدون** ﴾ الصافات : ٨٦ ، مع قول الله عز وجل ﴿ **واتخذوا من دون الله آلهة** ﴾ يس : ٧٤ ، وقول الكفار حينما دعاهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى كلمة التوحيد ﴿ **أجَعَـلَ الآلهـة إلهـاً واحداً** ﴾ سورة ص : ٥ ، لاستحى أنْ يفوه بذلك !

ومن هذا الإيضاح والبيان يتبين بطلان تقسيم التوحيد إلى هذه الأقسام ، بـل يَتّضِحُ أنّ هـذا التقسـيم يعـارض القـرآن وعقيـدة الإسـلام ، فـلا يصـح أنْ يقـال : هـذا تقسـيم تعليمي ، بل يجب أن يقال هذا تقسيم مغلوط معارض للقرآن الكريم .

ويجب أنْ يعلم كل أحدٍ أنّ شرح الطحاوية يحوي هذا الخطأ وهـذه الأغـلاط المتناقضـة ! وأن

---

(٣٩٩) علماً بأن السهروردي من علماء أهل السنة والجماعة ، وعنه ينقل أكابر الأئمة وعلماء الإسلام العقيدة ، فالإمـام الحافظ ابن حجر العسقلاني ينقل عنه في « الفتح » (٣٩٠/١٣ سلفية دار المعرفة) مذهب السلف الصـالح في الصفـات ويقول عقب ذلك : قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح اهـ .

التعويل على مثل هذا الكتاب واعتماد تدريسه ما هو إلاّ خطأ جسيم لم يتنبّه له كثير من المدرّسين والطلاب فاحذروه واتقوه وإنّي لكم منه نذير مبين .

[تنبيه] : اعلم أن متن الطحاوية وهو الكتاب الذي صنفه الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى ، كتاب صحيح مستقيم من أحسن كتب العقيدة التي تُمَثِّلُ اعتقاد السلف الصالح[٤٠٠] ! ولأنه أيضاً ـــ أعني الطحاوي ـــ ذكر في مقدمة ذلك الكتاب أنّه عقيدة الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه وصاحبيه محمد بن الحسن والقاضي أبو يوسف رحمهما الله تعالى .

وأما شرحه المنتشر في الأسواق لابن أبي العز ففيه أمور كثيرة مخالفة للكتاب الأصلي ـــ متن الطحاويّة ـــ ، وفيه أيضاً عقائد فاسدة كإثبات قدم العالَم بالنوع وتسلسل الحوادث إلى غير أوّل[٤٠١] ، وإثبات الحد لذات الله تعالى[٤٠٢] ، وإثبات الحرف والصوت لكلامه سبحانه[٤٠٣] وقيام الحوادث بذات الله سبحانه[٤٠٤] إلى غير ذلك من أخطاء جسيمة ، وأغلاط أليمة ، فتنبّهوا .

---

(٤٠٠) وإن كنا لا نوافقه على كل حرف وكلمة أو جملة أو مسألة فيه ! وقد أوضحت في شرحي للطحاوية بعد تصنيف هذه الرسالة بسنين ما الذي أوافقه فيه وما الذي لا أوافقه فيه والله الهادي .

(٤٠١) وذلك صفحة (١٢٩) من الطبعة الثامنة / المكتب الإسلامي .

(٤٠٢) انظر ص (٢١٩) من شرح الطحاوية ، وقد رددنا هذا وأبطلناه في رسالتنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » فارجع إليها .

(٤٠٣) انظر ص (١٦٩) من شرح الطحاوية .

(٤٠٤) انظر ص (١٧٧) من شرح الطحاوية .

فصـــــل مهم
بيان أنَّ مَنْ اعترف بوجود اللّه ولم يُوَحِّدْهُ فهو كافر إجماعاً ولا يُسمَّى موحداً توحيد ربوبية بنص القرآن الكريم

وتنزّلاً مع بعض أصحاب العقول ذات التفكير السطحي الضحل وعلى سبيل الجدل المنصوص على جوازه في القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿ **وجادلهم بالتي هي أحسن** ﴾ أقول :

هب أن هناك قسماً من الجاهليين أو من أيِّ طائفة من طوائف الكفار فيها أشـــخاص يقـرّون ويعترفون في غير مجال المضايقة في المناظرة ، بأنَّ الله هو الخالق المحي المميت ، فإنَّ هذا الإقـرار منهـم أو هذه المعرفة لا تجعل صاحبها يُسمّى أو يطلق عليه مؤمناً أو موحّداً لا شرعاً ولا لغة ولا عرفاً البتة ، أمـا شرعاً فلأدلة منها قوله تعالى : ﴿ **ألا لله الدين الخالصُ ، والذين اتّخذوا من دونه أولياءَ ما نعبدهم إلاّ ليُقَرّبونا إلى الله زُلْفى إنَّ الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون إنَّ الله لا يهدي مَنْ هو كاذب كَفّارٌ** ﴾ الزمر : ٣ ، فقـد صـرّح هـذا النص لنا بـأنَّ الواحد مـن أولئك مـع قوله : ﴿ ما نعبدهم إلا لِيُقربونا إلى الله زلفى ﴾ وتسليمنا جدلاً بأنّه مُقِرٌّ بقلبه أي بأنّه معترف بوجود الله !! وهو ما يُسَمّيه الخصم (توحيد الربوبية) ومع ذلك كلّه أطلق عليه الله تعالى في كتابه كما ترون بأنه ﴿ **كاذب كفّار** ﴾ .

وأما اللغة والعرف فلم يَرِدْ عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سُنّتِهِ الواسعة أنـه سمّاهم مُوحّدين للربوبية ، ولم يُنْقَل عن أحدٍ من الصحابة أنه قال في حقهم أو عنهم (إيمان دون إيمـان) مثل ما نقل عن بعضهم كابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره أنه قال في بعض الأُمـور (كفـرٌ دون كفر) وهذا مما يُؤَكّدُ لنا ويدلُّ بأنَّ اللغة التي كان صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابـه ينطقـون بهـا والعرف الذي كان سائداً بينهم يمنعان إطلاق موحّد أو توحيد ربوبية على ذلك الإنسان .

ثُمّ إنَّ الإيمان والتوحيد والعقيدة هو (ما وَقَرَ في القلب وصدّقه العمل) وتعريف الإيمان والتوحيد واضح من حديث سيدنا جبريل في السؤال عنه الذي رواه مسلم ، وظاهر في كتب التوحيد التي نصّـت على أن الإيمان أو الدخول في التوحيد هو (الإتيان بالشهادتين لساناً مع الإقرار القلبي بكل ما جاء عن الله تعالى ورسوله مع الإذعان) فأين ذلك من ذا ؟! وبذلك اتّضح جلياً بطلان ما ذهـب إليـه المخـالف وادّعاه ، والله الموفق .

فصل

القسم الثالث من التوحيد وهو ما سموه بتوحيد الأسماء والصفات

فقد أشار إليه وذكره ابن تيمية في منهاج سنته (٦٢/٢) باسم (إثبات حقائق أسماء الله وصفاته) والمراد من هذا القسم إثبات التشبيه والتجسيم وبيان أنه غير مذموم ، ولا تستعجب أخي القارئ من ذلك ، واصبر فإنّي سأنقل لك ذلك من كتب ابن تيمية مثبتاً رقم المجلد والصحيفة .

قال ابن تيمية في كتابه « التأسيس » (١٠١/١) :

« وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟! فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم يَنْفِ معناها شرع ولا عقل ، جهل وضلال » اهـ .

وابن تيمية يقول كما هو ثابت عنه في كتبه وكما هو مشهور : (لا نَصِفُ اللّه إلاّ بما وَصَفَ به نفسه) !!

فنقول له : إذا كنتَ لا تصف الله تعالى إلاّ بما وصفَ به نفسه فلماذا تُثبت استقرار الله تعالى عمّا تقول على ظهر بعوضة وتُجوِّزه ؟! هل هذا هو توحيد الأسماء والصفات أيها الشيخ الحرّاني ؟! وهل هذا مما وصف الله به نفسه ؟!

قال ابن تيمية في كتابه « التأسيس في رد أساس التقديس » (٥٦٨/١) : **« ولو قد شاء ــ الله ــ لاستقرَّ على ظهر بعوضةٍ فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم » اهـ .**

فهل من التوحيد الخالص أيها الشيخ الحرّاني ويا مَن تتعصبون لآرائه الشاذة أن تجوّزوا استقرار رب العالمين سبحانه وتعالى عما تصفون على ظهر ذبابة أو بعوضة ؟! ولقد استحى عُبّاد الأوثان والمشركون أن يصفوا آلهتهم بذلك !!

وهل من توحيد الأسماء والصفات إثبات الحركة لله تعالى كما يقول ابن تيمية في كتابه « موافقة صريح المعقول » (٤/٢) على هامش منهاج سنته وقد نسب ذلك لأهل الحديث والسلف زوروا ؟!!

وأين وَصَفَ الله تعالى نفسه في كتابه بلفظ الحركة ؟!

وابن تيمية يقول في كتابه « التأسيس » (١٠١/١) :

« وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن

صفاته ليست أجساماً وأعراضاً » اهـ .

ونقول له : بل في كتاب الله وفي سنة رسول الله وفي كلام السلف نفيٌ لذلك ، قال تعالى : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ الشورى : ١١ ، وقال : ﴿ **ولم يكن له كُفُواً أحد** ﴾ الإخلاص : ٤ ، وهذا نص صريح في القرآن في تنزيه الله عن الجسمية والتركيب لأن الجسم له مُكافئ ومُماثل ، ولا يصح أن يقال فيه ﴿ **ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ .

وأما السُّنَّة : فقد روى الإمام الحاكم في « المستدرك » (٢/٥٤٠) والترمذي (٣٣٦٤) عن أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه : أن المشركين قالوا : يا محمد أنسب لنا ربك . فأنزل الله عزَّ وجل : ﴿ **قل هو الله أحد الله الصمد** ﴾ قال : الصمد الذي : ﴿ **لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ ، **لأنّه** ليس شيء يولد إلا سيموت ، وليس شيء يموت إلا سيورث وإنّ الله لا يموت ولا يورث ، ﴿ **ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ قال : **لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثله شيء** » .

قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وقال الذهبي : « صحيح » وسكت عليه الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/٣٥٦) . قلت : وهو صحيح[٤٠٥] .

وسيأتي بعد صحيفة إن شاء الله تعالى عن الإمام أبي حنيفة ذم التشبيه ، وذكر الحافظ البيهقي في كتابه مناقب الإمام أحمد الذي هو من أئمة السلف ورؤساء المحدِّثين رضي الله عنه ما نصه :

« أنكرَ أحمدُ على من قال بالجسم وقال إنّ الأسماء مأخوذةٌ من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك **وتركيب وصورة وتأليف والله سبحانه خارج عن ذلك كله** ، فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل » . انتهى بحروفه .

وهذا الكلام من الإمام أحمد ينسف كلام ابن تيمية نسفاً ، وابن القيم تليمذ ابن تيمية يثبت في كتاب « بدائع الفوائد » (٤/٣٩) أن الله يجلس على العرش ، ويُجْلِس بجنبه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المقام المحمود[٤٠٦] !

---

(٤٠٥) وقد ضعَّفه متناقض عصرنا في تعليقه على سنة ابن أبي عاصم ص (٢٩٨) برقم (٦٦٣) وأعلّه بأبي جعفر الرازي ! والصواب أن أبا جعفر الرازي واسمه عيسى بن ماهان ثقة إلا فيما يرويه عن مغيرة فأحاديثه عن مغيرة فيها تخليط ؛ وهذا ليس منها ، انظر « تهذيب التهذيب » (١٢/٦٠) . وقد حررنا الكلام عليه في رسالة القنوت فارجع إليها إن شئت .

(٤٠٦) مع أنه ثبت في الصحيحين تفسير المقام المحمود بالشفاعة وارجع إلى تعليقنا على كتاب الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٢٧) التعليق رقم (٥٣) .

ويُثْبِتُ في كتابه « الصواعق المرسلة » أنّ لله ساقين ، وأنه إذا لم يذكر الله في كتابه إلاّ ساقاً واحدة فهذا لا ينفي أنه ليس له ساق أخرى فيقول ما نصه :

« هب أنّه سبحانه أخبر أنّه يكشف عن ساقٍ واحدةٍ هي صفة ، فمن أين في ظاهر القرآن أنه ليس له سبحانه إلا تلك الصفة الواحدة ؟[٤٠٧] وأنت لو سمعت قائلاً يقول : كشفت عن عيني وأبديت عن ركبتي وعن ساقي هل يفهم منه أنّه ليس له إلاّ ذلك الواحد فقط ؟ » اهـ .

فانظر إلى هذا التجسيم الصريح وإلى هذا الهراء والهَذَيان ص (٣١ ــ ٣٢) من « مختصر الصواعق المرسلة » (طبع مكتبة الرياض الحديثية) وانظر كتاب « الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة » لابن القيم (٢٤٥/١ طبع دار العاصمة الرياض) وابن القيم متعصب لذلك وسائر على قاعدة شيخه الحرّاني التي أسّسها له في كتابه « التأسيس » (١٠٩/١) حيث قال هناك :

« وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكر بذم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين » اهـ

قلت : ليس كذلك ! وأبسط مثال لهدم هذا الكلام غير ما تقدّم قبل قليل أن الحافظ الذهبي ذكر في « سير أعلام النبلاء » (٢٠٢/٧) نقلاً عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال :

« **أتانا من المشرق رأيان خبيثان : جهم مُعَطِّل ، ومقاتل مُشَبِّه** » .

وذكر ابن جرير الطبري في تفسيره في تفسير سورة الإخلاص عن أبي العالية وغيره من السلف أن الله تعالى ليس له شبيه ولا مثيل .

فخذ بجدك في التجسيم يا ابن القيم !! ولا يهمنّك المعارضون من أهل السنّة !! الذين تُلَقِّبهم بالجهمية والمعطلة !! وقد أثْبَتَ ابن القيم أيضاً جَنْبَاً لله تعالى عمّا يقول واستنبط ذلك من قوله تعالى : ﴿ **يا حسرتى على ما فرّطت في جنب الله** ﴾ الزمر : ٥٦ ، ففي « الصواعق المرسلة » (٢٥٠/١) و « مختصر الصواعق » للموصلي (٣٣/١) ما نصه :

« هب أن القرآن دلّ على إثبات جنب هو صفة ، فمن أين لك ظاهره أو باطنه على أنّه جنب واحد وشق واحد ؟ ومعلوم أنّ إطلاق مثل هذا لا يدل على أنّه شق واحد ، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمران بن حصين : صلِّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإنْ لم تستطع فعلى جنب ، وهذا لا يدل على أنّه ليس للمرء إلاّ جنب واحد » !!

قلت : وهل يصح قياس الله سبحانه وتعالى بعمران بن حصين وتشبيهه به ؟! وهل يجوز أن

(٤٠٧) أعوذ بالله تعالى من هذا الهذيان !!!

يقول أحد من الموحّدين بأنّ لله جنباً ؟!

واللهِ ما الإتيان بمثل هذا الكلام في الصفات إلاّ رجوع للوثنية الأولى فـ ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ الصافات: ١٨٠ !!!!

وإمَامُ ابن تيمية وقدوته في هذه الطامّات هو أبو يعلى الحنبلي[٤٠٨] الذي كان يقول: « ألزموني ما شئتم إلاّ اللحية والعورة » أي في صفات الله تعالى !! كما نقل ذلك ابن العربي المالكي في كتابه « العواصم » (٢٨٣/٢) وهذا هو توحيد الأسماء والصفات الذي يريدونه والذي يحاولون إثباته وقد أثبتوا هذا التقسيم ليقولوا للناس:

إنّ هذه الصفات التي أثبتناها من أنْكَر منها شيئاً فتوحيده ناقص وغير صحيح، ويلزم من ذلك أنْ يكون كافراً، ليهاب الناس من إنكار هذه الصفات التي ابتدعوها وأطلقوها على الله تعالى خشية أنْ لا يكونوا قد وحّدوا توحيد الأسماء والصفات. فتأمل.

وكتاب أبي يعلى في الصفات المسمى بـ « إبطال التأويل » فيه من الطامّات والعجائب ما يكفي لأيّ لبيب أنْ يحكم على مصنّفه أنه ليس معه من الإسلام خبر كما قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ، ولا معه من تنزيه الله شيء معتبر، وقد طبع حديثاً جزء منه، بتحقيق أحد البسطاء، وهو دليل قاطع عند أي قارئ لبيب على الوثنية التي يدعو إليها هؤلاء باسم: توحيد الأسماء والصفات.

[تنبيه مهم جداً] :

ومما يدل على أنّ هؤلاء المتمسلفين أتباع ابن تيمية وابن القيم مجسمة أيضاً يسيرون على نفس نهج شيخيهما، مؤلفاتهم المطبوعة والتي تثبت ذلك، منها كتاب طُبِعَ حديثاً لمتمسلف وهابي يدعى (عبد الله بن محمد الدويش) اسم الكتاب « **المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال** » يُسَفِّهُ فيه الشيخ (**سيد قطب**) ويصفه بالابتداع وأنّه جهمي أشعري معتزلي وإليك بعض ما يقول هذا المتمسلف:

١ ــ يقول ص (١٠) ما نصه:

« فقد عاب ــ سيد قطب ــ قول أهل السنة والجماعة وهذا هو مسلك أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وسيجيء من كلامه ما يبين أنه سلك مسلكهم » اهـ.

٢ ــ ويقول ص (١٩) ما نصه:

---

(٤٠٨) وقد رد على أبي يعلى هذا الحافظ ابن الجوزي في كتابه المشهور « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » وقد حققناه وعلقنا عليه وقدمنا له ما يشفي غليل طالب الحق.

« وأقول قوله ـــ سيد قطب ـــ في التوجه إلى الله الذي لا يتحيز في المكان ، **هذا قول أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة** ، وأما أهل السنة والجماعة فلا يصفون الله إلاّ بما وصف به نفسه .. » .

ثم قال بعد ذلك بخمسة أسطر في نفس الصحيفة ذاماً أهل البدع بنظره ما نصه :

« ومقصودهم بها نفي الصفات كالجسم والتحيز .. » اهـ !!

فهو يرى تبعاً لابن تيمية وابن القيم أنّ من صفات الله تعالى الجسم والتحيز ، وأن كلام سيد قطب والأشاعرة الذين ينزهون الله عن التحيز والمكان ويقولون ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ الشورى : ١١ مبتدعة جهميون ، فالله حسيبه وحسيب هذه الطائفة .

وقد قال الإمام الحافظ القرطبي في كتابه « التذكار » في شأن المجسمه ص (٢٠٨) :

« **والصحيح القول بتكفيرهم** إذ لا فرق بينهم وبين عُبّاد الأصنام والصور » .

وكذلك قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « (المجموع) شرح المهذب » (٢٥٣/٤) . بل أجمعت الأمة على تكفير المجسمة كما هو معلوم .

٣ ـــ صاحب كتاب « المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال » متمسلف وهابي يرى تضليل كل من خالف مشربهم ، يدل على ذلك أنّه يقول ص (١٣) :

« وقال الشيخ محمد بن الوهاب إمام هذه الدعوة قدّس الله روحه .. » !!! وأنّه حيثما ذكر ابن تيمية وصفه بشيخ الإسلام دون باقي العلماء ، فليتدبّر أولوا الأبصار وليستيقظ النائمون !!

[تكميل] :

يجدر بنا في هذا المقام أنْ نلفت نظر أهل العلم إلى أنّ ابن أبي العز المنسوب للحنفيّة ، صاحب شرح الطحاوية الذي خالف عقيدة الإمام الحافظ الطحاوي ونصوصه قائل بالتفريق بين توحيد الأُلوهية والربوبية ، وأن المكتب الإسلامي الذي طبع ذلك الشرح بتوضيح الشاويش مديره ، وتخريج الألباني إمامه وشيخه سابقاً !! قد وضعوا صورة بعض صفحات مخطوطة شرح الطحاوية (الباطل) وتعمّدوا أنْ تكون تلك الصفحات هي التي ذكر فيها توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية (انظر ص (٦٤) من الطبعة الثامنة) ثمّ إن موضحها الشاويش ، ومحققها !! ومخرج أحاديثها !! الألباني وضع على الغلاف الداخلي كلام الإمام الحافظ السبكي في قوله عن عقيدة الطحاوي : « جمهور المذاهب الأربعة على الحق يُقِرُّون عقيدة الطحاوي التي تلقّاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول » ليوهما البسطاء أنّ هذا الثناء من الإمام الحافظ السبكي يشمل أيضاً شرحها الذي صنّفه ابن أبي العز المنسوب للحنفية ، والحق خلاف ذلك وهذا منهما

تدليس وقلب من أوجه :

(**الأول**) : أنّ هذا الشرح كُتِبَ بعد وفاة الإمام السبكي .

(**الثاني**) : أنّ الإمام السبكي رحمه الله تعالى لا قيمة لكلامه عند هؤلاء المتمسلفين لأنه أشعري العقيدة ، ولأنه لا يحب ابن تيمية ويعرف حقيقة أمره وفداحة غلطه وهو مُحَذِّرٌ منه .

فإيرادهما لكلام الإمام الحافظ السبكي هنا هو لإيهام البسطاء والمبتدئين وأنصاف المتعلّمين أنّ الإمام السبكي يثني على هذا الشرح الذي صنّفه ابن أبي العز المليء بمخالفات عقيدة الإسلام ، كقِدَمِ العالَم بالنوع ، وإثبات حوادث لا أوّل لها ، وقيام الحوادث بذات الله تعالى وإثبات الحد له تعالى والجهة وغير ذلك ، وفعلاً انطلى هذا التمويه على كثير من الناس وراج الكتاب بسبب ذلك وخصوصاً :

(**الثالث**) : أنّ الناشر ــ الشاويش ــ قام بأمر شيخه ! وإمامه ! سابقاً !! الألباني بالتلاعب في ص (٥) من الطبعة الثامنة في الحاشية **حيث لم ينقل كلام الإمام الحافظ السبكي بتمامه وبحروفه بل حرّفه** وحذف منه ما سيكون وبالاً عليه عند الله تعالى ، ولننقل ما ذكره الناشر هناك ، ثم نردفه بكلام الإمام السبكي من كتابه معيد النعم :

قال الناشر(٤٠٩) : كلمة العلامة السبكي في كتابه « معيد النعم » هي :

« وهذه المذاهب الأربعة ــ ولله الحمد ــ في العقائد واحدة ، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتحسيم ، وإلاّ فجمهورها على الحق يُقِرّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول » اهـ .

والإمام السبكي يقول حقيقة في كتاب « معيد النعم » ص (٦٢) من طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى (١٩٨٦) ما نصه :

« وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية **وفضلاء الحنابلة** ــ ولله الحمد ــ في العقائد يدٌ واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة ، **يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله** ، لا يحيد عنها إلاّ رعاع من الحنفية والشافعية ، لحقوا بأهل الاعتزال **ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم** ، وبرّأ الله المالكية فلم نرَ مالكياً **إلاّ أشعرياً عقيدةً ، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقّاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة** ... » اهـ .

---

(٤٠٩) وبصراحة لا يحمل إثم هذا العمل الناشر فحسب إنما يحمل إثم ذلك شيخه المتناقض ! الذي كان يملي على الناشر هذه الافكار .

فتأمّل بالله عليك كلام الناشر الذي زوّر كلام الإمام الحافظ السبكي وحرّفه ، ثم انظر وتأمل في كلام الإمام السُّبكي الحقيقي الذي نقلته لك من كتابه « معيد النعم » لتدرك أنّ هؤلاء المتمسلفين محرفون محترفون عاثوا في كتب التراث وعبارات علماء الإسلام فساداً وإفساداً !!

(**الرابع**) : والذي يؤكّد أنهم محرّفون وخصوصاً ناشر الطحاوية وكذلك مُخَرّج أحاديثها !! المتناقض !! أنّ الناشر الشاويش حقق بزعمه كتاب « الرد الوافر » لابن ناصر الدين الدمشقي الذي رد فيه على الإمام العلاّمة العلاء البخاري رحمه الله تعالى ، ونقل الشاويش في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور ترجمة العلاء البخاري وأفرط في ذمّه ! ونقل جزءاً من ترجمته من كتاب « الضوء اللامع » للحافظ السخاوي فحرّف في النقل حيث قال واصفاً العلامة العلاء البخاري بقوله :

(**وكان شديد الالتصاق بالحكّام**) !!!

علماً بأنّ الكلام الأصلي في كتاب « الضوء اللامع » (٢٩١/٩) للسخاوي هو :

« وإذا حضر عنده أعيان الدولة **بالغ في وعظهم والإغلاظ عليهم** بل ويراسل السلطان معهم بما هو أشد في الإغلاظ ويَحُضُّه على إزالة أشياء من المظالم » اهـ فتأمل كيف قلب (وكان شديد الإغلاظ على الحُكامِ) ١٨٠ درجة رأساً على عقب فقال :(كان شديد الالتصاق بهم) فالله تعالى المستعان !!

وقد راجعت الشاويش بهذه المسألة وأَثْبَتُّ له أن هذا العمل دالٌ على الخيانة وفقدان الأمانة العلمية فوعد بالتراجع وتصحيح عبارة (كان شديد الالتصاق بالحُكّام) في الطبعة الجديدة ونحن بالانتظار[٤١٠] .

وسنعقد الآن إن شاء الله تعالى فصلين : **الأول** : في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية ، **والثاني** : في إبطال القسم **الثالث** وهو توحيد الأسماء والصفات مُنَبِّهين على المحاذير والأخطار من هذا التقسيم فنقول :

---

(٤١٠) وقد رأيت حديثاً الطبعة الجديدة ولم أر فيها تراجعاً إلى الحق وهذا ممّا يدل على إصرار أهل هذه النحلة على الباطل !!

ومن تحريف المتمسلفين أيضاً وعبائهم في كتب العلماء وتراث الأمة فساداً أنهم قاموا بطباعة كتاب « الأذكار » للإمام النووي طبعة جديدة وهي طبعة « دار الهدى ! » الرياض ، بإشراف « إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد » ١٤٠٩ هـ ، فبدّلوا في كلام الإمام النووي ، وحرفوا منه قسماً كما حذفوا منه ما لم يمكنهم تحريفه مما لا يوافق أهواءهم ومشربهم ! وذلك في كتاب الحج من « الأذكار » في فصل ما يتعلق بزيارة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والذي يتحمل جُلّ المسؤولية في ذلك أَمامَ الله تعالى هو عبد القادر الأرناؤوط الذي حقق الكتاب وخرّج أحاديثه وعلّق عليه كما هو ثابت على غلاف الكتاب وقد انغرّ بهذا الشخص (الألباني المشرب) الوهابي العقيدة بعض المغفلين لما يُظهر لهم من حلاوة لسان كما جاء ﴿ **يرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم** ﴾ ومثله مضارعة الآخر !!

فصل
في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهيّة

اعلم أن العبادة شرعاً هي غاية الخضوع والتذلل لمن يعتقد الخاضعُ فيه أوصاف الربوبية ، وأمّا في اللغة فالعبادة هي الطاعة ، والعبودية هي الخضوع والذل ، والعبادة شرعاً غير العبادة لغة ، فلا يقال لمن خضع وذلّ لإنسان إنه عَبَدَهُ شرعاً وهذا شيءٌ لا يختلف فيه اثنان ، فمن تذلل عند قبر نبي أو وليٍّ وتوسلَ به لا يقال إنه عبده من دون الله تعالى ، لانّ مُجَرّدَ النداء والاستغاثة والخوف والرجاء لا يُسمى عبادة شرعاً ولو سُمّي عبادة لغة ودليل ذلك أُمور منها : الصلاة ، فالصلاة في اللغة هي التضرع والدعاء ، وأمّا شرعاً واصطلاحاً فهي أقوالٌ وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم ، فليس كل دعاء صلاة ولا يقال لمن دعا فلاناً بمعنى أنه طلب من فلان شيئاً أنه صلى له فكذلك العبادة .

وأما الدعاء فليس جميعه عبادة إلاّ إذا دعونا مَنْ نعتقد فيه صفات الربوبية أو صفة واحدة منها ، فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدعاء هو العبادة » كما رواه الحاكم وغيره بأسانيد صحيحة[٤١١] ليس معناه أن كل دعاء عبادة كما سيتضح بعد قليل إنْ شاء الله تعالى ، وإنّما يكون الدعاء عبادة إذا كان لله أو لمن يعتقد الداعي أن للمدعو صفة من صفات الربوبية ، وقال بعض العلماء كما نقل المناوي في « فيض القدير » (٣/٥٤٠) : [إن معنى حديث « الدعاء هو العبادة » أي أن الدعاء هو من أعظم العبادة ، فهو كخبر « الحج عرفة » أي ركنه الأكبر ، فالدعاء له عدة معان منها النداء ، والنداء ليس عبادة وهذا المعنى موجود بكثرة في كلام العرب وفي القرآن الكريم فمن شواهده في كلام العرب قول الشاعر وهو : دثار بن شيبان النمري :

فقلت ادعي وأدعو إنّ أندى ... لِصَوتٍ أنْ يُنادي داعيان

وهذا البيت من شواهد النحاة على نصب المضارع بعد الواو بعد الأمر ، كما صرح به الأشموني

---

(٤١١) رواه الإمام أحمد (٤/٢٧١) وابن أبي شيبة (٧/٢٣ الفكر) وأبو داود (٢/٧٧ برقم ١٤٧٩) والترمذي (٥/٣٧٥ برقم ٣٢٤٧) وقال : حسن صحيح . والنسائي في الكبرى (٦/٤٥٠) وابن ماجه (٢/١٢٥٨) وأبو نُعَيم في الحلية (٨/١٢٠) والطبراني في « معجمه الصغير » (٢/٢٠٨ الروض الداني) والطبري في تفسيره (مجلد ١٢/ جزء ٢٤/ ص ٧٨)) وابن حبان في صحيحه (٢/١٢٤ دار الفكر) والحاكم في « المستدرك » (١/٤٩١) وصححه وأقرّه الذهبي وهو كما قالا .

وغيره عند قول صاحب الألفية :

والواو كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ ... كلا تَكُنْ جَلْداً وتُظهرَ الجَزَعْ

ومعنى قوله (ادعي) نادي ، فهو خطاب لأُنثى وهي حليلةٌ لدثار ، ومعنى (أدعو) أُنادي أنا ، ومعنى (إنّ أندى) أي إن أبعد وأرفع للصوت أن ينادي داعيان ، أي مناديان ، فظهر من هذا البيت أن الدعاء عند العرب يأتي بمعنى النداء .

وأما في القرآن فمنه قوله تعالى : ﴿ **لا تجعلوا دعاءَ الرسول بينكم كدعاءِ بعضكم بعضاً** ﴾ النور : ٦٣ ، أي لا تجعلوا نداءه بينكم كما ينادي بعضكم بعضاً ، باسمه الذي سماه أبوه ، فلا تقولوا يا محمد ولكن قولوا يا نبي الله ، ويا رسول الله ، مع التوقير والتعظيم والصوت المخفوض لقوله تعالى : ﴿ **ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أنْ تحبطَ أعمالُكم وأنتم لا تشعرون** ﴾ الحجرات : ٢ .

ويأتي الدعاء بمعنى العبادة وهو موجود في كلام العرب وفي القرآن الذي نزل بلغتهم الفصيحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير** ﴾ فاطر : ١٣ ، أي والذين تعبدون من دونه ، وكقوله تعالى أيضاً : ﴿ **ولا تدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك** ﴾ يونس : ١٠٦ ، أي ولا تعبد من دون الله مالا ينفعك ولايضرّك .

وللدعاء معنى آخر أيضاً وهو الاستعانة نحو قوله تعالى : ﴿ **وادعوا شهداءكم** ﴾ البقرة : ٢٣ ، ومن معانيه أيضاً السؤال كقوله تعالى : ﴿ **أُدعوني أَستجب لكم** ﴾ غافر : ٦٠ ، ومن معانيه أيضاً الثناء كقوله تعالى : ﴿ **ادعو الله أو ادعوا الرحمن** ﴾ الإسراء : ١١٠ ، ومن معانيه أيضاً التسميه كقوله تعالى : ﴿ **ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها** ﴾ الأعراف : ١٨٠ ، أي سمّوه بها ، إلى غير ذلك من المعاني .

فاتضح أن مجرد النّداء أو الاستغاثة أو الاستعانة أو الخوف أو الرجاء أو التوسل أو التذلل لا يُسمّى عبادة ، فقد يتذلّل الولد لأبيه والجندي لقائده ويخافه ويرجو منه أشياء فلا يسمى ذلك عبادة له باتفاق العقلاء ، وليس مجرّد النداء عبادة ، ولو كان هذا النداء لأموات ، ففي الصحيحين : أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأهل البئر واسمها القليب ، التي أُلقِيَ فيها جماعة من الكفار في بدر : « هل وجدتم ما وعدكم الله ورسوله حقاً فإنّي قد وجدت ما وعدني الله حقاً » ، خاطب النبي كفار قليب بدر ، قال عمر : يارسول الله كيف تكلّم أجساداً لا أرواح فيها ، قال : ما أنتم بأَسمعَ لما أقول منهم غير أنهم لا يستطيعون أن يردّوا عليّ شيئاً . رواه البخاري (٣٠١/٧ فتح) ومسلم (٢٢٠٣/٤) .

وليس التوسل عبادة للمتوسل به إلى الله ، فقد علّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأعمى

أن يقول : « اللهم إنّي أتَوَجّهُ إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ، يامحمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتُقضى .. » الحديث وهو صحيح مشهور بين أهل العلم ، رواه الترمذي (٥٦٩/٥) والبيهقي في « دلائل النبوّة » (١٦٦/٦ ــ ١٦٨) والحاكم (٣١٣/١) وصححه على شرطهما وأقرّه الذهبي وغيرهم بأسانيد صحيحة .

كما أن الاستغاثة أيضاً بمخلوق ليست عبادة له كما ثبت في الصحيحين « أن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينا هم كذلك **استغاثوا** بآدم ثم بموسى ثم بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم فيشفع ليقضى بين الخلق » انظر « فتح الباري » (٣٣٨/٣) ، فما زعمه الجهلة أنّ كُلّ نداءٍ للميت عبادة له فهو من التخبط في الجهل القبيح .

وملخص ما مر أن العبادة في اللغة هي مطلق الطاعة والخضوع لأي أحد كان بخلاف العبادة في اصطلاح الشرع فهي غاية التذلل والخضوع لمن يعتقد الخاضع له بعض صفات الربوبية ، فإذا فهمتَ ذلك علمت يقيناً أن من أطاع أحداً وخضع له لا لاعتقاده أنّ له بعض صفات الربوبية لا يسمى عابداً له شرعاً وإنْ كان الخضوع والتذلل لغير الله تعالى قد يحرم في بعض صوره كما إذا كان لغنيٍّ لأجل غِناه ، لكنه لا يُسمّى عبادة شرعاً ، ولا يكون صاحبه مشركاً ، كما أفاد ذلك العلاّمة محمد حبيب الله الشنقيطي في زاد المسلم .

ويوضح ذلك أيضاً أن نقول : إن العبادة شرعاً معناها الإتيان بأقصى الخضوع قلباً وقالباً ، فهي إذن نوعان قلبية وقالبية ، (فالقلبية) : هي اعتقاد الربوبية أو خصيصة من خصائصها كالاستقلال بالنفع أو الضر ونفوذ المشيئة لمن اعتُقِد فيه ذلك ، (والقالبية) : هي الإتيان بأنواع الخضوع الظاهرية من قيام وركوع وسجود وغيرها مع ذلك الاعتقاد القلبي ، فإن أتى بواحد منها بدون ذلك الاعتقاد لم يكن ذلك الخضوع عبادة شرعاً ولو كان سجوداً ، وإنما قال العلماء بكفر مَنْ سَجَدَ للصنم لأنه أَمَارةٌ وعلامة على ذلك الاعتقاد ، لا لأنه كفر من حيث ذاته ، إذ لو كان كفراً لذاته ــ السجود ــ لما حَلّ في شريعةٍ قط ، وقد حلّ كما هو معلوم في آيات كثيرة ، فكيف حل وهو كفر ، والله لا يأمر بالفحشاء ، وقال تعالى : ﴿ **إنّ الله لا يأمر بالفحشاء** ﴾ الأعراف : ٢٧ .

فقد كان كما هو معلوم السجود لغير الله عز وجل على وجه التحية والتكريم مشروعاً في الشرائع السابقة وإنّما حرم في هذه الشريعة ، فمن فعله لأحد تحية وإعظاماً من غير أن يعتقد فيه ربوبية كان آثماً بذلك السجود ولا يكون به كافراً إلا إذا قارنه اعتقاد الربوبية للمسجود له ، ويرشدك إلى ذلك قوله عز وجل في سيدنا يعقوب نبي الله عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وامرأته وبنيه حين دخلوا على سيدنا يوسف ﴿ **وخرّوا له سجّداً** ﴾ يوسف : ١٠٠ ، قال ابن كثير في تفسيرها :

« أي سجد له أبواه وإخوته الباقون وكانوا أحد عشر رجلاً ، وقد كان هذا سائغاً في شرائعهم ، إذا سلّموا على الكبير يسجدون له ، لم يزل هذا جائزاً من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام ، فحرم هذا في هذه الملّة » . انتهى المقصود منه .

ويوضح ذلك أيضاً أمره عز وجل الملائكة بالسجود لآدم ، فكان سجودهم له عليه الصلاة والسلام عبادة للآمر عز وجل ، وإكراماً لآدم عليه الصلاة والسلام .

ومن هنا نعلم أن تعظيم الكعبة بالطواف حولها وتعظيم الحجر الأسود باستلامه وتقبيله والسجود عليه ليس عبادة شرعاً للبيت ولا للحجر ، وإنما هو عبادة للآمر بذلك سبحانه وتعالى ، الذي اعتقد الطائف بالبيت ربوبيته سبحانه ، فليس كل تعظيم لشيء عبادة له شرعاً ، حتى يكون شركاً ، بل منه ما يكون واجباً أو مندوباً إذا كان ماموراً به أو مُرَغّباً فيه ، ومنه ما يكون مكروهاً أو مُحَرّماً ، ومنه ما يكون مباحاً ، ولا يكون التعظيم لشيء شركاً حتى يقترن معه اعتقاد ربوبية ذلك الشيء ، أو خصيصة من خصائصها ، فكل من عظّم شيئاً فلا يعتبر في الشرع عابداً له إلاّ إذا اعتقد فيه ذلك الاعتقاد ، وقد استقر في عقول بني آدم أن من ثبتت له الربوبية فهو للعبادة مستحق ، ومن انتفت عنه الربوبية فهو غير مستحق للعبادة ، فثبوت الربوبية واستحقاق العبادة متلازمان فيما شرع الله في شرائعه وفيما وضع في عقول الناس ، وعلى أساس اعتقاد الشركة في الربوبية بنى المشركون استحقاق العبادة لمن اعتقدوهم أرباباً من دون الله تعالى ، ومتى انهدم هذا الأساس من نفوسهم تبعه ما بُنِيَ عليه من استحقاق غير الله للعبادة ، ولا يُسَلِّمُ المشركُ بانفراد الله تعالى باستحقاق العبادة حتى يُسلِّمَ بانفراده عز وجل بالربوبية ، وما دام في نفسه اعتقاد الربوبية لغيره عز وجل استتبع ذلك الاعتقاد في هذا الغير الاستحقاق للعبادة ولذلك كان من الواضح عند أولي الألباب أن توحيد الربوبية وتوحيد الأُلوهية شيء واحد ولا فرق بينهما وهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر في الوجود وفي الاعتقاد ، وتقسيم التوحيد إلى توحيد أُلوهية وربوبية باطل ، كما سيتبين الآن إن شاء الله تعالى ، فمن اعترف أنه لا رب إلا الله كان معترفاً بأنه لا يستحق العبادة غيره ، ومن أقرّ بأنّه لا يستحق العبادة غيره كان مذعناً بأنّه لا رب سواه ، وهذا هو معنى لا إله إلا الله في قلوب جميع المسلمين ، ولذلك نرى القرآن في كثير من المواضع يكتفي بأحدهما عن الآخر ، ويرتب اللوازم المستحيله على انتفاء أي واحد منهما ليستدل بانتفائها على ثبوته ، فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا** ﴾ الأنبياء : ٢٢ ، وقوله تعالى : ﴿ **وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض** ﴾ المؤمنون : ٩١ ، حيث عبّر بالإله ولم يعبّر بالرب وكذلك في الميثاق الأول ، قال سبحانه : ﴿ **ألست بربكم** ﴾ الأعراف : ١٧٢ ولم يقل بالهكم ، وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث : أنّ المَلَكين يقولان

للميت في قبره : « من ربُّك ؟ » ويكتفيان بالسؤال عن توحيد الربوبية ، ويكون جوابه بقوله : « الله ربي » كافياً ، ولا يقولان له إنّما عرفت توحيد الربوبية واعترفت به فقط ، و لم تعترف بتوحيد الألوهية ، ولا يقولان له ليس توحيد الربوبية كافياً في الإيمان .

وهذا خليل الله سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول لذلك الجبار : ﴿ **ربي الذي يحيي ويميت** ﴾ البقرة : ٢٥٨ ، فيجادل بأنّه كذلك يحيي ويميت ، إلى أنْ حاجّه خليلُ الله بما يكذب دعوى ربوبيته فتندحض دعوى استحقاقه للعبادة .

ويُثبت أنه لا فرق بين توحيد الألوهية والربوبية أيضاً أنّ الله تعالى حكى عن فرعون أنّه قال مرّة : ﴿ **ما علمتُ لكم من إله غيري** ﴾ القصص : ٣٨ ، ومرّة أخرى : ﴿ **أنا ربكم الأعلى** ﴾ النازعات : ٢٤ ، فاتضح أنّ الإله هو الرب ، والرب هو الإله ولا فرق .

وبالجملة فقد أومأ القرآن الكريم والسنّة المستفيضة إلى تلازم توحيد الربوبية والأُلوهية وأنّ ذلك مما قرره رب العالمين ، واكتفى سبحانه من عبده بأحدهما عن صاحبه ، لوجود هذا التلازم ، وكذلك اكتفى به الملائكة المقربون عند السؤال ، وفَهِمَ الناس هذا التلازم حتى الفراعنة الكافرون بداهة ، و لم يقل أحد من السلف ولا من الصحابة ولا من التابعين بالفرق ، وأن هناك توحيد ألوهية يغاير توحيد الربوبية ، و لم يُنْقَل ذلك التفريق عن واحدٍ منهم فضلاً عن نقله من الكتاب أو السنة ، حتى ابتدع وتكلم بذلك بعض أهل القرن الثامن الهجري ، ولا عبرة بذلك قطعاً ، فما هذا الهذيان بهذا التقسيم الذي يفتريه أولئك المبتدعة الخراصون فيرمون المسلمين بأنهم قائلون بتوحيد الربوبية دون توحيد العبادة ــ أي الأُلوهية ــ وأنه لا يكفي المسلمين توحيد الربوبية في إخراجهم من الكفر وإدخالهم في الإسلام .

وينبغي لفت النظر أيضاً إلى قوله تعالى : ﴿ **إنّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ..** ﴾ فصّلت : ٣٠ ، وهي في موضعين من كتاب الله تعالى ، و لم يقل إلهنا بل قال ــ ربنا الله ــ ، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن وصية جامعة : « قل ربي الله ثم استقم » ، و لم يقل له : قل إلهي الله ثم استقم ، فاكتفى بتوحيد الربوبية في النجاة والفوز لاستلزامه وعدم تغايره لتوحيد الأُلوهية ، وهذا بشهادة الله ورسوله كما ترى ، فمن رافقه التوفيق وفارقه الخذلان ونظر في المسألة نظر الباحث المنصف علم يقيناً علماً لا تخالطه ريبة أنّ مسمى العبادة شرعاً لا يدخل فيه شيء مّما عداه ، كالتوسل والاستغاثة وغيرهما ، بل لا يشتبه بالعبادة أصلاً ، فإنّ كُلّ ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم أو صفة من صفاتها

الخاصّة بها .

ألا ترى الجندي يقوم بين يدي رئيسه ساعة وساعات احتراماً له وتأدباً معه ، فلا يكون هذا القيام عبادة لرئيسه لا شرعاً ولا لغة ، ويقوم المصلّي بين يدي ربه في صلاته بضع دقائق قدر قراءة الفاتحة ونحوها ، فيكون هذا القيام عبادة شرعاً ، وسر ذلك أنّ هذا القيام وإنْ قَلّتْ مسافته مقترناً باعتقاد القائم رُبوبية مَنْ قام له .

و لم يأت عن واحد من الأئمة الأربعة أو غيرهم من أئمة السلف ، ولا عن أتباع التابعين ولا عن التابعين ولا عن الصحابة ، ولا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سُنّته الواسعة في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها أنّ التوحيد ينقسم إلى توحيد ربوبية وإلى توحيد أُلوهية ، وأنّ مَنْ لم يعرف توحيد الأُلوهية لا يُعْتَدُّ بمعرفته لتوحيد الربوبية .

وأما قوله تعالى ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله** ﴾ الزمر :٣٨ وقوله تعالى : ﴿ **قل مَنْ رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله** ﴾ المؤمنون ٨٦ ــ ٨٧ ، معناه أنهم يقولون ذلك إذا سألتهم عند ظهور الحجج القاطعات عليهم والآيات البينات ، وذلك بمجرد قول بألسنتهم وليس ذلك في قلوبهم ، لأنهم ما كانوا يقرّون بوجود الخالق خلافاً لمن زعم أنّهم كانوا موحدين توحيد ربوبية ، وخلافاً لمن زعم أنّ الرسل لم يُبْعثوا إلا لتوحيد الأُلوهية ، وهو إفراد الله بالعباده وأنّ توحيد الربوبية يعرفه المشركون والمسلمون مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ **ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض ليقولن الله** ﴾ لقمان :٢٥ ، فهذا الزعم لا شك أنّه باطل لأنّ هذا الزاعم لبّس على البسطاء معنى الآية أو لم يفهمها هو ! وقد بينّا معناها : أنهم أقرّوا بألسنتهم فقط ، لذلك قال الله تعالى : ﴿ **ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض وسخّر الشمس والقمر ليقولنّ الله فأنى يؤفكون** ﴾ العنكبوت : ٦١ معناها كما قال القرطبي في التفسير (١٣/٣٦١) :

« أي كيف يكفرون بتوحيدي وينقلبون عن عبادتي » معناه : أنّهم يقولون ذلك بألسنتهم فقط عند إقامة الحجج عليهم وهم في الحقيقة لا يقولون بذلك .

وأيضاً قال الله تعالى : ﴿ **ولئن سالتهم مَنْ نزّل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها** ﴾ العنكبوت : ٦٣ ، قال الإمام القرطبي : « أي جدبها وقحط أهلها ﴿ **ليقولن الله** ﴾ أي فإذا أقررتم بذلك فَلِمَ تشركون به وتنكرون الإعادة ﴿ **قل الحمد لله** ﴾ أي على ما أوضح من الحجج والبراهين على قدرته ﴿ **بل أكثرهم لا يعقلون** ﴾ » انتهى من القرطبي .

فإذا تَنَبَّهْتَ لمعنى هذه الآيات وأمثالها عرفتَ بأنها ليست دليلاً على أنّهم كانوا يُقرّون بتوحيد

الربوبية كما يتوهم بعض الناس ، لأنّ القرآن وواقع هؤلاء الكفار يبين أنّهم كانوا ينكرون الخالق وينكرون السجود له ، كما سيأتي الآن إنْ شاء الله تعالى في ذكر الآيات الموضحة لذلك ، وكانوا ينكرون البعث ويعتقدون التأثير والتدبير لغير الله فيقولون : (أُمطرنا بنوء كذا ونوء كذا) ولو كانوا يقرون بتوحيد الربوبية كما زعم الخرّاصون لما قال لهم المولى سبحانه : ﴿ **يا أيها الناس أُعبدوا ربّكم الذي خلقكم والذين من قبلكم** ﴾ البقرة : ٢١ ، بل كان اللازم أن يقول لهم : ـ أُعبدوا الهكم ـ قال تعالى : ﴿ **أَلَم تَرَ إلى الذي حاجّ إبراهيم في ربه** ﴾ ... الآية البقرة : ٢٥٨ ، وكان اللازم على زعم من قال : إنّ النمرود كان يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الألوهية ، أن يقول الله تعالى ـ ألَمْ تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في إلهه ـ وكان اللازم على زعمهم أنْ يقول الله تعالى بدل قوله : ﴿ **ثم الذين كفروا بربهم يعدلون** ﴾ الأنعام : ١ ، أن يقول : ـ بالههم يعدلون ـ ولكن ذلك فاسد لأنهم لم يكونوا مُقرِّين ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ **وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال مَنْ يحيي العظام وهي رميم ، قل يحييها الذي أنشأها أوّل مرّة** ﴾ يس ٧٨ ـ ٧٩ ، وقوله تعالى : ﴿ **ألاّ يسجدوا لله الذي يخرج الخبأ في السموات والأرض** ﴾ النمل : ٢٥ ، وقوله تعالى : ﴿ **وهم يكفرون بالرحمن قل هو ربي** ﴾ الرعد : ٣٠ ، فأمّا هم فلم يجعلوه رباً ، وقال تعالى ﴿ **ءأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار** ﴾ يوسف : ٣٩ وقال تعالى ﴿ **ولا تسبوا الذين يدعون** ﴾ ـ أي يعبدون ـ ﴿ **من دون الله فيسبوا الله عَدْواً بغير علم** ﴾ الأنعام : ١٠٨ وقد اشتهر إنكارهم للبعث أشدّ الإنكار ، وأنهم ما يهلكهم إلا الدهر ، وقد اشتهر ذلك في أقوالهم وأشعارهم ، حتى قال أحدهم :

أشَابَ الصغيرَ وأفْنى الكبيرَ ... كَرُّ الغداة ومَرُّ العشي

واشتهر عنهم أنّهم كانوا يقولون : ما هي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع ، فهل يقول عاقل في هؤلاء مع هذا الكفر الصريح أنهم موحدون توحيد الربوبية ؟!

ولو كانوا يقرون بتوحيد الربوبية عند إقامة الحجة عليهم ، فإنّ مجرد الإقرار به لا يسمى توحيداً عند علماء المسلمين ، ولو كان الإقرار بالربوبية توحيداً كما زعم الخرّاصون لكان تصديق عتاة قريش النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكذيبهم بآيات الله تعالى توحيداً ، ولا يقول بهذا عاقل ، قال تعالى : ﴿ **فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون** ﴾ الأنعام : ٣٣ ، ولو كان الإقرار بالربوبية توحيداً كما زعموا لكان علم عاد بالخالق مع تكذيبهم آياته ورسوله هوداً عليه السلام لمّا هدّدهم بالعذاب توحيداً زاجراً لهم عن قولهم ، كما أخبر الله عنهم :﴿ **مَنْ أَشَدُّ منا قوةً أوَلَمْ يروا أنّ الله الذي خلقهم هو أشدُّ منهم قوة وكانوا بآياتنا يجحدون** ﴾ فصلت : ١٥ ، ولا يقول بهذا عاقل ، أيقولُ عاقلٌ في فرعون الذي قال

﴿ **أنا ربكم الأعلى** ﴾ النازعات : ٢٤ ، وقال ﴿ **يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري** ﴾ القصص : ٣٨ وقوله : ﴿ **ولئن اتخذت إله غيري لأجعلنّك من المسجونين** ﴾ الشعراء : ٢٤ ، مع قوله : ﴿ **إن رسولكم الذي أُرسل إليكم لمجنون** ﴾ الشعراء : ٢٧ ، لمّا أجابه سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام عن سؤاله عن حقيقة رب العالمين قائلاً له ﴿ **قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين** ﴾ الشعراء : ٢٤ وقوله له أيضاً : ﴿ **ربكم ورب آبائكم الأوّلين** ﴾ الشعراء : ٢٦ ، فهل يقال بعد هذا : إن فرعون كان يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الأُلوهية ؟!

فهذا التقسيم للتوحيد باطل غير صحيح ، وكل من قال به مخطئ .

وأما معنى قوله تعالى : ﴿ **وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون** ﴾ يوسف : ١٠٦ فمعناه وما يؤمن أكثرهم بالله في إقرارهم بوجود الخالق عند إقامة الحجة والبراهين عليهم تُكَذِّبُهُ قلوبُهم ويكذّبه واقعهم ، فإيمانهم أمامكم عند إقامة الحجة والبرهان على وجود الله تعالى بألْسنتهم غير معتبر ولا مقبول عند الله تعالى ﴿ **يُرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم** ﴾ التوبة : ٨ ، فهم كاذبون باتخاذهم آلهة يعبدونها غير الله ، أو باتخاذهم الأحبار والرهبان أرباباً ، أو اعتقادهم الولد له سبحانه والتعبير في هذه الآية في جانب شِرْكهم بالجملة الإسمية الدّالة على الثبوت والدوام الواقعة حالاً لازمة ، والتعبير في جانب إيمانهم أي إقرارهم بالجملة الفعلية الدّالة على التجدد دليل لغوي على أن شركهم دائم مستمر ، وأنّ إقرارهم بوجود الخالق الرازق المحي المميت مع ارتكابهم ما ينافي ذلك الإقرار من أقوالهم وأفعالهم وعبادتهم لغير الله تعالى كما قال تعالى : ﴿ **واتّخذوا من دون الله آلهة** ﴾ يس : ٧٤ ، لا يكون توحيداً ولا إيماناً لغة ولا شرعاً ، لأنّ الإيمان في اللغة هو التصديق بالقلب مطلقاً ، وفي الشرع تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما علم مجيئه به بالضرورة ، فقولهم عند إقامة الحجة عليهم : ﴿ **ما نعبدهم إلاّ ليُقرّبونا إلى الله زلفى** ﴾ ، كذب منهم ليبرئوا أنفسهم ، والله تعالى بيّنَ أنّهم كاذبون إذ قال كما في آخر هذه الآية : ﴿ **إنّ اللّه لا يهدي من هو كاذبٌ كفّار** ﴾ الزمر : ٣ .

ملاحظة مهمة : قد نقلت هذه البحوث في الكلام على توحيد الربوبية والألوهية حرفياً مع بعض زيادات من كتاب براءة الأشعريين من عقائد المخالفين للعلامة الشيخ محمد العربي التباني رحمه الله تعالى وجزاه عنا خير الجزاء وهو الملقب بأبي حامد بن مرزوق الأزهري .

فصل

في إبطال القسم الثالث

من التقسيم المزعوم وهو توحيد الأسماء والصفات

اعلم يرحمك الله تعالى أنّ أهل السنة والجماعة بما فيهم الأشاعرة والماتريدية يثبتون لله من الصفات ما أثبت لنفسه ، وما يشوّشه المجسمة عليهم من أنّهم معطلة وجهمية تشويش فارغ لا قيمة له بعد التمحيص العلمي والتدقيق[٤١٢] .

فأهل السنة يثبتون لله تعالى العلم والقدرة والإرادة والمشيئة والرحمة والحياة والسمع والبصر والكلام وغير ذلك من الصفات ، وينزهون الله سبحانه عمّا لا يليق به ، ولا يطلقون بعض الألفاظ والإضافات الواردة في الكتاب والسنة والتي لا يراد منها حقيقتها صفات لله تعالى ، لأنّ نفس القواعد التي أسستها آيات القرآن المحكمة وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترفض ذلك ، فمثلاً لا يُثبتون صفة النسيان مع أنّ لفظ النسيان ورد مضافاً لله تعالى في القرآن ، قال تعالى : ﴿ **نسوا الله فنسيهم** ﴾ التوبة : ٦٧ ، فلم يصفوا الله بذلك ــ أعني النسيان ــ لأنّ الله تعالى يقول أيضاً : ﴿ **وما كان ربك نسيّا** ﴾ مريم : ٦٤ ، وكذلك لفظ الهرولة والضحك والمرض والجوع وردت في أحاديث لا يجوز لأي عاقل أنّ يطلقها صفات على الله سبحانه ، فالحديث الصحيح الذي فيه : ((ومن أتاني ماشياً أتيته هرولة)) لا نثبت به صفة الهرولة لله سبحانه التي معناها الحقيقي في اللغة المشي السريع ، بل يعرف جميع العقلاء ويدركون بأنّ المراد بذلك هو المعنى المجازي في اللغة وهو : (من أطاعني وتقرّب إليّ تقربت إليه بإكرامه والإنعام عليه أكثر وأسرع) .

وكذلك ما جاء في الحديث القدسي الصحيح : ((عبدي مرضتُ فلم تعدني ..)) الحديث رواه مسلم (٤/١٩٩٠ برقم ٢٥٦٩) ، لا نقول إنّ الله أثبت لنفسه مرضاً وأضافه إليه فنحن نثبت له صفة المرض ، بل لا يقول بهذا عاقل ، وقد أرشد الحديث إلى أنّ الصفة هي للعبد ، وإنما صرفنا تلك الصفة من أن نعدّها من صفات الله ، قواعد التنزيه المأخوذة من الكتاب والسنة الناصّة على أنّه سبحانه ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ .

---

(٤١٢) والمؤمن لا ينغر بالشعارات ولا بالإشاعات ، وإنّما يَتَثَبَّتُ من كُلّ أمرٍ يسمعه ويُمحّص ويبحث بنفسه ، وأسأل الله أن لا ينطبق فينا نحن الأمة الإسلامية قول أحد أعدائنا فينا : هذه أُمّة تسمع ولا تقرأ !

والضحك كذلك لا يليق ان يُطلق حقيقةً على الله وإنما يُطلق على سبيل المجاز ، وتأويله عند أهل العلم الرضا أو الرحمة ، فإذا ورد في حديث أنَّ الله يضحك إلى فلان فالمراد به أنه يرضى عنه ويرحمه وهكذا ، فهناك قواعد وأُصول لابُدَّ أنْ نرجع إليها ضبطها أهل العلم من الأئمة الراسخين الربانيين وقد عرضناها وبيناها في التعليق على « دفع شبه التشبيه » .

روى الإمام البيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » ص (٢٩٨)[٤١٣] أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى أوّل الضحك بالرحمة ، وهذا هو نهج السلف والمحدّثين والبخاري بلا شك من أئمة المحدّثين ومن أهل القرون الثلاث ، قرون السلف المشهود لها بالخيرية .

---

(٤١٣) بتحقيق الإمام المحدّث الكوثري عليه الرحمة والرضوان ، طبعة دار إحياء التراث .

(تنبيه) : لقد طُبع كتاب « الأسماء والصفات » للحافظ البيهقي الذي قدّم له وعلّق عليه الإمام المحدّث الكوثري رحمه الله تعالى طبعتين حديدتين ، إحداهما : قد حذف منها كتاب « فرقان القرآن » للشيخ العزامي رحمه الله تعالى كما حذف منها مقدمة العلامة الكوثري ، والثانية : طبعة بصف جديد لم يكتب عليها أن التعليقات التي عليها هي للعلامة الكوثري ، ثم رأيت طبعة ثالثة : بصف وتنضيد جديد أيضاً حذفت منها تعليقات المحدث الكوثري ، ثم رأيت من يحيك هذا التلاعب من تُجّار الكتب قد طبعوا كتاباً آخر سمّوه « الأسماء والصفات » بشكل وبحجم كتاب « الأسماء والصفات » للحافظ البيهقي ، ولكنه باسم ابن تيمية الحرّاني ، ليضللوا القارئ المبتدئ عن كتاب الحافظ البيهقي بشكل عام !! ويبعدوه عن تعليقات ومقدّمة العلامة المحدّث محمد زاهد الكوثري بشكل خاص !! فلتكونوا جميعاً على علم تام بهذا التلاعب المشين !! وهذه المؤامرات الخبيثة .

ثم اعلموا أنه ليس لابن تيمية كتاب يسمى « الأسماء والصفات » كما أنه ليس له كتاب يُسمى « دقائق التفسير » (٦ مجلدات نفخ طباعي) كما بينا ذلك في تعليقنا على « دفع شبه التشبيه » ص (٥١) وإنّما ذهب المفتونون بالشيخ الحرّاني وعشاقه والمروجون لأقواله الخاطئة إلى ـــ فتاواه ـــ المباركة !! فاستخرجوا منها الكلام على مسائل الصفات !! فجمعوها وطبعوها باسم جديد !! خدعاً !! وتمويهاً !! وليكثّروا مصنفات الشيخ الحرّاني في أعين المغفلين من السذج أو القراء البسطاء !! فالله تعالى حسيبهم !!

فــــــــرع

التأويل من منهج السلف

يشيع المجسمة والمشبهة إنَّ مذهب السلف عدم التأويل وإمرار النصوص واعتقاد حقيقة ظواهرها ، وأنَّ مذهب الخلف وعلى رأسهم الأشاعرة هو تأويل الصفات والتعطيل .

وهذه إشاعة لا أصل لها من الصحة البتة ، وقد انغرَّ بها كثير من الناس ، بل كثير من أهل العلم فظنّوا صحتها ، والصواب أنَّ السلف بما فيهم الصحابة والتابعون كانوا يؤوّلون كثيراً من الألفاظ التي لا يرد منها إثبات صفات لله تعالى ، وتفسير الإمام الحافظ ابن جرير السلفي (توفي ٣١٠ هـ) أكبر برهان على ذلك فقد أورد الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره وروى بأسانيده عن سيدنا ابن عباس تأويل (الساق) الواردة في قول الله تعالى : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ القلم : ٤٢ ، بالشِّدَّة ، لان العرب تقول كشف الحرب عن ساقها أي اشتدت[٤١٤] .

كما نقل الحافظ ابن جرير تأويل النسيان بالترك ، انظر تفسير الطبري (مجلد ٥ /جزء ٨ ص (٢٠١ ـ ٢٠٢)) ونقل تأويل قوله تعالى : ﴿ **والسماء بنيناها بأيدٍ** ﴾ الذاريات : ٤٧ أي بنيناها بقوّة انظر (٧/٢٧) من تفسيره[٤١٥] .

وهذه التأويلات منقولة عن سيدنا ابن عباس وعن مجاهد وقتادة والحسن ومنصور وابن زيد وغيرهم من أعلام السلف الصالح رضي الله عنهم ، وكلها تشهد بكذب من قال إن السلف لم يؤوّل أحد منهم و لم يكن التأويل من منهجهم وإنما هو عند الخلف والأشاعرة المعطلة الجهميين ، كبرت كلمة تخرج

---

(٤١٤) وهناك كتاب صنّفه بعض أذيال الألباني المتمسلفين سماه ((المنهل الرقراق)) أنكر فيه ثبوت هذا التأويل للساق عن سيدنا ابن عباس بعد تأليف هذه الرسالة بسنين ، وهو مخطيء في ذلك إذ أن ذلك قد تواتر عن ابن عباس في الكتب ، وقد رددت عليه في سند واحد من أسانيد ذلك التأويل الثابت عن سيدنا ابن عباس وبينت له ثبوته وتدليسه في الطعن في تلك الأسانيد وذلك في الجزء الثاني من كتاب ((تناقضات الألباني الواضحات)) ص (٣١٢) فليرجع إليه من شاء التبصر .

(٤١٥) (الأيد) : في اللغة جمع يد وهي الكف ، وليس كما يشيع بعضهم باطلاً بتلبيس غريب أنَّ (الأيد) في اللغة لا تطلق إلاّ على القوّة ، ليصلوا إلى أنّ ابن عباس لم يؤوّل في هذه الآية ، فهؤلاء تكذبهم قواميس اللغة ، ففي القاموس المحيط للمجد الفيروزأبادى في مادة (يدي) يقول : اليد : الكف ، أو أطراف الأصابع إلى الكتف ، جمعها : أيدٍ ويُديٌ . اهـ . فتأمل .

ويكذبهم قبل ذلك القرآن الكريم فإنّ الله سبحانه يقول في كتابه : ﴿ **أم لهم أيدٍ يبطشون بها** ﴾ الأعراف : ١٩٥ .

من أفواههم يطمسون بها الحق والحقائق ، وينصرون بها آرائهم الخاطئة المغلوطة .

والتأويل أيضاً ثابت عن الإمام أحمد ثبوت الشمس في رابعة النهار وهو من أعلام السلف وأئمة المحدّثين ، وإليه تُظْهِرُ المجسمة الانتساب وهو مؤوِّل وقد بينّا ذلك في مقدّمتنا لكتاب الحافظ ابن الجوزي « دفع شبه التشبيه » .

أوّلَ الإمام أحمد قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ الفجر : ٢٢ ، أنه جاء ثوابه ، كما ثبت عنه بإسناد صحيح ، انظر « البداية والنهاية » لابن كثير (٣٢٧/١٠) .

وهناك تأويلات أخرى كثيرة وردت عن الإمام أحمد لا أريد الإطالة بذكرها ، ذكرت بعضها في كتابي (الأدلة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة) فلتراجع وكل ذلك يثبت بطلان وتهافت قول من قال :

إنّ الأشاعرة والخلف معطلة لأنهم أوّلوا ، والسلف لم يؤوّلوا بل اثبتوا لله تعالى ما أثبت لنفسه .

فـــرع

كشف حقيقة قول من قال لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه ونثبتُ لله ما أثبتَ لنفسه

إنّ ابن تيمية إمام هذه الطائفة ، يقول بهذا الكلام ويدعو إلى توحيد الأسماء والصفات ثم نراه يثبت لله ما لم يثبته الله لنفسه ويصف الله بما لا يليق به سبحانه ، ويسير معه تلامذته وأتباعه على ذلك .

نرى ابن تيمية يثبت لله الحركة والجلوس والاستقرار على ظهر بعوضة والحد و ... ، ويثبت لله سبحانه صفات بأحاديث موضوعة أو إسرائيليات من ذلك أنه أثبت أنّ الله سبحانه يتكلّم بصوت يشبه صوت الرعد[٤١٦] بل يقول بجواز إطلاق أنّ الله جسم[٤١٧] ، بل يقول بأنّ التجسيم والتشبيه غير مذمومين ، لا في الكتاب ولا في السنة ، ولا عند السلف الصالح كما تقدّم ، وهو غير صادق في ذلك ، فيقول في كتابه « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » (١٠٩/١) ما نصه :

« فاسم المشبهة ليس له ذكر بذم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين » .

---

(٤١٦) انظر كتابه موافقة صريح المعقول المطبوع على هامش منهاج السنة (١٥١/٢) .

(٤١٧) منهاج السنة (١٨٠/١) والتأسيس (١٠١/١) .

ويقول في كتابه « التأسيس » (١/١٠١) ما نصه :

« وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم » .

ويقول في كتابه « التأسيس » أيضاً (١/٥٦٨) :

« ولو قد شاء ــ الله ــ لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم » .

ويثبت ابن تيمية في التأسيس والموافقة (٢/٢٩) : الحد لله تعالى والحد لمكان الله تعالى ، علماً بأنّ لفظة (حَدّ) لم تَرِدْ في الكتاب ولا في السنة ، فأين قوله : لا نصف الله إلاّ بما وصف به نفسه ؟!

بل يقول هناك في الموافقة (٢/٢٩) بكفر من لا يقول بالحد لله تعالى وهو بنظره جاحد بآيات الله كافر بالتنزيل فيقول ما نصه :

« فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله » .

فالمسلمين جميعاً الذين لا يعتقدون بعقيدته هذه التي لم ترد بالكتاب والسنة كفار بنظره ، حتى تلميذه الحافظ الذهبي الذي يقول في كتابه « ميزان الاعتدال » (٣/٥٠٧) إنّ الاشتغال بمسألة الحد اشتغال بفضول الكلام والذي يقول في « سير أعلام النبلاء » (١٦/٩٧) :

« **وتعالى الله أن يُحَدّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه** ... » .

وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي نفى الحد عن الله تعالى في « لسان الميزان » (٥/١١٤) يكون كافراً على قاعدة ابن تيمية هذه !! ومعاذ الله ، والمسلمون قبل ابن تيمية بقرون اتفقوا على تنزيه الله تعالى عن الحد ونقل ذلك الاتفاق جماعة من الأئمة والعلماء ، قال الإمام الأُستاذ أبو منصور البغدادي الذي يعوّل على كلامه الحافظ ابن حجر وأمثاله من العلماء في كتابه « الفَرْق بين الفِرَق » [ص (٣٣٢) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد] ما نصه :

« وقالوا ــ أي أهل السنة مجمعين ــ بنفي النهاية والحد عن صانع العالم .. » .

فممّا قدّمته وأوضحته ودلّلتُ عليه يتضح ما هو توحيد الأسماء والصفات عند من يدعو إليه ، وأنّ ذلك مجرّد الدعوة إلى تجسيم الله تعالى وتشبيهه بخلقه ووصفه بما لم يصف به نفسه ، أو إطلاق بعض الألفاظ ــ الواردة في الكتاب والسنة والتي لم يُقصد منها أنها صفات ــ على الله تعالى وحملها على أنها صفات حقيقية لله تعالى ، وإشاعة أن التأويل بدعة مذمومة وأنّ الأشاعرة وغيرهم فرق ضالة لأنهم عطلوا صفات الله تعالى بزعمهم ، وكل ذلك باطل لا أصل له .

وتتميماً للبحث لا بُدّ من أن نتكلم عن أصل أكبر فرقة قديمة من فرق المجسمة وهي الكرّامية وبيان

بعض آرائها في الصفات التي توافق ما يدعو إليه ابن تيمية وأتباعه ، وخصوصاً أنّ ابن تيمية يثني عليها في « منهاج السنة » (١٨١/١) ويعتبرها من أكابر نظّار المسلمين(٤١٨) ثم نعرض نماذج من كتاب « شرح العقيدة الطحاوية » لابن أبي العز المنسوب للحنفية خطأً والحنفية منه براء ، لأن ذلك الكتاب كتاب خطير يحوي على كثير من العقائد الفاسدة التي سأذكر بعضها إنْ شاء الله تعالى ، والذي ينبغي أن يحذره المدرسون وطلاب العلم ويعلموا بأنّ ابن أبي العز شارحها يَرُدُّ على صاحب العقيدة الطحاوية الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى ، فأقول :

إمام الكرّامية الذين يثني عليهم ابن تيمية هو محمد بن كرّام السجزي المجسم صاحب العقائد الوثنية

---

(٤١٨) لا يقال عن شخص من نُظّار المسلمين إلاّ إذا كان صحيح العقيدة مستقيماً غير مطعون فيه ، فإذا كان كذلك وكان مُبرِّزاً في التأليف والتصنيف قوي الحجة شجى في حلوق أعداء الإسلام والفرق الإسلامية الضالة فيقال عنه حينئذ إنه من نُظّار المسلمين ، وأجلب لك على هذا مثال واضح محسوس :

ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة أبو محمد بن كُلاّب في « سير أعلام النبلاء » (١٧٥/١١) ما نصه :

« وقال بعض من لا يعلم : إنه ابتدع ما ابتدعه ليدُسَّ دين النصارى في ملتنا وإنه أرضى أخته بذلك ، وهذا باطل ، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة ، بل هو في مناظريهم » اهـ .

وقال المعلّق على كلام الذهبي هذا في « سير أعلام النبلاء » (١٧٥/١١) : « وكان إمام أهل السنة في عصره وإليه مرجعها ، وقد وصفه إمام الحرمين ت٤٧٨ هـ في كتابه « الإرشاد » ص (١١٩) : بأنه من أصحابنا . وقال السبكي في « طبقاته » : أحد أئمة المتكلمين . وابن تيمية يمدحه في غير ما موضع في كتابه « منهاج السنة » وفي مجموعة رسائله ومسائله ، ويعده من حذاق المثبتة وأئمتهم ، ويرى أنه شارك الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف في الرد على مقالات الجهمية ، وحين تكلّم أبو الحسن الأشعري في كتابه « مقالات الإسلامين » (١٨٩/١ ، ٢٩٩) عن أصحابه ، ذكر أنهم يقولون بأكثر مما ذكرناه عن أهل السنة » اهـ كلام المعلّق .

قلت : بل ذكر الحافظ أنّ الإمام البخاري كان على مذهبه في علم الكلام حيث قال في « الفتح » (٢٤٣/١) : « مع أن البخاري في جميع مايورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفرّاء وغيرهم ، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلاميّة فأكثرها من الكرابيسي وابن كُلاّب ونحوهما » اهـ .

ولنعد إلى ما بدأنا به ولنتذكر أن النُظّار أو نُظّار المسلمين هم أكابر العلماء المتخصصين في الرد على المبتدعة ، وهم : أهل التأمل وتقليب البصر والبصيرة وأهل التفحص في مسائل العلم ، وابن تيمية الحرّاني يعطي هذا اللقب للكرامية الجهلاء الذين أجمعت الأمة على كفرهم كما نص على ذلك الإمام البغدادي في كتابه « الفرق » (ص (٢١٥) بتحقيق محمد محي الدين) فيقول ابن تيمية في « منهاج سنته » (١٨١/١) : « وكما قال ذلك من الكرّامية وغيرهم من نظار المسلمين » اهـ .

فكأنّه يقول : كما قال ذلك من قال من الشافعية وغيرهم من فقهاء المسلمين ، فتأمّل !! وهل يعتبر من نُظّار المسلمين من يقول : بأن الله له حد وأنّه جسم جالس على العرش مماس له وأنّ الحوادث تقوم بذاته ؟ فتدبروا يا أولي الأبصار !

المشهورة في كتب الفرق ، وإليك نبذة عن هذا الإمام المقتفى !! لتكون على بينة منه ومـــن ضـــلالات عقائده :

قال الإمام عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » ص (٣٣٧) :

« وأما مجسمة خراسان من الكرّامية فتكفيرهم واجب لقولهم : بأنّ الله تعالى له حد ونهاية مـــن جهة السفل ومنها يماس عرشه ، ولقولهم : بأن الله تعالى محل للحوادث » .

وقال الإمام البغدادي أيضاً في « الفرق بين الفرق »[419] :

« فصل في ذكر مقالات الكرّامية ، وبيان أوصافها : الكرّامية بخراسان ثلاثة أصنـــاف ، وهـــذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإنْ أكفرها سائر الفرق ، فلهذا عددناها فرقة واحـــدة ، وزعيمهـــا المعروف محمد بن كرّام وضلالات أتباعه .. نذكر منها المشهور ، الذي هو بالقبح مذكور ، فمنهـــا : أنّ ابن كرّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده ، وزعم أنّه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقـــي عرشه ، وقد ذكر ابن كرّام في كتابه ـــ أيضاً ـــ أنّ الله تعالى مماس لعرشه وأنّ العرش مكاناً له ، وأبـــدل أصحابه لفظة المماسة بلفظ الملاقاة منه للعرش .. واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكـــور في قولـــه تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ طه : ٥ فمنهم من زعم : أنّ كل العرش مكان له ، وأنّه لو خلق بإزاء العرش عروشاً موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ، ومنهم من قال :

إنـــه لا يزيـــد علـــى عرشـــه في جهـــة المماســـة ، ولا يفضـــل منـــــه شـــــيء علـــــى العرش ، وزعم ابن كرّام وأتباعه أنّ معبودهم محل للحوادث » .

وقد نقل أيضاً الشيخ علي القاري في « شرح المشكاة » (١٣٧/٢) : إجماع الســـلف والخلـــف على أنّ من اعتقد أن الله تعالى في جهة فهو كافر كما صرّح به العراقي وبه قال أبـــو حنيفـــة ومـــالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني اهـــ ولا يخفي أنّ اعتقاد الجهة نوع من التجسيم .

وقـــال الإمـــام القرطـــبي في التذكـــــار صحيفـــــة (٢٠٨) : « والصحيـــــح القـــــول بتكفيرهم ـــ المجسمة ـــ إذ لا فرق بينهم وبين عُبّاد الأصنام والصور » .

وجزم الإمام النووي في « المجموع » (٢٥٣/٤) بتكفير المجسمة وهو مذهب الشافعي رحمـــه الله تعالى .

وأما رد الإمام أحمد على المجسمة والمشبهة فمنقول في (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي الحنبلي ، وكتاب (مرهم العلل المعضلة) لليافعي بتوسع .

---

(٤١٩) انظر كتاب « الفرق بين الفرق » لعبد القاهر البغدادي ص (٢١٥) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

والإمام الطحاوي الذي أرادوا أن يشوّهوا عقيدته يقول في أولها :

« اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن » وهؤلاء من أئمة السلف كما لا يخفى ثم قال فيها :

« وتعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات »[٤٢٠] .

أقول : وقد اتّضح بهذا كله مذهب أهل السنة والجماعة واتضح أيضاً حكمهم على أهل الزيغ من المشبهة والمجسمة ، وأن أصل التشبيه والتجسيم أسسه في هذه الأمة ابن كرّام السجستاني صاحب العقائد الزائغة ، وأنّ الأمّة أكفرته وأكفرت من قال بمقالاته المنحرفة ، وأن من جملة مقالاته الكفرية : قوله بالحد في حق الله تعالى ، وقوله بالجسمية لله تعالى ، وأن الله تعالى يماس عرشه من جهة السفل لأنه فوق العرش ، ويجدر التنبيه هنا إلى أن أهل السنة يقولون بأن الله تعالى فوق العرش لكن فوقية من جهة المعنى لا من جهة الحس[٤٢١] ، أي أنّ الله تعالى فوق خلقه فوقيه قهر وربوبية على عبودية ، ﴿ **وهو القاهر فوق عباده** ﴾ الأنعام : ٦١ ، وقد أجمع أهل السنة على تنزيه الباري سبحانه عن المكان كما هو معلوم ، ولكن ابن كرّام قال بالفوقية الحسية والمكانية ، فأكفره أهل السنة ومن تبعه على ذلك ، ثم قال : إن الله تعالى محل للحوادث ، أي جوّز قيام الحوادث بذات الله سبحانه ، تعالى الله عن هذا الكفر الصريح ﴿ **سبحان ربك رب العزة عمّا يصفون** ﴾ ومرادنا من ذلك كله بيان أن أدعياء توحيد الأسماء والصفات قائلون بذلك ومنهم ابن أبي العز صاحب شرح الطحاوية ، وإليك إثبات ذلك :

١ ــ أمّا قول شارح الطحاوية المشار إليه بحوادث لا أوّل لها ، أو بقدم نوع الحوادث والمخلوقات ففي صحيفة (١٢٩ من الطبعة الثامنة) :

« فالحاصل أنّ نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا ؟ أو في المستقبل فقط ؟ أو الماضي فقط ؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم : **أضعفها** قول من يقول : لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل ، كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف .

وثانيها : قول من يقول : يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي ، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم .

---

(٤٢٠) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ، بتخريج الألباني ، وتوضيح الشاويش ص (٢٣٨) الطبعة الثامنة .

(٤٢١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « الفتح » (١٣٦/٦) : « لأن وصفه تعالى بالعلو من جهة المعنى ، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » فانظره .

والثالث : قول من يقول : يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة الحديث » .

فانظر كيف نسب الكفر الصريح إلى أهل الحديث فقال إنهم يقولون إنّ الحوادث وهي المخلوقات يمكن أن تكون دائمة في الماضي ، ومعناه قديمة النوع حادثة الأفراد وأهل الحديث براء من ذلك بلا شك ، وقد نص القرآن الكريم على بطلان ذلك في آيات كثيرة كما لا يخفى ، وكذا السنة المطهرة نص فيها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بطلان ذلك ، ففي البخاري : « كان الله و لم يكن شيء غيره » [٤٢٢] وأجمعت الأمة على أنّ الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعيان ، كما نقل ذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي في الفرق[٤٢٣] وقال الأستاذ أبو منصور أيضاً :

« وقد زعم البصريون من القدرية أنّ الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضاً ، وقول هؤلاء يؤدي إلى القول بقدم العالم ، **والقول الذي يؤدّي إلى الكفر كفر في نفسه** » اهـ يعني أنّ القول بقدم الحودات لا شك أنه كفر .

وكذلك نص على هذا الإجماع المؤيد بقول الله تعالى ﴿ **هو الأوّل** ﴾ ابن حزم في كتابه مراتب الاجماع ، حيث قال في آخره :

« **باب من الإجماع في الاعتقادات ، يكفر من خالفه بإجماع :**

اتفقوا أنّ الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأنّ النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق »[٤٢٤] .

ثم بعد هذا كله أُحكم على ابن أبي العز المنسوب لأهل الإثبات ولأهل الحديث وللحنفية غلطاً ولمن تبعه وقال بمقالته ونشر كتابه بين العامة وخرّج أحاديثه مادحاً كتابه بما تراه مناسباً ! ولا سيما إذا عرفت أيضاً أنه قال [صحيفة (١٣٣) من شرح الطحاوية الطبعة الثامنة بتخريج الألباني وتوضيح الشاويش] :

« والقول بأن الحوادث لها أوّل ، يلزم منه التعطيل قبل ذلك وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً » .

نعوذ بالله تعالى من هذا الهذيان ما أشنعه ، ومن هذا الرجل ما أجرأه ، وكيف يُشَنّعُ على

---

(٤٢٢) انظر « فتح الباري » (١٣/ ٤١٠) .

(٤٢٣) انظر « الفرق بين الفرق » ص (٣٣٢) وانظر أيضاً ص (٣٢٨) .

(٤٢٤) انظر مراتب الاجماع المطبوع مع نقد مراتب الاجماع ص (١٦٧) .

المتكلمين ثم يأتي بأصول الشناعات !!

ثم هو ردّ صريح الكتاب والسنة والإجماع ، وتأوّل لذلك بالباطل كما ترى ، فأين ذهب ذمه للتأويل وللمتكلّمين ولعلم الكلام الذي تشدق به أول ما يقرب من عشرين صحيفة من كتابه وحيثما سنحت الفرص ، لكن كما قالوا : رمتني بدائها وانسلّت .

ثم انظر إلى قوله صحيفة (١٣٥) من الطبعة الثامنة مبرهناً على حوادث لا أوّل لها ، رادّاً رواية « كان الله و لم يكن شيء معه » ورواية « و لم يكن شيء غيره » مثبتاً رواية « و لم يكن شيء قبله » ليستدلّ بها على حوادث لا أوّل لها حيث قال :

« وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ــ أي الأشعريين ــ عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات ، لأنهم لم يسألوه عنه » اهـ يعني أنّه قبل هذا العالم الموجود الآن كان هناك عالم آخر ، يعني أنّ العالم قديم النوع أزلي ، حادث الأفراد ، وهي مقالة متأخّري الفلاسفة ، وقد قال العلماء سابقاً :

بثلاثة كَفَرَ الفلاسفةُ العِدا ... في نفيها وهي حقيقاً مُثْبَتَهْ
علمٌ بجزئيٍ حدوث عوالمٍ ... حَشَرٌ لأجسادٍ وكانت مَيِّتَهْ

ونكتفي بهذا القدر الذي ذكرناه من الكلام على نقطة حوادث لا أوّل لها ، ولنعرض أمراً آخر من تلك الطامّات فنقول :

٢ ــ قال ابن أبي العز في شرحه مثبتاً أن كلام الله تعالى حروف وأصوات ، وأن الله تعالى يتكلم إذا شاء ويسكت متى شاء !! وهو المفهوم من كلامه ، ومن اللازم القريب لكلامه[٤٢٥] : « إنّ الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وهو يتكلم به بصوت يُسْمَع ، وأنّ نوع الكلام قديم وإنْ لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنّة » اهـ[٤٢٦] وفي هذا الكلام الخطير والفلسفة الزائدة في الخوض في ذات الله تعالى وصفاته التي يذم بها هؤلاء علماء الكلام ، إثبات قيام الحوادث بذات الله تعالى عما يقولون ، وقد تقرر عند أهل العلم أنّ ما قام به الحادث فهو حادث ، وقد كَفَّرَ علماءُ الإسلام الكرّامية لأمورٍ منها هذا القول كما نقلناه فيما مضى أوّل هذه العجالة ، وقد أثبت

---

(٤٢٥) بل صرح بذلك ــ أي بصفة السكوت ــ ابن تيمية إمَامُهُ ، أُنظر الموافقة على هامش منهاجه (٣٨/٢) .

(٤٢٦) انظر « شرح الطحاوية » ص (١٦٩) واعلم أنّ أئمة الحديث والسنة براء من هذا كالذي قبله ، وهو رميهم وتهمتهم بأنهم يقولون بحوادث لا أوّل لها .

ذلك ابن أبي العز وحاول الدفاع عنه ، فقال صحيفة (١٧٧) منها :

« فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم أنْ تكون الحوادث قامت به ، قلنا : هذا القول مجمل ، ومَنْ أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة ؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك ، ونصوص الأئمة أيضاً مع صريح العقل » اهـ ويكفي في رد ذلك عرضه للقارئ[٤٢٧] .

واستدل لهذه العقيدة الفاسدة بحديث موضوع فقال صحيفة (١٧٠) :

[قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع نور ، فرفعوا أبصارهم ، فإذا الرب جلَّ جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم ، فقال : السلام عليكم يا أهل الجنة ، وهو قول الله تعالى : ﴿ سلام قولاً من رب رحيم ﴾ فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم ، وتبقى بركته ونوره » رواه ابن ماجه » اهـ .

قلت : في إسناده أبو عاصم العبّادني واسمه عبد الله بن عبيد الله ، قال عنه الذهبي في « الميزان » (٤٤٣٧/٤٥٨/٢) : « واهٍ » . وهو واعظ زاهد إلا أنه قدري اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣١٤/٣) الطبعة الهندية : [وأورد له العقيلي عن روايته عن الفضل الرقاشي عن ابن المنكدر عن جابر : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع نور » الحديث ، وقال لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به] اهـ ، وانظر الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٧٤/٢) .

وأما الفضل الرقاشي الذي يروي عنه أبو عاصم فهو منكر الحديث كما قال الحافظ في التقريب : (برقم ٥٤١٣) ، وفي « الكامل في الضعفاء » لابن عدي (٢٠٣٩/٦) : « قال البخاري عن ابن عيينه ليس أهلاً أن يُروى عنه » اهـ ، ولذلك أورد هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات وقال : « الفضل رجل سوء » اهـ ، فانظر كيف استدلّ ابن أبي العز على عقيدته بهذا الحديث والله تعالى المستعان !

ولم أذكر جميع بلياته في هذا الباب وإنما أشرت إلى بعضها وإنْ سنح الوقت مستقبلاً سأذكرها جميعاً وأردُّ عليها إنْ شاء سبحانه ، وفيما ذكرنا الآن كفاية .

٣ ـ قال ابن أبي العز مثبتاً الحدَّ لذات الله سبحانه وتعالى عن هذا الهذيان صحيفة (٢١٩) ما نصه :

« فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في الأمر أصلاً ، فإنّه ليس وراء نفيه إلاّ نفي

---

(٤٢٧) علماً بأن هذا النص منقول من « منهاج السنة » (٢٢٤/١) للشيخ الحراني فشرح العقيدة الطحاوية هي تلخيص لـ « منهاج السنة » ولـ « موافقة صريح المعقول » !! ولذلك يركزون عليها ويحرصون على نشرها !!

وجود الرب ونفي حقيقته[428] » .

فإنه بهذه العبارة أثبتَ الحدَّ لذات الله تعالى ، فقال بما قال أهل الزيغ من قبل : « مَنْ نفى الحد عن الله تعالى أخبر بعدم الرب سبحانه » وهؤلاء الأصل عندهم الجسمية فلما تخيلوا أنَّ المولى سبحانه عما يتخيلون جسماً أجروا عليه أحكام الأجسام ، فالجسم متى لم يكن له حد كان عدماً وكذلك تخيلوا الباري سبحانه .

وقولهم لأهل السنة : « إنَّكم إذا نفيتم الحدَّ ساويتم ربكم بالشيء المعدوم » ، تَكَفَّلَ بردّه الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (١١٤/٥) حيث بَيَّنَ أنَّ قول المجسمة هذا قول نازل ساقط لا عبرة به فقال :

« وقوله (قال له النافي ساويت ربك بالشيء المعدوم إذ المعدوم لا حد له) **نازلٌ** ، فإنّا لا نُسَلِّم أنَّ القول بعدم الحد يفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقق وجوده » .

وقدّمنا في أوّل هذه الرسالة تكفير الأُمة للمجسمة ولابن كرّام في قوله بالحد ، وقال الإمام أبو منصور البغدادي في كتابه « الفرق » ص (٣٣٢) : « إن أهل السنة اتفقوا على نفي النهاية والحد عن صانع العالم خلافاً للهشامية والكرامية المجسمة » .

وكلام ابن أبي العز قبل العبارة التي نقلناها وبعدها كلُّه تمويه على الناس لترويج بضاعته وإقناع المغفلين بها ، فهو تارة يكذب على الإمام عبد الله بن المبارك : فينقل عنه زوراً أنه قال بالحد ، ولو قال به فهو مردود عليه[429] ، **لأنَّ الكُفْرَ كفرٌ كائناً من كان الناطق به والزيغ زيغ كائناً ما كان مصدره** ، وليس في الإسلام دين يختلف باختلاف الأشخاص فالإيمان إيمان مطلقاً والكفر كفر مطلقاً فما جاء في الكتاب والسنة ثبوته مجملاً أو مفصلاً أثبتناه وما نفاه الكتاب أو السنة مجملاً أو مفصلاً نفيناه ، والمعصوم هو السنّة والإجماع كما هو مقرر عند أهل السنة ، وتارة ينفي ابن أبي العز الحد ،

---

(٤٢٨) علماً بأن الطحاوي يقول في المتن : (وتعالى عن الحدود والغايات) والألباني يحاول أن يشكك في كلام الطحاوي هذا في تعليقاته على الطحاوية ص (٢٩) نقلاً عن ابن مانع فيقول بأنّه لا يُستبعد أن يكون هذا مدسوساً على الطحاوي . وهذا تشكيك فارغ باطل لا التفات إليه ، وإذا كان هذا حقاً فمتن الطحاوية وشرحه لا يستبعد أيضاً أن يكون بجملته مدسوساً من أعداء الإسلام .. الخ .

(٤٢٩) أو هو مؤوّل كما ذكره البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٧) بتحقيق الإمام المحدّث الكوثري . وقد بَيَّنْتُ ذلك بوضوح في رسالتي « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » .

محتجاً بأنْ للحد معاني كثيرة كقوله ص (٢١٩) : « وأما الحد بمعنى العلم والقول وهو أن يحدّه العباد ، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة » .

فانظر إلى هذا الروغان ما أشنعه وأقبحه ! فَلِمَ هذا التخبط وهذه الفلسفة التي لا معنى لها ؟ لا شك أنّ ذلك كله لقلب الحقائق ، ولترويج عقيدة الزيغ وإقناع الناس بها ، وأهل السنة والجماعة عندما أجمعوا على نفي الحد عن الباري سبحانه وأكفروا من قال به لم يقل أحد منهم من أثبت الحد بمعنى كذا جاز ومن أثبته بمعنى كذا لم يجز ، وإنّما قالوا : « **وأما جسمية خراسان من الكرّامية فتكفيرهم واجب ، لقولهم بأنّ الله تعالى له حد ونهاية ..** » الخ كما تقدّم في هذه الرسالة عن الشيخ عبد القاهر البغدادي .

٤ ــ وأما مسألة الجهة فابن أبي العز ممن يقول بها ويقاتل من أجلها قتال مستميت ، فانظر إلى الروغان حيث قال صحيفة (٢٢١) من شرح الطحاوية :

« وأما لفظ الجهة ، فقد يراد به ما هو موجود ، وقد يراد به ما هو معدوم ، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق » .

فانظر كيف قاس الخالق على المخلوق ، ومعنى كلامه : أي كما أن المخلوق في جهة فكذا الخالق في جهة بجامع الوجود لكل منهما ، ولا شك أن هذا قياس وثني فاسد قطعاً .

ثم قال ابن أبي العز في نفس الصحيفة ما نصه : « وإن أُريد بالجهة أمر عدمي ، وهو ما فوق العالم ، فليس هناك إلاّ الله وحده ، فإذا قيل إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح » .

فقد قرر بأنّ الله تعالى في جهة ما فوق العالم ، وهذا المكان الذي عيّنه للمولى سبحانه وتعالى عن هذيانه ، سمّاه بالمكان العدمي أو بالأمر العدمي ، وإنّي استغرب جداً كيف يكون لمعبوده مكان يشار إليه بالإصبع كما جاء في حديث الجارية الذي يتشدقون به ثم كيف يكون هذا المكان عدماً ؟ وهل يشار للعدم ؟!

ولا يخفاك أخي المؤمن أنّ أهل السنة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن المكان لدلالة الكتاب والسنة المصرحة بذلك .

وقد نص ابن أبي العز في سلسلة أغلاطه أيضاً زيادة في نغمة طنبوره في رأس صحيفة (٢٢١) : أنّ الجهات لا نهاية لها . اهـ ومعنى ذلك أنّه لا حد لها ، فجعل للخالق حداً ونزّه المخلوق عن الحد فسبحان قاسم العقول الوهاب !!

مع أنّ أهل السنة كما قال الإمام البغدادي في الفرق ص (٣٣٠) :

« أجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك السماء متناهية الأقطار من الجهات الست ، خلاف قول الدهرية » .

ثم اعترض !!! على الإمام الطحاوي في تنزيهه الله تعالى عن الجهات فقال ص (٢٢١) :

« لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات ، هو حق ، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته » . فأوّلَ كلام الشيخ حسب مراده ، لينفي أن الشيخ الطحاوي يقول بهذا !! فاعترض عليه لينفي ما تبقى من احتمال ذلك على زعمه فقال في نفس الصحيفة :

« لكن بقي في كلامه شيئان أحدهما ، أنَّ إطلاق مثل هذا اللفظ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال كان تركه أولى ، وإلاّ تسلّط عليه وأُلزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو » !!

وإليك بعض عقائد الكرّاميّة أيضاً المندرجة في كلام ابن أبي العز في شرح الطحاوية :

٥ ــ قال صحيفة (٢٨٢) :

« فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سمواته ؟ أو يدني إليه من يشاء من خلقه ؟ فمن نفى ذلك لم يقدّره حق قدره » .

٦ ــ قوله صحيفة (٢٨٦) :

« الثاني عشر : التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ، والنزول المعقول عند جميع الأُمم إنما يكون من علو إلى سفل ، الثالث عشر : الإشارة إليه حساً إلى العلو ، كما أشار إليه من هو أعلم بربه » .

وذكر قبل ذلك وبعده أدلة بزعمه دالّة على هذا العلو الحسي ، والمعبر عنه أحياناً بفوق وبذاته وبجهة السماء .. الخ . ولا أدري أين ذهب بقول الله تعالى : ﴿ **إذا سألك عبادي عنّي فإنّي قريب أُجيب دعوة الداع إذا دعاني** ﴾ البقرة : ١٨٦ ، وبقوله تعالى : ﴿ **ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون** ﴾ الواقعة : ٨٥ ، وقوله : ﴿ **وهو معكم أين ما كنتم** ﴾ الحديد : ٤ ، وقوله : ﴿ **وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون** ﴾ الأنعام : ٣ ، وقوله : ﴿ **ونحن أقربُ إليه من حبل الوريد** ﴾ ق: ١٦ ، وغير ذلك من الآيات[٤٣٠] ، ومن الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أقربُ ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم (١/٣٥٠) ، وقوله أيضاً : « اللهم أنت الصاحب في

---

(٤٣٠) وإذا كانت تلك الآيات التي أوردها قرآناً وهذه الآيات أيضاً قرآناً فما الذي أوجب اعتقاد ظاهر تلك دون هذه ؟!

السفر وأنت الخليفة في الأهل » رواه الترمذي (٥/٤٩٧) وقال : حديث حسن صحيح اهـ وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة .

وإذا كان يؤوّل هذه النصوص الموهمة للحلول فما أجدره أيضاً أن يؤوّل تلك النصوص الموهمة للتجسيم وتشبيه الله تعالى بخلقه ، عند المغفلين الذين لا يعرفون أصول عقيدة الإسلام التي منها تنزيه الله سبحانه عن مشابهة خلقه ، المعبر عنها بقول العلماء : كلُّ ما خَطَرَ ببالِكَ فاللّهُ تعالى بخلاف ذلك ، المأخوذ من قوله سبحانه : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ الشورى : ١١ ، ومن قوله : ﴿ **ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ الإخلاص : ٤ ، ومن قوله :﴿ **أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يخلق** ﴾ النحل : ١٧ .

٧ ـ والقول بالجهة والفوقية الحسية يفضي إلى القول بأنّه خارج العالم على العرش بذاته كما يقول أهل التجسيم ، أو داخل العالم في السماء حساً لا معنى كما يقول الحلولين وكلا القولين باطل ، فقد أجمع أهل السنة على أنّ الله تعالى مُنَزّه عن المكان يعني أنه لا تُعَيّنُ له جهة كالمخلوق فيقال إنه مستقر فيها وحالٌ بها فقول الحلولية : إنه في كل مكان باطل ، وقول المجسمة : إنه فوق العالم خارج عنه فوق العرش باطل أيضاً ، لأنّ هذا يلزم منه وصفه سبحانه بالاتصال أو الانفصال ووصفه بأنه خارج أو داخل العالم ، وكل ذلك باطل لأنهم بنوا ذلك على ما أصّلوه وهو الجسمية ، فوصفوه بأنه خارج العالم ، لتثبيت عقيدة الزيغ واقناع الناس بها ولذلك صرّح أهل السنة والجماعة بأنّ الله سبحانه لا يوصف بأنّه خارج العالم ولا داخله لأن هذا نوعٌ من إدراك الخالق والله سبحانه لا يحيط به أو يدركه أحد من خلقه ، وهؤلاء يريدون أن يدركوه وأن يعيّنوا له مكاناً فـ ﴿ **سبحان ربك رب العزة عما يصفون** ﴾ لذلك قال ابن أبي العز في شرحه ص (٢٢٢) :

« ولا نظن بالشيخ ـ يعني الطحاوي ـ رحمه الله أنّه ممن يقول إن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي التعيينين » اهـ .

وإليك بعض أقوال علماء الإسلام في ذلك :

● قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى :

« الله تعالى مقدس عن المكان ، ومُنَزّهٌ عن الأقطار والجهات ، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا هو متصل بالعالم ولا هو منفصل عنه ، قد حيّر عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطيقوا سماعه ومعرفته » الإحياء (٤/٤٣٤)[٤٣١] .

---

(٤٣١) وانظر أيضاً « شرح الإحياء » للزبيدي (١٠/١٨١) .

● وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١/٢٢٠ ــ ٢٢١) :

« فإنَّ إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف ، **كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث** » .

● وقال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (٦١) :

« ثم نقول : إن سمّيتم الباري تعالى جسماً وأثبتم له حقائق الأجسام ، فقد تعرضتم لأمرين : إما نقض دلالة حدث الجواهر ، فإنّ مبناها على قبولها للتأليف والمماسة والمباينة وإما تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع ، وكلاهما خروج عن الدين ، وانسلال عن ربقة المسلمين » .

● وقال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٠) :

« والقديم سبحانه عالٍ على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين على العرش ، يريد به مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد ، لأن المماسة والمباينة التي هي ضدها والقيام والقعود من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل أحد صمد و لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفواً أحد فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى » .

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني في التبصير (ص٩٧ بتحقيق الإمام الكوثري) :

« وأن تعلم أنّ الحركة والسكون ، والذهاب والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع والافتراق ، والقرب والبعد من طريق المسافة والاتصال والانفصال ، والحجم والجِرْم ، والجثة والصورة والحيز والمقدار والنواحي والأقطار والجوانب والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى لأنّ جميعها يوجب الحد والنهاية » .

وقال الإمام النووي في « الروضة » (١٠/٦٤) ما نصه :

« من اعتقدَ قِدَمَ العالم ، أو حدوث الصانع ، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالماً قادراً ، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان ، **أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافراً** » .

وقال الإمام المحدّث مُلاّ علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » مُشَنّعاً على ابن أبي العز هذا ، شارح الطحاوية ومشوهها ما نصه ص (١٧٢) :

« والحاصل أنّ الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدع » .. الخ فانظره .

وقال العلامه القاري أيضاً صحيفة ١٧٢ : « ومن الغريب أنّه استدلّ على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء » اهـ .

وقد عرضنا البعض اليسير مما في شرح الطحاوية من أخطاء مستشنعة مرفوضة في عقيدة الإسلام ،

مُحَذّرين لطلاب العلم والمدرسين في شتى المجالات من تدريسها ودراستها وتقريرها على الطلاب وموافقة ما فيها من الخطأ من باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدين النصيحة » وأرجو أنْ يعرف أهل العلم وطلاّبه ما هو المراد من توحيد الأسماء والصفات عند مَنْ يدعو إليه ، وأنّ المراد منه عند هؤلاء المتمسلفين ما رأينا من التجسيم وإقامة الوثنية التي حاربها الإسلام وجاء بهدمها .

وأن يدركوا ما كتبناه وقررناه من الأدلة الواضحة في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وأُلوهية وليكن هذا آخر كتابنا « التنديد بمن عدد التوحيد » فنسأله سبحانه حسن الختام والحمد لله رب العالمين ، وكان الفراغ من تصنيف أصل هذه الرسالة غير ما ألحقته بها ٥/ ربيع الأول / ١٤٠٧ هـ .

تحذير العبدِ الأوّاه

من

تحريك الإصبع في الصلاة

صنفها

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن صحابته المتقين .

أمّا بعد :

(اعلم) وفقني الله وإيّاك لما يحبه ويرضاه أنّ بعض الإخوة الأفاضل طلب مني أن أضع رسالة في مسألة (تحريك السبابة ـ الإصبع ـ في الصلاة أثناء التشهد) وهل يسنّ أن يديم المصلّي تحريك إصبعه في التشهد كما يفعله بعض من ينتسب إلى العلم والسنّة أم يكره ذلك ؟ أم يحرم ؟ وهل تبطل الصلاة بذلك ؟ علماً بأنّ (الألباني) في صفة صلاته يقول بسنية تحريك الإصبع في التشهد وتكرار ذلك التحريك حتى السلام والخروج من الصلاة .

وهذا أوان الشروع في جواب السؤال ، مع تحقيق المسألة دون إيجاز مخلّ أو إطناب ممل ، وبالله تعالى التوفيق ومنه الإعانة .

أما مختصر الجواب للمسألة فأقول : (اعلم) : أن الإمام الحافظ محي الدّين النووي رحمه الله تعالى سُئِل في فتاواه عن تحريك الإصبع في الصلاة فقيل له :

هل تستحب الإشارة بالإصبع المسبحة من اليد اليمنى في التشهد ، ومتى يشير بها ؟ وهل يحركها أم تبطل الصلاة بتكرار تحريكها .. إلى آخر السؤال ؟

(فأجاب) : تستحب الإشارة برفع المُسَبِّحَة من اليد اليمنى عند الهمزة من قول (إلا الله) مرّة واحدة[٤٣٢] ولا يحركها[٤٣٣] ، فلو كرر تحريكها كره و لم تبطل صلاته على الصحيح ، وقيل تبطل ...

إلى آخر جوابه رضي الله عنه . انتهى من فتاوي النووي صحيفة ٥٤ .

أما بسط الكلام في المسألة فيكون بعرض أدلة من يقول بسنية تحريك الإصبع على الدوام ثم نقوم بمناقشة تلك الأدلة وتفنيد غير الصالح منها بالحجة والبرهان الواضح وذكر الدليل على عدم سنيتها عند من

---

(٤٣٢) دليل ذلك حديث ابن عمر رَضي الله تعالى عنهما قال : كان النّبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى . رواه الخمسة إلا البخاري .

(٤٣٣) دليل ذلك حديث ابن الزبير وسيأتي إن شاء الله تعالى وفيه (أن النبي كان يشير بإصبعه لا يحركها) وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود والبيهقي .

يعتد به من العلماء وأقوال العلماء المحققين في ذلك .

بيان أدلة الألباني وشبهه التي أوردها في صفة الصلاة :

وكم في صفة صلاته من أحاديث ضعيفة قد صححها[٤٣٤] وأحاديث صحيحة ضعفها[٤٣٥] كما لا يخفى .

أ ـــ احتج الألباني بحديث وائل بن حجر : وذكر فيه وضع اليدين في التشهد ، قال : (ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها) . رواه البيهقي .

قال الألباني : رواه أبوداود والنّسائي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان وصححه ابن الملقن .

ب ـــ ثم ذكر الألباني كلاماً بعد ذكره لهذا الحديث ألخصه بالنقاط التالية :

١ ـــ فيه (أي الحديث) دليل على أن السنة أن يستمر في الإشارة وفي تحريكها إلى السلام .

٢ ـــ وهو مذهب مالك وغيره .

٣ ـــ قال : سئل الإمام أحمد هل يشير الرجل في الصلاة ؟ قال نعم شديداً .

٤ ـــ قال : ومنه يتبين أن تحريك الإصبع في التشهد سنة ثابتة .

٥ ـــ قال مُدّعياً : إن حديث عبد الله بن الزبير الذي فيه (لا يحركها) لا يثبت من قبل إسناده كما حققه في ضعيف أبي داود على زعمه .

٦ ـــ قوله بعد ذلك : ولو ثبت (أي إنْ صح حديث عبد الله بن الزبير) فهو نافٍ أي للتحريك وحديث الباب مُثبت ـــ أي للتحريك ـــ والمثبت مُقدّم على النافي كما هو معروف عند العلماء .

هذه حجج الألباني في المسألة من كتاب صفة صلاته الطبعة السادسة صحيفة ١٦٨ .

---

(٤٣٤) كحديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) الذي ذكره ص (٩٥) من الطبعة السادسة من صفة صلاته ، وهو حديث ضعيف مُعَلٌّ باتفاق الحفاظ كما قال ابن حجر في « فتح الباري » (٢/٢٤٢) وغيره ، وكذلك حديث (مالي أنازع) ص (٩٤) وقد اتفق الحفاظ وأهل العلل والمتخصصون على أن هذا الحديث غلط فيه أدراج ، وفيه نسبة كلام لأبي هريرة لم يقله كما في المجموع للحافظ النووي (٣/٣٦٨) .

(٤٣٥) كحديث سيدنا عبد الله بن الزبير الذي سنوضح صحته أثناء هذه الرسالة إن شاء الله تعالى ، والذي فيه لفظة (لا يحركها) كما في صفة صلاة الألباني ص (١٧٠) وقد صححه الحفاظ ومنهم النووي في المجموع (٣/٤٥٤) والبيهقي وابن حبان والذهبي والحافظ بإقراره .

نقض أدلة الألباني التي استدل بها على تحريك الإصبع والتي انغر بها من وثق بكلامه :

١ ــ أما حديث سيدنا وائل بن حُجْر الذي أورده فهو حديث صحيح كما قال ، إلا لفظة (يحركها) التي فيه فهي شاذة ، وذلك لأن الحديث روي من طريق أحد عشر رجلاً من الثقات الحفاظ كلهم لم يذكروها ، وانفرد زائدة بن قدامة الثقة بها مخالفاً رواية ابن الزبير الصحيحة التي فيها نفي التحريك ، وكذا رواية ابن عمر التي في مسلم التي ليس فيها ذكر للتحريك ، والعلماء قالوا في علم المُصْطَلح :

وما يخالف ثقة به الملا فالشاذّ والمقلوب قسمان تلا

وقد أعلّ هذه الزيادة وهي لفظة (يحركها) الحافظ ابن خزيمة في صحيحه (٣٥٤/١) حيث قال : « ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر زائدةٌ ذَكَرَهُ » اهـ .

وأما قول الألباني رواه البيهقي فصحيح هو في سنن البيهقي ، والزيادة مطروحة كما قدمنا ، وأما قوله : ورواه أبوداود اهـ فليس بصحيح ! فقد وَهِمَ الألباني فظن أن أبا داود أخرجه و لم يخرجه أبوداود[٤٣٦] .

٢ ــ أما قوله (إنه فيه دليل على أن السنّة أن يستمر في الإشارة وفي تحريكها إلى السلام) فمردود لأنه أخذ برواية ــ أعني الألباني ــ وترك باقي الروايات الصحيحة التي نص الحفاظ على صحتها كرواية ابن عمر في مسلم ولعاً منه بالشاذ ، مع أن اللفظة التي تمسك بها ضعيفة بالشذوذ ، وترك أيضاً رواية سيدنا عبد الله بن الزبير التي خرجها أبوداود والبيهقي بأسانيد صحيحة ، بل ادعى لينصر رأيه أن روايه ابن الزبير التي فيها لفظة (لايحركها) ضعيفة وسنوضح صحتها إن شاء الله تعالى .

٣ ــ أما قوله إنه مذهب مالك : فالألباني لا يحتج بأقوال مالك ولا غيره فلا فائدة في هذا الكلام البتة وخصوصاً أنه ليس دليلاً شرعياً عنده ، ونزيد الألباني فنقول له : هناك خلاف بين المالكية في تحريك الإصبع ففي عون المعبود (٤٥٥/٣) قال الشيخ سلام الله في شرح موطأ مالك : وفي حديث وائل عند أبي داود[٤٣٧] وفيه : « ثم رفع اصبعه فرأيته يحركها يدعو

---

[٤٣٦] وقد ظن أحد مقلدي الألباني أن هذا الحديث موجود في سنن أبي داود برقم (٧٢٧) ، أو أنه أراد أن ينصر شيخه فكتب ورقات لي ملأها سباباً وشتماً لكنه لم يخرج منها بطائل ، وما في سنن أبي داود هو حديث آخر في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ورفعها وتحريكها من تحت الثياب في البرد ، فليتبنه إليه وقد أوردها أبو داود في باب رفع اليدين .

[٤٣٧] وقد اغتر الألباني بنسبة هؤلاء المصنفين الحديث لأبي داود فنسبه هو أيضاً لأبي داود تقليداً لا تحقيقاً ، وذلك من أكبر الأدلة على أنه ليس بمحدث بل هو ناقل من الكتب لا غير فتنبّه .

بها » ففيه تحريك السبابة عند الرفع وبه أخذ مالك والجمهور ، على أن المراد بالتحريك ههنا الرفع لا غير فلا يعارضه ما في مسلم عن ابن الزبير : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يشير بإصبعه إذا دعا لا يحركها »[٤٣٨] اهـ من عون المعبود .

أقول : سبحان الله ! عندما يوافق اجتهاد الإمام مالك ما يريد الألباني يأخذ به ويعتبره وعندما يخالفه يضرب به عرض الحائط ، وكأن قول الألباني واجتهاده هو الكتاب والسنّة اللذان لا يحتملان نسخاً ولا تخصيصاً ولا تأويلاً .

علماً بأن الذين يقولون بالتحريك من السادة المالكية لا يقولون بالصفة التي يدعو لها الألباني ، ولو ثبت أن السادة المالكية يقولون بالتحريك بالصفة التي يقول بها الألباني فلا حجة بذلك عندنا وعنده ، وقد أنكر مالك حديث تحريم صيام السبت في غير الفريضة وهو أمير مؤمنين في الحديث من أئمة السلف فلماذا أعرض الألباني عن كلامه ؟!!

ونحن سنثبت بإذن الله تعالى ومشيئته للألباني ولغيره أن السنّة عدم تحريك الإصبع في الصلاة فإن ثبت ذلك أفيترك الألباني مذهب مالك كما يزعم ويتبع السنة كما يدعو الناس إلى ذلك بزعمه ؟ أم يبقى مصراً معانداً ؟!!

وإليكم أقوال أئمة المالكية القدماء في قضية تحريك الإصبع في التشهد :

قال الحافظ ابن العربي المالكي في « عارضة الأحوذي شرح الترمذي » (٢/٨٥) : « وإياكم وتحريك أصابعكم في التشهد ولا تلتفتوا إلى رواية العُتْبِيَّة فإنها بليّة ! وعجباً ممن يقول إنها مقمعة للشيطان إذا حُرِّكَتْ !! واعلموا أنّكم إذا حرَّكْتُم للشيطان إصبعاً حرّك لكم عشراً ! إنما يقمَع الشيطان بالإخلاص والخشوع والذكر والاستعاذة ، فأما بتحريكه فلا .... » .

وقد نصّ أيضاً الإمام ابن الحاجب المالكي في مختصره الفقهي على أنّ عدم التحريك هو مشهور مذهب مالك .

٤ ــ أما قوله (سئل الإمام أحمد فقال : يشير بها شديداً) فليس في كلامه ما يدل أو يشير للتحريك ، ومذهب السادة الحنابلة عدم التحريك وهم أدرى بأقوال إمامهم ومعانيها وصحيحها من سقيمها ، قال صاحب « الروض المربع » الحنبلي (١/٥٩) ما نصه :

« ويشير بسبابتها من غير تحريك في تشهده ودعائه في الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبيهاً على التوحيد » . والروض المربع مختصر معتمد عند الحنابلة .

---

(٤٣٨) **قلت** : وهذا ليس في مسلم بل في أبي داود فتنبه أيضاً .

وقال شيخ المذهب ابن قدامة الحنبلي في « المغني » (١/٥٣٤) :

« ويشير بالسبابة يرفعها عند ذكر الله تعالى في تشهده لما روى عبد الله بن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بإصبعه ولا يحركها) رواه أبوداود ... » .

فَمَنْ أعْلَمُ بكلام الإمام أحمد ، ابن قدامه شيخ المذهب أم الألباني ؟! وفي « المبدع شرح المقنع » لابن مفلح الحنبلي (١/٤٦٢) ما نصه :

« وعلى كل حال لا يحركها في الأصح لفعله عليه السلام ، قال في الغنية : ويديم نظره إليها في كل تشهده لخبر ابن الزبير رواه أحمد » اهـ .

ونقول للألباني لو فرضنا أن الإمام أحمد يقول بالتحريك الذي تقول أنت بهـ جدلاً ـ وثبت في السنّة خلاف ذلك فهل تبقى معانداً متعصباً للإمام أحمد ؟!!

٥ ـ قوله : (ومنه يتبين أن تحريك الإصبع في التشهد سنة ثابتة) .

فجوابه : نعم رفعها وهو تحريكها مرة واحدة سنة ثابتة لا تكرار التحريك كما توهم الألباني .

وأقول : لو كان الأمر كما يزعم ويدعي لما قال سيدنا وائل بن حجر رضي الله عنه : (ثم رفع إصبعه فرأيتها يحركها) ، لأن ظاهر هذه الرواية يفيد أنه كان واضعها ثم أشار بها بدليل رواية سيدنا ابن عمر في صحيح مسلم : (وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة) فاتضح أنه أشار بها بعدما كان واضعاً لها من أول التحيات ، وهذا مراد سيدنا وائل بالتحريك على فرض ثبوته وعدم شذوذه ، ولم يُرِدْ سيدنا وائل دوام التحريك قطعاً كما تفيده النصوص ، والألباني يخالف ذلك كله ويقول بالتحريك من أول الجلوس في التشهد مع أن رواية (لا يحركها) الصحيحة تثبت وتؤكد ما قررناه .

٦ ـ قوله (حديث لا يحركها لا يثبت من قبل إسناده) مردود عليه !! وإليك الحديث ورجاله وأقوال الحفاظ فيه :

قال أبوداود في سننه[٤٣٩] : حدثنا إبراهيم بن الحسن المصيصي أخبرنا حجاج عن ابن جريج عن زياد عن محمد بن عجلان عن عامر عن عبد الله بن الزبير : (أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بإصبعه إذا دعا ولا يحركها) .

---

(٤٣٩) الإشارة في التشهد من أبواب الصلاة حديث رقم (٩٨٩) .

رجال الحديث وأقوال أهل الجرح والتعديل فيهم :

أ ــ إبراهيم بن الحسن المصيصي : قال الحافظ في « تقريب التهذيب » صحيفة ٨٩ رقم ١٦٤ : (ثقة) دس .

ب ــ حجاج بن محمد : قال في « الجرح » (٣/٦٦/٧٠٨) قال علي المديني : ثقة صدوق ، وقال الحافظ في « تقريب التهذيب » ص ١٥٣ : ثقة ثبت[٤٤٠] . (ع) .

ج ــ ابن جريج : قال في الجرح ٥/٣٥٧/١٦٨٧ قال أحمد : ابن جريج : ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء إلا أتقنه اهـ (ع) .

د ــ زياد بن سعد قال في « الجرح » (٣/٥٣٣/٢٤٠٨) قال أحمد : خراساني ثقة اهـ وفي التقريب : ثقة ثبت (ع) .

هـ ــ محمد بن عجلان : قال في « الميزان » (٣/٦٦٤/٧٩٣٨) إمام صدوق مشهور وثقه أحمد وابن عيينه وأبوحاتم . (وهو من رجال مسلم والأربعة) .

و ــ عامر بن عبد الله : قال في « الجرح » (٦/٣٢٥/١٨١٠) قال الإمام أحمد : ثقة من أوثق الناس اهـ وفي التقريب : ثقة عابد من رجال الستة .

هذا تخريج رجال الحديث وقد رأيت أن رجاله كلهم عدول ثقات ، أما قول الأئمة والحفاظ في هذا الحديث فإليك هي :

قال الإمام الحافظ النووي في « شرح المهذب » (٣/٤٥٤) :

« ذكر البيهقي بإسناده الصحيح عن ابن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ــ كان يشير بإصبعه إذا دعا لا يحركها ــ رواه أبوداود بإسناد صحيح[٤٤١] » .

إذاً فالحديث صحيح لا غبار عليه ، فأقول ويقول كل منصف طرح التعصب جانباً كيف ساغ للألباني أن يضعف هذا الحديث ؟ لا شك أن الضعف أتى لهذا الحديث لأنّه لا يوافق مذهب الألباني القاضي بتكرار تحريك الإصبع في التشهد .

٧ ــ أما قول الألباني (ولو ثبت فهو ناف وحديث الباب مثبت والمثبت مقدم على النافي كما هو معروف عند العلماء) اهـ .

فأقول : احترز بقوله (ولو ثبت) ما إذا أثبته أحد الناس وبين صحته

---

(٤٤٠) وما أورده هنا بعض الأغبياء من أهل الكنود والجحود فلا شيء البتة !!

(٤٤١) وانظر سنن البيهقي٢/١٣١ ، ١٣٢ .

وإلا فالحديث صحيح عنده أيضاً لكنه يستر صحته لأنه مخالف لمشربه كما أسلفنا ، والحديث ثابت كما قال الأئمة الأعلام وكفى بالحافظ البيهقي والحافظ النووي أنهما قد صححاه .

وقد تعارضت رواية وائل بن حجر التي فيها (يحركها) على فرض عدم ضعفها بالشذوذ مع رواية عبد الله بن الزبير التي فيها (لا يحركها) ظاهراً ، وأصولياً يجب الجمع بينهما لقول أصحاب الأصول :

فالجَمْعُ بينما تعارضا هنا في الأولين واجب إن إمكنا

والألباني يقول : المثبت مقدم على النافي وهو المعروف عند العلماء[٤٤٢] . اهـ

ونقول له : نعم ، المثبت مُقَدَّم على النافي لكن إذا تعذّر الجمع بينهما ، هذا هو المعروف عند العلماء .

فاعلم أيها اللبيب أن الألباني حذف عبارة (إذا تعذر الجمع بينهما) وبحذفها ينال مراده ، ويتم له الأمر الذي يهواه ، ولا يهمه ذلك وإن كان الطريق إليه بالتدليس وحذف تمام الكلام .

والطريق الصحيح في هذا أن نقول : قال العلماء الأصوليون : المثبت مقدم على النافي إذا تعذر الجمع بينهما ، وقال صاحب ألفية الأصول (مراقي السعود) :

والجمع واجب متى ما أمكنا إلا فللأخير نَسْخٌ بينا

ولا بد لنا قبل أن نعقد فصلاً في جمع الحفاظ والفقهاء بين حديث (لا يحركها) وحديث (يحركها) إن صحت هذه اللفظة ، أن نبين أن لفظة (يحركها) في حديث وائل بن حجر شاذة مطروحة ، فنقول :

---

(٤٤٢) وتلميذه صاحب كتاب ((إرشاد الساري)) يقول في القسم الثالث منه ــ الصيام ــ الطبعة الجديدة الرابعة ص (٤٣) : والقاعدة الأصولية الفقهيّة تقول : النفي مقدّم على الإثبات اهـ !!!!!
فناقض كلام شيخه والأصوليين ليرد أحاديث إثبات صوم يوم السبت المتواترة بحديث ضعيف بنفيها فانظروا كيف يقلبون قواعد الأصول على حسب ما يريدون !! كما قال الشاعر :

يوماً يمانٍ إذا لاقيت ذا يمنٍ وإن لقيت معدياً فعدناني

فصل

في بيان شذوذ لفظة : (يحركها) في حديث وائل

اعلم يرحمك الله تعالى أن الإمام الحافظ أبو بكر بن خزيمة أشار لنا بل صرح بشذوذ هذه اللفظة في الحديث كما قدّمنا حيث قال في صحيحه (٣٥٤/١) :

« ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر زائدة[٤٤٣] ذَكَرَه » .

وبعد تتبع الحديث في المسند والسنن والمعاجم وغيرها وجدنا أن أحد عشر رجلاً من الثقات الحفاظ كلهم رووا حديث سيدنا وائل بن حجر لم يذكروا فيه لفظ التحريك ، وانفرد زائدة الثقة بالتحريك ، وهذا شذوذ بلا ريب ، ولا سيما أن هناك رواية صحيحة مصرحة بعدم التحريك وهي رواية ابن الزبير التي صححها الحفاظ ، ورواية سيدنا ابن عمر في صحيح مسلم وليس فيها ذكر للتحريك مطلقاً ، ولنسرد أسماء الثقات الحفاظ الذين رووا حديث وائل دون ذكر التحريك والذين خالفهم زائدة الذي زاد فيه التحريك :

١ ـ سفيان الثوري .

٢ ـ سفيان بن عيينه .

٣ ـ شعبة بن الحجاج .

٤ ـ عبد الواحد بن زياد .

٥ ـ عبد الله بن إدريس .

٦ ـ زهير بن معاوية .

٧ ـ أبوعوانة اليشكري .

٨ ـ أبوالأحوص سلام بن سليم .

٩ ـ بشر بن المفضل .

١٠ ـ خالد بن عبد الله الطحان . وكل هؤلاء ثقات حفاظ .

١١ ـ وغيلان بن جامع وهو ثقة .

وسنعقد لتفصيل روايات هؤلاء الثقات الحفاظ فصلاً خاصاً نوضح فيه أماكن رواياتهم بعزوها إلى

---

(٤٤٣) وقد صحفت هذه الكلمة في صحيح ابن خزيمة المطبوع من المحقق فوقعت بدون التاء الأخيرة !! فأصبحت تُقرأ هكذا : (زائدٌ ذِكْرُهُ) .

الكتب التي رويت فيها بإذن الله تعالى .

وهذا يثبت قطعاً أن (التحريك) شاذ ، لتصريح الحافظ ابن خزيمة السلفي بذلك ، وعدم اعتبار الفقهاء الجامعين بين الفقه والحديث لها ، ولقواعد الحديث وأصول الفقه الناصة على أن الثقة إذا خالف الثقات اعتبر ما جاء به شاذ ، ولتصريح الأحاديث الأخرى الصحيحة بعدم التحريك .

وظهر أيضاً أن الألباني جازف في تصحيح التحريك وتضعيف ما سواه بدون حجة ولا برهان مقبول عند جميع العقلاء ، ولا يمكن بحل من الأحوال أن تُعْتَبَر لفظة (يحركها) زيادة ثقة ، وخصوصاً أن قواعد المصطلح لا تحكم بذلك ، قال الإمام الحافظ العراقي في ألفيته في قواعد الحديث :

وذو الشذوذ ما يخالف الثقه فيه الملا فالشافعي حققه

ثم قال العراقي في شرحه :

« اختلف أهل العلم بالحديث في صفة الحديث الشاذ ، فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره ، وإنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، وحكى أبويعلى الخليلي عن جماعة من أهل الحجاز نحو هذا ، وقال الحاكم هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة ، فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة الناس » اهـ .

وقال الحافظ العراقي في شرح زيادة الثقات :

« وقد قسمه ــ أي زيادة الثقات ــ الشيخ ابن الصلاح فقال : قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام (أحدها) : ما يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ » اهـ .

قلت : و لم نجد من تابع زائدة على التحريك ، ونص على ذلك الحافظ ابن خزيمة كما قدمت .

ونزيد قطعاً للوسوسة أنه على فرض عدم شذوذ لفظة (يحركها) يمكن الجمع بينها وبين (لا يحركها) كما جمع بينهما بعض الحفاظ ، ناصين به على عدم التحريك بالشكل الشاذ الذي ولع به الألباني ومَنْ انغرّ بكلامه ، وإليك هو :

بيان طريقة الجمع بين الحديثين كما هو قاعدة العلماء من أصوليين ومحدثين : اعلم يرحمك الله تعالى أن مراد سيدنا وائل بن حجر أن صح عنه قوله (يحركها) هو : رفع السبابة بعدما كانت موضوعة لا غير ، وهو الإشارة بالتوحيد ، أي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفعها من أول التحيات بل عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله ، وأما سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فأراد بعدم التحريك في قوله (لا يحركها) عدم

تكرار التحريك أكثر من مرة وهي مرة الرفع ، فلا تعارض بين الحديثين ، هذا ملخص ما قاله العلماء في المسألة وننقله بحروفه من كتبهم فنقول :

قال الإمام الحافظ الفقيه محي الدين النووي في « شرح المهذب » (المجموع) (٣/٤٥٥) :

« قال العلماء الحكمة من وضع اليدين على الفخذين في التشهد أن يمنعهما من العبث » اهـ .

ونقل الإمام النووي في نفس الموضع عن الإمام الحافظ البيهقي : أن المراد في حديث سيدنا وائل ابن حجر في قوله (يحركها) يشير بها مرة واحدة ، أي لا يديم تحريكها ، فيكون موافقاً لرواية عبد الله بن الزبير (لا يحركها) اهـ كلام البيهقي منقولاً من « المجموع » ومن « سننه الكبرى » (٢/١٣٢) ببعض تصرف اختصاراً .

وقد نقلنا فتوى الإمام النووي بكراهة تحريك الإصبع في الصلاة أول هذه الرسالة ويؤكد ما ذكرناه : ما رواه أبوداود في سننه بإسناد صحيح عن نمير الخزاعي قال :

(رأيت النّبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى رافعاً إصبعه السبابة قد حناها شيئاً)[٤٤٤] .

(وأما) حديث « لهي أشد على الشيطان من الحديد » فلا دلالة فيه على التحريك البتة ، إنّما يفيد الحديث أن المتشهد إذا أشار بإصبعه بالتوحيد في الصلاة ، فكأنه يضرب الشيطان بالحديد ، وليس معنى ذلك أن الشيطان يكون تحت إصبعه وهو يحركها فيضربه ضرباً كأنه الحديد كما توهمه بعض السذج ، فهذا مما لا يقول به عاقل .

هذا مع ملاحظة أن حديث « لهي أشد على الشيطان من الحديد » فيه ضعف ففي الإسناد رجل وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور ، وقال فيه الحافظ في التقريب : كثير بن زيد : صدوق يخطئ وليس هو من رجال الصحيحين ، والألباني ربما ضعف السند بمن

---

(٤٤٤) وهذا الحديث صححه الحافظ ، ومالك بن نمير الخزاعي الذي في سنده مقبول كما في التقريب وهو وإن لم يرو عنه إلا واحد فقد صحح الحفاظ حديثه ، وكثير من الثقات المتفق على ثقتهم لم يرو عنهم غير واحد فقط ، كثابت بن قيس الزرقي المدني وقد فصلت هذا الأمر في « امتاع الألحاظ بتوثيق الحفاظ » وقد نص على صحة حديث مالك بن نمير عن أبيه ابن خزيمة في صحيحه (١/٣٥٤) وأقر تصحيحه الحافظ في الإصابة في ترجمة رقم (٨٨٠٧) وروى الحديث ابن حبان في صحيحه كما في « الإحسان » (٣/٢٠٢/١٩٤٣) وسكت عليه أبو داود (١/٢٦٠/٩٩١) وهذا كاف في الحكم على الحديث بالصحة خلافاً لكلام الألباني في تمام المنة . ثم رأيته تناقض !! فصحح لمالك بن نمير الخزاعي في « صحيح سنن النّسائي » (١/٢٧٢) فتاملوا !!

هو أقوى منه كما هو معلوم من كتبه ومسوداته[٤٤٥] .

فالألباني مثلاً يقول في « صحيحته » حديث رقم (٣٤٣) :

[ومن المعلوم أن توثيق ابن حبان غير معتمد عند المحققين من العلماء والنقاد ... ومنهم الذهبي] اهـ ، وقد تناقض الألباني فرد على الحافظ المنذري حين حَسَّنَ إسناداً فيه من وثقه ابن حبان بقوله كما في « صحيحته » رقم (١٠٥) :

[وفي ذلك نظر عندي لما قررناه مراراً أن توثيق ابن حبان فيه لين] .

وقال في « حجابه » صحيفة (١١٠) :

[فهو في عداد المجهولين وإن أورده ابن حبان في الثقات على قاعدته ومنه تعلم أن قول الحافظ البوصيري إسناده حسن غير حسن] اهـ .

ثم ناقض نفسه فصحح حديث عبد الله بن يسار واحتال له أن عبد الله هذا وإن لم يذكروا توثيقه عن غير ابن حبان فقد روى عنه جماعة من الثقات (حجاب المرأة) ص (٦٧) وحسن حديث المهاجر بن عمرو وقال : [وثقه ابن حبان وروى عنه جماعة من الثقات] (حجاب ١١٠) .

وقال في يحيى بن مالك : [فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لتابعيته ورواية جماعة من الثقات عنه ...] الخ (صحيفة ٣٦٥) وحسن أيضاً حديث ابن سليط و لم يوثقه إلا ابن حبان و لم يرو عنه إلا واحد أو إثنان كما في آداب زفافة (ص (٦٤ و٨٨) الطبعة القديمة) .

وضعف الألبانيُّ الإمامَ أبا حنيفة رحمه الله كما في تعليقه على كتاب « السنة » لابن أبي عاصم (٧٦/١) مع أن الثقات رووا عنه وأجمعت الأمة على ثقته وجلالته ... الخ فانظروا كيف يتطاول على الإمام الأعظم رحمه الله !

---

(٤٤٥) بل قد ضعَّفه الألباني في مواضع من كتبه منها في « صحيحته » (٣٢٨/٤) حيث قال : « كثير بن زيد هو الأسلمي ضعيف » . وهو متناقض فيه كما تجدوا ذلك في « التناقضات » (٢٠٢/٢) .

فصل

حديث وائل بن حجر

الذي جاء فيه تحريك الأصبع في التشهد

وقفت على تخريج للحديث للشيخ شعيب الأرناؤوط وإني ذاكره بتمامه :

[أخرج أحمد في المسند ٣١٨/٤ عن عبد الصمد ، وابن خزيمة (٧١٤) والبيهقي ١٣٢/٢ من طريق معاوية بن عمرو ، وابن الجارود ٢٠٨ من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، وابن حبان (٤٨٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي ، خمستهم عن زائدة بن قدامة حدثنا عاصم بن كليب حدثني أبي عن وائل بن حجر .. الحديث .. فيه : « وعقد ثنتين من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها » .

وهذا إسناد صحيح ، ولكن لفظة « يحركها » شاذة ، انفرد بها زائدة بن قدامة من بين أصحاب عاصم بن كليب وهم :

سفيان بن عيينة ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، وقيس بن الربيع ، وأبوالأحوص سلام بن سليم ، وسفيان الثوري ، وشعبة ، وعبد الله بن إدريس ، وزهير بن معاوية ، وأبوعوانة ، وعبد الواحد بن زياد ، وبشر بن المفضل .

فحديث سفيان بن عيينة عن عاصم عند أحمد ٣١٨/٤ ، والحميدي (٨٨٥) والنّسائي ٣٤/٣ — ٣٥ ، والطبراني ٢٢/(٧٨) ، (٨٥) بلفظ : « وأشار بالسبابة » .

وحديث خالد بن عبد الله الواسطي عند البيهقي ١٣١/٢ ، ولفظه « وأشار بالسبابة » .

وحديث قيس بن الربيع عند الطبراني (٧٩/٢٢) ولفظه : « وأشار بالسبابة يدعو بها » .

وحديث أبي الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسي (١٠٢٠) بلفظ « جعل يدعو هكذا يعني بالسبابة يشير بها » . والطبراني (٨٠/٢٢) .

وحديث سفيان الثوري عند عبد الرزاق في المصنف (٢٥٢٢) ، ولفظة « ثم أشار بسبابته » والطبراني (٨١/٢٢) .

وحديث شعبة عند أحمد ٣١٦/٤ ، ٣١٩ ، والطبراني (٨٣/٢٢) ولفظه : « وأشار بمسبحته » ، وابن خزيمة (٦٩٧) و (٦٩٨) ولفظه : « وأشار بأصبعه السبابة » .

وحديث عبد الله بن إدريس الأودي عند ابن ماجه (٩١٢) ولفظه : « رأيت النّبي صلى الله عليه

وآله وسلم قد حلّقَ الإبهام والوسطى ورفع التي تليهما يدعو بها في التشهد » .

وحديث زهير بن معاوية عند أحمد ٣١٨/٤ ، والطبراني (٨٤/٢٢) ولفظه « وقبض ثنتين وحلّق حلقه ، ثم رأيته يقول هكذا ، ورفع زهير أصبعه المسبحة » .

وحديث أبي عوانة عند الطبراني (٩٠/٢٢) ولفظه : « ودعا بالسبابة » .

وحديث عبد الواحد بن زياد العبدي عند أحمد ٣١٦/٤ ولفظه : « وأشار بأصبعه السبابة » .

وحديث بشر بن المفضّل عند النسائي ٣٥/٣ ،٣٦ ولفظه : « وَقَبَضَ ثنتين وحَلّقَ ، ورأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة من اليمنى وحلّق الإبهام والوسطى » .

فهؤلاء الثقات الأثبات من أصحاب عاصم لم يذكروا التحريك الذي انفرد به زائدة ، وهذا من أبين الأدلة على وَهَم زائدة فيه لا سيما أن روايتهم تتأيد بأحاديث صحيحة ثابتة عن غير وائل بن حجر ، و لم يرد فيها التحريك ، وجاء في بعضها إثبات الإشارة ونفي التحريك كما ستقف عليه .

فقد أخرج مالك من حديث عبد الله بن عمر في « الموطأ » ٨٨/١ ، ٨٩ ومن طريقه مسلم (٥٨٠) (١١٥) ، وأبوداود (٩٨٧) والنسائي (١٢٦٧) ١٣٠/٣ ، وأبوعوانة ٢٢٣/٢ وأحمد ٦٥/٢ عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعاوي أنه قال : رآني عبد الله بن عمر وأنا أعبث بالحصى في الصلاة ، فلما انصرف نهاني . فقال : اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع فقلت : وكيف كان رسول الله يصنع ؟ قال : كان إذا جلس في الصلاة ، وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ،

وأخرجه ابن خزيمة (٧١٩) من طريق إسماعيل بن جعفر ، نا مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعاوي ، عن عبد الله بن عمر .

ورواه مسلم في صحيحه (٥٨٠) (١١٥) وأبوعوانة في مسنده ٢٢٤/٢ ، والبيهقي ١٣٠/٢ والدرامي ٣٠٨/١ من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى . ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين . وأشار بالسبابة .

وأخرجه الترمذي (٢٩٤) وأبوعوانه في مسنده (٢٢٥/٢) وابن خزيمة (٧١٧) من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، بنحو رواية مسلم مع تقديم وتأخير في بعض الألفاظ .

وأما حديث عبد الله بن الزبير فقد أخرجه مسلم (٥٧٩) ، وأبو داود (٩٨٨) ، والنسائي ٣٩/٣ ، والدارمي ٣٠٨/١ ، وابن خزيمة (٧١٨) ، وأبوعوانة في « مسنده » ٢٢١/٢ — ٢٢٢

و ٢٢٦ ، والبيهقي ٢/١٣٠ ــ ١٣١ عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : « كان رســـول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه ، وفَرش قدمه اليمنى ، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، وأشار بإصبعه » .

وأخرجه أبوداود (٩٨٩) والنسائي ٣/٣٧ وأبوعوانة ٢/٢٢٦ والبيهقي ٢/١٣١ من طرق عـــن حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن محمد بن عجلان ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير أن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بإصبعه إذا دعا ولا يحركها .

وهذا إسناد حسن وقد صرح ابن جريج بالتحديث عند أبي عوانه والنسائي والبيهقي . وقد أدرج أبوعوانة هذا الحديث تحت قوله « بيان الإشارة بالسبابة إلى القبلى ورمى البصر إليها ، وترك تحريكها في الإشارة » .

وحديث أبي حميد الساعدي أخرجه الترمذي (٢٩٣) قال : حدثنا بندار محمد بن بشار حدثنـــا أبوعامر العقدي حدثنا فليح بن سليمان المدني حدثنا عباس بن سهل الساعدي قال : « اجتمع أبو حميـــد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقـــال أبوحميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليـــه وآلـــه وسلم جلس ــ يعني للتشهد ــ فافترش رجله اليسرى ، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبتـــه اليمنـــى ، وكفـــه اليســـرى علـــى ركبتـــه اليســـرى وأشـــار بأصبعـــه ـــــ يعـــني السبابة » . وهذا صحيح لغيره[٤٤٦] .

وأما حديث نمير الخزاعي فأخرجه أبوداود (٩٩١) والنسائي ٣/٣٩ وابن خزيمة (٧١٥) و (٧١٦) والبيهقي ٢/١٣١ عن عصام بن قدامة الجدلي قال حدثني مالك بن نمير الخزاعي من أهل البصرة أن أبـــاه حدثه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعداً في الصلاة واضعاً ذراعه اليمنى علـــى فخـــذه اليمنى رافعاً أصبعه السبابة قد أحناها شيئاً وهو يدعو . وهذا حديث حسن في الشواهد] انتهى ما نقلته

(٤٤٦) ومن هذا التحقيق الدقيق ، والاستقصاء العميق ، يتبين أن ما قاله المعلّق على رسالة الحافظ ابن رجب « الخشوع في الصـــلاة » طبـــع دار عمـــار الطبعـــة الأولى (١٤٠٦ هـــ) : هبـــاء منثوراً ، وخصوصاً أنّه ادّعى ص (٧) أنّ عبد العظيم أبادي قال في « عون المعبود » : (١/٣٧٤) : « وفيه تحريكها دائماً » اهـ والحق أنّ عبد العظيم أبادي قال أيضاً بعد ذلك في « عون المعبود » (٣/٢٨١) : « على أنّ المراد بالتحريك ههنا هو الرفع لا غير » اهـ فيكون النص الثاني ناسخ للأوّل ويكون عبد العظيم أبـــادي نفـــى التحريك كما نفاه أهل الحديث والحمد لله تعالى .

عن الشيخ شعيب الأرناؤوط .

(تنبيـــــه) : في معنى التحليق :

ظنَّ بعض النّاس أنَّ التحليق هو تحريك الإصبع الشاهد (السبابة) بشكل دائري كالحلْقة ، وليس كذلـــك ، وإنّمـــا التحليـــق هـــو جعـــل المصلـــي إبهامـــه والوســـطى (أطول إصبـــع) علـــى شـــكل حلقـــه ، والإشـــارة بالســـبابة ، وهـــذا لا يـــلزم منـــه تحريـــك البتة ، وقد ورد ذلك موضحاً في صحيح السُنّة ، فقد روى الإمام أحمد في المسند (٣١٦/٤) وابن خزيمة (٦٩٧) عن وائل بن حُجر رضي الله عنه :

« رأيتُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد حلّقَ الإبهام والوسطى ورفع التي تليهما يدعو بهـــا في التشهد » ورواه النسائي (٣٥/٣ ، ٣٦) بلفظ : « وقبض ثِنْتين وحلّق ورأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة من اليمنى وحلّق الإبهام والوسطى » . فتنبّه .

هذا وقد أتينا على ما أردنا بيانه حسب الطاقة والوسع على وجه الاختصار من مســـألة تحريـــك الإصبع في الصلاة ، وتوضيح كراهة تحريكها ، لا سيما أن فقهائنا السادة الشافعية يقولون بكراهة تحريك الأصابع في الصلاة لغير حاجة ماسة كحك ونحوه ، فليتأمل ما سطّرناه ، وبالله تعالى حسن الختام ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

يقول مصنفها حسن بن علـــي الســـقاف فرغـــت منهـــا ليلـــة ١٥/ شـــوال /١٤٠٨ مـــن هجـــرة ســـيدنا محمـــد صلـــى الله عليـــه وآلـــه وســـلم ســـوى مـــا ألحقتـــه بهـــا بعـــد ذلـــك في فترات متعددة .

الأدلة الجلية

لسُنّة الجمعةِ القبلية

تأليف

حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلماء يوضحون الحق بسواطع البراهين ، ويزيلون الشبه والإشكالات بفعل وبقول سيد الخلق أجمعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تنفعنا يوم الدين ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله ، سيد الأنبياء والمرسلين ، اللهم صل وسلم وبارك على من أرسلته رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

أما بعد :

فقد أحببت أن أصنف جزءاً أذكر فيه سنة الجمعة القبلية من جهة ثبوتها وأدلتها وردّ كلام من أنكرها ووصفها بالبدعة من المتنطعين أدعياء معرفة الحديث . الذين خالفوا المحققين . هذا وقد رأيت ممن ينتسب إلى المذاهب الأربعة المتبوعين أفراداً ترسموا بالعلم وحقيقتهم غير مطلعين ، على أقوال أئمة مذاهبهم من جهابذة الحفاظ والمجتهدين ، حتى أقرّ بعضهم لجهله بأنه ليست للجمعة سنة قبلية ، وليس في ذلك أحاديث صحيحة ، فأوهموا العامة على أن أقوال أدعياء الحديث في هذا الزمان ملحقة بأقوال الصائبين . وهم في الحقيقة من الخاطئين ، لما سيتضح لك في هذا الجزء الذي أردت أن أبين فيه هذه المسألة .

اعلم يرحمك الله تعالى أن سنة الجمعة القبلية أعني ركعتين أو أربعاً قبلها من السنن المؤكدات ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تزول الشمس ــ أي تميل عن وسط السماء ويدخل وقت الظهر ــ يصلي أربع ركعات سنة الجمعة قبلها ، في بيته[٤٤٧] وكان بيته في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم كما هو معلوم ، ثم يخرج إلى المسجد فيصعد على المنبر ، فيؤذن فيقوم للخطبة ، فالأذان كان بعد دخول الوقت ، وبعد أن يصلي الركعات الأربع ، وإنما كانوا يعرفون زوالها سليقة ، وبقي الأمر هكذا في زمن سيدنا أبي بكر وكذا في زمن سيدنا عمر رضي الله عنهما ، ثم سنّ

---

(٤٤٧) أي بعد دخول وقت الظهر وهو زوال الشمس ، لما روى البخاري (٩٠٤) عن أنس « أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس » ولما روى مسلم (٨٦٠) عن سلمة بن الأكوع قال : كنّا نُجَمِّعُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتتبع الفيء .

وروى مالك في « الموطأ » بإسناده الصحيح عن عمر بن أبي سهل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طِنفَسةً لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار ، خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم نخرج بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضحى .

والطِنفَسة : بكسر الطاء وفتح الفاء بساط أو حصير من سعف عرضه ذراع .

سيدنا عثمان رضي الله عنه الأذان الثاني ، والأذان الثاني هو الأول توقيتاً بمعنى أن الأذان الثاني الذي سنّه سيدنا عثمان قبل الذي يكون بعد صعود الإمام على المنبر ، فجعل هذا الأذان الثاني (وهو الأول زمناً) إعلاماً على دخول الوقت ، أي وقت الظهر وزوال الشمس عن كبد السماء وأما الأذان الأول الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فبقي على محله وهو بعد صعود الإمام على المنبر ، فيكون الثاني زمناً والأوّل تشريعاً ، وفعل سيدنا عثمان لذلك فعل حَسَن أجمع عليه الصحابه ، و لم يُعْلَم أنّ أحداً أنكر عليه من الصحابة ومن بعدهم أو خالفه .

وقد ثبت أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » ، وهو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والإمام أحمد والحاكم ، وقال حديث صحيح ليس له علة ، وأقرّه الذهبي[٤٤٨] .

فمن تَنطّع قائلاً : لقد ابتدع عثمان هذا الأذان وخالف السنة التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا له :

أسأت وأخطأت من أوجه :

(**الأوّل**) : نسبت إلى سيدنا عثمان مخالفة السنة ورميته بالابتداع وليس لك ذلك .

(**الثاني**) : نسبت إلى الصحابة الذين أقرّوا سيدنا عثمان على هذا الفعل الإقرار على الباطل و لم تعتبر إجماعهم وقد نص العلماء وأهل الأصول على أنّ قول الصحابي ومذهبه إذا انتشر و لم يُعلم له مخالف صار إجماعاً وهو حجة ، ممّن نص على ذلك الإمام النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم[٤٤٩] .

(**الثالث**) : أنّ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم وصى وصية فقال :

« عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهدين ... » الحديث فيكون ما فعله سيدنا عثمان سنة أوصى بالتمسك بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه الصحيح الصريح هذا .

فيتضح ساعتئذ أنّ من سعى في إلغاء الأذان الثاني لصلاة الجمعة ساعٍ في بدعة مذمومة ومخالف للسُنّة حقيقة لأنّه ترك وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي أمر بها وحض عليها حيث قال « عليكم بسنة الخلفاء الراشدين » وإننا نخشى أن يكون هذا الساعي ممن ينطبق عليهم الحديث الصحيح « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » رواه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤) فنسأل الله تعالى الهداية

---

(٤٤٨) انظر الترمذي (٢٦٧٦) والترغيب (٧٨/١) .

(٤٤٩) انظر كتب الأصول وشرح مسلم (٣١/١) .

لهم .

أدلة سنة الجمعة القبلية :

١ ــ روى الإمام الحافظ أبوالحسن الخِلَعي في فوائده بإسناد جيد من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن سيدنا علي رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً » .

قال الحافظ ولي الدين العراقي في طرح التثريب : « إسناده جيد » ، وكذلك نص عليه ونقله عن العراقي الإمام المحدث المناوي في « فيض القدير » (٢١٦/٥) ، ففي هذا الحديث تصريح بسنة الجمعة القبلية .

٢ ــ وروى ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء سُلَيك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أصليت قبل أنْ تجيء » ؟ قال : لا ، قال : « فصل ركعتين وتجوز فيهما » قال المجد بن تيميه في الأحكام : رجال إسناده ثقات ، وقال الحافظ العراقي في شرح الترمذي : إسناده صحيح . نقل ذلك الحافظ ولي الدين العراقي في « طرح التثريب » (٤٢/٣) .

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم « قبل أنْ تجيء » دليل صريح على سنة الجمعة القبلية لأن تحية المسجد لا تفعل قبل المجيء . وسُلَيك بالتصغير أي بضم السين وفتح اللام ، ذكر حديثه وأشار إليه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٧٢/٢ ، ٧٣) ، والظاهر أن سُلَيك كان بقرب المسجد فظنه النبي قد صلى قبل مجيئه إلى المسجد فلما أخبره بأنّه لم يصل أمره بصلاتها .

٣ ــ وعن نافع قال : « كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي ركعتين في بيته ويُحَدِّث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك » رواه أبوداود وابن حبان في صحيحه ، وقد استدل واحتج بهذا الحديث الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، كما نقل ذلك عنه ابن حجر العسقلاني في « الفتح » (٤٢٦/٢) .

٤ ــ وثبت في الصحيحين أنّ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « بين كل أذانين صلاة » .

٥ ــ وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » فهذا فيه دلالة قوية على أنّ صلاة الجمعة لها ركعتان راتبتان قبلها كباقي الصلوات المفروضات .

٦ ــ ولذلك عقد البخاري باباً في الصحيح في كتاب الجمعة سماه « **باب الصلاة قبل الجمعة**

وبعدها » ، أورد فيه حديث ابن عمر : « أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين » يشير كما قال الحافظ بن المُنَيِّر إلى أنّ الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأنّ الجمعة بدل الظهر ، فقاس البخاري الجمعة على الظهر .

٧ ــ ولقد ترجم أيضاً الحُفّاظ من السلف في مصنفاتهم في الحديث كما ترجم البخاري أنّ هناك صلاة قبل الجمعة وبعدها ، ففي مُصَنّف الحافظ عبد الرزاق المتوفى سنة ٢١١ هـ باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، وفي مصنف ابن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٥ هـ باب الصلاة قبل الجمعة ، وفي سنن الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها وهؤلاء من أئمة السلف .

٨ ــ وقد وردت آثار عن الصحابة في ذلك منها ما رواه الإمام الحافظ عبد الرزاق في مصنفه : (كان عبد الله بن مسعود يأمرنا أنْ نصلي قبل الجمعة وبعدها أربعاً) .

وصحّ عند الحافظ عبد الرزاق أيضاً أنّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه « كان يصلي قبلها ــ أي الجمعة ــ أربع ركعات وبعدها أربع ركعات » وكذا رواه ابن شيبة من وجه آخر .

وأخرج ابن سعد عن صفية بنت حيي رضي الله عنها :

(إنها صلت قبل الجمعة أربعاً) ، حكاه الحافظ ابن حجر في الدراية صحيفة ١٤٣ .

٩ ــ ذكر أئمة أهل العلم ثبوت هذه السنة واعتمدوها كالإمام النووي في كتبه ، والحافظ المجد بن تيمية في المنتقى وقال : قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسُلَيك أصلّيت قبل أن تجيء دليل على أنها سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد .

ومن قال إن حديث سليك مُصَحّفٌ فهو صاحب دعوى لا دليل له عليها ، لذلك لم يعرج عليها الحفاظ كالزيلعي .

فتبين واتضح وضوحاً جلياً أنّ سُنّة الجمعة القبلية ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة وعن السلف وقد قال بها العلماء ، فمن نهى عنها في هذا الزمان أو نهى عن أذانين يوم الجمعة فقد خالف السنة وشذّ بعيداً وإن ادّعى بأنه متمسك بالسنة ، فأيُّ سنة وأي اقتفاء عرفه هذا الساعي في إلغاء هذا الأمر المدّعي بأنّه عرف ما لم يعرفه صحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلماء أمته .

نسأل الله السلامة ، وحسن الأدب والإعانة ، والعون على الطاعة ، واقتفاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأقوال والأفعال والأحوال ، وصحابته ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

كما قال صاحب الجوهرة :

وكل خـــيرٍ في اتّبـــاع مَـــنْ ســلَفْ	وكل شـــرٍ في ابتـــداع مـــن خَلَـفْ
وكــلُ هَـــدْيٍ للنــبي قــد رَجَــحْ	فما أُبيـــحَ افعــل ودع مــا لم يُبَــحْ
وتــابع الصـــالح ممّـــن سَـــلفا	وجــانبِ البدعــةَ مِمّـــنْ خلفـــا

(تنبيـــــه) : سنة الجمعة القبلية ثابتة في المذاهب الأربعة المتبوعة ونصت كتبهم على سنيتها وهي مذهب الإمام البخاري أيضاً وغيره . فتأمّل .

والحمد لله رب العالمين ، وبالله حسن الختام ، يقول مؤلفها حسن بن علي السقاف فرغت منهـــا ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر شعبان سنة سبع وأربع مائة وألف .

إرشاد العاثر

إلى وضع حديث
أوَّلُ ما خلق الله نور نبيك يا جابر

تصنيف

حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في كتابه : ﴿ **ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين** ﴾ والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه حق قدره ومقداره العظيم .

أما بعـــــــــــد :

فحديث جابر بن عبد الله الذي فيه أنه أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أول شـــيء خلقه الله تعالى قبل الأشياء ، فقال له صلـــــى الله عليــه وآلــه وســلم :« أول مــا خلــق الله نــور نبيك من نوره » ... الحديث ، فهذا حديث موضوع مكذوب على النبي صلى الله عليه وآلــه وســلم ، وزعم بعض الناس أنه مروي في مصنف الحافظ عبد الرزاق ، والصحيح عدم وجوده في المصنف وأن عبد الرازق لم يروه ولا هو موجود في كتاب من كتب السنة ، ولا يعرف له إسناد عن النبي صلى الله عليـــه وآله وسلم ، والإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء ، بل ولا يُنْقَل هذا الحديث الموضوع عن أحد من المتقدمين ، والظاهر أن واضعه كان في القرن التاسع الهجري ، و لم يذكر لـــه أحـــد مــن المتأخرين إسناداً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكر هذا الحديث بعض المتأخرين جداً من المشايخ ونسبوه إلى مصنف عبد الرزاق ، وليس هو في مصنفه ، خطأ منهم ووهم كالعجلوني في كشف الخفاء ، ولا عبرة بذلك قطعاً كما هو معروف بداهة ، وكما هو مقرر عند أهل الفن ، فلو نسبنا مثـــلاً حديثاً للبخاري أو نسبه إليه أي مُصَنِّف ولو كان النووي مثلاً وهو المعروف بالتحقيق ، وبعد الرجـــوع للبخاري لم يوجد هذا الحديث فيه ، أو صرّح أحدٌ ممّن يعتمد قوله بعدم وجوده في البخاري فلا يقال بعد ذلك إنه حديث ، أو إنّه رواه البخاري ، وخصوصاً إذا كان الحديث لا يوجد أيضاً في أي كتـــاب مــن كتب السنة ويتضح بعد ذلك أنه لا قيمة ولا وزن لكلام من قال رواه البخاري أو غير البخــــاري ، لأن ذلك صدر منه خطأ أو نسياناً أو غفلة ، فمن العناد الممقوت بعد ذلك أن يُصِرّ أي إنسان علـــى أنـــه في البخاري لأن النووي قال ذلك مثلاً . فتبين من هذا كله أن قول الشيخ العجلوني في كشف الخفاء عـــن حديث « أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر » : رواه عبد الرزاق ، لاقيمة له ولا تعويل عليه لأنـــــه لا يوجد في مصنف عبد الرزاق ، فظهر أن كلام العجلوني هنا وهم أو خطأ وليس هو بمعصوم فما بالك بمن قلّده وأصر معانداً على أن الحديث في مصنف عبد الرزاق مع عدم وجوده فيه . فظهر مــن هــذا وممــا سنذكره من حكم محققي أهل الحديث فساد قول من قال : إن شيخاً له ليس بمحدث ارتضى هذا الحديث فيحتج بهذا الكلام لينصر نفسه ويعصمها من الخطل والزلل ، فيقال له ساعتئذ :

نطق الكتاب وأنت تنطـــق بـــالهوى   فهوى الهـــوى بـــك في المهـــاوي المتلفـــة

فهل قوله بعدما تبين عدم وجود الحديث في مصنف عبد الرزاق « ارتضاه الشيخ » حجة مقبولـــة عقلاً أو شرعاً ؟!

فظهر أن الشيخ العجلوني ما كان يعرف درجة هذا الحديث على التحقيق أو سهى فنسبه لمصنف عبد الرزاق أو اعتمد قول أحد معاصريه أو من قبله بقليل ممن لا يعتمد عليهم ، وكتاب « المصنَّف » لعبد الرزاق موجود مطبوع فليُخرِج الحديث منه لنا الذين يأنفون أن يتعلّموا مالا يعرفونه .

(تنبيـــــــه) : معلوم ومقرر عند أهل الحديث أن ذكر الحديث في كتاب مبتورٌ مـــن سـندهِ كأحاديث كثيرة يذكرها القُصّاص وأصحاب الرقائق وبعض الفقهاء أو أيُّ مصنفٍ والتي لا يعرف لهـــا سند ولا تلقاها السلف بالقبول على تفصيل في هذا و لم تُذكر في كتب السنة وقد تقرر عند أهل الحديث وضعها لا قيمة لذكر ذلك الفقيه لها في كتابه ولو كان الذاكر لها إمام الحرمين أو الغزالي رضي الله تعالى عنهما .

فحديث أولية النور المحمدي هذا ولو ذكره العجلوني في كتابه واهماً أو الزرقاني مثلاً أو غيرهما في كتبهم فلا اعتبار لذلك ولا قيمة له لما قررناه ، لعدم وجود سند له وعدم وجوده في مصنـــف عبـد الرزاق وعدم وجوده في أي كتاب للسنة .

رفع الإشكال :

نص على وضع هذا الحديث جماعة من المحققين المعول على كلامهم والمرجوع لأقوالهـــم في هـــذا الفن فمنهم :

١ ــ الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي في « الحاوي للفتاوي » ٣٢٥/١ قال : « هذا الحديث ليس له إسناد يعتمد عليه » اهـــ أي أنه حديث موضوع مكذوب على النبي صلى الله عليه وآله وســلم لم يقله و لم ينقله أحد عنه . ومعلوم سعة حفظ الإمام السيوطي في علم الحديـــث وإحاطتـــه بعشـــرات الآلاف منه .

وليـــسَ يصـــحُ في الأذهـــان شـــيءٌ   إذا احتـــاج النّهـــار إلى دليـــل

٢ ــ وممن نص على وضعه الحافظ الشريف أبوالفيض أحمد الغماري الحسني في كتابه « المغـــير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » صحيفة (٦) منه ، فليراجعه من شاء .

٣ ــ ومنهم شيخنا العلامة الشريف المحدّث الأصولي الجامع بين المعقول والمنقول سيدي عبـــد الله الصديق في عدة من كتبه ، منها في أول كتابه آدم عليه السلام ومنها في كتابه « سبيل التوفيق » ، قال في

كتابه آدم عليه السلام :

[وحديث : « أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر » ذكره غير واحد من أصحاب السير والمولد النبوي ، وعزوه إلى عبدالرزاق والبيهقي في الدلائل ، وهو عزو غلط فلا وجود لـــه فيهمـــا ، ونـــص السيوطي في الحاوي على أنه ليس له إسناد يعتمد عليه ، وأزيد على ذلك أنه حديث موضوع ، وقفـــت عليه في كتاب « تلقيح الأذهان ومفتاح معرفة الإنسان » لمحي الدين ابن العربي فإذا هو حديث طويـــل ركيك ، يجزم من يقرأه ببطلانه وكذا حديث : « كنت نور بين يدي ربي قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام » هو موضوع] كلامه .

٤ ــ وممن نص على ذلك أيضاً ونفى وجوده في مصنف عبد الرزاق الشيخ محمد بن عبد القـــادر الشنقيطي المدني في جزء خاص سماه « تنبيه الحذق على بطلان ما شاع بين الأنام مـــن حديـــث النـــور المنسوب لمصنف عبد الرزاق » وهو مطبوع موجود .

واعلم أيضاً أن هذا الحديث منكر المتن جداً وبيان ذلك :

إن في هذا المتن تصريح بأن الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً نور بمعنى الضـــوء ، وهـــذا باطل قطعاً لأن الله تعالى ليس ضوءاً ، وذلك لأن معنى اسمه تعالى النور هو الهادي أو المنوّر كما نص على ذلك أكابر المحققين كالبيهقي في كتابه « الاعتقاد » ، فيكون معنى ﴿ **الله نور السموات والأرض** ﴾ أي إمّا أن يقال هادي أهل السموات والأرض لنور الإيمان ، وإما مُنَوِّر السموات والأرض ، لأنّه يستحيل أن يكون النور ــ الضوء ــ الذي على الجدران والضياء المنتشر في السماء والأرض هو الله تعالى أو جزء منه ، فيستحيل بداهة كون الله تعالى نوراً بمعنى الضوء لإخباره سبحانه بأنه ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ ولأن النور بمعنى الضوء مخلوق لله تعالى ، إذ قد أخبر سبحانه بأنه خالق النور في قوله ﴿ **وجعـــل الظلمـــات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون** ﴾ ثم إن في هذا المتن (أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر) إثبات أن سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم جزء من الله تعالى ، لأنّ نوره مخلوق من نور الله فهو جزء منـــه ولازم المذهب مذهب إن كان اللازم قريبا قطعاً ، وهذا من المحال ، لأنّ فيه إثبات الجزئية والانقســـام في ذات الله تعالى وغير ذلك من الطامات التي تؤيد عقيدة التثليث وتؤيد ما في كتاب « مولـــد العـــروس » الذي يقرأه بعض الجهلة في الموالد المنسوب لابن الجوزي زوراً من قِبَلِ المستشرق الألمـــاني بروكلمـــان ، والمطبوع والمنشور في الأسواق بين يدي العوام والسذج ، حيث جاء فيه أعني مولد العروس : (فلما أراد الله خلقه صلى الله عليه وآله وسلم قبض قبضة من نور وجهه فقال لها كوني محمداً فكانت محمداً) وهذا الكلام تبرأ منه عقيدة الإسلام ! لأنه من مقتضيات عقيدة الثالوث الكفرية ، ومنه يتبين خطأ من يقول (

يؤخذ بهذا الحديث في فضائل الأعمال) !! إذ لا يميز بين فضائل الأعمال وأصل التوحيد المتعلق بـــذات مولانا عز وجل ، والتي لا يقبل فيها إلا بالصحيح وبشروط خاصة .

هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة مع استعدادنا بإذن الله تعالى للجواب عن أي إشكال يخطر في هـــذا الباب .

فينبغي للعاقل إذا رأى الصواب أنْ يتّبعه ، وأن يترك ما كان عليه من الخطأ بعد وضوح الحجـــة فالذي نقوله الآن : إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نور بمعنى : « هادي » وليس بمعنى « ضوء » وهذا ثابت في القرآن الكريم ! فلسنا بحاجة إلى حديث جابر الموضوع هذا لإثبات أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نور ، قال الله تعالى : ﴿ **يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيراً مما كنتم تخفون مـــن الكتاب ويعفو عن كثير ، قد جاءكم من الله نـــــــور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه ســـبل الســـلام** ... ﴾ الآيـــات المـــائدة :١٤ــــ ١٥ . والله يقـــول الحـــق وهـــو يهدي السبيل .

إلقام الحجر

للمتطاول على الأشاعرة من البشر

تأليف

الحسن بن علي السقاف
القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اختص الأشاعرة[٤٥٠] بحمل راية التوحيد وعقيدة الإسلام ، وجعلهم يذبّون كلّ شُبهة وضلالة يُذيعها المبتدعة بين العوام ، ويكشفون ما لهم من الألاعيب والأوهام ، فورّث الأشعرية معالجة تلك الأمراض والأسقام .

والحمد لله على أن أشهدها مصارع أعدائها ، وأَحْمَدَ لها عواقب إعادة نصرها وإبدائها ، بإنزال المشبهة الحشوية حضيض كيها وانكوائها .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يتلذذ بذكرها القلب واللسان ، وتتعطر بنفحاتها الأفواه والأردان ، ونشهد أن سيدنا محمّداً عبده ورسوله المسلسل من عدنان ، فيا ربّ صلّ وسلّم عليه صلاة في جميع الأوقات والأحيان .

أما بعد :

فهذا ردّ صنعناه ، وجواب أقمناه ، لصاحب كتاب « الرد الأثري المفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد » المدعو عمر محمود ، مَنْ أبان عن خطأ وجمود ، فأردت أن أقيم عليه جواباً مشهوداً ، لإعادة الحق إلى نصابه ، ودخول البيت من بابه . فهذا المذكور مشهور بين الأنام ببذاءة اللسان وبرمي الأئمة بالكذب والبهتان[٤٥١] ، ومن ذلك أنّه كتب منذ فترة ورقات يردّ فيها بزعمه عليّ ، طاعناً في نسبي رامياً لي بالدّعي ، على عادة إخوانه بسلوك طريق السباب ! فَرَدَدتُ عليه آنذاك برد لم أسهب فيه أو أعتاب . والآن أثنّي بالرد على ترّهاته ، كاشفاً لبعض أغلوطاته ، على ردّه الذي زعم أنّه أثري المسلك والطريق ، لكن ما حالفه فيه التوفيق ، فأقول :

---

(٤٥٠) لو قلنا أهل الحق المنزهون كان أولى وأحسن إذ هو الصحيح ، ونعني بالأشاعرة هنا أهل العلم والفهم والإنصاف منهم لا الجامدين على نصوص بعض المتأخرين !! ولمّا كان الرد هنا على وهابي متمسلف تطاول على الأشاعرة بصفة أنهم من أهل التنزيه ومن محي آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم ومن القائلين بأن والدي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ناجيان ذكرنا اختصاص الأشعرية بذلك إذ لم نكن وقتئذ قد اطلعنا على أقوال غيرهم من المنزهة من أهل الحق .

(٤٥١) من ذلك أيضاً قوله عن الإمام النووي رحمه الله تعالى جهمي مُعَطِّل . ونقل هذا عنه عددٌ من الثقات من إخواننا .

(النقطة الأولى) :

افتتح كتابه الأثري ، بالنّقل عن رجل وضّاع ، ألا وهو ابن بطة الذي انتشر تحريفه وشاع ، فقال في ص (٥) ما نصّه :

(مقدّمة المقدّمة : قال الإمام الشهير عبد الرحمن بن بطة الحافظ واصفاً حاله مع أهل زمانه ...) الخ هُرَائه .

جوابه : ابن بطة هذا اسمه عبيد الله وليس عبد الرحمن ، وما وقع في الاعتصام خطأ محض بلا شك[٤٥٢] ، وليس هناك رجل يقال له عبد الرحمن بن بطة ، وابن بطة الحقيقي ليس حافظاً وإنْ اشتغل

---

(٤٥٢) والسبب في ذلك حامد الفقي محقق كتاب الاعتصام ، وهو عميد المتمسلفين في وقته بمصر ، وكان حامد الفقي يحقق بعض الكتب ويدّعي نشر كتب الحديث وإحياء السنن ، وكانت له سقطات خطيرة تظهر بوضوح من خلال تحقيقاته ، وكان صديقاً لأحمد شاكر من أجل نصرة مذهب ابن تيمية الحراني وأضرابه ، وكان يدّعي أنّه أعلم أهل العصر كما صارح صديقه أحمد شاكر ثمّ فضحه صديقه السلفي ! في كتابه ((**بيني وبين الشيخ حامد الفقي**)) وكان حامد الفقي (رئيس جماعة أنصار السنّة المحمديّة) وكان لا يعرف منها إلا النقل المحرّف ، وحاله تماماً حال متمسلفة اليوم ، روينا عن السيد المحدث الحافظ الشريف أحمد الغماري في كتابه ((جؤنة العطار)) (٧٢/١) أنه قال ما نصّه :

[**حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنّة مبتدع لص** : دخلت يوماً إلى دكّان الخانجي رحمه الله ــ بالقاهرة ــ فوجدت معه ابن خاله قدم من حلب ومعه كتاب التوربشتي على المصابيح يريد بيعه فعرضه عليّ وطلب فيه خمسة جنيهات مصرية ، فاستغليته لأنّ كاتبه تركي وقد حرّفه تحريفاً كثيراً لا يستحق أن يدفع فيه ذلك الثمن الباهظ ، فرجعته إليه ، ثم بعد مدة ذهبت إليه فسألني عن الكتاب هل هو عندي ؟ فقلت له : قد أرجعته إليك ساعة العرض إذ لم يوافقني بذلك الثمن ، فقال : ضاع مني هذا الكتاب وأصبحت ملزماً بدفع ثمنه لابن خالي و لم أهتد إلى من دفعته ... ثمّ بعد قليل ورد القاهرة صديقنا الشيخ عبد الحي الكتّاني في طريقه إلى الحج سنة إحدى وخمسين ، فبينما أنا معه ذات يوم بالأوتيل (الفندق) إذ دخل عليه حامد الفقي ــ المبتدع الخارجي المدّعي أنّه من أنصار السنّة وهو أكبر عدو لها ــ ومعه ذلك الكتاب بعينه يعرضه عليه للبيع ، وقد طلب فيه ثلاثة جنيهات ، فلم أتمالك أن قلت له : هذه نسخة الخانجي ، ثمّ ودّعت الشيخ وانصرفت ــ وكان ذلك بعد العشاء بقليل ــ فتبعني حامد الفقي إلى رأس الدرج يسألني أين أُريد ؟ فقلت : منزلي ، فكأنّه أراد أن يطلب مني ستره ثمّ أحجم عن ذلك ، فركبت الترام وعدلت عن بيتي إلى دكان صديقي الخانجي لأتحقق من أمر الكتاب ، فإذا هو قد شدّ الدكان قاصداً منزله ، فقلت له : هل وجدت التوربشتي الذي ضاع منك ؟ قال : لا ، ولا زلت في ارتباك من قضيته ، فقلت : الآن تركت حامد الفقي يبيعه من الشيخ عبد الحي الكتّاني فاتضح بعد ذلك أنّه سرقه من الدكان . وكان الخانجي يريد رفعه إلى المحاكم لولا وساطة صديقه الأستاذ أحمد شاكر لأنّه كان يحنو كثيراً على ذلك المبتدع اللص الخارجي قبّحه الله . اهـ كلام الحافظ أحمد الغماري .

وقد أنباني بالقصة عن السيد أحمد مولانا إمام العصر شقيقه المحدّث عبد الله الغماري وأخبرني أن حامد الفقي أراد أن يقبّل قدم الخانجي أو أنّه قبلها خوفاً من فضيحة رئيس أنصار السنّة المتمسلف . فليعتبر بذلك أصحاب البصائر .

بالحديث وحرّف وتلاعب به ، وهو حنبلي مجسم كان يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (١١٣/٤ الطبعة الهندية) :

[وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعرّ جلدي منه] اهـ .

ثم أثبت الحافظ أنّه وضّاع ، وكان يحك أسماء الأئمة من كتب الحديث ويضع اسمه مكان الحك وأورد الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٧٥/١٠) حديثاً بسند باطل ثم قال : « وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة » .

والحفاظ إذا قالوا عن حديث والحمل فيه على فلان يعنون أنه واضعه ، ولذلك شواهد وبراهين :

منها : قال الحافظ الذهبي في « الميزان » (٩١/١) في ترجمة أحمد بن الحسن أبو حنش : اتّهمه الخطيب بوضع هذا الحديث ... **قال الخطيب والحمل فيه عليه** . اهـ .

ومنها : في تنزيه الشريعة المرفوعة (١٠٠/١) : محمد بن أحمد الحليمي ، عن آدم بن أبي إياس بأحاديث باطلة ، قال ابن ماكولا : والحمل فيها عليه اهـ .

إذن فقد استفتح الكاتب المذكور كتابه بكلام وضاع إشارة لنا من الله تعالى إلى أن كتابه عبارة عن وضع وافتراء على أهل السنّة والجماعة الممثلين بالسادة **الأشاعرة والماتريدية** المقتفين طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ووقع في بلايا التقليد الذي ينعاه على غيره ، وكرع شارباً منه فبئس ما فعل . فانهدمت بذلك الصفحة رقم (٥) و (٦) .

(النقطة الثانية) :

لم يقتصر النّقل عن كذاب استفتح به كتابه ، وإنّما نقل كلاماً عن الأئمة أثناء بحثه من طريق الوضاعين والكذّابين أيضاً !! ففي ثنايا كلامه عن موضوع الأشاعرة وصفات الله تعالى من ص (٥٧ ـــ

وقد انغرّ بكلام الفقي وتحقيقاته دون تمحيص هذا الكاتب المتطاول .

واعلم أن حامد الفقي كان يحذف من الكتب التي يشرف على طباعتها ويخرجها من عالم المخطوطات عبارات كثيرة ، إمّا لأنّها لا توافق هواه وإمّا لاستفظاعها وشناعتها لئلا تثبت على سادته كما فعل بكتاب « عثمان الدارمي » . وكان توقيعه كالآتي : (كتبه عبد المستوي على عرشه بذاته حامد الفقي) اهـ وكان يسمي أبا حنيفة رضي الله عنه : أبا جيفة . وكان يسمي الشيخ الشعراني : البعراني . وهذا قطب المتمسلفين في وقته . فتأمّل .

وقد أخطأ محقق كتاب ابن بطة « الإبانة عن شريعة الفرق الناجية » رضا معطي حيث أثنى على حامد الفقي ص (٢٧) منها .

٧٤) نقل ص (٦٨) عن الإمام أبي حنيفة الأعظم رحمه الله تعالى أنه قال :

(من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر لأنّ الله تعالى يقول : الرحمن على العرش استوى وعرشه فوق سبع سموات) .

وعزا الكلام لشرح ابن أبي العز على الطحاوية ص (٣٢٢) وحذف اسم راوي العبارة عن الإمام أبي حنيفة المذكور في شرح الطحاوية ، وهو أبو مطيع البلخي الوضاع ، الذي نقل الذهبي في « الميزان » (٥٧٤/١) عن الإمام أحمد أنّه قال عنه : لا ينبغي أن يُروى عنه شيء وعن يحيى ابن معين أنّه ليس بشيء ... اهـ .

والذي قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣٣٥/٢ الهندية): « قال أبو حاتم الرازي : كان مرجئاً كذاباً » اهـ وختم ابن حجر ترجمته في اللسان بقوله : « وقد جزم الذهبي بأنّه وضع حديثاً فينظر من ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي » اهـ

فهذا الكلام الذي نقله هذا الكاتب المذكور ـ الذي يزعم اتباع الأثر ـ عن الإمام أبي حنيفة كذب بحت زيادة على تدليسه في إخفاء اسم الراوي عن الإمام أبي حنيفة ، واسم من روى هذا القول بسنده إلى أبي حنيفة وهو أبو اسماعيل الأنصاري المجسم ، الذي تسميه المجسمة شيخ الإسلام والذي رماه ابن تيمية بعقيدة الاتحاد كما في طبقات السبكي (٢٧٢/٤ المحقق) ، والذي يقول بإثبات صفة الهرولة لله تعالى وتقدّس عن عقله ، والذي كان يقول : **إن ذبائح الأشعرية لا تحلّ** ، والذي بيّن حاله الإمام الحافظ السبكي في « الطبقات الكبرى » في ترجمة أبي عثمان الصابوني (٢٧٢/٤) وقد أكّد المحدث علي القاري الحنفي أن هذا الكلام المنقول عن أبي حنيفة كذب في « شرح الفقه الأكبر » ص (١٧١ ـ ١٧٢) حيث قال عن أبي مطيع البلخي :

(إن أبا مطيع رجل وضّاع عند أهل الحديث كما صرّح به غير واحد) .

قلت : وكذا قال المحدّث الكوثري رحمه الله تعالى .

قلت : ولم يترجم الألباني في تعليقاته على شرح الطحاوية أبا مطيع البلخي هذا ستراً لحاله ، وليحتج هو وأهل نحلته بهذا الكلام المزوّر على أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، علماً بأن الألباني ترجم جميع أعلام الكتاب المذكور حتى بشر المريسي ، والسبب فيما أعتقد هو طمس الحقائق والاحتجاج بالباطل والله تعالى حسيبه .

وقال العلاّمة المحدّث علي القاري عن ابن أبي العز هذا : (**والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من المبتدعة**) اهـ وقد نقل ذم ابن أبي العز الحنفي الحافظ ابن

حجر في أنباء الغمر فلينظر .

(**النقطة الثالثة**) :

وقال الكاتب المذكور ص (٥٧) :

(فالبيجوري من القائلين بتأويل صفات الله عز وجل وصرفها عن ظاهرها وتحميل معاني الصفات معان جديدة جاؤوا بها من عند أنفسهم فحرموا متابعة الأُوَل ...) إلى آخر هُرَائه .

جوابه :

إن السلف الصالح هم الذين أوّلوا الألفاظ الواردة في الكتاب والسنّة والتي لا يليق أن تضاف صفاتٍ لله تعالى وذلك قبل الباجوري بقرون :

(كالنسيان) في قوله تعالى ﴿ **فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا** ﴾ قال الإمام الحافظ ابن جرير السلفي في تفسيره (مجلّده ٥/جزء ٨ /٢٠١) مانصه :

[أي ففي هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة ننساهم ، يقول نتركهم في العذاب ...] اهـ فأوّلَ ابنُ جرير النّسيان بالترك وهو صرف للّفظِ عن ظاهره لمعنى جديد ، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر بأسانيده عن ابن عبّاس ومجاهد ... وغيرهم .

وابن عبّاس صحابي ومجاهد تابعي وابن جرير من أئمة السلف ، إذن السلف أوّلوا الصفات وصرفوها عن ظاهرها وتبعهم الباجوري والأشاعرة رضي الله عن الجميع ، وخالفهم هذا الكاتب وسادته ، ويؤكّد ذلك :

١ ـ ما جاء في تفسير الحافظ الطبري السلفي ٧/٢٧ : في تفسير قوله تعالى : ﴿ **والسماء بنيناها بأيدٍ وإنّا لموسعون** ﴾ قال الطبري : (يقول تعالى ذكره والسماء رفعناها سقفاً بقوّة) اهـ .

ونقل تأويل **الأيدي بالقوّة** بأسانيده عن ابن عباس الصحابي (الذي سمّاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترجمان القرآن) وعن مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان .

ولفظة (أيدٍ) في اللغة جمع يد وهي الكف كما في القاموس في مادة (يدي) قال :

[**اليد : الكف ، أو من أطراف الأصابع إلى الكتف أصلها يَدْيٌ جمعُها أيدٍ ويُدِيٌّ**] اهـ . انظر « تاج العروس » (١٠/٤١٧ ـ ٤١٨) .

٢ ـ وأوّلَ الحافظ الطبري السلفي في تفسيره « الاستواء بعلو الملك

والسلطان » فقال (١/١٩٢) :

[فكذلك فقل علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال] اهـ فعلوّه تعالى علواً معنوياً وليس حسياً كما أثبت ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٦/١٣٦) .

وابن تيمية ينقل عن السلف في موافقته ٢/٤ إثبات الحركة والانتقال لله تعالى زوراً (!) وأين لفظة الحركة صفة لله في الكتاب أو في السنّة ؟!

والإمام عبد القاهر البغدادي ينقل في (الفرق ص (٣٣٣) بتحقيق محمد محي الدين) إجماع أهل السنّة على تنزيه الله عن الحركة والسكون ، لأنّها من صفات الأجسام .

٣ ــ وقد تأوّلَ ابن عباس قوله تعالى : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ بالشدّة كما هو مشهور ومعلوم . [وقد أثبتُ صحة السند إليه فيما بعد في الجزء الثاني من التناقضات الواضحات في حاشية ص (٣١٢-٣١٦)] .

٤ ــ وأوّلَ الإمام البخاري رحمه الله تعالى الضحك بالرحمة .

قال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » (بتحقيق الإمام الكوثري دار التراث) ص (٢٩٨) : **روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنّه قال : معنى الضحك في الحديث الرحمة** اهـ . فتأمّل .

فلماذا يلوم الكاتبُ الباجوريَّ على التأويل ولا يلوم ابن عبّاس والبخاري أم أن حقده ساقه إلى ذلك ؟

٥ ــ تأويل الإمام أحمد رحمه الله تعالى :

روى الحافظ البيهقي في مناقب أحمد (مخطوط) ومنه نقله الحافظ ابن كثير في « البداية » (١٠/٣٢٧) فقال :

[روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السمّاك عن حنبل **أنّ أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ أنّه جاء ثوابه** . ثمّ قال البيهقي وهذا إسناد لا غبار عليه] .

وقد ذكرتُ في « الأدلة المقومة لاعوجاجات المجسمة » تأويلات أُخرى عن السلف وأحمد تبطل كلام هذا الكاتب المتطاول ، فلتراجع ، فبان أن كلام الكاتب المذكور في اتهام الباجوري والأشاعرة بأنّهم (حرموا متابعة الأوّل) غير صحيح وبان أن التأويل الذي نهجه الباجوري هو ما عليه السلف وأئمّة الحديث ، ولو نظر هذا الكاتب في صحيح ابن حبّان (١/٤٢٣) لرأى كيف أوّلَ الحافظ ابن حبّان (القَدَمَ) الوارد في الحديث وغيره فليستيقظ . وبذلك سقط كلام الكاتب ص (٥٧) .

واعتراضه ص (٥٨) على كلام العلاّمة الباجوري : (أن المراد بقوله تعالى : ﴿ **وجاء ربك**﴾ جاء أمر ربك ونحو هذا وأن المراد بالنزول في الحديث نزول الملك) **اعتراض غير صحيح** : وقد بينّا أن التأويل الأوّل منقول عن الإمام أحمد ، وهو الذي تؤيده قواعد الشرع .

وأما تأويل النزول : بنزول مَلَك فهو الصحيح كما قال الباجوري لوروده في حديث صحيح ونصه :

« إنّ الله عزّ وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأوّل ثم يأمر منادياً ينادي يقول : هل من داع يستجاب له ، هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من سائل يعطى ؟ » .

رواه النّسائي بسند صحيح في عمل اليوم والليلة ص (٣٤٠) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ، وقد فصّلت الكلام عليه وبيان طرقه ، ومتابعاته وشواهده في « الأدلة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة » وبيّنت بطلان كلام الألباني في تضعيفه ، وبطلان طعنه بحفص بن غياث الثقة الإمام الذي أخرج أحاديثه الستة .

(**النقطة الرابعة**) :

وأما قول هذا المتطاول ملخصاً عقيدة الإمام البيجوري والأشاعرة ص (٥٩) بقوله :

(هذه عقيدة البيجوري الأشعري في صفات الله عزّ وجلّ وقوله يتضمن عدّة أمور : ١ ــ أنّ صفات الله عزّ وجل دائرة بين التأويل والتفويض لا ثالث لهما) . اهـ

(**فجوابه**) :

أنّه اعتراض فاسد لأنّ الوارد من الصفات في الكتاب والسنّة أمّا أن يكون لا يفيد نقصاً في حق المولى تبارك وتعالى كالسمع والبصر فنثبتها ونفوّض حقيقتها إلى الله تعالى لقوله سبحانه : ﴿ **وما يعلم تاويله إلا الله** ﴾ وكما أنّا نقرّ بوجود ذات الله تعالى مع عجزنا عن إدراك حقيقته فكذلك صفاته سبحانه نقرّ بما لا يفيد النقص والحدوث ونفوّض معناها إلى الله تعالى .

وأمّا أن نؤوّل كما أوّل الإمام أحمد ﴿ وجاء ربك ﴾ بـ : جاء أمر ربك ، وكما أَوّلَ البخاري الضحك بالرحمة وكما أَوّل غيرهما .

ولا ثالث لذلك : وهو ما ابتدعه ابن تيمية وقلّده فيه الألباني من بيان المعنى وتفويض الكيف : لأنّ هذا باطل لوجوه ذكرتها في « الأدلة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة » منها :

أن الإمام أحمد قال فيما رواه عنه الخلاّل بسند صحيح عن أحاديث الصفات : (نؤمن بها

ونصدّق بها ولا كيف ولا معنى) وهذا هو التفويض بعينه الذي يقول به الباجوري في أحد القولين .

فقد ثبت عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى التفويض بصفات والتصريح بعدم المعنى والكيف كما قال (ولا كيف ولا معنى) وثبت عنه التأويل وهو أحد أئمّة السلف ورؤوس أهل الحديث ، وهذا القول من الإمام أحمد وما نقلناه عن ابن عباس ومجاهد والبخاري وغيرهم يثبت أنّ النّقاط التي ذكرها الكاتب المذكور نقلاً عن الباجوري في الصفات وهي خمس نقاط الحق فيها مع الباجوري الأشعري وليس معه . مع أن الأصل عندنا هو النصوص القرآنية والحديثية وقواعدها الأصولية التي تُفْهَم بها ، وليس نصوص ابن تيمية وابن القيم وأمثالهما .

فما نقله هذا الكاتب ص (٥٩) من قول ابن القيم :

بل كلّهم ـ أي الصحابة ـ على إثبات ما نطق به الكتاب والسنّة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لم يسمّوها تأويلاً ، و لم يحرّفوها عن مواضعها تبديلاً ... إلى آخر هرائه ، هو كلمة حق أريد بها باطل .

فتفسير ابن جرير مليء بتأويلات ابن عباس والسلف **وفيه تأويل الساق بالشدّة ، وأيد بالقوّة ، والنّسيان بالترك وغير ذلك .**

ثمّ لو كان ابن القيم صادقاً فيما يقول و لم يُرِدْ بكلامه هذا إلا الحق فنقول له ولمن يتبعه اليوم :

إذا ادعيتم أن الصحابة على إثبات ما نطق به الكتاب والسنّة ، فأين في الكتاب والسنّة أن العالم قديم بالنّوع ؟! والنّبي عليه الصلاة والسلام يقول (كان الله و لم يكن شيء غيره) ؟!! وأين في الكتاب والسنّة لفظة أن الله يتحرّك كما يقول ابن تيمية في منهاج سنته (٤/٢) ؟!! ، وأين في كتاب الله أو في سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يستقر على ظهر ذبابة أو بعوضة كما يقول ابن تيمية في « التأسيس في ردّ أساس التقديس » (٥٦٨/١) حيث قال ما نصه : (ولو قد شاء ـ الله ـ لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم) اهـ .

وهَلْ يُعَدُّ مُسْلِماً من يُجوِّز استقرارَ رب العالمين الذي ليس كمثله شيء على ظهر بعوضة ؟! وابن القيم تلميذه يورد في كتابه « بدائع الفوائد » (٣٩/٤ ـ ٤٠) فضيلة للنبيِّ عليه الصلاة والسلام يذكر فيها أن من فضائله أنّه يجلس بجنب الله على عرشه يوم القيامة وهذا هو المقام المحمود !! ثم يعزو هذه العقيدة إلى الدارقطني ويذكر له فيه أبياتاً منها :

ولا تُنْكِروا أنّه قاعدٌ ولا تُنْكِروا أنّه يُقعِدُه

كذباً على الدارقطني دون ذكر السند الذي فيه كذّابان وضاعان وهما العشاري وابن كادش

وحالهما مذكور في « لسان الميزان » فلينظر ، فابن تيمية رجل مزاجي غير صادق وكذا تلميذه الوفي ابن القيم وأشد منهما اتباعهما ومنهم هذا التلميذ المقلّد الذي يلهث وراء الدراهم ليبيع بها آجله بعاجل فان ، فنقول له : إن ذِكْر أقوال ابن تيمية وابن القيم والاستدلال بكلامهما فاسد باطل ! لأنّهما لم يصدقا في النقل ! ولأنّك تناقض نفسك فَتُنَفِّر عن التقليد ثمّ تأتي بأقوال رجال تنزل كلامهم بمنزلة كلام الشارع وهم لا عبرة بهم !! لأنّهم يعتقدون جواز استقرار رب العالمين على ظهر بعوضة ! كما يثبتون حداً لذاته ومكاناً له يتوهمونه سبحانه ، ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ ولأنّك أتيت من ص (٥٩ ـ ٦٢) بعبارات لابن القيم وهو من أهل القرن الثامن ثمّ للشنقيطي وهو معاصر ثمّ لابن عبد البر من أهل القرن الرابع ثمّ بكلام للترمذي خارج عن البحث وهو عليك ، ثمّ لإسحاق وهو عليك كذلك ، ثمّ لابن خزيمة من كتابه التوحيد الذي رجع عنه وندم كما روى ذلك البيهقي في « الأسماء والصفات » بسندين عنه ص (٢٦٧) ، ثمّ لابن قدامة المقدسي وليس هو من السلف ثمّ قلت مدلّساً :

(فهذه نصوص من أقوال السلف الصالح في وصف عقائد أصحاب الملّة الصحيحة ...) اهـ إلى آخر ذلك الهُرَاء .

وإنّي أتعجب من تلك الجرأة العجيبة بالباطل من أجل دراهم معدودة وإنّي على تمام التأكيد أنّه لو وجدت جهة أخرى غير التي تخضع لبيعتها الآن وأفاضت عليك إغراءات أكثر لَتَحَوَّلْتَ إليها ولهدمت كل ما تعتقده الآن[٤٥٣] كما فعل ذلك بعض إخوانك وأحبابك من أهل نحلتك وطريقتك ممن يدّعون **إرشاد السارين بمقشاتهم اللحمية أو بإطراء طواغيت الشياطين ! فيا تعس من اتخذ الباطل وسيلة !** والتدليس والغش والتلاعب بالنّصوص طريقاً ليصل إلى مآربه وشهواته وما يرضي هواه ! وخصوصاً إذا كان يتهم الناس بما فيه من عدم الإخلاص والجهل والله تعالى حسيبه .

ثمّ أردف الكاتب ص (٦٤) بكلام ابن تيمية وخلع عليه لقب شيخ الإسلام ولو كان يعقل ويعمل لإرضاء الله تعالى لما قال عمّن يعتقد قدم العالم والحدّ والجهة والمكان لخالق المكان ويجوّز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أنّه شيخ الإسلام ، وهل يقول مسلم بهذا ؟! فضلاً عن مُشَيِّخ على الإسلام ؟!

وإطلاق شيخ الإسلام على أي شخص بدعة بلا شك ، فما دليلك على أن ابن تيمية شيخ الإسلام ؟! وهل ورد في الكتاب أو في السنّة نص بأن ابن تيمية شيخ هذا الدين أو الإسلام ؟! فإذا كان النبي الأعظم أفضل الخلق لم يُسَمَّ بهذا اللقب البتة فمن أين يكون ابن تيمية

---

(٤٥٣) وقد حصل ذلك ! فالمذكور الآن تحوّل إلى بريطانيا العظمى ! ليعيش في أحضانها !!

يستحقه وهو يقول ما يقول من العقائد الفاسدة ؟؟ أم أنّك أطلقت عليه هذا اللقب تقليداً لمـن دفعك وأراك بريق الدراهم ؟ أو لم يأت الوقت الذي يستيقظ فيه هؤلاء من غفلتهم ويتوبون إلى المولى سبحانه ؟! وإنّني ساضرب مثلين أبيّن فيهما فساد استدلال هذا الكاتب وبطلان كلام هذا البحاثة الأول :

(النقطة الخامسة) :

قوله ص (٦٦) : (مثال ذلك قوله تعالى لابليس ﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي** ﴾ فإذا صُرِفَ الكلام عن ظاهره وقال لم يرد باليدين الحقيقيتين وإنّما أراد كذا وكذا قلنا له ما دليلك على ما نفيت وما دليلك على ما أثبتَ ؟ فإن أتى بالدليل ــ وأنّى له ذلك ــ وإلا كان قائلاً على الله بلا علم بنفيه وإثباته) . اهـ كلام هذا المتحذلق .

(وجوابه) :

أنه يريد أن يثبت بهذه الآية الكريمة أن لله يدين حقيقيتين وهذا عين التجسيم ! ونقول له نحن ننفي أن يكون لله يدين حقيقيتين لغة وهي الجارحة ، لأن اليد حقيقية تطلق في اللغة على هذه الجارحة ، ونحن نقول معنى قوله تعالى ﴿ بيديَّ ﴾ : أي بقدرتيْ ! والتثنية هنا لا تفيد تعدد القدرة وإنّما جاز ذلك في لغة العرب كما سيأتي شاهد ذلك . ولو أن هذا المتطاول تدبّر كتاب الله تعالى لوجد أن كل شيء مخلوق بيد الله تعالى وليس سيدنا آدم فقط والمراد بذلك كله صفة القدرة :

قال تعالى : ﴿ **أولم يروا أنّا خلقنا لهم ممّا عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون** ﴾ وقال تعالى : ﴿ **والسماء بنيناها بأيْد وإنّا لموسعون** ﴾ وتقدّم نقلاً عن القاموس المحيط في اللغة أن جمع يد وهي الكف هو : أيد . ﴿ **أفلا يتدبّرون القرآن** ﴾ .

ونزيْد فنقول له : وتطلق اليد مجازاً عند العرب كما في كتب اللغة على معان : قال صاحب الصحاح : **واليد القوّة ، وأيّده قوّاه ، ومالي بفلان يدان أي طاقة** . اهـ

وفي مختار الصحاح أيضاً : [وقوله تعالى : ﴿ **حتى يعطوا الجزية عن يد** ﴾ أي عن **ذلّة واستسلام** ، وقيل معناه نقداً لا نسيئة ، واليد النعمة والإحسان ... ويقال بين يدي الساعة أهوال أي قدّامها ...] اهـ

فما هي اليد الحقيقية التي تثبتها من هذه المعاني الثابتة في اللغة ؟؟!

ولذلك قال الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) أي تفويض المعنى والكيف فظهر أن لليد معاني في اللغة وأن السماء والأنعام وجميع ما في السماوات والأرض وجد بقدرة الله تعالى وخلقه لقوله تعالى : ﴿ **وسخّر لكم ما في السموات وما في والأرض جميعاً منه** ﴾ أي أنّ جميع ما في السموات والأرض من

الله خلقاً وتكويناً ، وليس المعنى أنّها أجزاء من الله تعالى ، فالأنعام خلقت بيد الله أي بقدرته والسماء والأرض وما فيهما كذلك بيده أي بقدرته ، **وخصّ الله تعالى آدم بالذكر أي أنّه خلقه بيديه للتشريف ، كما خص البيت الحرام بإضافته إليه بقوله : ﴿ أن طهرا بيتيَ للطائفين ﴾ ليشرّفه مع أن المساجد كلّها على وجه الأرض بيوته ولا يقتضي ذلك أنّها بيوته حقيقة يسكن فيها بل مجازاً عند جميع العقلاء .**

فكذلك اليد وتثنيتها لا تدل على التعدد وإنّما تدل على الذات بالجملة وعلى القدرة ، كقوله تعالى في حق أبي لهب : ﴿ **تبت يدا أبي لهب وتب** ﴾ والمراد جميع ذاته ، فاستعمال التثنيه جائز في لغة العرب عن الذات الموصوفة بالقدرة والإرادة ، فليتأمل ذلك أهل الحق .

وأمّا إيراد قول ابن عثيمين فاستدلال لا معنى له سوى التذبذب لأشخاصٍ يُرَوِّجُ بسببهم الكتاب في البلد التي يستفيد هؤلاء تجارياً من ترويج الكتب فيها .

وأتى الكاتب بآيات يثبت بها العلو الحسي لله تعالى الذي يعبّر عنه علو الذات واستواء الذات : فأورد قوله تعالى : ﴿ **إنّي متوفيك ورافعك إليّ** ﴾ والمقرّر أن علو الله تعالى علوّ معنوي كما أثبت ذلك الحافظ في « الفتح » (١٣٦/٦) وكل مسلم يعلم أن سيدنا عيسى في السماء الثانية وأن الله تعالى ليس حالاً في السماء الثانية فوجب تأويل ذلك : بأن المعنى رافعك إلى مكان قدّرت لك المكث فيه لا يستطيعون أن يصلوا إليك فيه ، وهذا تماماً كقول الله تعالى في الظل : ﴿ **ثم قبضناه إلينا قبضاً يسيراً** ﴾ وكل أحد يعرف أن الظل لا يذهب إلى مكان فيه الله تعالى ، لأنّ الله تعالى ليس في مكان ، خلق المكان وهو موجود بلا مكان ، لا يُشبه خلقه ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ **فكل ما خطر ببالك فالله تعالى بخلاف ذلك** كما هو مقرّر عند أهل العلم .

فاستدلالك فاسد عقلاً وشرعاً . وأمّا حديث الجارية الذي تتشدّقون به ، فلا استدلال به البتة على حلول الله في مكان فوق العرش أو جلوسه عليه ، وخصوصاً أنّكم تأوّلون (في السماء) بـ (على السماء) والحديث شاذ بهذا اللفظ الذي في مسلم كما بينته في (الأدلة المقومة) وقد جاء الحديث بسند صحيح بلفظ (أتشهدين أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله ...) الحديث في الموطأ والمنتقى وعند النّسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة كما أوضحته هناك ، وهذا الموافق لحال النبي عليه الصلاة والسلام فإنه كان يمتحن الناس بالشهادتين ، ويقاتلهم حتى يقولوا ذلك ، فقد تضارب الرواة في حكاية المتن ، فإذا أراد أن يرجح رواية أين لأنها في الصحيح ! قلنا له : ذكر الحفاظ منهم العراقي أن للترجيح (١٠٦) وجوه ، الوجه (١٠٢) هو كون الحديث في الصحيح فقبل ذلك (١٠١) وجه ، ولو لم يكن لحديث : (أين الله

قالت في السماء ..) إلا رواية الصحيح الشاذة هذه فهي مؤوّلة ، لأن العرب كانت تشير إلى من أرادت أن تصفه بصفات الجلال والعظمة والكبرياء إلى السماء فتقول : فلان في السماء ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٣/٣٥٩) :

« ولو قال من ينسب إلى التجسيم من اليهود لا إله إلا الذي في السماء لم يكن مؤمناً كذلك إلا إن كان عامياً لا يفقه معنى التجسيم فيكتفي منه بذلك كما في قصة الجارية التي سألها النبي صلى الله عليه وآله وسلم » .

وقال الحافظ في « الفتح » (٦/١٣٦) : « ولا يلزم من كون جهتَيْ العلو والسفل محال على الله تعالى أن لا يوصف بالعلو لأنّ وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » .

وأمّا نقله عن جماعة من السلف أن الله تعالى في السماء فقد بيّنا أنّه كذب على الإمام أبي حنيفة والباقي لم يعنوا أنّ الله حال في السماء أو جالس وإنّما عنوا العلوّ المعنوي ، مع أنّ أقوالهم ليست حججاً شرعية ، **وقواعد الشريعة تفيد أن الله لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان** .

ونقله عن ابن تيمية أنّه قال : « والقول الفصل هو ما عليه الأمّة الوسط من أن الله تعالى مستوٍ على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به » .

فهذا لا ينجي ابن تيمية من عقيدة التجسيم فقد قال أيضاً ابن تيمية في التأسيس (١/١١١ـ١) : « والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة » .

والله تعالى يقول : ﴿ **وهو القاهر فوق عباده** ﴾ فبيّن لنا أن فوقيته **هي فوقيّةٌ قهرية بالرتبة ، وهي** فوقية الربوبية على العبودية ، كما تقول السلطان فوق الوزير ، وليست فوقية جسم فوق جسم كما يتخيل أهل التجسيم . وأما استدلال هذا الكاتب بكلام الإمام أبي الحسن الأشعري من الإبانة بأن الله مستوٍ على عرشه بالمعنى الذي يريد فاستدلال باطل لوجوه :

١ ـ أن الأشعري لم يقل (استوى بذاته) ، وإنّما قال استوى فقط . هذا إن صحت نسبة « الإبانة » إليه .

٢ ـ أن الأشعري بين في « الإبانة » نَفْيُ كلمة بذاته فقال كما في نسخة الإبانة المحققة على أربع نسخ خطية بتحقيق الدكتورة فوقية (دار الأنصار) ص (٢١) :

(وأنّ الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده **استواء مُنَزّهاً عن المماسة والاسقرار والتمكّن والحلول والانتقال** ، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى ، كما أنّه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك قريب من كل موجود وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد وهو على

كل شيء شهيد) انتهى كلام الإمام الأشعري[٤٥٤] .

وهذه القطعة محذوفة من نُسخ الإبانة المطبوعة في الأسواق . فتأمّل .

٣ ــ الإمام أبو الحسن الأشعري ينزّه الله تعالى عن الحد والصورة في مقدمة الإبانة ــ في المخطوط وجميع النسخ المطبوعة ــ فيقول في المقدمة :

« **تقدّس عن ملابسة الأجناس والأرجاس ، ليست له صورة تقال ولا حد يضرب له مثال** » .

وابن تيمية وهذا الكاتب المغمور الذي يعتقد ما في شرح الطحاوية يقولان بإثبات الحد والصورة لله تعالى . وهذا مشهور .

٤ ــ الإمام الأشعري ينزه الله تعالى ويقول يستحيل أن يوصف بالسكوت ، وابن تيمية وأتباعه يصفونه بالسكوت ، أثبت ذلك ابن تيمية في الموافقة المطبوع على هامش منهاجه (٣٨/٢) وغيرها .

هذا كلام الإمام الأشعري في الإبانة ، وهو ينسف اعتقادهم فكيف يتبجحون به ؟!

٥ ــ وأمّا رسالة أهل الثغر للإمام الأشعري ففي صحيفة ٧٣ منها إثبات التأويل حيث يقول :

« **وأجمعوا على أنّه عزّ وجل يرضى عن الطائعين له ، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم ، وأنّه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم ، وأن غضبه إرادته لعذابهم** » فالأشعري يؤوّل هنا الغضب والرضا .

٦ ــ ويقول الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٢٩٠) :

---

(٤٥٤) فالحشوية المجسمة أتباع ابن تيمية متى خالف كلام الأئمة الكبار كلامهم واعتقادهم وأرادوا أنْ يحتجوا بقول ذلك الإمام ليقنعوا من حولهم من السذّج حرّفوا وتلاعبوا بكلام ذلك الإمام ، كما فعلوا هنا ، حيث حذفوا هذا النص ولم يستوفوا حين طبع الكتاب جميع نسخ الإبانة المخطوطة التي يمكن الوصول إليها ، وكلام الحافظ ابن عساكر لا ينجيهم البتة ، لأنّهم لا يعوّلون على كلام حافظ ولا على نقل إمام .

وقد فعلوا في هذه الفترة الأخيرة أشياء وتحريفات أفظع من ذلك ، منها : أنّهم قاموا بطباعة كتاب « الأذكار » للإمام النووي بإشراف إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد بتحقيق عبد القادر أرناؤوط ونشر (دار الهدى) الرياض ، وحرّفوا قول الإمام النووي (فصل في زيارة قبر رسول الله) فجعلوه (فصل في زيارة مسجد رسول الله) وحذفوا بعده كلاماً يقع في ثلاثة أسطر يخالف مشربهم العكر ، وحذفوا أيضاً من آخر ذلك الفصل قصة العتبي التي ذكرها الإمام النووي واستحبها أئمة الشافعية كما قال الإمام النووي أيضاً في « المجموع » (٢٧٤/٨) ، وقد رجعت إلى عدة نسخ مطبوعة وإلى المخطوط وإلى شرح العلامة ابن علاّن على « الأذكار » لأتحقّق من ذلك التلاعب الذي لم يشر إليه المحقق والطابعون لا في المقدمة ولا في موضع الحذف ، وليست هذه الأفعال إلا تحريف وتلاعب بكلام الأئمة ، وزرع بذور التشكيك بما في أيدي الناس من كتب علماء الإسلام والأئمة وكتب التراث ، فليستيقظ أهل العلم من رقدتهم .

« وأن الله تعالى على عرشه كما قال ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ وأن له يدين بلا كيف » اهـ و لم يقل رحمه الله تعالى استوى بذاته ، وأنّ له يدين حقيقيتين كما قال هذا المتطاول تقليداً وإنّما قال بلا كيف . كما قال الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) لأنّ كيف اليد ومعناها حقيقة في اللغة الجارحة .

وبذلك نستطيع أن نقول إن كتب الأشعري الثلاث التي يحتج بها هذا الكاتب وسادته ما هي إلا صاعقة مبددة ساحقة لأدمغتهم ، أو سهم نافذ في أحشائهم كما بينت ذلك بتوسع في كتابي « الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة » .

بذلك يهدم كلام هذا البحّاثة في احتجاجه بكلام الإمام أبي حنيفة والأشعري من ص (٩ ــ ١٧) من كتابه المشحون بالجهل والافتراء .

(تنبيـه) :

يتظاهر ابن تيمية وأتباعه بأنّهم يحبّون الأشعري ويقولون بما يقول ! ويخالفون الأشاعرة لأنّهم لم يسيروا على طريقته . وهذا ليس صحيحاً لأنّ ابن تيمية وأتباعه يطعنون بذات الأشعري نفسه ويقولون في مواضع من كتبهم أن الأشعري أخس حالاً من المعتزلة وينقلون ذلك عن مجسمة الحنابلة ، من ذلك قول ابن تيمية في « الموافقة » (٢/٤١) : ــ ناقلاً عن الهروي مقرّاً له :

[اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنّه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلتهم من أوّل الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالردّ على المعتزلة **وهم معهم بل أخس حالاً منهم في الباطن**] اهـ .

وهذا طعن صريح بنفس الأشعري لا بالأشاعرة الذين يدعي المجسمة أنهم خالفوا إمامهم ، وليس ما قالوه صحيحاً فما عليه الأشاعرة هو حقيقة ما نص عليه الإمام الأشعري . على أنّنا غير ملتزمين بما يقول الأشعري بعد أن أثبتنا أن كتبه هادمة لتجسيم ووثنية هؤلاء المتشدّقين المتعالمين ، بل قد نخالفه في أمور ، وعلماء الأمّة الأشاعرة خالفوه في أمور لكنهم ينسبون إليه لأنّ النّسبة إليه صارت عَلَماً على أهل السنّة والجماعة ، والحمد لله[٤٥٥] .

---

(٤٥٥) ذكرت في تخريج ونقد كتاب « العلو » بعد تصنيف هذه الرسالة بنحو عشر سنوات أن الأشعري لا تثبت عنه هذه الكتب راجع ما علقناه هنالك .

(النقطة السادسة) : مسألة الكلام :

حاول الكاتب أن يردّ قول أهل السنّة والجماعة (الأشاعرة) : أن الله تعالى متكلّم وأنّ كلامه **ليس بحرف ولا صوت ولا لغة** يعنون الصفة القائمة بذات المولى تبارك وتعالى وأنّ هذه الألفاظ والكتابة كلّها عبارات دالّة على الكلام الأزلي وهو متعلّق بعلم الله تعالى فلا يوصف بالحدوث كصفة العلم .

فادّعى أنّ كلام الله تعالى حروف وأصوات ، ونقل عن ابن تيمية ص (٢٨) أنّ الله تكلّم بحروفه ومعانيه بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف ... الخ هرائه ، نقلاً عن فتاوى ابن تيمية (٥٨٤/٢) ثمّ جاء هذا الكاتب بكلام النحويين في تعريف الكلام ، فقال ص (٢٧) الكلام عند النحاة هو : (اللفظ المركب المفيد بالوضع) اهـ !!!

ويريد بهذا أن يطبّق هذه القاعدة المعرّفة لكلام المخلوقين على كلام خالق البشر واللغات الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ في ذاته ولا في صفاته .

وأتى بكلام للذهبي يوهم أنّه يقول إنّ المصحف الذي بين أيدينا أو تلفظنا بالقرآن غير مخلوق أو نحو هذا !! وهو يخبط كحاطب ليل ولا يدري ما يقول ! وسيأتي النقل عن الذهبي نفسه ما يجعل هذا النقل مفنّداً . وقبل أن أشرع في الجواب عن هذه الإشكالات التي أوردها هذا الكاتب ، أودّ أنّ أبيّن مسألة الكلام وما يطلق عليه قديم وما يطلق عليه حادث وما يتعلق بذلك فأقول :

(**جوابه**) : الحق الذي عليه أهل السنّة والجماعة أنّ الله تعالى متكلّم لقوله سبحانه : ﴿ **وكلّم الله موسى تكليماً** ﴾ وأنّ كلامه ليس بحرف ولا صوت ولا لغة ـــ يعنون الصفة الذاتية ـــ لأنّ ذلك علامة الحدوث ، وصفة الحادث لا القديم ، وأن هذا بالنسبة للصفة القائمة بذات المولى وبنفسه تبارك وتعالى ، وقد خلق الله عزّ وجلّ كلمات مكوّنة من حروف وأصوات ولغات مختلفة وجعلها تعبّر عن كلامه الأزلي ليست من تصنيف أحد من خلقه .

فكلامه القديم الذي هو صفة من صفات ذاته القديم يعبّر عنها الإنجيل باللغة السريانية ، والتوراة باللغة العبرية ، والقرآن باللغة العربية ، وكذا باقي الكتب التي أنزلها فقال سبحانه : ﴿ **وأنزل التوراة والإنجيل من قبل وأنزل الفرقان** ﴾ ، ﴿ **إنّا أنزلناه قرآناً عربياً** ﴾ ولو كانت العبارات والجمل والحروف والأصوات هي الصفة القديمة لما وصفت بالإنزال ، كما أن صفة القدرة لا توصف بالإنزال ، وكذا العلم بمعنى الصفة لا يوصف بالإنزال وإنما تعبّر عنه الحروف والكلمات والأصوات ، والصفات لا تقوم بنفسها فلا تفارق الموصوفات ، وأنّه سبحانه متى

شاء أن يُسمع عباده كلامه رفع عنهم حجاب السمع فسمعوا كلامه الذي لا كيف له المنزّه عن اللغة وعن الحروف والصوت فعقلوه وفهموه ، كما أنّه إذا أراد أن يريهم نفسه رفع عنهم حجاب البصر فرأوا ذاته العلي من دون أن يكون جسماً له طول وعرض وعمق أو في جهة[٤٥٦] فسبحان من لا كيف له .

وهذه العبارات والجمل العربية المعبّر عنها بالقرآن الكريم ، والجمل السُّرْيانية المعبّر عنها بالإنجيل ، والعبرانية المعبّر عنها بالتوراة ، خلقها وأحدثها وجعلها تعبّر عن صفة كلامه الأزلي الأبدي الذي متى شاء أسمعنا إيّاه بدليل قوله تعالى : ﴿ **ما يأتيهم من ذكر من ربهم مُحْدَث إلا استمعوه وهم يلعبون** ﴾ وقد أخبر المولى تبارك وتعالى الخلق أنّهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثل هذه العبارات المخلوقة المعبرّة عن كلامه الأزلي الأبدي الذي ليس بحرف ولا صوت ولا لغة كما أخبر أنهم عاجزون أن يخلقوا إنساناً بل بعوضة وهي التي تُعَبِّر عن قدرته تبارك وتعالى .

وأنّ هذه الألفاظ المخلوقة باللغة العربية المنزلة على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : ﴿ **نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين** ﴾ لها حرمة وقداسة لا يجوز لغير المتطهر المتوضئ أن يمسها ﴿ **إنّه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل من رب العالمين** ﴾ ولو كانت قديمة لما كانت في كتاب حادث مخلوق ولما تصوّر مسها ولا كتابتها في اللوح المحفوظ الذي خلقه الله تعالى وأحدثه وأجرى القلم عليه بأشياء كثيرة .

فكما أن العبارات الموجودة في اللوح المحفوظ حادثة تعبّر عن العلم القديم الأزلي الأبدي فكذلك المصحف الذي بأيدينا والجمل والعبارات والحروف والأصوات ، لأنّ نفس اللوح حادث أوجده الله تعالى بعد أن كان عدماً .

وأمّا معنى قوله تعالى : ﴿ **فأجره حتى يسمع كلام الله** ﴾ أي اتل عليه هذه الألفاظ التي خلقتها وعلمتك إياها والتي تعبّر عن كلامي الأزلي والتي لم يصنّفها أحد والتي تقرأها بفمك الحادث ، وتقرير ذلك في كتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري رحمه الله تعالى .

فتبيّن من هذا البيان أنّ كلام الله تعالى يطلق على شيئين ، الأوّل الصفة النفسية الذاتية التي ليست بحرف ولا صوت ، والثاني على هذه الألفاظ التي إن كانت عربية قيل القرآن ، وإنْ كانت سُرْيانية قيل

---

(٤٥٦) هذا هو ما تقوله الأشاعرة وكنت أقوله أما الصواب في ذلك فبالنسبة إلى مسألة الكلام فهو أن الله تعالى يحدث للخلق ما يدلهم على مراده كما بينته في صحيح شرح الطحاوية ، وأما الرؤية فالله تعالى منزه أن يُرى في الدنيا والآخرة ، وهذا هو مذهب أئمة آل البيت عليهم سلام الله تعالى والزيدية والإمامية والمعتزلة والإباضية وغيرهم .

إنجيل ، وإن كانت عبرية قيل توراة ، وكلّها لها حرمة فيكفر من انتهك حرمتها وقد حفظ الله تعالى القرآن منها من التبديل والتحريف ، ولو كانت هذه العبارات والجمل والحروف والأصوات كلام الله بمعنى الصفة النفسية لما استطاع أحد أن يحرّفها ! لأنّ التحريف لا يدخل على الله تعالى وصفاته وإنما يدخل على الحادث وهي هذه العبارات والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ **يحرّفون الكلم عن مواضعه** ﴾ ويقول عزّ شأنه : ﴿ **تجعلونه قراطيس** ﴾ ومعلوم بالضرورة أن الصفة القديمة لا تصير قراطيس حادثة !

فمن قال إن تلاوة القارئ هي كلام الله الحقيقي وهي الصفة القديمة الأزلية لله تعالى فقد كابر وخالف الواقع ، واعتقد أن صفات الله تعالى تقوم وتحلّ بالمخلوقات والمحدثات تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وهذا الذي جعل جهلة الحنابلة ومبتدعيهم يضطرون لأن يقولوا إن الورق والحبر الذي كتبت به هذه العبارات قديم أزلي ، ولننظر إلى ما قال علماء أهل السنّة في ذلك بعد أن قرّرنا الأدلة وأوضحنا المسألة :

١ ــ قال المحدّث علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » ص (٢٩ ــ ٣٠) :

« **ومبتدعة الحنابلة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس ، للإحساس بتقدّم الباء على السين في بسم الله ونحوه** » اهـ .

وقال المحدّث علي القاري أيضاً في « شرح الفقه الأكبر » ص (٤١) :

« وقد ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى أنّه يقال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلّف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه بعض جهلة الحنابلة » اهـ .

ثمّ قال :

« ودليلنا ما مرّ أنّه **ثبت بالإجماع** وتواتر النّقل عن الأنبياء عليهم السلام أنّه متكلّم ولا معنى له سوى أنّه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظ الحادث بذاته الكريم فتعيّن النفسي القديم[٤٥٧] » اهـ فهذا كلام المحدث القاري الحنفي .

٢ ــ وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة في كتابه « الفقة الأكبر » وهو من أئمّة السلف بلا شك

---

(٤٥٧) أو تعيّن أنه أحدث الصوت المعبر عن مراده في الشجرة كما تقول المعتزلة وغيرهم وهو الصواب المدعم بالأدلة .

رضي الله عنه ص (٥٠ ـــ ٥١) :

((ويتكلم ـــ الله تعالى ـــ لا ككلامنا . ونحن نتكلّم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلّم بـــلا آلـــة ولا حـــروف . والحـــروف مخلوقـــة وكـــلام الله تعـــالى غـــير مخلوق[٤٥٨])) اهـــ .

---

(٤٥٨) من التدليس المكشوف أن يدّعي أمثال هذا الكاتب وأمثاله أن علم الكلام مذموم وقد نفّر منه أئمة السلف الصالح رضي الله عنهم ، مع إنهماكه في كتابه هذا بتقرير مسائل مغلوطة من علم الكلام ، اقتداء بابن تيمية الذي شحنت كتبـــه بعلم الكلام المذموم الذي تجلى بوضوح في ((منهاج سنته)) وموافقة صريح المعقول ، ويكفي أنه يقول فيهما : **إن العالم قديم بالنوع تبعاً لارسطو طاليس وفلاسفة اليونان وحثالة عقائد الهندوس والبوذية البرهمية** ، وأئمة الســـلف الذين نفّروا من علم الكلام صنّفوا فيه أيضاً ، فبان واتضح أنّهم نفّروا من علم الكلام المذموم الذي كانت تقول به المشبهة والحشوية وأمثالهم من فرق الضلال ، وحضوا على معرفة العقيدة الصحيحة المعبّر عنها بعلم الكلام المحمود أو علم التوحيـــد الصافي المنقّى من فلسفة أرسطو ، وقواعده اليونانية الهابطة ، ويدل على ذلك أن الشافعي كان يناظر المبتدعة القائلين بعلـــم الكلام المذموم ويسقط حجّتهم بعلم الكلام المحمود ، وكذا صنّف الإمام أبو حنيفة كتبا في علم التوحيد المحمود ((كالفقـــه الأكبر)) و ((الوصيّة)) ونحوهما . وصنّف الإمام أحمد كما تزعم المجسّمة وكما يزعم هذا الكاتب ص (١٢٨) كتباً في علم الكلام ردّ فيها على الجهميّة وصنّف الحافظ الذهبي كتاب ((العلو في علم الكلام)) وأخطأ فيه وأورد الغث الهزيل .

وقد ذكر هذا الكاتب ص (١٩) أن الإمام أحمد قال : علماء الكلام زنادقة . اهـــ مع أنّ الأئمة في ذلك الوقـــت كـــانوا يطلقون لفظة علماء الكلام على الذين جرّهم وساقهم فاسد تفكيرهم إلى مخالفة نصوص الكتاب والســـنة وإجمـــاع الأمـــة والقواعد الشرعية المستنبطة منها ، ويدل على ذلك بعض عبارات السلف وواقعهم ، فقد نهى الشافعي عن علـــم الكـــلام وناظر فيه وتكلّم ، وكذلك الإمام أحمد نهى عن الخوض في علم الكلام وتكلّم ، ويكفي أنّه قال : القرآن غير مخلوق ، ولم يرد هذا اللفظ في كتاب ولا في سنّة صريحاً ، لكن لمّا رأى الإمام أحمد من يقول بخلقه ردّ ذلك فخاض في علم الكلام المحمود بنظر هؤلاء .

وليعلم هذا البحاثـــة أيضـــاً أن الشـــوكاني الـــذي يســـتدلّ بكلامـــه متـــى أراد يقـــول في ((إرشـــاد الفحـــول)) ص (٥) أن علم الأصول مستمد من ثلاثة علوم : منها علم الكلام فهل يقول الكاتب الآن بأن الشوكاني زنديق لأنّه يستدلّ في الأصول بعلم الكلام لقول الإمام أحمد علماء الكلام زنادقة ؟! والحجة أيضاً على هذا الكاتب أنّه نقل في كتابه المذكـــور ص (٦٨) عن وهب بن جرير أنّه قال : احذر من المريسي وأصحابه فإن كلامهم يستجلب الزندقة . اهـــ

فتبين صريحاً أن المريسي وجهم والنظام الذي يقلّده الألباني ومتمسلفة اليوم في نفي الإجماع وإنكار تصوّر وقوعه هم الذين عناهم السلف الصالح بقولهم : علماء الكلام زنادقة . وخصوصاً أن علماء السلف صنّفوا في علم الكلام المحمود وردّوا على أهل الكلام المذموم كما هو الواقع ، والبخاري مصنّف (خلق أفعال العباد) في علم الكلام منهم .

وقد وقع هذا الكاتب في علم الكلام المذموم في مسألة الكسب والنظر وأوّل ما يجب على المكلف والباقي مما أخطأ فيـــه ، وكذلك أسلافه من الخلف والسلف الطالح أمثال عثمان الدارمي وابن تيمية وابن القيم ومن قلّدهم كالألباني ، ومن شاء فلْ

يتأكّد فليقرأ كتاب «منهاج السنة» لابن تيمية ، **وليقرأ «التأسيس في ردّ أساس التقديس» له ليرى كيف يعتقد ابن تيمية بأن معبوده يجوز عليه الاستقرار على ظهر بعوضة** ولو كان همّ هذا الكاتب هو الدفاع عن عقيدة الإسلام لردّ على ابن تيمية فيما أتى به من أغلاط ، وعلى ابن القيم الذي يقول بأن النبي يجلس على العرش بجنب الله يوم القيامة كما في «بدائع الفوائد» (٣٩/٤) .

ولوكان يعرف عمن ينقل وكيف يستدلّ لما أتى بأقوال عثمان الدارمي الذي يقول في ردّه على نظيره المبتدع بشر المريسي ص (٢٠) : لأنّ الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرّك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء ... إلى آخر كلامه ، ونسي أن يذكر شكل السرير ولون الفراش الذي يقعد عليه معبوده !! وأين هذه الأقوال الفاسدة جميعها من قولكم : لانصف الله إلا بما وصف به نفسه ؟! وهل ورد في الكتاب والسنّة أن الله يقوم ويجلس ويرتفع ؟!

أم أن قول أبي العالية الذي في البخاري في تفسير الاستواء بالارتفاع صار وَحْياً يُتلى عندكم ؟ مقدم على آيات التنزيه ؟! مع أن الارتفاع يراد به ارتفاع الرتبة خلافاً لما تتوهمه عقولكم من التشبيه ، ثم إن أبا العالية أوّل الاستواء بالارتفاع وهو من السلف ، وقد نزّه الله تعالى عن الجلوس بتأويل الاستواء بالارتفاع خلافاً لابن تيمية وأتباعه !! ومن العجب العجاب أن هذا البحاثة يبطل التقليد بكلام المقلّدة ص (١١٨) وما بعدها ، ويجلب كلام ابن خويز منداد المالكي المقلّد دون وعي ويتناسى قول الله تعالى : ﴿ **ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** ﴾ كما يتناسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن ليفتيهم دون أن يحوّلهم إلى مجتهدين ، ولا يشك عاقل أن النّاس ينقسمون إلى مجتهد وهو قليل وإلى مقلّد لهذا المجتهد وهو الغالب ، كما لا يشك عاقل أن هذا المتطاول مقلّد لابن تيمية والألباني من الخلف ، وأن بحثه في هذه القضية مهدوم لا يحتاج لردّ .

فهل تردّ قول الله تعالى وفعل رسوله والواقع بقول ابن خويزمنداد المالكي الذي لم تفهم كلامه وهو ليس من أهل الحديث وإنما هو فقيه متكلم ينقل الشواذ عن الإمام مالك كما في ترجمته في «لسان الميزان» ؟! ولو نظرت في الواقع الناس منذ زمن الصحابة لرأيت أن الأكثر مقلّدون ، ولو تصفحت فتاوى الصحابة في كتب السنّة لتحققت غلطك .

وأمّا بقية كلام هذا التحذلق من ص (١٢٢ ـ ١٢٨) فمهدوم ليس بشيء لا يحتاج إلى ردّ لكن ينبغي التنبيه إلى أنه اتّهم الباجوري رحمه الله تعالى بالتخريف والبدعة والضلال فقال عنه ص (١٢٦) : إنه يقول بضلال كثير منه قوله بأنّ الخضر عليه الصلاة والسلام حي ، **ونَسِيَ أو تناسى أنْ يَردّ على ابن تيمية الذي يقول بحياة الخضر أيضاً قبل الباجوري كما في فتاواه المجلد الرابع (٣٣٨/٤ ـ ٣٣٩) حيث رجّح بأنه حي** .

فلماذا تناسيت ابن تيمية وبدّعت وضلّلت العلامة الباجوري المنزه ؟! وخوضك في مسألتي (الكسب والحكمة والتعليل) هو خوض حقيقي في علم الكلام بلا شك ولا ريب ، **فإن قلت إنّك خضت فيها بأدلّة الكتاب والسنّة . قلنا لك** : لست صادقاً لأنك وقعت في الغلط الذي تنعاه على أهل السنّة والجماعة الأشاعرة .

والأشاعرة يقولون لك أيضاً : خضنا في هذه المسائل التوحيدية بأدلة الكتاب والسنّة والإجماع ورددنا على أمثالك من المخطئين و ... والحمد لله تعالى .

وإذا أردت الدفاع عن العقيدة ونصرة الحق فردّ على من يصف الله تعالى بالحد وغيره مما لا يجوز واقرأ رسائلي التي رددت فيها بعض باطله كـ «التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد» وكـ «التنديد بمن عدّد التوحيد» وكـ «الإغاثة

٣و٤ ــ وقال الإمام الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٤٧/١٠) :

في ترجمة هشام بن عبيد الله الذي وصفه بالسني الفقيه أحد أئمة السنّة المتوفى سنة (٢٢١) ما نصه : « قال محمد بن خلف الخراز سمعت هشام بن عبيد الله الرازي يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فقال له رجل : أليس الله يقول : ﴿ **ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث** .. ﴾ فقال : محدث إلينا وليس عند الله بمحدث .

قلت : لأنّه من علم الله وعلم الله لا يوصف بالحدث » اهـ كلام الذهبي فتأمّل .

أقول : فقوله (مُحْدَثٌ إلينا) أي هذا الذي عندنا من العبارات والألفاظ وليس عند الله تعالى بمحدث ، أي صفته تعالى التي عبرت هذه الحروف والأصوات عنها ، وهذا ما قاله علماء أهل السنّة والجماعة الأشاعرة رحمهم الله تعالى ومنهم الباجوري أيضاً .

٥ ــ وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٨٢/١٢) :

« **ولاريب أن ما ابتدعه**[٤٥٩] **الكرابيسي وحرره في مسألة التلفظ وأنّه مخلوق هو حق** لكن الإمام أحمد أباه لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن فسدّ الباب ... » الخ . انتهى كلام الذهبي .

٦ ــ وقال الإمام الاسفرييني في « التبصير في الدين » بتحقيق العلامة المحدث الكوثري ص (١٠٢) ذاكراً عقيدة أهل السنّة والجماعة :

« وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت لأنّ الحرف والصوت يتضمنان جواز التقدم والتأخر وذلك مستحيل على القديم سبحانه » اهـ .

ونأمل أن يعرّفنا هذا البحّاثة من هو الاسفرييني (أبو أحمد) الذي ينقل عنه ابن القيم في « اجتماع الجيوش الإسلامية » أنّ كلام الله تعالى حرف وصوت !

٧ ــ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٧٤/١) :

« لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب سبحانه ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت » اهـ .

بأدلة الاستغاثة » وغيرها ، واقرأ أيضاً رسائل ومصنّفات العلماء المشهورين ثم ردّ على تلك البدع ، ولا تصغ لكلام من يريد أن يكون عقالك بيده يوجهك كيف شاء ، ولو بأمور أنت في الحقيقة غير معتقد بصحتها .

(٤٥٩) ومنه يتبين أن الذهبي يقول أيضاً بالبدعة الحسنة والبدعة السيئة كما جاءت به نصوص السنة الشريفة وكما عليه إجماع من يعتد به من العلماء خلافاً لخوارج القرن الرابع والخامس عشر .

والآن سنناقش هذا الكاتب فيما أتى به من أخطاء لنظهر تلاعبه فنقول :

١ ــ أمّا ادّعاؤه بأنّ كلام الله تعالى حروف وأصوات فادعاء باطل لا أساس له ولا دليل عليه ، وخصوصاً أنّه نقل كلام ابن تيمية فقال :

إن الله تكلّم بالقرآن بحروفه ومعانيه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف ... الخ .

فنقول : أمّا قوله (كما ثبت بالكتاب) فليس صحيحاً فأين ذكرت لفظة (صوت) في القرآن صفة لله تعالى ، وأين في القرآن الآية التي فيها أنّ الله يتكلّم بصوت ؟! أم أن ذلك أتى استنباطاً ــ مع أنهم يقولون لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه ــ ؟! ولو استظهر هذا الكاتب بالثقلين على أن يخرجهما من القرآن لعجز وانبجز .

قال الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » (٢٧٣) : « ولم يثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل » اهـ .

وأمّا قوله (والسنّة) فجوابه : لم يثبت في السنّة أن الله تعالى يتكلّم بصوت البتة ، أو أنّ لله صوتاً بتاتاً . ولننظر إلى الحديثين اللذين أوردهما هذا الكاتب ليثبت بهما عقيدته في إثبات الصوت لله تعالى :

الحديث الأول : ذكره صحيفة (٣٤) وهو حديث :

(يحشر الله العباد فيناديهم بصوت) الذي رواه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد (وهذا الكتاب خارج عن الصحيح كما هو معلوم وفيه الصحيح والضعيف وغير ذلك) قال البخاري فيه :

حدّثنا داود بن شبيب ثنا همام ثنا القاسم بن عبد الواحد ثني عبد الله بن محمد بن عقيل أن جابر بن عبد الله حدّثهم أنّه سمع عبد الله بن أنيس رضي الله عنه يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (يحشر الله العباد فيناديهم **بصوت** يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قرب ...) الحديث . فعلّق عليه الكاتب في حاشية ص (٣٤) ما يفيد أنّه صحيح .

وجوابه : أنّ هذا الحديث ضعيف فإن القاسم بن عبد الواحد قال عنه أبو حاتم : « لا يحتج به » كما في الجرح والتعديل بمعناه (١١٤/٧) ، وأمّا شيخه عبد الله بن محمد بن عقيل ففي « تهذيب التهذيب » (١٣/٦) :

« قال يعقوب صدوق **وفي حديثه ضعف شديد جداً** .وكان ابن عيينة يقول : أربعة من قريش **يترك حديثهم فذكره فيهم** ، **وذكر أنّه تغير** . وقال الإمام أحمد : منكر الحديث . وقال الدوري : عن ابن معين : ابن عقيل **لا يحتج بحديثه** . وقال ابن المديني : كان ضعيفاً . وقال النّسائي : ضعيف . وقال

ابن خزيمة : **لا أحتج به لسوء حفظه** » اهـ مختصراً وفَصَلَ القول فيه الإمام الحافظ الذهبي في « سير أعلام النّبلاء » (٦/٢٠٥) فقال :

« **قلت** : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج » اهـ .

والكل يعرف أنّه لا عبرة بتصحيح الحاكم في المستدرك خاصة . ولا بإقرار الذهبي له هناك ، لأنّه لم يحرره مالم يطابق الواقع ، أو يوافق على ذلك الحفاظ ، والكاتب وأئمته يقولون بذلك أيضاً . فقول الكاتب : وصححه الحاكم وأقرّه الذهبي تدليس ، لا فائدة فيه وخصوصاً أن الذهبي صرّح بأن حديث هذا الرجل لا يرتقي للصحة ولا للاحتجاج يعني للحسن . فليس الحديث بصحيح ولا حسن . ونَقْلُ هذا الكاتب من التقريب قوله فيه : (صدوق فيه لين) . عليه لا له . لأنّه لا عبرة بذلك **أوّلاً وثانياً** لو كان يعرف أنّ هذا تضعيف لما ذكره .

وثالثاً : لم يتم كلام الحافظ في التقريب بل حذف منه ، وكلام التقريب لا يجوز الحذف منه لأنّه مختصر القول في الرجل[٤٦٠] ، وتمام الكلام في التقريب : (ويقال تغير بأخرة) . وهو قاصم لاستدلاله فهذا رمي له بالاختلاط زيادة على ضعفه الشديد ، فهل روى هذا الحديث قبل اختلاطه أيضاً أو بعده ؟!!

ثم ذكر هذا الكاتب كلام ابن حجر في « الفتح » (١/١٧٤) واقتطع منه ما يوهم أنّه يؤيد مأربه ، تماماً كشيخه الألباني في تعليقاته على السنّة لابن أبي عاصم (٢٢٥) فقال في الحاشية ص (٣٤) :

[قال ابن حجر في « الفتح » (١/١٧٤) بأن له طريقاً آخر أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر بمعناه . وقال ابن حجر إسناده صالح] اهـ .

قلت : وعلى هذا النقل المحرّف المبتور مؤاخذات وإن كان أمثال الكاتب لا يؤاخذ فنقول :

١ ــ كيف يقبل هو وسادته قول الحافظ ابن حجر : وإسناده صالح هنا **مع أن إسناده غير صالح لوجود المجاهيل في طريق الطبراني في مسند الشاميين وتمام وتلف إسناد الخطيب** كما بينته في (الأدلّة المقومة لاعوجاجات المجسمة) ويرفض بعد ذلك هو وسادته قول الحافظ في « التلخيص » عن حديث التلقين للميت بعد الدفن : **إسناده صالح ؟!**

فعثمان الصيداوي الذي في سند الطبراني في مسند الشاميين وشيخه سليمان بن صالح مجهولان .

---

(٤٦٠) هذا بالنسبة للمقلد الذي يعوّل على كلام « التقريب » ولا يستطيع الاستقلال بالحكم على الرجال والاجتهاد في هذا الباب ! فتنبّه !

وشيخ الثاني : وهو عبد الرحمن بن ثابت : صدوق يخطئ رمي بالقدر تغير بأخرة كما في التقريب . فتدبر وتأمل !

وإذا نظرنا في سلسلة الألباني الضعيفة (٦٤/٢ ــ ٦٥) وجدناه يردّ قول الحافظ في حديث التلقين : إسناده صالح . فإذا قال هذا المتحذلق ردّه هناك بحجة . قلنا له ولِمَ لم تردّه هنا بالحجة الواضحة الصحيحة المثبتة لتضعيف الحديث ؟! أم أنّه لموافقة الهوى والمشرب ينقلب الحق باطلاً والباطل حقاً ؟!

٢ ــ كذب هذا المتطاول على الإمام ابن حجر فأوهم أنّه يقول بعقيدة الصوت الفاسدة وليس كذلك ، بل مرّض الحافظ ابن حجر الحديث من جهة ورود لفظة الصوت وجزم بأن البخاري مرّضه أيضاً حيث قال الحافظ ما نصه في « الفتح » (١٧٤/١) :

« ونظر البخاري أدق من أن يُعْتَرَض عليه بمثل هذا فإنّه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأنّ الإسناد حسن وقد اعتضد ، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به ــ بل مرّضه ــ **لأنّ لفظ الصوت ممّا يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل**[٤٦١] **فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت**[٤٦٢] **ومن هنا يظهر شفوف علمه ــ أي البخاري ــ ودقة نظره وحسن تصرّفه رحمه الله تعالى** » اهـ كلام الحافظ من « الفتح » .

فابن حجر بعد هذا الإيضاح لا يثبت الصوت لله تعالى ، والألباني في تعليقه على كتاب « السنّة » لابن أبي عاصم (٢٢٥) لم يذكر هذا الكلام الذي ذكره الحافظ بل ذكر منه قوله عن حديث الارتحال إنّه حسن ! وعن طريق له إنّه صالح ! وبتر ما سوى ذلك !! كما يراه من رجع إلى تعليقه وتأمّل فيه ثمّ اطلع على كلام الحافظ في الفتح ، وتبع الألباني على هذا التدليس من تبعه من المفتونين به ومنهم هذا الكاتب .

ويدل أيضاً على أن الحافظ لا يقول بالصوت تعليقُ الحافظ وشرحه على الحديث الآخر الذي أورده هذا الكاتب ليستدلّ به على إثبات الصوت لله تعالى عمّا يقول ، والحديث هو كما أورده ص (٣٣) من كتابه المذكور :

(يقول الله عزّ وجل يوم القيامة : يا آدم ، فيقول : لبيك ربنا وسعديك . فينادي بصوت إنّ الله

---

(٤٦١) وبهذا ثبت أن ابن حجر الحافظ من أهل التأويل وهو أعرف الناس بمذهب السلف وأهل الحديث فيثبت أن التاويل هو منهج أهل الحديث والسلف كما قدمنا سابقاً عن ابن عباس ومجاهد والإمام أحمد والبخاري وابن جرير . وأيضاً هذا نص من الحافظ أن الصوت يتوقف في اطلاقه على الله ومعنى ذلك أنه لا يجوز إطلاقه على الله البتة والحمد لله .

(٤٦٢) وهذا تصريح أيضاً من الحافظ على عدم صحة الحديث وإن قال حسن وصالح ! لأنّ الحسن والصلاح متعلق برحلة جابر لا بإثبات صفة لله تعالى من طريق مطعون فيها .

يأمرك أن تخرج من ذرّيتك بعثاً إلى النّار ...) الحديث .

استدل به الكاتب على إثبات الصوت لله تعالى ، وقال الحافظ في « الفتح » (١٣/٤٦٠) نافياً إثبات الصوت لله تعالى وعدم دلالة الحديث على ذلك :

« ووقع (فينادي) مضبوطاً للأكثر بكسر الدال وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ، ولا محذور في رواية الجمهور فإنّ قرينه قوله (إنّ الله يأمُرُكَ) تدل ظاهراً على أن المنادي مَلَك يأمره الله أن ينادي بذلك » .

وبعد هذا الإيضاح تبين أن قول ابن تيميّة : أن الله تكلّم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف ... الخ كلام بعيد عن الصحة . إذ ليس في كتاب الله ولا في السنّة نسبة الصوت لله تعالى ، ولا أجمعت الأمّة على ذلك كما قدّمنا بل نصوص الكتاب والسنّة تنزه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، ويدخل في ذلك تنزيه كلامه الذاتي عن الحروف والأصوات .

وأمّا الإجماع على ذلك فباطل بل الإجماع منعقد على أنّ كلام الله تعالى ليس حرفاً ولا صوتاً كما أفاده كلام المحققين وما اقتضاه كلام القاري في نقل الإجماع في « شرح الفقه الأكبر » ص (٤٢) .

ويكفي في إبطال إدعاء هذا المتطاول وأئمته وأهل نحلته الإجماع على كون كلام الله حرفاً وصوتاً قول الإمام أبي حنيفة وهو من أئمّة السلف في « الفقة الأكبر »[٤٦٣] ص (٥١) :

« والله تعالى يتكلّم بلا آلة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق » اهـ .

والحافظ ابن حجر من أعرف الناس بالإجماع على ذلك لو كان في المسألة إجماعٌ كما يدّعي الكاتب وابن تيمية ، وتصريحه بالتوقف عن إطلاق الصوت في حق المولى تبارك وتعالى عمّا يصفونه من أكبر الأدلّة على كون ذلك الإجماع مجرّد خيال في عقول الحشوية[٤٦٤] .

---

(٤٦٣) هذا إن ثبت كتاب « الفقه الأكبر » عن أبي حنيفة وليس كذلك !! وهؤلاء يثبتونه حيث يثبت الألباني ما يرويه أبي مطيع البلخي عن الإمام أبي حنيفة كما في مختصر العلو في نقل كلام أبي حنيفة المكذوب عليه في العلو .

(٤٦٤) ومن إخوان هذا الكاتب المتطاول محقق كتاب « نجاة الخلف في اعتقاد السلف » تصنيف عثمان النجدي طبع (دار عمار) الذي وقعت العداوة حديثاً بينهما بسبب الاختلاف على تقسيم أموال الفقراء السلفية !! والذي يشتمه هذا المتطاول الآن حتى أمامنا مع أن كلاً منهما يدّعي أنّه أثري المشرب والطريق ! وعلى كل حال فصاحب كتاب « نجاة الخلف » يقول في صحيفة (٣٠) ما نصّه :

« وأدلّة السلف على كون الكلام حقيقة هو الأصوات والحروف الكتاب والسنّة والإجماع » . ولم يعلّق المحقق على ذلك بشيء !! ولم يبين أن تصوّر الإجماع في ذلك ما هو إلا مجرد خيال ! كما أنّه لم يورد هنا عبارة (قال أحمد : من ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدريك لعلّهم اختلفوا) !

ومما نؤاخذه عليه في تعليقاته وتحقيقاته على ذلك الكتاب مما يتعلق بمسألتنا هنا :

١ ــ أن مصنف الكتاب ذكر كلاماً للطوفي مستدلاً به على كون كلام الله تعالى حرفاً وصوتاً تعالى الله عما يقولون وذلك ص (٢٦) وغيرها ، فلم يذكر المحقق أن هذا الطوفي رجل ضال مضل بل فاجر كما يقول الحافظ ابن رجب وأنه رافضي خبيث كما نقل ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة » وابن رجب في « ذيل طبقات الحنابلة » (٣٦٨/٢) والإمام المحدّث الكوثري في « المقالات » وغيرهم ، بل ذكر ذاك المحقق أنّ هذا الطوفي له ترجمة في « الأنس الجليل » (٥٩٣/٢) والحقيقة غير ذلك ، إذ أنّه ليس للطوفي ترجمة في « الأنس الجليل » والصحيفة المشار لرقمها غير موجودة لأن ذلك المجلد انتهى قبل أن يصل الرقم إلى تلك الصحيفة .

٢ ــ ذكر مصنف كتاب « نجاة الخلف » حديثاً موضوعاً ليستدل به على إثبات الصوت لله تعالى ص (٣١) وذكر في آخره : أن الله ينادي الخلائق بصوت رفيع غير فظيع . ثم قال : « ذكره أبو حذيفه إسحق بن بشر في كتابه » . واكتفى المحقق أن يُعَرِّف بإسحاق بن بشر هذا بما نصه : توفي سنة ٢٠٦ هـ ترجمته في « تاريخ بغداد » واللسان ومعجم الأباء . اهـ مختصراً ، فأوهم أنّه من السلف الصالح لسَنَة وفاته !! والحقيقة أن إسحق بن بشر من السلف الطالح أجمعوا على أنّه كذب !! كما في « لسان الميزان » وغيره . وإحالة المحقق القراء على تلك الكتب التي لا يمتلكها أي قارئ دون بيان حقيقة حال الرجل تدليس وغش يندى له الجبين وقد سكت على حديث موضوع وعلى حال إسحق هذا ليُدَعِّم عقيدته وينشر بدعته !! والإحالة على تلك الكتب لا تبرئ عهدته من التدليس كما هو ظاهر .

٣ ــ ثم قال ذلك الكاتب المحقق الأثري في الحاشية ص (٣١) إن حديث (يحشر الله الخلائق يوم القيامة في صعيد واحد فيناديهم بصوت) : [علقه البخاري في صحيحه (٤٥٣/١٣) ووصله هو في خلق أفعال العباد (٤٦٣) والأدب المفرد (٩٧٠) وفي سنده ضعف . لكن له طرقاً أخرى تكلّمت عليها في تعليقي على « نصيحة الإخوان » لابن شيخ الحزامين فيصح بها ولله الحمد] اهـ كلامه .

وكان ينبغي له أن يقول علقه البخاري بصيغة تمريض في صحيحه .

وأما طرقه التي ادّعى أنّه يصحّ بها ، فالصواب لو كان كلامه صحيحاً أنّه يصبح حسناً لغيره لا صحيحاً ، ولكن هيهات ، فطرق الخطيب تالفة ، وطريق الطبراني وتمام فيها مجاهيل فكيف يصح بها ، لكن هذا المحقق قلّد الألباني في تصحيحه ونقل كلامه وزاد عليه ما لا فائدة فيه وكلام الألباني في التعليق على سنة ابن أبي عاصم وغيرها خطأ وتحريف محض .

ثم قول المحقق المذكور بعد ذلك :

[(تنبيه) : قوله (رفيع غير فظيع) لعله من تفسير ابن بشر فلم أره في شيء من طرق الحديث] !!!

دال على أنه لا يعي ما يقول ! إذ كان عليه أن يقول : وهذا قول باطل من رجل أجمعوا على أنّه كذاب . فهل يجيز هذا المحقق أن يكون لله صوت رفيع غير فظيع ؟!! مع أن إمامه الحرّاني ينقل في الموافقة (١٥١/٢) أن صوته كالرعد ..الخ هرائه .

والبخاري صرّح بأنّ لفظ العبد حادث عندما سئل في ذلك كما هو مشهور عنه كما في « طبقات الشافعية الكبرى » وغيرها بالأسانيد الصحيحة ، وابن تيمية يستدلّ في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » (٢/١٥٠ ــ ١٥١) على إثبات الصوت والحرف لله بالإسرائيليات كما بينت في كتابي « الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسّمة » ، فتبين أنهم خاضوا في إثبات ما لم يثبت لله تعالى وهو علم الكلام المذموم الذي ينعونه ويعيبونه على غيرهم ! والذي ذمّه السلف ! كما نقله الكاتب ! فعادت الوصمة عليه ! **وليتذكر أن قول ابن تيمية بقدم العالم بالنوع وجواز استقرار الله تعالى على ظهر بعوضة وقوله في كتابه « التأسيس » إن الكتاب والسنّة وأقوال السلف لم تذم التشبيه والتجسيم وأن الله تعالى له حد ! إلى غير ذلك هو حقيقة علم الكلام المذموم وهو حقيقة قول (فلاسفة اليونان والصابئة الحرّانية وعقائد الهندوس) لا ما اشتغلت به السادة الأشاعرة من الذبّ عن عقيدة الإسلام وإبعاد شوائب التجسيم عنها وتنقيتها من تلاعب المتمسلفين !**

وقد أثبت الأشاعرة بحمد الله تعالى ماأثبت الله لنفسه ، فإذا كان هذا الكاتب يريد أن يردّ على المبتدعة المتأثرين بعقائد اليونان ونفاياتهم وعقائد الهندوس وضلالاتهم كما يقول ص (٢٥) فليحارب وليرد على من يتستر بالسلفية والكتاب والسنّة وينطوي تحت لواء ابن تيمية وابن القيم تلميذه الذي يجعل إلهه يجلس على العرش ويبقي مكاناً يجلس فيه بجنبه النبي كما يقول ذلك في كتابه « بدائع الفوائد » (٤/٣٩) ثمّ يدّعي هناك على الدارقطني بما لم يقله ويدّعي الإجماعات التي لا أصل لها ، هؤلاء هم الذين يستحقون الرد وهم الذين عمّت أقوالهم في المعاهد الإسلامية والجامعات[٤٦٥] في هذا العصر ، لا

فسبحان قاسم العقول ! واستغرب كيف يتغاضى عن تفسير إسحق بن بشر ولا يتغاضى عن رواية سيف في الفتوح التي نقلها الحافظ في الفتح في تعيين (بلال بن الحارث) في التوسل !

على أنّ هذا اللفظ (رفيع غير فظيع) ورد في بعض طرق الحديث التي قصر علم هذا المعلق الزغاوي عن الوصول إليهما ! لأنه لم يرها في تخاريج شيخه الذي ينقل عنه ! وقد رواها الطبراني في « مسند الشاميين » (١/١٠٤) ضمن الحديث هناك ! فهي من وضع مجسمة الشاميين المتبنين لمذهب النصب نسأل الله تعالى السلامة !!

(٤٦٥) إنما أتيت بذكر المعاهد والجامعات لأنّه قال ص (١٢٥) من كتابه « المتهافت » ما نصه :

[بعد هذا الاستعراض المختصر لعقيدة البيجوري في شرحه « لجوهرة التوحيد » ، هذا الكتاب صار عمدة للحلقات العلمية الشرعية ، ومصدراً للتدريس في بعض الجامعات والمعاهد الإسلامية ، وصار التواصي بين شيوخ الحلقات وتلامذتهم مع تبني بعض المؤسسات الشرعية الرسمية في بعض البلاد الإسلامية له ملزمين أتباعهم ومنتسبيهم دراسته على أنّه يمثّل أهل السنّة] .

ثم قال في نفس الصحيفة :

الباجوري الذي لا يعرفه أكثر الناس بسبب عدم الدعاية الإعلانية المستورة بالمادة الزائفة .

وأمّا إيراد هذا الكاتب كلام النحويين في تعريف الكلام بأنّه اللفظ المركب المفيد بالوضع وتطبيقه على صفات الله تعالى فممّا يُضْحَك منه !! لأنّه استدلال فارط لا يصح ، وتنزلاً لعقل هذا المسكين ومن قد ينخدع بكلامه نبين بعض ذلك فنقول :

أ ـ إنّ هذا التعريف للكلام الذي أورده دون وعي خاص أولاً باللغة العربية الحادثة التي هي سمة المخلوق ، فهذا تعريف خاص لنوع من أنواع الكلام الحادث وهو كلام المخلوق العربي الذي نعرفه وندركه لا لكلام الخالق القديم الذي لا كيف له وليس كمثله شيء . فالنحويون كما هو معلوم بداهة وضعوا هذا التعريف النحوي لكلام العرب لا لكلام الرب سبحانه وتعالى ، أم أنّه لا فرق بين كلام الرب الذي ليس كمثله شيء وكلام العبد عند هذا المتطاول الذي يخبط كحاطب ليل ؟!

ب ـ وثانياً : قول النّحاة : (**بالوضع**) ، معناه : بالوضع العربي ، فغير اللغة العربية ليست كلاماً عند النّحاة لأنّه لا تدخلها علامات الإعراب (الرافع والنّصب والخفض والجزم) فلا تدخل علامات الإعراب العبرانية ولا السُّريانية ولا الهندية ولا الإنجليزية ولا غيرها ولا تعتبر كلاماً عند النّحويين ، وقد وقع الكاتب الهاذي بما لا يعرف في ضلال مبين ، فعلى تعريفه هذا للكلام ظهر أنّ الإنجيل الذي هو بالسريانية والتوراة التي هي بالعبرانية والزبور الذي هو بالقبطية وجميع الكتب التي نزلت بغير العربية ليست كلام الله تعالى على مقتضى كلامه !! وهذا الاقتضاء كفر مبين بكتب الله المنزلة المذكورة في القرآن الكريم .

وهذا جزاء من يرمي عامة علماء الأمّة (الأشاعرة) بالزندقة والهندوسية وغيرها ورمي هؤلاء المرتزقة المتمسلفين العلماء بالألفاظ الكفرية كنفايات اليونان والهندوسية .. هي طريقتهم التي يسيرون عليها اليوم وقد فعل مثل ذلك إخوانه الآخرين[٤٦٦] !! فقد رمى علماء الأمّة أيضاً بذلك أحد جهالهم من حملة شهادات الدكتوراة الشرعية في كتاب له سمّاه « معالم الهدى » **وهو حقيقة معالم الضلال !!**

[لقد رأينا فيما سبق أن البيجوري وشرحه لا يمثّل أهل السنة فهو يمثل مذهباً بدعياً ألا وهو العقيدة الأشعرية ...] إلى آخر هرائه .

وأقول في جوابه : قد نقضت كلامك في هذه الرسالة ، وأسأل الله أن يوفقني أيضاً لردّ آخر أسهب فيه بالرد عليها أيضاً . وقد أوضحت بعد بيان حقيّة ما ذهب إليه الباجوري أن مذهب ابن تيمية وسادتك هو حقيقة المذهب البدعي ألا وهو عقيدة التجسيم الناصة على جلوس معبودكم على ظهر بعوضة ، **أيها البعوض !!**

(٤٦٦) انظر كتابنا قاموس شتائم الألباني ومريديه !! ترى العجب العجاب !!

فتعريف الكلام عند النّحاة ليس هو كتعريفه عند اللّغويين ، وتعريفه عند اللغويين ليس كتعريفه عند الفقهاء وتعريفه عند الفقهاء ليس كتعريفه عند علماء التوحيد وهكذا .

فمثلاً ، قول القائل : (**إن جاءك زيد راكباً على بغلته أو ماشياً على رجليه في حاجة من حوائجه**) ليس كلاماً عند النّحاة لأنّه لا يحسن السكوت عليه إذ لا فائدة فيه لكن هذه الفقرة وهذه الألفاظ كلاماً عند الفقهاء مبطلاً للصلاة شرعاً . قال العلاّمة الكفراوي في شرح الآجروميّة التي نقل منها الكاتب تعريف الكلام عند النّحاة ص (٨) ما نصه :

[قوله (بالوضع) أي العربي وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى كزيد فإنّه لفظ عربي جعلته العرب دالاً على معنى وهو ذاتٌ وُضِعَ عليها لفظ زيد وخرج بالوضع العربي كلام العجم كالترك والبربر فلا يقال له كلام عند النحاة] اهـ .

فتبين من كل ما قدّمناه في تفصيل مسألة الكلام وأدلّتها ونصوص العلماء الحفاظ أهل الأثر كأبي حنيفة والذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم أن السادة الأشاعرة لم يحتجوا بقول الأخطل المُولّد :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنّما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

لم يحتجوا به لإثبات أصل في العقيدة وإنّما احتجوا بالقواعد الشرعية المبنيّة على نصوص الكتاب والسنّة ، فإذا أورد أحد العلماء هذا البيت في كتابه لم يورده ليجعله دليلاً على أصل في العقيدة ، وإنّما أورد ليتخذه شاهداً من اللغة على صحة ما يقول أو يُمَثّل ويقرّب للأذهان ، كما يورد علماء التفسير وعلى رأسهم سيدنا ابن عباس رضي الله عنه أشعار العرب الجاهليين عبدة الأوثان والأصنام لأنّ تلك الأشعار لأولئك الوثنين هي شواهد لغوية على تصحيح التفسير ، فبعد هذا البيان لا يجوز لرجل يؤمن بالله تعالى أن يقول إن علم التفسير الذي يقول به ابن عباس مبني ومؤسس على شعر الوثنيين .

فكذلك بعض العلماء الذين أوردوا بيت الأخطل لم يوردوه على أنّه أصل اعتقادهم كما يزعم هذا الكاتب !! فالأشاعرة احتجوا بالكتاب والسنّة والإجماع لا بما يشيعه الكاتب وسادته ومموّلوه !! و لم يثبتوا لله إلا ما أثبت لنفسه ، كما أنّهم لم يثبتوا لله استقراراً أو طيراناً على ظهر بعوضة كما أثبت ذلك المُشيّخ على الإسلام !! و لم يقل أحد منهم بقدم العالم كأرسطو طاليس !! فالأصل الذي يرجع إليه المتمسلفون في إثبات عقيدتهم القائلة بقدم العالم بالنّوع هو قول أرسطو طاليس ! وبذلك انهدم كلام الكاتب في اعتراضه على الباجوري من صحيفة ٢٥ ــ ٣٦ ولله الحمد .

(تنبيه) : وأمّا اعتراض هذا الكاتب المتطاول على قول الباجوري :

(لكن يمتنع أن يقال القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي تقرؤه إلا في مقام التعليم لأنّه ربما أوهم

أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق) اهـ .

لا معنى له وكلام الباجوري صحيح ! فالعوام الذين لم يعرفوا العلم إذا سمعوا أنّه مخلوق ربما اعتقدوا شيئاً مخالفاً للحق في ذلك فالمطلوب من أهل العلم مخاطبة الناس بما يعقلون ويفهمون كما ثبت ذلك عن سيدنا علي رضوان الله وسلامه عليه في صحيح البخاري حيث قال :

(**حدّثوا الناس بما يعقلون**) وإذا كان هذا الكاتب لم يفهم هذه المسألة فلذلك خبط فيها خبط عشواء فكيف بالعوام ؟!!

(تنبيه آخر) : وأمّا نقله ذم علم الكلام عن بعض الأئمّة ووضعه في غير موضعه للتشهير بالأشاعرة المنزهين لله تعالى وإيهام المغفلين والبسطاء أن ابن تيمية وأشياعه بعيدون عن علم الكلام المذموم فتدليس ظاهر لا يخفى على أي لبيب .

وذلك لأنّ الأئمة الذين ذمّوا علم الكلام أرادوا كما هو ظاهر التنفير عن الخوض في إثبات مسائل عقائدية تصادم نصوص الكتاب والسنّة كاعتقاد قدم العالم بالنوع واستقرار الله على ظهر بعوضة وإثبات الحد لذات الله وإثبات المكان لله تعالى والقول بفناء النّار وغير ذلك من الكفريات !!

وأمّا الاشتغال بعلم التوحيد وتَعَلُّمُهُ وتَعْلِيمُهُ ومعرفته فهو شأن الأئمّة الذين نقل عنهم الكاتب المتطاول ذم علم الكلام ، **وخصوصاً** ابن خويزمنداد المتكلم الفقيه المقلّد المالكي الذي ينقل أقوالاً شاذة عن الإمام مالك[٤٦٧] .

فالإمام الشافعي رضي الله عنه ناظر حفصاً الفرد في علم الكلام والتوحيد وأثبت له بطلان مذهبه ثمّ كفّره ، انظر « سير أعلام النبلاء » (١٠/٢٨ ـ ٢٩) .

وقال الشافعي رحمه الله مبيّناً علم الكلام المحمود كما في « سير أعلام النبلاء » (١٠/٢٠) :

[كل متكلّم على الكتاب والسنّة فهو الجدّ وما سواه فهو هذيان] اهـ وكذلك الإمام أبو

---

(٤٦٧) في ترجمة ابن خويز منداد في « لسان الميزان » (٥/٢٩١ هندية) و (٥/٣٢٩ طبعة دار الفكر) أن ابن خويز منداد ينقل أقوالاً شاذة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، وإذا كان مالك قد ذم أهل الكلام فعلاً فإنما ذم المشبهة الذين يسردون الأحاديث التي تسميها المجسمة والمشبهة بأحاديث الصفات ، كحديث الصورة ففي ترجمة الإمام مالك في « سير أعلام النبلاء » (٨/١٠٣) أنه نهى عن التحدث بهذه الأحاديث ! ونهى عن التحديث بحديث اهتزاز العرش لموت سعد كما في « الفتح » (٧/١٢٤) وكل هذا من الإمام مالك للرد على المجسمة والمشبهة الوارثون لعقائد اليهود الزائغة التي تبناها الأمويون كما تجد ذلك موثقاً عن الإمام مالك في التعليقنا رقم (٦٧٠) على كتاب « العلو » للذهبي !!

حنيفة من رؤوس علماء السلف الصالح صنّف في علم الكلام المحمود ونفّر من علم الكلام المذموم .

وكذلك الإمام أحمد صنّف كما تدّعي المجسمة ومتمسلفة اليوم كتباً ردّ فيها كلام الجهمية المذموم بكلام أهل السنّة المحمود !! فإذا كان علم الكلام على **إطلاقه** مذموماً فلماذا صنّف فيه أحمد ؟!

وقول الإمام أحمد : علماء الكلام زنادقة . معناه أن علماء الجهمية وأصحاب الأهواء لا مطلق العلماء إذ أنّه منهم ! ولولا أنّه منهم لما استطاع أن يردّ عليهم فهو من أهل الحق منهم وأولئك الذين ناظرهم من أهل الباطل فتأمّل[٤٦٨] !!

والإمام البخاري صنّف كتاب « خلق أفعال العباد » لإثبات مسألة مشهور في علم الكلام ، لكنها ليست من الأصول التي يكفر المخالف فيها ، وكان ذلك سبب هجر الإمام أحمد وتركه له . ومن المعلوم أن قول هذا وذاك ليس حجة شرعية وإنّما تُذْكَرُ أقوالهم للاستئناس بعد إيراد الأدلّة الشرعية .

وأمّا المتمسلفون فيحتجون بنصوص الرجال متى خالفت النصوص الشرعية أهوائهم أحياناً ، ويحتجون بظاهر بعض النصوص دون فهم لها ويتركون أقوال العلماء **أحياناً أخرى** . ونحن نقول لهذا الكاتب المتطاول أليست كتب ابن تيمية كمنهاج السنّة والموافقة كتباً موضوعة في علم الكلام ؟!

فهل صاحبها ينطبق عليه قول الإمام أحمد (علماء الكلام زنادقة) ؟!!

أسأل الله أن يساعدك على عقلك ! وأن يشفيك من داء الاستثكال والاسترزاق بالدين .

---

(٤٦٨) هذا على فرض ثبوت أن هناك جهمية وأنه كان مصيباً في الرد عليهم !! وقد وقع في هذا الكتاب كثير من الإلزامات للمتمسلفين بناء على يعتقدون ويدعون ويقولون !! وإلا فنحن لا نقول بتلك الإلزامات فتنبّه !!

الرد على مبحث هذا المتطاول الذي عنونه
بـــ (البيجوري وحديث الآحاد)

تبيّن أنّ الكاتب المذكور لا يعرف علم الحديث (الأثر) وعلم الأصول زيادة على باقي العلـــوم لأنّه لم يتلق العلم بالطريقة الصحيحة بل ظنّ أن العلم هو مجرّد تلقف العبارات والجمل الملفقة المبتورة من كتب العلماء دون فهم لمعناها ولا لمغزاها أو مرماها .

والعجيب أنني لم أر في ما يكتبه هؤلاء المتمسلفون إلا تزوير العبارات وتحريف الأدلة والتلاعـــب بالأحاديث وعدم استكمال المواضيع بحثاً ونظراً وتمحيصاً !! ولا شك أن المذهب المبني على ذلك يـــؤول ويسير إلى الدمار والاندثار لأن الباطل والطرق الملتوية وأساليب الخداع لترويج عقائد فاسدة تحت لـــواء ابن تيمية ومن سبقه من المجسمة إنْ خفيت اليوم على بعض البسطاء الذين انخدعوا ببريق العبارات الزائفة الطنانة كالكتاب والسنّة ، والأثر والسلف ، وما عليه الصحابة فلن تخفى غداً ، وكما قيل : (الكـــذب حبله قصير) ، وإنّني أتعجّب من دعاة لمذهب يظهرون التنسّك بعيون دامعة كحيلة ولحى مسرّحة طويلة يبنون مذهبهم على تلفيق العبارات والتلاعب بالنصوص مخادعين أنفسهم والعامة البسطاء ممن لا يدركون تلاعبهم ولا ينقضي عجبي من ذلك ![٤٦٩]

---

(٤٦٩) وأضرب أمثلة على ذلك فأقول :

منهم ابن بطة العُكْبري : وضع حديثاً فزاد فيه ما يوافق عقيدته كما في ((لسان الميزان)) (الهنديـــة ١١٣/٤ ـــ ١١٤) وكما في ((تاريخ بغداد)) (٣٧٥/١٠) حيث قال : والحمل فيه على ابن بطة . فهو رجل وضّاع .

ومنهم ابن تيمية : ادعى ابن تيمية في موافقة صريح المعقول المطبوع على ((هامش منهاجه)) (٧٥/٢) أن أهـــل الحديـــث يقولون بقدم نوع الحوادث وحدوث أفرادها ليؤيد بدعته في إثبات قدم العالم بالنوع ، وأهل الحديث براء من هذا الضـــلال كما قال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (السلفية ٢٠٢/١٢) .

ومنهم ابن القيم : يقول في حادي الأرواح بقول شيخه بفناء النار وينقل ذلك عن بعض السلف تدليساً وقد تكفّل بـــالرد عليه وعلى شيخه الحافظ السبكي في رسالته المطبوعة ((**الاعتبار ببقاء الجنة والنار**)) وكذا الأمير الصنعـــاني في ((**رفـــع الأستار**)) .

ومنهم الألباني : وحدّث بذلك ولاحرج ، فقد زاد على جميع المتقدمين تلاعباً كثيراً ومن ذلك قوله في تعليقه على الآيات البينات ص (٧٠) من الطبعة الرابعة عن حديث : ((**ما من أحد يمّر على قبر أخيه كان يعرفه في الدنيا ويسلم عليه إلا رد عليه السلام وعرفه**)) الذي قال عنه الحافظ ابن رجب : وهو إسناده صحيح غريب بل منكر اهـ قال **الألوسي** محرّفـــاً :

قال ابن رجب : ضعيف بل منكر اهـ وأقرّه الألباني على التحريف : فقال هو كما قال ـ يعني الألوسي ـ وأشار إلى رقم الصفحة في كتاب ((الأهوال)) المخطوط لابن رجب .

وكتاب ((الأهوال)) مطبوع الآن والعبارة فيه : (غريب بل منكر) . فتأمّل هذا التلاعب ! علماً بأن الحافظ ابن رجب عنى بلفظة منكر أنه ليس له إلا سند واحد وهذا الاصطلاح كان مشهوراً عند المتقدمين الذين يقلدهم ابن رجب وخصوصاً إمامه أحمد بن حنبل كما بيّن ذلك الحافظ في ((مقدمة الفتح)) . وعادة الألباني عدم التعويل على كلام الحفاظ في الحديث وإنما ينظر في السند ، وسند الحديث صحيح ورجاله ثقات ، لكن لما كان ظاهر كلام ابن رجب الذي حرّفه يوافق مشربه في إنكار هذا الحديث ترك النظر في إسناده واعتبر كلام صاحب ((الأهوال)) ، وأشار إلى رقم الحديث في ضعيفته ولا ندري كيف تمحّل في رد الحديث هناك ، وإن اطلعنا عليه أجبناه بعون الله تعالى ومشيئته بما يسقطه ويبطله .

ثم من أراد أن يطّلع على التحريف فلينظر إلى تعليقه على حديث الصوت في سنّة ابن أبي عاصم (٢٢٥) كيف تلاعب في كلام الحافظ ابن حجر وقصقص وبتّر منه ما أعجبه وقدّم في كلامه وأخر ، ثم انظر إلى كلام الحافظ في ((الفتح)) (١/١٧٤) وقد قدمنا ذلك في هذه الرسالة وفي كتابنا ((الأدلة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة)) فلينظر .

ومن طالع رسائلنا في تعقبه وبيان شذوذاته وكذا رسائل وردود غيرنا تحقق ذلك تماماً .

وأمّا السهسواني الهندي صاحب ((صيانة الإنسان)) الذي استؤجر للرد على الشيخ أحمد زيني دحلان رحمه الله تعالى فحدّث عن كذبه ولا حرج !! فهو متفنن في ذلك !! ومن ذلك أنّه ضعّف حديث الكوى الذي أَمَرَتْ بها السيدة عائشة أم المؤمنين بوجود أبي النعمان عارم في سنده ودعوى اختلاطه : مع أن أبا النعمان من رجال الصحيحين و لم يؤثّر الاختلاط في أحاديثه كما قال الذهبي والدارقطني كما في ترجمته في ((ميزان الاعتدال)) فأخذ السهسواني ما يوافق مذهبه الباطل وذلك بحذف تمام كلام الذهبي مع التدليس والغش وتبعه على ذلك عقلاء المجانين كصاحب التوصل والراد على (الميداني) المتستر باسم محمد بن عبد الله الذي بلغنا أنّه يتعالج عند طبيب النفسانيّة والعقلية لمَا ظهر من عدم اتزانه في خطبه ومحاضراته زيادة على نطقه بهُجرِ الكلام وفُحْشِه مع كثير من الناس وتكفيره الأمّة جزافاً .

وأمّا فضيلة المحقق الأكبر المعلّق على ((نصيحة الإخوان)) لابن شيخ الحزّامين فحدث عن تلاعبه فما أكثره :

ففي تعليقاته الأثرية على (نجاة الخلف) تغاضى عن بيان حقيقة الطوفي الذي يصفه الحافظ ابن رجب بالفاجر الخبيث !! فلم يذكر ذلك لأن كلام الطوفي يوافق عقيدته بل ذكر كذباً أنّه مترجم في ((الإنس الجليل)) (٢/٥٩٣) وليست للطوفي ترجمة هناك . كما تغاضى في تعليقه المذكور عن اسحق بن بشر الوضاع اتفاقاً .

وأما هذا المتطاول فهذه الرسالة وردنا السابق عليه في مسألة تحريك الإصبع في الصلاة يثبت ذلك ، وما سيأتي في مسألة (البيجوري ومفهوم الإيمان) سوف يثبت ذلك التلاعب والتدليس بعون الله تعالى .

ومنهم فضيلة الدكتور المحقق علي الفقيهي : فهذا الفقيهي كتب في الرد على السيد محدّث العصر عبد الله ابن الصدّيق الغماري في كتاب أسماه ((الفتح المبين)) أي في الكذب !! وأتى فيه بالعجب العجاب !! وهو سبب تأليفنا لكتاب ((الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة)) استفتح كتابه المذكور بالتحريف الأوّل حيث نقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى من ((الفتح)) (١٣/٣٩٠) كلاماً في نقل مذاهب العلماء في حديث (إن الله ليس بأعور ـ وأشار بيده إلى عينه ـ

وعلى كلّ حال فإن هذا الكاتب المتطاول بجهله على العلماء الجمّاع للمتناقضات أراد أن يردّ على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة حديث الآحاد والاحتجاج به في العقائد فذكر بعض أقوال الأئمة في الاحتجاج بحديث الآحاد وأنّه يوجب العلم والعمل ، ونقل عن ابن حزم والشوكاني الإجماع على ذلك ، مع كون الشوكاني وابن حزم يقولان بخلاف ذلك وينصّان على عدم إمكان تصوّر الإجماع فضلاً عن وقوعه .

والذي يريده هذا المتطاول من هذه المسألة هو إثبات أنّ والدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وأن المسيح الدجال أعور عين اليمنى كأنّ عينه طافيه) وأوهم علي الفقيهي أن الحافظ ابن حجر يقول إن التأويل يخالف اتفاق السلف الصالح ــ مع أن السلف الصالح والصحابة قد أوّلوا كما امتلأ تفسير الطبري السلفي الحافظ بذلك ــ ومع أن الحافظ ختم كلامه في نفس الصحيفة بعد نقل المذاهب في ذلك بتأويل الحديث ، ويقول الحافظ إن تأويله الذي ذهب إليه لم ير من قد سبقه إليه ، وقول الحافظ : وذلك لحسم مادة التشبيه عن الحديث . فارجع إليه لتدرك أمانة الناقل العلمية .

ويَذْكُر في كتابه « الفتح المبين » قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه المروي من طريق أبي مطيع البلخي : من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر ...

إلى آخر المقالة ويردّ قول أبي منصور شارح الفقه الأكبر في تأويله هو والألباني الرّاد لكلام أبي منصور أيضاً كما في حاشية ص (٨٣) من كتابه المذكور .

وتلك الكلمة التي يحتج الفقيهي والألباني بها مروية من طريق الكذاب الوضاع أبي مطيع البلخي الذي قال عنه الإمام أحمد : (لا يحل أن يروى عنه شيء) وانظر ترجمته في « لسان الميزان » (الهندية ٢/٨٥) .

كذلك حقق الفقيهي كتاب « الأسماء والصفات » الموضوع على الدارقطني والذي في سند إثباته للدارقطني كذابان حنبليان وضاعان وهما : ابن كادش ترجمته في « لسان الميزان » (الهندية ١/٢١٨) وفيه أنّه كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله !! والثاني : العشاري : وترجمته في « اللسان » (الهندية ٥/٣٠١ ــ ٣٠٣) وفيه كانوا يدسون في كتبه الموضوعات فيرويها وهو لا يدري لأنّه كان مغفلاً !! وختم الذهبي ترجمته بقوله : ليس بحجة . وهناك كلام كثير على تعليقات الفقيهي وتثبيته لكتاب الصفات المكذوب على الدارقطني .

وفي صحيفة ٤٥ من تعليق الفقيهي على كتاب الصفات المذكور يعلّق على حديث « إن الله تعالى خلق ثلاثة أشياء بيده خلق آدم بيده وكتب التوراة بيده وغرس الفردوس بيده » فيقول : رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » اهـ ومن رجع إلى « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣١٨) وجد البيهقي حقاً رواه لكنه قال عنه : وهذا مرسل . اهـ **قلت** : والمرسل من أقسام الضعيف ، وهو مع إرساله موضوع لمعارضته لآيات في كتاب الله تعالى منها : ﴿ **أولم يروا أنّا خلقنا لهم مما عَمِلَتْ أيْدينا أنعاماً** .. ﴾ الآية . فلم يذكر الفقيهي تمام كلام البيهقي تدليساً لنصرة هواه .

وقد سئمت من تتبع مخازي هؤلاء المتمسلفين ، فلا نتتبعهم في بحث إلا وجدناهم إما جهال ، وإما متلاعبين غاشّين .
والحمد لله الذي عرّفنا حقيقتهم وبصّرنا بحالهم .

في النّار وإثبات إطالة الأجل بصلة الرحم كما صدّر بذلك بحثه صحيفة (٣٧) من رده الذي زعم بأنّه أثري مفيد !! فقال ما نصه في تلك الصحيفة :

[فهو ــ الباجوري ــ يرفض حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم النّصي أن والده في جهنّم لأنّه حديث آحاد وهو ــ الباجوري ــ يرفض حديث إطالة الأجل بصلة الرحم لأنّه حديث آحاد ولا يجزم أن للأنبياء أحواض لأنّها أحاديث آحاد .

وهذه المسألة هي من المسائل التي ظهرت عندما نبتت نابتة السوء في تاريخ الإسلام فدخلت آثار اليونان ونفايات السابقين[٤٧٠] ...] إلى آخر هرائه الفارغ .

والجواب على ذلك يكون كالتالي :

١ ــ أمّا حديث مسلم : « أبي وأباك في النّار » **فهو حديث شاذ بهذا اللفظ** وقد رواه البزار وغيره بسند على شرط الشيخين[٤٧١] من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

« حيثما مررت بقبر كافر فبشّره بالنار » بدل « أبي وأباك في النّار » .

وقد حكمنا عليها بالشذوذ لقوله تعالى : ﴿ **وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ **ذلك أن لم يكُن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون** ﴾ والقوم الذين بعث فيهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذين منهم أبوه وأمّه لم يأتهم نذير قبله لصريح قول الله تعالى : ﴿ **وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير** ﴾ ولقوله أيضاً : ﴿ **لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يَتَذَكَّرُون** ﴾ فلمعارضة خبر الآحاد للقطعي سقط الاحتجاج به وتمسكنا بالقرآن القطعي كما هو مقرر حسب قواعد الشريعة وضوابط العقل ، قال الإمام النّووي في « شرح المهذب » (٣٤٢/٤) : « ومتى خالف خبر الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره » اهـ .

وسيأتي بحث هذه القضية في الكلام على مسألة نجاة الأبوين الكريمة التي اعترض بها هذا الكاتب المتطاول على العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى .

٢ ــ وأمّا قوله معترضاً على العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى :

---

(٤٧٠) انظر كيف يصف هؤلاء المتمسلفون العلماء الذين يخالفون مشربهم بأنهم نابتة سوء وأنهم آثار اليونان وأنهم نفايات !

(٤٧١) انظر « كشف الأستار عن زوائد البزار » (٦٥/١) ورواه الطبراني برجال الصحيح .

[وهو ــ الباجوري ــ يرفض حديث إطالة الأجل بصلة الرحم لأنّه حديث آحــاد] اهــ .

فجواب هذا الاعتراض السخيف :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري الشافعي رحمه الله تعالى ونفعنا به في « فتح البــاري » (٣٠٢/٤) :

[قال العلماء : معنى البسط في الرزق البركة فيه ، وفي العمر حصول القوّة في الجسد ...] الخ .

وقال الحافظ في « الفتح » أيضاً (٤١٦/١٠) : [قال ابن التين ظاهر الحديث يعارض قوله تعالى : ﴿ **فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون** ﴾ والجمع بينهما من وجهين : **أحدهما** : أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر ... **ثانيهما** : أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم المَلَــك الموكّــل بالعمر ، وأمّا الأول الذي دلّت عليه الآية فبالنسبة إلى علم الله تعالى] اهــ .

ثم قال ــ الحافظ ــ : [فالذي في علم المَلَك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الإشــارة بقوله تعالى : ﴿ **يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب** ﴾ فالمحو والإثبات بالنسبة لما في علم المَلَك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محو فيه البتّة ويقال له القضاء المبرم] اهــ ما أردنا نقله .

وجاء عن أبــي الــدرداء : سمعــت رســول الله صلــى الله عليــه وآلــه وســلم يقــول : « فــرغ الله إلى كــل عبــد مــن خمــس : مــن أجلــه ورزقــه وأثــره ومضجعــه وفي روايــة وعمله » قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٥/٧) : رواه أحمد والبزار والطــبراني في الكبــير والأوسط وأحد إسنادي أحمد رجاله ثقات .

وفي صحيح مسلم في كتاب القدر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لزوجه أم حبيبــة : « قد سألتِ الله لآجال مضروبة وأيام معدودة وأرزاق مقسومة » .

وقال الحافظ في « الفتح الباري » (٤١٦/١٠) : [أخرج الطبراني في الصغير بسند ضعيف عــن أبي الدرداء قال : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من وصل رحمه أنسيء له في أجلــه ، فقال : إنه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى : ﴿ **فإذا جاء أجلهم** ﴾ الآية ولكن ــ زيادة العمــر ــ الرجل تكون له الذريّة الصالحة يدعون له من بعده] اهــ (ولفظــة ــ زيــادة العمــر ــ زيــادة منّي للإيضاح) .

وقد أفاض الحافظ في بيان المسألة في « الفتح » (٤٧٧/١١ ــ ٤٩٠) فليراجع .

فعلم الله تعالى لا يتغير كما أنّ تقديره وإرادته لا يتغيران ، فلو زاد العمر حقيقة لتغير علم الله تعالى وهذا مراد الباجوري رحمه الله تعالى في قوله : (حديث آحاد) أي لا نأخذ بظاهره ونضرب نصــوص

القرآن وباقي الأحاديث والآثار التي تثبت عدم زيادة العمر عرض الحائط ، فاحتجنا إلى تأويل الحديث الذي فيه زيادة العمر كما قال الحافظ في الفتح (٣٠٢/٤) .

فلم يفهم هذا الكاتب كل هذا ، ولم يفهم أنّ دخول التغير مستحيل على علم الله تعالى وعلى ذاته وصفاته الأزلية القديمة ، لأنّه لم يقرأ العلم وإنّما تلقف بعض الجمل سرقة من بطون الكتب دون أن يعقل معناها ! والباجوري رحمه الله تعالى ذكر نفس كلام الحافظ ابن حجر تقريباً صحيفة ١٦٠ من « شرح الجوهرة » فتلاعب فيه هذا المحرّف المحترف وأراد أن يوهم بأن الباجوري ضال ! وأن يروّج ذلك على البسطاء حتى وقع بين أيدينا فأظهرنا تلاعبه وتحريفه للكَلِم ! وتشويشه على العلاّمة الباجوري ليميز الله الخبيث من الطيِّب .

٣ ــ وأمّا قوله بأن الباجوري لا يحتج بحديث الآحاد في العقيدة فكذب ظاهر وذلك لأنّ الباجوري رحمه الله تعالى قال في شرح قول اللقّاني :

واختير أن اسماه توقيفيّه   كذا الصفات فاحفظ السمعيه

صحيفة (٨٩ ــ ٩٠) :

يحتج بالحديث الحسن والصحيح في إثبات الإسم أو الصفة لله تعالى .

وأمّا قول الباجوري في بعض المواضع التي أوردها هذا الكاتب المتطاول عن أحاديث : « إنّها أحاديث آحاد » فمعناه : أن الحديث حديث آحاد وهو معارض للمتواتر أو المشهور فلا يحتج به . هذا معنى كلامه وليس كما أراد الكاتب التشويش على الباجوري والأشاعرة .

ففي الأمثلة التي أتى بها : كنجاة الأبوين الكريمين ، كان حديث (أبي وأبوك في النّار) الشاذ وغيره مخالف للقطعي من الآيات والأحاديث والقواعد الشرعية . كذلك حديث الإطالة في الأجل كما بيّناه ، لذلك قال الباجوري رحمه الله تعالى : وهي أحاديث آحاد : أي معارضة للقطعيات فافهم وتدبّر .

والقاعدة عند أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية بل وجميع العقلاء : أن حديث الآحاد متى عارض الكتاب أو السنّة المتواترة أو الإجماع وجب ترك ظاهره وسقط الاستدلال به كما سأبين بعد قليل وأنقل أقوال أهل العلم إن شاء الله تعالى .

٤ ــ وأمّا اعتراضه على الباجوري في مسألة أحواض الأنبياء وقوله : بأنه لم يقبل الأحاديث الواردة فيها لأنها أحاديث آحاد فتشهير باطل لأنّ الأحاديث في ذلك ضعيفة كما ذكر الحافظ في « الفتح » (٤٦٧/١١) وأصحها ما رواه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن مرسلا ، والمرسل من أقسام الضعيف ، وهذا المتحذلق وحزبه لا يأخذون بالحديث الضعيف كما يزعمون في فضائل الأعمال فضلاً

عن الأحكام فكيف بالعقائد ؟!

فلو قال معترضاً : إن المُرْسَل متى جاء من طريق آخر مسنداً فإنه مقبول .

قلنا له : في ذلك نقاش إن أوردته . ثمّ أنتم أيها المتمسلفون ضعّفتم حديث « حياتي خير لكم ... » الحديث ، مع أن سنده على شرط مسلم ورجاله رجال الصحيح وورد أيضاً بسند مرسل صحيح وبسند آخر متصل ضعيف فلم تقبلوه .

ثمّ إن الباجوري لم يرفض حديث الآحاد في هذه المسألة ، بل ذكر أن حوض نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ورد بأحاديث متواترة وأحواض غيره من الأنبياء وردت بأحاديث آحاد .

بل كلامه رحمه الله تعالى يشير إلى إثبات أحواض للأنبياء خلاف ما يدّعيه هذا المتطاول ! فإنّ الباجوري رحمه الله يقول في « شرح الجوهرة » (ص (١٨٤) سطر (٦) من أسفل) ما نصه :

« وفي أثر أن حوضه صلى الله عليه وآله وسلم أعرض الحيضان وأكثرها وارداً ، وتخصيص حوض نبينا بالذكر لوروده بالأحاديث البالغة مبلغ التواتر ، بخلاف غيره لوروده بالآحاد » اهـ كلام الباجوري .

فأين ما زعم الكاتب من أن الباجوري لا يأخذ بها لأنّها أحاديث آحاد ؟! وقول الباجوري رحمه الله تعالى (وتخصيص حوض نبينا بالذكر ... بخلاف غيره لوروده بالآحاد) معناه : وتخصيص ناظم الجوهرة ذكر حوض نبينا فقط دون أحواض غيره من الأنبياء بالذكر لأن المتواتر يجب اعتقاده ويكفر مخالفه بخلاف الآحاد وخصوصاً إذا كان ضعيفاً كأحاديث أحواض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وذلك لأنّ حديث الآحاد إنّما يؤخذ فيه بالعمليات دون الاعتقاديات ، بمعنى أن مسائل العقائد مبيّنة على القطعيات التي تفيد العلم والتي يكفر منكرها بخلاف الآحاد الظنّي ، وقد صرح أهل الحديث بذلك نقلاً عن السلف وإليك ذلك :

قال البخاري في كتاب أخبار الآحاد من صحيحه (فتح ٢٣١/١٣) ما نصه :

[باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام] اهـ و لم يقل والاعتقادات ، فدلّ على أنها ليست أصولاً داخلة في الاعتقاد وبذلك فسرها الحفاظ وقد نقل هذا الحافظ ابن حجر في « الفتح » في شرح هذه القطعة عن الحافظ الكَرْماني وأقرّه و لم يتعقّبه بشيء حيث قال الحافظ في « الفتح » (٢٣٤/١٣) :

« وقوله (والفرائض) بعد قوله (في الأذان والصلاة والصوم) من عطف العام على الخاص **وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها ، قال الكَرَماني ليعلم إنما هو في العمليات لا في الاعتقاديات** » اهـ من « الفتح » .

وأكّد الحافظ في « فتح الباري » أن منكر ما تواتر وهو المعلوم من الدين بالضرورة هو الذي يكفر دون غيره ، ونقل ذلك عن الحفاظ أهل الحديث والأثر وأقرّه ومنه يتبين لنا صحة كلام الباجوري وغيره من الأشاعرة ، قال الحافظ في « الفتح » (١٢/٢٠٢) :

« قال شيخنا ـــ العراقي ـــ في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبّر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم » اهـ ولا ندري هل يبقى الكاتب مصراً على أنّ مُنْكِر الحديث الصحيح يكفر أم لا أو لا يأخذ به لأنّه حديث آحاد ؟! ولا ندري أيُكَفِّر شيخه ابن تيمية الذي يقول بأن العالَم قديم بالنوع أم لا ، بتركه حديث البخاري : « كان الله و لم يكن شيء غيره » بل بتركه المتواتر من الأدلّة في ذلك والذي ذكر الحفاظ تواترها كما في « الفتح » (١٢/٢٠٢) ؟!

٥ ـــ واعلم بأن الأشاعرة يأخذون بحديث الآحاد لكن لا يجعلونه قاعدة مقطوعاً بها ، فمتى خالف خبر الآحاد القطعي من نصوص القرآن أو السنّة المتواترة أو الإجماع سقط الاستدلال به ووجب ترك ظاهره ولننقل نصوص أكابر العلماء في ذلك :

١ ـــ قال الإمام الحافظ النّووي في « شرح المهذّب » كما قدّمنا (٤/٣٤٢) :

« **ومتى خالف خبر الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره** » اهـ ولا شك بأن الإمام النووي حافظ مطّلع من أهل الحديث والأثر .

٢ ـــ وقال الإمام الشيخ أبو منصور عبد القاهر البغدادي (توفي ٤٢٩ هـ) ـــ وهو من أكابر العلماء في وقته والذي يصفه الحافظ في « الفتح » (١٣/٣٤٥) بالأستاذ ـــ في كتابه « أُصول الدين » صحيفة ١٢ ما نصه :

« **وأخبار الآحاد متى صحّ إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم** » اهـ .

٣،٤) وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٣/٢٣١) : كما قدّمنا ناقلاً لقول الحافظ الكَرْمَاني مقراً له ما نصه :

« قال الكرماني ليعلم إنّما هو ـــ أي خبر الآحاد ـــ في العمليات لا في الاعتقاديات » اهـ .

٥ ـــ وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وهو من أكابر علماء السلف وأئمّة أهل الحديث كما في « سير أعلام النّبلاء » للحافظ الذهبي (١٠/٢٠) :

« وعن يونس سمع الشافعي يقول : **الأصل القرآن والسنّة وقياس عليهما ، والإجماع أكبر من**

الحديث المنفرد » اهـ . رواه الحافظ أبو نُعَيم في « حلية الأولياء » (١٠٥/٩) وابن أبي حاتم في « آداب الشافعي » (٢٣١ ، ٢٣٣) والإمام البيهقي في « مناقب الشافعي » (٣٠/٢) .

وقال ابن تيمية في « منهاج السنّة » (١٣٣/٢) ناصاً على أنّ خبر الآحاد غير مقبول في « العقائد » ما نصه :

« (الثاني) إن هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به ؟! » .

فنقل الكاتب لكلام الشافعي ص (٤٢) من كتابه المذكور هو خلط وتدليس وهو من عدم تمييزه . وذلك لأن قول الشافعي : لم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل (أي تثبيت خبر الواحد) ، مراده في العمليات وذلك لأنّ المعتزلة أنكروا وجوب العمل بالآحاد[٤٧٢] وأثبت ذلك وبيّنه الحافظ ابن حجر الشافعي في « شرح النخبة » وعلي القاري المحدّث الحنفي في شرحه عليها فإنّهما قالا ص (٣٧) وما بين الأقواس كلام الحافظ : ما نصه :

[(وفيها أي في الآحاد) أي في جملتها خاصة ... (المقبول وهو ما يوجب العمل به عند الجمهور) احتراز عن المعتزلة فإنّهم أنكروا وجوب العمل بالآحاد وكذا القاشاني والرافضة وابن داود وقولهم مردود لإجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالأحاد بدليل ما نقل عنهم من استدلال بخبر الواحد (وفيها) أي أحاديث الآحاد (المردود وهو الذي لم يرجح صدق المخبر به لتوقف الاستدلال بها

---

(٤٧٢) الحقيقة أننا كنا نظن ذلك عند تصنيفنا لهذه الرسالة وقبل اطلاعنا على مذهب المعتزلة في ذلك !! والآن بعد أكثر من نحو عشر سنوات على تصنيف هذه الرسالة أقول : لقد اطلعت على مذهب المعتزلة من خلال كتبهم ومنها كتاب (قبول الأخبار ومعرفة الرجال) للإمام أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي المعتزلي ، وكذلك اطلعت على مذهب السادة الإمامية والسادة الزيدية والإباضية فلم أجد أحداً منهم يرفض أخبار الآحاد في العمليات التي هي الأحكام وهم جميعاً متفقون مع الأشاعرة في أنه لا يؤخذ بخبر الآحاد في بناء أصل عقائدي ، ولا يؤخذ بالآحاد المعارَض حتى في الطهارة !! وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه .

والذي تنعاه وتعيبه المجسمة على هؤلاء بأنهم لم يأخذوا بالآحاد وأنهم تركوا السُّنّة هو في الحقيقة ليس عيباً لأنهم لم يأخذوا ببعض أحاديث الآحاد المعارَضة بما هو أقوى منها في الصفات وغيرها لأنها بنظرهم ليست صحيحة و لم تصح عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعند بعض هذه الفرق والمذاهب لأنها من الإسرائيليات المستوردة من التلمود أو التوراة المحرفة أو نحوهما وقد بينت ذلك مفصلاً في مقدمتي لتخريج ونقد كتاب « العلو » للذهبي فليراجعه من شاء .

والمجسمة المتمسلفة الوهابيون ومن لفّ لَفّهُم لا يأخذون ببعض أحاديث الآحاد المخالفة لمشربهم في التوسل والاستغاثة وغير ذلك .

على البحث عن أحوال رواتها دون الأوّل) أي القسم الأوّل وهو المتواتر (**فكلّه**) ضميره راجع إلى المتواتر (مقبول) أي قبولاً قطعياً لا ظنياً (**لإفادته**) أي الخبر المتواتر (**القطع بصدق مخبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد**) اهـ من « شرح المحدّث القاري على شرح النخبة » للحافظ ابن حجر . وانظر « نزهة النّظر شرح النخبة » للحافظ ص (٢٥ ــ ٢٦) ، طبع دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٠١ .

وعلى ما قدّمناه من كلام الحافظ ابن حجر والمحدث القاري اتضح فساد فهم الكاتب المتطاول في ما ادّعاه من اتفاق السلف على أخذ الآحاد أصلاً في أصول الاعتقاد .

وقد صنّف سيدنا محدّث العصر مولانا الشريف عبد الله ابن الصدّيق مصنّفاً أثبت فيه وجوب العمل والاحتجاج بخبر الواحد سمّاه « فتح الغني الماجد ببيان حجيّة خبر الواحد » مع ذلك يقول كباقي العلماء وأهل الحديث في مقدمة كتابه « فتح المعين بنقد كتاب الأربعين » ص (٥) :

« **فلا يجوز أن نثبت لله تعالى صفة إلا بشروط :**

أحدها : أن يثبت التصريح بها في آية أو حديث مقطوع به » .

وحديث الآحاد غير مقطوع به بلا شك كما صرّح بذلك هو وغيره من أهل الحديث كالحافظ ابن حجر في « النخبة » .

(والمقصود عند هذا الكاتب وأئمّته) : أن يتخذ حديث الآحاد أصلاً تضرب به الأصول الثابتة ، ليثبتوا ما شاءوا من عقائدهم ، وقد تقدّم التمثيل على ذلك ، حيث ضرب بحديث مسلم « إنّ أبي وأباك في النّار » الذي هو من أحاديث الآحاد والذي يدخله التأويل بل يجب أن يدخله تأويل الأب بالعم وقدّمه على الآيات والنصوص القطعية في ثبوتها وفي دلالتها بنجاة أهل الفترة وخصوصاً أهل مكة وقومه صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يسبق أن أتاهم نذير قبله ، وكذا حديث زيادة العمر الذي أراد أن يضرب به القطعي من أدلّة الشرع المثبتة لعدم الزيادة حقيقة ، وهكذا يريدون أن يتصرّفوا دون قواعد يُرجع إليها أو ضوابط ، وينقلون أقوال الأئمّة متلاعبين بها بتدليس وغش مكشوف لكل لبيب بأن هناك إجماعاً من السلف على قبول خبر الواحد ، وهذا حق أرادوا به باطلاً ، لأنّ السلف حقاً أجمعوا على ذلك ولكنّهم لا يقولون بأن خبر الواحد يتخذ أصلاً في العقيدة وخصوصاً إذا كان ظاهره معارضاً للقطعيات ، ومن المعلوم أن جميع مسائل العقيدة الأصليّة ثابتة بأدلّة قطعية وليس بخبر آحاد ، ومن قرأ علوم الشريعة وتلقاها بالطرق الصحيحة يعلم سخافة دعاويهم هذه في خبر الواحد ، ولا نحتاج إلى إبطال ذلك لولا أنّا نخاف

على العامّة من الانغرار بكلامهم وتلبيساتهم[٤٧٣]. ويكفي في بيان كذب المتطاول أنّه نقل كلمة للحافظ ابن حجر من « النخبة » توهم ما يريد هو وسادته ص (٤٦) من كتابه حيث قال :

[وقال ابن حجر : الخبر المحتف بالقرائن قد يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك] .

قلت : وهذا استدلال باطل من المتطاول وقد قدّمنا كلام ابن حجر في المسألة وهذا الكلام مُقْتَطع لا دخل له في محلّ النزاع . وما نقله هذا المتطاول ص (٤٢) عن السفاريني[٤٧٤] أنّه نقل الإجماع عن ابن عبد البر فيما يريد فكلام باطل من أوجه :

الأوّل : أن المراد بالإجماع في ذلك الإجماع على العمل به خلافاً للمعتزلة كما قدّمنا[٤٧٥] ، فليس الإجماع منعقداً على وجوب اعتقاد ما جاء في حديث الآحاد ، وأين هذا من ذاك ؟

الثاني : أن هذه الفرقة الخاسرة ترفض الإجماع حيث جاء مصادماً لما يريدون فابن تيمية يرد إجماع الأمّة على حدوث العالم وعلى أن الله تعالى كان وحده و لم يكن شيء غيره كما في نقده على « مراتب الإجماع » لابن حزم ص (١٦٧) وما بعدها ويقولون متشدقين :

(قال أحمد من ادّعى الإجماع فهو كاذب) ، وحيثما حلا لهم احتجوا به مع أن ابن عبد البر لا يقول بما يقولون ، وكيف أجمعوا على ذلك والخلاف مشهور بين أهل الحديث والعلماء على ذلك كما يقول ابن تيمية نفسه !! وأيضاً قدّمنا نقول لأهل الحديث في ذلك ، وكلام الشافعي في تقديم الإجماع على خبر الواحد من أكبر الأدلّة على بطلان الإجماع على ما ادّعوه وعدم صحة نقل ابن تيمية .

ونحن لا نعتبر ما ينقله ابن تيمية البتة لأنّا جرّبنا عليه عدم الصدق في نقل مذاهب العلماء وفي نقل الإجماعات وفي نقل الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها ، وكذا تلميذه ابن القيم فلا عبرة بإيراد كلامهما البتة ومن باب أولى كلام من يتبعهما ، وإذا أردت أن تتحقق شيئاً من ذلك فتحقق من هذه الأمثلة التي سأوردها الآن إن شاء الله تعالى :

١ ـ أورد الألباني في ضعيفته (٣/٣٨٤) حديث أنس في القنوت : « **ما زال النبي يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا** » وذكر أنّه حديث منكر مع أنّ كلامه هو المنكر حقيقة !! ثمّ نقل عن

---

(٤٧٣) وهم يخافون جداً من أن يقرأ أتباعهم غير كتبهم أو يجالسوا غيرهم لئلا ينكشف جهلهم وتلاعبهم . فيحضّون لأجل ذلك على هجر كل مَنْ لم يوافقهم في مشربهم العكر من المسلمين ، وذلك غلط محض .

(٤٧٤) وليس السفاريني مما يعوّل عليه أو يرجع إليه .

(٤٧٥) وقد قدمنا أن المعتزلة يعملون بخبر الواحد وهم كغيرهم من أهل التنزيه لا يجعلونه أساساً في الدين لاحتمال الخطأ والغلط والوهم وغير ذلك عليه

ابن القيم من « زاد المعاد » في تضعيف أبي جعفر الرازي الذي في سند حديث القنوت وفي كلام ابن القيم أنّه قال : (وقال لي شيخنا ابن تيمية قدّس الله روحه : وهذا الإسناد نفسه هو إسناد حديث ...) ثم قال : (**والمقصود أن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة**) . اهـ كلام ابن القيم .

فأقول والحديث صححه وحسنه جماعات من أكابر وأئمة المحدثين منهم : البغوي والحاكم والبيهقي كما نقله الألباني نفسه في الموضع المذكور ، وكذا الإمام النّووي في عدّة من كتبه ونقله عن الحافظ أبي عبد الله محمّد بن علي البلخي والحاكم أبي عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي[٤٧٦] ، وقال النّووي بعد ذلك : « ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحه » . انظر « المجموع » (٣/٥٠٤) ومنه يتبين أن قول ابن تيمية وتلميذه : « إن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يَحْتَجّ بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة » . منكر غير صحيح البتة .

أم أن هؤلاء الحفاظ ليسوا من أهل الحديث ؟!!

فإن قال قائل : إن مرادهم فيما انفرد به أبو جعفر وهذا الحديث لم ينفرد به .

قلنا له : ليس كذلك لأنّ هذا الكلام منهما ومن الألباني في نفس الحديث وعند الكلام عليه ، وقد ردّوا هذا الحديث مع تلاعبات أخرى حيث نقلوا مَنْ جَرَحَ أبا جعفر و لم ينقلوا كلام من وثقه ، بل بتروا تمام كلام ابن المديني عليه الذي ليس في صالحهم ليتم لهم التلاعب !! ولذلك بحث إن شاء الله تعالى في رسالة خاصة في القنوت[٤٧٧] ، والمقصود هنا أن ادعاءاتهم غير صحيحة ، ونقولاتهم غير مليحة ، فليحذر من ذلك .

٢ ــ نقل ابن تيمية في « منهاج السنّة » أنّه لا خلاف في أن الحوادث متسلسلة من الأزل ولا أوّل لها ونقل في « منهاجه » (١/٢٢٤) الاتفاق على قيام الحوادث بذات الله تعالى ، مع أن الإجماع منعقد على خلاف ذلك كما هو مبسوط في محله من كتب التوحيد ، زيادة على أن السلف لم يُنقل عنهم أنّهم كانوا يقولون إن الحوادث تقوم بذات الله تعالى ، وليس لذلك ذكر في الكتاب والسنّة ولا جاء على ألسنة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وهذا خوض منه ــ ابن تيمية ــ في علم الكلام المذموم ، مع أنّه يقول : لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه . فأين في الكتاب والسنّة لفظة (أنّ الحوادث تقوم بذات الله تعالى) ؟! وهذه عبارة خطيرة مصادمة لعقيدة الإسلام . ومن أراد الاستزادة من

---

(٤٧٦) بل وثّقه : ابن معين وابن المديني وابن عمّار وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم (تهذيب ١٢/٥٩) .

(٤٧٧) واسم الرسالة « القول المبتوت في صحة حديث صلاة الصبح بالقنوت » وهي مطبوعة .

هذه النقول التي تثبت أنّه لا عبرة بنقل ابن تيمية للإجماعات أو لمذهب العلماء ، بل بكلامه مطلقاً فعليه بكتابنا « الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة » فإن فيه ما يشفي الغليل إن شاء الله تعالى في بيان الحق .

وأمّا نقل هذا المتطاول ص (٤٥) عن الشوكاني ما يوهم أن خبر الواحد يفيد العلم فليس في ذلك ما ينفعه لأنّ الشوكاني لا يقول إن خبر الواحد يفيد العلم وإنّما يقول إن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنّه يفيد العلم ، وقد بيّن الشوكاني في « إرشاد الفحول » ص (٤٨) أن خبر الآحاد لا يفيد بنفسه العلم[٤٧٨] حيث قال :

[القسم الثاني الآحاد :وهو خبر لا يفيد بنفسه العلم ...] اهـ .

وبين أن خبر الواحد ـ الآحاد ـ وقع الإجماع على وجوب العمل به لأنّه فعل السلف من الصحابة ومن بعدهم ، و لم يقل بأنّه يفيد العلم وأنّه يتخذ أصلاً في أصول الاعتقاد وخصوصاً مع وجود المعارض واستحالة ظاهره .

فبان أن كلام الشوكاني ضد هذا المتطاول وليس له أن يستدلّ به . وذكر الشوكاني في « إرشاد الفحول » أيضاً ص (٥٣) أن خبر الواحد مظنون صدقه ، والعمل بهذا الظن واجب والمعارض المجمع عليه منتف فيجب العمل به . اهـ بمعناه .

يعني أن الإجماع المعارض لخبر الآحاد مقدّم على خبر الواحد لأنه يفيد الظن . وهذا هو بعينه كلام الإمام الحافظ النووي الذي نقلناه قبلاً .

فتبين واتضح أن الإجماع الذي يزعمه المتمسلفون على أن خبر الواحد يفيد العلم وأنّه يتخذ أصلاً في أصول الاعتقاد لا وجود له ، وكلام السلف وأهل الحديث والأصول على خلافه ، بل الواقع خلافه ، بل إذا فكر أي إنسان لتَحقّقَ أنه قول غلط لأن القرآن أو الخبر المتواتر بمثابة إخبار ألف إنسان ثقة عن شيء وخبر الواحد المعارض بمثابة إخبار رجل أو رجلين من الثقات مثلاً بخلاف خبر الألف فلا يتصوّر في العقل طرح خبر ألف شخص بخبر واحد أو إثنين . والله تعالى أعلم .

وبهذا نعرف أن ذمّ هذا المتطاول للأشاعرة والباجوري ليس في محلّه ، وأنّه بهذا الذمّ أظهر جهله ، وأنّه ذمّ جمهور أهل العلم تطاولاً وعدواناً، و ﴿ **من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم** ﴾ .

وقد نقلنا قول أساطين أهل العلم في بيان أن خبر الواحد لا يفيد العلم وأنّه إذا عارض المقطوع به كنص الكتاب أو السنّة المتواترة أو الإجماع سقط الاستدلال به ووجب ترك ظاهره كحديث (أبي وأباك

---

(٤٧٨) بل نصّ على أنّه يفيد الظنّ كما سيأتي .

في النّار) ونحوه ، وأن من أساطين أهل العلم الإمام الشافعي والحافظ النووي والحافظ الكرماني والحافظ ابن حجر وعلي القاري ، أقول والإمام مالك كذلك ، فمن المعلوم المشهور الذي لا يحتاج لدليل أن الإمام مالكاً رحمه الله تعالى يرد حديث الآحاد بعمل أهل المدينة ، ومنه أخذ العلماء من أهل مذهبه المالكية ذلك ومنهم الحفاظ المتقنون العارفون بالأثر والخبر كالحافظ القاضي عياض والحافظ ابن عبد البر وما نقله المتطاول عن ابن عبد البر فليس فيه ما يؤيد بدعته ، قال القاضي عياض في « ترتيب المدارك » (١/٦٦) :

[**باب ما جاء عن السلف والعلماء في وجوب الرجوع إلى عمل أهل المدينة وكونه حجة عندهم وإن خالف الأكثر** :

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : **أحرّج بالله على رجل روى حديثاً العمل على خلافه** .

قال ابن قاسم وابن وهب : رأيت العمل عند مالك أقوى من الحديث] . انتهى ما أردنا نقله فليراجع .

وذكر الحافظ القاضي عياض في « ترتيب المدارك » (١/٦٦) أن :

الإمام ابن مهدي كان يقول :

[**السنّة المتقدمة من سنّة أهل المدينة خير من الحديث**] اهـ

قلت : يعني حديث الواحد الذي يخالفهم .

ونقل الحافظ عياض أيضاً أنّ : الإمام ربيعة شيخ الإمام مالك قال : **ألف عن ألف أحب إليّ من واحد عن واحد** ... اهـ .

وقال ابن أبي حازم ـ قلت : وهو تابعي يقال أنّه روى عن العشرة المبشرين ـ كان أبو الدرداء يُسأل فيجيب فيقال إنّه بلغنا كذا وكذا بخلاف ما قال : فيقول : وأنا قد سمعته ولكنّي أدركت العمل على غير ذلك .

وروى ابن أبي خثيمة كما في شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق العتر (١/٤١٣) وأبو نُعيم في الحلية (٤/٢٢٥) من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم النّخعي أنّه قال : [إنّي لأسمع الحديث فأنظر إلى ما يؤخذ به فآخذ به وأدع سائره] اهـ .

وروى الإمام الحافظ ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٢/١٣٠) بسنده إلى القاضي المجتهد ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى أنّه قال : **لا يفقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع** . اهـ

قلت : والكلام في ذلك طويل وهذه نقول الأئمة تَردُّ ما ادعاه ابن تيمية من الإجماع على أن خبر

الواحد يفيد العلم ، لأنّه لو أفاد العلم لما وسع هؤلاء الأئمّة أن يأخذوا منه ويتركوا ، وهـذا لا يـأت في القرآن لأنّه يفيد القطع خلافاً لخبر الواحد .

وأختم بقول الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » **فأقول** :

قال الحافظ البغدادي في الكتاب المذكور (١/١٣٢) :

« **باب القول فيما يُرَدُّ به خبر الواحد** :

.... وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور :

أحدهما : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجوّزات العقـول وأمّـا بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نص الكتاب أو السنّة المتواترة فيعلم أنّه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : يخالف الإجماع فيستدلّ على أنّه منسوخ أو لا أصل له ...

والرابع : أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه فيدلّ ذلك على أنّه لا أصـل له لأنّه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم] .

(**قلت** : وهذا يفيد أنّ أصول الاعتقاد التي يجب معرفتها على الخلق كافّة لا تكون من الآحاد) .

ثم قال الخطيب البغدادي :

[**والخامس** : أن ينفرد برواية ما جرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يقبل لأنّه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية] . انتهى ما أردنا نقله فتأمل هذا الكلام من هذا الحافظ الإمام المطلع .

وأمّا الإمام أحمد فإن ثبت عنه ما قال من أن خبر الواحد يفيد العلم فليس كلامه بحجة بل أخطـأ إن قال ذلك ، مع أن الإمام أحمد أمر بالضرب على أحاديث رويت فيما بعد في الصحيحين ، وهذا يفيد أن خبر الواحد لا يفيد العلم عنده .

وأمّا ختم هذا الكاتب المتطاول بحثه عن الباجوري وحديث الآحاد بقوله : (حُكْمُ مُنكرِ حديثِ الآحاد) فليبيّن بأن الأشاعرة إمّا فساق وإمّا كفار وتصدير كلامه بنقل مقالة عمر الأشقر ، فممّا يضحك منه كل عاقل !!

ومن هو هذا الأشقر حتى يوضع بين أسماء العلماء ؟![٤٧٩]

---

(٤٧٩) وهذا الأشقر ليس ثَمّ هناك !! وقد صنّفنا فيما بعد رسالة أسميناها « تنبيه أهل الشريعة لما في كتب الأشـقر مـن الأخطاء الشنيعة » بينا فيه تحريف هذا الأشقر للأحاديث النبوية ووضعه فيها كلمات تؤيد عقيدته عقيدة التشبيه وغير ذلك فلينظرها من شاء .

وبعد ما مرّ من كلام الأئمة والحفّاظ والدلائل يتبيّن لكل عاقل أن كلامه هو والأشقر صاحبه وسادته ليس صحيحاً وأنّه متهجم على العلامة الباجوري حقداً وعداءً بلا موجب لأن جمهور المسلمين يقولون بقول الباجوري بما فيهم السلف والمحدّثين والأصوليين ، ولو أردنا ملاحقة هذا الشاذ في كل كلمة يكتبها في بحثه لأخرجنا له من طاماته مجلدات كبيرة ولطال الكلام ، لكن فيما ذكرنا هدم لبحوثه ولاستدلالاته أصلاً ورأساً وإنني أتعجب من دار الراية كيف تطبع مثل هذا التخليط والخبط المبني على الكذب[٤٨٠] .

وأما اعتراض الكاتب المتطاول على العلاّمة الباجوري في « مفهوم الإيمان » فاعتراض باطل لما يأتي :

لقد افترى هذا الكاتب على الباجوري ظلماً فزعم أن الباجوري رحمه الله تعالى يقول بأن الإيمان هو التصديق فقط ، و لم يلتفت الباجوري إلى تعريف الإيمان شرعاً ، ثم شرع هذا المتطاول في ردّ ما زعمه وافتراه على الباجوري ليوهم بأنّ الباجوري ضلّ في هذه المسألة وبهذا تخيّل أنّه استطاع أن يقنع البسطاء بأنّ الباجوري الذي يمثل الأشاعرة أخطأ وضلّ في تعريف الإيمان وكذلك الأشاعرة الذين يمثّلهم .

والواقع أنّ هذا الكاتب كذب على الباجوري والأشاعرة كذباً صريحاً وذلك لأن العلاّمة الباجوري ذكر أن للإيمان معنى لغوياً وهو غير مراد هنا وأنّ له معنى شرعياً وهو المراد هنا في هذا الباب كما سأثبته بعد قليل عن الباجوري في نفس الكتاب بل في نفس الصفحات التي شرح فيها الباجوري هذه المسألة إن شاء الله تعالى ، وإذا ثبت ذلك واتضح سقط كلام هذا المتحذلق واعتراضه على الباجوري من صفحة (٥٠) ـــ (٥٦) وخصوصاً أنّه انتحل كلام الباجوري نفسه وجعله ردّاً عليه ، وهذه الأعمال لا تصدر إلاّ عن إنسان لا يخشى الله ولا يفكّر في لقائه فالله تعالى حسيبه ، وإليكم بيان تزويره وافترائه :

قال هذا المتحذلق ص (٥٠) ما نصه :

[يقول اللقاني :

وَفُسِّـرَ الإيمـانُ بـالتصديق   والنُّطْـقُ فيـه الخُلْـفُ بـالتحقيق

وفسر البيجوري هذا النظم بقوله :

---

(٤٨٠) ومن العجب العجاب أن بعض المتمسلفين ـــ ومنهم سعد الحصين الوهابي ـــ ما يزالون يطبعون كتاب هذا الكاتب ـــ عمر محمود أبو عمر الملقب نفسه الآن بأبي قتادة رضي الله عنه !! ـــ وينشرونها في أقاليم بلاد الشام مع أن مؤلف الكتاب أعلن من بريطانيا أنه ضد نظام الدولة التي تمول هؤلاء المتمسلفين وأنه خارج على أئمتها !!

إن الإيمان هو مطلق التصديق والإيمان والعمل الصالح متغايران ، ومن صدّق بقلبه و لم يتفق لـه الإقرار في عمره لا مرّة ولا أكثر من مرّة مع القدرة على ذلك فهو مؤمن عند الله تعالى ولكنّه شـرط في إجراء الأحكام الدنيوية .

قال : والراجح أن الإيمان هو التصديق وهو غير الجزم] .

(قال الكاتب معلّقاً) : [هل الإيمان هو التصديق فقط ؟! (إن القول أن الإيمان هو التصديـق خطأ كبير لأن فيه اختصاراً على المعنى اللغوي فقط ، والإسلام قد أضاف للألفاظ معان شـرعية زيـادة على المعاني اللغوية ...)] إلى آخر هرائه الفارغ . انتهى ما أردنا نقله .

بيان الافتراء وإيضاحه :

أما قوله إن الباجوري قال : (إن الإيمان هو مطلق التصديق) ثمّ عزا ذلك لصفحة (٤٦) فكذب محض وذلك :

لأنّ الباجوري قال في تلك الصفحـة : (وإنّمـا كـان المختـار هـو الأوّل لأنّ الإيمـان في اللغة التصديق) .

فالباجوري رحمه الله تعالى قال في تلك الصحيفة إن تعريف الإيمان في اللغة هو التصديق ، فحذف ذلك الكاتب لفظ (في اللغة) ليتم له افتراؤه وليرضي سادته وليسـخط الله تعـالى عليـه ، وزعـم أن الباجوري لا يقول بالمعنى الشرعي للإيمان كما سأذكره عنه افتراء آخر أيضاً .

ثمّ إن المذكور لم ينقل كلام الباجوري بتمامه بل قطّع منه تقطيعاً مخلاً وإنّي سأنقل كلام الشـيخ الباجوري الكامل لأوضح كيف تلاعب به المذكور ، وسأوضع ما ذكره من كلام الشيخ الباجوري بـين أقواس فيكون الكلام الخارج عن الأقواس لم يذكره وإنّما أسقطه ليتم له مراده فـأقول : قـال العلامـة الباجوري ص (٤٦) :

« وإنّما كان المختار هو الأوّل لـ (أن الإيمان) في اللغة (هـو مطلـق)[٤٨١] (التصديـق) فيستعمل شرعاً في تصديق خاص[٤٨٢] ، ولا دليل على نقله للثلاثة كما زعمه المعتزلـة ، وقـد دلّـت

---

(٤٨١) هذه اللفظة التي هي (هو مطلق) من زيادة هذا المتحذلق .

(٤٨٢) قول الباجوري (فيستعمل شرعاً في تصديق خاص) حذفه هذا الكاتب لأنّه يدلّ على أن البـاجوري يقـول أن للإيمان تعريفاً شرعياً كما سيأتي .

النصوص على ثبوت الإيمان قبل الأوامر والنّواهي وعلى أن (**الإيمان والعمل الصالح متغايران**)[٤٨٣] ...

(**ومن صدّق بقلبه ولم يتّفق له الإقرار في عمره لا مرّة ولا أكثر من مرّة مع القدرة على ذلك**) لا يكون (**مؤمناً**) لا عندنا ولا (**عند الله تعالى**) وكلّ من القولين المذكورين ضعيف ، والمعتمد أنّه (ولكنّه)[٤٨٤] (**شرط في إجراء الأحكام الدنيوية**) فقط ، وإلا فهو مؤمن عند الله تعالى كما مرّ . انتهى فانظر كيف حرّف وتلاعب وزاد ونقّص .

ثمّ إن قول الكاتب المذكور : [هل الإيمان هو التصديق فقط ؟ إن القول أن الإيمان هو التصديق خطأ كبير لأنّ فيه اقتصاراً على المعنى اللغوي فقط[٤٨٥] والإسلام قد أضاف للألفاظ معان شرعية ، زيادة على المعاني اللغوية ...) اهـ .

فجوابه : أن العلامة الباجوري ذكر المعنى الشرعي للإيمان والذي لم يذكره هذا المتحذلق الغاش ! ممّا يجعل جميع كلام هذا المتحذلق هباء منثوراً !!

قال الباجوري معرّفاً المعنى الشرعي للإيمان ص (٤٣) :

« **قوله (بالتصديق) أي التصديق المعهود شرعاً ، وهو تصديق النّبي صلى الله عليه وآله وسلم في كلّ ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة : أي عُلِمَ من أدلّة الدين بشبه الضرورة .. والمراد بتصديق النبي في ذلك : الإذعان لما جاء به والقبول له ، وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان[٤٨٦] وقبول له حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار[٤٨٧] الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوّته ورسالته صلى الله عليه وآله وسلم ومصداق ذلك قوله تعالى : ﴿ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ قال عبد الله بن سلام لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابني ومعرفتي لمحمد أشد] انتهى .**

فاتضح أن الباجوري عرّف الإيمان لغة وشرعاً ولم يعتمد التعريف اللغوي فقط خلافاً لما يزعمه

---

(٤٨٣) هذا الفراغ الذي تركه هذا الكاتب يساوي (١٢) سطر وجعل الكلام الأوّل مع تحريف له مرتبطاً بالكلام الأخير دون أن يشير إلى ذلك .

(٤٨٤) هذه اللفظة (ولكنه) من زيادته فتنبّه .

(٤٨٥) تنبّه أيها القارئ إلى هذا الافتراء ، لأنّ الباجوري لم يقتصر على المعنى اللغوي بل أورد المعنى الشرعي واعتمده كما سيأتي فما أتى به الكاتب وما سيستنتجه غلط محض .

(٤٨٦) وهذا من الباجوري رحمه الله تعالى تصريح بعدم تفسير الإيمان بالمعنى اللغوي فقط .

(٤٨٧) ومعنى ذلك أنه : إن فسرنا الإيمان بالمعنى اللغوي يلزمنا أن نحكم لكثير من الكفار بالإيمان لأنّهم كانوا يعرفون صدق الرسول وإن لم يذعنوا له وهذا باطل .

الكاتب ، فبعد هذا نقول له :

قال تعالى :﴿ **إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون** ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ **أنظر كيف كذبوا على أنفسهم وضلّ عنهم ما كانوا يفترون** ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ **أنظر كيف يفترون على الله الكذب وكفى به إثماً مبيناً** ﴾ .

وأمّا كلام الكاتب المتحذلق في مسألة : (البيجوري وأوّل واجب على المكلّف)[488] ومسألة (البيجوري قبورياً)[489] ومسألة (الحكمة والتعديل في أفعال الله تعالى وأحكامه)[490] ومسألة (الكسب عند الأشاعرة)[491] فكلام باطل لا يحتاج لجواب ، كما أنّه اعتراض فاسد لا يحتاج لإفساد ، لأنّ المسألة الأولى هي : (أوّل واجب على المكلّف) لم يفهمها هذا المتحذلق كما يتضح ممّا كتبه ، واعترضه فيها على قولهم إن النظر أوّل الواجبات بإيراد نصوص غير مفيدة لمراده يردُّه قول الله تعالى الآمر بالنّظر والتفكر : ﴿ **أولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبأيّ حديث بعده يؤمنون** ﴾ وقال تعالى : ﴿ **أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزينّاها وما لها من فروج** ﴾ . وأمّا مسألة (البيجوري قبورياً) فمسألة باطلة وإذا أراد أن يعترض فليعترض على الحافظ الذهبي الذي يقول نقلاً عن الحافظ إبراهيم الحربي السلفي الأثري كما في « سير أعلام النبلاء » (٣٤٣/٩) في ترجمة علم الزهاد معروف الكرخي الصوفي حيث قال ما نصه :

« قال إبراهيم الحربي : قبر معروف الترياق المجرّب ، يريد إجابة دعاء المضطر عنده لأنّ البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء ... » اهـ .

ولو راجع هذا الكاتب المتطاول رسالتنا « التنديد بمن عدّد التوحيد » ورسالتنا « الإغاثة بأدلّة الإستغاثة » لَشُفِيَ بعون الله غليله وعناده والله الهادي .

لأن تقسيم التوحيد إلى ربوبية وإلى ألوهية أبطلناه هناك فليتأمّل وليتدبّر .

وأمّا خوضه في مسألة (الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى) ومسألة (الكسب عند الأشاعرة) فقد خاض فيهما خوضاً عجيباً وناقض نفسه فيهما وضرب وخبط النصوص بعضها ببعض وهو لا يدري ولو أنّه خاض فيهما بشيء يستحق الرد لرددت عليه ، وقد فعل فيهما كما

---

(488) من ص (٧٥ ـ ٧٧) .

(489) من ص (٧٨ ـ ٨٥) .

(490) من ص (٩٣ ـ ١٠٠) .

(491) من ص (١٠١ ـ ١٠٨) .

فعل في مسألة (الباجوري ومفهوم الإيمان) ويكفي أن نقول له عن مسألة الكسب عند الأشاعرة أن الأشاعرة يقولون بأن فعل العبد مخلوق لله تعالى لقوله سبحانه ﴿ **والله خلقكم وما تعملون** ﴾ وبنفس الوقت هو كسب للعبد : ﴿ **لا يكلّف الله نفساً إلاّ وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت** ﴾ وليس ذلك عند الأشاعرة لا جبراً ولا غيره ولا يعتقدون ذلك خلافاً لما افتراه هذا المتحذلق عليهم هناك .

والمعروف أن القائلون بعقيدة الجبر هم الحشوية المجسمة النواصب ، وإذا قال بعض الأشاعرة بالجبر فكلامهم مردود عليهم .

وما احتاج للردّ رددنا عليه قبلاً في هذه الرسالة كما سبق .

وبقيت مسألة نجاة والديّ النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قدّمت الكلام عليها مختصراً في هذه الرسالة وسأوسع الكلام هنا أكثر راجياً من الله تعالى أن يشفّع فيّ نبيه الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لدفاعي عن والديه الكريمين فأقول وبالله تعالى التوفيق :

صدّر الكاتب المتطاول انتفاده للعلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة والديّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ص (٨٦) بخلط وخبط عجيبين ، وذلك أنّه قال : [ممّا يقرره الباجوري هو أن والديّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجنّة ، وأن الله أحياهما فدعاهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآمنا ثمّ ماتا] اهـ .

وهذا كذب منه على العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى ، وذلك لأن الباجوري قرّر قبل ذلك بصحيفة في شرحه ص (٢٩) أن الأدلّة القطعية تثبت نجاتهما فلا تعارضها أحاديث الآحاد كما هو مقرّر في الأصول .

ثمّ قال الباجوري ص (٣٠) من شرحه على الجوهرة بعد تقرير المسألة : « على أنّه قيل إنّه تعالى أحياهما حتى آمنا به ، ثمّ أماتهما » اهـ .

وهذا القول من الباجوري يُفْهَم منه عند العلماء وعند كل من أوتي فهما أنّه ضعّف القول بإحيائهما ، ويؤكّد تصديره بلفظة (قيل) الدّالة على التمريض ، فهو يقرّر نجاتهما .

ثم قال هذا الكاتب :

[وكم تمنينا أن يكون أدب البيجوري مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على وجهه الصحيح وهو إعمال النصوص والأدب مع العقيدة في تقرير نصوصها هو كمال الأدب مع رسول الله ، وهذه المسألة هي ككل مسائل العقيدة التي لا يجوز الخوض فيها من قبل الرأي والهوى بل لا بدّ من النّص والأثر الصحيح] انتهى كلامه بمغالطاته المعلومة .

وجوابه : أنّ هذا تشدّق لا معنى له لأن الباجوري رحمه الله تعالى تأدّب مع النّبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعْمَلَ النّصوص حسب قواعد الشريعة المقررة في الأصول وحسب ما نص عليه كبار المحدّثين من أنّ حديث الآحاد إذا عارض القطعي سقط الاحتجاج به ووجب عدم الأخذ بظاهره ، فقد أخذ الباجوري بالقطعي الثابت وهو آيات القرآن الكريم .

وأما قول الكاتب : [والأدب مع العقيدة في تقرير نصوصها] اهـ .

فجوابه : وهل تعرف أيها المتحذلق الأدب أو سمعت به ؟! وهل من الأدب ترك نصوص القرآن القطعية المفيدة للعلم واتّباعَ الظنّي المُعارض بها ؟!

وهل هذا (التخبيص في الكلام) في الاستدلال يقال له عقيدة ؟! وقولك إن هذه المسألة من مسائل العقيدة كذب بحت ، لأنّه لو مات أي إنسان وهو لا يعلم هذه المسألة ، لا ضير عليه قطعاً باتفاق من يعتد به من العلماء ، وهذا مما لا يحتاج لدليل نسرده ولا برهان نذكره .

وقولك بأن هذه المسألة ككل مسائل العقيدة التي لا يجوز الخوض فيها من قبل الرأي والهوى ... إلى آخر الهراء الفارغ .

فوالله تعالى يميناً برّه ما أراك إلا خائضاً في علم الكلام المذموم الذي لم يخض فيه السلف الصالح بالرأي والهوى وبترك نصوص القرآن القطعية مع الجهل المركب . ونسألك أنت وأمثالك هل خاض في هذه المسألة السلف والصحابة ؟! وهل قال الصحابة رضي الله عنهم اعلموا أيها النّاس أن من مسائل العقيدة التي يجب أن تعتقدوها وتصنّفوا فيها أن والديَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نار جهنّم ؟!

فلتعلم أنّك تتكلّم بكلام بعيد عن قواعد الشرع وترمي الأبرياء وتتهم من شئت بالضلال طاعة لسادتك معرضاً عن أدلّة الشرع المعتبرة إلى الأدلّة الشاذة المعارَضة ، ثم تزعم اقتفاء الأثر وتدّعيه (!) والله حسيبك .

وقولك : [قبل أن نخوض بذكر النصوص علينا أن لا نلتفت لقول الباجوري إنّ حديث الآحاد لا يؤخذ به في العقائد ، فقد قدّمنا وجه الحق عند السلف في هذه المسألة : وهو أن حديث الآحاد يفيد العلم والعمل ...] اهـ .

ونقول لك : ونحن أيضاً قد قدّمنا بطلان ادّعائك على السلف والمحدّثين وأقمنا البرهان على أن الآحاد يفيد الظنّ والمتواتر يفيد القطع وأنّهما إذا تعارضا وجب تقديم المتواتر القاطع وطرح الآحاد المظنون ، ونزيدك هنا أيضاً نصوصاً في ذلك مع أن الباجوري نبّه على أن الأحاديث التي تقول عن والدي النبي أنهما في النار آحاد معارضة بالقطعي فالباجوري لم يردها لأنها آحاد فقط بل لمعارضتها للنصوص القطعية في القرآن الكريم .

قال الحافظ ابن الأثير في جامع الأصول :

« وخبر الواحد **لا يفيد العلم** ولكنّا متعبّدون به وما حكي عن المحدّثين من أن ذلك يورث العلم فلعلّهم أرادوا أنّه يفيد العلم بوجوب العمل ، أو سمّوا الظنّ علماً ، ولهذا قال بعضهم يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنّما هو الظنّ ، وقد أنكر قوم جواز التعبّد بخبر الواحد عقلاً فضلاً عن وقوعه سماعاً وليس بشيء ، وذهب قوم إلى أن العقل يدلّ على وجوب العمل بخبر الواحد وليس بشيء ، فإن الصحيح من المذهب والذي ذهب إليه الجماهير من سلف الأئمّة[٤٩٢] من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلّمين أنّه لا يستحيل التعبّد بخبر الواحد عقلاً ولا يجب التعبد عقلاً ، وأنّ التعبّد واقع سماعاً ، بدليل قبول الصحابة خبر الواحد وعملهم به في وقائع شتّى لا تنحصر[٤٩٣] ، وانفاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسله وقضاته وامراءه وسعاته إلى الأطراف وهم آحاد[٤٩٤] ، وبإجماع الأمّة على أن العامّي مأمور باتباع المفتي وتصديقه مع أنّه ربما يخبر عن ظنّه فالذي يخبر عن السماع الذي لا شكّ فيه أولى بالتصديق » اهـ .

انظره من « شرح جامع الأصول للقليوبي » (١/٥٢ ــ ٥٣) .

وقال الإمام ابن الحاجب في « منتهى الوصول » ص (٧١) : ــ محتجاً بأنّ خبر الآحاد يفيد الظنّ دون العلم ــ ما نصّه :

« لنا : لو حصل العلم به غير قرينه لكان عادياً ، ولو كان كذلك لاطّرد كخبر التواتر ، وأيضاً لو حصل العلم له لأدّى إلى تناقض المعلومين عند إخبار العدلين بالمتناقض ، وأيضاً لو حصل العلم به لوجب تخطئة مخالفه بالاجتهاد ، ولعورض به التواتر ولامتنع التشكيك بما يعارضه ، وكل ذلك خلاف الإجماع » اهـ .

وأمّا اعتراض الكاتب على الباجوري بقوله :

---

(٤٩٢) انظر وتمعن في هذا الكلام لتتحقق أن إجماع السلف منعقد على العمل بخبر الواحد الذي لم يعارضه معارض معتبر وأن هؤلاء المتمسلفين حرّفوا فقالوا : إن إجماع السلف منعقد على أن خبر الواحد يفيد العلم . وبينهما بَوْنٌ بعيد .

(٤٩٣) وقد صنّف في الاحتجاج بخبر الواحد سيدنا محدّث العصر وإمامه عبد الله ابن الصدّيق الغماري سمّاه : « فتح الغني الماجد ببيان حجيّة خبر الواحد » فليراجع .

(٤٩٤) الحقيقة أنهم ليسوا آحاد ! لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يسافر الرجل وحده وأنه كان يبعث بعثاً على رأسهم رجل كما بينت ذلك في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (١٢٦-١٣١) ومقدمتي على « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » فارجع إليهما .

[يقول البيجوري : إذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الراجح علمت أن **أبويه** صلى الله عليه وآله وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل جميع آبائه صلى الله عليه وآله وسلم وأمهاته ناجون ومحكوم بإيمانهم لم يدخلهم كفر ولا رجس ولا عيب ولا شيء مما كان عليه الجاهلية] اهـ .

فاعتراض باطل وكلام الباجوري هذا صحيح لأنّ أبويه صلى الله عليه وآله وسلم لايتصوّر منهما كفر ولا إيمان لعدم توجّه الخطاب لهما ولفقد النذير بنص القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ **وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير** ﴾ سبأ : ٤٤ ، ولقوله تعالى : ﴿ **ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون** ﴾ ولقوله تعالى ﴿ **وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ ولذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني :

« الظنّ بآل بيته كلهم أن يطيعوا عند الإمتحان » اهـ هذا على فرض اعترافنا بصحة حديث الامتحان يوم القيامة الذي ردّه جماعة من الحفاظ ، وإلاّ فهو حديث شاذ معارض للقرآن كما سيأتي .

وأمّا قول الكاتب :

[امّا مناقشة البيجوري في تصحيح حديث إحياء أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الكشف فهذه مسألة أخرى أفردنا لها باباً خاصاً] اهـ .

فجوابه : أن الباجوري رحمه الله تعالى لم يحتج بتصحيح الحديث المذكور بالكشف بل قال ص (٣٠) ما نصه :

« ولعلّ هذا الحديث صحّ عند أهل الحقيقة بطريق الكشف كما أشار إليه بعضهم ... » اهـ فتأمّل .

وأمّا إيراد هذا المتطاول حديث : (أربعة يمتحنون يوم القيامة ... وذكر منهم : ورجل مات في فترة ... ويقول الله لهم يوم القيامة : أن ادخلوا النّار فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً) فهو حديث لا دلالة فيه على أن والديه صلى الله عليه وآله وسلم مقطوع بأنهما في النّار ولا سيما مع قول الحافظ ابن حجر العسقلاني : الظن بآبائه صلى الله عليه وآله وسلم كلّهم يطيعون عند الامتحان لِتَقرّ بهم عينه صلى الله عليه وآله وسلم . ونقله عنه الحافظ السيوطي في الحاوي (٢/٢٠٧) .

قلت : تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ **ولسوف يعطيك ربّك فترضى** ﴾ . مع أنّ الحديث شاذ بالمرّة ! فقد ردّه الحفاظ المتقدّمون منهم الحافظ ابن عبد البر حيث قال في « التمهيد » عن هذا الحديث وما في معناه كما نقله سيدي عبد الله الغماري محدّث العصر في « الفوائد المقصودة » ص (٩٨) :

« قال الحافظ ابن عبد البر : ليست هذه الأحاديث من أحاديث الأئمة ، وإنما هي من أحاديث الشيوخ قال عقيل ابن أبي طالب : ويدلّ على ضعفها أن الآخرة ليست دار تكليف لأنّ المطلوب إنّما هو الإيمان بالغيب والآخرة دار عيان ولذا لا تنفع التوبة عند الاحتضار ولا عند طلوع الشمس من مغربها لأنّها ساعة معاينة وإذا لم ينفع عندها في الدنيا فكيف ينفع في الآخرة ؟! .. » اهـ .

وأمّا إيراد الكاتب ص (٨٧) من ردّه حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبي طالب .

وإيراد قول الله تعالى : ﴿ **ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم** ﴾ . فهذا إيراد باطل جداً ، وذلك لأنّ هذا الحديث يتعلّق بأبي طالب ولا يتعلّق بوالديه صلى الله عليه وآله وسلم إن صحّ !! وذلك كما هو معلوم ومشهور لأن أبا طالب أدرك بعثة النبي و لم يسلم ، أمّا أبواه فلم يدركا البعثة فأين هذا من هذا ؟!

وكذلك حديث سماع عذاب القبر من قبر الرجل النجاري المدفون في الجاهلية ، شاذ أيضاً لمعارضته القرآن مع أنّه يدخله احتمالات .

وينحصر استدلال المتمسلفين على أن والدي الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في النار بحديثين من الآحاد الشاذ :

(**أولهما**) : حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : « استأذنت ربي أن أستغفر لأمّي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » وفي الحديث أنّه بكى وأبكى من حوله . ولا يستدلّ بهذا الحديث على أنّ والدته في النّار لأمور :

١ ـــ لأنّ هذا الحديث معارض لقول الله تعالى ﴿ **وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ والقوم الذين بعث فيهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يأتيهم نذير لقوله تعالى ﴿ **وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير** ﴾ وسيدنا إبراهيم لم يبعث إليهم إنّما بعث إلى أهل العراق وابنه سيدنا إسماعيل عليهما الصلاة والسلام بعث للجرهميين الذين خرجوا من مكة و لم يبعث للقرشيين الذين منهم والده ووالدته صلى الله عليه وآله وسلم بنص القرآن القاطع القائل ﴿ **لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون** ﴾ .

٢ ـــ أن بكاءه صلى الله عليه وآله وسلم على والدته لا يدلّ على أنّها من أهل النّار بوجه من الوجوه بدليل أنّه بكى على إبراهيم عليه السلام كما في الصحيحين وقال : « تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضي ربنا والله يا إبراهيم إنّا بك لمحزونون » .

٣ ـــ إذنُ الله تعالى له بزيارة قبرها يدلّ على أنّها ليست كافرة من أهل النّار وذلك لأنّ الله تعالى

نهاه أن يقوم على قبور الكفار والمنافقين في قوله تعالى ﴿ **ولا تصلّ على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنّهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون** ﴾ .

٤ ـ إن هذا الحديث الظني الشاذ ليس فيه تصريح بأن أمّه صلى الله عليه وآله وسلم في النّار وإنّما استنبط ذلك المتمسلفون وعارضوا به الأدلّة القطعية الصريحة التي نصت على نجاة أهل الفترة ، فبعد هذا لا يمكن بوجه من الوجوه الاستدلال بهذا الحديث الشاذ .

(**ثانيهما**) : حديث أن الرجل قال : يارسول الله أين أبي ؟ قال : (في النّار) **فلما قضى دعاه** فقال : (إن أبي وأباك في النّار) . رواه مسلم .

والجواب على هذا الحديث من وجوه كما بيّن بعضها إمام العصر سيدي المحدث عبد الله ابن الصديق الغماري في كتابه « الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة » وإنّي سأذكر الآن بعض الوجوه التي وَصَلْتُ إليها ثم أذكر كلام سيدي المحدّث الغماري برمته إن شاء الله تعالى ، فأقول :

إن الاستدلال بهذا الحديث على أنّ والده صلى الله عليه وآله وسلم في النّار باطل لوجوه :

١ ـ يحتمل أن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد بقوله : (أبي) عمّه أبا طالب فإنّه من الشائع في لغة العرب وعند غيرهم تسمية العم أبا ، وقد ورد القرآن الكريم بذلك : قال الله تعالى : ﴿ **أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون** ﴾ البقرة : ١٣٣ ، فسمى إسماعيل من آباء يعقوب مع أنّه عمّه ، والدليل إذا طرأه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مقرّر في الأصول .

٢ ـ ويؤكّد الوجه الأوّل : أنّ الإمام النووي في تبويبه لصحيح مسلم ذكر هذا الحديث في باب أنّ من مات على الكفر فهو في النّار ولا تناله شفاعة ولاتنفعه قرابة المقرّبين ، والمراد بذلك أبو طالب الذي أدرك بعثته صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن ينطق بالشهادة ومات على هذه الحالة فنزل قول الله تعالى ﴿ **ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنّهم أصحاب الجحيم** ﴾ . وهذه الآية توافقها ترجمة الإمام مسلم للحديث الذي نحن بصدده .

هذه النقطة هو بناء على ظاهر ما في الصحيح وما يقتضية كلام النووي !! وما يلزم به هذا المتمسلف مما يجري على قواعده !! ونحن نقول هذه الآية لم تنزل في أبي طالب وإنما لفقت في العصر الأموي من قبل النواصب عليه ، وهو من أكبر مناصري النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من المسلمين الداخلين في الجنة بإذن الله تعالى ، وهذا موضوع يحتاج إلى إفراد رسالة خاصة به وإنما ذكرناه هنا للتنبيه .

(**تنبيه**) : وقع الكاتب في خطأ في ألفاظ الحديث فذكر فيه كما في

صحيفة (٨٧) (**فلما قضى**) والصواب (**فلما قفّى**) كما في صحيح مسلم (١٩١/١) وشرح مسلم للنووي (٧٩/٣) فليتأمّل .

٣ ـــ هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود إن قلنا إن قوله فيه : (أبي) هو أبوه عبد الله عليه السلام ، وذلك لأنّ أباه عبد الله من أهل الفترة لأنّه لم يدرك بعثته صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً ، ولأنّه من قوم لم يأتهم رسول بدليل صريح قول الله تعالى : ﴿ **وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير** ﴾ سبأ : ٤٤ وصريح قوله تعالى : ﴿ **بل هو الحق من ربك لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون** ﴾ السجدة : ٣ ، وهؤلاء غير معذّبين قطعاً لقوله تعالى : ﴿ **وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ **وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون** ﴾ والقول بأنّ قومه صلى الله عليه وآله وسلم ومن حوله من العرب ليسوا مشمولين بالعفو الإلهي من أبطل الباطل لأن الحديث الموهم بذلك شاذ مردود لمعارضته النصوص القطعية التي ذكرناها ولأنّه يعارض كون آبائه صلى الله عليه وآله وسلم خيار الناس الذين لم تصلهم دعوة ، والدليل على كونهم خيار الناس أن الله عز وجل أهلك أصحاب الفيل الذين أرادوا بلدهم والبيت الذي يعظّمونه وأرادوا إذلالهم فارتفع بعد ذلك شأنهم وظهر عزّهم بين النّاس ، قال النّبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فضّل الله قريشاً بسبع خصال لم يعطها أحد قبلهم ولا يعطاها أحد بعدهم : فضّل الله قريشاً أنّي منهم ، وأنّ النّبوّة فيهم ، وأنّ الحجابة فيهم ، وأنّ السقايا فيهم ، ونصرهم على الفيل ، وعبدوا الله عشر سنين لا يعبده غيرهم ، وأنزل الله فيهم سورة من القرآن لم يُذكر فيها أحد غيرهم ﴿ **لإيلاف قريش..** ﴾ . رواه البخاري في التاريخ والطبراني والحاكم عن أم هانئ وهو حسن ولأنّه صلى الله عليه وآله وسلم قال : (أنا محمد بن عبدالله بن عبد المطلب ـــ قال فما سمعناه ينتمي قبلها ـــ إلا أن الله عز وجل خلق خلْقه ثمّ فرّقهم فرقتين فجعلني في خير الفريقين ثمّ جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة ثمّ جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً فأنا خيرهم بيتاً وخيرهم نفساً) صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢١٥/٨ ـــ ٢١٦) : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح » ، أفبعد هذا الفضل يقال إن هؤلاء غير مشمولين بالعفو الإلهي ؟! وهل يكون والد المصطفى ووالدته في فرقة غير مشمولة بالعفو الإلهي الذي شمل أهل الفترة ؟!

قال الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى :

هذي أدلّة لو تفرّد بعضها لكفى	**فكيف بها إذ تتألّف**
وبحسب من لم يرتضيها صمته أدبا	**ولكن أين من هو منصف**
صلى الإله على النّبي محمد	**ما جدّد الدين الحنيف محنّف**

٤ ــ أنّ هذا الحديث حديث « أبي وأباك في النّار » ورد عند البزار « كشف الأستار » (٦٥/١) بسند أصح من سند مسلم ، أو على الأقل صحيح بلفظ لا شذوذ فيه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه : « **حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار** » بدل : « أبي وأبوك في النّار » وهي تورية لملاطفة قلب الرجل إن صح ذلك .

(**تنبيه**) : يحتمل أن يكون السائل الذي قال أين أبي ؟ قد مات أبوه بعد البعثة لذلك قال عنه النّبي صلى الله عليه وآله وسلم إنّه في النّار ، وهذا الذي نقول به ، وهو : أن والد السائل مات بعد البعثة وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكما تقدم : **متى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال** .

وإنّني أنقل الآن إن شاء الله تعالى بحث إمام العصر أبي الفضل الغماري في بيان شذوذ حديث « أبي وأباك في النّار » فأقول : قال حفظه الله تعالى في « الفوائد المقصودة » ص (٩٣) ما نصه :

[**الحديث الثالث** : روى مسلم أيضاً من طريق حمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس : «أن رجلاً قال : يا رسول الله أين أبي ؟ قال : في النّار ، فلمّا قفّى الرجل دعاه فقال : إنّ أبي وأباك في النّار » .

قلت : هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود لما مرّ بيانه آنفاً[٤٩٥] وتكلّم عليه عبد العظيم أبادي في عون المعبود فنقل كلام النّووي في أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النّار ، وليس هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة ، فإنّ هؤلاء قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء ثمّ قال ــ الأبادي ــ :

« وكل ما ورد بإحياء والديه صلى الله عليه وآله وسلم وإيمانهما ونجاتهما أكثره موضوع مكذوب مفترى ، وبعضه ضعيف جداً لايصح بحال لاتفاق أئمة الحديث على وضعه وضعفه[٤٩٦] كالدارقطني والجوزقاني وابن شاهين والخطيب وابن عساكر وابن ناصر وابن الجوزي والسهيلي والقرطبي والمحب الطبري وفتح الدين ابن سيد الناس وابراهيم الحلبي وجماعة ، وقد بسط الكلام في عدم نجاة الوالدين العلاّمة إبراهيم الحلبي في رسالة مستقلة له والعلاّمة علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » وفي

---

(٤٩٥) أي من الآيات التي ذكرناها والتي سيذكرها السيد فيما بعد .

(٤٩٦) اعلم وتنبّه أن بعض أئمة الحديث صححوا تلك الأحاديث بغض النظر على أنّا نوافقهم أو نخالفهم كما نقل ذلك السيد أحمد زيني دحلان في سيرته المطبوعة على هامش السيرة الحلبية (٦٠/١) حيث قال : بل صححه غير واحد من الحفاظ و لم يلتفتوا للطعن فيه . اهـ

رسالة مستقلة[٤٩٧] ويشهد لهذا المسلك هذا الحديث الصحيح ، والشيخ جلال الدين السيوطي قد خالف الحفاظ والعلماء المحققين وأثبت لهما الإيمان والنجاة فصنّف الرسائل العديدة في ذلك وهو متساهل جداً لا عبرة بكلامه في هذا الباب ما لم يوافقه الأئمة النقاد ، وقال السندي : من يقول بنجاة والديه صلى الله عليه وآله وسلم يحمله على العم فإن اسم الأب يطلق على العم مع أن أبا طالب قد ربّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيستحق إطلاق اسم الأب من تلك الجهة .

وهذا أيضاً ـــ أي كلام السندي ـــ كلام ضعيف باطل ، وقد ملأ مؤلّف تفسير « روح البيان » تفسيره بهذه الاحاديث الموضوعة المكذوبة كما هو دأبه في كل موضع من تفسيره بإيراده للروايات المكذوبة فصار تفسيره مخزناً للأحاديث الموضوعة ، وقال بعض العلماء التوقف في الباب هو الأسلم وهو كلام حسن » .

انتهى كلام صاحب عون المعبود ، وفيه مؤاخذات :

١ ـــ قول النّووي إنّ أهل الفترة من العرب بلغتهم دعوة إبراهيم عليه السلام وغيره من الأنبياء مناقض لمعنى الفترة ، فإنّ المراد بالفترة زمان لم يصل فيه لأهله رسول ، ولا عرفوا ديناً من الأديان ، فكيف يقول إنّ أهل الفترة بلغتهم دعوة إبراهيم والله تعالى يقول في حق العرب ﴿ **وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير** ﴾ ويقول أيضاً ﴿ **لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك** ﴾ .

٢ ـــ أحاديث إحياء أبويّ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم وإيمانهما به أحاديث موضوعة لا يجوز الاعتماد عليها ، وإنّما نعتمد على كلام الله ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ **وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ ويقول : ﴿ **وما كان ربّك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون** ﴾ ويقول في حق العرب أهل مكّة ومن حولهم : ﴿ **وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير** ﴾ . فهذه الآيات وغيرها مما في معناها هي التي نعتمدها في نجاة أهل الفترة ، ومنهم أبوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٣ ـــ اعتماد علي القاري وإبراهيم الحلبي على هذا الحديث في قولهم : إنّ أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النّار تساهل غريب ، وغفلة كبيرة[٤٩٨] عمّا هو مقرّر في علم الأصول فلم يقل أحد

---

(٤٩٧) هذه الرسالة طبعها المتسلّفون في نجد ووزّعوها على العوام ليعتقدوا أنّ والدي الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في النّار فالله حسيبهم .

(٤٩٨) بعث لي أحد إخوتنا وهو الأخ عبد الهادي فرج الله حفظه الله تعالى بالتعقب التالي :

[أبو حنيفة لم يقل إنّ والدي المصطفى ماتا على الكفر بل قال : (ما ماتا على الكفر) ومن هنا جاء الخطأ لعلي القاري لكنه رجع عنه وإليك النقاط التالية :

١ ــ قال العلاّمة المحبي في كتابه « خلاصة الأثر » (١٨٦/٣) :

« ... وقد قيّض الله تعالى الإمام عبد القادر الطبري للرّد على القاري فألّف رسالة أغلظ فيها في الرد عليه . وبالجملة فقد صدر منه أمثال ما ذكر ، وكان غنياً أنْ تصدر منه ولولاها لاشتهرت مؤلّفاته بحيث ملأت الدنيا لكثرة فائدتها وحسن انسجامها » .

٢ ــ وقال الإمام المحدث الكوثري رضي الله عنه في هامش « الترحيب بنقد التأنيب » متكلماً عن رسالة القاري :

« ... بعد أن قبر ما انطوت عليه من الرأي الهالك بردود أهل العلم » .

٣ ــ وقال الإمام عبد الله الغماري حفظه الله تعالى في تعليقه على « المقاصد الحسنة » عن رسالة القاري : « بأنّها جرأة مذمومة منه » .

٤ ــ وقال الإمام الكوثري في مقدمته لكتاب « العالم والمتعلّم » :

(... ويقول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح الإحياء والقاموس في رسالته : « **الانتصار لوالديّ النبي المختار** » ... ما معناه : أنّ الناسخ لما رأى تكرر ما في (**ما ماتا على الكفر**) ظنّ أنّ إحداهما زائدة فحذفها فذاعت النسخة الخاطئة ، ومن الدليل على ذلك سياق الخبر لأنّ أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة لجمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين ، مع عدم التخالف بينهم في الحكم . وهذا رأي وجيه من الحافظ الزبيدي إلاّ أنّه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا) وإنّما حكى ذلك عمّن رآها وإنّي بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين كما رأى بعض أصدقائي لفظي (ما ماتا) و (على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام ــ عارف حكمت ــ المذكورة ، وعلي القاري بنى شرحه على النسخة الخاطئة وأساء الأدب) اهـ كلام الإمام الكوثري رحمه الله ، ومنه يتضح أنّ خطأ الناسخ في « الفقه الأكبر » هو الذي أوقع القاري في ما وقع فيه .

٥ ــ وذهب العلاّمة المحقق الشيخ مصطفى الحمامي رحمه الله تعالى إلى أنّ القاري رجع عما كتبه بتلك الرسالة بما كتبه في شرحه على « الشفا » للقاضي عياض (٦٠١/١) ، (٦٤٨/١) فأمّا الموضع الأوّل فذكر صاحب الشفا : « أنّ أبا طالب قال للنّبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رديفه بذي المجاز عطشت وليس عندي ماء فنزل النّبي صلى الله عليه وآله وسلم وضرب بقدمه الأرض فخرج الماء فقال : اشرب » فقال القاري بعد كلام : وأبو طالب لم يصح إسلامه ، وأما إسلام أبويه ففيه أقوال والأصح إسلامهما على ما اتفق عليه الأجلّة من الأئمة كما بينه السيوطي في رسائله الثلاث المؤلفة . اهـ ثم قال الشيخ مصطفى الحمامي في كتابه « النّهضة الإصلاحية » : وبهذا قد كفانا مؤلّف الرسالة نفسها وهو الشيخ ملاّ علي القاري مؤونة الرّد عليه برجوعه إلى الحق والصواب ، وهكذا العلماء الأكابر لا تنتظر منهم إلاّ الرجوع إلى الصواب إن أخطأوا والإنابة إلى ربهم إن عصوا ، والمبادرة إلى الكمال إن عرجوا إلى نقص . اهـ

٦ ــ قال الشيخ الفاضل : (وهبي غاوجي) حفظه الله تعالى في كتابه « أبو حنيفة » ص (٢٦٠) :

« ... رأيت بعيني نسخة خطية من « الفقه الأكبر » بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام وفيها (ما ماتا) » اهـ .

فتأمّل هذه الفوائد النفيسة التي أتحفنا بها الأخ عبد الهادي سدد الله خطاه .

والعلماء باعتماد خبر الآحاد وترك القرآن الكريم .

٤ ـ الحافظ السيوطي متساهل حقاً ، لكنه في هذا الباب متمسك بالحق المؤيّد بالأدلة ، وكفى بالقرآن دليلاً لقوله .

أمّا صاحب تفسير « روح البيان » فليس من أهل الحديث فلذلك يذكر الموضوعات في تفسيره مثل الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود وغيرهم .

٥ ـ بيّن صديقنا العلامة الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله تعالى أنّ : علياً القاري اعتمد في القول بعدم نجاة الأبوين على عبارة وقعت في « الفقه الأكبر » لأبي حنيفة تفيد ذلك ، قال : وهو مخطئ ، فإن نسخ الفقه الأكبر المعتمدة فيها تصريح أبي حنيفة بنجاة الأبوين ، والخلاصة أنّ الحديث شاذ مردود كما تقدّم ، لكن ورد من طريق آخر بلفظ لا شذوذ فيه . روى البزار والطبراني والبيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه : أن أعرابياً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أين أبي ؟ قال : في النّار . قال فأين أبوك : قال « **حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنّار** » إسناده على شرط الشيخين وهو أصح من حديث مسلم ، وليس فيه أنّ أبا النّبي صلى الله عليه وآله وسلم في النّار ، فهذا الحديث هو المعتمد .

٦ ـ استحسان كلام من اختار التوقف في هذا الباب خطأ ، لأنّ التوقف إنّما يكون حيث تتكافأ الأدلة ، وهنا لا تكافؤ ، فالقرآن قاطع في نجاة أهل الفترة ومنهم الأبوان .

(**تنبيه**) : توقف الحافظ السخاوي في نجاة أبوي النّبي صلى الله عليه وآله وسلم واختار السكوت عن نجاتهما وعدمها اعتماداً على هذين الحديثين الشاذين[٤٩٩] وهذا عجيب منه ! فإن التوقف إنّما يكون حيث تتكافأ الأدلة ، وهنا لا توجد مكافأة ، لأنّ القرآن قاطع في نجاتهما ، وخبر الآحاد لا يقوى على معارضة القرآن .

وأعجب منه موقف علي القاري فإنّه ألّف رسالة جزم فيها بأنّ أبويه صلى الله عليه وآله وسلم في النّار ، وترك القرآن القاطع معتمداً على الحديثين الشاذين وأظن أن الله تعالى يعاقبه على ذلك] .

انتهى كلام إمام العصر سيدي عبد الله الغماري من كتابه « الفوائد المقصودة » جزاه الله خيراً ومتّعنا بحياته . على أنّي سأفرد مصنّفاً خاصاً إن شاء الله تعالى في نجاة والدي الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم أدفع فيه جميع الشبه الواردة ، وأورد كل ما وصلت إليه من أدلة متنوعة من القرآن والحديث وغير ذلك والله تعالى الموفّق .

---

(٤٩٩) أي حديث زيارة الرسول لقبر أمه وحديث أبي وأباك في النّار .

وفي الختام :

أسأل الله تعالى أن أكون موفّقاً في دفاعي عن العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى فيما افترى عليه أعداؤه ، ولا يعني هذا قطعاً أن العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى معصوم لم يقع له خطأ ، وقد وقعت للعلاّمة الباجوري بعض الأخطاء في « شرح الجوهرة » وفي غير ذلك من كتبه لكنها أخطاء غير مكفّرة خلافاً لما وقع للحرّاني من أخطاء ، من تلك الأخطاء التي وقعت للباجوري تعريفه للنبي بأنه :

(إنسان أوحى إليه بشرع و لم يؤمر بتبليغه) ، مع أن الصحيح في تعريف النّبي أنّه : (إنسان أوحي إليه بشرع الرسول الذي سبقه وأُمِرَ بتبليغه) ، وقد تتابع المتأخرون على تعريف النبي بالتعريف الذي أشرنا بأنّه خطأ ، وخالفوا الأدلة تقليداً ودون أن ينظروا في تعريف المتقدمين للنبي .

فقد أخطأ الأخ البحاثة المتطاول في نقده لشرح الباجوري فنقد الصواب وترك الخطأ تماماً كشيخه الألباني في نقده لكتاب « فقه السنّة » حيث ترك كثيراً مما يجب نقده واشتغل بنقد أشياء إما صحيحة وإما غير مهمّة ، والتوفيق من الله تعالى .

كما أسأل الله تعالى أن يكتبني في زمرة المدافعين عن الحق وأهله ومنهم العلماء الذين وصفهم الأخ الكاتب بنفايات اليونان وعقائد الهندوس و ... وغير ذلك ، وعلماء الأشاعرة الذين منهم الحافظ البيهقي والنووي وابن صلاح وابن فورك وابن حجر العسقلاني والسخاوي والسيوطي والعز ابن عبد السلام وغيرهم من مئات العلماء جميعهم أشاعرة وهم حقيقة من علماء الإسلام فالدفاع عن عقيدتهم في التنزيه دفاع عن عقيدة أهل الإسلام ، ومن حاربهم ونبذهم جملة لأنّهم أشاعرة منزهين ومؤولين لا شك أنه غير موفّق والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، والحمد لله رب العالمين .

فرغت منها يوم ٢٤ ربيع ثاني سنة ١٤١٠ هـ وبالله حُسْن الختام .

الجواب الدقيق

على ما وقع في كتاب در الغمام الرقيق

كتبه

الحسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن صحابته المتقين .

أما بعد : فقد جاءتني عدة أسئلة فيها استفسارات عما كتبه الشيخ عبدالله التليدي المغربي الطنجي نقلاً عن السيد الحافظ أحمد بن الصديق في كتاب « در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق » حيث أن في الكتاب عقائد وأحكام وعبارات مستهجنة منقولة عن هذا السيد الحافظ وأخطر تلك العبارات التي نتخذ منها موقفاً مضاداً هي تلك العبارات متعلقة بالتوحيد أو بالثناء على ابن تيمية ونحو هذه المسائل والقضايا التي كأنَّ فيها نصرة لعقيدة الوهابيين القرنيين(٥٠٠) المتمسلفين .

وممن سألني عن ذلك واتصل بي الشيخ محمود سعيد ممدوح المصري وبعض إخوتنا في طرابلس وصيدا في لبنان ، وبعض إخوتنا المغاربة والأخ الملقب بالمؤيد الأشعري .

فأقول وبالله تعالى التوفيق :

ما جاء في كتاب « در الغمام الرقيق » مردود من عدة أوجه منها :

(**الوجه الأول**) **وهو الأهم** : أن هناك بتر وحذف وتحريف لكلام السيد أحمد بن الصديق ! وسأضرب مثالاً على ذلك ليتضح الأمر :

لحسن الحظ أو التقدير كنت قد حصلت على رسالة من رسائل الحافظ السيد أحمد وفيها ذكر الألباني ، وهي مذكورة في كتاب « در الغمام الرقيق » ص (١٩١) وهي النص رقم (١٥٦) بعنوان (الألباني والشيخ) فلما رجعت إلى المخطوطة التي عندي وجدت أن الشيخ التليدي أثبت مدحاً في الرسالة للألباني وحذف الذم والرأي الواضح للسيد أحمد في الألباني !! ولمعرفة ما وقع فيه الحذف والتزوير أقوم الآن أولاً بنقل الكلام المذكور في « در الغمام ... » حرفياً من ص (١٩١) ثم أقوم بنقل الفقرة المتعلقة بشأن الألباني من كلام السيد أحمد ابن الصديق من رسالته المكتوبة بخط يده وأبين الكلام المحذوف منها بتمييزه بالخط الأسود الواضح الذي تحته خط ، ثم أصوِّر تلك الفقرة من رسالة السيد أحمد ابن الصديق في صفحة مستقلة للتأكد ودفع الشك والارتياب في هذه القضية ثم نخرج بتحليلات ونتائج تفسر هذه القضية فيما بعد ، فإليكم ذلك :

---

(٥٠٠) نسبة إلى قرن الشيطان !

نقل الكلام المحرف المدوّن في كتاب الشيخ التليدي « در الغمام الرقيق » ص (١٩١) :

قال الشيخ التليدي :

[الألباني والشيخ :

وناصر الدين الألباني قد قدم إلى دمشق وهو لا يعرف العربية فتعلمها وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جداً ، وأعانه مكتبة الظاهرة المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث ، وهو ممن رتبها بيده ، حتى أني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ويعرفني بما فيها ، ولولا مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها ...] .

هذا كلام الشيخ التليدي الذي نقله عن السيد أحمد بن الصديق !!

نقل الفقرة المتعلقة بحال الألباني من كلام السيد أحمد بن الصديق في رسالته تلك الموجودة لدينا بخطه حيث يقول فيها حرفياً :

[وناصر الدين **ألباني قُحٌّ** قَدِم إلى دمشق وهو لا يعرف العربية ، **ففتح دكاناً لإصلاح الساعات وتعلّم العربية**[٥٠١] وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جداً ، وأعانه مكتبة الظاهر[٥٠٢] المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث وهو ممن رتبها بيده ، حتى أني لـمّا زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ويعرّفني بما فيها ، **وهو خبيث الطبع وهابي تيمي جلد ، عنيد فاق عناده كل عناد وزاده إيغالاً في ذلك كونه يتقاضي مرتباً من السعودية للدعاية ونشر المذهب الوهابي ، وله أتباع ، وهناك شيخ حبشي ضدٌّ له ولكلٍّ منهما مؤلفات مطبوعة في الرد على بعضهما**[٥٠٣] ، ولولا **خبث**[٥٠٤] مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها ....] .

هذا كلام السيد أحمد ابن الصديق المنقول من خط يده من جملة رسالة موجودة بين أيدينا !

---

(٥٠١) وقع في « در الغمام » بدل عبارة (ففتح دكاناً لإصلاح الساعات وتعلم العربية) لفظ : « فتعلّمها » فقط .

(٥٠٢) وقع بدل لفظة (الظاهر) هذه في « در الغمام » : (الظاهرة) بزيادة التاء المربوطة !

(٥٠٣) كل هذه الكلمات حذفت من كتاب الشيخ التليدي « در الغمام الرقيق ... » فتأمل !!

(٥٠٤) لفظة (خبث) هذه حذفت أيضاً من الرسالة لتحقيق الغرض المراد كما يظهر ! والله أعلم بخفايا الأعمال وهواجس الصدور وخلجات الضمائر ! وهو حسبنا ونعم الوكيل !

وهذه صورة الرسالة : فتأمل الفرق وتحققه !

وهذه الرسالة كتبها السيد أحمد ابن الصديق بتاريخ ٢٩صفر ١٣٨٠ أي في نفس السنة التي توفي فيها فتنبّه !

بل كتب هذه الرسالة قبل موته بثلاثة أشهر لأنه توفي في فاتح جمادى الآخرة من سنة ١٣٨٠هـ فذم ابن تيمية هي آخر أقوال السيد أحمد على التحقيق .

فلو كان قد مدحه سابقاً واغتر ببعض كلام ابن تيمية وعقائده وآرائه فقد عاد ذاماً له وقد حصل ذلك مع جماعة من كبار أعيان العلماء كابن دقيق العيد وأبو حيان الأندلسي وغيرهم وهذا أمر معروف ومشهور !

فقد حوت الرسالة الأمور التالية :

١- ذم الألباني ، ووصفه بأنه لولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان ، ولولا أداة امتناع لوجود ! تقول لولا أنك أمسكت الشجرة بيدك لسقطت ! فإذن أنت لم تسقت لوجود المانع من السقوط .

هذا على رأي السيد أحمد بن الصديق ! ولسنا ملزمين برأيه سلباً ولا إيجاباً !

٢- وصفه للألباني بأنه كان وهابياً تيمياً عنيداً خبيث الطبع وأنه يتقاضى راتباً للدعاية للوهابية وكل هذه أوصاف ذم وقدح !

وأهمها عندنا وصفه ذاماً له بأنه كان تيمياً ! ولو كان ابن تيمية وآراؤه شيئاً ممدوحاً وحبوباً عند السيد أحمد ابن الصديق لما ذم الألباني وعابه به !

فإذن السيد أحمد لم يكن يحب ابن تيمية و لم يكن راضياً عنه هذا هو آخر أقواله التي صرّح بها قبل موته !

وهناك أقوال صريحة للسيد أحمد بن الصديق في ذم ابن تيمية أشد الذمّ سأنقل بعض ما وقفت عليه منها بعد قليل إن شاء الله تعالى .

فما جاء في كتاب الشيخ التليدي لا يوثق به ولا يلتفت إليه وخاصة بعدما نقلنا نموذج التحريف ! وقد أرسل لي الشيخ التليدي رسالة بخطه ذكر لي فيها أنه قد حصل تحريف وتلاعب في طبع كتاب (در الغمام الرقيق) من الطابع فيما يظهر .

والسيد أحمد وإن كان يقول بأنه لا يوافق الأشاعرة أو لا يحبهم أو لا يسير على طريقتهم أو أنه يراهم من الضالين والمنحرفين إلا أنه لا يقول بعقيدة الوهابيين التيميين ! ولا أدل على ذلك من قوله في كتابه « جؤنة العطار » في المجلد الأول منه طريفة (٦٠) بعنوان :

(دحض آراء القرنيين في صفات الله تعالى) وذكر فيها الرد والإنكار عليهم في إثبات العلو لله تعالى وأنه فوق العرش ، وأنهم إذا آمنوا بالآيات التي يسمونها آيات العلو على ظاهرها فإنهم لم يأخذوا بظاهر آيات المعية مثل قوله تعالى ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ... ﴾ وأنهم ضلوا بتأويلها .

ومن قول الحافظ السيد الشريف أحمد ابن الصدّيق الغماري الحسني في كتابه « علي بن أبي طالب إمام العارفين » ص (٥٣-٥٧) في ابن تيمية الحراني ما نصه :

[بل بلغت العداوة من ابن تيمية إلى درجة المكابرة وإنكار المحسوس ، فصرّح بكل **جراة وقاحة ، ولؤم ونذالة ، ونفاق وجهالة** ، إنه لم يصحّ في فضل عليٍّ عليه السلام حديث أصلاً ، وأنّ ما ورد منها في الصحيحين لا يثبت له فضلاً ولا مزية على غيره[٥٠٥] مع أنّ إمامه وإمام أهل السنة والحديث

---

(٥٠٥) قال ابن تيمية لا حياه الله تعالى في منهاج سنته (٤/٨٦) : [وأما قوله : « من كنت مولاه فعليٌّ مولاه » فليس هو في الصحاح ، لكن هو مما رواه العلماء ، وتنازع الناس في صحته ...] !!

ثمّ قال هناك نقلاً عن ابن حزم بزعمه !! :

[قال : وأما « من كنت مولاه فعليٌّ مولاه » فلا يصح من طريق الثقات أصلاً] اهـ !!

قلت : حديث « من كنت مولاه فعليٌّ مولاه » حديث متواتر عند أهل السنة والجماعة وقد نص على ذلك حتى النواصب !! وممن نصّ على تواتره الذهبي في « سير أعلام النبلاء » في مواضع منها (٨/٣٣٥) . وكذا الألباني في صحيحته (٤/٣٤٣) في أواخر تخريج الحديث رقم (١٧٥٠) .

وممن ردّ على ابن تيمية في هذا من النواصب أيضاً الألباني المتناقض !! فقد قال في صحيحته (٥/٢٦٣-٢٣٤) :

[فمن العجيب أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة ... كما فعل بالحديث المتقدّم هناك ... فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرّع والمبالغة في الرد على الشيعة ...] .

وقال الألباني المتناقض !! في صحيحته (٤/٣٤٤) في أواخر تخريج الحديث رقم (١٧٥٠) :

[إذا عرفت هذا ، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأول من الحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه) وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب ! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها ، والله المستعان] .

ومع ذلك فأنصح إخوتي الذين يثقون بي أن لا يحسنوا الظن بهذا الألباني لقوله هذه المقالة في ابن تيمية وأن لا يغترّوا بكلامه هذا ! فهو ناصبي يزعم أشياء كثيرة منها أنّ قوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ هي في أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم بالأصالة ويدخل أصحاب الكساء في ذلك تبعاً !! مع أنه يصحح حديث الكساء الذي هو نص في تفسير الآية !! وقد بيّنتُ ذلك ورددت عليه في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٦٥٦-٦٥٩) وانظر لتعرف نصب هذا الألباني أيضاً كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » (٢/٢٢٧-٢٥٦) !!

أحمد بن حنبل يقول : لم يرد من الأحاديث بالأسانيد الصحاح في فضل أحد من الصحابة مثل ما ورد في علي ، وهكذا قال غيره من الحفاظ ، **بل أضاف ابن تيمية إلى ذلك من قبيح القول في سيدنا علي وآل بيته الأطهار ما دلّ على أنه رأس المنافقين في عصره** ، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المخرَّج في صحيح مسلم مخاطباً (لسيدنا) علي عليه السلام : « لا يحبك إلا مؤمن ولا يُبْغِضك إلا منافق »[٥٠٦] كما أُلْزِمَ ابن تيمية بذلك أهل عصره ، وحكموا بنفاقه فيما حكاه الحافظ في ترجمته في « الدرر الكامنة »[٥٠٧] **وكيف لا يُلْزَم بالنفاق مع نطقه قَبّحَهُ الله بما لا ينطق به مؤمن في** حق فاطمة سيدة نساء العالمين صلى الله عليها وسلّم وحق زوجها أخي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيد المؤمنين فقد قال في السيدة فاطمة البتول : إنّ فيها شَبَهاً من المنافقين الذين وصفهم الله تعالى بقوله ﴿ فإن أُعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ﴾ **قال لعنة الله عليه** : فكذلك فعلت هي إذ لم يعطها أبو بكر رضي الله عنه من ميراث والدها صلى الله عليه وآله وسلم[٥٠٨] ، أمّا علي عليه السلام فقال فيه إنه أسلم صبياً وإسلام الصبي غير مقبول على قول ، فرراً من إثبات أسبقيته للإسلام ، وجحوداً لهذه المزيّة ، وأنه خالف كتاب الله تعالى في سبعة عشر مسألة ، وأنه كان مخذولاً حيثما توجّه ، وأنه يحب الرياسة ويقاتل من أجلها ، لا من أجل الدين[٥٠٩] ، وأن كونه رابع الخلفاء الراشدين غير متفق عليه بين أهل السنة ، بل منهم من كان يربع بمعاوية وهم بنو أمية بالأندلس ، فسمّاهم أهل السنة ! **وكذب عليهم ! عليه لعائن الله** ، فإنّ هذا لم يحصل من أهل الأندلس أصلاً ، وإنما حُكِيَ هذا عن ابن عبد ربه صاحب العقد الفريد في قصة تزلّف فيها لبني أمية ! فذكر معاوية رابع الخلفاء ! فاتفق أهل الأندلس على ذمه وتقبيحه فيما فعل ، **فأتى هذا الكذاب** ونسب ذلك لأهل السنة من أهل الأندلس كلهم ، **وزعم قبّحه الله** أنّ علياً عليه السلام مات و لم ينس بنت أبي جهل التي منعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(٥٠٦) رواه مسلم (١١٣) والترمذي (٣٦٦٩) والنسائي في الصغرى (٤٩٣٢) وابن ماجه (١١١) وغيرهم .

(٥٠٧) انظر « الدرر الكامنة » (١/١٥٥) .

(٥٠٨) بعض ذلك ذكره في « منهاج سنته » (٢/١٦٩) وذكره بطريقة ملتوية عرجاء ، وتظاهر في بعض تلك الجمل بمدحها وأنها عليها السلام سيدة نساء العالمين !! وليس وراء قوله عامله الله بما يستحق إلا الطعن والذم !! وليس له مخرج عندنا من هذه الورطة ولا نقبل الدفاع عنه وتأويل بعض كلماته هناك بأي وجه !! فهو ناصبي خبيث ومجسم بغيض شاء المخالفون أم أبوا !!

(٥٠٩) كل هذه الأمور ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن تيمية في « الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » (١/١٥٤-١٥٥) فارجع إليها إن شئت !!

الزواج بها[٥١٠] ، بل فاهَ في حقه عليه السلام بما هو أعظم من هذا فحكى عن بعض إخوانه المنافقين أنّ علياً عليه السلام حفيت أظافره من التسلق على أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل ! في أمثال هذا من المثالب التي لا يجوز أن يُتّهم بها مطلق المؤمنين فضلاً عن سادات الصحابة رضي الله عنهم ، فضلاً عن أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، **فقبّح الله ابن تيمية وأخزاه وجزاه بما يستحق ، وقد فعل والحمد لله ، إذ جعله إمام كل ضال مضلٍّ بعده وجعل كتبه هادية إلى الضلال فما أقبل عليها أحد واعتنى بشأنها إلا وصار إمام ضلالة في عصره ، ويكفي أن أخرج الله تعالى من صُلْب أفكاره الخبيثة قرن الشيطان وأتباعه كلاب النار وشرّ مَنْ تحتَ أديم السماء الذين ملأوا الكون ظلمة وسوّدوا وجهه بالجرائم والعظائم في كل مكان ، والكل في صحيفة ابن تيمية إمام الضالين وشيخ المجرمين** ، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من سنّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ دعا إلى ضلالة كان عليه إثم من تبعه إلى يوم القيامة »] انتهى كلام الحافظ المحدّث السيد أحمد ابن الصديق جزاه الله تعالى بالروح والريحان والجنة والرضوان .

وفي رسالته « هداية الصغراء » أيضاً كلام يذم فيه ابن تيمية وهذا أمر متواتر عن السيد أحمد بن الصديق وهو مخالف لما في « در الغمام الرقيق .... » الذي ألّفه الشيخ التليدي هداه الله تعالى ! وثبت فيه التزوير والتحريف ؟!

وبعد هذا الكلام الذي نقلناه من مؤلفات السيد أحمد هل يتصوّر أن يثني على ابن تيمية وفكره وكتبه ؟!

وعلى فرض أن الشيخ التليدي يملك رسالة أخرى فيها نص الكلام الذي يتحدّث به عن الألباني دون تلك الزيادات التي نقلناها من خط السيد أحمد فإنه أيضاً لا يجوز نشرها دون تلك الزيادات لأنها مجملة وهذه التي بينها من خطه مفصلة ومبيِّنة لحقيقة حال الألباني بنظر السيد أحمد !

وسبب ثناؤه عليه بنظري في علم الحديث وقوله عنه إنه أتقنه جداً جداً هو أن السيد أحمد كان

---

(٥١٠) والحديث في ذلك رواه مسلم وهو حديث شاذ تكلّم عليه بعض الحفاظ !! لأنه من رواية المسور ابن مخرمة وكان منحرفاً عن سيدنا علي عليه السلام !! وقال الحافظ في ترجمته في « تهذيب التهذيب » (١٠/١٣٧) :

« ووقع في صحيح مسلم من حديثه (المسور) في خطبة علي لابنة أبي جهل ، قال المسور سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا محتلم يخطب الناس فذكر الحديث ، وهو مشكل المأخذ ، لأنّ المؤرخين لم يختلفوا أنّ مولده كان بعد الهجرة وقصة خطبة علي كانت بعد مولد المسور بنحو من ست سنين أو سبع فكيف يسمّى محتلماً ؟! » .

يفرح بالاهتمام بعلم الحديث وقد عانى من أهل عصره انصرافهم عن هذا العلم وإن وجد من اشتغل فيه فإنما كان يشتغل إما بالأثبات والأسانيد لكتب والعلماء وإما بالشرح أو بالجمع أو بشــــيء آخــر غــير التصحيح والتضعيف والتحقيق فلما رأى أن الألباني مهتم بهذا الأمر مدحه وبيّن أنه منصف حيث أنـــه مدحه من جهة اهتمامه بعلم الحديث وذمه من جهة مذهبه ومعتقده الوهابي التيمي !!

وهذا واضح وظاهر كالشمس !!

ثم إن قول السيد أحمد ابن الصديق عن الألباني أنه (أقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جـــداً) كلمة فيها مسارعة في الحكم وكان هذا قبل نحو (٤١) سنة ولم تكن كتب الألباني قد ظهرت يومئذ إلا شيء بسيط جداً جداً ! ولو أن السيد أحمد ابن الصديق اطلع على تخريجات الألباني المتناقضة وطريقـــة تصحيحه وتضعيفه ! ورأى ردودنا على الألباني وكتاب تناقضات الألباني الواضحات وما كتبه العلماء في الرد عليه لصنف كتاب مداوي آخر للألباني إضافة إلى مداوي المناوي !

ورأي السيد أحمد لا يلزمنا ونحن مخيرين في قبوله وردّه !!

وإنني أعجب من الشيخ التليدي وغيره كيف يقولون إن السيد أحمد ابن الصديق كـــان ســـلفي العقيدة وهو يذم الوهابيين ويسميهم القرنيين نسبة إلى قرن الشيطان النجدي المعروف ويذم ابـــن تيميـــة ويعظم الشيخ محي الدين بن العربي الحاتمي الصوفي والشيخ الدباغ ؟!

أما قضية وحدة الوجود التي يزعمون أن السيد أحمد بن الصديق يقول بها فـــالذي رأيتـــه في بعض كتبه التي اطلعت عليها إنكاره لهذه العقيدة وقد عدّها إلحاداً ومروقاً من الدين !!

وإليك بعض نصوصه في ذلك :

قال السيد أحمد في كتابه جؤنة العطار (١/١١١) :

((مفهوم وحدة الوجود عند بعض شيوخ الطريقة) :

وحدة الوجود لا تُدرَك بالعلم وإنما تُدرَك بالذوق[٥١١] ، وما خاض فيها أحد بعقلـــه إلا وألحـــد

---

(٥١١) من هذا ومما بعده من الكلام الذي فيه إنكار صريح على من اعتقد بوحدة الوجود وأن الخالق هو المخلوق أو جزء منه يتبيّن أن وحدة الوجود عنده المعروفة بالذوق هي مقام الفناء الذي يذكره الصوفية في مصنفاتهم كالرســـالة القشـــيرية وغيرها ، فلا يعني به قطعاً أن الخالق هو عين المخلوق !

وهو مقام الإحسان الذي لا يعرف إلا بالذوق وجهاد النفس وهو ما لخصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ((أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)) مع أننا نجزم ونقطع بأن الله تعالى تعالى لا يراه الأولياء ولا الأنبياء لا يقظـــة ولا مناماً قطعاً وكل من ادعى أنه رآه فهو إما متخيّل أومدعي أو لا يعرف أن الصورة التي رآها في المنام وخطر له أنها الله تعالى

ومرق من الدين غالباً ، وقد شاهدت من قوم تعلّقوا بها مروقاً من الدين بل ومن الإنسانية ، إلا أن ذلك في المشارقة أكثر ، فلا يحصى مَن مرق من الدين بسببها في بلاد الهند والعراق والعجم والـــترك ومصــر والشام ......))[٥١٢] .

وذكر قصصاً عديدة لأشخاص ألحدوا في الدين بسبب عقيدة وحدة الوجود ثم قال :

((والمقصود أن هؤلاء مرقوا من الدين بسبب وحدة الوجود ....)) .

فهذا كلام صريح في إنكاره على هؤلاء الصوفية أو المتصوفة الزائغين القائلين بوحدة الوجود بمعنى أن الخالق والمخلوق شيء واحد !

والذي أقوله هو أن القائل بوحدة الوجود ضال مارق من الدين وهو منزلق إلى هاويـــة الكفــر والعياذ بالله تعالى كما بين ذلك السيد أحمد ابن الصديق .

وأما تعظيمه لابن عربي فنحن نخالفه في ذلك ولا نميل إلى ابن عربي ولا إلى أســلوبه ومنهجــه وعقيدته وكشوفاته وما يتبع ذلك .

وأما ذمه الأشاعرة فالأشاعرة فرق عديدة على التحقيق فنحن لا نحبذ طريقة الباقلاني وما ينسب للأشعري بل نحن ننكر طريقتهما ونحبذ طريقة الغزالي مع أننا نخالفه في بعض القضايا والمسائل لا ســيما والمذهب الأشعري ينص في قواعده وأصوله على وجوب النظر وعدم التقليد ! ولا أدل على ذلك من قول صاحب الجوهرة الأشعري :

إذْ كُلُّ مَنْ قَلَّدَ في التوحيدِ   إيمانه لم يَخْلُ مِنْ تَرْدِيـــدِ

ولا ضير على من ينكر على الأشعرية وهو يقول بما يقولونه من التنزيه كابن حزم إلا في مســألة

يستحيل أن تكون هي الله تعالى الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ والذي ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾ وهؤلاء الذين يرون هــذه الأمور ويلقي الشيطان في قلوبهم أنها الله تعالى لم يدرسوا علم التوحيد ويعرفوا العقيدة والإيمان الصحيح الذي جاء به سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن ادَّعوا أنهم أئمة وفطاحل في علم التوحيد والواقع أنهم جهلاء حقيقة !!

ومع هذا فنحن لا نحب ولا نتجه إلى هذه الاصطلاحات والمقالات الفلسفية التي تفنن فيها فيما أعتقد ابن العربــي الحــاتمي الصوفي ولا نحبذ طريقته ومنهجه ومذهبه مهما وصفونا بالتجمد والحجب وعدم الذوق وغير ذلك من هــراءات المدعيــن والمتظاهرين بالمعرفة والصوفيه ! مع أننا لا ننكر التصوف ونقول بأنه هو التحلي بآداب القرآن والسنة تحقيقاً لقولــه تعــالى ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإنّ الجنة هي المأوى ﴾ النازعات : ٤١ ، وقوله تعالى ﴿ لقد مَنَّ الله علــى المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبـــل لفــي ضلال مبين ﴾ آل عمران : ١٦٤ .

(٥١٢) انظر ((جونة العطار)) الفائدة (١٨١) وطريفة (١٨٢) .

المحال التي يقول بها والتي ردّ عليه وعلى ابن العربي الحاتمي فيها سيدنا الإمام المحدث عبدالله ابن الصديق أعلى الله تعالى درجته في رسالته القيمة المهمة « رفع الإشكال عن مسألة المحال » .

ولذلك نجد الألباني يرمي ابن حزم بأنه جهمي جلد لأنه لا يقول بعقيدة العلو الحسي التي يقول بها الألباني .

ومن هنا أقول إن الرسائل المنسوبة إلى السيد أحمد ابن الصديق التي تطبع اليوم وخاصة ما يصدر عن الشيخ محمد بوخبزة والشيخ التليدي لا يعوّل عليها ! والظاهر أن هناك مؤامرة من قبل الوهابية المتمسلفين الذين يعرضون على مثل هؤلاء الأشخاص عروض مالية لنشر مثل تلك الأكاذيب أو ذلك التزوير المسطور في مثل « در الغمام الرقيق .... » ونحوه ومقدمة حمدي السلفي لكتاب « فتح الوهاب ... » للسيد أحمد حيث نقل عن محمد بوخبزة التطواني الطعن في السيد أحمد ابن الصديق كلاماً فيه طعن بالسيد أحمد ابن الصديق .

فكل ذلك مردود ولا يوثق به ولا يشوّه صورة السيد أحمد ابن الصديق عندنا مع أننا لا نقول بعصمة السيد أحمد ولا غيره ومن قال الضلال والكفر كان كافراً ولا محاباة في الدين لأن الكفر كفر كائناً من صدر عنه كما قال الإمام المحدث الكوثري عليه الرحمة والرضوان .

وقد كنت قد تكلّمت نحو هذا الكلام في أواخر كتاب « اللاحق الماحق المنقض على إيقاف الزاهق » المطبوع مع كتاب « قاموس شتائم الألباني » ص (١٩٤) فليرجع إليه من شاء الاستزادة .

وبذلك نكون قد بينا موقفنا من هذه المسألة وما ينبغي أن يصار إليه وفتحنا آفاقاً لمن أراد أن يكتب في ذلك ويتوسع في القضية مثل أخينا محمود سعيد ممدوح وأسأل الله تعالى أن يجنبنا طريقة الأشخاص الذين يكتبون البحوث ويتملقون ويبيعونها لغيرهم رجاء دراهم معدودة فيسقطون قيمة العالم والعلم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

الشيخ التليدي يصرح

بأن ناشر كتاب در الغمام الرقيق قام بالتلاعب فيه أثناء الطبع

هذا وقد أرسل لي الشيخ التليدي حفظه الله تعالى رسالة جاء فيها فصل يتعلق بهذا الموضوع وهو ما نصه حرفياً :

الحمد لله والصلاة على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه وحزبه ، وبعد : فهذا ما كنت كتبته في الأصل الذي وجهته للطباعة لكن الناشر تصرّف في بعض الفقرات فحذف بعضها لظروف خاصة والله ولي التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق والسلام .

وكتب عبد الله التليدي

والحمد لله رب العالمين

البراعة

في كشف معنى

«عليكم بالجماعة»

بقلم

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

عفا الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضوان الله تعالى على صحابته المتقين المهتدين .

أما بعد :

فقد سألني بعض الإخوة الفضلاء عن إشكال يقوم بذهنه وهو أنَّ بعض الناس المنتمين لبعض الجماعات الإسلامية المعاصرة يلاحظ بعض أفرادهم أن الجماعة أحياناً تقع في بعض الأخطاء والأغلاط فإذا أدرك الفرد أنَّ تلك الجماعة مخطئة فيما ذهبت إليه وراجعها في ذلك فإنه يسمع الجواب التالي :

(قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالجماعة) !!

قال لي السائل : فما هو الجواب عن هذا الإشكال وما هو معنى الجماعة هنا ؟

فأجبت على ذلك : بأنَّ الجماعة هنا لها أربعة معاني :

الأول : وهو أقوى المعاني : **الحق** ، فقوله عليكم بالجماعة أي عليكم بالتمسك بالحق ، وهو المأخوذ من أدلة الشريعة المطهرة ، ويؤكد هذا قول سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : (الجماعة ما وافق الحق وإن كنتَ وحدك) وسيأتي إن شاء الله تعالى .

الثاني : الاعتصام والتمسك ببيعة خليفة المسلمين عند مبايعة جمهور أهل الحل والعقد له ، فلا يجوز الخروج عليه والتعلل بالأعذار وشق العصا لأنه هو ساعتئذ الجماعة الراشدة التي أمر المسلمون أن لا يخرجوا عليها وهي الجماعة المأمور بالتمسك بها .

وقد ورد في هذا أحاديث منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس **خرج من السلطان** فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية » . رواه البخاري (٧١٤٣) ومسلم (١٨٤٩) واللفظ له .

وقد قيد ذلك أيضاً بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » رواه البخاري (٧١٤٤) . والأحاديث في ذلك كثيرة ، والحب والكره هنا مقيد بالأمور الدنيوية أو الهينة التي فيها خلاف فقهي .

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما تولي الخلافة فقام فيهم خطيباً : أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم .

الثالث : الإجماع وهو إجماع فقهاء المسلمين المجتهدين من جميع المذاهب والفرق في عصر من العصور فالمنابذ لهم مخالف للجماعة وخارج عنهم .

الرابع : ويدخل في الأمر بلزوم الجماعة المحافظة على الثبات على دين الإسلام أي الالتزام بدين المسلمين ، لأنه جاء في الحديث الصحيح : « لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني والنفس بالنفس **والتارك لدينه المفارق للجماعة** » رواه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) من حديث سيدنا ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرفوعاً .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه في « الفتح » (٢٠١/١٢) :

« والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد » .

ففسَّر هنا مفارقة الجماعة بالردة وهي ترك دين الإسلام .

وورد في بعض الأحاديث أن المراد بالحض على الجماعة أيضاً الحض على صلاة الجماعة وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى ، وقد فسر علماء الأمة قوله صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بالجماعة) بهذه المعاني الأربعة التي ذكرناها وليس غير ذلك كما يدّعي بعض الناس اليوم من وجوب التمسك بالكثير المخطىء وترك القليل المصيب والله تعالى يقول ﴿ وقليل من عبادي الشكور ﴾ مع قوله تعالى ﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ .

ثمَّ إذا دققنا النظر في هذه المسألة الخطيرة لنتعرف على حقيقة ما أرشدنا الله تعالى إليه من الضوابط الشرعية التي نستطيع أن نعرف بها الحق من الباطل ونميز بها الخطأ من الصواب وما يجب أن نسير عليه فإننا نجد الشريعة المطهرة لم تجعل لنا معرفة ذلك بالتمسك بما تقوله أو تفعله جماعة من الجماعات المسلمة الكثيرة الموجودة على الساحة اليوم !! وإنما جعلت الضابط هو التمسك بالإسلام الذي هو الحق أي التمسل بأصول الأدلة التي يرجع إليها عند التنازع وهي الكتاب والسنة والإجماع والعقل وهذا هو المنصوص عليه في علم الأصول .

ومن أدلة ما قلناه :

١- قال تعالى : ﴿ **إنَّ إبراهيم كان أُمَّـةً قانتاً لله حنيفاً** ﴾ النحل: ١٢٠ .

وقال سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : إنَّ معاذا كان أمة قانتاً لله . رواه الحاكم (٢٧١/٣-٢٧٢) وغيره .

وقال الإمام الرازي في تفسيره (١٣٦/١٠) :

« واعلم أنّه تعالى وصف إبراهيم عليه السلام بصفات : الصفة الأولى أنه كان أمة ، وفي تفسيره وجوه ، الأول : أنه كان وحده أمة من الأمم لكماله في صفات الخير كقوله :

ليس على الله بمستنكــــــــــــــــــر أن يجمع العالم في واحـــــــد » . اهـــ

٢- قال الله تعالى : ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا** ﴾ ولم يقل ســبحانه واعتصمـوا بالجماعة التي يقصدها بعض الناس اليوم !! والمقصود بحبل الله في هذه الآية هو القرآن الكريم .

٣- وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلـوا بعـدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي[٥١٣] ، ولــن يتفرّقا حتى يردا عليَّ الحوض فـانظروا كيـف تخلفونـي فيهمـا »[٥١٤] . رواه مسـلم في الصحيـح (٤/١٨٧٣برقم٢٤٠٨) والترمذي (٥/٦٦٣/٣٧٨٨) واللفظ له .

٤- وقال تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليـوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ النساء : ٥٨ .

فالضابط للمسلم كما ترى هو الرجوع للشرع لا الركون للجماعة وتسويغ أخطائها وتغطيتها بقول القائل (عليكم بالجماعة) .

وليست الجماعة بالأكثرية العددية مع وجود المخالف وإنما الضابط هو الحق ، ويعـرف ذلـك بأدلة الشرعية وأصولها كما قدّمنا ، فلو كانت المسألة بكثرة العدد كما تدعي بعض الجماعات الموجـودة في الساحة اليوم أن أكثر الجماعات عند أهل السنة هم الحنفية الملتزمين بمذهب الإمام أبي حنيفة فـإنهم يبلغون ملايين وكذا الشافعية والمالكية وكذا الأشاعرة ، وكذلك من غير أهل السنة الشـيعة فعددهـم يقارب اليوم المائتي مليون (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) !! فإذا كان الواجب هو التمسك بالأكثر عدداً فهؤلاء الذين ذكرتهم أكثر عدداً ممن يلهج اليوم بمقالة (عليكم بالجماعة) !!

---

(٥١٣) المراد بالعترة هنا علماء آل البيت وهم الفقهاء المجتهدون منهم ، والاعتصام والتمسك بهم هو التمسك بإجمـاعهم واتفاقهم وترجيح كفتهم على غيرهم وخاصة في القرون الثلاثة التي تقعدت فيه مذاهبهم وكانت فيه جهـابذة أئمتهـم ، فالتمسك والرجوع إلى ما قالوه أولى من الرجوع لغيرهم ممن يسمونهم بعلماء السلف ، ويقابلهم النواصب ، فيجب علـى المرء المسلم أن يكون في كفة أهل البيت لا في حزب أعدائهم . وفي هذا تفصيل وبيان وإيضاح مطوّل ليس هذا موضعه وإنما بينت هنا ما يتعلّق بالمقام .

(٥١٤) وأما رواية : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وسنتي » فهو موضوع لا يصح ، وقد بينتُ ذلك مفصلاً في آخر كتاب « صحيح صفة الصلاة » ص (٢٨٩-٢٩٤) فليراجع .

ثمَّ إنَّ عدد كل فرقة من هؤلاء لوحدها ربما يكون قليلاً بالنسبة لعدد المسلمين في العالم الذي يزيد على مليار إنسان ، وإذا أراد أن ينقلب هؤلاء علينا فيقولون بأننا إذن نحن الأقل عدداً والحق هو مع القليل .

قلنا : بل إن هناك من الفئات أو الطوائف أو الجماعات ما هو أقل من عددكم وهذا معروف ومشهور ، فإذا كان الأمر كذلك تبين أنه لا بُدَّ من اعتماد تفسير (عليكم بالجماعة) أي بالحق وبالتالي بالمُحِق .

ونلفت نظركم هنا زيادة في العلم إلى أنَّ الكثرة لم تأت في الشرع إلا في مقام الذم وأنَّ الفئة القليلة في أغلب النصوص أو في جميعها هي المحقة الممدوحة ، ولكن لم يقع لها ذلك أي كونها على الحق من حيث قلة العدد بل من حيث أنها موافقة للحق ومعتصمة ومتمسكة به .

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في « المستصفى » في مسائل الإجماع ص (١٤٦) :

[كيف وقد وردت أخبار تدل على قلة أهل الحق حيث قال صلى الله عليه وسلم : « وهم يومئذ الأقلون » وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « سيعود الدين غريباً كما بدأ » وقال تعالى ﴿ أكثرهم لا يعقلون ﴾ وقال تعالى ﴿ وقليل من عبادي الشكور ﴾ وقال تعالى ﴿ كم من فئة قليلة ﴾] .

وقال الإمام الحافظ أبو شامة وهو من شيوخ الإمام النووي رحمهما الله تعالى في أوائل كتابه « الباعث على إنكار البدع والحوادث » ص (٢٢) :

« وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلاً والمخالف كثيراً .... » .

قال عمرو بن ميمون الأودي : صحبت معاذاً باليمن فما فارقته حتى واريته بالتراب بالشام ، ثمَّ صحبت بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعته يقول : عليكم بالجماعة فإنَّ يد الله على الجماعة . ثمَّ سمعته يوماً من الأيام يقول :

سيلي عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فصلوا الصلاة لميقاتها فهي الفريضة وصلِّ معهم فإنها لك نافلة . قال قلت : يا أصحاب محمد ما أدري ما تحدثون ؟!!

قال : وما ذاك : قلت : تأمرني بالجماعة وتحضني عليها ثمَّ تقول لي : صلِّ الصلاة وحدك وهي الفريضة وصلِّ مع الجماعة وهي نافلة .

قال : يا عمرو بن ميمون قد كنت أظنك من أفقه أهل هذه القرية تدري ما الجماعة ؟

قلت : لا .

قال : إنَّ جمهور الناس فارقوا الجماعة وأن الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك[٥١٥] .

عرض الروايات التي جاء فيها لفظ (عليكم بالجماعة) :

١- روى الترمذي (٢١٦٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : خطبنا عمر بالجابية فقال يا أيها الناس إني قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينا فقال :

« .... عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإنَّ الشيطان مع الواحد وهو مع الإثنين أبعد من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة .... »[٥١٦] . قال الترمذي : حسن صحيح غريب .

ظاهر هذا الخبر أنَّ المراد بالجماعة الحق وأهل العلم .

٢- روى النسائي (٨٤٧) وأبو داود (١/١٥٠/٥٤٧) عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

« ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان ، فعليكم بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية » قال السائب : يعني بالجماعة الجماعة في الصلاة .

هنا عنى بالجماعة جماعة الصلاة . وهذا حديث حسن .

٣- حديث أبي ذر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« اثنان خير من واحد وثلاث خير من اثنين وأربعة خير من ثلاثة فعليكم بالجماعة فإنَّ الله عزَّ وجل لن يجمع أمتي إلا على هدى »[٥١٧] رواه أحمد .وإسناده ضعيف جداً .

٤- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

---

(٥١٥) رواه الإمام البيهقي في كتاب المدخل .

(٥١٦) إسناده ضعيف ، لأجل النضر بن إسماعيل أبو المغيرة ، هو ضعيف ليس بالقوي أنظر « تهذيب الكمال » (٣٧٢/٢٩) . ورواه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٨٦) والحاكم (١١٤/١) من حديث سيدنا سعد عن سيدنا عمر رضي الله عنهما وهو ضعيف أيضاً لأنَّ في سنده إبراهيم بن مهاجر بن مسمار وهو منكر الحديث عند البخاري وابن حبان وضعيف عند النسائي انظر لسان الميزان (١١٥/١) و المجروحين لابن حبان (١٠٨/١) .

وله طريق ثالث بإسناد حسن رواه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٨٧) من طريق زر بن حبيش عن سيدنا عمر رضي الله عنه ، ورواه أيضاً ابن أبي عاصم عن ربعي بن حراش عن سيدنا عمر برقم (٨٩٩) وعن جابر بن سمرة عن سيدنا عمر برقم (٩٠٢) وفي سند حديثيهما عبد الملك بن عمير . ومثل هذا الحديث لا يحتج به في الأصول .

(٥١٧) في سنده : البختري بن عبيد بن سليمان عن أبيه . قال الدارقطني : ضعيف وأبوه مجهول ، وقال أبوالفتح الأزدي : كذاب ساقط . أنظر « تهذيب الكمال » (٢٤/٤) .

« إنَّ الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحيــة فإيــاكم والشــعاب وعليكم بالجماعة والعامة والمسجد »[518] . رواه أحمد (٥/٢٣٣و٢٤٣) وإسناده ضعيف .

ولفظة (العامة) في هذا الحديث لفظة منكرة جداً .

٥- وعن رجل قال انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول :

« أيها الناس عليكم بالجماعة وإيــاكم والفرقــة ... »[519] رواه أحمــد (٥/٣٧٠) وإســناده ضعيــف .

هذا ما رأيته من الأحاديث التي ورد فيها لفظ (عليكم بالجماعة) .

واستكمالاً لمعنى هذه اللفظة أذكر ما ورد فيها عن بعض العلماء والأئمة فأقول :

١- قال العلامة المحدث المناوي رحمه الله تعالى في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/٧٩) :

« (فليلزم الجماعة) فإنَّ من شذَّ أي انفرد بمذهبه عن مذاهب الأمة فقد خرج عن الحــق لأنَّ الحق لا يخرج عن جماعتها ، قال الغزالي : ولا تناقض بين هذا وبين الأخبار الآمرة بالعزلة الــزم بيتــك وعليك بخاصة نفسك لأنَّ قوله (عليكم بالجماعة) الخ يحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه يعني به في الدين والحكم إذ لا تجتمع الأمة على ضلالة فخرق الإجماع والحكم بخلاف ما عليه جمهور الأمة والشذوذ عنهم ضلال ، وليس منه من يعتزل عنهم لصلاح دينه ، الثاني : عليكم بالجماعة بأن لا تنقطعوا عنهم في نحــو الجمع والجماعات فإنَّ فيها جمال الإسلام وقوَّة الدين وغيظ الكفار والملحدين الثالث : أنَّ ذلك في زمــن الفتنة للرجل الضعيف في أمر الدين » .

قلت : وقال الإمام الغزالي في « المستصفى » ص (١٤٧) :

[فإن قيل : فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بالسواد الأعظم فإنَّ الشيطان مــع الواحد وهو عن الإثنين أبعد » قلنا : أراد به الشاذ الخارج على الإمام بمخالفة الأكثر على وجــه يثــير الفتنة ، وقولــه « وهو عن الإثنين أبعد » أراد به الحث على طلب الرفيق في الطريق ولهذا قــال عليــه

---

(٥١٨) في إسناده العلاء بن زياد ولم يسمع من معاذ بن جبل كما في تهذيب الكمال (٢٢/) فهو منقطع . وقد نص على انقطاعه الحافظ المنذري في الترغيب (١/٢١٩) والهيثمي في المجمع ، وكذا الحافظ العراقي كما في فيض القدير (٢/٣٥٠) .

(٥١٩) وفي إسناده زكريا بن أبي سلام أبو يحيى عن أبيه ، ليس له رواية في الكتب الستة ، وقد ذكره الرازي في الجــرح والتعديل (٣/٥٩٨) ولم يذكر فيه لا جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/٢٥٢) وقال الحافظ الهيثمــي في « المجمع » (٥/٢١٧) عنه وعن أبيه : « ولم أعرفهما » . فالابن مجهول والأب مجهول أكثر فهذا إسناد ضعيف .

الصلاة السلام : « والثلاثة ركب » . وقد قال بعضهم : قول الأكثر حجة وليس بإجماع . وهو مُتحكم بقوله إنه حجة ، إذ لا دليل عليه] .

ويمكن أن يستخرج من هذه الإشارات والدلالات التي أوردتها في هذه القضية مواضيع وبحوث كثيرة يمكن الإسهاب فيها وفي تخريج ما يتعلق بها من الأحاديث لمن أراد التشمير وفيما ذكرته كفاية فيما أعتقد وبه يتم المقصود والحمد لله رب العالمين .

كتبتها في يومين تسويداً وتبييضاً ففرغت منها ليلة الجمعة لست عشرة ليلة خلت من جمـــادى الأولى سنة ثماني عشرة وأربعمائة وألف من هجرة سيد الأنام ومصباح الظلام صلى الله عليه وآله وسلم ، الموافق ١٨/٩/١٩٩٧م ، والله المستعان .

تهنئة الصديق المحبوب

ونيل السرور المطلوب

بمغازلة ! سَفر المغلوبْ

(نقد كتابه : منهج الأشاعرة في العقيدة)

تأليف

حسن بن علي السقاف

دار الإمام النووي

كشف التحايل والبهتان وإزالة الغرر فيما يقوله ويكتبه المدعو سفر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عبادة الذين اصطفى ، وخصوصاً نبينا وسيدنا محمد المصطفى ، وعلى آله أهل الوفى ، ورضي الله عن صحابته المتقين أهل الصفا ، ومن على قدم النبي سار واقتفى .

أما بعد :

فقد اطلعت على كثير ممّا يكتبه المتمسلفون في هذه الأيام وينشرونه من الكتب والرسائل الهزيلة التي يدّعون في طوايا جُمَلِها وعباراتها أنهم أهل الاختصاص في علم التوحيد والعقيدة ، وأنهم هم الذين بنوا هذا العلم على نصوص الكتاب والسنة ؛ وأن لهم الباع الطويل الواسع في الاطلاع على علم الحديث والجرح والتعديل !! بتبجّح بالغ !!

مع أنهم في الحقيقة يخبطون في تلك المؤلفات والتعليقات خبط عشواء ! بِرِجْلٍ عَرْجَاء ! وعقول قاصرة عوجاء ! فرأينا من الواجب علينا في هذه المرّة أن نبين لبعضهم غلطه وفساد قواعده وبهارج كلامه وأمره ! وللحق كرّة بعد كرّة !!!

وصاحبنا في هذه الكرة هو المدعو : (سفر الحوالي) ؛ صاحب كتاب (منهج الأشاعرة في العقيدة) حيث سعى فيه مؤلفه الذي يدّعي (التخصص !!) والاطلاع الواسع في علم الجرح والتعديل ومَنْ وراءه من (السروريين) !! بكل ما أوتي من جهد سعياً حثيثاً لإثبات أن الأشاعرة فرقة خارجة عن دائرة أهل السنة والجماعة !! بطرق سقيمة وأساليب ملتوية !! لا بد من تزييفها وبيان أوجه فسادها ؛ لأنها مبنية على جرف هار .

وقد طبع هذا الكتاب آلافاً من النسخ ووزّع في عدّة بلدان على المدن والقرى ووضع في أيدي كثير من العامة !!! تمهيداً لترويج مذهب التشبيه والتجسيم بين العامة !! وتشكيكاً بمذهب أهل الحق أئمة أهل السنة والجماعة ؛ وتغريراً وخداعاً لطلاب العلم الذين لا يعرفون ماهية القضية ولا جلية الأمر الذي يسعى لنشره سفر الحوالي (السروري) وأهل نحلته من المتمسلفين !!

وكتابه هذا هو حلقة ضمن خطة مدبّرة لتسهيل انفضاض الناس عن عقيـــدة التوحيـد الصافيـة (باسم التوحيد) المبنية على قواعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة إلى عقيدة الشيخ ابن تيميـة الحرّانـي الذي يقول بعقيدة التشبيه والتحسيم !! التي منها قوله بـ (قدم العالم بالنوع)[٥٢٠] وكـذا (اسـتقرار معبوده على ظهر بعوضة)[٥٢١] ، و (أن الله تعالى جسم)[٥٢٢] ، و (أن المقام المحمود الذي وعد به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هو جلوسه بجنب الله على العرش في المساحة المتبقية والمقدّرة عند هذه الطائفـة بأربع أصابع[٥٢٣] !! وغير ذلك من الترهات !

لا سيما وأن هذه الطائفة تبني عقائدها على الإسرائيليات والأحاديث الواهية والموضوعة وكذا على المتشابه من بعض الصحيح !! مع أنها تتظاهر برفض الأخذ بالأحـاديث الضعيفـة حتـى في فضـائل الأعمال !! ولله تعالى في خلقه شؤون !! ﴿ **لا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون** ﴾ .

وسنبين بالأدلة والبراهين الواضحة إن شاء الله تعالى كل ما ذكرناه ممّا مر أثناء الرد على عبـارات المذكور ومزاعمه وتلفيقاته التي جاء بها .

هذا وقد تم توزيع الكتاب المذكور في جنح الظلام !! وذلك أثناء رقدة أهل الشأن من علماء أهـل السنة والجماعة !!! الذين هم في سبات يشخرون !!!

وهم ما بين مغفل لا يدري ما يجري حوله في الساحة !! حيث ترك غالبهم الذبَّ عن العقيدة الحقة وحراسة التوحيد من عبث العابثين ، وتلاعب المحرّفين المدّعين ، كما تركوا السهر على صيانة حرمتها من أن تمس بسوء أعمال المتطفلين !!

فطفق هؤلاء المتمسلفون الذين اغتنموا رقدة أهل الشأن يستلّون في ظلمة الليل البهيم الأليل كما قيل :

حتى إذا جاء الظلام واختلط   جاءوا بمذْقٍ هل رأيت الذئبَ قطْ

وعلى كل حال فالذي يهمنا الآن هنا هو تفنيد ما افتراه سفر الحوالي في كتابه (منهج الأشاعرة في العقيدة) وإثبات أنه فاقد للعلم الذي يؤهله لأن يخوض في مسائل العقيدة والتوحيد فضلاً عن مناطحـة

---

(٥٢٠) أنظر « منهاج سنة الشيخ الحرّاني » (١/٤١) و (١/١٠٩) وكذا « موافقـة معقولـه لمنقولـه » (١/٢٤٥) و (٢/٧٥) وشرحه على حديث عمران بن حصين ص (١٩٣) ونقده لمراتب الإجماع ص (١٦٧ ـ ١٦٨) .

(٥٢١) انظر كتابه « التأسيس في الرد على أساس التقديس » (١/٥٦٨) .

(٥٢٢) انظر أيضاً التأسيس (١/١٠١) ومنهاج سنته (١/١٨٠) .

(٥٢٣) انظر منهاج سنته (١/٢٦٠) وكتاب « بدائع الفوائد » لتلميذه ابن قيم الجوزية (٤/٣٩ ـ ٤٠) .

السادة الأشاعرة ومقارعتهم وهم الذين يمثلون سواد سواد أهل السنة والجماعة على ممر العصور والأيـــام ﴿ **ولله الأمر من قبل ومن بعد** ﴾ فعلى المرء أن يقوم بواجبه في كل وقت تاركاً التكاسل والتخـــاذل ـــ المخيم على أهل الشأن في هذا العصر(٥٢٤) !!والتوفيق والنجاح بيد الله سبحانه وليس بيد العبيـــد الذيـــن يدفعون المال لنشر آرائهم ﴿ **يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كـــره الكافرون** ﴾ التوبة : ٣٢ .

فصل

سفر يدّعي بأنه متخصص في علم العقيدة ومتمكن في علم الجرح والتعديل الذي يؤهله لذلك وإبطال هذه الدعوى

قال سَفَرُ صحيفة (٥) وهي أول صحيفة في كتابه المذكور ما نصه :

(وإذا كان من حق أي قارئ مسلم أن يهتم بالموضوع وأن يدلي برأيه إن كان لديه جديد **فكيف بمن هو متخصص في هذا الموضوع مثلي** ؟) .

ونقول : **أنعِم وأكرم** !!

وقال ص (٦) :

(فمن واقع إسلامي **وتخصصي** رأيت أن أقول كلمة عسى الله أن ينفع بها) .

ونقـــــول : ما شاء الله !!! وسنرى هل أفلحت في تخصصك هذا ؟!!!! أم لا !!

---

(٥٢٤) ومن المؤسف أيضاً أن يقول بعض الناس من غير المتمسلفين : لماذا يقول هؤلاء المتمسلفون إن أهمَّ العلوم وأول ما يجب التركيز عليه هو العقيدة وعلم التوحيد ؟!!

وأقول مجيباً لهم : مما يؤسف له أنكم ظننتم أن إقامة مولد أو طبع كتاب في الصلاة على سيدنا رسول الله صلى الله عليـــه وآله وسلم هو المهم وهو أول الواجبات !! وتركتم هؤلاء المتمسلفين يعيثون في أهم المهمات وهو علم التوحيد والعقيـــدة وكذلك الفقه والحديث وغيرها ، كما تركتموهم أيضاً ينشرون في العالم ما يحلوا ويروق لهم !! وذهبتم تطبعون كتباً ليـــس طبعها هو الأهم والأولى دون أن تدركوا حقيقة الأمر وجلية ما يدور هنا وهناك ، حتـــى أضعتـــم فيمـــا لا فـــائدة فيـــه المال هدراً !!

وإننا لن نترك أولئك الذين يضعون ويحثون ملايين الدراهم ممّن حذرناهم من الخطر الداهم دون أن نكشف ما يفعلون متـــى فاتت الفرصة عليهم إذا لم يرعووا ويرجعوا إلى الجادّة ويستيقظوا من غفلتهم !!!

وقال ص (٨٢) :

(فالأمر واضح لا لبس فيه إلا عند المعاندين أو المعذورين من غير **المتخصصين**) !!

ونقول : هنيئاً لك يا إمام المتخصصين !!

فهذا كما ترون تصريح واضح منه بادّعاء أنه من المتخصصين في هذا العلم !! ولذلك سنطلق عليه اسم (المتخصص) !! في هذا الرد لأنه أطلقه هو على نفسه وارتضاه !! وسنبين إن شاء الله تعالى له ولغيره بكل وضوح بأن تخصصه لم يحل دون وقوعه في كوارث فادحات !! وأخطاء فاضحات !! وعلى كل حال فـ (كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون) . الذين يرجعون ويعلنون رجوعهم عن الخطأ الذي وقعوا فيه ولا يكتمون هذا الرجوع حتى لا يُقْتَدى بهم فيه والله الموفق والهادي !!

فنأمل أن يرجع هذا (المتخصص) !! إلى الصواب والحق بعد أن يَطَّلع على ما نكتبه من البراهين والحجج الدامغة المبطلة لادّعاءاته ومزاعمه التي جاء بها في كتابه المذكور ، والله تعالى يتولى هدانا وهداه .

هذا و لم يقف عند قوله بأنه متخصص في التوحيد والعقيدة فحسب !! بل زعم أيضاً بأنه يملك الأدوات التي تمكنه وتؤهله للخوض في هذا العلم !! حيث قال ص (٦) :

(أما الصابوني **فلا يؤسفني** أن أقول إن ما كتبه عن عقيدة السلف والأشاعرة **يفتقر إلى أساسيات بدائية لكل باحث في العقيدة ، كما أن أسلوبه بعيدا جداً عن المنهج العلمي الموثق ، وعن الأسلوب المتعقل الرصين** ..) !! اهـ .

ونقول لهذا (المتخصص) !! : ولا يؤسفنا أيضاً أن نثبت لك بأنك فاقد لتلك الأساسيات !! بل للأدوات الضرورية في هذا الموضوع !! ولذلك وقعت بما وقعت به مما ستتمتع عيناك بالنظر لتفاصيله !! كما أنك تفقد المنهج العلمي الموثق !! وسترى ذلك بعينيك إن شاء الله تعالى !! والله تعالى المستعان .

لا سيما وفي ثنايا وطوايا كلامك الذي أخطأت فيه أيما خطأ ادّعاء عريض بأن لديك معرفة وعلماً بفن الجرح والتعديل يجعلك مؤهلاً للخوض في الفن الذي تدعي التخصص فيه ومن ذلك قولك متبجّحاً في كتابك الفذ !! ص (١٦) :

[ب ـ المعنى الأخص (لأهل السنة والجماعة) وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء وهو الأكثر استعمالاً وعليه كتب الجرح والتعديل ؛ فإذا قالوا عن الرجل : إنه صاحب سنّة أو كان سنيّاً أو من أهل السنة ونحوها فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية] انتهى .

ففي هذه الفقرة التي نقلناها من كلام سفر تصريح بإثبات ادّعائه التخصص والمعرفة الكافية في علم الجرح والتعديل التي تؤهله للخوض فيما هو بصدد إثباته !!! وهيهات !!

وسنبرهن له إن شاء الله تعالى بما لا يدع مجالاً للشك بأنه ليس كذلك حقاً وصدقاً !! وأن ذلك من دعاواه العريضة !! وليس الخبر كالعيان !! والله تعالى المستعان .

كشف وبيان مبلغ علم هذا (المتخصص) !!
في علم التوحيد والجرح والتعديل

يتظاهر سفر الذي يدّعي (التخصص) !! بأنه مطّلع على علم الفرق وعالم بفن الجرح والتعديل الذي يؤهله لأن يخوض في غمار مسائل التوحيد والعقيدة ويقرر ما يهوي ويتمنى ؛ والظاهر أنه ليس في ناحيته من يتفرغ له من المتمكنين في العلم فيلجمه بحجج البراهين العلمية والأدلة ! وعلى كل حال نود أن ننقل مثالاً سريعاً واضحاً ينكشف به زيف دعوى سفر فأقول وبالله تعالى التوفيق :

حاول سفر في كتابه[٥٢٥] ــ منهج الأشاعرة في العقيدة ــ أن يخترع قضية يخدع بها البسطاء تقوم بذهنه ويحلم بها أحلام اليقظة !! فزعم أن الأشاعرة خارجون عن إطار أهل السنة والجماعة عند أئمة المذاهب الأربعة !! وأئمة الجرح والتعديل !! وأورد من جملة استدلالاته !! حكم الأشاعرة عند مالك بواسطة ابن خويز منداد المالكي وإليكم عبارة سفر في ذلك من صحيفة (١٧) من كتابه المذكور مع تزييفها وبيان بطلانها :

قال سفر :

[وسنأتي بحكمهم ــ الأشاعرة ــ عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث :

١ ــ عند المالكية : روى حافظ المغرب وعلمها الفذ ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية في المشرق ابن خويز منداد أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، وقال : « أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ؛ فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً ويهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها »] انتهى كلام سفر .

---

(٥٢٥) وكذا الدكتور المتمسلف عمر الأشقر في كتابه « أصل الاعتقاد » .

ونقول في دحضه : أما أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء فقد توفاهم الله تعالى قبل أن يولد الأشعري !! لأن الأشعري ولد سنة (٢٦٠) هـ وآخر الأئمة موتاً هو أحمد بن حنبل توفي سنة (٢٤١) هـ فكيف يحكمون على الأشعري الذي ولد بعد وفاتهم ؟! أم هم يعرفون الغيب بنظر (المتخصص) !! سفر ؟!!

فإن قال سفر : إنني لم أعْنِ أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء حقيقة وإنما عنيت أتباعهم .

قلنا له : يكذبك كلامك الذي أوردته بعد ذلك الآخذ بتلابيبك لأنك أوردت كلام مالك في القضية نقلاً عن ابن خويز منداد الذي هو متهم عند المالكية وعند علماء الجرح والتعديل الذين تلوك بفمك وتردد اسمهم متبجحاً !! وإليك ذلك :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » (٥/٢٩١ من الطبعة الهندية) و (٥/٣٢٩ من طبعة دار الفكر) ما نصه :

« عنده شواذ عن مالك ، **واختيارات وتأويلات لم يعرّج عليها حذّاق المذهب** كقوله إن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار وأن خبر الواحد مفيد العلم ... **وقد تكلّم فيه أبو الوليد الباجي ولم يكن بالجيد النظر ولا بالقوي في الفقه وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يشهد جنازة متكلّم ولا يجوّز شهادتهم ولا مناكحتهم ولا أماناتهم ، وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً** » انتهى كلامه الحافظ ابن حجر .

فتأملوا يا قوم !!!!

فتبين صريحاً أن ابن خويز منداد الذي جاء به سفر (المتخصص) !! ليجعله ممثلاً ومندوباً للسادة المالكية في الحكم على الأشاعرة ساقط عند علماء الجرح والتعديل الذي يمثلهم كتاب « لسان الميزان » للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وساقط أيضاً عند علماء المالكية الذين طعنوا فيه كالإمام الباجي والحافظ ابن عبد البر المالكيين !!

فما هو موقف سفر الآن من هذا التلاعب والتلبيس ؟!!

ما موقفك يا سفر عندما تستشهد بكلام من هو ساقط عند علماء الجرح والتعديل !! وساقط عند المالكية أنفسهم وأنت تتبجح على الصابوني وعلى الناس وتلوك بفمك ذكر علماء الجرح والتعديل مدّعياً (التخصص) !! فتأتي بإنسان هذه صفته عند من عرّفناك فتجعله ممثلاً لرأي المالكية في الأشاعرة !!

فهل هذا مقبول شرعاً ؟!! أم عرفاً ؟!! أم منطقاً ؟!! أو عند العقلاء ؟!! تب وأقلع عما أنت فيه واتق الله تعالى .

رأي المالكية الحقيقي في السادة الأشاعرة

سئل الإمام ابن رشد الجد المالكي رحمه الله تعالى الملقب عند المالكية بشيخ المذهب عن رأي المالكية في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم كما في فتاواه (٨٠٢/٢) وإليكم نص السؤال والجواب :

[ما يقول الفقيه القاضي الأجل .. أبو الوليد وصل الله توفيقه وتسديده ونهج إلى كل صالحة طريقه في الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي .. ونظرائهم ممّن ينتحل علم الكلام ويتكلّم في أصول الديانات ويصنّف للرد على أهل الأهواء ؟ أهم أئمة رشاد وهداية أم هم قادة حيرة وعماية ؟ وما تقول في قوم يسبونهم وينتقصونهم ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية ويكفرونهم ويتبرّأون منهم وينحرفون بالولاية عنهم ويعتقدون أنهم على ضلالة وخائضون في جهالة ؟ فماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد فيهم ؟ أيتركون على أهوائهم أم يكف عن غلوائهم .... ؟!

فأجاب : تصفحت عصمنا الله وإياك سؤالك هذا ووقفت عليه ، وهؤلاء الذين سمّيت من العلماء أئمة خير وهدى وممّن يجب بهم الاقتداء لأنهم قاموا بنصر الشريعة وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة وأوضحوا المشكلات وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تُعْلَم الفروع إلا بعد معرفة الأصول ، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » **فلا يَعْتَقِد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل ، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق**[٥٢٦] وقد قال الله عز وجل ﴿ **والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً** ﴾ فيجب أن يبصّر الجاهل منهم ويؤدب الفاسق ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً ببدعة ، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء وإن كنت تريد قتلي فأجهز عليّ فخلّى سبيله ، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمد بن رشد] .

---

(٥٢٦) وهذا ما وقع به سفر حوالي (المتخصص) !!

فهذا نص كلام أئمة المالكية في الأشاعرة ، علماً بأن هناك كلاماً كثيراً لأشهر أئمة المالكية في هذا الأمر مما يجهز على ما جاء به سفر ويزهقه !! فاعتبروا يا ذوي القلوب والأبصار !!!!!

قال فضيلة !! العلامة !! سفر (المتخصص) !! ص (٧) :

« وليكن معلوماً أن هذا الرد الموعود ليس مقصوداً به الصابوني ولا غيره من الأشخاص فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث ، وكتب اللغة والبلاغة والأصول ، فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال » انتهى .

وأقول له : هذا اعتراف صريح منك بأن سواد هذه الأمة الإسلامية أشاعرة ؛ وخاصة علماؤها وهم أصحاب كتب التفسير والحديث (كالفتح وشرح مسلم) التي صنفها الأئمة الفحول من الحفاظ والمحدّثين كالحافظ ابن حجر العسقلاني والأئمة ابن عساكر والخطيب البغدادي والبيهقي والحاكم والعراقي وغيرهم كثير وكثير وجميعهم أشاعرة .

وكذلك كتب اللغة والبلاغة والأصول والنحو وغيرها فهؤلاء الجهابذة باعتراف هذا (المتخصص) !! الذي وصف مذهبهم العقائدي بأنه (له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلاً عن كتب العقائد والفكر) هم أشاعرة وهم أصحاب المذهب الذي وصفه أيضاً بأنَّ (له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال ..) والحمد لله .

ونقول له : ما هو هدفك من الطعن في جمهور المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها باعترافك ؟!! هل تسعى لأن تكون إحدى الشوكات السامة في قلب جمهور المسلمين في العالم ؟!!

وأقول لك أيضاً : رويدك على سواد الأمة الأعظم أيها الألمعي !!! الفهمان !!! وتذكّر قول من قال :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

سفر (المتخصص) !! يفتري على الشافعية
فيزعم أن الشافعية لا يرتضون الأشاعرة ويذمونهم

من الغريب العجيب !! أنَّ سفراً هداه الله تعالى ينقل معلومات مخطئة لا تثبت في ميزان التحقيق والنقد العلمي !! ومنها أنه يزعم بأن الأشاعرة مبتدعة أو غير مرضي عنهم عند السادة الشافعية !! وإليكم قوله في ذلك مع تفنيده :

قال ص (١٨) من كتابه « منهج الأشاعرة » ما نصه :

[قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني وقد كان معاصراً للأشعري : « لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة ... »] .

وأقول : هذا كلام باطل غير صحيح وانظر الآن كيف ينهدم (تخصصه !!) وأنه مبني على التقليد ! والتعصب ! الفارغ !!

اعلموا أنَّ ابن سريج لم يقل هذا وذلك لأنَّ ابن سريج مات قبل الأشعري بـ (٢١) سنة ، وأبو الحسن الأشعري عاش (٦٤) سنة ولما مات ابن سريج كان عمره (٤٣) سنة[٥٢٧] ولم يظهر إذ ذاك مذهب الأشعرية بعد ، لأنه كما ذكر عنه أنه صحب الجُبّاني يدرس عليه ويتعلم ويأخذ عنه (٤٠) سنة[٥٢٨] ، وهو خاله ، وكم كان عمره لما بدأ بالأخذ عنه ؟ ربما كان عشر سنوات أو ثمانية مثلاً فيستحيل إذ ذاك أن يدرك ابن سريج الأشاعرة حتى يقول ما نقله سفر عنه بواسطة ابن قيم الجوزية !!

ومن هذا البيان تعلموا بأن سفراً مفلس من معرفة علم الجرح والتعديل إفلاساً تاماً !! وأنه في ذلك مقلّد لا غير يردد قول ابن القيم في « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص (١٠١) من طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٤ هـ وهي التي بين يديَّ .

---

(٥٢٧) توفي ابن سريج سنة (٣٠٣) كما في ((سير أعلام النبلاء)) (٢٠٢/١٤) وولد الأشعري سنة (٢٦٠) وقيل (٢٧٠) كما في ((سير أعلام النبلاء)) (٨٥/١٥) فيكون عمره عند موت ابن سريج على القول الأول (٤٣) وعلى الثاني (٣٣) وهذا مما يؤكد عدم إدراك ابن سريج للأشعرية تأكيداً مبرماً لا مجال للشك فيه .

(٥٢٨) كما ذكر ذلك الحافظ ابن عساكر في كتابه ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري)) ص (٩١) .

وابن القيم مخطئ في ذلك !! بل مدّلس وقليل نظر وتحقيق !! فإنه بعد أن ذكر تلك العبارة المكذوبة عن ابن سريج (في اجتماع جيوشه) قال :

« ــ هذا ــ آخر كلام أبي العباس بن سريج الذي حكاه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في أجوبته .. »

قلت : وهذا سند منقطع عن ابن سريج زيادة على كونه كذباً مخالفاً للواقع لوجهين :

(**الأول**) : أن هذا الكلام محكي حكاية عن ابن سريج ولفظ الحكاية من ألفاظ التضعيف والتمريض كما هو مقرر عند أهل الفن .

انظر المجموع (٦٣/١) . فهو غير ثابت والذي يؤكد ذلك الوجه :

(**الثاني**) : وهو أن الزنجاني هذا الذي يحكي هذا الكلام عن ابن سريج ولد بعد وفاة ابن سريج بنحو (٨٠) سنة تقريباً فالإسناد منقطع .

فقد توفي ابن سريج كما قدّمنا نقلاً عن « سير أعلام النبلاء » سنة (٣٠٣) هـ والزنجاني ولد سنة (٣٨٠) هـ كما في « سير أعلام النبلاء » (٣٨٥/١٨) فاستيقظ !

و لم يذكر الزنجاني سند الكلام على فرض صحته إلى ابن سريج فلا حجة فيه مع مخالفته للواقع . والله الهادي .

فهل بعد هذا يمكن أن يقال بأن سفراً يملك الأدوات التي تؤهله للخوض في مثل هذه المسائل ؟!

وهل أسلوبه قريب من المنهج العلمي الموثّق المتعقل الرصين ؟!!

لا يؤسفني يا أخ سفر أن أقول لك : لا !!

ارجع إلى كتابك المذكور ص (٦) وتأمل هناك ما قلته من سطر (٨ــ١١) جيداً !! لتدرك أن ذلك الكلام منطبق عليك تمام الانطباق !!

ثم ذهب سفر (المتخصص) !! ليستكمل عملية إقناع قرّائه السذّج بأنّ الشافعية يذمون الأشعري والأشاعرة فأورد كلام رجل يسمى الكَرجي فقال ص (١٨) :

« قال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه : لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنْسبوا إلى الأشعري ويتبرأون مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحَوْم حواليه ... » .

قلت : من اعتمد على الشيخ الحراني وتلميذه ابن القيم في نقل أقوال الناس ومذاهبهم فقد بنى بناءه على جُرُف هَارٍ !!

وذلك لأن هذا الكلام مكذوب على الكرجي كما نص على ذلك الحافظ عبد الوهاب السبكي رحمه الله تعالى في « طبقات الشافعية الكبرى » (٦/١٤٠ ــ ١٤٦) والكرجي هذا شبه مجهول عند الشافعية وليس هو من أئمتهم البتة !!

فانظروا كيف يأتي هذا (المتخصص) !! المقلّد برجل مجهول فيجعل كلامه ممثلاً للسادة الشافعية في ذم الأشاعرة لا سيما والكلام الذي نقله عنه مكذوب مدسوس عليه أيضاً !!

فتأملوا يا ذوي الألباب !!

وقد ترك سفر الأئمة الذين يعوّل إلى كلامهم ويرجع إليهم حقاً وصدقاً عند الشافعية كالحافظ البيهقي والشيخ أبي إسحق الشيرازي وأبو محمد الجويني وإمام الحرمين والغزالي وأبو بكر الشاشي والإمام النووي وابن عساكر والخطيب البغدادي والعراقي والحافظ ابن حجر وغيرهم كثير ، وكثير من المتأخرين أيضاً كالشيخ زكريا الأنصاري وابن حجر المكي والرملي والخطيب إلى يومنا هذا !! فلا ندري أين ذهب عقل هذا (المتخصص) !! عن هؤلاء !!

مذاهب الأئمة الأربعة تقول بمذهب الأشعري في العقائد

وجملة القول أن سفراً (المتخصص) !! بنى مقالته أو كتيبه المذكور على أن السادة الأشاعرة ضلاّلٌ مبتدعة بنظر أهل المذاهب الأربعة ! وأنهم أيضاً خارجون عن إطار أهل السنة والجماعة وهذه مغالطة واضحة جداً ، يكذبها ويهدمها الواقع ، بل يكذبها سفر نفسه في كتابه المذكور فإنه قال متناقضاً !! غير منتبه ص (٧) ما نصه :

« وليكن معلوماً أنّ هذا الرد الموعود ليس مقصوداً به الصابوني ولا غيره من الأشخاص فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنه مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جماعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال » .

وأقول : ويكفي أيضاً في دحض كلام سفر وادعائه بأن علماء المذاهب الأربعة لا يقبلون الأشعرية أننا لو تأملنا كتب التوحيد والعقائد المؤلفة في مذهب الأشعري لوجدنا أن مؤلفيها ينتسبون إلى تلك المذاهب الأربعة .

قال الإمام الحافظ التاج السبكي في كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » ص (٦٢) :

« وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال ، ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم .. »

فتأمل جيداً هداك الله تعالى !!

وقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي إمام الشافعية في وقته وصاحب كتاب « المهذب » الذي عليه وعلى شرحه للإمام النووي رحمه الله تعويل الشافعية ما نصه :

[فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو كافر . ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفّرهم فيكون كافراً بتكفيره لهم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « وما كفّر رجلٌ رجلاً إلا باء به أحدهما .. »]

(انظر شرح اللمع للإمام الشيرازي طبع دار الغرب / الطبعة الأول ١٤٠٨ هـ ١/١١١) .

فتبين من هذا بكل وضوح فساد الأصل الذي بنى عليه سفر رسالته وأنه بناه على جرف هار .

[ملاحظة] : قال سفر ص (١٩) من كتابه (المصون) !! ما نصه :

« وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري » ثم قال في الحاشية معلّقاً على هذه العبارة :

« يلاحظ أن كلاً من الشافعية والحنابلة يدّعي الهروي لمذهبهم ورجّح شيخ الإسلام أنه يأخذ من كليهما ويتبع الأثر . أنظر (شيخ الإسلام عبد الله الهروي ص ٩٦ وقوله فيهم نقله في التسعينية : ٢٧٧ عن كتاب ذم الكلام . وهو يحقق بجامعة الإمام كما قرأت . وانظر أيضاً عن موقف الشافعية درء التعارض ٢/١٠٦ » انتهى .

وأقول : من المؤسف جداً أن تترك المنهج العلمي يا سفر !! وأنت تدّعي (التخصص) !! فتنقل موقف الشافعية من كتب الشيخ الحراني المجسم !! ولا ترجع إلى كتبهم فتنقل منها مذهبهم وآراءهم !!

أما قول أئمتهم فقد قدّمت لك قبل قليل قول أئمتهم كالشيخ أبي إسحق الشيرازي والسبكي رحمهم الله تعالى ولا حاجة هنا إلى إعادته .

وأما أبو إسماعيل الهروي المجسم !! الملقب عندكم بشيخ الإسلام !! فقد جمع بين التجسيم وقول أهل الوحدة الحلوليين والدليل على ذلك :

١) : أن الحافظ السبكي ذكر في « طبقات الشافعية الكبرى » (٢٧٢/٤) نقلاً عن شيخه الذهبي أن ابن تيمية الحراني رمى الهروي بالاتحاد .

قال الحافظ السبكي :

« كان ... ابن تيمية مع ميله إليه يضع من هذا الكتاب ، أعني : منازل السائرين . قال شيخنا الذهبي : وكان يرمي أبا إسماعيل بالعظائم بسبب هذا الكتاب ، ويقول : إنه مشتمل على الاتحاد » .

وقال ص (٢٧٣) :

« وكان شديد التعصب للفرق الحنبلية ، بحيث كان ينشد على المنبر ، على ما حكى عنه تلميذه محمد بن طاهر :

أنا حنبليٌّ ما حييتُ وإن أمتْ ... فوصيتي للناس أن يتحنبَلوا

فمن تأمل هذا جيداً عرف وهاء وهزال قول سفر الذي تقدّم والذي يقول فيه :

« ويلاحظ أن كلاً من الشافعية والحنابلة يدعي الهروي لمذهبهم .. » !!

وبَانَ أنه من أبعد الناس عن علم الجرح والتعديل الذي يؤهله لأن يخوض في علم العقائد وفنون التوحيد ! والله المستعان !!

٢) : أن شارح الطحاوية ــ ابن أبي العز ــ المبتدع !! قال ص (٩٧) : « انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل ... حيث يقول :

ما وحّد الواحد من واحد ... إذ كلُّ من وحّده جاحدُ

توحيد من ينطِقُ عن نعته ... عاريةٌ أبطلها الواحد

توحيدُهُ إيَّاه توحيدُهُ ... ونَعْتُ من ينعته لاحِدُ »

قلت : ردَّ على أبي إسماعيل الهروي في هذه الأبيات الدالة على أن قائلها يعتقد الحلول والاتحاد أحد الأئمة المعصومين عند سفر وهو ابن قيم الجوزية المجسم !! ، في « مدارج السالكين » (٥١٨/٣) ورفض ما فيها فارجع إليها .

وكل ذلك يدل على أنه كان مارقاً من الدين قائلاً بالحلول والاتحاد وكذلك متناقضاً !! قائلاً بالتشبيه والتجسيم !! والله الهادي !!

افتراء سفر على الإمام أبي حنيفة
وعلى السادة الأحناف أعلى الله منارهم

ومن غريب التخابط والتزوير أن سفراً يحاول أن يخدع الشباب والبسطاء والطلاب المبتدئين والعامة بأنّ السادة الحنفية يقولون بعقيدة الوهابية والشيخ الحراني وأنهم لا يقبلون مذهب الأشاعرة وهـذا مما تضحك منه الثكلى حقاً !! لأنه يريد أن ينكر البدهيات والواقع !! وما علينا الآن إلا أن ننقل ما قالـه في شأن السادة الحنفية من ص (١٩) وما بعدها ونفنده نقطة نقطة والله المستعان .

قال سفر مدعياً أن الحنفية بريئون من الأشاعرة ما نصه :

« الحنفية : معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابـه وهـي مشـابهة لمـا في الفقـه الأكبر عنه ، وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفّر بشراً المريسي ، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى علـى العـرش ، ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسي » انتهى كلام سفر .

وأقـــول : لقد تضمّن كلامه هذا سلسلة أخطاء ومغالطات لا بد من سردها وتفنيدها واحدة واحدة :

١) : قوله (معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان) المراد منه إثبات أن الطحـاوي ضد الأشاعرة ، وأن شارح الطحاوية ابن أبي العز ضد الأشاعرة أيضاً ، وهذا الكلام يتضمن مغالطتين :

(**الأولى**) : ادعاؤه أن متن الطحاوية يخالف عقيدة الأشاعرة !! وليس كذلك !! بل الواقع أن متن الطحاوية هو عين عقيدة الأشاعرة وهو مخالف لعقيدة المتَمسلفين وأذنابهم كسفر !! كما سنوضح ذلـك الآن إن شاء الله تعالى في فصل خاص .

(**الثانية**) : ادعاؤه بأن ابن أبي العز ــ المنسوب للحنفية خطأً ــ يمثل السادة الحنفيـة !! وليـس كذلك !! بل هو مبتدعٌ كما يرى أئمة الحنفية وعلى رأسهم الشيخ مُلا علي القاري الحنفي ، فإنه وصفه بالابتداع كما سيأتي إن شاء الله تعالى في فصل خاص .

٢) : ادعاؤه ــ مغالطاً ــ !! أن الفقه الأكبر موافق لعقيدة المتمسلفين ، وليس كذلـك !! كمـا سيأتي إن شاء الله تعالى .

٣) : ادّعاؤه ــ مغالطاً ــ !! بأن الإمام أبا حنيفة صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وليس كذلك !! بل هذا كذب محض على الإمام أبي حنيفة لأن راوي هـذه العبـارة عنـه كذاب مشهور الكذب عند علماء الجرح والتعديل !! وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى .

٤) : زعمه مغالطاً !! بأنّ أبا يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى كفّر بشراً المريسي !! وزعمه بأن أصول الأشعرية مستمدة من المريسي !!

وهذا يتضمن مغالطتين :

(**الأولى**) : إيهامه بأن بشراً المريسي ليس حنفياً مع أنـه مـن تلاميـذ أبـي يوسـف وكبـار الفقهاء .

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠/١٩٩) :

« كان بشر من كبار الفقهاء ، أخذ عن القاضي أبي يوسف وروى عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة .. » اهـ !!

ثم ذمه بعد ذلك !!

(**الثانية**) : قول سفر بأن أصول الأشعرية مستمدة من المريسي فكـذب محـض لا دليـل لـه عليه البتة !!

وكان الواجب عليه أن يقول بأنّ أصول ابن تيمية وحمود التويجري مستمدة من اليهـود المجسـمة المشبهة !! والدليل على ذلك أن حمود التويجري ينقل في كتابه « عقيدة أهل الإيمان في خلـق آدم علـى صـورة الرحمـن » !! ص (٧٦) (مـن الطبعـة الثانيـة ١٤٠٩هـ طبـع دار اللـواء / الرياض) من التوراة المحرفة التي قـال الله في شـأنها ﴿ **قـل فـأتوا بـالتوراة فاتلوهـا إن كنتـم صادقين** ﴾ فيقول التويجري ــ شيخ سفر ــ ناقلاً عن الشيخ الحراني ابن تيمية ما نصه :

« وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة فإن في السّـفْر الأول منها : (سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها) .... »

فتأملوا يا أصحاب العقول من أين ينقل شيوخ سفر وأئمته !! وكيف أن أصول أئمته مستمدة من كتب اليهود المجسمة !!

ويكفي ما ذكرته في هذه النقطة هنا ولن أذكـره في فصـل خـاص لأن بطلانـه ظـاهر والله الموفق .

٥) : وأما قوله (ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكـــرون كونـــه تعـــالى علـــى العـــرش »

فجوابه :

أن الأشاعرة لا ينكرون العلو المعنوي وإنما ينكرون العلو الحسي وهو علو الأجسام ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري ــ الذي وصفه سفر في كتابه بأنه متذبذب في عقيدته ص (٢٨) ــ في « فتح الباري » (١٣٦/٦) :

« ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأنَّ وصفه بالعلو مـــن جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس » اهـــ .

فتأمل !!

وأما كونه سبحانه وتعالى على العرش فهذا ينكره السادة الأشاعرة اشد الإنكار لأنه لا دليل عليـــه وتعالى الله عز وجل أن يكون جالساً وقاعداً على العرش ، لأنه سبحانه ليس جسماً ولا هو على شـــكل إنسان أو صورة مخلوق حتى يكون على العرش كما يزعم هذا الدكتور (المتخصص) !! المجســـم !! هـــو وسادته وأئمة مذهبه وطريقته !!

فإن قال : لم أقصد أنه جالس على العرش وإنما أردت أنه على العرش بلا كيف .

قلنـــا له : كلا لم تصدق أيها الألمعي !! فإن أئمة مذهبك نصوا بأنه جالس على العرش وقد أبقى مكاناً مقدَّراً عندهم بأربع أصابع يُقعد فيه يوم القيامة سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم وهـــذا هـــو المقام المحمود بزعمهم وحسب تصوّرهم !! ولا يمكنك أن تنكر هذا البتة !! وإليك بعض نصوصهـــم في ذلك :

أ ــ روى الخلال الحنبلي المجسم في كتابه « السنة » (٢١٥/١) من طريق ليث بن أبي سليم عـــن مجاهد ﴿ **عسى أن يبعثك ربُّك مقاماً محموداً** ﴾ قال :

« يُقْعِدُهُ معه على العرش ، قال أبو بكر بن أبـــي طـــالب : مـــن رده فقـــد ردَّ علـــى الله عـــز وجل[٥٢٩] ، ومن كذب بفضيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد كفر بالله العظيم . وأخبرني أحمد بن أصرم بهذا الحديث ، وقال : من ردَّ هذا فهو متهم على الله ورسوله ، وهو عندنا كافر ، وزعم أنَّ مـــن

---

(٥٢٩) انظر إلى سخافة عقولهم كيف يُعرضون عن الحديث الصحيح الثابت في الصحيحين الذي يقول فيه النبي صلـــى الله عليه وآله وسلم بأنَّ المقام المحمود هو الشفاعة ، فيتركونه ويهملونه ويذهبون لقول يروى عن مجاهد بسند ضعيف ينص بأنَّ المقام المحمود هو جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم مع الله على العرش !! تعالى الله عما يقولون !!

قال بهذا فهو ثنوي ، فقد زعم أنّ العلماء والتابعين ثنوية ، ومن قال بهذا فهو زنديق يقتل » انتهى كلام الخلال فتأملوا !!

ب ــ ابن زفيل المعروف بابن قيم الجوزية ذكر هذا الجلوس وزعم أنه قول السلف في كتابه « بدائع الفوائد » (٤/٣٩ ــ ٤٠) وزعم أيضاً أنه قول الإمام الدارقطني ، وقد رددت على هذا وفندته وبيّنت بأنه مكذوب على الدارقطني في رسالتي « البيان الكافي بغلط نسبة كتاب الرؤية للدارقطني بالدليل الوافي » المطبوع في ذيل كتاب « دفع شبه التشبيه » انظر ص (٢٩٦) من « دفع الشبه » .

وكُتُبُ الدارقطني في هذه المواضيع التي ينشرها المتمسلفون هنا وهناك كمثل كتاب « الرؤيا » وكتاب « الصفات » مكذوبة عليه فإن الرجل كان منزهاً عن تصنيف مثل تلك الكتب الواهية السقيمة وخصوصاً أن الذين رووها عنه مجسمة مشبهة معروفون بالكذب والغفلة والوضع كما أوضحناه وبيناه هناك في المرجع المشار إليه ، وهذا لا يحتاج لبيان أكثر من هذا والله الموفق .

ولنشرع الآن في بيان تفصيل بعض تلك المغالطات التي جاء بها سفر الذي يدّعي التخصص ــ فنقول وبالله تعالى التوفيق .

عقيدة الإمام الطحاوي موافقة لمذهب الأشعري ومخالفة في الحقيقة لمذهب المتمسلفين

يحاول المتمسلفون أن يوهموا البسطاء بأن متن الطحاوية يوافق عقيدتهم !! وآراءهم في العقائد !! وهذا ليس صحيحاً البتة وذلك لعدة أمور :

١) : أن هناك عبارات وجمل في عقيدة الطحاوي تهدم عقائد هؤلاء المجسمة من أساسها ومن تلك الجمل والعبارات :

أ ــ قول الطحاوي « تعالى عن الحدود والغايات والأركان **والأعضاء** والأدوات **لا تحويه الجهات الستُ كسائر المبتدعات** » .

ومن المعلوم للقاصي والداني أن سفراً وأئمته يثبتون الجهة لله تعالى ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، فهذا ابن تيمية الحراني يقول في « منهاج سنته » (١/٢٦٤) :

« **فثبت أنه في الجهة على التقديرين** »[٥٣٠] .

---

(٥٣٠) وقد خالفه في ذلك الألباني في « مختصر العلو » ص (٧١) حيث قال :

ب ــ وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في عقيدته : « له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالق ولا مخلوق » .

قلـــت : وفي هذا ردٌّ صريح على ابن تيمية الحرّاني الذي يزعم بأن العالم قديم بالنوع ، وكذلك فيه أيضاً ردٌّ صريح على ابن أبي العز الذي يدّعي في شرح الطحاوية « محرّفاً لها !! بأنّ قول أئمة أهل الحديث هو « أن نوع الحوادث .. يمكن دوامها في الماضي والمستقبل »[٥٣١] .

ويقول شيخ هذا الطائفة الحراني الملقب لديهم بشيخ الإسلام في « موافقه صريح معقوله لصحيح منقوله » المطبوع على هامش « منهاج سنته » (٢٤٥/١) :

« **قلـــت** : هذا من نمط الذي قبله ، **فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث** » .

وفي رسالتنا « **التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد** » ما يشفي غليل الصادي في هذه المسألة والله الموفق .

ج ــ هذا ولهم اعتراضات كثيرة على عقيدة الطحاوي لا باس بذكر شيء يسير منها وإليك ذلك :

اعترض ابن باز !! على قول الطحاوي في عقيدته « قديم بلا ابتداء » فقال في تعليقه عليها : « هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى كما نبّه عليه الشارح .. وغيره ، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام ... » .

وقال الطحاوي أيضاً في عقيدته « وهو مستغن عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وبما فوقه » هكذا ثبت لفظ « وبما فوقه » وخاصة في نسخة الشيخ العلامة الغنيمي الحنفي شارح الطحاوية المتوفى سنة ١٢٩٨هـ ، وقد قام المتمسلفون بحذف لفظة « بما » ليثبتوا أن الفوقية عائدة على الله لتوافق العبارة معتقدهم مع أن السياق لا يساعد ذلك ، لأن الكلام هنا واقع عن استغناء الله سبحانه عما دون العرش وما فوقه ، وأنه بكل شيء محيط .

ومما يدل على جهل المتمسلفين بالسنة وخاصة الشيخ المتناقض !! الذي يتكئ على كلماته سقر الذي يدعي التخصص أن المتناقض !! يقول !! في تعليقه على متن الطحاوية ص (٣٧) ناقلاً عن ابن مانع ما نصه :

« ومنه يتبين أن لفظ الجهة غير وارد في الكتاب والسنة ... » فهذه مسألة عقائدية يخالف الألباني فيها ابن تيمية على أنه قد تناقض !! فيها فأثبتها في موضع آخر !! وهكذا تتضارب وتضطرب أقوال هذه الطائفة في المسائل العقائدية من مكان إلى آخر .

(٥٣١) انظر طبعة المكتب الإسلامي الثامنة . ص (١٢٩) .

« وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات ، فلا يبقى لقوله « محيط » ـ بمعنى محيط بكل شيء فوق العرش والحالة هذه ـ معنى ، إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحيط به ... » اهـ .

وأقول : لا أدري أين ذهب عقل هؤلاء عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيحين «إنَّ الله كَتَبَ كتاباً قبل أن يَخلُقَ الخلق إنَّ رحمتي سبقت غضبي فهو مكتوبٌ عنده فوق العرش » .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه « فتح الباري » (١٣/٥٢٦) :

« **والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش** » .

فهذا هو المراد بقول الطحاوي « وبما فوقه » فهم حذفوا لفظة « بما » ليتم لهم مرادهم من أن الله سبحانه عما يقولون « بذاته » ـ كما يتخيلون ـ فوق العرش ، ولكن هيهات !! لا سيما والطحاوي ينزه الله عن الجهات الست ، فلا ندري أني كان عقل الشيخ المتناقض !! عندما نقل عبارة ابن مانع المتهافتة ؟! ولله في خلقه شؤون !!

فتبين من ذلك أن الحنفية ليسوا ضد الأشاعرة في العقيدة ، إنما هم مع السادة الأشاعرة ، بل هم أنفسهم أشاعرة ، وهم ضد سفر الحوالي وأهل نحلته .

والذي يؤكد ذلك ما قاله أيضاً الإمام الحافظ السبكي في « معيد النِّعم ومُبيد النقم » ص (٢٥) حيث قال :

« وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد في العقائد يد واحدة إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم ، وإلا فجمهورها على الحق يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدينون الله برأي شيخ السنة أبي الحسن الأشعري الذي لم يعارضه إلا مبتدع » .

فتأمل جيداً !!

فصل

ابن أبي العز شارح الطحاوية الذي يحتج بكلامه المتمسلفون ليس حنفياً في اعتقاده وإنما هو مبتدع بنظر أئمة الحنفية

زعم سفر بأن ابن أبي العز شارح الطحاوية الذي هو في الحقيقة محرِّف لعقيدة الطحاوي ، ومخالف لمذهب أهل الحق في مسائل التوحيد ، يُمثِّل رأي الحنفية في الأشاعرة ، وهذا استدلال فاسد ، وهو تمويه وخداع !! لأن أئمة الحنفية وخاصة الشيخ علي القاري الحنفي ذكر ابن أبي العز في « شرح الفقه الأكبر » في عدة مواضع وبيّن أنه غير تابع للحنفية في العقيدة ، وإنما هو تابع للمبتدعة ولمذهب باطل .

فإذا كانت هذه هي منزلة ابن أبي العز عند السادة الحنفية ، فإنني أعجب جداً كيف يأتي به سفر ويجعله ممثلاً لآراء الحنفية ، وهذا مثل تمويهه في قضية ابن خويز منداد الذي أتى بقوله الذي يوافق هواه وجعله ممثلاً لرأي السادة المالكية مع أنه مطعون فيه عندهم وعند أهل الجرح والتعديل كما قدمنا . ولكن صاحبنا !! أبعد الخلق عن التحقيق !! فإنه لا يدريه ولا شمّ رائحته !! وهو مع ذلك يدعي التخصص !!

وإليكم كلام الشيخ العلامة علي القاري الحنفي الذي يبين فيه حال ابن أبي العز هذا :

قال الشيخ القاريء في « شرح الفقه الأكبر » ص (١٧٢) :

« والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه **وتبع فيه طائفة من أهل البدعة** » اهـ .

وقال أيضاً ص (١٧٢) ما نصه : « ومن الغريب أنه استدل على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء .. » اهـ .

وابن أبي العز هذا مطعون في عقيدته عند علماء عصره ، لأنه قال أقوالاً مستشنعة منها أنه قَدَح في عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ ابن حجر في « إنباء الغمر » (٩٦/٢) :

« وأن العلماء بالديار المصرية خصوصاً أهل مذهبة من الحنفية انكروا ذلك عليه » .

ومن تلك الأمور المستشنعات أن الحافظ قال كما في « إنباء الغمر » :

« قوله : يا خير خلق الله ، الراجح تفضيل الملائكة إلى غير ذلك ... » وذكر الحافظ أيضاً في « إنباء الغمر » (٩٧/٢) أن ممن أنكر على ابن أبي العز من الحنابلة :

« زين الدين ابن رجب ، وتقي الدين ابن مفلح وأخوه .. » .

وبذلك يتضح أن استدلال سفر بكلام مثل ابن أبي العز لإثبات ضلال الأشاعرة بنظر الحنفية استدلال فاسد جداً !!

وهو يدل على إفلاس سفر العلمي !! أو على تدليسه المشين !!

وقد أعرض سفر عن كلام مثل ابن الهُمام والقاري والمحدث الزبيدي وغيرهم لأن جميعهم أشاعرة أو ماتريديه يقولون بعكس ما يدعيه سفر .

فانظروا كيف يبني ادعاءاته وحججه على شفا جرفٍ هارٍ لا تثبت أمام التمحيص العلمي .

فصل

عقيدة « الفقه الأكبر » تخالف

عقيدة المتمسلفين

الذين منهم سفر

حاول سفر ص (٢٠) من كتابه منهج الأشاعرة أن يموّه ويوهم أن العقيدة التي في كتاب « الفقه الأكبر » المشابهة لما في العقيدة الطحاوية تخالف عقيدة الأشاعرة !! والحق أن الأمر ليس كذلك ، بل إن عبارات الفقه الأكبر وكذلك شرحها للشيخ القاري الحنفي تنسف عقيدة هؤلاء المتمسلفين من أساسها ، ولا أود هاهنا الإطالة بنقل النصوص في إثبات ذلك ، وإنما أقتصر على ذكر نصين من كتاب الفقه الأكبر فيهما مخالفة صريحة لعقيدة الشيخ الحرّاني والمتمسحين به من المتمسلفين !! وكذلك أنقل نصاً واحداً من شرح الفقه الأكبر للشيخ علي القاري الحنفي ، ليتبين للجميع في أيّ فلك يدور سفر الحوالي وأصحابه !!!

١) : جاء في كتاب الفقه الأكبر ص (٥٦) ما نصه :

« ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حدّ له ولا ضد له ولا ندّ له ولا مثل له » انتهى .

وهذا الكلام الثابت في كتاب الفقه الأكبر يخالف عقيدة الشيخ الحرّاني الذي يثبت الحدّ لله تعالى في « موافقة صريح معقوله لمنقوله » المطبوع على هامش « منهاج سنته » (٢/٢٩) ، وارجع إلى كتابنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » فإنّا قد بسطنا المسألة هنالك .

٢) : جاء أيضاً في « الفقه الأكبر » ص (٥٠) ما نصه :

« ويتكلم لا ككلامنا ، ونحن نتكلم بالآلات والحـــروف ، والله تعـالى يتكلـم بـلا آلـة ولا حروف ، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق » .

وهذا الكلام مخالف لما عليه ابن تيمية الحراني والمتمسحون به !! فقد خالف ابن تيميـة ومقلـدوه عقيدة أهل الحق ، ومن ذلك قول ابن أبي العز في شرح الطحاوية ص (١٦٩) :

« وهو يتكلم به بصوت يُسمع ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهـذا المأثور عن أئمة الحديث والسنّة » اهـ .

وكان قد قال قبل ذلك في نفس الصحيفة : إن رابع الأقوال في مسألة الكـلام « أنـه حـروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث » اهـ .

فتأملوا !!!

٣) : وأما تشنيع شارح الفقه الأكبر الشيخ ملاّ علي القاري الحنفي على المتمسلفين الحنابلة فكثير ، ومنه قوله ص (٢٩) من شرح الفقه الأكبر :

« ومبتدعة الحنابلة قالوا : كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم ، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بـالضرورة ومكـابرة للحـسّ ، للإحساس بتقديم الباء على السين في بسم الله ، ونحوه » .

فتأملوا أيها الناس كيف بطل وسقط ما ادّعاه سفر ، وبان وظهر جلياً أن تخصصه الذي يزعمـه لا قيمة له ، وأنه لم يحل دون وقوعه في هذه الأخطاء الشنيعة التي لا يقع فيها الطلبة المبتدئون فضـلاً عـن الجهابذة المتخصصين .

فصل

افتراء سفر والمتمسلفين على الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله

يزعم المتمسلفون والمتمسحون بالشيخ الحرّاني بأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول بعقيـدة أن الله في السماء ، وأبو حنيفة لم يقل ما نقله المتمسلفون !! عنه ، بل تلك كلمة مكذوبـة نقلهـا بعـض الوضاعين عنه .

ولا يؤسفنا أن نقول إن سفراً وقع في ورطة الآن حيث قال في كتابه ص (٢٠) بأن الإمام أبا حنيفة صرّح بكفر من قال : إن الله ليس على العرش أو توقف فيه !!

ولقد أبطلنا هذا الكلام المنقول عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مقدمتنا على « دفع شبه التشبيه » ص (٦٩) وبينّا هناك بأن الذي روى ذلك عن أبي حنيفة اثنان ، الأول : أبو مطيع البلخي وهو وضاع ، قال الذهبي في الميزان (٥٧٤/١) :

« قال الإمام أحمد لا ينبغي أين يروى عنه شيء . وعن يحيى بن معين : ليس بشيء » .

وأورد أبا مطيع البلخي هذا الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣٣٥/٢ ــ هندية) وقال :

« قال أبو حاتم الرازي : كان مرجئاً كذاباً ... » .

وذكر الحافظ بأن الذهبي جزم بأن البلخي وضع حديثاً .

[فائدة] : اعلم أن من أساليب التمويه التي اقترفها ابن أبي العز شارح الطحاوية إمام سفر ! أنه عندما نقل في شرح الطحاوية ص (٢٨٨) هذه العبارة عن أبي حنيفة سكت عن أبي مطيع البلخي وكذا سكت الشيخ المتناقض !! الذي علّق على شرح الطحاوية ، ولكنه مرّ اسم أبي مطيع البلخي هذا في موضع آخر من شرح الطحاوية وذلك ص (٣٤٢) فروى شيئاً لم يوافق الشارح فطعن فيه و لم يقبله وكذا طعن فيه المعلّق المتناقض !! فقال : « اتهمه الجوزقاني والذهبي بالوضع » مع أنه أثنى عليه في « مختصر العلو » ص (١٣٦) فقال إنه من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم ، فانظروا إلى التعصب والهوى !! يوثقون الراوي متى روى ما يوافق أهواءهم ويُسعف أوطارهم ، ويطعنون فيه متى خالفهم آراءهم ! فاللهم هداك .

والثاني الذي روى هذه العبارة عن أبي حنيفة هو : نوح الجامع ، قال العلماء : كان جامعاً لكل شيء إلا الصدق ، وهو وضاع مشهور انظر ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٣٣٣/١٠ وما بعدها) .

فهنيئاً لسفر الحوالي (المتخصص !!) بهؤلاء الوضاعين الذين يعتمد عليهم في عقائده فينقل عنهم ، ومنه يتبين أنه جهبذ في علم الجرح والتعديل !!! ومتخصص !!

فصل
عقيدة الإمام أحمد أيضاً ضد عقيدة المتمسلفين المتمسحين بالشيخ الحراني

حاول سفر أن يموه على عادته !! فذكر أن الإمام أحمد بدّع ابن كُلاَّب ، واستنبط من ذلك أن عقيدة الإمام أحمد ضد عقيدة الأشاعرة وهذا استدلال فاسد ، لأن العقيدة المنقولة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى موافقة تقريباً لعقيدة الأشاعرة وإليك بعض ذلك :

(١) : أمّا ابن كلاّب فقد قال الذهبي في ترجمته في « السير » (١١/١٧٥) : « والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو في مناظريهم » وانظر إلى التعليق في أسفل تلك الصحيفة من « سير أعلام النبلاء » .

(٢) : ما كان يقوله الإمام أحمد في مسائل التوحيد هو ما يقوله الأشاعرة أيضاً على الغالب وابن تيمية ومقلدوه يخالفونه في ذلك !! وإليكم بعض الأمثلة على ذلك :

(أ) : كان الإمام أحمد يؤول بعض النصوص في الصفات التي يفيد ظاهرها التجسيم والتشبيه . قال ابن كثير في « البداية والنهاية » (١٠/٣٢٧) :

« روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى ﴿ **وجاء ربّك** ﴾ أنه جاء ثوابه .. ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » .

ثم قال ابن كثير :

« وكلامه ـ أي الإمام أحمد ـ في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه » .

وقد نقلنا في مقدمة « دفع شبه التشبيه » ص (١٢ـ١٤) عدة تأويلات عن الإمام أحمد فيما يتعلق بمسائل الصفات .

(ب) : وفي « طبقات الحنابلة » لابن أبي يعلى (٢/٢٩٧) أنّ الإمام أحمد كان يقول في عقيدته :

« والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، **ولا يلحقه الحدود** قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش » .

وهذا مخالف لعقيدة ابن تيمية الحراني في إثبات الحد ، وقد تقدم ذلك معزواً فليراجع .

(جـ) وفي طبقات الحنابلة (٢/٢٩٨) أن الإمام أحمد :

« أنكر على من يقول بالجسم ، وقال إنما الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كلّه فلم يجز أن يسمّى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل » .

قلت : وهذا مخالف لعقيدة الشيخ الحراني الذي يقول بالتجسيم في مواضع عديدة من كتبه منها التأسيس (١/١٠١) .

بل قال الشيخ الحراني أن السلف لم يذموا المجسمة ولا المشبهة في « تأسيسه » (١/١٠١) فيا للعجب !!

فهذا الإمام أحمد ينفي التجسيم صراحة !! والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول :

« أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مُشبّه » كما في « السير » (٧/٢٠٢) .

فصل

المتمسلفون يصفون كبار الأئمة والحفاظ الذين يخالفونهم بأنهم متذبذبون في عقيدتهم

من العجيب الغريب أن هؤلاء المتمسلفين إذا وجدوا أن أقوال إمامٍ من الأئمة الحفاظ يشكل حجر عثرة في طريقهم فإنهم يصفون هذا الإمام بأنه كان متذبذباً أو مضطرباً في عقيدته ، ومن ذلك قول سفر في كتابه ص (٢٨) :

« ولو قيل : إن الحافظ كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب » .

وهذا وصف لا يجوز أن يوصف به مؤمن لأن هذا نعت المنافقين الذين قال الله فيهم : ﴿ **مُذَبذَبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء** ﴾ .

ومن ذلك أن بعض غلمان الشيخ الألباني المتناقض !! قال في مقالةٍ متهافتة عن الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى أنه كان « مضطرباً في الصفات » وكل ذلك منهم محاولة للتنصل من كلام الأئمة الثقات ، كما أن كل ذلك منهم افتراء وكذب لا أساس له من الصحة ، وهم يذيعون أيضاً ويفترون على كثير من الأئمة المخالفين لهم في آرائهم أنهم رجعوا في آخر حياتهم عن العقيدة الأشعرية ! وهذا كذب بحت ، وهو دليل على إفلاسهم وضعف حجتهم العلمية !!!

وإلى أيِّ عقيدة يتصور هؤلاء المتمسلفون أن أولئك العلماء رجعوا إليها في آخر حياتهم ؟! ألِعقيدة الشيخ الحراني الذي يقول باستواء معبوده على ظهر بعوضة واستقراره وتركيبه وانقسامه ؟! أو إلى عقيدة قدم العالم التي يتبناها ويعتقدها وينافح عنها !! ﴿ **نبّئوني بعلمٍ إن كنتم صادقين** ﴾ !!

فصل

قال سفر بعد ذلك ص (٢١) :

« هذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل .. » اهـ .

وأقـــول : لقد تبين مما سبق وتقدّم أيها المتشدّق بكل جلاء ووضوح أن ما زعمته من ذم علماء المذاهب الأربعة للسادة الأشاعرة كذب بحت وتزوير مشين !! وكلمة (الجرح والتعديل) التي تلوكها دائماً بفمك ولا تدرك معناها لا قيمة لها أيضاً البتة !! لأنك من أبعد الناس عن هذه الصناعة وذاك الفن !! لا سيما وقد بيّنا لك أيضاً فشل منهجك حسب قواعد علم الجرح والتعديل !! لأن كلام علماء الجرح والتعديل بعكس ما تدّعي تماماً !! ولا يحتاج هذا لبرهان ودليل بعدما فصّلناه فيما تقدّم قبل قليل في الصفحات السابقة وبيّناه !! والحمد لله رب العالمين .

وقال سفر بعد ذلك ص (٢١ ــ ٢٢) :

« مما يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد جملة » اهـ .

وجوابه : أن هذا الكلام فضلاً عن كونه كذباً بحتاً وافتراءاً صرفاً محضاً ، فإن من أعجب العجب في هذه المسألة أن يتناسى سفر أنّ ابن تيمية يرد آيات في القرآن الكريم وأحاديث في الصحيحين قطعية تنص على أن الله سبحانه وتعالى كان ولم يكن شيء غيره ثمَ خلق المخلوقات ، وانعقد الإجماع على ذلك كما نقله جماعة منهم ابن حزم في كتابه « مراتب الإجماع » ص (١٦٧) والحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٠٢/١٢) عن الحافظ العراقي والحافظ ابن دقيق العيد !!

فلا ندري لِمَ يَرُدّ الشيخ ابن تيمية (بتاعكم) تلك الآيات القرآنية وتلك الأحاديث النبوية في سبيل تقليد أرسطو طاليس وأضرابه ؟!!

هل رضى أرسطو طاليس مقدّم عند الشيخ الحراني على رضى الله تعالى ورسوله أم ماذا ؟!! ولو ذهبت أسرد لك يا سفر الأمثلة الكثيرة التي ترك فيها الشيخ الحراني (بتاعكم) الكتاب والسنة وقلد فيها أرسطو طاليس واليونان لطال الكتاب جداً ! والإشارة تكفي اللبيب !!

قال سفر (المتخصص) !! ص (٢٢) من كتابه الفذ !!

« وها هنا حقيقة كبرى أثبتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم ــ كالجويني وابن أبي المعالي والرازي والغزالي وغيرهم ــ وهي حقيقة إعلان حيرتهم وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف ، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟ إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أي شيء رجعوا ؟ ولماذا رجعوا ؟ وإلى أي عقيدة رجعوا » انتهى .

وأجيبك على هذه الأسئلة المحيِّرة لك يا أخ !! سفر فأقول لك :

قبل أن أوضح لك المسألة أود أن أعلمك بأن حرب الإشاعات الفارغة التي تقومون بها حرب فاشلة لا قيمة لها !! وفي كل يوم يكتشف المسلمون والشباب المخدعون بطريقتكم ومذهبكم الذي يرثى له بأنكم ملبِّسون !! فتارة تشيعون بأن التأويل لم يقل به السلف الصالح وهو من شعار الجهمية !! وتارة تزعمون بأن فلان وفلان من الأئمة رجعوا عن عقيدتهم !!

وتارة تزعمون بأنكم تتبعون السلف الصالح !!

وتارة تدعون بأن ما تقولون به هو قول أهل الحديث !!

وأشياء أخرى كثيرة !! والحقيقة بمعزل عما تقولون !!

وتسميتهم أهل الحديث وأنتم لا تكادون تفقهون حديثا !!

وليعلم القارئ الكريم بأن ما يزعمه سفر من أن أئمة أهل السنة المنزهين للمولى سبحانه وتعالى رجعوا في آخر حياتهم إلى « **عقيدة البعوضة** » !! التي عليها سفر وأئمته ليس صحيحاً البتة !! كما سأبرهن على ذلك إن شاء الله تعالى بعد قليل بمثال واحد ينسف ما يدّعيه سفر وأئمته .

وليعلم طالب الحق بأن سفراً ينقل هذه المعلومات المخطئة من كتب ابن تيمية الحراني !! وابن تيمية لا يُعتَمَد على كلامه كما لا يعتمد على كلام تلميذه ابن القيم فإنّا قد بَلَوْنا عليهما وكذا على الشيخ المتناقض !! قلب الحقائق وتزوير النقول وهم يستحلون ذلك للأسف الشديد !! وإليك الدليل على ذلك :

اعتمد سفر في قوله رجع إمام الحرمين عن عقيدته الأولى فصنّف الرسالة النظامية على قول ابن تيمية الحرّاني !! وذلك في « الموافقة » (٢/١٠ المطبوع على هامش منهاجه) !!

واعتماد ابن تيمية وغيره من المتمسحين بأذياله في ذلك كما يزعمون !! على خيال قائم بأذهانهم !! وهو أن إمام الحرمين رجع في آخر حياته عن مذهب الأشاعرة فأثبت الصفات التي يريدها التيميون وحرّم التأويل !! وها هي الرسالة النظامية بين أيدينا وليس فيها ما يدّعي هذا المتمسلف بل إن

فيها ما يهدم ويدك عقيدة المتمسلفين من أساسها !! ومن ذلك قول إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى ص (١٥) :

« فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدّس في جلاله عنه من التحيز في الجهة ، حتى انتهى غلاة إلى التشكيل والتمثيل تعالى الله عن قول الزائغين » .

فهذا كما ترون تصريح من إمام الحرمين بتنزيه الله عن الجهة التي يعتقدها المتمسلفة وإمامهم الشيخ الحراني !!

وكذلك باقي الأئمة الذين ذكر أسماءهم هذا (المتخصص) !! جميعهم قد كذب عليهم هؤلاء بأنهم قد رجعوا قبل موتهم إلى عقيدة المتمسلفين المشبهين الذين يعتقدون بعقيدة الجهة التي هي من أبعد العقائد عن الكتاب الكريم والسنة المطهرة[٥٣٢] !!

وإن كان أحد منهم رجع في آخر حياته عن التأويل إلى التفويض فلا يعني ذلك أنه رجع للعقيدة التي يقول بها هؤلاء المتمسلفين !! فإن شيخهم الحراني يقول بأن عقيدة التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد كما بينت موضع ذلك من كتبه في مقدمة « دفع شبه التشبيه » ص (٢٤) وذلك في كتابه الموافقة (١١٨/١) .

وهل يتخيل هؤلاء المتمسلفون بأن الغزالي وإمام الحرمين وغيرهم رجعوا إلى عقيدة البعوضة والذبابة التي كان يعتنقها الشيخ الحراني الناصة على قدم العالم بالنوع وإثبات الحد والحركة والجهة وقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتقدس عما يقولون ؟!!

أم أنهم رجعوا إلى « **عقيدة البقرة** » التي يذكرها ابن القيم في آخر « اجتماع جيوشه » (انظر ص ٣٣٠ من اجتماع الجيوش المحقق من قبل الدكتور عواد عبد الله المعتق الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ) .

ومما يندى له جبين كل من أوتي حظاً من الإيمان وَالخلق أن نرى ابن القيم يتلفظ آخر كتابه المذكور ص (٣٣١) بكلمات لا تصدر من السوقة الوضعاء !! وأراذل الخلق !! حيث يطلق من فمه النظيف !! على آلاف العلماء لأنهم يدينون بمذهب الأشعري بأنهم :

« **مخانيث** »[٥٣٣] !!!

---

(٥٣٢) راجع صحيح شرح العقيدة الطحاوية للعبد الفقير لله تعالى كاتب هذه الأسطر (٥٨-٧٤) فإن فيها تفصيل وبيان دقيق في تفنيد قضية رجوع عدد من أئمة الأشاعرة إلى عقيدة المتمسلفين واحداً واحداً .

(٥٣٣) فإن قال سفر (المتخصص) !! أو من قد يتعصب له !! بأن ابن القيم لم يرد بذلك الأشاعرة . قلنا له كلا !! بل يريد به مئات إن لم نقل آلافاً من العلماء الأشاعرة كما أثبت سفر ذلك ص (١٣) من كتابه المبارك !! المصون !!

فأظنك الآن يا أخ سفر عرفت جيداً عن أي شيء رجعوا ولماذا رجعوا !! وإلى أي عقيدة رجعوا !! استيقظ عافاك الله !!

بل الذي يجب أن تعرفه أنت وسادتك المتمسلفون بأن فضلاء الحنابلة هم الذين رجعوا إلى اعتقاد السلف الصالح وعقيدة التنزيه الحقة أمثال الحافظ ابن الجوزي وابن عقيل والحافظ ابن رجب الحنبلي !! أما ابن الجوزي فدونك كتاب « دفع شبه التشبيه » بتقديمنا وتعليقنا لتدرك ذلك ، وأما الحافظ ابن رجب فقد نقل عنه التقي الحصني معاصره في « دفع شبه من شبّه وتمرّد » ص (١٢٣) ما نصه :

« **وكان الشيخ زين الدين ابن رجب الحنبلي ممن يعتقد كفر ابن تيمية وله عليه الرد ، وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس : معذور السبكي يعني في تكفيره** » اهـ

فتأمل جيداً يا سفر !!

ملاحظة مهمة جداً

حكم ابن تيمية عند

علماء المذاهب الأربعة

وبعد أن عرّفناك بطلان كلامك وادّعاءاتك الفارغة المزوّرة حيث زعمت أن الأشاعرة مذمومون بنظر علماء مذاهب الأئمة الأربعة يجب أن تعرف يا سفر (المتخصص !!) الآن حكم ابن تيمية الحراني وابن زفيل تلميذه بنظر علماء الأئمة الأربعة وخاصة بنظر الشافعية والحنابلة الذين تتبجّح بذكرهم .

١ ـ انظر الآن إلى كلام إمام الشافعية ابن حجر المكي الذي لا يوجد شافعي إلا وعنده كتبه كالتحفة وشرحه على مناسك النووي والإرشاد والزواجر والفتاوى الحديثية وغير ذلك من الكتب طالما أنك تريد معرفة الحق بمثل هذه الطرق :

قال ابن حجر واصفاً ابن تيمية وتلميذه ابن زفيل في « الفتاوى الحديثية » ص (٢٠٣)[٥٣٤] ما نصه :

« وإياك أن تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ـ ممن اتخذ إله هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ـ وكيف تجاوز **هؤلاء الملحدون** الحدود وتعدّوا الرسول وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة فظنوا بذلك أنهم على

---

(٥٣٤) من طبعة دار المعرفة تحت عنوان (مطلب في عقيدة الإمام أحمد) وص (١٧٣ من طبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ) .

هدى من ربهم وليسوا كذلك **بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متّبعهم وطهر الأرض من أمثالهم** » انتهى .

٢ ــ وقال الإمام تقي الدين الحصني الشافعي صاحب « كفاية الأخيار » في كتابه « دفع شبه من شبّه وتمرّد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد » ص (١٢٣) من طبعة عيسى البابي الحلبي في آخر الكتاب ما نصه :

« وكان الشيخ زين الدين ابن رجب الحنبلي **ممن يعتقد كفر ابن تيمية** ، وله عليه الرد وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس : معذور السبكي يعني في تكفيره .. » .

٣ ــ وقال الحافظ الذهبي الشافعي في رسالته « زغل العلم » ص (٢٣)[٥٣٥] عن ابن تيمية باسمه :

« فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل ومحارات العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ولفّقت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها ، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجر والتضليل **والتكفير والتكذيب بحق وبباطل ، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً على محياه سيما السلف ثم صار : مظلماً مكسوفاً** ... » انتهى .

فتأمل جيداً

٤ ــ وقال ابن حجر الهيتمي المكي أيضاً في « الفتاوى الحديثية » ص (١١٦) ذاكراً المسائل التي خالف فيها ابن تيمية إجماع المسلمين فقال :

« وأن العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار تعالى الله عن ذلك ، وقوله بالجسمية ، والجهة ، والانتقال ، وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر ، تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع **والكفر البواح الصريح** .. » .

٥ ــ وقال ابن حجر في « الفتاوى الحديثية » أيضاً ص (١١٤) :

« **ابن تيمية عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذله** ، وبذلك صرّح الأئمة الذين بيّنوا **فساد أحواله وكذب أقواله** ، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه

---

(٥٣٥) من الطبعة القديمة التي علّق عليها وحققها العلامة المحدّث الكوثري رحمه الله تعالى وص (٤٢) من الطبعة التي علّق عليها محمد بن ناصر العجمي طبع مكتبة الصحوة الإسلامية (المتمسلفة) !! فتنبّه .

مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من **الشافعية والمالكية والحنفية** ... » .

فتمتّع يا أخ سفر بحكم ابن تيمية صديقك عند أئمة علماء المذاهب الأربعة وخاصة ابن رجب الحنبلي الذي رجع فكَفّرَ الشيخ الحراني في آخر عمره !! زادك الله توفيقاً وعلماً !!

٦ ــ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في « فتح الباري » (٦٦/٣) مشنّعاً على ابن تيمية الحراني :

« والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرّحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وأنكرنا صورة ذلك .. وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية** » .

فما رأيك يا سفر !! بحكم أئمة العلماء هذا ؟! وأقول لك :

فَتُب وإلا تمتّع . وازدد من الله مقتا

واستبدل الحال واجعل يوم العروبة سبتا

لا يُبعد الله إلا إياك حياً وميتا

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!

ابن تيمية لم يكن مجاهداً قط
خلافاً لما يشيعه المتمسلفون

ومما أشاعه وأذاعه المتمسلفون في هذا العصر ليخدعوا به الشباب وليأسروهم فيكونوا في جانبهم ويضعوهم تحت حوزتهم هو ادّعاؤهم بأن ابن تيمية الحرّاني !! كان مجاهداً !! وهذا مما يقضي بالعجب العجاب !! حيث يدّعون بأن ابن تيمية جاهد التتار !! وهذه الدعاية الفارغة ما هي إلا سراب بقيعة ليست بشيء في ميزان التحقيق العلمي !! وذلك لأن الذي جاهد التتار هو الشيخ العز بن عبد السلام الأشعري المتوفى سنة (٦٦٠هـ) وقد حارب المسلمون التتار وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ) قبل أن يولد ابن تيمية الحرّاني !! بـ (٣) سنوات !! وذلك لأن الحرّاني ولد سنة (٦٦١) هـ أي بعد حصول المعركة الخالدة بثلاث سنوات ! فكيف يكون ابن تيمية مجاهداً ؟!!

ثم المتتبّع للتاريخ والوقائع في مثل « البداية والنهاية » لابن كثير وهو ممن أخذ فترة على ابن تيمية لا يجد ما يُثبت أن ابن تيمية خاض في يوم واحد من أيام حياته معركة وأمسك بيده سيفاً يقاتل به أعداء الله تعالى !! وإنما قاتل أئمة الإسلام وحرّض تلاميذه أن ينالوا منهم ويصفوهم بالتجهم والبدعة والإلحاد !! مع كونه هو المتابع المقلد لأرسطو طاليس في عقائده !!

فهل يستطيع المتمسلفون أن يثبتوا لنا بأنه خاض معركة لحرب أعداء الإسلام مثل القائد المجاهد صلاح الدين الأيوبي الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه ؟!!

بل على العكس من ذلك تجد في تاريخ تلميذه ابن كثير أنه في فترة من الفترات خرج الحرّاني في جيش الحاكم آنذاك ليتوب على يده كل من تمرّد على ذلك الحاكم فهو إذن من علماء السلاطين !! ولا تجادل في ذلك أو تغضب من كلامي فإن كتب التاريخ تقول ذلك !!

وينبغي أن نعرف جيداً بأن الذي وضع ابن تيمية في السجن حتى مات فيه هم أئمة الهدى والحق من علماء أهل السنة والجماعة وأسماؤهم مدوّنة في كتب التاريخ والتراجم فليراجعها من شاء !! وليس المتصوّفة المنحرفون هم الذين وضعوه في السجن كما تقول الدعايات والإشاعات والمسلسلات التلفزيونية المتمسلفة المضللة في هذه الأيام فتنبّهوا لذلك جيداً !!

وسنتوسع في بيان هذا الموضوع في رسالة مستقلّة بإذن الله تعالى ومشيئته والله المتسعان .

سفر يعتقد عقائد تخالف القرآن الكريم

يقول سفر ص (٢٣) من كتابه « منهج الأشاعرة في العقيدة » مدللاً حسب تصوره وتخيله على أن عقيدة العوام هي عقيدة سلفه في التجسيم وليس على عقيدة الأشاعرة !! ما نصه :

« أما عوام المسلمين فالأصل فيهم أنهم على عقيدة السلف **لأنها الفطرة التي يولد عليها الإنسان** وينشأ عليها المسلم **بلا تلقين ولا تعليم** من حيث الأصل فكل من لم يلقنه المبتدعة بدعتهم ويدرسوه كتبهم فليس من حق أي فرقة أن تدعيه إلا أهل السنة والجماعة » اهـ .

هذا الكلام الذي تقوله يا أخ سَفَر مصادم للقرآن الكريم ومخالف له !! فقولك (عقيدة السلف .. الفطرة التي يولد عليها الإنسان) يهدمه قول الله تبارك وتعالى ﴿ **والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً** ﴾ لا عقيدة سلف ولا غير ذلك !!

وأما حديث « يولد المولود على الفطرة .. » فمعناه على البراءة الأصلية ، فهو كالصفحة البيضاء النقية يكتب فيها كل شيء وقد جعلها الله تعالى مستعدّة للميل إلى الخير أكثر من استعدادها للميل للشر ، وبذلك يجمع بين الحديث والآية ، أما أنه يولد على عقيدة السلف التي تدّعيها يا سفر فكلا ثم كلا !!!!

فقولك يا أخ سفر (وينشأ عليها المسلم بلا تلقين ولا تعليم) خطأ أيضاً وهو مجانب لنصوص الكتاب والسنة ، بل هو مجانب للواقع تماماً ، فإن الله تعالى أرسل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ليُعَلّموا الناس التوحيد والشرائع و لم يأت في نص واحد أن الله تعالى قال : إذا أردتم أن تعرفوا عقيدة السلف الحقة

التي عليها سفر الحوالي فعليكم أن تسألوا الأطفال الصغار لأنهم ولدوا عليها بفطرتهم ، كما لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص واحد يقول ذلك !!

وما فائدة إرسال الرسل يا (أخ !!) سفر إذا كان الناس يولدون علـــى عقيـــدة الســـلف الـــتي تدّعيها ؟!! ولماذا إذن بقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة سنة في مكة يُعلّم الناس العقيـــدة الصحيحة التي أرسله الله تعالى بها ويزرعها ويؤسسها في قلوب أصحابه الكرام رضي الله عنهم ؟!!!

ولا يؤسفني يا (أخ !!) سفر أن أقول لك بأنك **مقلّد** !! في كل ما تقوله للشيخ الحرّاني وأضرابه من غير تحقيق ولا تدقيق وإنما هي العصبية الهوجاء !! المطبقة العمياء التي تجعل صاحبها فاقداً للتميـــيز !! فـــإن كثـــيراً مـــن عبـــاراتك لـــو تـــأمل الإنســـان فيهـــا أدنـــى تـــأمل يـــدرك بطلانهـــا (**بالفطرة**) !! التي تدّعيها !!

ولا يؤسفني أيضاً !! أن أقول لك : بأن هناك أقواماً كثر كانوا في الجاهلية الجهلاء قبـــل إرســـال الرسل إليهم وآخرين عاشوا في وسط الأدغال و لم يخرجوا على عقيدة السلف التي تدّعيها وإنما كانوا على عقيدة عبادة العجل أو النار أو الأصنام أو الكواكب أو غير ذلك مع أن أهل البدعة لم يلقنوهم ذلـــك !! وإنما تُرِكوا بلا تلقين ولا تعليم !! فلعلّ عقيدة أصحاب الأدغال تلك هي عقيدة سلفك التي تطبّل وتزمّر لها !! والله يتولى هدانا وهداك !!

سفر يزعم بأن الإمام ابن كلاب مبتدع
والحق أنه إمام هدى والبخاري كان على مذهبه
وكان يستمد منه في صحيحه أيضاً

من الغريب العجيب أن نرى سفراً يتوغّل في أدغال الجهالة !! ويتكلم بما يدل على إفلاسه وضحالة علمه !! وذلك أنه يعتبر الإمام ابن كُلاّب رحمه الله تعالى مبتدعـــاً جهميـــاً لأنّ الإمـــام أحمـــد بدّعـــه وأمر بهجره !!

ولنذكر كلام سفر من كتابه (المصون !!) ثم نبين تفنيد كلامه وأوجه بطلانه !! فنقول : قـــال سفر في ص (٢٠) :

« الحنابلة : موقف الحنابلة من الأشاعرة اشهر من أن يذكر فمنذ بدّع الإمام أحمد « ابن كلاب » وأمر بهجره ـــ وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري ـــ لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة .. » انتهى .

لاحظوا كيف يبتعد سفر عن إبطال مذهب الأشاعرة ـــ أهل الحق ـــ بالأدلة المعتبرة من الكتاب والسنة فيعمد إلى ترّهات فارغة سيتضح لكم أوجه بطلانها فيعتمد عليها ويتخيل أنه أثبت وحقق ما يريد !! ونحن نقول له : أعرف الحق تعرف أهله !! والحق لا يعرف بالرجال !!

وأقـــول : يمكن حصر أوجه فساد كلام سفر بالأوجه التالية :

(**أولاً**): ليس هَجْرُ الإمام أحمد لابن كُلاّب وتبديعه له عملاً معصوماً لأن الإمام أحمد ليس نبياً لا يخطئ ، ولا أظن أن عاقلاً يعتقد العصمة في أفعال الإمام أحمد وأقواله !! بل إن نفس المتمسلفين يخالفون الإمام أحمد في مسائل لا تكاد تحصى من أهمها التأويل والتوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم !![٥٣٦]

والإمام أحمد بدّع وأمر بهجر جماعة من الأئمة الأعلام الفضلاء !! :

قال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » ص (١٠٦) في ترجمة الكرابيسي بعد أن جوّد الثناء على علمه وإتقانه وتصانيفه :

« وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة ، فلما خالفه في القرآن عادت تلك الصداقة عداوة ، فكان كل واحد منهما يطعن على صاحبه ، وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول من قال القرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : القرآن كلام الله ولا يقول : غير مخلوق ولا مخلوق ، فهو واقفي ، ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو مبتدع .

وكان الكرابيسي ، وعبد الله بن كُلاّب ، وأبو ثور ، وداود بن علي [والبخاري ، والحارث بن أسد المحاسبي ، ومحمد بن نصر المروزي] ، وطبقاتهم يقولون : إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته ، لا يجوز عليه الخلق وأنّ تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسبٌ له وفعلٌ له ، وذلك مخلوق ، وأنه حكاية عن كلام الله ، وليس هو القرآن الذي تكلم الله به ، وشبهوه بالحمد والشكر لله ، وهو غير الله ، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير ، فكذلك يؤجر في التلاوة .

وهجرت الحنبلية ـــ أصحاب أحمد بن حنبل ـــ حسيناً الكرابيسي وبدّعوه ، وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك » .

---

(٥٣٦) لقد نقلنا أمثلة على أنّ الإمام أحمد كان يؤول في الصفات في مقدمتنا على « دفع شبه التشبيه » ص (١٢ ـــ ١٣) بالسند الصحيح . وكذلك ثبت في كتاب العلل للإمام أحمد وفي كتب الحنابلة الفقهية عنه أنه يستحب التوسل بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء .

وقال الإمام الذهبي في « الميزان » (٥٤٤/١) في ترجمة الكرابيسي : « فإن عنى بقوله : القرآن كلام الله غير مخلوق ولفظي به مخلوق التلفُّظ فهذا جيد ، فإنَّ أفعالنا مخلوقة . وإن قصد الملفوظ بأنه مخلوق ، فهذا الذي أنكره أحمد والسلف ، وعدّوه تجهّماً » .

كما أوضح المسألة الإمام الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ٥١٠/١١ في ترجمة علي بن حجر ، وبين مذهب الكرابيسي والبخاري . وفيه : وبالغ الإمام في الحط عليهم ، أي : على القائلين : لفظنا بالقرآن مخلوق .

فتأمل في ملخص هذه النقول لتدرك كيف بدّع أحمد بن حنبل وأمر بهجر جماعة من الأعلام المخالفين له في الرأي كأبي ثور .

(**ثانياً**) : لو علم سفر بأنَّ الإمام البخاري رحمه الله تعالى صاحب الصحيح كان على مذهب ابن كُلاّب أو كان يستمد مباحثه الكلامية منه لما تفوّه بهذا الهَذَيان !! قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٤٣/١) ما نصه :

« مع أنَّ البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفرّاء وغيرهم ، وأما مباحثه الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما ، **وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كُلاب ونحوهما** » انتهى .

قلت : والكرابيسي وابن كلاب رحمهما الله تعالى كانا يقولان بأنَّ لفظنا بالقرآن مخلوق ، قال الحافظ الذهبي في ترجمة الكرابيسي في « سير أعلام النبلاء » (٨٢/١٢) :

« ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحرره في مسألة اللفظ **وأنه مخلوق هو حق** » انتهى .

وعلى ذلك الحق كان البخاري ومسلم خلافاً للإمام أحمد الذي كان يقول بأنَّ من قال لفظي بالقرآن مخلوق (فهو جهمي) وفي روايات أخرى (فهو كافر) .

قال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥٧٢/١٢) في ترجمة الإمام مسلم ما نصه :

« **كان مسلم بن الحجاج يُظْهر القول باللفظ ولا يكتمه** فلما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم الاختلاف إليه ، فلما وقع بين البخاري والذُهلي ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هُجر ـــ البخاري ـــ وسافر من نيسابور ، قال : فقطعه أكثر الناس غير مسلم فبلغ محمد بن يحيى فقال يوماً : ألا مَن قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءَه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس ثم بعث إليه بما كتب عنه على ظهر حَمّالٍ ، **قال** : **وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه** » انتهى .

فمن تأمل في هذا جيداً عرف أن هؤلاء الأعلام الجبال أمثال الكرابيسي وابن كُلاّب وأبا ثور وداود ابن علي والبخاري والحارث بن أسد المحاسبي ومحمد بن نصر المروزي ومسلم وطبقاتهم كانوا جميعاً مخالفين للإمام أحمد في مسألة مسائل العقيدة وهي مسألة اللفظ في القرآن وأنه مخلوق ، وأنّ ابن كُلاّب الذي حاول سفر حوالي أن يشوّه صورته ويدّعي أنه مؤسس مذهب الأشعرية البدعي كان هو المحِقُّ في المسألة المختلف فيها بينه وبين أحمد بن حنبل .

فَهَجْرُ أحمد وتبديعه له لا يدل على شيء إطلاقاً لأنّ أحمد بن حنبل أولاً : مخطئ في هذه المسألة ومخالف فيها أئمة فحولاً كالبخاري ومسلم وغيرهما ، وثانياً : ليس أحمد نبياً معصوماً منزّهاً عن الخطأ !! حتى يكون هجره وتبديعه لابن كُلاّب دالاً على شقوته !!

ويتّضح لكل عاقل من هذه النصوص التي أوردناها في مسألة اللفظ بأن السلف ما كانوا متّفقين في مسائل العقيدة جميعها وإنما بينهم خلاف فيها حتى اخترع أحمد بن حنبل فيها الهجر والتبديع والتضليل برمي مخالفيه فيها بالتجهُّم !!

فمن قال : إنني على مذهب السلف في الصفات والتوحيد كذّبناه **وقلنا له** : لم يكن للسلف مذهب واحد في هذه الأمور فما ادّعاؤك بأنك على « **مذهب السلف** » إلا خدعة تصيد بها عقول البسطاء وتحاول أن تأسرهم بها !! فلنكن على حذر من ذلك !!

سفر يدّعي بأن عقيدة أهل الحق ـــ الأشاعرة ـــ موروثة من فلاسفة اليونان ويتناسى بأن الشيخ الحرّاني هو وريث أرسطو طاليس في عقائده

والعجيب الغريب أن (المتخصص) !! سفر يزعم ويدّعي بأن الأشاعرة : ورثةُ فلاسفة اليونان !!

ويتناسى بأن الشيخ ابن تيمية الحراني !! كان أحد أتباع أرسطو طاليس **شيخ مشايخ** فلاسفة اليونان بل أحد معتنقي مذهبه بل وارثه الوحيد !! وإليكم برهان هذا الأمر دون تعصب !! أو تشنج !! وتزمت !! ودون العناد الذي يتحلّى به متمسلفو العصر وغيرهم !! هداهم الله تعالى :

(**أولاً**) : دعونا ننقل لكم اتهامات هذا (المتخصص) !! لأئمة الحق رحمهم الله تعالى :

قال سفر ص (٢٤) :

« ومن الأدلة على ذلك الإنسان الذي يدخل في الإسلام حديثاً ، فهل تستطيع أي فرقة أن تقول إنه معتزلي أو أشعري ؟ أما نحن فمجرّد إسلامه يصبح واحداً منا . وإن شئت المثال على عقيدة العوام فاسأل

الملايين من المسلمين شرقاً وغرباً هل فيهم من يعتقد أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته كما تقول الأشاعرة » اهـ .

وأقول لك يا سفر : وأسألهم أيضاً هل يعتقدون بقدم العالم بالنوع !! وأن الله تعالى يستقر على ظهر بعوضة !! وأنه يتحرّك !! وأن له حدّاً !! وأن عرشه يئطُّ به أطيطَ الرّحل بالراكب !! وأن له ثِقَلاً على العرش !! وأنه خلق الملائكة من نور الذراعين والصدر !! وأن له جنباً ويدين على الجانب الأيمن !! وأنه جسم !! وأنّ له صورة تشبه صورة آدم كما يقول الشيخ ابن تيمية الحراني وزملاؤه (الكرام) ؟!!! وكذا (شيخك !!) حمود التويجري !!

فإن كان الجواب (لا) يا (أخ !!) سفر ، فأرجو بأن تدرك بأنك تهرف بما لا تعي ولا تعرف !! كهرف المبرسمين !!!

ثم أكمل سفر كلامه ص (٢٤) من كتابه المصون فقال :

« أم أنهم كلّهم مفطورون على أنه تعالى فوق المخلوقات ، وهذه الفطرة تظل ثابتة في قلوبهم حتى وإن وجدوا من يلقنهم في أذهانهم تلك المقولة الموروثة عن فلاسفة اليونان » اهـ .

وأقول لك : نعم يا (أخ !!) حوالي !! هم مفطورون حسب تخيلك على عقيدة (فوق) !! كما أن أولئك الذين عاشوا في القرن الأول الهجري وفَطَرَتْهُمُ !! الدولة الأموية على لعن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وكرّم وجهه على المنابر يوم الجمعة فإنّ تلك (الفطرة الأموية !!) كانت قد غرست في قلوبهم عقيدة : أن لَعْنَهُ أحد أركان خطبة الجمعة فلما جاء الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز وترك اللعن وأمر بتركه صاح الناس متعجبين في المسجد لفقدهم أحد أركان خطبتهم (بالفطرة !!) فقالوا : « **تُرِكَتْ السُنّة** » !!!

هكذا قال أولئك بالفطرة التي عليها سلف سفر (المتخصص) !! ولا أدري يا سفر إذا كان الناس يولدون علماء متخصصين بعقيدة سلفكم فلماذا تُتعِب نفسك وتتخصص !! في تلك العقيدة وتضيع الأوقات ؟!!!

ولماذا لا تأتوا بأناس ولدوا على الفطرة التي تدّعونها و لم يختلطوا قط بالأشاعرة ولا بالمعتزلة وتجعلوا منهم مدرّسين وعمداء في كليات الشريعة طالما أنهم ولدوا على الفطرة وعلى عقيدة سلفكم المباركة ؟!!

ولا أظن أن المقام يا أخ سفر يحتاج لبيان أكثر من هذا !! إلا أن هناك نقطة تتعلّق بفلاسفة اليونان ووريثهم الشيخ الحراني !! لا بد من بيانها لك لعلّك تدركها وتتنبه لها وهي :

أنك زعمت هداك الله تعالى بأن الأشاعرة ورثوا فلاسفة اليونان وقلت أيضاً صحيفة (٣٥) بأنك :

« تقرأ في كتب عقيدتهم قديمها وحديثها المائة صفحة أو أكثر فلا تجد فيها آية ولا حديثاً لكنك قد تجد في كل فقرة : قال الحكماء ، أو قال المعلم الأول ، أو قالت الفلاسفة ونحوها » اهـ .

وأقول لك : الظاهر أنك تحلم أحلام اليقظة !! فتختلط عليك الأمور !! أو أنك لم تقرأ كتب الشيخ الحراني !! التي يمدح ويعظم ويذكر فيها أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان ، وإليك ذلك :

لو قرأت مائة صحيفة تقريباً من كتاب « منهاج السنة » لوجدت فيها عشرات النقول عن أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان مع تبني آرائهم ــ في كثير من الأحيان ــ المصادمة للقرآن الكريم والسنة المطهرة !! وإجماع الأمة وإليك نموذجاً حياً لما أقول لك :

نأخذ مثلاً قطعة من منهاج سنة ابن تيمية من صحيفة (٤١ ــ ١٠٥) أي (٦٠) صفحة تقريباً وإليك عدد المرات التي ذكر فيها أرسطو طاليس وغيره من فلاسفة اليونان لتدرك بأن عقيدة الشيخ الحراني هي الآخذة من هذا المعين لا السادة الأشاعرة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم :

١ ــ قال ص (٤١) من منهاج سنته :

« كما يقول ذلك **جماهير الفلاسفة الأساطين** الذين يقولون بحدوث الأفلاك وغيرها وأرسطو وأصحابه .. » .

٢ ــ وقال ص (٤٢) : « حتى عند **أرسطو وأتباعه** القدماء والمتأخرين فإنهم موافقون لسائر العقلاء » .

٣ ــ وقال أيضاً ص (٤٢) : « **وأرسطو** إذ قال : » .

٤ ــ وقال ص (٤٤) « لكن القائلون بقدم الأفلاك **كأرسطو** وشيعته يقولون بدوام حوادث .. » .

٥ ــ وقال أيضاً ص (٤٤) : « والمقصود هنا أن **الفلاسفة** » .

٦ ــ وقال ص (٤٥) : « كما يقول **ابن سينا** » .

٧ ــ وقال ص (٥١) : « نقل **ابن سينا** هذه المادة إلى أصله » .

٨ ــ وقال ص (٥٤) : « كما يقوله **ديمقراطيس** » .

٩ ــ وقال ص (٥٦) : « ثم إن **أساطين الفلاسفة** » .

١٠ــ وقال ص (٥٧) : « اتفقت عليه الرسل وأهل الملل **وأساطين الفلاسفة** القدماء » .

١١ــ وقال ص (٦١) : « **وأساطين الفلاسفة** الذين كانوا قبل **أرسطو** » .

١٢ــ وقال ص (٦٢) : « حتى المنتصرون **لأرسطو** » .

١٣ــ وقال ص (٦٢) : « **وأساطين الفلاسفة قبل أرسطو** » .

١٤ــ وقال ص (٦٢) : « العلة الغائية .. عند **أرسطو** » .

١٥ــ وقال ص (٦٣) : « حججاً ذكرها **ابن سينا** » .

١٦ــ وقال ص (٦٤) : « قال **أرسطو** في مقالة اللام .. » .

١٧ــ وقال ص (٦٧) : « هؤلاء **الفلاسفة كابن سينا** ومن تبعه .. فيقولون » .

١٨ــ وقال ص (٦٩) : « وإلا فليس هذا قول قدماء **الفلاسفة لا أرسطو ولا أصحابه . كبرقلس والإسكندر الأفرديسي شارح كتبه وثامسطيوس** .. » .

١٩ــ وقال ص (٧١) : « **كأرسطو** وأتباعه ، وأما **أساطين الفلاسفة** فهم مثبتون » .

٢٠ــ وقال ص (٧٥) : « الذي أثبته جمهور العقلاء وأثبته قدماؤهم **أرسطو وأتباعه** » .

وإنني لا أود الإطالة بأكثر من هذه الأمثلة فارجع إن شئت الاستزادة إلى الصفحات التي تليها وتمعّن فيها جيداً .

فإن كنت يا ابن تيمية الحراني تبحث في الكتاب والسنة وتريد إثبات العقيدة الحقة المأخوذة منها فلا داعي لأن تذكر آراء أرسطو !! ولماذا تخوض في ذكر الفلاسفة واليونان والمنطق ؟! أليس في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يُغني عن الخوض في هذه المتاهات الفلسفية اليونانية ؟!! أرجو أن يعلم شباب السلفية (المعاصرة !!) بأن ابن تيمية كان يُحرّم الخوض في المنطق على النــــاس ويتظاهر بذلك والحقيقة أنه كان يخوض في متاهات الفلاسفة واليونان وأرسطو طاليس بل كان يعتقد ما يقوله الفلاسفة واليونان والهندوس !! ويتبناه !! ولذلك كفّره كثير من علماء المذاهب الأربعة كما مر وسيمر نقلاً عنهم بالصفحة والمجلد والطبعة !! فانظروا إلى سفر كيف يجر الويل لأئمة مذهبــــه !! فيضطرنا لأن نكشف عن حقيقتهم !! وهو سبب ذلك وكان لا داعي لذكر هذه المواضيع لو أن سفراً لم يكتب ذلك الكتاب « منهج الأشاعرة في العقيدة » !! لكن على نفسها جنت براقش !!

وبذلك يتبين بكل وضوح من هو الذي يذكر الفلاسفة ويتبنى آراءهم ومذاهبهم ويعرفها ويعتــــد ويشتغل بها !! ولا أدلّ على ذلك من كلام الحافظ الذهبي في شيخه ابن تيمية حيث يقول عنه كمــــا في رسالته « **زغل العلم** » (ص ٤٢ ــ ٤٣ طبع مكتبة الصحوة المتمسلفة / الكويت) ما نصه عنــــد الكــــلام علــى الفلسفة :

« وقد رأيت ما آل أمره من الحط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل ، **فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة ـ الفلسفة ـ منوّراً مضيئاً على محياه سيما السلف ، ثم صار مظلماً مكسوفاً ...** » اهـ .

وقال الذهبي أيضاً في رسالته لابن تيمية المسماة بالنصيحة الذهبية ما نصه :

« وكثرة الكلام بغير زلل تقسي القلب إذا كان في الحلال والحرام ، **فكيف إذا كان في العبارات اليونسية والفلاسفة وتلك الكفريات** التي تعمي القلوب ؟! والله لقد صرنا ضحكة في الوجود ، فإلى كم تنبش دقائق الكفريات الفلسفية لنرد عليها بعقولنا ، **يا رجل قد بلعت سموم الفلاسفة ومصنفاتهم مرات ..** » .

فتأملوا معاشر العقلاء لتدركوا من هو معتنق دين الفلاسفة الشيخ الحراني !! الذي شهدت كتبه وتلاميذه عليه أم السادة الأشاعرة الذين يتبعون كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم !! ولعلّكم تدركون في أي فلك يدور سفر (المتخصص) !! وكيف يحلم أحلام اليقظة !! والله يتولى هدانا وهداه .

الحافظ ابن دقيق العيد
والألباني يتهمان ابن تيمية بالفلسفة !!

هذا ولم يقتصر وصف ابن تيمية بانتهاج منهج الفلاسفة وسلوك طريقتهم عند الذهبي فحسب !! وإنما نص العلماء على ذلك في القديم والحديث !! ولن أترك ضرب مثال واحد لذلك **بالإضافة لبيان أن الشيخ المتناقض !! قد رماه بالفلسفة أيضاً !!** وإليكم ذلك لتعلموا بأن الشيخ الحرّاني !! (ابن تيمية) فيلسوف بنظر أحبابه وأعدائه .

قال الشيخ المتناقض !! في « صحيحته » (١/٢٠٨) عند الكلام على حديث « أوّل ما خلق الله القلم » ما نصه :

[ولكنه ـ ابن تيمية ـ مع ذلك يقول :

بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له ، كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية ، **فذلك القول منه غير مقبول ، بل هو مرفوض بهذا الحديث ، وكم كنا نود أن لا يلج ابن**

تيمية رحمه الله هذا المولج ، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة[537] وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه ، ولكن صدق الإمام مالك رحمه الله حيث قال : « ما منا من أحد إلا رَد ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وآله وسلم »] .

فتأملوا في ذلك جيداً !!!

هذا وقد رمى الشيخ الحراني بالفلسفة أيضاً أحد معاصريه وهو الإمام الحافظ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » دون أن يصرّح باسمه !! ولكنه معلوم متحقق (!) وإليكم ذلك :

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٢/٢٠٢) ما نصه :

« وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعي الحذق في المعقولات **ويميل إلى الفلسفة** فظنّ أن المخالف في حدوث العالم لا يكفُر ؛ لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا : إنّ منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال : **وهو تمسك ساقطٌ إما عن عمى في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنّقل** » انتهى من الفتح . فتأملوا جيداً !!

فصل
سفر الحوالي يكذب على الرازي

ذكر (الأخ !!) سفر (المتخصص) !! في كتابه المصون !! ص (٢٤) بأن الرازي اعترف (مُكرهٌ أخاك لا بَطَل) بعلو الله تعالى الذي يقول به سفر وسلفه !! وهذا نصه :

« فالرازي مثلاً ــ مع إنكاره الشديد للعلو في التأسيس والتفسير قال في التفسير إن الله (خسف بقارون فجعل الأرض فوقه ورفع محمداً صلى الله عليه وآله وسلم **فجعله** قاب قوسين تحته) ... والرفع يدل على علو الله » اهـ .

وأقول لفضيلة الدكتور (المتخصص) !! لقد وقعت يا سفر فشطحت إلى جهة أخرى كما قيل :

راحت مشرّقةً ورُحْت مُغرّباً شتان بين مشّرق ومغرّب

وإليك أيها (المتخصص) !! كلام الإمام الرازي من تفسيره مع إيضاحه وبيانه :

---

(٥٣٧) انظر كيف يقول (شبيه بالفلسفة) مع أنه هو عين الفلسفة والانحلال من الدين والعقيدة الحقة !

(**أولاً**) : لم يقل الرازي (**فجعله قاب قوسين تحته**) !!

إنما قال الرازي في تفسيره (١/٢٤٨) :

« **فجعل قاب قوسين تحته** » .

فانظروا الآن وتمعّنوا أيها الناس كيف **حرّف** سفر لفظة :

« **فجعل** » فقلبها إلى : « **فجعله** » .

ليقلب المعنى والحقائق إلى ما يوافق هواه !!

(**ثانياً**) : قال الإمام الرازي في تفسيره (١/٢٤٨) :

« ورفع محمداً عليه الصلاة والسلام فجعل قاب قوسين تحته » .

وقد بين ووضّح الرازي معنى (قاب قوسين) فقال في تفسيره (مجلد ١٤/الجزء ٢٨/ ص ٢٨٦) :

« فكان قاب قوسين أو أدنى ، **أي بين جبرائيل ومحمد عليهم السلام مقدار قوسين أو أقل** » اهـ .

فجعلها سفر بينه وبين الله (عند الرازي) .

ولا علاقة لهذه الكلمات كما ترون بمسالة العلو التي يقول بها سفر !! وإنما يحلم سفر كما قدّمنا أحلام اليقظة !! ولله في خلقه شؤون !!

وليكن منك على بال يا أخ ! سفر قول الحافظ ابن حجر الأشعري رحمه الله تعالى الذي تصفه بأنه كان متذبذباً في عقيدته في « الفتح » حيث يقول :

« ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله تعالى أن لا يوصف بالعلو **لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس** » .

فتأمل جيداً هداك الله تعالى !!

كشف محاولات المتمسلفين الفاشلة
التي يزعمون فيها بأن النووي وابن حجر
ليسا من الأشاعرة

لَمّا رأى المتمسلفون أن غالب أئمة أهل الحديث والأثر من شُرّاح الصحيحين والسنن أشاعرة ضاقوا بذلك صدراً و لم يعرفوا كيف يجيبون عن هذه الكارثة الشنعاء والورطة الدهياء التي أصـــابتهم فذهـــب بعضهم يتعذر لذلك لعلّه يستطيع مخادعة من يحيط به من الشباب الأبرياء الذين فتحوا أعينهم فلم يروا إلا هؤلاء الذئاب المراوغين الملبسين الذين يطمعون أن يقنعوا هؤلاء الشباب بمبادئهم الهدّامة المخالفة للكتاب والسنة ولمذهب السلف الصالح !!!

فقال بعضهم كأمثال سفر (المتخصص) !! **وهو الذي يعنينا هنا** بأن هؤلاء الحفاظ الشُرّاح أمثال النووي وابن حجر رحمهما الله تعالى لم يكونوا أشاعرة وإن وافقوا الأشاعرة في بعض الأشياء البسيطة !!! وهذا الكلام فضلاً عن كونه كذباً محضاً له قرون كبش أهوج !!

هو مما يضحك !! من قائله صغار الطلبة !! فضلاً عمّن يدّعـــون (التخصـــص) !! والدكتـــواره الخرقاء !!

ولنعرض عبارات سفر التي تتعلق بذلك من كتابه الفذ الدال على عبقريته (الســـرورية !!) مـــع تفنيده وتهديمه على رأسه لتدركوا جميعاً مبلغه من العلم ومدى قدرته على قلب الحقائق والتزوير :

(**أولاً**) : تشبّث (المتخصص) !! سفر ص (٢٦) من كتابه المصون !! بخيط عنكبوت !! حيـــث استدلّ على أن الحافظ ابن حجر العسقلاني لم يكن أشعرياً فزعم بأن الحافظ ترجـــم للفخـــر الـــرازي وللآمذي في « لسان الميزان » وذمهما ، وإليكم كلام سفر هناك حيث يقول :

« إن الذين يقرأ ترجمتيهما في اللسان لا يمكن أن يقول إن ابن حجر على مذهبهما أبداً كيف وقد أورد نقولاً كثيرة موثقة عن ضلالهما وشنائعهما ... » الخ هرائه .

وأقول في جوابه : لقد كذب الدكتور (المتخصص) !! سفر على الحافظ ابن حجر كذباً شـــنيعاً وإليكم أيها العقلاء ختام ترجمة السيف الآمدي من كتاب الحافظ ابن حجر « لسان المـــيزان » (١٣٥/٣ الطبعة الهندية) لتدركوا افتراء سفر وتزويره : قال الحافظ هناك :

« ويذكر عن ابن عبد السلام قال : **ما علمت قواعد البحث إلا من السيف وما سمعت أحداً يلقي الدرس أحسن منه** ، وكان إذا عبّر لفظة من الوسيط كان اللفظ الذي يأتي به أقرب إلى المعنى . قال : **ولو ورد على الإسلام من يُشَكِّكُ فيه من المتزندقة لتعين الآمدي لمناظرته** .

وقد بالغ التاج السبكي في الحط على الذهبي في ذكره السيف الآمدي والفخر الرازي في هذا الكتاب وقال : هذا مجرد تعصب ، وقد اعترف الفخر بأنه لا رواية له وهو أحد أئمة المسلمين فلا معنى لإدخاله في الضعفاء » اهـ .

فتأملوا !!

وانظروا في هذا المدح الصريح والدفاع المليح عن الآمدي والفخر ثم تأملوا في ما يهذي به سفر حوالي !!!!

[ملاحظة مهمة] : ذكر سفر حوالي (المتخصص) !! ص (٢٦) من كتابه المصون !! في الحاشية موضع ترجمة الآمدي والرازي في « لسان الميزان » فقال ما نصه بالحرف :

« ترجمة الرازي : ٤٢٦/٤ والآمدي : ١٣٤/٦» .

وهذه عملية تضليلية بحتة للقارئ !! وذلك لأن الآمدي هو الأول في الترتيب وفي آخر ترجمته مدح أكثر وهو في : (١٣٤/٣) وليس في (١٣٤/٦) !

فتأملوا في التضليل وقلب الحقائق والمواقع جيداً !!! لتدركوا في أي فلك يدور سفر وأهل نحلته المحرفون !!!

ثم أراد سفر ص (٢٧) أن يُكمل عملية التزوير والتضليل !! فزعم بأن الحافظ نقد الأشاعرة في (الفتح) فقال ما نصه :

« والأخرى أن الحافظ في الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم ، فمثلاً خالفهم في الإيمان وإن كان تقريره لمذهب السلف فيه يحتاج لتحرير ونقدهم في مسألة المعرفة وأول واجب على المكلّف في أوّل كتابه وآخره » اهـ .

ثم أشار سفر في الحاشية في أسفل الصحيفة إلى أرقام المجلدات والصفحات التي زعم أن الحافظ خالف الأشاعرة فيها فقال :

« انظر فتح الباري : ٤٦/١ ، ٣٥٧/٣ ـــ ٣٦١ ، ٣٤٧/١٣ ـــ ٣٥٠ » .

وأقول : **لا يؤسفني** !! يا سفر بأن أقول لك بأنني راجعت جميع الصفحات والمواضع التي ذكرتها فوجدتك كاذباً مفترياً !! ووجدت الكلام هناك يخالف ما تقول تماماً !!! و لم أجد الحافظ هنالك ذكر

الأشاعرة فضلاً عن (نقده لهم باسمهم الصريح !!) كما زعمت !! إلا في الموضع الثالث فوجدته ناقلاً قولهم غير ذام لهم بل معتمداً عليهم في نقل الأقوال في مسألة هناك وقع الاختلاف فيها !!

فبعد هذا هل يعوّل على كلامك ومعلوماتك يا سفر ؟!!!

اتق الله تعالى وتب إليه عسى أن يغفر لك ويتوب عليك !!!

ثم أتى سفر إلى بيت القصيد من كل الكلام المتقدم بعد أن مهد له كما يتخيل ويظن !! فقال ص (٢٩) ما نصه :

« وكثيراً ما تجد في كتب الجرح والتعديل ــ ومنها لسان الميزان للحافظ ابن حجر ــ قولهم عن الرجل إنه وافق المعتزلة في أشياء من مصنفاته أو وافق الخوارج في بعض أقوالهم وهكذا ومع هذا لا يعتبرونه معتزلياً أو خارجياً ، وهذا المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى النووي وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشاعرة وإنما يقال وافقوا الأشاعرة في أشياء ، مع ضرورة بيان هذه الأشياء واستدراكها عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس في موضوعات العقيدة » اهـ .

وأقول في جوابه : ما شاء الله على هذه الفصاحة العرجاء !! والبلاغة المضلة العوجاء !!! التي لم توفّق فيها يا (أخ !!) سفر (المتخصص) !!

وكلامك هذا باطل من أوجه عديدة لا بأس بسرد بعضها لكشف مغالطاتك فيها فأقول وبالله تعالى التوفيق :

(أولاً) : أما ذكر سفر لكتب الجرح التعديل فهذا مما ينبغي بعد اليوم أن يستحي منه ولا يذكره إطلاقاً لئلا يظن الطلبة البسطاء المخدوعون به بأنه يعرف الجرح والتعديل وكتبه !! وخصوصاً بعد أن بيّنا جهله المطبق فيه في الأوراق المتقدّمة في هذه الرسالة في ابن خويز منداد وغيره !!

(ثانياً) : أن سفراً وأهل نحلته من المشبهة والمجسمة في كثير من الأحيان يصرحون بأن الحافظ ابن حجر ليس على مشربهم العكر !! فتارة يُعبِّرون عن ذلك بأنه أشعري وتارة بأنه ليس من أهل السنة والجماعة وتارة بأنه كان متذبذباً في عقيدته كما سيمر معنا في الأوجه التالية .

(ثالثاً) : إن سفراً نفسه يقول في كتابه ص (٢٨) بأن الحافظ ابن حجر كان « **متذبذباً في عقيدته** » وهذا طعن صريح فيه !!!

والحافظ ابن حجر كان أشعرياً محضاً مجتهداً !! وملخص ذلك أن الحافظ ابن حجر كان **(منزّهاً)** لله تعالى و لم يكن مشبهاً مجسماً كأئمة سفر وشيوخ إسلامه !!! ونحن لا ندعو إلى كلمة أشعري أو أشاعرة ولا نُصِرُّ على هذه الكلمة ونتشبّث بها !! وإنما الذي يهمنا أن تكون عقيدة المسلم

عقيدة التنزيه المبنيّة على قوله تعالى ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ وعلى قوله تعالى ﴿ **ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ وهي سورة إخلاص التوحيد الصافي النقي من شوائب التشبيه والتجسيم لله تبارك وتعالى .

هذا الذي يهمنا والشخص الذي اعتقد هذا الحق هو الذي يستحق أن نواليه ونحبه في الله سواء تسمّى أشعرياً أم لا !!!

ولذلك نجد هؤلاء المتمسلفين يراوغون فيحاولون أن لا يُظهروا عداءهم لمثل الإمام أحمد وداود الظاهري وابنه وابن حزم وابن الجوزي وغيرهم لأنهم كانوا منزّهين ومفوّضين !!!

حتى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى لم يسلم من طعن المتمسلفين الحنابلة المجسمين لأنه كان مفوّضاً أحياناً ومؤولاً أحياناً أخرى و لم يكن مشبّهاً على مشربهم العكر !! ومن طعن أئمة التجسيم فيه : قول ابن قيم الجوزية فيه (أنظر مختصر الصواعق المرسلة ٢/٢٧٥) :

« وأما تأويل الترمذي وغيره له بالعلم فقال شيخنا ـــ يعني ابن تيمية الحراني ـــ هو ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية » !!!!

فتأملوا !!

وقال الخلال المختل وهو من أئمة سفر وسلفه (الصالح !!) في « سنته » (١/٢٤٣) عن الترمذي :

« وقال محمد بن يونس البصري : إن هذا الرجل المعروف بالترمذي **قد تبين لنا ولأصحابنا بدعته وإلحاده في الدين** ورد الآثار التي يُحتجُّ بها على الجهمية ووقيعته في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... » !!!!

وقال هذا الخلال أيضاً في نفس الصحيفة بعد ذلك ناقلاً :

« إن هذا الترمذي الجهمي الراد لفضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... » .

وفضيلة الرسول التي يزعمون بأنّ الترمذي يردُّها : جلوس الرسول بجنب الله على العرش يوم القيامة !! وهذا هو المقام المحمود عندهم !! كما يجد ذلك من يراجع « سنة الخلال !! » مع أن أحاديث الصحيحين أثبتت بأن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى !! وهؤلاء يتظاهرون الآن بأنهم يحرصون على إثبات فضائل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع كونهم نواصب يبغضون قراءة السيرة النبوية أشد البغض كما يبغضون آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحترمونهم ولا يوقرونهم إلى غير ذلك مما هو معروف ومشهور !!

وشيخهم الألباني المتناقض !! يقول في كتابه « مناسك الحج والعمرة » (الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ طبع المكتبة الإسلامية / الأردن / عمان) ص (٦١) أن من البدع المذمومة :

« إبقاء القبر النبوي في مسجده ... قصد القبر للدعاء عنده رجاء الإجابة ... وطلب الشفاعة وغيرها منه صلى الله عليه وآله وسلم » !!

وهذه الكلمات فضلاً عن كون بعضها رِدّة مخرجة لصاحبها من الملة !! فهي بدعة لم يتجرأ على قولها اليهود !! اللهم إلا أن بعض المستشرقين الحاقدين على الإسلام وأهله مثل كيمون الفرنسي يقول في كتابه « باثولوجيا الإسلام » كما في كتاب « دمروا الإسلام أبيدوا أهله » ص (٦٠ـ٦١) ما يوافق قول الألباني المتناقض هذا !! الذي يعول سفر على كلامه ويتكئ عليه !!

(رابعاً) : قال المتمسلف ! المتوهب !! المرتزق !! الذي احتوشه وكفله (المجسمة إخوان سفر !!) المدعو بـ (أبي عبد الله محمود الحداد) في تعليقاته على عقيدتي الرازيين أبي حاتم وأبي زرعة ص (١٣١) عند ذكره « لفتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى » ما نصه :

« يسرّ الله من أهل السنة مَن يشرحه » !!!!

يعني أن الحافظ ابن حجر ليس من أهل السنة لأنه أوّل حديث النزول ونزّه الله تعالى هناك عن الحركة والنُقلة ومشابهة الحوادث في الفتح (٣/٣٠) !! فتأملوا أيها العقلاء !!

(خامساً) : صنّف أحد إخوان سفر المتمسلفين وهو : عبد الله سعدي الغامدي العبدلي كتاباً سماه (الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري تأليف أحمد بن حجر العسقلاني) !!!

فانظروا كيف يدعي هؤلاء الذين لا يفهمون في علم الحديث والسنة قليلاً ولا كثيراً بأن إمام الحفاظ وأمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني يخطئ في التوحيد أخطاء أساسية !! يعني أنه كافر وأنه لم يوحد توحيد الألوهية الذي ابتدعوه واخترعوه والذي هدمناه على رأس الشيخ الحراني !! الذي أسسه لهم في رسالتنا « **التنديد بمن عدّد التوحيد** » !!!

فتأملوا أيها العقلاء في أفانين خبط هؤلاء المتمسلفين !!

(سادساً) : أما الإمام النووي رحمه الله تعالى فهو أشعري لا محالة وشرح مسلم يدلُّ على ذلك دلالة أكيدة فهو في مواضع لا أكاد أحصيها يقول بأن هناك مذهبين في الصفات إما التأويل وإما التفويض مع تنزيه الله تعالى وإليكم نماذج من عباراته هنالك :

قال في « شرح صحيح مسلم » (٣/١٩) :

« اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين ، أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلّهم أنه لا يُتَكلّم في معناها ، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال

الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق ، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلّمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم . والقول الثاني : وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تُتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها ، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم » اهـ .

وقال قبل ذلك ص (١٤) :

« **والله تعالى مُنَزَّهٌ عن الجسم والحد** .. » .

فهذا تصريح من الإمام النووي رحمه الله تعالى بأن الله تعالى ليس جسماً وأنه منزّه عن الحد والجهة ، وهذا كما يعرف القاصي والداني مخالف تماماً لعقيدة الشيخ الحرّاني !! الذي يُثبت هذه الأشياء التي لم يرد بها نص في الكتاب والسنة ، وانظر في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » (٢٩/٢) المطبوع على هامش منهاجه لتعرف كيف يُكَفِّر من ينكر الحد لله تعالى !!

يعني ذلك : أن الحراني يُكَفِّر الإمام النووي والذهبي وغيرهم ممّن ينكرون الحد صراحة وينزهون الله تعالى عن ذلك !!

ومن ذلك تُدرك أن كلام سفر (المتخصص) !! هراء لا قيمة له !! وما هو إلا مغالطات تافهة !!

(**سابعاً**) : قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه « روضة الطالبين » (٦٤/١٠) **إن من الأمور التي يرتد به الإنسان عن دين الإسلام ويكفر معتقدها هي :**

أن يثبت إنسان لله تعالى الاتصال والانفصال .

وهذه هي عقيدة الأشاعرة يا سفر بعينها !! فهم يقولون إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، بل هو موجود بلا مكان لأنه هو سبحانه خالق المكان ومُجري الزمان .

فلا يجوز إثبات الاتصال والانفصال له سبحانه وتعالى لأنه ليس جسماً كما قال الإمام النووي رحمه الله تعالى ، فتأمّل جيداً !!

ولا تحصى تأويلات الإمام النووي في الصفات في « شرح مسلم » فتنبّه !!

(**ثامناً**) : ذكر الحافظ السخاوي في كتابه الذي ألفه عن حياة الإمام النووي وهو مخطوط ص (٢١) من نسختنا بأن الإمام النووي كان أشعري العقيدة ، ونقل ذلك عن اليافعي والسبكي والذهبي .

(**تاسعاً**) : وقال الإمام الحافظ السبكي في كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (١٩/٢) ما نصه :

« وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح صحيح مسلم للشيخ محيي الدين النووي وحذف من كلام النووي ما تكلّم به على أحاديث الصفات ، **فإن النووي أشعري العقيدة** ، لم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنفه مصنفه ، وهذا عندي من كبائر الذنوب ، فإنه تحريف للشريعة ، وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات ، فقبّح الله فاعله وأخزاه .. » اهـ .

فتأمل جيداً كيف وصف الإمام النووي رحمه الله تعالى بأنه كان أشعرياً وهو كذلك حقاً وصدقاً **لأن الواقع في مصنفاته رحمه الله تعالى يثبت ذلك !!**

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات !!

(**عاشراً**) : أن الإمام النووي رحمه الله تعالى يقول في عدّة مواضع في كتبه « أصحابنا المتكلمين » كما يقول في عدة مواضع عن السادة الشافعية (أصحابنا) مما يدل دلالة مؤكدة بأنه أشعري من ناحية علم الكلام والتوحيد ، شافعي من ناحية المذاهب والفقه ، ومن ذلك قوله في « شرح المهذب » المجموع (٧٤/١) :

« قال **أصحابنا المتكلمون** التوفيق خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة المعصية والموفق في شيء لا يعصي في ذلك الشيء إذ لا قدرة له على المعصية ، قال إمام الحرمين والعصمة هي التوفيق .. » اهـ .

فتأمل يا سفر (المتخصص) !!

(**حادي عشر**) : والحافظ ابن العربي المالكي شارح الترمذي هو أشعري أيضاً ! فقد زعم بعض المتمسلفين بأنه لم يكن أشعرياً !! وزعم بعضهم بأنه كان قريباً من مفوضة الحنابلة كأبي يعلى ، وهذا تخريف مبين !! لأن الحافظ أبو بكر ابن العربي كان أشعرياً منزهاً يعرف هذا كل من قرأ شرحه على سنن الترمذي وبقية كتبه !! ويكفي أنه يقول في كتابه « العواصم » (٢٨٣/٢) :

« أخبرني مَنْ أثق به من مشيختي أن القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظواهر في صفاته تعالى :

(**ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة**) قال بعض أئمة أهل الحق : **وهذا كفر قبيح** واستهزاء بالله تعالى ، وقائله جاهل به تعالى لا يقتدى به ولا يُلتفت إليه ، ولا ـ هو ـ متّبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويستتر به بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام فإنه ما عبد الله ولا عرفه ، وإنما صوّر صنماً في نفسه تعالى الله عمّا يقول الملحدون والجاحدون علّواً كبيراً » اهـ .

فتأمل !!!

وأما الحافظ ابن الجوزي يا سفر !! فإنه لا يهمنا أن يكون عدواً للأشاعرة كما تزعم !! البتة ، إنما الذي يهمنا أنه كان موحداً منزهاً لا يُشبِّه الله تعالى ولا يقول بعقيدة التجسيم ولا بتثليث التوحيد كالشيخ الحرّاني وأتباعه المتناقضين !! الضائعين المفلسين !!

وإنني أنصحك يا سفر أن تقرأ كتاب الحافظ ابن الجوزي « **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه** » بتعليقنا وتقديمنا !! فعسى الله تعالى أن يشفيك بعد قراءته من داء التشبيه !!

(**ثاني عشر**) : قال سفر (المتخصص) !! ص (٢٨) من كتابه المصون !! :

« **ولو قيل إن الحافظ ... كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب كما يدل عليه شرحه لكتاب التوحيد** » .

فانظروا كيف يصف الحافظ ابن حجر بصفات المنافقين الذي قال الله فيهم ﴿ **مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء** ﴾ النساء : ١٤٢ .

وهو مقرٌّ في قرارة نفسه كما تدلُّ على ذلك فلتات لسانه بأن الحافظ أشعري منزه ليس على مشرب المتمسلفين العكر ومن ذلك قوله ص (٢٥) من كتابه المصون :

« الذي يجب التنبه إليه هو التفريق بين متكلّمي الأشاعرة كالرازي والآمدي والشهرستاني والبغدادي والإيجي ونحوهم وبين من تأثر بمذهبهم عن حسن نية واجتهاد أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام .... وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر » اهـ !!!

فانظروا أيها العقلاء كيف ينتهج سفر أسلوب (اللف والدوران) المكشوف !! فيحاور ويداور !! بالباطل ليثبت بأن الحافظ غير أشعري مع أنه يصفه بأنه (ساذج) وعبّر عن ذلك بكونه تأثر بمذهب الأشاعرة عن حسن نية أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام ... الخ هرائه الفاشل الذي يظهر منه بكل وضوح ضعف الحجة والإفلاس من الأدلة !!!

وإلا لو كان سفر يملك الأدلة والأدوات التي تؤهله لأن يخوض في مثل هذه البحوث لما سلك هذه الأساليب والطرق المعوجة الهزيلة !!

فهو لم يستطع أن يعرض مسائل العقائد عند الأشاعرة واحدة واحدة ويفنّدها بأدلة الكتاب والسنة الصحيحة البتة !! وإنما اقتصر على ذكر أمور حاول أن يوهم البسطاء المخدوعين بكلامه من خلالها أن السلف وأهل الحديث يقولون بخلافها وهيهات !!!! ولذلك نجد كلامه في هذا الكتيب مضطرب مهزوز !! فضلاً عن كونه يفسر أقوال الأشاعرة حسب فهمه القاصر المغلوط !!! ويزخرف ذلك للمنغرين

بكلامه بكون الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى صاحب « متابعات خاطئة » و « جهل بعلم الكلام » !!!
وإنما (المتخصص) !! بهذا العلم العارف الحاذق به !! هو سفر (المتخصص !!)

وهذا مما تضحك منه الثكلى !! لما تقدّم بيانه من البراهين الدالة على إفلاسه إفلاساً تاماً في العلوم الشرعية !! فهو مثلاً يدّعي المعرفة بعلم الجرح والتعديل !! ويتبجّح بذكره بين ثنايا عباراته وهو من أجهل خلق الله فيه كما تبّين !! ونقلُهُ عن ابن خويز منداد خير شاهد لكل عاقل لم يُغَشِّ عقله بغشاء العصبية المقيت !! أعاذنا الله والمؤمنين من ذلك !!

وقد سبق القلم !! من سفر الألمعي !! فدوّن في كتيبه عبارات كثيرة تؤكد بل تبرهن ما نقوله من أنه مقرٌ في قرارة نفسه بأن الحافظ ابن حجر وغيره من شرّاح الحديث ليسوا على عقيدته النكراء !! ولا على توحيده العكر !! ومن ذلك أيضاً قوله ص (٧) :

« إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعيَ الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث .. » اهـ !!!

فتأملوا أيها العقلاء جيداً !!!

وبذلك تنتسف دعوى سفر وما كتبه في كتيبه « منهج الأشاعرة في العقيدة » من أساسه !! ويظهر أيضاً فشل تخصصه الذي يتبجح به وإفلاسه التام في علم الجرح والتعديل !! ويقال لمثله : « **ليس هذا عشكِ فادرجي** » !!

مناقشة سفر الحوالي في بعض افتراءاته على الأشاعرة التي ينقلها من كتب الشيخ الحراني المتخابط مجمع التخليطات !!

اعلم أيها القارئ الكريم حفظك الله ورعاك أن سفراً الحوالي إنسان بعيد جداً عن التحقيق والبحث الحر المجرّد عن العصبية !! وقد تبين هذا من الفصول السابقة من هذا الكتاب ، فهو يدّعي أشياء ويقرر أموراً لو راجعها الباحث من مصادرها الأصلية لوجدها مهدومة أو مغلوطة أو مخالفة للواقع !!

واعلموا بأن سبب وقوع سفر في الأخطاء الفادحة هو أنه ينقل من كتب ابن تيمية الحراني !! ويعتمد عليها دون أن يتأكّد من صحة كلام ابن تيمية وهل هو موافق للحق والصواب أم لا !! وابن تيمية الحراني لا يجوز الاعتماد على كلامه ونقوله وادّعاءاته أبداً لأنه يماري ويراوغ ولا ينقل الحقيقة الواقعية أبداً !!

فمثلاً ابن تيمية ينقل الإجماع عن السلف أو عن الصحابة في مسألة يريد إثباتها !! أو يزعم بأنه ينقل أقوال أهل الحديث فيدّعي اتفاقهم في مسألة ما كمسألة قدم العالم بالنوع ، فإنه نقل في كتابه « الموافقة » (٧٥/٢ المطبوع على هامش منهاج سنته) اتفاق أهل الحديث على أنهم يقولون بقدم النوع كذباً عليهم مع أن أهل الحديث متفقون على كفر من يقول بقدم النوع وعلى كفر ابن تيمية القائل بذلك قولاً واحداً لا خُلْفَ فيه !! وكل من تقصّى وبحث في المسألة سيجد أن أهل الحديث الذين عناهم ابن تيمية هم أرسطو طاليس وأشياعه من الفلاسفة الذين قال عنهم علماء الإسلام وعلى رأسهم الإمام الغزالي :

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا	في نفيها وهي حقيقاً مُثْبَتَهْ
علمٌ بجزئيٍ حدوثُ عوالمٍ	حشرٌ لأجسادٍ وكانت ميّتَهْ

فابن تيمية له اصطلاحات خاصة به كاصطلاحات غلاة المتصوفة المارقين من أهل الاتحاد والحلول ووحدة الوجود !! حيث يذكر أموراً وألفاظاً إذا بحث عنها الباحث المحقق وجدها سراباً بقيعة يحسبها السامع شيئاً وإذا بها ضلال محض وأمور غير واقعية !!

فسبحان قاسم العقول !! وقاصم من ادّعى أنه من العلماء المتخصصين الفحول !!

فصل

في عرض بعض المسائل التي حاول سفر أن يفتري فيها على الأشاعرة مع تفنيدها

قال سفر ص (٣١) من كتابه (المصون) !! :

« مصدر التلقي عند الإشاعرة هو العقل وقد صرّح الجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسنوسي وشرّاح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض ، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم ، ومن هؤلاء السابقين من صرّح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة » !!

وأقول لهذا الألمعي !! (المتخصص) !! : لن ينفعك هذا التلبيس ولا هذه الإنشائيات الفارغة يا سفر !!

واعلم أن تفنيد كلامك هنا سهل جداً مهما حاولت أن تغرر أو تلبّس وإليك ذلك :

ما تقول يا سفر في قول الله تعالى في الحديث القدسي الثابت في صحيح البخاري (١١/٣٤١ فتح) عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله تعالى يقول :

« ولا يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، **ورجله التي يمشي بها** ، ... » الحديث .

فهل تقول يا سفر بأن الله تعالى (رِجْلك) أو أنه رِجْلُ بعض الناس أخذاً بظاهر هذا النص ؟!!

وأقول لك : تعالى الله سبحانه في عظمته وربوبيته عن ظاهر هذا النص .

وهل تقول أخذاً بظاهر هذا النص بأن الله تعالى يَحُلُّ في **عباده الطائعين فيصبح** ربنا سبحانه وتعالى سمعهم وبصرهم وأيديهم إلى غير ذلك موافقةً لأهل الحلول والاتحاد المارقين ؟!!!

أم أن هناك معنى آخر مجازي وراء هذه الظواهر هو المراد وأنّ الظاهر منها غير مراد ؟!!

وهو المسمّى بالتأويل أيها (المتخصص) !! المسكين !!!

وهذا الظاهر الذي قال عنه أولئك الأشاعرة العقلاء « هو أصل الضلالة » هو المراد بقول الله تعالى ﴿ **يضلُّ به كثيراً ويهدي به كثيراً** ﴾ !!

وهل تأخذ يا سفر بظاهر قوله تعالى ﴿ **وليعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين** ﴾ فتقول بأن الله تعالى يريد أن يختبرنا ليعلم بعد ذلك من هو الصابر منا ؟! ومن هو غير الصابر منّا ؟! ومن هو الذي سيجاهد ومن هو الذي لن يجاهد في سبيل الله ؟!!

وهل تأخذ بظاهر قوله تعالى عن القرآن ﴿ **لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه** ﴾ فتثبت أن للقرآن يدين ؟! فإذا كنت لا تزال تغالط وتثبت للقرآن يدين فأرني هاتين اليدين أيها (المتخصص) !! الألمعي الموهوب ؟!!

فإذا تأمّلت في هذه الأمثلة الواضحة التي سقناها وتمعنت بها جيداً آن أن نبين لك ما هو المراد بقولهم : إن العقل مُقدَّم على النقل عند التعارض فنقول :

المراد من كون الدليل العقلي مقدّم على الدليل الشرعي عند التعارض هو : أن العقل يدرك من نصوص الشرع المتواردة في قضية معينة أن هناك نصاً من النصوص غير قطعية الدلالة أو غير قطعية الثبوت أن ظاهره الذي قد يتبادر إلى الذهن من أوّل وهلة غير مراد ، كما في النصوص التي قدمناها لك قبل قليل ، فإن ظاهر قول الله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي « كنتُ رجله التي يمشي بها » غير مراد لأن العقل أدرك بأن ظاهر هذا النص غير مقصود ، ذلك لأن القاعدة الشرعية القطعية المستفادة من نصوص كثيرة مُحْكَمةٍ في الكتاب والسنة تفيد تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات وعن الحلول فيها ؛ والعقل أساس

التكليف لأنه هو الذي يدرك معاني النصوص الشرعية وما هو المراد منها وبفقده يُفقد التكليف ، والله تعالى مدح العقل وبين لنا فضله وأنه هو آلة الاستنباط في نصوص كثيرة جداً في القرآن الكريم منه قوله تعالى ﴿ **ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** ﴾ ولولا العقل لكان الناس كالبهائم ، قال الله تعالى : ﴿ **إن شرّ الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون** ﴾ وكم آية قال تعالى فيها للناس ﴿ **إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون** ﴾ وذم سبحانه أناساً فقال فيهم : ﴿ **صمّ بكم عميٌ فهم لا يعقلون** ﴾ وهم مع ذلك كانوا يسمعون ويرون ، وقال عن آخرين وهم في غاية الخبث والتمرّد ﴿ **ذلك بأنهم قوم لا يعقلون** ﴾ وقال سبحانه ﴿ **أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها** ﴾ والآيات في ذلك كثيرة جداً .

فتبين بذلك أن حديث الآحاد الذي يفيد الظن ــ وهو غير قطعي ــ إذا عارضه العقل ، أي ما يوجبه العقل ويدركه من تقرير أدلة الكتاب والسنة المتظافرة على معنى يخالف هذا الحديث الفرد فإنه يطرح ولا يؤخذ به البتة ، أو لشيء آخر يدل عليه العقل كتخصيص أو استثناء أو غير ذلك ، فينبغي أن يعرِف سفر بأن العلماء اختصروا هذا المعنى فقالوا : إذا عارض الدليل النقلي الدليل العقلي وجب تقديم العقلي ، ومرادهم بالنقلي هو الآحاد أو نص غير قطعي الدلالة .

وأجلب لسفر (المتخصص) !! أمثلة واقعية لذلك من أشخاص لا يسع سفر إلا أن يؤمن بهم واضرب له مثالين الأول عن أحد الصحابة الأجلة الفقهاء وهي السيدة عائشة أم المؤمنين رضوان الله تعالى عليها ، والثاني عن صحابي جليل آخر !! من أهل القرن الثامن الهجري يؤمن بكلامه سفر أكثر من إيمانه بالسيدة عائشة ألا وهو ابن تيمية (رضي الله عنه وأرضاه) !! وإليك يا سفر المثالين :

(**أولاً**) : ردّت السيدة عائشة على من قال أو روى إن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه وهو سيدنا ابن عباس ، ففي صحيح مسلم (١٥٨/١) عن عطاء عن ابن عباس قال « رآه بقلبه » وذكر الحافظ في الفتح (٦٠٨/٨) أن ابن خزيمة روى بإسناد قوي[٥٣٨] عن سيدنا أنس أنه قال « رأى محمد ربه » .

قلت : ردّت السيدة عائشة رضي الله عنها جميع ذلك في البخاري (٦٠٦/٨) ومسلم (١٥٩/١) فعن مسروق قال : قلت لعائشة رضي الله عنها : يا أمّتاه : هل رأى محمد ربه فقالت : « قد قفّ شعري ممّا قلت !! أين أنت من ثلاث من حدّثكهن فقد كذب : من حدّثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، ثم

---

(٥٣٨) والحقيقة أن الإسناد غير قوي كما بينت ذلك في رسالة الرؤية .

قرأت ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يُدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾ ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ﴾ .. » .

فانظر يرحمك الله تعالى كيف ردّت السيدة عائشة الظني بالعقل ، أي بما فهمه العقل وحكم به اعتماداً على القواعد الأصلية المبنيّة على نصوص القرآن القطعية ، وهذا هو المراد عند من قال : « إذا تعارض العقل والنقل قُدّم العقل » ولا يعني ذلك أن ترد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لمجرّد رفض العقل لها هكذا !! لا !! ولم يقل بهذا عاقل موحّد فافهم هداك الله تعالى !!

(**ثانياً**) : ابن تيمية الحرّاني رد حديث (خلق الله التربة يوم السبت ... » الذي رواه مسلم في صحيحه بالعقل لمخالفته للقرآن وذلك في فتاواه (١٧/٢٣٦) وفي دقائق التفسير (٦/٣٦٦) .

وإليك يا سفر قول أئمة الحديث في ذلك :

قال الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » (١/١٣٢) :

« باب القول فيما يُرَدُّ به خبر الواحد :

... وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ، لأن الشرع إنما يَرِدُ بمجوّزات العقول وأما بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نصَّ الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : يخالف الإجماع فيستدلُّ على أنه منسوخ أو لا أصل له ... » .

فتأمل في ذلك يا أخ سفر لتدرك بأن غارتك على السادة الأشاعرة في محاولة تشويشك عليهم بقولك : « مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل » غارة فاشلة رجعت نتائجها السلبية عليك إذ ظهر جهلك في الموضوع الذي تتظاهر ببحثه وتقريره والتخصص فيه !! ومادح نفسه يقرؤك السلام !!

وأما ما أثاره سفر من قضايا عقائدية وغير ذلك من ترّهاته الفارغة التي زعم فيها بدون أدلة أن الأشاعرة مخالفون للحق فيها كمسألة التثليث في تقسيم التوحيد التي زعم أن أهل السنة يقولون بها وأن السادة الأشاعرة يخالفون أهل السنة في تعريف التوحيد ، ومسألة التأويل وغير ذلك فقد تكفّلتْ كُتُبُنَا بالرد على تلك السخافات التي يقول بها في هذا العصر وغيره سفر وأهل نحلته (المتخصصون) !! فكتابنا « **التنديد بمن عدّد التوحيد** » تكفل بهدم تقسيم التوحيد المُحْدَث المبتَدَع وإزهاقه من أساسه وجذوره ، ومقدمتنا على كتاب « دفع شبه التشبيه » تكفّلت أيضاً بهدم جميع كلام

المتمسلفين في قضية التأويل حيث نسفت ادّعاءهم بأن التأويل لم يكن من مذهب السلف الصالح من أساسه ، حيث أثبتنا التأويل من الكتاب والسنة ومن كلام الصحابة وأئمة السلف بحيث بان عوار ما يدّعيه هؤلاء المتمسلفون في هذه القضايا ، وإننا نوقف عنان القلم إلى هنا في هذه الرسالة على أن لنا كرات وجولات مع سفر وإخوته في المستقبل إن شاء الله تعالى لا سيما إذا تمادى في افترائه على أهل الحق المنزّهين ، ونحن ننصحه أن يتراجع عن أخطائه وعقائده التي بيّنا طرفاً من فسادها ، وأن يتوب إلى الله تعالى مما بيناه له من أخطائه الفادحات ومغالطاته اللائحات !! والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

فهرس الكتاب



دار الإمام الرواس
بيروت - لبنان
{ المكتبة المتخصصة بالرد على الوهابية }